

# مَصْبُوحُ الْفَقِيهِ

تَأَلَّفَ

الْفَقِيرُ الْمُسْتَضِيعُ الْمُهَيَّجُ

السَّيِّحُ الْخَالِصُ ابْنُ مُحَمَّدٍ هَادِي الرَّهْمَكَرَانِي

الْمَوْلَا سَنَةِ ١٣٢٢ هـ

مُتَحَقِّقٌ

لِلْمَوْسَسَّةِ الْجَمْعِيَّةِ لِإِحْيَاءِ التَّرَاثِ

« مَوْزَنْةَ »

# مِصْبَاحُ الْفَقِيهِ

تَأَلَّفَ

الْفَقِيهُ الرَّصِيدُ الْمُحَقِّقُ

السَّيِّدُ الْخَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ هَادِيٍّ أَلْهِمَكَ اللَّهُ

وَلْتَوْفِّقْهُ ١٣٢٢ هـ

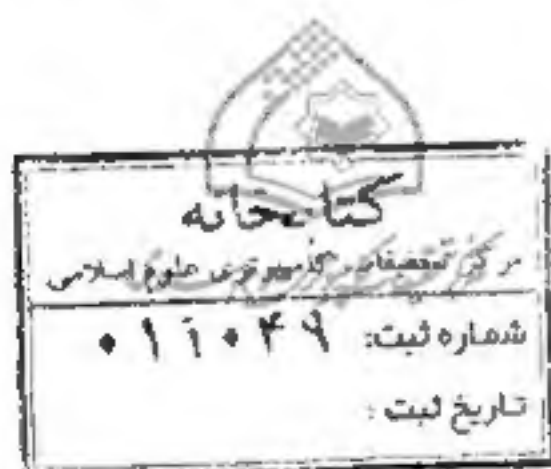
الْجُزْءُ الْحَادِي عَشَرَ

بِتَحْقِيقِ

لِلْمُؤَسَّسَةِ الْجَعْفَرِيَّةِ لِإِخْيَاءِ التَّرَاثِ

« فَرْمِ الْقُدْسَةِ »

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



بسمه تعالى

طبع هذا المجلد من كتاب

**«مصابيح الفقيه»**

لذكرى هؤلاء الأئمة

١- المرحوم المغفور له الحاج أبي القاسم علاقه بنديان

٢- المرحوم المغفور له الحاج محمد علاقه بنديان

٣- المرحومة المخدرة الحاجة اختر خزائي

راجين من الله عز اسمه أن يتقبل هذا العمل

و يوصل ثوابه لأرواحهم

غفر الله لنا و لهم فإنه غفور رحيم

## هوية الكتاب



الكتاب:	مصباح الفقيه / ج ١١
المؤلف:	العلامة آقا رضا الهمداني
التحقيق:	محمد الباقرى - نور علي النوري
الإشراف:	السيد نور الدين جعفرى
نشر:	دار الفكر
التصوير الفني (الزنگراف) - المطبعة:	عترة
الطبعة:	الأولى - ربيع الثاني - ١٤٢٤ هـ
الكمية:	٣٠٠٠ نسخة
السعر:	١٥٠٠ تومان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



اللَّهُمَّ كُنْ لَوْلِيكَ الْحَجَّةُ بْنُ الْحَسَنِ صَلَواتُكَ عَلَيْهِ

مركز تحقيقات کتابخانه و اسنادی

وَعَلَى آبَائِهِ فِي هَذِهِ السَّاعَةِ وَفِي كُلِّ سَاعَةٍ وَلِيًّا

وَحَافِظًا وَنَاصِرًا وَدَلِيلًا وَعَيْنًا حَتَّى تَسْكُنَهُ

أَرْضُكَ طَوْعًا وَتَمَتَّعَهُ فِيهَا طَوِيلًا

جميع الحقوق محفوظة و مسجلة  
للمؤسسة الجعفرية لإحياء التراث



مركز توثيق و بحوث التراث



### (المقدمة الخامسة: في مكان المصلي)

١ و هو عرفاً: موضعه، أي محله الذي يستقر عليه حال تشاغله بأفعال الصلاة من القيام والقعود والركوع والسجود وغيرها. ولكن المراد به في المقام ما يعم الفضاء الذي يشغله المصلي، كما لعله هو معناه لغةً بمقتضى وضعه الأصلي.

و ربما فُسر في عرف الفقهاء بتفاسير لاتسلم عن الخدشة. والأولى تفسير ما أرادوه بالمكان في المقام بما أشرنا إليه من معناه اللغوي، أي محل وجوده قراراً وفضاءً.

و كيف كان فلا يترتب على شرح مفهومه عرفاً أو لغةً أو اصطلاحاً فائدة مهمة؛ لأن الأحكام اللاحقة له - التي يقع البحث عنها في هذا المبحث - بأسرها معلقة - بحسب أدلتها - على موضوعات لاتتوقف معرفة شيء منها على صدق مفهوم المكان.



فمن جملة تلك الأحكام ما أشار إليه المصنف عليه السلام بقوله: (الصلاة في الأماكن كلها جائزة).

١ وهذا مما لا شبهة بل لا خلاف فيه على ما ادّعاه بعض<sup>(١)</sup>، بل الإجماع عليه على ما في المدارك<sup>(٢)</sup> وغيره<sup>(٣)</sup>.

و يدلّ عليه - مضافاً إلى الأصل و الإجماع - الأخبار المستفيضة الواردة في مقام الامتنان، الدالة على عموم مسجديّة الأرض.

كمرسلة الصدوق، قال: قال النبي صلى الله عليه وآله: «أعطيت خمساً لم يعطها أحد قبلي: جعلت لي الأرض مسجداً و طهوراً»<sup>(٤)</sup> الحديث.

و خبر أبان بن عثمان عمن ذكره عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «إن الله أعطى محمداً صلى الله عليه وآله شرائع نوح و إبراهيم و موسى و عيسى - إلى أن قال - و جعل له الأرض مسجداً و طهوراً»<sup>(٥)</sup>.

و عن المحقق في المعبر مرسلأ، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «جعلت لي الأرض مسجداً و ترابها طهوراً أينما أدركتني الصلاة صليت»<sup>(٦)</sup>.

و عن محاسن البرقي عن النوفلي بإسناده، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله:

(١) الشهيد في الذكرى ٧٧: ٣.

(٢) مدارك الأحكام ٢١٦: ٣.

(٣) الغنية: ٦٦.

(٤) الفقيه ١: ١٥٥/٧٢٤، الوسائل، الباب ١ من أبواب مكان المصلي، ح ٢.

(٥) الكافي ١٧: ٣ (باب الشرائع) ح ١، الوسائل، الباب ١ من أبواب مكان المصلي، ح ١.

(٦) المعبر ١١٦: ٢، الوسائل، الباب ١ من أبواب مكان المصلي، ح ٥.

«الأرض كلها مسجد إلا الحمام والمقبرة»<sup>(١)</sup>.

و خبر عبيد بن زرارة، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «الأرض كلها مسجد إلا بشر غائط أو مقبرة أو حمام»<sup>(٢)</sup>.

و ما في هذين الخبرين من الاستثناء فهو على سبيل الكراهة، كما يأتي تحقيقه إن شاء الله.

ولكن (بشرط أن يكون) المكان (مملوكاً) للمصلي (أو مأذوناً) في التصرف (فيه) و لو في خصوص الصلاة من مالكه أو من قام مقامه وكالة أو ولاية.

و أمّا الأماكن التي ليست بالفعل ملكاً لأحد كالأراضي العامة، أو العامة التي انجلى عنها أهلها فهي ملك للإمام عليه السلام، وقد رخص شيعته في التصرف فيها بأنحاء التصرفات فضلاً عن الصلاة التي لا شبهة في رضا بل رضا كل مسلم في إيقاعها فيما يدخل تحت ولايته ما لم يكن مضرّاً بحاله من جهة من الجهات.

و ملخص الكلام: أنّ ما يتعلق بالإمام عليه السلام من الأنفال و ما جرى مجراها ممّا يكون ملكاً له أو أمره راجعاً إليه فلا شبهة في جواز الصلاة فيه و رضا الإمام بذلك، و أمّا ما كان ملكاً لغيره فيعتبر إذنه، أي رضا أو رضا من قام مقامه وكالة أو ولاية؛ لأنّه لا يحلّ مال امرئ إلا عن طيب نفسه نصّاً وإجماعاً.

(١) المحاسن: ١١٠/٣٦٥، الوسائل، الباب ١ من أبواب مكان المصلي، ح ٣، وفيهما: «القبر» بدل «المقبرة».

(٢) التهذيب ٢٥٩٣-٢٦٠/٧٢٨، و ليس فيه «أو حمام»، الاستبصار ٤٤١/١٦٩٩، الوسائل، الباب ١ من أبواب مكان المصلي، ح ٤.

وهي خبر سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام «أن رسول الله ﷺ قال: مَنْ كُنْتُ  
عنده أمانة فبؤذنها إلى من ائتمته عليها فإنه لا يحل دم امرئ مسلم ولا ماله إلا  
بطينة نفس منه»<sup>(١)</sup>.

و في خبر [الحسن بن] عبيد بن شعبة - المروي عن تحف العقول - عن  
رسول الله ﷺ أنه قال في حصة الودع: «أبها أساس إثم المؤمن إحوه، و  
لا يحل لمؤمن مال أخيه إلا عن طيب نفس منه»<sup>(٢)</sup>.

و لا فرق بين المسلم وغيره ممن هو محقون المال بلاحلاف فيه و لا  
إشكال، فتخصص المؤمن أو المسلم - ذكر في الخبرين لعله للحري محرم  
العالم في مقام الاسلام، أو لكونه الأصل في الاحترام و كون احترام مال غيره  
باتبع

و كيف كان فلا إشكال في الخبرين.

و ما يقال من أن متعلق عدم الحل فيما دل على أنه لا يحل مال مرئ إلا عن  
طيب نفسه غير معلوم، لاحتمال أن يكون المقصود به خصوص التصرفات  
المنفعة، فمما لا يسعى الالتفات إليه بعد عتصده بطلاقه بالعقل و الإجماع، و بما  
روي عن صاحب الرمان - عجل الله فرجه - أنه قال: «لا يحل لأحد أن يتصرف في  
مال غيره بغير إده»<sup>(٣)</sup> و لا شبهة أن الصلاة في ملك الغير تصرف في مال الغير،

(١) الفقيه ٦٦٤-٦٦٥/١٩٥، الوسائل، الباب ٣ من أبواب مكان المصلي، ح ١، و فيهما «...بطينة  
نفسه» بدل «بطينة نفس منه».

(٢) تحف العقول: ٣٤، الوسائل، الباب ٣ من أبواب مكان المصلي، ح ٣.

(٣) إكمال الدين: ٥٢٠-٥٢١/٤٩، الاحتجاج ٤٨٠، الوسائل، الباب ٣ من أبواب الأنفال، ح ٧.

فلا تجوز إلا بإذنه

و لا ينفيه إطلاق الأخبار لمتقدمة ' الدالة على عموم مسجدة الأرض؛ لأن إطلاقها وارد مورد حكم آخر، أعني حوار الصلاة في الأماكن كلها من حيث هي، و لا ينافي ذلك اعتبار رضا مالكيها، كانت مملوكة للغير.

و ما قد يقال من أن لكل أحد حقاً في أن يصلي في ملك الغير فهو مما لم يثبت، وإطلاقات أوامر الصلاة و نحوها غير مجدية في إثباته، و سيأتي لذلك مزيد توضيح إن شاء الله.

### (و الإذن قد يكون بعوض كأجرة و شبهها)

أ و قد يناقش في ثقل ما يستحقه بالأجرة من أنحاء ما يستباح بالإذن. بأن مافع العين المستأجرة ملك للمستأجر، فلا يوط استبعاؤها بإذن المالك بعد حصول الإحارة عن طيب نفسه، فطيب نفسه بالإحارة - التي هي المعاوضة بين المافع و العوض - أثر في صيرورة المافع ملكاً للمستأجر، لا في إباحة استيفائها، فلو أريد بالملوك ما يعم ملك المنفعة لكن أولى، فليتأمل.

(و) قد يكون الإذن (بالإباحة، و هي إما صريحة، كقوله: صل فيه، أو بالفحوى، كإذنه بالكون فيه).

و نوقش<sup>(١)</sup> في تسمية هذا النحو من الإذن بالفحوى. بأن الفحوى في مصطلحهم مفهوم الموافقة، كاستعادة حرمة الصرب من قوله تعالى: «فلا تقل لهما أف»<sup>(٢)</sup> إذا قصد الكناية عن أدنى مراتب الأدية، و أما في المقام فليس

(١) في ص ٨ - ٩.

(٢) المناقش هو العامل في مدارك الأحكام ٢١٦: ٣.

(٣) الإسراء ٢٣: ١٧.

استفادة حوار الصلاة منه من هذا النص. بل من باب أن الإذن في الشيء إذن فيما يلزمه عرفاً وعادةً

(أو بشاهد الحال، كما إذا كان هناك أمانة تشهد أن المالك لا يكره)  
بل يرعى بعينه، وهذا - أي رصاه - تصرف - هو المالك في حله، كما تقدمت  
الإشارة إليه

و الإذن إنما يُعَوَّل عليه لكونه كشفاً عن الرضا، لا لكونه بعينه سبباً  
مستقلاً، فمضى استكشف رصاه تصرف من أمانة أخرى حالّة أو مقاليّة، حار ذلك  
التصرف وإن لم يقترن بإشياء لإذن، وتسمية رصاه المستكشف بشهادة الحال و  
نحوه إداماً مبنية على التوسع

و يكفي في تحقق الرضا المبيع للتصرف وحوده شأنه بأن يكون المالك  
دائماً راضياً بذلك التصرف وإن صدر من غير اطلاعه أو في حال نومه أو نحو  
ذلك مما يمنع أن يتحقق معه الرضا فعلي، كما يشهد لذلك استقرار سيرة  
العقلاء قاطبة على الاكتفاء بهذا النوع من الرضا في استحالة التصرف في مال  
الغير، فهو لدى العرف والعقلاء يحكم الرضا فعلي بحيث لا يفهم عرفاً ممّا دلّ  
على أنه لا يحلّ مال امرئ إلا عن صيب نفسه عتار أريد من ذلك، بل لو قلنا  
بظهوره في إرادة الرضا الفعلي، فلا بدّ من تعميمه على وجه يعمّ مثل العرض،  
لقضاء السيرة عليه

و ربما كان في حرس سعيد بن لحس إيماء إليه، قال قال أبو جعفر عليه السلام:  
«أيجي أحدكم إلى كيس أخيه فيدخل يده في كيسه فيأخذ حاجته فلا يدفعه؟»

قلت. ما أعرف ذلك فيما، فقال أبو جعفر عليه السلام: «ولا شيء إذا» قلت. والهلاك إذا، فقال. «إنَّ القوم لم يعطوا أحلامهم [بعد]»<sup>(١)</sup>

و نحوه الخبر المروي - عن كتاب اختصاص للمفيد - عن أناس من تبع  
عن ربعي عن يزيد العجلي، قال قيل لأبي جعفر عليه السلام إنَّ أصحابنا بالكوفة  
لجماعة كثيرة فلو أمرتهم لأطعوا و أشعوا، قال «يحيي أحدكم إلى كيس أخيه  
فيأخذ منه حاجته؟» فقال لا. قال «لهم بدمائهم أهل، إنَّ لباس في هدية تدكهم  
و توارثهم حتى إذا قام القائم عليه السلام جاءت المراينة. و أرى الرجل إلى كيس أخيه  
ويأخذ حاجته فلا يجمعه»<sup>(٢)</sup>

و سريلهما عني رده في خصوص ما لو علم به المالك حسن أحد الفلوس  
من كنهه مما لا داعي إليه، من المقصود بالاستفهام بحسب الظاهر هو الاستعلام  
عن وصولهم في مقام الأخوة و الصداقة إلى حد طامت نفوسهم بأن يتصرف كل  
منهم في ملك صاحبه بما يحتاجه من غير احتياج إلى الاستئذان منه

و كيف كان فهد - أي كدية الرصد لشأنه بالمعنى المتقدم - مما لا إشكال  
فيه، و إنما الإشكال فيما لو فاره كراهه فعبة، كما لو علم من حاله أنه يحب إكرام  
الفقراء و يرصى تصرفهم في ملكه ولكنه رعم أن يريد أعني، فمعه عن ذلك، فقد  
يتحيل في مثل المقدم أنه يحور ليريد أن يتصرف في ملكه إذا علم بالندراج في  
الموضوع الذي علم من حاله الرضا لمن يدرج فيه

(١) الكافي ١٧٣: ٢- ١٧٤ (باب حق المؤمن على أخيه) ح ١٣، الوسائل، الباب ٣ من أبواب

مكان المصلي، ح ٢، و ما بين المعنيين نصه من مصدر

(٢) لاختصاص ٢٤، الوسائل، الباب ٣ من أبواب مكان المصلي، ح ٤

ولكنه في عاية الإشكال، خصوصاً في بعض الفروض، الذي يكون فرض رصاه مجرد الفرض، كما لو بهى شخصاً عن أكل ماله و كان في ذلك الشخص بعض العصائل التي لو علم بها تطيب عنه بأكله، أو بلغت حاجته إلى حد ذلك، بل أظهر عدم الجوار في مثل هذه لفروض، وإلا لانتج باب واسع لجوار أكل أموال الناس، فالأقوى عدم الاعتداد بمثل هذا الرضا التقديري الذي ماله في الحقيقة بعض الجهات المقتضية له على تقدير الاطلاع عليها، كما أن الأمر بالعكس في عكسه.

نعم، الطاهر كفاية الرضا التقديري، و عدم المعرة بالكره الصعلية فيما إذا كانت الكراهة ناشئة من الجهل بخصوص الشخص، كما لو رأى شخصاً من العبد فهاه عن الدخول في داره، و كان ذلك الشخص ممن لا يقصده بالهوى على تقدير معرفته بشخصه، كما لو كان ابنه أو صديقه الذي برضى بدخوله، فالإشكال إنما هو فيما إذا كان الشخص بخصوصه مقصوداً بالهوى، ولكن كان ذلك لشبهة لولاها لم ينهه عن التصرف، كما لو اعتقد أن ريداً عدو له، فكره دخوله إلى داره ولم يكن ريد في الواقع كذلك، فالعرق بين هذه الصورة و سابقته أن جهله أثر في هذه الصورة في أن لم يرض بأن يدخل ريد شخصه في داره، و أمّا في الصورة السابقة فلم يقصده شخصه، بل قصد غيره، فلا يؤثر نهيه في حرمة دخول زيد، المعصوم رضاه به.

و كيف كان فهل يعتبر في إحراز رضا المالك - الذي يباح به التصرف في أمواله مطلقاً، مكاناً كان أو غيره - العلم به حقيقةً أو حكماً، كما إذا كان مستنداً إلى



أمانة معتبرة، كطواهر الألفاظ أو البينة و نحوها، أم يكفي النظر مطلقاً أو في الجملة؟ فيه وجوه، بل أقوال، وربما يصهر من بعض اعتبار العلم مطلقاً، تعويلاً على أصالة عدم حجية ما عداها، بل هو صريح عبارة المدارك في شرح عبارة المصنف رحمته، فإنه - بعد أن يتبين أنحاء الإيهان - قال: وبالجملة، فالمعترف في غير المسح والمملوك للمصلي العلم برضا حدث، سواء كان الدال على الرضا لفظاً أو غيره. ثم نظر في عبارة المصنف رحمته من وجوه، ثالثها أن اكتفاءه - رحمه الله تعالى - في شاهد الحال بأن تكون هناك أمانة تشهد أن المالك لا يكره غير مستقيم، لأن الأمانة تصدق على ما بعيد نظر أو محصورة فيه، وهو غير كاف هنا، بل لابد من إعادتها العلم كما بيناه <sup>(١)</sup> انتهى.

و عن الشهيد الذي التفصيل، فاكتمى بنساهد الحال في المكان، دون اللباس، قال: اقتصاراً فيما حلف الأصل - وهو التصرف في مال الغير بغير إيدنه - على محل الوقف <sup>(٢)</sup> انتهى، فكأنه أورد بشاهد الحال الأمارات المورثة للنظر بالرضا، وإلا فلا شبهة في حوار الاعتماد على لأمارات المعيدة للمقطع مطلقاً؛ ضرورة أن العلم في حد ذاته واجب الاتباع من أي سبب حصل، فليس الاعتماد عليه محالاً للأصل كي يقتصر على محل الوقف، فكلامه كالصريح في إرادة الاكتفاء بالأمارات الظنية في المكان دون غيره.

وربما يفصل في الأمارات الظنية بين ما حرت العادة بالتعويل عليها، أي ما كان له ظهور عرفي بحسب وضعه، كالمضايف و نحوها مما كان بمقتضى وضعه

(١) مدارك الأحكام ٢١٦٣

(٢) روح المعاني ٥٤٦٢، و حكاية عنه صاحب الجواهر فيها ٢٨١٨.

الموعى دالاً على الرضا بعض التصرفات التي يتعارف وقوعها فيها من الجلوس و النوم و الصلاة و أشباهها، و بين غيرها من لم يكن له دلالة وضعيّة، فيُعَوَّل على القسم الأول و إن لم يكن بالفعل مفيداً سطر أيضاً لكونها - كطواهر الألفاظ - حجةً بشهادة العرف، دون القسم الثاني.

اللّهم إلا أن يدلّ عليه دليل بالخصوص، كما قد يدّعى ذلك بالنسبة إلى الأراضي المتّسعة، كما ستعرفه.

و هذا لا يحو عن قوّة، كما لا يحصى ذلك على من تأمل في وجهه و ربما ذهب بعض<sup>(١)</sup> إلى كفاية نصّ بالرضا في حوار التصرف في ملك الغير مطلقاً، و قد قوّاه في المذهب و زعم أنّه هو الموافق للأصل، و أنّ ما دلّ على حرمة التصرف في مال الغير من دون رضاه لا يدلّ إلا على حرمة مع العلم بعدم الرضا، أو مع احتمال الرضا، لا مع الطرّيق، بل ادّعى في دليل عبارته أنّ الأدلة قاصرة عن شمول مثل الصلاة و نحوها بولا الإجماع عليه في بعض صورته، مع أنّه صرح في صدر كلامه بما يباقي ذلك

و الأولى نقل حملة من عبثه و يبر ما فيها كي تتصح حقيقة الحال و يتميّز صحيحها عن سقيمها

قال يشترط في مكان المصلي الإباحة بأن يكون مباح الأصل أو مملوكاً له عيماً أو منفعةً أو مأوداً فيه خصوصاً أو عموماً و لو بالمحوى أو شاهد الحال، فتحرم الصلاة في ملك الغير بغير إذنه بأحد الطرق الثلاثة بالإجماع المقطوع به؛

(١) كالحراشي في الحقائق الناصرة ١٧٦:٧

لأنها تصرف، و هو في ملك الغير بغير إذنه غير جائز باتفاق جميع الأديان و الملل، و يدلّ عليه عموم الروايتين المتقدمتين في مسألة الدباس العصبي<sup>(١)</sup>.

أقول. كونه اتفاقاً في جميع الأديان و الملل يكشف عن كونه من المستقلات العقلية التي يلزم به كافة العقلاء، بل هو في حد ذاته من ضرورات العقل، و كونه كذلك لعنه هو الذي دعاه إلى ادعاء اتفاق جميع أرباب الملل، وإلا فلا طريق بحسب الظاهر لاستكشاف آراء الجميع بغير هذا الوجه

و مراده بالروايتين المتقدمتين الخبر لمروي عن صاحب الرمان - عجل الله فرجه - أنه قال «لا يحل لأحد أن يتصرف في مال غيره بغيره إذنه»<sup>(٢)</sup> و رواية محمّد بن زيد<sup>(٣)</sup> الطبري «لا يحل مال إلا من وجه أحله الله»<sup>(٤)</sup>

ثم قال بعد أسطر و أمّا ما توهمه بعض من قاربا عصره من عدم توقّف هذا النوع من التصرفات على الإذن من المالك؛ لثبوت الإذن من الشارع، للإجماع عليه؛ حيث إننا نرى المسلمين في الأعصار و الأمصار بل الأئمة و أصحابهم يصلّون و يمرّون في صحاري الغير و سائبهم و جماعاتهم و حشاماتهم و حاناتهم، و في أملاك من لا يتصوّر في حقّه الإذن كالصغير و المحبوس، و في أملاك من يكون الظاهر عدم إذنه؛ لمخالفتهم في العقائد، فيه أنه يمكن أن تكون هذه التصرفات منهم للعدم بالرضا و الطرّ شاهد حال أو نحوه، و لم يثبت

(١) مستند الشيعة ٤: ٤٠١.

(٢) تقدّم تخريجه في ص ١٠، الهامش (٣).

(٣) في التهذيبين: «يريد».

(٤) نكاهي ١: ٥٤٧-٥٤٨ (باب المني و الإنزال...) ح ٢٥، التهذيب ٤: ١٣٩/٣٩٥، الاستبصار

٢: ٥٩/١٩٥، الوسائل، الباب ٣ من أبواب الأمان، ح ٢

عندنا تصرفهم في الزائد على ما ظن فيه ذلك بحيث يبلغ حد الإجماع بل  
الاشتهار، كما لا يخفى و أما نحو أملاك نصعير و المجنون فهما وإن لم يصلحا  
للإذن إلا أنه لا يحلو أحدهما عن ولي و لو كان الولي العدم، وإذنه قائم مقام إده  
قطعا، فالعلم به أو الظن كاف في الجواز

إلى أن قال و هل يكفي في شاهد الحال من مطلق الإذن المريل للتحريم،  
الموجب لصحة الصلاة حصول الظن بالرصا، أم يتوقف على العلم به؟ الأظهر  
الأشهر - كما صرح به في الحقائق - الأول؛ لأصانة جواز التصرف في كل شيء،  
السالمة عما يصح للمعارضة، إذ ليس إلا الإجماع المستمي في المقام قطعا، و  
استصحاب حرمة التصرف، المعارض باستصحاب حواره لو كانت الحالة السابقة  
العلم بالرصا، و المردود بأن المعلوم أولاً ليس إلا حرمة التصرف مادام عدم الظن  
بالرصا دون الرائد، و الروايتان المتكلمتان هي مسألة الساس، المردودتان بالصعب  
الحالي عن الجائر في المقام مع ضعف دلالة ثابتهما؛ لعدم العلم بمتعلق عدم  
الحلية بأنه هل يعم جميع التصرفات حتى غير لمتلعة أيضاً أم لا و حقل المال  
في المقام هو الانتفاع في المكان بالاستقرار بقدر الصلاة فيتلف بالصلاة مردود  
بعدم معلومية صدق المال عرفاً على هذا فنقدر من الانتفاع

و منه يظهر ما في رواية تحف العقول - يعني ما رواها عنه في صدر  
المسألة<sup>(١)</sup> من قوله عليه السلام «نظر فيما تصلي و على ما تصلي، فإن لم يكن على  
وجهه وحله فلا قبول»<sup>(٢)</sup> - و ضعف الاستدلال بقوله عليه السلام «لا يحل مال امرئ

(١) مستند الشيعة ٤٠١٤.

(٢) تحف العقول ١٧٤، لوسائل، الباب ٢ من أبواب مكن المصلي، ح ٢.

مسلم إلا بطيب نفسه».

إلى أن قال، بل لولا خروج صورة احتمال لرصا بالإجماع ولا أقل من الشهرة الحاضرة لأولى الروايتين، الساهية عن التصرف بغير الإذن، المستدعي لحصول الإذن الواقعي الغير المعلوم في غير صورة العلم بالإذن، قلنا بالجواز فيها أيضاً، ولكنها بما ذكر خارجة.

إلى أن قال في ذيل كلامه في مقام الاستدلال لحوار الصلاة في الوقف من غير توقفه على إذن المتولى أو لواقف أو الموقوف عليهم: إن الأصل جواز هذا النوع من التصرف لكل أحد في كل مال، و عدم تأثير مع المالك فيه، إذ لا يمنع العقل من حوار الاستناد أو وضع اليد أو التزجّل في ملك الغير بدون إذنه إذا لم يضر به، بل ولو مع معه كما في الاستغلال بطن حذاره و الاستصاء بصوء سراحه، وإنما يمنع الدليل الشرعي، وليس إلا لأخبار و الإجماع

أما الأحبار - فمع عدم صراحته بل ولا ظهورها في أمثال هذه التصرفات و عدم معلومية شمولها للموقوفات و لا للموقوف عليهم - صعيقة لا تصلح للحجبة في غير مورد الانحمار و الاشتهر، و هو غير صورة العلم بعدم إذن المالك في المملوك المطلق أو مع احتمال عدم الإذن غير معلوم

و أما الإجماع فظاهر كيفاً و يدعي بعضهم الإجماع على حوار هذه التصرفات، و أنها كالاستغلال بطن الحائط، لم يتصرّر المالك مطلقاً<sup>(١)</sup> انتهى و في كتمانها موافق للطرف لا يهتم لإطالة في إيصالها بعد شهادة جميع

(١) مسند الشيعة ٤: ٤٠١ و ٤٠٣-٤٠٣ و ٤٠٦-٤٠٧.

أرباب الملل - الذين ادّعى انفذهم على عدم حواز التصرف في ملك الغير بغير إذنه - بأنّ اعتبار العلم بالإذن أو لظنّ في باحة التصرف على جهة الطريقيّة، وأنّ رضا المالك نعمه هو السبب لحلّ التصرف، و لعلم به أو الظنّ المعتر كاشف عن تحقّقه، كما في سائر الأسباب المبيحة أو المملّكة، لا أنّ العلم بعدم الإذن أو الظنّ به من حيث هو سبب للحرمة كي يكون عدمه مباحاً للحلّ، كما زعمه هؤلاء وصرّح به في طيّ بعض كلماته التي صوباً ذكرها

و يشهد لذلك - مصافاً إلى ذلك - لخصوص و الفتاوى المعتبرة بصريح العقل، و قاعدة سلطة الدس على أموالهم، القاصية بحرمة الاستيلاء على ملك الغير من غير رضاه

و الخدشة في دلالة ما دلّ على أنّه لا يحلّ مال امرئ مسلم إلاّ عن طيب نفسه، لفصوره عن إعادة اعتبار الطيب بالنسبة إلى التصرفات، لغير المتلفة مصفاً لا يبغي الالتفات إليها بعد اعتصاده بما عرفت، و ظهوره عرفاً في إرادة المبيع عن الاستيلاء على مال الغير من غير رضاه، كما تقدّمت الإشارة إليه في صدر المبحث وكيف كان فاشتراط حلّ التصرف في مال الغير برضاه من الوضوح بمكان لا يحوم حوله شائنة إرتياب، فلا بدّ من إحرازه بالعلم أو ما قام مقامه، كالبيّنة و طواهر الألفاظ و خبر الثقة إن عثرنا في الموضوعات، كما هو الأظهر على ما يتّناه في الواقيت و غيرها من لمّا بحث السابقة

و أمّا الأمارات الطنّية المعترّ عنها شاهد الحال فهي أيضاً حجة معتمدة إن كانت ممّا جرت العادة على لتعويل عليها بأن كان لها ظهور عرفي معتدّ به لدى

العقلاء في رضا المالك، وإلا فلا عبرة به

نعم، قد يدعى استقرار السيرة على التصرف في الأراضي المتسعة والأنهار العظيمة وحوها بما لا يتضرر به المالك ولو مع العلم بكرهه أو كونه غير أهل للإدراك لصغير أو جنون، فإن ثبت ذلك على وجه لم يحتمل تساؤه على المسامحة والمساهلة ممن لا يسألني بارتكاب المحرم كما ليس بالبعيد، كان ذلك حجة على جواز هذا النوع من التصرفات في هذا النحو من الأملاك، واستثنائها عما تقتضيه قاعدة الملك، كما في حق المارة وحوها.

و ربما يؤيد ذلك أن ملكية هذا النوع من الأملاك إنما تنشأ في الأصل من الحارة والإحياء وحوهما مما لا يبعد أن يدعى أن ما دل على سببته للملكية وارد في مقام الامتنان، وهو لا يقتضي البسطة التامة للمالك في مثل هذه الأملاك التي يترتب على مع العير عن الانتفاع بها بالعمرة بحيث يمثل المرور والصلاة وحوها من التصرفات العير المضرة بحل مالك - حرج وصيق على سائر الناس، بل يقتضي عدم بلوع سلطنته إلى هذا الحد

ولكنك حبير بأنه لا يسمى الالتفات إلى مثل هذه المؤيدات في رفع اليد عما تقتضيه القواعد المنقمة ما لم تتحقق السيرة القطعية الكاشفة عن رضا المعصوم، وإثباتها بالنسبة إلى ما عدم فيه كراهة المالك في غاية الإشكال.

نعم، الطاهر تحققها فيما لم يعزم فيه كراهة المالك، فيمكن أن يكون منشؤه كون سعة الملك أمانة نوعية مورثة لظن غالباً بل الوثوق والاطمئنان برضا المالك بهذا النحو من التصرفات العير المضرة بحاله، فيشكل التعدي إلى صورة



العلم بكرهته، بل قد يشكل التعذّي أي صورة اعلم بكونه منكاً لصغير أو محوّل  
ليس له وليّ إجباريّ لو لم تثبت السرة في خصوصه. بناءً على أنّه ليس للوليّ  
الاحتشاريّ الإدبّ في التصرفات التي لا ترتب عنها فائدة للموّلّى عليه

نعم، احتمال كونه كذلك غير قاذح بلاشبهة؛ إذ العالب قيام هذا الاحتمال  
في موارد تحقّق السيرة، فيمكن أن يكون مشوّ عدم الاعتناء بهذا الاحتمال العلنيّ،  
حيث إنّ العالب في الأملاك كونه في ولاية من له هذا النوع من التصرفات، فمن  
الجائر أن تكون العدة في المقام حجة، ولا يكشف ذلك عن إلعاء رضاه رأساً، أو  
كهاية رضا وليّه و عدم إباطنه في مثل لمقدم إلّا بعدم المصلحة، كما في الوليّ  
الإجباريّ، لا بوجود المصلحة، والله العالم.

و هل يعتبر إدب المتوّلّى في الأوقاف العامة أو الخاصة بهذا النوع من  
التصرفات العير المسافرة لعرص الواقع؟ المصاهر عدمه في الأوقاف العامة التي هي  
من قبيل المساجد و المشاهد و المقابر و بحورها، فإنّ الأطهر أنّها من قبيل  
التحريرات التي ليست بالفعل منكاً لأحد، فلا يعتبر فيها رضا أحد بالتصرفات  
العير المسافرة لما تعلّق به عرص الواقع، كالحنوس و الأكل و النوم و شبهها ما  
لم تكن مافية للجهة التي تعلّق لعرص بها من لوقف

و لو سبّا على كونه ملكاً للمسنمين أو بقائها على ملك الواقع، فالظاهر  
أيضاً حوار هذا النوع من التصرفات، لقيام السيرة عيه.

و هكذا الكلام فيما هو وقف على نوع على جهة خاصّة، كالمدارس  
الموقوفة مسكناً للطلّاب و التكنيا الموقوفة مرلاً للدرّاويش

و أمّا الأرقف الحاصّة مما كان منها موقوفاً على أن يكون جميع منافعها للموقوف عليهم، كما لو وقف داره على أولاده سلاً بعد سئل على أن يكون جميع ما يتعلّق بها من المنافع حقاً لهم، فحالها حال الملك الطّبق في أنّه لا يحوز لأحد أن يتصرّف فيها من غير رضاهم؛ لأنّ كلّ ما يقع من التصرفات من مثل الصلاة و الجلوس و المرور و نحوها فهو نوع من منافعها التي يستحقّها الغير، فلا يحوز إلا برضاها، كما في العين المستأجرة التي لا يحوز لأحد أن يتصرّف فيها بمثل هذه التصرفات إلا برضا المستأجر.

و كذلك الكلام في الوقف العامّ الذي قصد به استيفاء جميع منافعها بأحرار و نحوها و صرفها في مصالح المسلمين أو سائر وجوه البرّ، كما لا يخفى.

و أمّا ما كان منها وقفاً لهم على عيني خاص، كما لو وقف داره على أن يكون مدرّساً لأولاده، أو على أن يدفع فيها موتاهم، فهل يجوز لغيرهم سائر أنحاء التصرفات الغير المصافية بما تعلّق به عرّض الواقف ممّا لا يترتّب بواسطته ضرر على الوقف أو الموقوف عليهم، بل و كذلك الكلام في تصرف بعضهم فيها بمثل هذه التصرفات من غير رضا الباقيين، أو من جعل له الطر في الوقف إن لم يقل بدخولها في ما أراده الواقف بشهادة الحال أو العوى؟ و جهان من أن الوقف الخاصّ - على ما صرح به الأصحاب - ملك للموقوف عليهم، فيعتبر فيه رضاهم أو رضا من له لولاية عليه بجعل الواقف، و من أن هذا النوع من الوقف في الحقيقة ليس وقفاً خاصّاً، بل وقفٌ عامٌّ على جهة خاصّة لنوع مخصوص، والله لعالم

(و) قد تلخص ممّا ذكر أنّه يشترط في إباحة الصلاة في ملك الغير كغيرها من التصرفات الواقعة فيه إحراز رص مالكة حقيقة أو حكماً، فـ (المكان المفسوب) لا تجوز بل (لا تصح الصلاة فيه) لا (للفايب و لا لغيره ممّن علم بالفيب و) كان محتاراً، و (إن صلى عالماً عامداً، كانت صلاته باطلة) بلا خلاف يُعتدّ به فيه على الطاهر، بل في الجواهر ادّعى الإجماع عليه محضه و محكيه صريحاً و ظاهراً مستتبصاً إن لم يكن متواتراً<sup>(١)</sup>

و عن الشهيد في الذكرى أنّه قال: «فما المعسوب فتحریم الصلاة فيه مُجمع عليه، و أمّا بطلانها فقول الأصحاب و عيه بعض العامة»<sup>(٢)</sup> و في المدارك و غيره أيضاً بسة القول بالطلاق إلى علمائنا<sup>(٣)</sup>

و حكى عن أكثر العامة القول بالصحة<sup>(٤)</sup>

و حكى الكليني عليه السلام في الكافي<sup>(٥)</sup> عن الفصل بن شاذان من قدماء أصحابنا ما يظهر منه اختياره لهذا القول، و قد تقدّم بعل عبارته التي حكّاها عنه في الكافي في اللباس المعسوب، فراجع<sup>(٦)</sup> و ربما قوّاه جملة من متأخري المتأخريين<sup>(٧)</sup> لرغمهم جوار اجتماع الأمر و النهي في واحدٍ شخصي إذا اختلفت جهتهما.

(١) جواهر الكلام ٢٨٤:٨ - ٢٨٥.

(٢) الذكرى ٧٧:٣، و حكاه عنه المحرري في لحدائق الناصرة ١٦٣:٧

(٣) مدارك الأحكام ٢١٧:٣، تذكرة الفقهاء ٣٩٧:٢، ضمن المسألة ٨٣، منتهى المطلب ٢٩٧:٤.

(٤) المهذب - للشيرازي - ٧١:١، المجموع ١٦٤:٣، المفهي ٧٥٨:١، الشرح الكبير ٥١٣:١، و الحاكي عنهم هو العاملي في مدارك الأحكام ٢١٧:٣.

(٥) الكافي ٩٤:٦ (باب الفرق بين من طلق عني غير السنة و بين المطلقة...).

(٦) ج ١٠، ص ٣٥١-٣٥٢.

(٧) راجع: مفاتيح الشرائع ٩٩١، مفتاح ١١٢، و بحار الأنوار ٨٠: ٢٨٠-٢٨١.

و قد تقرّر في محله بطلانه، و تبين في ذلك المحلّ أنّه لو كان لفعل واحد شخصي جهاتٌ مختلفة و عاوين متعدّدة، يتبع الحكم المعلي جهته القاهرة المؤثرة في حسن الفعل و قبحة من حيث صدوره من المكلف، فإنّه بهذه الملاحظة ليس له إلا جهة واحدة، فإن كانت مفسدته القاهرة فقيح، أو مصلحته فحسن، و إن تكافئنا بمباح.

نعم، لو لم يكن للجهة القاهرة تأثير في فح الفعل من حيث صدوره من فاعله بأن لم يكن اختياريّاً له من تلك الجهة، لحقه الحكم من سائر الجهات، كما تقدّم<sup>(١)</sup> التبيه عليه عند تصحيح صلاة دسي العصىة و جاهله في باب اللباس، و تقدّم شطر واپ من الكلام فيما يوثق بالمقام في محث التيمم عند التكلّم فيما إذا تحقّق موصوته أو غسله عنوان محرم، فراجع<sup>(٢)</sup>

وعمدة مستند المشهور العائليين بطلان الصلاة في المكان المعصوب. أنّ الحركات الصلاتية و أكوامها بأسرها تصرف في ملك العير بغير إذنه، و هو معروض عند الله و محرم شرعاً، فالعمل الحاض الحارحي الذي هو مصداق لهذا المفهوم المحرم الذي لا يتخلف عنه حكمه بمقتضى عموم أدلته بعد فرض كونه اختياريّاً للمكلف بهذا العنوان المقّح له موصوف بالعمل بالقبح، و موجب لاستحقاق العقاب عليه، فلا يحته الله، بل يعصه، فلا يكون مقرباً إليه<sup>(٣)</sup> تعالى كي

(١) في ج ١٠ ص ٣٦١ - ٣٦٢.

(٢) ج ٦، ص ١٦١ - ١٦٣.

(٣) في وض ١٢: «ولّى الله بدله إليه».

## يصح وقوعه عبادة

و ما يقال من أن الأمر متعلق بطبيعة الصلاة، وهي من حيث هي محبوبة لله، و الفرد الحارحي معذمة لإيجاد الطبيعة، و وجوب المقدمة على القول به توصلني بجور اجتماعه مع الحرم، فكلام حلي عن التحصيل؛ إذ بعد تسليم جميع المقدمات و العَصَّ عما يرد عليها من المفشآت أنه ليس لطبيعة الصلاة التي رعم أن الفرد مقدمة لحصولها و حوداً معايير لوجود الفرد كي يختلف حكمهما من حيث الوجوب و الحرمة، ضرورة أن الفرد مصداق للطبيعة فتُحمل الطبيعة عليه بالمواطأة، و قصيته الاتحاد هي الوجود، فالحركات الحاصّة كما أنها إيجاد للفرد، كذلك يعيها إيجاد للطبيعة، و هي بعينها محرّمة، لكونها مصداقاً لماهية العَص، فلا يعقل أن تكون عبادة.

و ربما يسدّل للظلال أيضاً بما مرسل المروي عن عوالي اللآلئ عن الصادق عليه السلام، قال: سأله بعض أصحابه، فقل ياس رسول الله ما حال شيعتكم فيما حصّكم الله به إذا غاب عائتكم و استتر قنمكم؟ فقال عليه السلام: «ما أنصصاهم إن واحداهم و لا أحصاهم إن عاقباهم، بن يبيع لهم المسكن لتصحّ عباداتهم»<sup>(١)</sup> الحديث.

و المروي عن «تحف العقول» لحسن بن علي بن شعبة، و «بشارة المصطفى» لمحمد بن [أبي] القاسم الطبري، عن أمير المؤمنين عليه السلام في وصيته لكميل: «يا كميل أنظر فيما تصلي و على ما تصني إن لم يكن من وجهه و حله

(١) عوالي اللآلئ ٢/٥٤، و عنه في الحقائق ابصرة ١٦٦٧-١٦٧.

فلا قول،<sup>(١)</sup>

ولا يحصى ما فيهما من ضعف السند، بل في ثانيهما قصور الدلالة أيضاً

ولكنه قد يدعى انجرار ضعفهما بعمل وفيه نظر

فتنحصر مما ذكر أن عمدة لمسند إنما هي استحالة العبد سما يوجب استحقاق العقاب عليه و تتحقق به المعصية، و حيث إنه يعثر في الصلاة وقوعها بنية التقرب فلا بد من أن لا يتحد شيء من أفعالها مع ماهية العصب، و إلا فيفسد ذلك الجرم، و تبطل لأجله الصلاة

ولا يتفاوت الحال في ذلك بين أن يكون المعصوب موقف المصلي و لو بوسائط، أو المصاء الذي يصلي فيه، و لا بين كونه معصوباً عياً أو منعة، بل و من العصب التصرف في الأعيان [التي] "تعتق بها حق مالي للغير، كحق التحجير المانع من تصرف الغير بالحر و إن لم يدخل به في ملكه

اللهم إلا أن يمنع اقتضاء حق التحجير أريد من حرمة الاستيلاء عليه و معارضة المحجر في رفع يده عنه، و ربما لا يحصل هذا المعنى بأفعال الصلاة إذا لم يكن بعنوان المراحمة، و أمّا بطلان نصلة فهو من آثار استحقاقه للمنافع أمّا مستقلاً، كما في العين المستأجرة، أو تبعاً للعين المملوكة حتى تكون التصرفات الخاصة بالحاصلة بفعل الصلاة مادية لحقه، و هذا المعنى مساوق للملكية، فلو كان التحجير معيداً لهذه المرتبة من لاستحقاق، لكن تسميته حقاً لا ملكاً مجرد

(١) تحف العقول ١٧٤، إشارة المصطفى ٥٠-٥٣/٥٧، الوسائل، الباب ٢ من أبواب مكان المصلي، ح ٢.

(٢) يدل ما بين المعقوفين في السجحة بحطبة و نحررة ، بدى. و المشت هو الصحيح

اصطلاح، فليتأمل.

و أشكل من ذلك الالتزام بالطلاق فيما لو صلى فيما يستحقه الغير بالسبق في المشتركات - كالمسجد و نحوه - من غير رضا السابق خصوصاً إذا لم يكن المصلي ماعأله عن استيفاء حقه، بل دفعه - مثلاً - شخص عن مكانه فصلى ثالث في ذلك المكان، فإن الأقوى الصحة في هذا العرص، و أما لو صلى فيه نفس الدافع، فعليه تردد.

و لا فرق فيما ذكر من اشتراط صحة الصلاة بإباحة المكان بين اليومية و غيرها، فريضة كانت أم نافلة.

و حكى عن بعض العامة أنه قال: يصلى الجمعة و العيد و الحارة في الموضع المعصوب؛ لأن الإمام إذا صلى في موضع معصوب فامتنع الناس، فانتهم الصلاة، و لهذا أبيحت الجمعة خلف الخوارج و المستدعة<sup>(١)</sup>

أقول: كلام هذا البعض بحسب ظاهر مبني على عدم اشتراط الصلاة بإباحة المكان كما حكى عن أكثرهم<sup>(٢)</sup>، فراعته بحسب الظاهر في الحكم التكليفي.

و كيف كان فنقول. أما لصلاة خلف الخوارج و المستدعة و كذا حلف من صلى في مكان معصوب لو لم يكن معذوراً في ذلك لجهل أو نسيان و شسبه، فلا تجوز عندما؛ لاشتراط حوار الالتزام بعدالة لإمام، المستغنية في هذه الفروض.

(١) المعني ١٧٥٨-٧٥٩، الشرح الكبير ٥١٤٦، و حكاه عنه العلامة الحلبي في تذكرة الفقهاء

٢٣٩٨-٢، العرق وبه من المسألة ٨٣.

(٢) راجع: الهامش (٤) من ص ٢٤



وَأَمَّا إِنْ كَانَ الْإِمَامُ مَرَّ بِجُوزِ الْإِقْتِدَاءِ بِهِ فَصَلَّى الْجُمُعَةَ بَعْدَ أَنْ يَنْعَقِدَ [بِهِ] <sup>(١)</sup> الْجُمُعَةَ فِي مَكَانٍ مَغْصُوبٍ حَاضِرِينَ بَعْضِيَّةَ الْمَكَانِ أَوْ صَلَّوْهَا فِي مَكَانٍ مَبَاحٍ لَا يَسْعَ غَيْرُهُمْ، فَرُبَّمَا يَشْكُلُ الْأَمْرُ حَيْثُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى سَائِرِ الْمُكَلَّفِينَ عَلَى الْقَوْلِ بِوُجُوبِ الْجُمُعَةِ عَلَيْهِمْ عِيًّا حَيْثُ يَدُورُ أَمْرُهُمْ بَيْنَ الْمَحْذُورِينَ، فَلَا يَبْعُدُ الْإِتْرَامُ حَيْثُ بِالتَّخْيِيرِ وَإِنْ كَانَ الْأَظْهَرُ تَعْلِيلُ حَسْبِ الْحَرَمَةِ، لَا لِمَا قِيلَ مِنْ أَنَّهُ الْأَصْلُ فِي دَوْرَانِ الْأَمْرِ بَيْنَ الْمَحْذُورِينَ، فَإِنَّهُ لَمْ يَشْتَ هَذَا الْأَصْلُ، بَلْ لِأَنَّ وَجُوبَ الْجُمُعَةِ عِيًّا عَلَى الْقَوْلِ بِهِ مَشْرُوطٌ بِالْإِحْتِيَارِ، لِأَنَّ الظَّاهِرَ بَدَلُ اضْطِرَّارِيٍّ عَنْهَا، وَكُلُّ مَا كَانَ لَهُ بَدَلُ اضْطِرَّارِيٍّ لَا يَصْلَحُ أَنْ يَرَا حِمَّ تَكْيِيدِهِ آخَرَ، كَمَا تَقَدَّمَ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ مَرَّةً.  
وَكَذَلِكَ الْكَلَامُ فِي صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ، فَإِنَّ وَجُوبَ الْإِتْمَانِ بِهَا حِمَاةً مَشْرُوطَةً بِأَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَدَرٌ عَقْلِيٌّ أَوْ شَرْعِيٌّ فِي تَرْكِهِ، فَلَا يَرَا حِمَّ ثَبَاتٍ مِنَ التَّكَالِيفِ الْمَطْلُوقَةِ

وَأَمَّا صَلَاةُ الْخُتَابَةِ فَوُجُوبُهَا كَهَيْئَةِ يَسْقُطُ بِمَعْلُومِ الْإِمَامِ، فَلَا يَبْقَى مَوْقِعٌ لِتَوْفِيقِ صَلَاحِيَّتِهَا فِي حَقِّ مَنْ عَدَاهُ لِنَحْصِصَ مَا دَلَّ عَلَى حَرَمَةِ الْعَصَبِ، كَمَا هُوَ وَاصِحٌ

وَحَكِيٌّ فِي كَشْفِ اللَّثَامِ عَنِ الْمُحَقِّقِ صَحَّةَ الْبَاقِلَةِ فِي الْمَغْصُوبِ؛ مَعْلُومًا أَنَّ الْكُونَ لَيْسَ جُزْءًا مِنْهَا وَلَا شَرْطًا فِيهَا <sup>(٢)</sup>.

ثُمَّ قَالَ كَاشِفُ اللَّثَامِ: يَعْنِي أَنَّهَا تَصَحَّحَ مَا شَبَّاهُ مَوْثِقًا لِلرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، فَيَجُوزُ

(١) بَدَلُ مَا بَيْنَ الْمُعْظَمِينَ فِي السَّجْدِ لَخَطِيئَةِ وَالْحَرَمَةِ. وَبِهَاءٍ وَالظَّاهِرُ مَا أَتَتْهُ.

(٢) لَمْ يَجِدْ فِي كِتَابِ الْمُحَقِّقِ رحمته وَرَدَّ التَّعْبِيرَ الْمَذْكُورَ فِي الْمَجْمُوعِ ١٠٩٠٢ لَصَحَّةِ الطَّهَارَةِ فِي الْمَغْصُوبِ، لَا الْبَاقِلَةِ، فَلَاحِظْ

فعلها في صحر الحروب المأمور به و الحق أنها تصح إن فعلها كذلك، لا إن قام و ركع و سجد، فإن هذه الأفعال و إن لم يعتن عليه فيها لكنها أحد الأفراد الواجب فيها<sup>(١)</sup> انتهى

**أقول:** و كان المحقق قد يرى أن تصرف في المكان المعصوب الحاصل حال الصلاة - الذي قصت الأدلة بحرمته - إنما هو تحييره و كونه في المكان، أي شغله له و قراره عليه، و هذا المعنى من لا دخل له في حقيقة أفعال النافلة من حيث هي، بل هو من لوازم حصولها في هذا المكان، فلا ينافي حرمة كونه فيه لصحة تلك الأفعال ما لم تكن المقدمة محصورة، و هذا بخلاف العريضة، فإنه اعسر فيها الاستقرار الذي هو عبارة عن ثبوته في مكانه، و هو منهي عنه، فنظير العريضة لأجله، و لو لا عسار هذا الشرط فيها لأمكن القول بصحتها، و لا مدحنة للكون في سائر أفعالها، كما هو واضح بالنسبة إلى التثنية و القراءة و أشباههما، و أما ما عداهما من الاستقبال و القيام و انقعود و الركوع و السجود فكذا، فإنه و إن كان قد يُعسر عن مثل هذه الأمور - لأحوال صلاتية لكنها لدى التحليل خارجة عن حقيقة الكون الذي يحصل به التصرف في العصب، فإن الاستقبال عبارة عن الوجه إلى القبلة، و هو سعة حاصلة بين مصلى و بين القبلة أحسنة عن حقيقة الكون، و أما ما عداها من المذكورات فهي أوضاع خاصة حاصلة من سعة بعض أعضاء المصلي إلى بعض، و سعة المجموع هي الخارج، فهي حالة قائمة بالمصلي حاصلة من حركات مخصوصة هي مقدمات هذه الأفعال، و ليست

(١) كشف النشام ٣ ٢٧٤.

مأخوذة في ماهية الصلاة كي يقال إن تحركة عبادة عن الانتقال من مكان إلى مكان، وهي تعبير و تصرف في الكون مُحَرَّم، و بوسم كونها جزءاً فهو بالنسبة إلى الفريضة دور النافذة المعلوم عدم توقُّفها على انقيام و الركوع و نحوهما فصلاً عن الحركات التي هي مقدّمة لها

نعم، نفس الركوع و السجود معترضة فيها على سبيل التحيير بينهما و بين الإيماء الذي لا يتوقّف على هذه الحركات.

و إن شئت قلت في توصيح المقدم<sup>(١)</sup> التصرف في المعصوب الحاصل بالصلاة ليس إلا الحركات و السكّات لوقعة فيها، و ليس شيء منهما<sup>(٢)</sup> معتبراً في ماهية النافذة حتى حركات العم، التي تتحقّق بها القراءة، إلا على سبيل المقدّمية، و هذا بخلاف الفريضة، فإنّهما معتبران فيها في الحملة حيث اعتبر فيها الاستفراء

و دعوى أن هذه الأفعال بنفسها تصرفات حاضرة في قصد الغير معايير للتصرف الحاصل بكونه في ذلك المكان، فهي أيضاً بنفسها محرّمة، قابلة للمنع؛ إذ بعد تسليم كون هذه الأفعال بنفسها تصرفات مستتفة أمكن الحادثة في حرمتها؛ إذ لا يستقلّ العقل بحرمة مثل هذه التصرفات من حيث هي، و الأدلة التعبدية أيضاً قاصرة عن إثباتها؛ إذ لا استقلال لها بالملاحظة لدى العرف كي يفهم حرمتها من الأدلة التعبدية لدالة على حرمة التصرف في مال الغير من نصّ أو إجماع

نعم، لا يبعد أن يدعى أنه يعتبر في مفهوم القيام عرفاً الاعتماد على المحلّ،

(١) في وضو ١٢ و مادة الإيماء.

(٢) في وضو ١٢ و منها.

و كذا في مفهوم السجود عرفاً و شرعاً و صبح المساجد على الأرض، و هما من أظهر أنواع التصرف.

و لكن هذه الدعوى غير مجدية بالنسبة إلى النافلة التي لا يعتبر شيء منهما في صحتها، بل هما من شرائط كمالها، فبعد فساد القيام ينمي الفرد الأكمل، لا أنه يظل أصل الفعل، و فساد السجود أيضاً لا يُبطل أصل الفعل، حيث إنه يكفي في صحته الإيماء الحاصل بهذا السجود، فإنه الفرد الكامل من الإيماء، و لا تتوقف صحته على قصد البدلية، بل يكفي فيه قصد التقرب و امتثال الأمر المثنوّه إليه المعلق بأحد العاملين على سبيل التحيير بمعطه الحاضر.

هذا غاية ما يمكن أن يقال في توحيه هذا القول، ولكن الالتزام به في غاية الإشكال، فإن إنكار حصول التصرف في ملك الغير بصلاة ذات ركوع و سجود - كما هو قضية هذا التوجيه - لا يحلو عن مكابرة؛ فإنها لدى العرف من أظهر أحوال الانتفاع بملال الغير و التصرف فيه، كما أن ادعاء حصول امتثال الأمر بالإيماء بحصول هذا الفعل الذي لم يقصد به إلا تسجود المباين ذاتاً و وجوداً لا يحلو عن مجازفة

نعم، لو أريد صحتها عند الإنذار بها مومناً للركوع و السجود لا مطلقاً، فهو لا يحلو عن وجه؛ فإنها وإن لا تحلو لدى التحليل عن التصرف، و كيف لا مع أن الحركة من مقومات مفهوم الإيماء، و لا شبهة في كونها تصرفاً، ولكن لا يبعد دعوى قصور الأدلة عن إثبات حرمة مثل هذه التصرفات، بل يمكن أن يدعى استقرار السيرة على عدم رعاية رضا المالك في مثلها.

ولكنه لا يخلو عن نظر؛ فإنه وإن أمكن دعوى استقرار السيرة على عدم رعاية رضا المالك في مثل هذه التصرفات وقصور الأدلة عن شمولها ولكن هذا فيما إذا لوحظت بنفسها لا مع غيرها من تصرفات، فالأحوط بل الأقوى الجمع مطلقاً

ولا يتفاوت الحال في ذلك بين ما أتى به في حال الدخول أو الخروج، لأن حروجه أيضاً - كدخوله - معوص ومعاقب عليه؛ لأن عمله من أوله إلى آخره قبيح منهى عنه، فلا يصح أن يقع عبادة

وانقطاع الهي بعد أن دخل وضرورة حروجه مأموراً به لا يجدي في صحة صلاته بعد أن فتح قلبه لمتحدث معها وحوذاً وصح العقاب عليه، وليس الأمر بحروجه إلا لكونه أقل مفسدة من البقاء.

نعم، لو ندم عن عمله وتاب ثم خرج بقصد التخلص من العصب، لا يعد القول بالصحة إن لم يكن موحداً لتصرف رند عما يتوقف عليه الخروج، وسيأتي مزيد توضيح للمقام عند تعرض لمصنف لهذا الفرع، والله العالم

وقد ظهر مما تقدم أن المظان - شئ من القاعدة المربوبة لا يحتض بالصلاة، بل هو ثابت في كل عبادة اتحد شئ من أجزائها مع العصب المحرم، وهذا مما لا تأمل فيه، ولكن الإشكال في تخصيص مصاديق هذه القاعدة الكلية في كثير من الموارد، كالتطوع في المكان المعصوب الذي تقدم الكلام فيه، وعرفت فيما تقدم أن القول بطلانه لا يحلو عن قوة.

ومن حملة الموارد التي وقع الإشكال بل الخلاف فيها الوضوء في المكان

المعصوب، فقد حكى عن الفاضل في المعنى و المنتهى، و صاحب المدارك و شيخنا الهائي القول بصحته، معللاً بأن يكون ليس حرماً و لا شرطاً فيه<sup>(١)</sup>، خلافاً لما حكى عن غير واحد من لعلم بالصلال<sup>(٢)</sup>، بدعوى اتحاد أفعاله مع العصب. و هو لا يخلو عن إشكال

و أشكل منه الأعسال الواحدة و نمدونة حيث إنه يعتبر في الوضوء المسح الذي هو عبارة عن إمرار المصحح على ممسوح لذي هو عين الحركة التي لا تأمل في كونها تصرفاً في المعصوب و إن كان قد يتأمل في حرمة مثل هذا التصرف، نظراً إلى قصور الأدلة عن إفادة الحرمة لمثل هذه التصرفات الغير المعتد بها في العرف، كما تقلعت الإشارة إليه أبعاً

و لكن عرفت فيما تقدم أن الأقوى خلافه، و أن قصور الأدلة لو سلم فإنما هو عند استعمال هذا النحو من التصرفات بالملاحظة، لا عند ملاحظتها منصفة إلى ما عداها من التصرفات الحاصلة في العصب، فلا يسمى التأمل في فساد الوضوء من هذه الجهة، ولكن لو غسل وجهه و يديه في المكان المعصوب ثم مسح رأسه و رجليه في خارجه، فيكون حاله حال الغسل الذي قد يقوى في الطر صحتة؛ نظراً إلى أن المعتبر في ماهيته ليس إلا غسل الأعضاء و إمرار اليد على العصور، و غيرها من الآلات التي يستعمل بها غسل الماء على العصور. كتحذ

(١) المعبر ١٠٩٢، منهي العطب ٢٩٨٤، مدرك الأحكام ٢١٨٣، الحسن نمين ١٥٨، و حكاة عنهم العاملي في مصحح الكرامة ١٩٨٢

(٢) حكاة العاملي في مفتاح الكرامة ١٩٨٢ عن نهاده لإحكام ٣٤٢١، و لنكري ٨٠٣، و بدروس ١٥٣١، و الموجز الجوي (ضمن الرسائل عشر) ٤٢، و كشف الالتباس ١٦٨١، و دوص حجاب ٥٨٧٢، و المقاصد الطنة ١٨٤، و مجمع الفائدة و بيرهان ١١٢٢

الماء من أية معصوية - أمور خارجة عن ماهية العسل ليست معتبرة في العسل إلا من باب المقدمة، فلا تؤثر حرمتها في فساد العسل عند عدم الانحصار، كما تقرّر في محله.

و ما يقال من أنه يعثر في حصول مفهوم لعسل حريان الماء على العضو المعسول، و هو عبارة عن انتفاء من عصو إلى آخر، فهو حركة تولديه من فعل المكلف، و قد نعلق التكييف به بهذه الملاحظة، فيمتنع اجتماعه مع الحرام إذا كان عبادة كما في الفرص و توهم فصور لأدلة عن إرادة حرمة مثل هذا التصرف قد عرفت اندفاعه أيضاً، مدفوع بما حققناه في محله من أن العبرة في باب الوضوء و العسل إنما هو بوصول الماء إلى العصور، لا بحرمانه عنه، كما شهد بذلك الصحيح الناطق بأنه «إذا مس حنك الماء فحبث»<sup>(١)</sup>

ولكن الأقوى هو الصلاة؛ فإن كون وصول الماء أو حريانه مناطاً للصحة لا يقتضي خروج هذه الأفعال - التي يتحقق بها الوصول و الجريان - عن ماهية الغسل المأمور به، فعسل الرجل وجهه بتماء عند استعمال يده فيه عبارة عن العمل الحارحي المشاهد المحسوس بدي به يحصل بعسال العصور و ذهب وسحه، كما أن غسل الثوب في الإخانة - مثلاً - عبارة عن العمل الحاص المشتغل على الفك و ذلك و عرهما معاً هو في الحقيقة من العوارض المشخصة لاستعمال الماء المؤثر في إزاله الوسخ، بدي هو حقيقة العسل، فعسل الوجه المأمور به في الوضوء - مثلاً - ليس مجرد وصول الماء إليه، الذي هو أثر فعل

(١) الكافي ٣/٢٢: ٧، التهذيب ١٣٧١/٣٨١، لا تنص ١٣٣٦/٤١٧، الوسائل، الباب ٥٢ من أبواب الوضوء، ح ٣.



المكلف، بل إيصاله إليه، وهو إذا كان مستعمالاً ليد ليس إلا عبارة عن هذا الفعل الخارجى الذي يتحقق به إيصال الماء إلى الوجه، ولذا يسوي المكلف عند إرادة الوضوء بهذا الفعل - الذي يحصل به التصرف في العشاء - التقرب، لا بما يتولد من عمله من وصول الماء إلى العنق، فيفسد إذا كان العشاء مغصوباً

و ربما يؤيد ما ذكرنا ما قيل من أن أهل لعرف لا يتوقعون في صدق التصرف عرفاً في المكان المعصوب نفس الوضوء والعسل والانتفاع، بل لو كان مسقط الماء معصوباً كان كافياً في الصدق المبرور فضلاً عن نفس الوضوء فيه مثلاً، والمدار في الحرمة على هذا الصدق، لا تلك التدقيقات الحكمية<sup>(١)</sup> انتهى وقد عرفت أن لتدقيقات الحكمية أيضاً غير مادية لهذا الصدق، لكن في تحقق الصدق العرفي بالنسبة إلى المسقط فضلاً عن الاتحاد الحقيقي تأمل، بل الظاهر أنه من قبل السبب، فينتج الالتزام بصلاح الوضوء فيما إذا كان سبباً تاماً لحصول التصرف فيما يسقط فيه ماؤه، لا مطلقاً، والله العالم

ولو صلى تحت سقف معصوب أو حيمة معصوبة مع إباحة مكانه - كما لو نصب في داره حيمة الغير من غير رصده - فالظاهر صحة صلاته، كما حكى التصريح به عن غير واحد<sup>(٢)</sup>، فإنه وإن كان مستمعاً به بل متصرفاً فيه حال الصلاة ولكنه لا دخل له بأعمال الصلاة.

نعم، بناءً على أن الأمر بشئ يفنصي الهي عن صده قد يتجه القول

(١) جواهر الكلام ٢٨٩: ٢٨.

(٢) البيان: ١٢٩، ووصى نجمان ٢ ٥٨٥، بحار الأنوار ٢٨٣: ٢٨٣، و حكاها عنها العاملي في مفتاح الكرامة ٢: ١٩٣.

بالطَّلان فيما إذا كان مكلفاً برده إلى صاحبه، و لم يجتمع ذلك مع فعل الصلاة.  
و لكنَّ المنيَّ ضعيف، كما تقرر في محله.

و حكى عن بعض علماء البحرين <sup>(١)</sup> لقول بالطَّلان حتى فيما إذا كان حَجَر  
واحد في حائط الدار معصوباً، بل ربما نُسب إلى أهل البحرين القول بالطَّلان فيما  
إذا كان شيء من حدران سور السد معصوباً <sup>(٢)</sup>. و هو من العرائف.

(و إن كان ناسياً أو جاهلاً بالفصيَّة، صَحَّت صَلَاتُهُ، و لو كان جاهلاً

بتحريم المَغصوب) أو بعباد لصلاة به (لم يعذر) ما لم يكن عن قصور، كما  
ظهر وجه ذلك ممَّا قدَّمناه في الناس للمغصوب، فلا يطيل بالإعادة.

(و إذا ضاق الوقت و هو أخذ في الخروج، صَحَّت صَلَاتُهُ) إذا

لم تكن صَلَاتُهُ موحدةً لتصرف رَبِّهِ عَلَيْهِ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الْخُرُوجُ، كما لو أتى بها  
في هذا الحال مومناً للركوع و السجود عَنِ الْمَشْهُورِ، بل ربما يظهر من بعض <sup>(٣)</sup>  
عدم الخلاف فيه بيئنا.

و استدلُّوا عليه بأنَّه مأمور بالخروج، فلا معصية

قال صاحب المدارك في شرح قول المصنف اللَّهُ مَا هَذَا لِقَطْعِهِ و لا يحصى  
أنَّ الخروج من المكان المغصوب واجب مضيَّق، و لا معصية فيه إذا خرج بما هو  
شرط في الخروج من السرعة و سلوك أقرب الطرق و أقنأها ضرراً، إذ لا معصية

(١) قوله: «بعض علماء البحرين» كذا في السبع المطبوعة و المحرَّرة، و بدلها في جواهر الكلام  
٢٩١٨: «بعض الأعيان» و هو الشيخ جعفر الحاجي في كشف العطاء ٤٧٣.

(٢) نسبه إليهم الصمري في كشف الأساس، كتاب الصلاة، مكان المصلي، ديل قول «بل  
فهذا الحلِّي في الموجز الحاوي (ضمن الرسائل العشر) ٦٩» أو كان معصوباً...

(٣) العلامة الحلِّي في منتهى المطالب ٣١٠: ٤

بإيقاع الأمور به الذي لا يهي عنه و ذهب شاذ من الأصوليين إلى استصحاب حكم المعصية عليه و هو غلط. ولو كان كذلك لم يمكن الامتنال، فيلزم التكليف بالمحال<sup>(١)</sup> انتهى

أقول: ولعل مراده ببعض الأصوليين أبو هاشم: فإنه حكى عنه أنه قال: إن الخروج أيضاً تصرف في المعصوب، فيكون معصية، فلا تصح الصلاة حينئذ و هو خارج، سواء تضيّق الوقت أم لا<sup>(٢)</sup>.

و عن المنتهى أن هذا القول عدنا باطل<sup>(٣)</sup>

و عن التحرير أنه قال أجمع العلماء كافة على نخطئة أبي هاشم في هذا المقام<sup>(٤)</sup>

أقول: ولكك عرفت اعداء البحث عن حوار النافلة في المعصوب أنه بعد البدء على حرمة مثل هذه التصرفات - كما هو الأقوى - لا تتفاوت الحال بين ما لو صلى و هو داخل أو خارج في كونه عمداً نهيحاً و موحناً لاستحقاق العقاب عليه ما لم يكن خروجه عن بدم قابضاً به التحلّص من العصب، فلا يصح وقوعه عبادة، و صيرورة المكلف مصصراً إلى عصب بمقدار ما يتحقق به التحلّص منه لا يحددي في رفع قبح هذا المقدار و إباحته بعد أن كان اضطرابه إليه مستأ عن مقدمة اختيارية، و هي دخوله في المعصوب عن عزم وإرادة، فإنه يكفي في

(١) مدارك الأحكام ٢١٩:٣.

(٢) حكاة عنه الغرالي في المخبور ١٢٩، و العلامة الخليلي في منتهى المطلب ٤: ٣٠٠.

(٣) منتهى المطلب ٤: ٣٠٠، و حكاة عنه العامل في مفتاح الكرامة ٢: ١٩٩.

(٤) تحرير الأحكام ٣٢١، و حكاة عنه العامل في مفتاح الكرامة ٢: ١٩٩.

أنصاف الفعل أو الترك الصادر من المكسب بالحسن و القبح و كونه موحياً لاستحقاق الثواب و العقاب استناده إلى مقدمة حشارته، ضرورة كفاية هذا المقدار من الاختيار في مدّة **الفاعل على فعله** أو مدحه عليه، و لا يشترط في ذلك بقاؤه بصفة الاختيارية إلى حين حصوله، و هذا معنى ما يقال «إن الامتناع بالاختيار لا ينافي الاختيار» أي يكفي في أنصاف **لفعل** كونه اختيارياً استناده إلى مقدمة احتيرية و إن عرّضه ضرورة **الفعل** أو الترك بعد ترتيب تلك لمقدمة أو تركها، فالضرورة اللاحقة له غير فادحة في أنصاف كونه فعلاً اختيارياً موصوفاً بالحرمة أو الرخاء

نعم، بعد عروض الاضطرار **بقطع التكليف** بمعنى أنه لا يبقى بعد أن اضطرّ إلى ارتكاب المعصية - مثلاً - النهي لمتعلق به بصفة الترخ، أي يحرّج عن صلاحية الباعث على الترك بعد أن صارت محالته واجبه الحصول بتهيئة مقدماتها، فيكون إيجاد سبب المحالفة كنفس المحالفة موحياً لسقوط التكليف، ولكن لا يجدي ذلك في حوارها بعد أن كنت مسندة إلى مقدمة احتيرية، كما هو واضح

و أقام ذكره من أنه مأمور بالخروج فلا معصية، فيه ما تقدّمت الإشارة إليه فيما سبق من أن أمره بذلك ليس إلا يكون خروجه أقلّ مسددة من البقاء، بطير ما لو جعل المكلف نفسه بترتيب بعض المقدمات الاختيرية مصطراً إمّا إلى ارتكاب فعل الرنا أو شرب الخمر مثلاً، فيستقلّ تفعل حيثئذ بأنه يجب عليه بعد عروض الاضطرار اختيار أقلّ لقيحير و أهون المعصيتين، بل الشرع أيضاً قد

يوجب عليه ذلك، ولكن وحوه إرشادي محض عني حسب ما يستقل به العقل، فلا يترتب على موافقته سوى لحاضنة مترتبة على ذات الأمور به، أي أقلية المعصية، فلا يؤثر ذلك في انقلاب المعصية طاعة، كما هو واضح.

فتلخص مما ذكر أنه لا فرق في بطلان صلاة بين ما لو أتى بها في حال الحروح أو الدخول.

و ما سمعته<sup>(١)</sup> من دعوى إجماع لعقلاء عني تحضنة أبي هاشم القائل بهذا القول فمما لا ينبغي الالتفات إليه بعد كبر المسألة من العقليات التي لا عبرة فيها بالإجماع المحصل فصلاً عن مقلوبه، مع إمكان تريل كلمات الأصحاب القائلين بصحة الصلاة حال الحروح عني ما لو كان باوياً بحروجه التحلص من العصب بعد التوبة وإن لا يحبو عن تغذ.

و لأجل ما ذكر لم يلتفت صاحب الجواهر إلى مثل هذه الدعوى، و حرم بصحة كلام أبي هاشم، فقال - بعد أن نقل قول أبي هاشم و ما سمعته<sup>(٢)</sup> من عبارتي المنتهى و التحرير - ما هذه صورته قلت، لا ريب في صحة كلامه - يعني كلام أبي هاشم - إذ كان الحروح لا عن بدم عني العصب و لا إعراص، ضرورة كونه على هذا الفرص كالدخول تصرف فيه، أما إذا كان مع التوبة و الندم و إرادة التحلص من العصب، فقد يقال أيضاً، إن محل التوبة بعد التحلص، و التحلص بلا إثم هنا غير ممكن بعد قاعدة «لا متاع بالاختيار لا ينافي الاختيار» فلا قبح حينئذ في تكليفه بالحروح مع تحريمه عليه، كما حَقَّق في الأصول<sup>(٣)</sup>، انتهى.

(١ و ٢) في ص ٣٨.

(٣) جواهر الكلام ٢٩٤٨.

وربما يستشعر من دليل عبارته ثترامه بحوار اجتماع الأمر والهي، وكونه بالفعل مكلفاً بالخروج وتركه

و هو بظاهره فاسد

اللهم إلا أن يريد من تكبيعه بالخروج الوحوب الإرشادي العير المصافي لحرمة متعلقه، و من تحريمه عليه كونه حراماً عليه بواسطة الهي المتعلق به حال قدرته على الترك، لا كونه بالفعل متعلقاً نهي، فليتأمل.

وكيف كان فلو أحد في الخروج مع التوبة وإرادة التخلص من المص، أمكن الالتزام بصحة صلاته، بطراً إلى أن التائب عن الذنب كمن لا ذنب له، فهو بعد التوبة بمنزلة من وُجد نفسه في أرض معصية وحب عليه الخروج منها من غير أن يستحق على تصرفه في مال الغير حال حروجه عقوبة، فلا مانع حينئذ من أن يأتي في هذا الحين بما هو واجب عليه من فعل الصلاة

ولكن قد يشكل ذلك بأن التوبة بما تؤثر في العفو عن المعصية و صيرورتها كالعدم في عدم ترث العقوبة عليها، لا في تذلل موضوعها كي يصح تعلق التكليف بعملها، كما أشار إلى ذلك صاحب الجواهر في عبارته المتقدمة<sup>(١)</sup> وإن لا تخلو عبارته عن مسامحة، فليتأمل

ثم لو سلم أن التوبة تؤثر في انقلاب الموضوع و صيرورة الخروج بقصد التخلص واحداً شرعياً مولوياً، فقد يشكل أيضاً الحكم بصحة الصلاة العاتية بها في هذا الحين، العافدة للاستقرار والركوع والسجود وسجوها من الأجراء و

الشروط الاختيارية، بطراً إلى أنه في سعة الوقت لدى تمكنه من ترك الغصب كان مكلفاً بصلاة نامة الأحرء و الشروط الاختيارية، وقد صيرها في حقه ممتعة باختياره، وهذا وإن كان موجهاً لارتجاع التكليف الاختياري لكنه بواسطة العصيان الذي قد يتأمل في سببه لا يغلب التكليف و اندراج المكلف في موضوع العاخر المأمور بالصلاة الاضطرابية، فإنه لا يعد دعوى انصراف ما دل على شرعيةها للعاخر عن العاخر الذي شأ عجزه من اختياره لمعالجة تكليفه الاختياري، وليس معنى أن الصلاة لا تسقط بحال بقاء التكليف به بعد أن عصى المكلف و صير إيجادها على النحو المعتر شرعاً معشعاً، فمن العاثر أن يكون تأخير الصلاة إلى أن يتصيق الوقت من الحلف عن العصب و الإتيان بصلاة نامة الأحرء و الشروط ممرلة ما لو أخرها إلى أن حرج الوقت في كونه موجهاً لنقصاء

و الحاصل أن الحزم بصحة العمل الاضطرابي الصادر ممن أحل عمداً بما هو تكليفه في حال الاختيار - كالتيتم الصادر ممن ترك العسل أو الوضوء عمداً إلى أن يتصيق الوقت - هي عابه الإشكال، كما تقدم<sup>(١)</sup> التسيه عليه في مبحث التيمم.

نعم، لو غفل عن الصلاة في سعة الوقت و لم يلتفت إليها إلا في صيق الوقت عند تنجر التكليف بالحروج، لم يتوجه الإشكال من هذه الجهة.

و على كل تقدير فالأحوط إن لم يكن أقوى الجمع بين الصلاة في حال الخروج على وجه لا يحصل بها زيادة تصرف في المفسوب، و قضائها بعده،

(١) في ج ١٦ ص ١٠٢-١٠٣.

والله العالم.

(و لو صَلَّى) في المعصوب عند صيق الوقت (و لم يتشاعل بالخروج،

لم تصح) صلاته، كما لو صَلَّى فيه في سعة بلا تأمل فيه و لا إشكال

نعم، بناءً على قصور ما دلّ على حرمة التصرف في مال العبر عن شمول

مثل القراءة و الإيماء أمكن الالتزام بالصحة لو صَلَّى صلاةً اضطراريةً حالية عن

الركوع و السجود، على إشكالٍ تبيّن وجهه فيما سبق، مضافاً إلى ضعف المصنّف،

كما تقدّمت الإشارة إليه غير مرّة.

(و لو حصل في ملك غيره ياديه ثم أمره بالخروج) قل التلّس

بالصلاة (و حب عليه) ذلك (فإن صَلَّى) مستقراً (و الحال هذه، كانت صلاته

باطلةً و) لكنّه (يصلّي و هو خارج إن كان الوقت ضيقاً) لا يسع الخروج و

أداء الصلاة بعده، لأن الصلاة لا تنقطع بحال، فلا يسقط الميسور بالمعسور،

فيومئٍ للركوع و السجود، و يراعي باقي شرائط من الاستقبال و نحوه بمقدار

الحكمة على وجهٍ لم يستلزم مكثاً رائداً على ما يتوقّف عليه الخروج على حسب

المعتاد

و في الحواضر - بعد أن بيّن كيفية صلاته لدى الصيق على حسب ما

سمعت - قال ولكن عن ابن سعيد أنّه سبب صحّحه هذه الصلاة إلى القيل<sup>(١)</sup>، مشعراً

سوء توقّف فيها، و مثله العلامة لطباطبائي في مصومته<sup>(٢)</sup> و لعلّه لعدم ما يدلّ

(١) جامع للشرائع ٦٨، و حكاة عنه العاصم الاصبهاني في كشف النمام ٢٧٦٣.

(٢) الدرّة الجفّة ٩٣



على صحتها، بل قد يدعى وجود الدلائل على العدم باعتبار معلومية اعتبار الاستقرار والركوع والسجود وبحود ذلك، ولم يعلم سقوطه هنا، والأمر بالحروج بعد الإذن في الكون وصيق الوقت وتحقق لحظات بالصلاة غير مُجَدِّد، فهو كما لو أدن له في الصلاة وقد شرع فيها، وكان الوقت صَيِّقاً مما ستعرف عدم الإشكال في إتمام الصلاة، فالمَنَحْه حينئذٍ عدم الانتدات إلى أمره بعد فرض كونه عند ضيق الوقت، الذي هو محل الأمر بصلاة المختار، المَرُوح على أمر المالك سبق التعلق، فلا حجة للجمع بينهما بما سمعت - يعني الجمع بين حق الله تعالى وحق الأدمي بالصلاة حال الحروج - بل يصح صلاة المختار مقصراً فيها على الواجب مادراً في أدائها على حسب التعكس، لكن لم أحد قائلًا بذلك بل ولا أحدًا اخمله ممن تعرض للمألة<sup>(١)</sup>. انتهى

**أقول:** وقد اختار هذا القول مبرحاً في المستند، رعماً منه أنه لا دليل على حرمة هذا النحو من التصرفات في ملك لغير من غير رضا صاحبه، عدا الإجماع وبعض الأخبار القاصرة من حيث السند، المحتاجة إلى الجابر، وشي منهما لا يهص لإثبات الحرمة في المقام، لأر لإجماع بالسنة إليه غير محقق، وضعف الأخبار غير محبور<sup>(٢)</sup>.

وفيه: ما لا يحفى بعد وصرح مافاته لقاعدة سلطنة الناس على أموالهم، التي هي من القواعد القطعية الغير القابلة للنحصيل إلا بقدر صحيح صريح. وأما ما ذكره في الجواهر وجهاً لهذا القول من سبق تعلق الأمر بصلاة

(١) جواهر الكلام ٢٩٦٨

(٢) مستند الشيعة ٤٠٩:٤

المختار على أمر المالك، فيه أن الأمر بصلاة المختار إنما يتخز في حقه على تقدير تمكنه من الخروج عن عهده، وهو مشروط بإباحة المكان، وهي متعينة عند كراهة المالك وأمره بالخروج، فلا يصلح بطلاق الأمر بصلاة المختار خصوصاً بعد أحد الاختيار قيداً في متعنه دليلاً لتحصيل قاعدة السلطنة و غيرها من الأدلة الدالة على حرمة التصرف في مال الغير من غير وصاء، ولذا لم يلتفت أحد إلى هذا الاحتمال مع أنه أسبق الاحتمالات المنطوقة إلى الدهن في بادئ الرأي.

و نظيره على ما لو أمره بالخروج بعد دخوله في الصلاة فيس مع العارق، مع أنك ستعرف أن الالتزام به في المقيس عليه أيضاً في غاية الإشكال.  
نعم، قد يقوى في الطر التفصيل بين ما لو كان مأدوماً في الصلاة في آخر الوقت أو في النقاء إلى آخر الوقت، المستنرم للرحصة في إيقاع صلاته في ملكه بحيث يكون أمره بالخروج رجوعاً عن دمه السابق، وبين ما إذا لم يكن كذلك، فيحرم النقاء بعد أمره بالخروج في الثاني دون الأول.

لأنما قد يتحيز من أن الإذن في أمر لارم الترام بلرومه، فإن هذا التحيز له وقع فيما إذا تعلق الإذن بتصرف موحى لحدوث حق لارم لغير في ملكه، كما لو أذن له في ربه أو دهن مبيت فيه أو نحو ذلك، لا في مثل ما نحن فيه مما تعلق الإذن فيه بإيقاع فعل لارم عيبه في ملكه من صلاة أو وصوء و نحوه؛ ضرورة أن الإذن في مثل هذه الأفعال ليس لأرصائها ورحصة في إيقاعها، لا التراماً بلرومها، مع أنه لا يحب عيبه الوفاء بهذا الالتزام ما لم يكن في ضمن عقيد لارم، بل له نقضه

و الرجوع عن إده قبل أن يفوت محله حصول متعلق الإذن

نعم، لهذا التوهم محل بعد دحوه في الصلاة، لوجوب المضي فيها و  
الهي عن إبطائها، فيكون حالها بعد الشروع بمرحلة ما لو دهن الميت في ملكه  
بإده

ولكنك ستعرف أنه أيضاً لا يحلو عن مناقشات

بل لأن رجوعه عن إده عند صيق لوقت صرر على المأدود حيث تفوته  
مصلحة الصلاة الاحصائية، فتعيب أدلة في الصرر و الحرج، الحاكمة على قاعدة  
سلطنة الناس على أموالهم في مثل المقدم لدي شأن الصرر من فعل لمالك وإده  
بالقوة.

ولكن الأقوى خلافه، لعدم صدق سم الصرر عليه عرفاً فصلاً عن أن  
يستمد حكمه من إطلاقات الأدلة و يخرج على ما نقصه قاعدة السلطنة،  
فليتأمل.

و لو أمره بالحروج بعد التلبس بالصلاة، ففي الإتمام مستقراً مطلقاً، أو  
الحروج مصلياً كذلك، أو القطع لدى الانساع و الحروج مصلياً مع الصيق، أو  
التفصيل بين الإذن صريحاً في الصلاة ثم الرجوع عن إده بعد التلبس بها، وبين  
الإذن في الكون أو الدخول شاهد الحال أو المحوى، فلا يلتفت إلى أمره  
بالحروج في الأول، بل بمضي في صلاته مستقراً، سواء كان الوقت واسعاً أو  
صيقاً، و هي غيره يقطع في السعة و يحرج مصلياً لدى الصيق، و حوه بل أقوال  
استدلّ للقول الأول - أي الإتمام مستقراً - بحرمة قطع الصلاة بعد أن دخل

فيها بأمر شرعي، وهي مابعة عن نفوذ أمر المالك بالحروج، لكونه أمراً بالمسكر، مع اعتضاده بالاستصحاب، و «أن الصلاة على ما افتتحت» و أن المانع الشرعي عن امتثال [أمر] المالك بالحروج - وهو وجوب المصلي في الصلاة - كالمانع العقلي، و أن المالك بإدبه في اىكون واست - مثلاً - قادم على احتمال اشتغاله بما لا يمكنه قطعه، فلا يكون التصرف في ملكه من غير رضاه بعد التلّس مافياً لسلطنته، بل هو من آثار سلطنته السابقة

و قد يقال في نوحيه الاستدلال بأن ما دلّ على حرمة التصرف في مال الغير معارض بما دلّ على حرمة قطع الصلاة و وجوب الاستقرار فيها و الركوع و السجود، فيرجع على تقدير المكافئة إلى أصالة الحوار

و في الجميع ما لا يحصى، لا بناءً **جمع على أن لا يكون رضا المالك بعد الدخول في الصلاة معترفاً في إباحة هذا التصرف في ملكه**، وهو مافى لإطلاق ما دلّ على أنه «لا يحلّ مال امرئ مسلم، إلاّ عن طيب نفسه» و «أنّ الدّس مسلّطون على أموالهم» فلا يصحّ شئ من المذكورات معارضاً لهذا الإطلاق؛ لحكومته عليها، فإنّ وجوب المصلي في الصلاة مشروط عفاً بتمكّنه من ذلك، و هو موقوف على أن لا يكون نقاؤه في هذا مكان بعد رجوع المالك عن إدبه حراماً، و قد دلّ الدليل على حرمة، وإطلاق هذا دليل حاكم على إطلاق ما دلّ على حرمة قطع الصلاة، و وجوب المصلي فيها، لأنّ هذا الإطلاق مفيد بإباحة مكان المصلي، و قد دلّ ذلك الدليل بإطلاقه على انتهاء الإباحة عند عدم رضا المالك بتصرفه، فلا معارضة بينهما، فليس أمر المالك بالحروج - بعد أن دلّ الدليل الشرعي

بإطلاقه أو عمومه على حرمة نقاء المصلّي في ملكه بعد رجوعه عن إدمه - أمراً بالمكّر، بل بالمعروف. والاستصحاب لا يعارض الدليل و «الصلاة على ما اقتضت» ممّا لم يعلم ربطه بمقام و نجام الشرعي إنّما هو عن إتمام الصلاة مستقراً، لا عن ترك التصرف في مال الغير، فإن حرمة التصرف في مال الغير من غير رصاء مانعة عن إتمامها، بل عدمها من أجراء المقتضي، لما عرفت في محله من أنّ إباحة المكان شرط في صحة الصلاة، وهي لا تحصل إلا بكونه مملوكاً عباً أو مفعلة أو مأدوماً فيه بأحد الرخوة المتقدمة في محله

هذا، مع أنّه لا مسافة بين حرمة لقطع و حرمة التصرف في مال الغير بعد رجوعه عن إدمه، لإمكان الجمع بينهما بالحروح مصلياً، كما هو مستند القول الثاني، أي الحروح مصلياً مطلقاً

و لكن يصعّب هذا القول إطلاق ما دلّ على اعتبار الاستقرار و الركوع و السجود، فإنّ اعتبار هذه الأمور في الصلاة وإن كان مشروطاً بالعدرة عليها ولكن الشرط حاصل مع سعة الوقت للحروح و فعل الصلاة في الخارج، و حرمة قطع الصلاة لا يصلح مانعة عن ذلك، لحكومة أدلة الاشتراط على دليل حرمة القطع، إذ على تقدير أن تكون هذه الأمور لدى لتمكن منه ولو تأخير الصلاة شرطاً في صحتها - كما هو مقتضى إطلاق أدلتها - تنطّل الصلاة لدى الإحلال بها قهراً، فلا يبقى حينئذ موضوع لحرمة لقطع و وحوث لمصّي

و قد ظهر بذلك أنّ دليل حرمة لقطع لا يصلح أن يراحم شيئاً من إطلاقات أدلة الأجزاء و الشرائط المعتبرة في الصلاة، مع أنّك ستعرف في محله أنّه لا دليل يُعتدّ به على حرمة قطع الصلاة عدا الإجماع المحصوص بغير مورد الخلاف

والأقوى وحبس القطع لدى الاتساع، وأما مع الصيق والحروح مصلياً، لأنه هو الذي يقتضيه الجمع بين ما دلّ على حرمة التصرف في مال الغير من غير رضاه، وبين ما دلّ على أن الصلاة لا تسقط بحال، وأنه لا يسقط الميسور بالمعسور.

وإطلاقات ما دلّ على وحبس الاستقرار و تركوع و السجود لا تصلح معارضة لما دلّ على حرمة التصرف في مال الغير، لأنها مشروطة بالاختيار، وقد جعل الشارع لها بدلاً اضطرارياً، وكلّ ما كان كذلك لا يصلح أن يبرأه تكليفاً ليس كذلك، كما تضمنت الإشارة إليه مراراً

و لا تفاوت الحال فيما ذكر من كون أمره بالحروح رجوعاً عن إدمه السابق و لو كان الإذن صريحاً في خصوص الصلاة، وبين عدمه، إذ لا يبقى للإذن السابق أثر بعد رجوعه عنه.

و ما يقال من أن الإذن في أمر لارم شرعاً بلومه، كما في الإذن في العرس و الدفن و الزهر، قد عرفت أنها أحدثت في صغره و كبره، وأنه لا يصح مقابلة ما نحن فيه على الأمتة المبرورة و مضارها ممّا يحدث بواسطة التصرف المأدوم فيه بعد تحققه حق للغير مانع عن سخطه على الرجوع

هذه مع أنها لو سئما أن الإذن في بقاء أمر لارم على الغير في منكره التزام بدوم ذلك الأمر عليه وأنه لا يحور له بفص هذا لا التزم، فنقول لروم المضي في الصلاة الواقعة في منك الغير مشروط بدخه مكان المصلي، الموقوفة على طيب نفس المالك، فلومه في حد ذاته مشروط بعدم رجوع المالك عن إدمه، فليس

إدنه إلا الالتزام بيقاع أمر لازم على نفسه بغير عدم رجوعه عن الإذن، فلا يصلح لروحه مانعاً عن تأثير الرجوع، فثبت ما قل.

فتبينه لو أكره على الكون في مكان معصوب أو صطر إليه، جار له القيام و القعود و النوم و المشي و غير ذلك من الحركات و السكوبات لاختيارية التي ليس لبعضها مرتبة على بعض من حيث المعسدة و تصرّر المالك به أو شدة كرهته له، فإن كلاً من هذه لأفعال نحو من وحوادث مطلق الكون الذي اضطّر إليه، و ليس لخصوصية شيء منها خصوصية مفنسية لتعبه، مع أنه ينافيه أدلة هي لخرج، فإن في إرام المحسوس في مكان معصوب بقده على هيئة حاصنة من قيام أو قعود و نحوه مثقة شديدة كاد أن يكون تكبيراً غير المقدور، فعليه أن يصلى حينئذ صلاة المحتار، كما هو ظاهر غير واحد.

ولقد أجاد في الحواضر حيث ذكر - بعد أن حقق ما يتأه من أنه يصلي صلاة المحتار، وأنه لا فرق بين سائر أكوته - ما لم يظهّر و من العريب ما صدر من بعض متفقهة العصر بل سمعته من بعض مشايخ المعاصرين من أنه يجب على المحسوس فيه لصلاة على الكسفة التي كان عليها أول الدخول إلى المكان المحسوس فيه إن قنماً فقام، وإن حاناً فحاس، بل لا يجوز له الانتقال إلى حالة أخرى هي غير الصلاة أيضاً لم فيه من الحركة التي هي تصرف في مال الغير غير إدنه، و لم يتطعن أن البقاء على السكون الأول تصرف أيضاً لا دليل على ترحيحه على ذلك التصرف، كما أنه لم يتطعن أنه عامل هذا المظلوم المحسوس قهراً بأشد ما عاقله الطالم بل حبسه حساً ما حسسه أحد لأحد، اللهم إلا أن يكون في يوم القيامة مثله، خصوصاً وقد صرح بعض هؤلاء أنه ليس له حركة أفعال عبوه

زائداً على ما يحتاج إليه ولا حركة يده أو بعض أعضائه كذلك<sup>(١)</sup> انتهى  
(ولا يجوز أن يصلي) الرحل (وإلى جانبه امرأة) محادية له (تصلي  
أو أمامه) إلا مع الحائض أو الثغد بمقدار عشرة أذرع، عبد الشيعيين والحسيني و  
من حمرة على ما حكى<sup>(٢)</sup> عنهم، بل في الحدائق والظاهر أنه المشهور بين  
لقدماء، وهو المختار<sup>(٣)</sup> انتهى، بل عن تحلاف والعبية لإجماع عليه<sup>(٤)</sup>  
(سواء صلت بصلاته أو كانت منفردة) خلافاً لأبي حنيفة<sup>(٥)</sup> في الثاني  
على ما حكى عنه.

ولعل معه في الأول من حب لاقتداء، ففسد صلاتها، لا صلاته  
(و سواء كانت مخزماً أو أحييئة) لإطلاق الفتاوى وأكثر البصووص  
الدالة عليه

(وقيل ذلك مكروه). و قد حكى هذا القول عن السيد<sup>(٦)</sup> والحلي<sup>(٧)</sup> و

(١) حواهر الكلام ٣٠٠٨

(٢) الحاكي عنهم هو العاملي في مدرك الأحكام ٢٢١٣، وكذا الحراني في الحدائق البصرة  
١٧٧٧، و إجماع المقنعة ١٥٢، والنهاية ١٠٠، والتحلاف ٢٣١، المسألة ١٧١، و  
بوسلة ٨٩، وكفى في معرفة ١٢١، و سم ينغرض فيه لعدمها عليه

(٣) الحدائق البصرة ١٧٧٧

(٤) تحلاف ٢٣١-٢٤٤، المسألة ١١١، العبدة ٨٢، و حكاه عنهم العاملي في مفتح كرامة  
٢٠١٢

(٥) تحفة الفقهاء ٢٢٨١، المبسوط - بشرح حسن - ١٨٥١، الاحتيار لتعليل المختار ٧٦١،  
المجموع ٢٥٢٣، و حكاه عنه أيضاً العلامة بحلي في تذكرة الفقهاء ١٦: ٢، مسألة ٨٨

(٦) حكاه عنه الشيخ الطوسي في تحلاف ٢٣١، المسألة ١٧١، وكذا بحلي في السرائر  
٢٦٧١ نقلاً عن المصاحح له

(٧) سرائر ٢٦٧.١، و حكاه عنه العاملي في مفتح الكرامة ٢٠٢٢



أكثر لمتأخرين<sup>(١)</sup>. بل عاقبتهم<sup>(٢)</sup>، عدا سائر، كالعصل في بعض كتبه<sup>(٣)</sup> على ما حكى عنه، وصاحب الحدائق<sup>(٤)</sup>.

(و) هذا (هو الأشبه) بالقواعد.

و عن الحنفى المص إلا مع العسل بقدر عظم الدراع<sup>(٥)</sup>.

و عن غير واحد<sup>(٦)</sup> التردد في الحكم.

حجة لقائلين بالمنع روايات كثيرة:

منها: صحيحه محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام، قال: سألت عن المرأة

ترامس الرجل في المحمل يصليان جميعاً؟ قال: لا، ولكن يصلّي الرجل، فإذا فرغ صلت المرأة<sup>(٧)</sup>.

و رواه أنى بصير عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألت عن الرجل و المرأة

يصلّيان جميعاً في المحمل؟ قال: لا، ولكن يصنّى لرجل و تصلّي المرأة بعده<sup>(٨)</sup>.

(١) كما في جامع لمقاصد ١٢٠٢، و عاية المعرم ١٣٧١، و مدرك الأحكام ٢٢١٣

(٢) كما في شرح الشيخ بحيب الدين على ما في مفتاح الكرامة ٢٠٢٢

(٣) تلخيص المرام ٢٢، و حكاة عنه العاملي في مفتاح الكرامة ٢٠١٢ و ٢٠٢

(٤) الحدائق السصرة ١٧٧٧.

(٥) حكاة عنه الشهيد في تذكرى ٨٢٣

(٦) كالمحقق في لمختصر الباق ٢٦، و اس مهد الحنفى في المختصر ٧٢، و الصيمري في عايد

المرام ١٣٧١ كما حكاة عنهم العاملي في مفتاح الكرامة ٢٠٢٢

(٧) التهذيب ٩٠٧/٢٣١٢، الاستبصار ١٥٢٢ ٣٩٩، الوسائل، الباب ٥ من أبواب مكان

مصلّي، ج ٢

(٨) التهذيب ٤٠٣٥/٤٠٤، الوسائل، الباب ١٠ من أبواب مكان المصلّي، ج ٢.

و صحيحه إدريس بن عبد الله نَقَمِي، قال، سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصلي و يحيله امرأة قائمة على فرشها أحسبته<sup>(١)</sup>، فقال: «إن كانت قاعدة فلا يضرك، وإن كانت تصلي فلا»<sup>(٢)</sup>

و صحيحة ابن أبي يعمر، قال: فست لأبي عبد الله عليه السلام أصبى و المرأة لي حبي و هي تصلي، فقال: «لا، بل أن تتقدم هي أو أنت، و لا بأس أن تصلي و هي تحذرك حائلة أو قائمة»<sup>(٣)</sup> بناءً على أن يكون المراد بالتقدم من أحدهما أن تصلي أولاً ثم يصلي الآخر شهادة غيرها من روايات، لا التقدم في المكان، كما لعله المساق إلى الدهر، و إلا فهي على خلاف المضروب أدل، فليتأمل

و موثقة عمار عن الصادق عليه السلام، أنه سئل عن الرجل يستقيم له أن يصلي و بين يديه امرأة نصت<sup>(٤)</sup> قال: «لا يصلي حتى يجعل بينه و بينها أكثر من عشرة أذرع، و إن كانت عن يمينه و عن يساره جعل بينه و بينها مثل ذلك، و إن كانت تصلي حله فلا بأس و إن كانت تصيب ثوبه، و إن كانت المرأة قاعدة أو نائمة أو قائمة في غير صلاة فلا بأس حيث كانت»<sup>(٥)</sup>

أقول: و ربما يناقش في هذه الرواية بأنها غير معمول بها بظاهرها، لما فيها من اعتبار الأكثر من عشرة أذرع، و هو محال لفتاوى الأصحاب

(١) كذا في السح الحطبة و الحجرية، و هي مكافئ بدل «أجبية» و «حسنة» و هي الوسائل. «جبه» و هي التهذيب «امرأة قائمة حب على فرشها».

(٢) الكافي ٥/٢٩٨٣، التهذيب ٢/٢٣١-٩١٠، الوسائل، الباب ٤ من أبواب مكان المصلي، ح ١.

(٣) التهذيب ٩٠٩/٢٣١-٢، الوسائل، الباب ٥ من أبواب مكان المصلي، ح ٥.

(٤) التهذيب ٩١١/٢٣٢-٢٣١، لاستنصر ١٥٢٦/٣٩٩، الوسائل، الباب ٧ من أبواب مكان المصلي، ح ١.

و فيه: أنَّ المصادر منها حيث لم يعبر فيها للأكثرية حدَّ معين أنَّ المدار على العشرة، والتعبير بالأكثر حرّ محرّى نعادة في مقام التعبير بلحاظ أنَّ الفصل بهذا المقدار بحيث يعم بحصره سبع عدّة إلا على تقدير كونه أكثر، كما يؤيد ذلك بعض الأحبار الأئمة الدالة على كفاية العشرة

و صحيحة عني بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام، قال: سألته عن إمام كان في الظهر فقامت امرأة بحيائه بصني وهي تحب أنّها العصر، هل يعد ذلك على القوم؟ وما حال المرأة في صلاتها معهم وقد كانت صلت الظهر؟ قال: «لا يعد ذلك على القوم، وتعيد المرأة صلاتها»<sup>(١)</sup>

أقول: هذه الصحيحة لا تحو عن إجمال: إذ لا يحصر وجه الإعادة فيما رعم، وقد استشهد بها بعض<sup>(٢)</sup> بما حكى عن الصدوق<sup>(٣)</sup> من عدم حوار الاقتداء في العصر بالظهر<sup>(٤)</sup>، فيحتمل أن يكون الأمر بالإعادة لذلك، كما أنّه يحتمل أن يكون ذلك لفساد الاقتداء عند قيامها بحيال الإمام<sup>(٥)</sup>، لا شرط التأخر في الجملة في صحة الاقتداء إمّا مطعماً أو في حق النساء عند اقتدائهن بالرجال، كما لا يحلو القول بوجوبه بل وحوث تأخرهن عن صفوف الرجال فصلاً عن الإمام عن وجه، إلى غير ذلك من الاحتمالات المطرقة في المقدم

(١) التهذيب ٢/٢٣٢، ٩١٣، و ١٥٨٣/٣٧٩، الوسائل، باب ٩ من أبواب مكان بعض الصلوات، ج ١

(٢) العملي في مدارك الأحكام ٤/٣٣٧

(٣) في السجحة بحظية والحجراته ٥٥٥ صدوق، وما نسبته كما في مختلف الشيعة ٥١٦، ٥١٦، ٥١٦

المسألة ٣٨٠، والذكرى ٤/٣٨٤، و مدارك الأحكام ٤/٣٣٦، و لحدائق الباصرة ١٤٩، ١١

(٤) الفقيه ٢٣٣٦

(٥) في النسخ الحظية والحجراته ريدده إمّا، وحدها؛ لعدم معادله لها في العبارة.

و الحاصل أنه لا يكاد يفهم من هذه لصحيحة سبب الإعادة إلا على سبيل  
الحدس و التحمين، و هو مما لا يُعتمد به، فالاستدلال بها للمدعى في عناية  
الصعب

و صحيحة محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام في المرأة تصلي عند  
الرجل، قال: «إذا كان بينهما حاجر فلا بأس»<sup>(١)</sup>

أقول: ليس في هذه الصحيحة تصريح بكون الرجل مصلياً، فلعنه أريد بها  
الإطلاق، و كان السهي تنزيهاً

و صحيحة الحسي عن الصادق عليه السلام، قال سأله عن الرجل يصلي في  
راوية الحجرة و استه او امرأته تصلي بحفائه في راوية الأخرى، قال «لا بأس»  
دلائل إلا أن يكون سهما مشر، فإن كان بينهما سر أخره»<sup>(٢)</sup>

و في الوسائل بعد نقل هذه الصحيحة قال و اعلم أن الموحود في السخ  
هنا بناء المشاة فوق بعد المهمة، و يقدم بالمعجمة ثم بالناء الموحدة، يعني مشر،  
و يمكن صحتهما<sup>(٣)</sup>

أقول: فعلى التقدير الثاني تكون هذه الصحيحة حالها حال بعض الأحبار  
الآتية أدلة على كفاية الفصل بينهما بمقدار مشر أو عظم الدرع

و نحوها صحيحة محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام، قال سأله عن  
الرجل يصلي في راوية الحجرة و امرأته أو استه تصلي بجده في راوية الأخرى،

(١) التهذيب ٢ / ٣٦٩، الوسائل، الباب ٨ من أبواب مكان المصلي، ح ٢

(٢) المراتب ٥٥٥٣، الوسائل، الباب ٨ من أبواب مكان المصلي، ح ٣

(٣) الوسائل، دليل ح ٣ من الباب ٨ من أبواب مكان المصلي.

قال: «لا ينبغي ذلك، فإن كان بينهما شبر أحرأه»<sup>(١)</sup>

أقول: وقد حمل بعض<sup>(٢)</sup> المصنف هذه الصحيحة و أشبهها - مما هو  
ظاهره يدل على كفاية العصر بمقدار شبر - على ما إذا تأخرت عنه بمقدار  
الشبر، لا مطلقاً

و هو لا يحلو عن تغليب كما سيأتي الكلام فيه

و كيف كان فظاهر لفظ «لا ينبغي» لكرهه، اللهم إلا أن يرفع اليد عنه بقربة  
الأحبار المتقدمة التي لا يسعد دعوى أطهريتها من ذلك في الحرمة لو أعمص عن  
معارضتها بالأخبار الآتية التي هي صريحة في الجوار

و صحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال «إذا كان بينها وبينه قدر ما  
لا يحصى<sup>(٣)</sup> أو قدر عظم الذراع فصاعداً فلا بأس»<sup>(٤)</sup> ساء على أن يكون المقصود  
الصحيحة تقدمه عليها بهذا المقيد

و نحوها حره الآخر، قال قلت له: المرأة تصلّي بحيال زوجها؟ قال «إذا  
كان بينها وبينه قدر ما لا يتحصى أو قدر عظم الذراع فلا بأس»<sup>(٥)</sup>  
و صحيحة معاوية بن وهب عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سأل عن الرجل و

(١) نكاهي ٤/٢٩٨٣، التهذيب ٢/٩٠٥/٢٣٠، الوسائل، الباب ٥ من أبواب مكان المصلي،  
ج ١.

(٢) كالشيخ الطوسي في التهذيب ٢/٢٣٠، دبر ج ٩٠٥، ساء على كون تفسيره لا الراوي.

(٣) في الفقيه: «قدر ما يتحصى».

(٤) العقبه ١٥٩٢/٧٤٨، الوسائل، باب ٥ من أبواب مكان المصلي، ج ٨.

(٥) السرائر ٥٨٧٣، الوسائل، الباب ٥ من أبواب مكان المصلي، ج ١٣، و فيهما: قال: تصلّي  
بإزاء الرجل إذا كان... عظم الذراع فصاعداً انتهى

المرأة يصليان في بيت واحد، فقال: «إن كان بينهما قدر شبر صلت بحذاء وحدها وهو وحده لا بأس»<sup>(١)</sup>.

و ربما يستأنس لإرادته تقدّمه عليها بمقدار الشر أو عظم الذراع من الصحيحين و بطائرهما بصحبة رزاة عن أبي جعفر عليه السلام، قال: سألته عن المرأة تصلي عند الرجل، قال «لا تصلي المرأة بحبال الرجل إلا أن يكون قدامها و لو بصدرة»<sup>(٢)</sup> إذ المقصود بها بحسب ظاهر تقدّمه عليها بمقدار أقله أن يكون مسجداً محادياً لصدرة حال لسجود، و هذا المقدار ممّا يقرب الشر و عظم الذراع، فمقتضى الجمع بين هذه الصحيحين و لصحيحين المتقدمين<sup>(٣)</sup> حمل الصحيحين على ما لو كان بينهما شر أو ذراع بهذه الكيفية، لا مطلقاً

و لكنك حير بما في هذا التقييد من تبعد عن طاهر الصحيحين، بل صحبة<sup>(٤)</sup> معاوية كادت تكون صريحة في إرادته بمعنى الناس عن المحاذاة لحيمة إذا كان بينهما شر إذا صلياً معردين، و لو حمل قدر ما لا يتخطى أو عظم الذراع أو الشر على إرادة ما لو كان بينهما حاجب بهذا المقدار، لكان أولى من ذلك الحمل البعيد

بل ربما يؤمن إلى إرادة هذا المعنى من هذه الروايات حرم أبي بصير، قال: سألته عن الرجل و المرأة يصليان في بيت واحد، المرأة عن يمين الرجل بحذاء؟

(١) الفقيه ١/١٥٩، الوسائل، الباب ٥ من أبواب مكر المصلي، ج ٧

(٢) تهذيب ٣/٣٧٩، الأمصار ١/٣٩٩، الوسائل، الباب ٦ من أبواب مكان

المصلي، ج ٢.

(٣) ما

(٤) تفتمت الصحبة نعماً

قال: «لا، إلا أن يكون بينهما شر أو ذراع» ثم قال: «كان طول رجل رسول الله ﷺ ذراعاً، وكان يصعده بين يديه إذا صلى يستره<sup>(١)</sup> ممّن يمرّ بين يديه»<sup>(٢)</sup> إذ الظاهر أن قوله ﷺ: «كان طول رجل رسول الله ﷺ» إلى آخره، بمنزلة الاستشهاد لكفاية شر أو ذراع، فهذا يكشف عن أن المراد بـ «شر» و «ذراع» ما كان طوله كذلك، وإلا فلا مناسبة بين الكلامين، فيستبعد من ذلك أنه يكفي في المحاجر المعتر في هذا الباب مثل ما يكفي حائراً عمّن يمرّ بين يديه، وهو ما كان طوله - أي ارتفاعه - شيراً أو ذراعاً.

بل لعل هذا المعنى هو الذي يستق إلى الدهش من إطلاق قوله «ما لا يتخطى» كما أنه هو المناسب لإرادته من الصحيحين المتقدمين<sup>(٣)</sup> اللذين وقع فيهما التعبير بلفظ «لا يسعى» إذ لو لم يحسن قوله ﷺ في الصحيحين «إن كان بينهما شر أو ذراع» على هذا المعنى، لحصلت المناقرة بينه وبين قوله ﷺ «لا ينبغي ذلك» بعد وقوعه جواباً عن السؤال عن أن الرجل يصلي في راوية الحجرة و امرأته أو ابنه تصلي بعده في راوية الأخرى، إذ لا يكاد توجد عادة راوية حجرة لا يتحقق بين من يصلي فيهما لفصل بينهما بمقدار شير كي يحسن ملاحظته إطلاق قوله «لا ينبغي ذلك» وحمله على إرادة ما لو كان الرجل متقدماً على المرأة بمقدار الشر وإن كان موحداً لا يدفع هذا التذاع، ولكن إرادة هذا

(١) فيما عدا الوسائل: وليستره.

(٢) المهديت ٢٣٠٢/٩٠٦، الاستبصار ٣٩٨١ - ١٥٢، الواسع، الباب ٥ من أبواب مكار

المصلي، ج ٣

(٣) في ص ٥٥ - ٥٦.

المعنى من تلك العبارة هي عاية البُعد

و ربما يؤيد المعنى المربور أيضاً رواية علي بن جعفر - المروية عن قرب الإسناد - عن أخيه موسى عليه السلام، قال: سألته عن الرجل هل يصلح له أن يصلي في مسجد قصير الحائط و امرأة فائمه تصلي بحiale و هو يراها و تراه؟ قال: «إذا كان بينهما حائط قصير أو طويل فلا بأس»<sup>(١)</sup>.

و خيره الآخر - المروي عن كتاب مسانه - عن أخيه. قال: سألته عن الرجل هل يصلح أن يصلي في مسجد حيطاه كوى<sup>(٢)</sup> كنه قلته و حساه، و امرأته<sup>(٣)</sup> تصلي بحiale يراها و لا تراه؟ قال: «لا بأس»<sup>(٤)</sup>.

و كيف كان فاحتمال إرادة هذا المعنى من روايات د لم يكن بأقوى من سائر الاحتمالات ففسر بأضعف منها، فليست.

ثم لا يحى عليك أن إبداء الاحتمال المربور في تفسير الشر و الدراع الواردين في لاحتار عبر فادح في الاستدلال بها لنقول بالسمع، بل يؤكد دلالتها عليه، إذ لو أريد بها طاهرها من عتار هـ المقدار من الفصل، لتوخر عليه ما قد يقال من أن اختلاف التحديدات الواردة في الباب من أعرب الكراهة العسة

(١) قرب الإسناد: ٢٠٦ ٨٠٥ الوسائل، باب ٨ من أبواب مكان مصلي، ج ٤  
(٢) في التهذيب: «كواء» و «الكوة» بالصم و الفتح و التشديد الفقه في الحائط غير سافده و جمع المفتوح «كوات» كحبة و حبات. و كواء أيضاً مثل طاء، و منه «لا بأس بالصلاة في مسجد حيطاه كواء» و جمع مضموم «كوى» بالصم و الفصح. مجمع البحرين ١/ ٣٦٤ «كوى».

(٣) في «مسائل علي بن جعفر» و «مرأة».

(٤) مسائل علي بن جعفر ١٤٠/ ١٥٩، تهذيب ٣٧٣٢-٣٧٤/ ١٥٥٣، وسائل، باب ٨ من أبواب مكان المصلي، ج ١



للشدّة والصعف، كما في منزوحات الشر، ولا ينمشی هذا الكلام على تقدير أن يكون المراد بالشر و الدراع ما كان طوله - أي ارتفاعه - بهذا المقدار؛ لإمكان الجمع حينئذ بين مجموع الأحبار بتقييد بعضها ببعض على وجه يساعد عليه العرف، كما هو واضح، فيكون المحض من مجموع الأحبار المتقدمة بناءً على إرادة هذا المعنى أنه لا يجوز أن يصلّي معاً إلا أن يتقدّم الرجل عليها ولو صدره، كما تدلّ عليه صحيحة زرارة، المقدمة<sup>(١)</sup>، أو يكون الفصل بينهما بمقدار عشرة أفرع، كما تشهد له موثقة<sup>(٢)</sup> عثمان، أو يكون فاصل بينهما بطول شر فما زاد.

ولكن الالتزام بكفاية هذا المقدار من الحاحز في رفع المصع مشكل؛ لمخالفته لطاهر كلمات الأصحاب إن لم يكن صريحها، إلا أن هذا لا يمتنع احتمال إرادته من الأحبار، مع أنه حكى القول به عن بعض<sup>(٣)</sup>

وربما يستدلّ للقول بالمنع أيضاً بمرسلة ابن مكير عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يصلّي والمرأة [تصلّي] بحدنه أو إلى حاسبه، فقال: «إذا كان سجودها مع ركوعه فلا بأس»<sup>(٤)</sup> ومرسلة ابن فضال عن حميل عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يصلّي والمرأة بحدنه أو إلى جنبه<sup>(٥)</sup>، قال: «إذا كان سجودها مع ركوعه

(١) في ص ٥٧.

(٢) تقدّم تحريجها في ص ٥٣، الهامش (٤).

(٣) لاحظ: بحار الأنوار ٣٣٦، ٣٣٧.

(٤) الكافي ٣/٢٩٩، الوسائل، الباب ٦ من أبواب مكان المصلّي، ح ٥، وما بين المعقوفين

أضفناه من المصدر

(٥) في ص ١٢ و الوسائل: وجبیه.

فلا بأس<sup>(١)</sup> مدعوى أن المراد بكون سجودها مع ركوعه محاذاة موضع سجودها لموضع ركوعه

وفيه: أن ما ذكر في تفسيره تأويل لا شاهد عليه، مع أنه لا يخلو عن تشابه. حجة القائلين بالجوار صحيحة حميل عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا بأس أن تصلي المرأة بحذاء الرجل و هو يصلي، فإن النبي صلى الله عليه وآله كان يصلي و عاتشة مصطحمة بين يديه و هي حنصر، و كان إذا أراد أن يسجد عمز رجليها فرفعت رجليها حتى يسجد»<sup>(٢)</sup>

و حررنا فضال عن آخره عن حميل بن ذراح عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يصلي و المرأة تصلي بحذاء، فقال: «لا بأس»<sup>(٣)</sup>

و نوقش في الصحيحة ما تضمنها على عدة غير ماسة، إذ لا كلام في حوار أن يصلي الرجل و بين يديه امرأة قائمة أو نائمة، كما دل عليه سائر الأحكام، فيعلب على الظن وقوع التصحيف في الرواية بأن كانت هكذا «لا بأس أن تضطجع المرأة بحذاء الرجل» إلى آخره

وفيه ما لا يحصى؛ ضرورة أن ثبوت نفي الناس عن أن يصلي الرجل و المرأة قائمة أو نائمة بين يديه عندما بواسطة الأحبار الواصلة إلينا عن الأئمة عليهم السلام لا يستلزم وصوحه لدى المحاطين بهذا الكلام، فلعلمهم لم يكتبوا يتوهمون

(١) التهذيب ٢/٣٧٩، الاستبصار ١/٣٩٩، الوسائل، الباب ٦ من أبواب مكان المصلي، ح ٣

(٢) الفقه ١/١٥٩-١٦٠، الوسائل، الباب ٤ من أبواب مكان المصلي، ح ٤

(٣) التهذيب ٢/٣٣٢، الوسائل، الباب ٥ من أبواب مكان المصلي، ح ٦

المنع عن أن يصلي الرجل و تصلي المرأة بحديثه إلا من حيث كونها شاعلة لقدمه أو غير ذلك من الجهات التي لو كانت مقتضية للمنع لكان اقتضاؤها له حين اصطجاعها بين يديه و غمزه لها أشد

و الحاصل أنه لا يسعى الالتفات إلى مثل هذه الحداثات في طرح الروايات، فهذه الصحيحة بملاحظة ما وقع فيها من التعليق كادت تكون صريحة في بطلان البأس عن المحادثة مطلقاً، بل وكذا التقدم أيضاً وإن لم يكن فيها تصريح به.

و أما الحر الثاني فيحتمل قوياً تحاده مع الأولى، فيؤكددها و يضيء عليها احتمال وجود حل في متنها و إن كان هذا الاحتمال في حد ذاته غير معني به و على تقدير كونه رواية مستقيمة فهي أيضاً كالنص في المدعى، فإنه و إن أمكن تقييده بما إذا كان الفصل بينهما بأكثر من عشرة أذرع؛ حملاً بينه و بين موثقة<sup>(١)</sup> عمار، لكن ارتكاب هذا النحو من التقييد - الذي هو في غاية التقيد، بل لا يعد دعوى القطع بعدم إرادته من الرواية - بعد من حمل البأس المفهوم من الأحبار المانعة على الكراهة، فهذا هو المتعين في مقام الجمع خصوصاً مع وجود الشاهد له، و هو الصحيحتان المتقدمتان<sup>(٢)</sup> «الذين وقع فيهما النعسر بلفظ «لا يسعى» الظاهر في الكراهة.

و صحيحة الفصيل - المروية عن العجل - عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إنما سُميت مكة مكة لأنه تلك فيها لرجال و النساء، و المرأة تصلي بين يديك و عن

(١) تقدم تحريجها في ص ٥٣، الهامش (٤).

(٢) في ص ٥٥ - ٥٦.

يمسك و عن يمينك و معك، و لا بأس بذلك، و إنما يكره في سائر البلدان»<sup>(١)</sup> إذ المراد بالكراهة في هذه الرواية - على ما هو - معناه المصططح، لا لوقوع التعبير بسقط «يكره» الذي قد لا يأتي عن إرادة حرمة، بل لعدم القول بالفصل بين مكة و غيرها بناءً على الحرمة، و استعداد كون لزحام الحاصل في مكة موجباً لرفع المسع على تقدير كونه تحريمياً

و ممّا يدلّ على الحوار أيضاً حذر عيسى بن عبد الله القمي: سئل الصادق عليه السلام عن امرأة صلت مع الرجل و حنفها صغوف و قدأماها صغوف، قال: «صلت صلاتها، و لم تفسد على أحدٍ و لا تعيد»<sup>(٢)</sup>

و ربما يسدّل به أيضاً بالأخبار المستعبضة المتقدمة<sup>(٣)</sup> النافية للأسّ إذا كان بينه و بينها ذراع أو شر أو قدر ما لا يتخصّى، إذ لا يلتزم لقائلون بالمسح بكفاية هذا المقدار من الفصل، فلا مدّ إمّا من طرح هذه الأخبار الكثيرة، أو الالتزام بكون الحكم على سبيل الكراهة التي لا يباينها اختلاف التحديدات الواقعة في الأخبار. و لكنك عرفت بإمكان حمل تلك الأخبار على معنى لا يلزمه اختلاف التحديد في مقدار ما يعتبر من لمس بحمل حمار الشر على ما كان ارتفاعه بمقدار الشر و إن لم يتخلّ ذلك أيضاً عن إشكالي، حيث لا يلتزم به القائلون بالمسح، مع أنه قد يأتي عن هذا الحمل بعض الأخبار.

(١) علل الشرائع ٣٩٧-٣٩٨ (الب ١٣٧) ج ٤، الوسائل، الباب ٥ من أبواب مكان المصلي، ح

(٢) لم يشر على الحر في المصادر الحديثية، و أورده الفاضل الاصبهاني في كشف اللثام

(٣) في ص ٥٥ - ٥٧.

كصحيحة حرير عن أبي عبد الله عليه السلام في المرأة تصلّي إلى جنب الرجل قريباً منه، فقال: «إذا كان بينهما موضع رجلي فلا بأس»<sup>(١)</sup>

و صحيحة زرارة - المروية عن مستطرفات السرائر من كتاب حرير - عن أبي جعفر عليه السلام، قال قلت له المرأة والرجل يصنّي كلّ واحد منهما قالة صاحبه، قال: نعم، إذا كان بينهما قدر موضع رجلي»<sup>(٢)</sup>

بل الإصناف أن حمل أعب الأحرار الباقية للناس عنه إذا كان بينهما شر أو ذراع على المعنى المربور كحملها على نحرها عنه بهذا المقدار لا يحلو عن بُعد، فلا يعد أن يدعى أن هذا الحو من الاختلاف الواقع في هذه الأحرار على كثرتها و تطايرها مع كونها بأسرها واردة في مسألة حاصة - وهي ما لو صلى الرجل بحذاء المرأة - من أقوى الشواهد على الكراهة

وإن أبيت عن هذا الحمل، فالمتعين هو الانترام بمقالة الجعفي بعد حمل ما وقع في كلامه من التحديد بعظم الذراع<sup>٣</sup> على ردة التحديد التقريبي بحيث لا ينافيه الاكتفاء بالشبر الذي هو أقل من عظم الذراع بمقدار غير معتد به، لاستفاضة الأحرار الباقية للناس عما إذا كان الفصل بينهما بمقدار شر أو عظم الذراع أو ما لا يتخطى أو قدر موضع رجلي، ولا منافاة بين هذه الأحرار لقرب مصابيحها وشهادة بعضها بكون التحديد بما زاد على الشر تقريباً حيث وقع في بعضها التحديد بشبر أو ذراع على سبيل ترديد، وفي بعضها الآخر بقدر ما

(١) الكافي ١/٢٩٨٣، الوسائل، الباب ٥ من أبواب مكر المصلي، ج ١١.

(٢) السرائر ٥٨٦٣-٥٨٧، الوسائل، الباب ٥ من أبواب مكر المصلي، ج ١٢.

(٣) رجع الهامش (٥) من ص ٥٢.

لا يتخطى أو قدر عظم الذراع فصاعداً

و الحاصل أنّ هذا النحو من الاختلاف الذي هو في هذا الصنف من الأحبار ليس على وجه يحملها من الأحبار المعارضة ولا تصلح موثقة<sup>(١)</sup> عتار - الدالة على السمع إلا أن يجعل بينه وبينها أكثر من عشرة أذرع - لمعارضة هذه الطائفة من الأحبار لقصورها عن المكافئة سداً و دلالة، فلا بد من حملها على الكراهة

و كذا صحيحة<sup>(٢)</sup> ررارة، الدالة على أن تصلي المرأة بحيال الرجل إلا أن يكون قدامها و لو بصدرة، فإن حمل النهي في هذه الصحيحة على الكراهة أولى من ارتكاب التأويل في هذه الأحبار المستعصية التي قد بأي بعضها عن التأويل، كما تقدّمت الإشارة إليه، مع اعتصامها بالأحبار الدالة على الحوار مطلقاً، التي قد عرفت كون بعضها كالنصرح في معنى اليأس عن المحادثة الحقيقية.

و أمّا تلك الأحبار - أي الأحبار المصنفة النافية لليأس - فهي أيضاً لا تصلح لمعارضة هذه الروايات، فإن تقييدها بما إذا كان بينهما شر أو ذراع من أهون التصرفات، حيث إنّ الغالب وجود هذا بمقدار من الفصل بين الرجل و المرأة التي تصلي بحiale، فلا يبعد كون لإطلاقات حارية محرّية الغالب بالإبصار عدم صلاحية شيء من أحبار لمعارضة هذه الروايات.

فمن هنا قد يقوى في النظر القول المحكي عن الحمصي<sup>(٣)</sup>، إلا أنّ الأقوى

(١) تقدّم تخريجها في ص ٥٣، الهامش (٤)

(٢) تقدّم تخريجها في ص ٥٧، الهامش (٢)

(٣) راجع الهامش (٥) من ص ٥٢.

خلافه؛ لصعف ظهور هذه الأحبار في حدّ ذاتها في الحرمة، بل عدم دلالتها عليها،  
 إلا بملاحظة ما قد يدعى من أنّ المساق إلى الدهن من الأس المفهوم منها عند  
 انتهاء العسل بمقدار الشر هو لعداب ندي هو ملروم لحرمة، وهو في حدّ ذاته  
 لا يحلو عن تأملٍ و على تقدير التسميه فليس ظهوره في ذلك بأقوى من ظهور  
 المطلقات لدنية للأس في الحوار عني الإطلاق، مع اعتصامها بالأحبار المتقدمة  
 التي طأرها الكراهة

هذا، مضافاً إلى شذوذ القول بالجمع فيما دون الشر فقط، بل مخالفة  
 للإجماع طهراً، والله لعالم  
 و يسفي التسيه على أمور

الأول: أنّ المتأدر من الأو مر و سواهي استعلقة بكسفات الأعمال المركبة  
 من العادات و غيرها كونه مسوفة لبين التكليف العيري الشئ من الشرطية و  
 الجزئية أو المانعية، كما تقدمت الإشارة إليه مراراً، فالهبي عن أن يصلي الرجل  
 بحذاء المرأة لا يرد منه بحسب الظاهر، لا بيان ممانعة المحادة عن صحة صلاته  
 بناءً على إرادة الحرمة منه، و عن كمانها على تدبير الكراهة

فمن هنا قد يفوي في النظر عدم لغرق في بطلان صلاته عني القول بالجمع  
 بين كونه مع العمد و الالتفات أو العمة و السيد أو الحهن بالموضوع أو بحكمه  
 و كونه معدوراً في بعض هذه الأحوال من حيث الحكم التكليفي لا يجدي  
 في تحصيل الممانعة المستعدة من سوهي لمطلقة غير تلك الحالة؛ لأنّ هذا  
 إنّما يجدي فيما إذا كانت الشرطية أو ممانعة مستنة عن تكليف نفسي مستقل،  
 فتحتص الشرطية حينئذ بصورة تسخر ذلك التكليف، كشرطية إباحة المكان

للصلاة، الناشئة من حرمة التصرف في مال الغير، بخلاف ما إذا كان الأمر بالعكس، كما فيما نحن فيه، فإنه لا مقتضى حينئذ تنحيص، إذ لا فرق فيما يتفاهم عرفاً بين ما إذا قال الشارع انقطة شرط للصلاة، أو قال يجب الاستقبال في الصلاة، أو قال: أيما كنتم فولوا وحوكم شطر المسجد الحرام في أنه يستفاد من كل من هذه التعابير شرطية الاستقبال للصلاة على الإطلاق، و مقتضاء بطلانها بالإخلال به مطلقاً من غير فرق بين العمد و السهو لو لا دليل حاكم عليه، غاية الأمر أنه في حال السهو معدور لمحاكاة التكليف بالمشروط، لا أن لشرطية محصورة بحال العمد و تمام كلام في. يصاح لعدم موكل إلى محله فتلخص مما ذكر أن مقتضى إطلاق الأدلة على لقول بانع بطلان الصلاة مع المحادة مطلقاً و إن لم يعلم بها إلا بعد الفراغ، كما صرح به غير واحد. ولكن الأقوى اختصاص بصورة العمل والإلتفات، لحكومة قوله عليه السلام لا تعاد الصلاة إلا من حمسة<sup>١</sup>، إلى آخره، على مثل هذه الإطلاقات، كما هو واضح

الثاني: لو شك في وجود من يصلي بحدته، سى على عدمه، للأصل  
الثالث: ظاهر كلمات الأصحاب من صريح جملة منها عدم الفرق في هذا الحكم كراهة أو تحريماً بين الرجل والمرأة  
و ربما يستأس له بقاعده الاشتراك و إن كب أجبية عن المورد.  
و يمكن الاستشهاد له ببعض الأخبار المتقدمة.

(١) الفقيه ١/٢٢٥، التهذيب ١٥٢٢-٥٩٧، الوسائل، الباب ١ من أبواب مواضع الصلاة،



كصحيحة محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام، قال: سألتُه عن المرأة ترامل الرجل في المحمل يصلّيان جميعاً؟ قال: لا، ولكن يصلي الرجل، فإذا فرغ صلت المرأة<sup>(١)</sup>

و رواية أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألتُه عن الرجل و المرأة يصلّيان جميعاً في المحمل؟ قال: لا، ولكن يصلي الرجل و تصلي المرأة بعده<sup>(٢)</sup>

و صحيحة بن أبي يعفور، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام أصلي و المرأة إلى حسي و هي تصلي، فقال: لا، إلا أن تتقدم هي و أنت<sup>(٣)</sup>  
فإن هذه الروايات بحسب الظاهر مسوقة لبيان حكم كل منهما، لا خصوص الرجل

و قد ورد في صحيحة<sup>(٤)</sup> علي بن جعفر، الواردة في امرأة تمت بحيال إمام يوم الأمر بإعادة المرأة لصلاتها التي صبت<sup>(٥)</sup> معهم  
ولكنك عرفت فيما سبق إمكان تحديثه في دلالة هذه الصحيحة على ما نحن فيه، والله العالم.

الرابع: على القول بالجمع لو افترق الصلّان بطلت جميعاً، و لو تعافيتا، حتّض السطّان باللاحقة، كما صرح به غير واحد - خلافاً لآخرين - بل المشهور

(١) تقدّم تخريجها في ص ٥٢، الهامش (٧)

(٢) تقدّم تخريجها في ص ٥٢، الهامش (٨)

(٣) تقدّم تخريجها في ص ٥٣، الهامش (٣)

(٤) تقدّم تخريجها في ص ٥٤، الهامش (١)

(٥) في ص ١٢، «صبتها»

على ما ادّعاه بعضهم<sup>(١)</sup>؛ لأنّ اللاحقة ليست بصلاة كي تصلح مانعة عن صحة السابقة، فإذا دخل الرجل في صلاته ليس لامرأة أن تصلي بحداثه ما لم يفرغ من صلاته، فلو صلّت و الحال هذه، لم تصح صلاتها، فهي كصلاة المحدث صورة صلاة، لا صلاة حقيقة، فلا يتحرّز بواسطتها للهي في حق الرجل عن أن يصلي و حداثه امرأة تصلي؛ لأنّه فرع تحقّق موضوعه

لا يقال: إنّ العباد الناشئ من قتر هذا الحكم لا يصلح أن يكون مانعاً عن تحقّق موضوعه، فالمراد بالصلاة في الرواية الناهية عن أن يصلي الرجل و تحياله امرأة تصلي هو العمل الذي يكون صلاةً لو لا الشرطيّة المتعاعدة من هذا الهي، بطير هي الحائض عن الصلاة، فإنّه يردّ به الهي عن العمل الذي هو صلاة لو لا الححص، و كف لا و إلا لا تنقص بصورة لاقتراء، فإن شئتَ منهما ليس بصلاة مع أن كلّاً منهما مانع عن صحة الآخر<sup>(٢)</sup>

لأنّا نقول: إنّما يصار إلى التأويل لمرور بالسنة إلى الصلاة الواقعة في حيز الهي بقربة عقلية مرشدة إليه، كما في صلاة الحائض، و أمّا بالسبب إلى الطرف الآخر الذي جعلت صلاته شرطاً لتعلّق الهي بهذا الطرف فلا داعي لارتكاب هذا التكليف فيه، إذ لا مانع عقلاً من أن يرد من الصلاة في قوله «و امرأة تصلي بحداثه» الصلاة الصحيحة مبرنة لدفتها، فإن من الحائض أن يصرّح الشارع بأنّه يشترط في صحة صلاة الرجل أن لا يصلي و تحياله امرأة تصلي صلاةً صحيحة مبرنة لدفتها، و يشترط في صحة صلاة المرأة عكسه، و قصيّة ذلك

(١) الصيمري في كشف الالتباس، كتاب صلاة، مكان مصلي، ديل قول ابن فهد الحلبي في الموجز الحوي، ص ١٨٨ (عشر). ٦٠ «وكره امرأة فدأمة» .

احتصاص البطلان باللاحقة في صورته تنعقد و عدم صلاحيتها للتأثير في فساد السابقة؛ لعدم كونها صلاة صحيحة

ولا يتوخه عليه النقص بصوره لأقرون - لأن قصبة اعتبار هذا الشرط شرطاً في صحة صلاة كل من الطرفين حصول تمناع في صورة الاقتران، فتطالان جميعاً بحكم العقل و إن قصر عن شمول هذه صورة إطلاق دليل الاشتراط؛ إذ لا يمكن أن تنصف إحداهما بوصف صحة كي تحتص بالمعينة عن صحة الأخرى؛ لعدم المخرج، فهما إما صحيحتان أو فاسدتان، لا سبيل إلى الأول؛ لمادته للشرط المربور، فيتعين الثاني.

و قد تخصّص ممّا ذكر أنّ الأقوى صحة السابقة و فساد اللاحقة في صورة التعاقب.

و لكن قد يشكل ذلك فيما إذا حصلت باللاحقة لا عن عمد، بناءً على احتصاص شرطية عدم المحادة بحال عمد، كما يؤيد بما سبق؛ فإن اللاحقة تصحّح على هذا التقدير، فيشكل لأمر حسبنا بالنسبة إلى السابقة، حيث إنها تدرج في موضوع الأحكام الناهية من أن يصلي و يحدنه امرأة تصلّي

و لكن لا بعد دعوى انصراف تلك لأحذر عن مثل المرحص، بل الإصاف أنّ هذه الدعوى قريبة جداً، فإن من المستبعد أن يكون معلن صادر من شخص آخر أحسن عن المكلف تأثير في فساد العمل لدي تلبس به المكلف، أو في صحته، فلا يسبق إلى الدهن إرادته من إطلاقات الأدلة، فلا يتبادر من الهي من أن يصلّي الرجل و يحدنه امرأة تصلّي إلا اسمع عن لمحاذاه التي يصح استدعاها إلى

الرجل.

ولا يباقي ذلك ما تقدمت الإشارة به من أن المصادر من مثل هذه المواهي  
إرادة الحكم الوصفي، لا التكليفي الذي يكون للاحتياط مدخله في تحريمه، فإن  
المتأثر من مثل قول «يشترط في صحة صلاة لرجل أن لا يقف في مكان  
تحاذيه امرأة تصلي أيضاً» ليس إلا ما ذكر، والله المبرور ليس إلا بمرلة هذا  
القول، فليتأمل.

و مما يدل أيضاً على أصل الحكم المبرور - أي اختصاص البطلان  
بالتأخر دون السابقة - صحيحة على بن جعفر، استندة<sup>(١)</sup> الواردة في امرأة قامت  
بحال إمام قوم و صلت معهم «لا بعد ذلك على القوم، و تعيد المرأة صلاتها»  
فإنها صريحة في صحة صلاة القوم الذين منهم الإمام الذي لا شبهة في سبق  
صلاته على صلاة المرأة.

و لكن يتم الاستشهاد بهذه الصحيحة للمدعى بقاء على أنه يكفي في  
لبطلان معنى لصلاة عرفاً وإن كانت مبدئية و لو مع قطع النظر عن المحادة كما  
حكى القول به عن بعض<sup>(٢)</sup>، و إلا فيمكن لحدثة في الاستدلال بأن من الجائر أن  
يكون الوجه في صحة صلاة القوم بطلان صلاة المرأة في حد ذاتها مع قطع النظر  
عن المحادة، لما تقدمت الإشارة إليه أنه عند ضعف استدلال انقائس بالمع  
بهذه الصحيحة من عدم انحصار وجه لإعادة في ذلك، فعلى هذا التقدير لا يتم

(١) في ص ٥٤.

(٢) الشهيد الثاني في روض الجنان ٦٠٣٢، و أسرو ري في حبيره المعداد ٢٤٤، و حكاه  
عنهما المحرقي في المحائق العصرية ١٨٦٧.

الاستشهاد بها لما بحر فيه أيضاً، كما لا يحصى

و لو دخل في الصلاة عملة ثم رأى امرأة تصلي بحiale، فإن علم بدحولها بعده في الصلاة، مصى في صلاته، بناءً على ما قوينا من صحة السابقة مطلقاً.  
و إن علم بتأخره عنها أو احتمله، نقص صلاته إن لم يتمكن من أن يتقدم عليها، أو يتأخر عنها من غير إيجاد المصى، فإن صلاتها محكومة بالصحة ما لم يعلم بتأخرها عنه، فليس له أن يصلي و بحiale المرأة تصلي، فعليه في مثل الفرص قطع هذه الصلاة التي شرع فيها عملة

و لو تمكن من التقدم أو البعد بلا ممانع، تقدم أو تباعد، و مصى في صلاته، فإن ما صدر منه عملة لا تحب إعادته بمقتضى عموم «لاتعاده»<sup>(١)</sup> إلى آخره؛ إذ الظاهر شموله لبعض الصلاة أيضاً كحملكها و إن لا يحلو عن تأمل.

و أمّا الأحرار اللاحقة فيأتي بها جمعة لشرطها، و ما يسهما من الرمان الذي يشتعل فيه تنحصيل الشرط عفو، كما يظهر وجهه مما ذكرناه فيما لو أحل عملة سنن عورته ثم ذكر في الأثناء، على إشكالٍ تقدم التبيه عليه فيما سبق ولكن الأحوط إن لم يكن أقوى، عادتها فيما بعد؛ فإن للتأمل في المقدمات المريرة محالاً، بل لا يسعى ترك الاحتياط في الفرص الأولى أيضاً بإتمام الصلاة ثم الإعادة.

هذا كله بناءً على حرمة المحادة، و أمّا على الكراهة - كما هو المختار - فبمصي في صلاته مطلقاً، ولكن الأولى و لأحوط عند تمكنه من التقدم أو التباعد

(١) تقدم نحرجه في ص ٦٧، نهامش (١).

بلا فعل المصافي اختياره، والله العالم.

(و يزول التحريم أو الكرامة إذا كان بينهما حائل) بلا خلاف فيه على الظاهر، بل عن المعتر و المنتهى دعوى الإجماع عليه<sup>(١)</sup>.

و يشهد له - مضافاً إلى انصراف أحوار المصع عما لو كان بينهما حائل - صحيحة محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام في المرأة تصلي عند الرجل، قال: «إذا كان بينهما حاجز فلا بأس»<sup>(٢)</sup>.

و يدل عليه أيضاً قوله عليه السلام في صحيحة الحلبي «إن كان بينهما ستر أحرأه»<sup>(٣)</sup> بناءً على قراءة «الستر» بالسين مهملة و التاء المشددة فوق، كما حكى عن بعض النسخ<sup>(٤)</sup>.

ثم إن المتبادر من إطلاق لحاجز و الستر هو الحائل المانع عن الرؤية، كما أن هذا هو المساق إلى الدهن من إطلاق الحائل في فتاوى الأصحاب، بل ربما وقع التصريح به في كلام غير واحد منهم

ولكن قد يناهيه صحيحة علي بن جعفر - لمروية عن كتاب مسائله - عن أخيه موسى عليه السلام، قال سألت عن الرجل هل يصح أن يصلي في مسجد حيطانه كوى كله قلبه وجانبا، و امرأته تصلي بحباله يراها و لا تراها؟ قال: «لا بأس»<sup>(٥)</sup>.

(١) المعتر ١١١:٢، منتهى المطلب ٣٠٧:٤، فرع الثاني، و حكاه عنهما العاملي في مفتاح الكرامة ٢٠٢:٢.

(٢) تقدّم تحريجها في ص ٥٥، الهامش (١).

(٣) تقدّم تحريجها في ص ٥٥، الهامش (٢).

(٤) راجع: الوسائل، دليل ح ٣ من الباب ٨ من أبواب مكان المصلي.

(٥) تقدّم تحريجها في ص ٥٩، الهامش (٤).

و خبره الآخر - المروي عن قرب الإسناد - عن أخيه موسى عليه السلام، قال: سألت عن رجل هل يصلح له أن يصلي في مسجد قصير الحائط و امرأة قائمة تصلي بحiale و هو يراها و تراه؟ قال: إذا كان بينهما حائط قصير أو طويل فلا بأس<sup>(١)</sup>

إن هذين الحريين صريحان في أنه لا يشترط في صحة صلاتهما وجود حائل مانع عن المشاهدة، ومقتضى لجمع بينهما وبين الصحيحتين لمقتضيتين<sup>(٢)</sup>: تعميم الحاجر و الشر بحيث عم ما نصمته الحيران الأحيار، كما ربما يؤيد ذلك بعض الأحبار النافذة للناس عرف إذا كان بينهما شر أو ذراع ساء على أن يكون المراد بها ما كان ارتفاعه عن الأرض بمقدار شر أو ذراع، أي الحاجر الذي يكون بهذا المقدار

نعم، على القول بالكراهة يمكن جمع بينها بحمل الأحبار الأحرار على حقة الكراهة، و حمل صحيحة محمد بن مسلم و نحوها على نفيها رأساً. تنبيه: حكى عن العلامة في الهدية أنه قال و ليس المقتضي للتحريم أو الكراهة النظر لجوار الصلاة و إن كانت قدومه عارية، و لمع الأعمى و مَرَّ عَمَص عييه<sup>(٣)</sup> انتهى

و طاهره المفروعية من عدم الاكتفاء بالأعمى و غمض البصر. ولكن حكى عنه في التحرير أنه قد لو كان الرجل أعمى، فالوجه الصحة،

(١) تقدّم تخريجه في ص ٥٩، الهامش (١).

(٢) في ص ٧٣.

(٣) نهاية الإحكام ٣٤٩:١-٣٥٠، و حكاه عنه ما وصل لأصهاني في كشف اللثام ٢٨٣٣.

ولو غمض الصحيح عينه، فإشكال<sup>(١)</sup>.

و عن الشهيد في البيان أنه قال و في سريل السلام أو فقد النصر مبرلة الحائل نظر أقربه الممع، و أولى بالمع مع الصحيح نفسه عن الإبصار<sup>(٢)</sup> و عن الشهيد الثاني في الروض أنه قال: و المراد بالحائل الحاجز بينهما بحيث يسمع الرؤية من حدار و ستر و غيرهما، و الظاهر أن الظلمة و فقد النصر كافيان فيه، و هو احتيار المصنف في التحرير، لا تعميم الصحيح عينه، مع احتمال<sup>(٣)</sup>، انتهى.

أقول لا ريب في انصراف لفظ الحاجر و الستر و الحائل و نحوها عن الظلمة و العمى و نحوهما فصلاً عن تعميم الصحيح عينه، بل عدم صدقها عليها عرفاً، و بالحق مثل هذه الأمور لا يحجر بحسب لظاهر قياس، كما أشار إليه في الجواهر، فإنه - بعد أن نقل عبارة التحرير، المتقدمة<sup>(٤)</sup> - قال و لعله لتخيّل أن المراد بالستر الممع عن النظر، و بدأ ارتفعت الكراهة مع صلاتها حلف، و هو كما ترى من العلة المستسطة<sup>(٥)</sup>، انتهى.

ولكن لا بعد أن يدعى أن مغروسة هذه العلة في لدهن ماعة عن ظهور الأحبار الناهية من أن يصلي الرجل و يحيله امرأة تصلي في الإطلاق، فهي بنمسا مصرفة عما إذا تعذرت مشاهدتها لظنمة أو عمى و نحوهما، فليتأمل.

(١) تحرير الأحكام ٣٣١، و حكاه عنه الفاضل لأصهاري في كشف شام ٢٨٣٣

(٢) البيان: ١٣٠، و حكاه عنه البحراني في العدة الناصرة ١٨٩٦

(٣) روض الجنان ٦٠٢٢، و حكاه عنه البحراني في الحدائق الناصرة ١٩٠٧

(٤) أنفاً

(٥) جواهر الكلام ٣٢٠٨



(أو) كان بينهما (مقدار عشرة أذرع) بالاحلاف - يُعتدّ به - فيه عن

الظاهر، بل عن غير واحد دعوى الإجماع عليه

و يشهد له حرر علي بن جعفر - لمروي عن قرب الإسناد - عن أخيه

موسى عليه السلام، قال: سألته عن لرحل يصلي الصبح وأمامه امرأة تصلي بينهما

عشرة أذرع؟ قال «لا بأس، ليخص في صلاته»<sup>(١)</sup>

و لا ينافيه التحديد بأكثر من عشرة أذرع في موثقة عمارة حيث قال

أبو عبد الله عليه السلام في جواب سؤله عن أنه هل يستقيم للرحل أن يصلي و بين يديه

امرأة تصلي؟ «لا، حتى يجعل بينه و بينها أكثر من عشرة أذرع، وإن كنت عن

يمينه و عن يساره جعل بينه و بينها مثل ذلك، وإن كانت تصلي خلفه فلا بأس»<sup>(٢)</sup>

لما تقدمت الإشارة إليه عند الاستدلال بهذه الموثقة للمنع من أن العنادر منها

إرادة العشرة فما زاد، و التعبير بالأكثر جار مجرى العادة في مقام التعبير بمحاط أن

الفصل بهذا لمقدار بحث عدم حصوه يمنع عادة إلا على تقدير كونه أكثر،

فهذه الموثقة هي بنفسها حجة كافية

و أما الرواية الأولى فيحتمل قوة حرمها مجرى النقيّة؛ لما فيها من الأمر

بالمصلي في صلاته التي يظهر من غير واحد من الأحبار عدم شرعيّتها، و هي

بعضها التصريح بأنها بدعة<sup>(٣)</sup>، و كلّ بدعة ضلالة، فيشكل حينئذٍ إلعاء خصوصيّة

مورد السؤال حتى يتمّ به الاستدلال، فإنّ من الحائز أن يكون المقصود بنفي البأس

(١) قرب الإسناد، ٧٨٨/٢٠٤، الوسائل، الباب ٧ من أبواب مكان المصلي، ح ٢

(٢) تقدّم تخريجها في ص ٥٣، الهامش (٤)

(٣) الكافي، ٩/٤٥٣٣، الوسائل، الباب ٣١ من أبواب أعداد الفرائض، ح ٥.

نفيه في خصوص هذه الصلاة لتي أمضاها على سبيل التقيّة، لا من حيث كونها صلاة، فتأمل.

و كيف كان فلا إشكال في أصل لحكم بعد عدم معروفية الخلاف فيه و دلالة الموثقة عليه بالتقريب المتقدم، مع عتصده بظاهر الحر المربور و هل المدار على الفصل بالمقدار المربور في صورة التقدّم كصورة التحدي بين موقعيهما أو بين مسجده و موقعها؟ وجهان، أوجههم اعتبار هذا المقدار من الفصل بين مسجديهما في جميع الأحوال، فهي حال القيام يراعى بين الموقعين، و عند السجود بين مسجده و موقعها، فلو لم يكن حال القيام بينهما إلا بمقدار العشرة فتأعلا حال السجود بحيث حصل الفصل بينهما في هذه الحالة أيضاً بذلك المقدار، أجزأهما

و لو كان أحدهما على مرتفع من ساء و نحوه ممّا يريد ارتفاعه عن طول قامه الآخر، فهو خارج عن مصرف لخصوص و اعتاوى، فيرجع في حكمهما إلى الأصل المقرّر عند النك في شرطيه و المانع، و هو الرأفة على ما حققه في محله.

و دعوى أنّ المسامحة من جهة فوق أو لتحت أولى من المحداة و لتقدّم دلمع، غير مسموعة، بل لو ادعى مدّع أنّ كونه على المرتفع الذي لا يراها الرجل أولى بالحوار من تأخرها، لكان ذلك أولى بالإدعاء و الحاصل: أنّ المدار في مثل هذه الأحكام التعبدية على طواهر الأدلة السمعية، فلا ينبغي الالتفات إلى مثل هذه الدعوى.

و ادعاء تناول الأدلة السمعية أدلة على السمع لذلك، و الارتفاع و الهبوط مما لا مدخلية له فيه قطعاً قطع في غير محته، كيف مع أن المساق من المصوص و الفتاوى إنما هو إرادة السمع مع التحاذي، أو كونها بين يديه و بحيل وجهه أو بحيله أو إلى حبه أو عده، و صدق هذه العاوس على مثل الفرض حقيقة ممنوع فصلاً عن انصراف الأدلة إليه.

نعم، لا يبعد صحة إطلاق كونها عن يمينه أو عن يساره أو أمامه عرفاً، إلا أنه خلاف ما يسبق إلى الدهن من إطلاقها في بعض أحبار الباب، كرواية علي بن جعفر و موثقة عمار، المتقدمين<sup>(١)</sup>، مع أن أولاهم ليست من الأحبار المابعة، بل هي دالة على معنى الناس عن أن يصلي الرجل صلاة الصبح و أمامه امرأة تصلي بينهما و بيه عشرة أدرع فهي لا تدل على ثبوت للنس فيما لو كان الفصل بينهما أقل من ذلك فصلاً عما لو صلّت المرأة على سطح عالٍ و الرجل على الأرض، مع أنه لا يشادر من تحديد ما بينهما عشرة أدرع إلا إرادة كونهما في سطح واحد، كما أنه كذلك في موثقة عمار

ثم لو سلّمنا شمول أدلة السمع لذلك، يشكل الأمر في اعتبار عشرة أدرع، فهل هو من موقعه إلى موقعها بعد فرض اعتداله و مساواته لموقف الرجل، أو من موقعه إلى أساس الحائط و من أساس الحائط إلى أعلاه ثم إلى موقفها، أو العرة تكون ما بينهما - الذي هو صلع المثلث - عشرة أدرع؟ وجوه، أوجهها الأخير؛ إذ التحديد تحديد لما بينهما، و هو التبعد لفصل بين الجسمين، الذي بملاحظته

يندوخ في موضوع الأحبار على تقدير تسليمه، والله العالم

(و) لو كان الرجل قدامها ولو صدره فصلاً عت (لو كانت وراءه بقدر ما يكون موضع سجودها محاذياً لقدمه، سقط المنع) ساء على كونه تحريمياً على الأشبه؛ لقوله عليه السلام في صحيحة زرارة، المتقدمة<sup>(١)</sup> «لا تصلي المرأة بحيال الرجل إلا أن يكون قدامها ولو صدره»

و ربما يستدل له أيضاً بالحرين<sup>(٢)</sup> الباقيين للناس عمّا إذا كان سجودها مع ركوعه، يحملهما على إرادة موضع ركوعه، فيقرب معادهما من معاد الصحيحة المتقدمة<sup>(٣)</sup>.

وفيه ما عرف من أنه مع إحماله بأربل لا يحلو عن تكلم

واستدل له أيضاً بأخبار لشيوخنا وندرج وما لا تخطئ، يحملها على إرادة

التأخر بهذا المقدار

وفيه ما عرفت فيما سبق من بُعد إرادة هذا المعنى من تلك الأحبار

ولكن لقائل أن يقول إن المراد بتلك الأخبار إمّا تأخرها عنه بهذا المقدار،

أو الفصل بينهما بمثل ذلك، أو أن يكون بينهما فاصل كذلك، فعلى الأول هي

بمعناها شهادة للمدعى، وعلى الثاني فإن لم نعمه لمعطها فتدل عليه بالصحوى

ولكن فيما إذا لم تتصل به، بل تأخرت عنه بمقدار شبر مفصلة عنه أيضاً بهذا

المقدار، ويتم القول في صورة تأخرها بلا فصل بينهما بعدم قول - يعتد به -

(١) في ص ٥٧

(٢) أي خبري ابن بكير و ابن فضال من جملة المتقدمين في ص ٦٠

(٣) في ص ٥٧

بالمصل على تقدير تحققه

و أمّا الاحتمال الثالث فهو في حد ذاته بعيد خصوصاً بالنسبة إلى بعضها، و على تقديره أيضاً فلا يحلو عن تأييد، فتأمل.

و كيف كان فالصحيحة لمتقدمة<sup>(١)</sup> كافية في إثبات المدعى

و ما قيل في تصحيحه من شذوذ، فدلّ به ممّا لا يسمى الالتفات إليه بعد أن حكى<sup>(٢)</sup> القول به عن بعض القدماء و جماعة من المتأخرين

و صرح غير واحد بعدم ارتفاع المصع إلا إذا تأخرت عنه جميع حسدها، بل ربما تُسب هذا القول إلى طاهر المشهور<sup>(٣)</sup>.

و استدّل له بقوله عليه السلام في موثقة عمّار<sup>(٤)</sup> «و إن كانت تصلّي حلقه فلا بأس و إن كانت تصيب ثوبه»<sup>(٥)</sup>

و فيه: أنّ حمل الموثقة على الكراهة أولى من طرح الصحيحة أو تأويلها بحقلها كناية عن تأخرها تماماً، كما أنّ مقتضى الجمع بينهما على القول بالكراهة حمل الصحيحة على حقة الكراهة، و الموثقة على غيرها رأساً.

ثمّ إنّ طاهر المصنف و غيره من عبّر كعبارته في المتن الاكتفاء في سقوط المصع بمخاداة موضع سجودها فقدمه، و عدم كفاية ما دونه

و هو بظاهره مخالف لظواهر المصنوع و العتاوي؛ فإنّ طاهر الصحيحة

(١) في ص ٥٧.

(٢) الحاكي هو العامل في مفتاح الكرامة ٢٠٥.٢

(٣) راجع: رياض المسائل ١٥٣.

(٤) تقدّم تحريجها في ص ٥٣، الهامش (٤).

المتقدمة ما عرفت، و ظاهر غيرها<sup>(١)</sup> - كمؤثقة عمار و أكثر الفتاوى - اعتبار تأخرها مطلقاً بحيث لم يحاد حرةً منها لحرءٍ منه و لو في حال السجود، خصوصاً مع ما في المؤثقة من التنبيه على الفرد الخفي بقوله «وإن كانت تصيب ثوبه». اللهم إلا أن يقال بصدق التأخر المصروف إليه إطلاق النصوص و الفتاوى عرفاً على الفرص، و ما في مؤثقة عمار من قوله: «وإن كانت تصيب ثوبه» للمدعاة في عدم اعتبار البعد بينهما في صورة التأخر، لا تنبيه على الفرد الخفي من التأخر، و الله العالم

(و لو حصل في موضع لا يتمكّن من التباعد) و لا من تقدّمه عليها، كما لو كانا في المحمل و تعذر عليهما الدور للصلاة (صلى الرجل أولاً) فإذا فرغ صلت المرأة، كما وقع الصريح بذلك في صحبة محمد بن مسلم و رواية أبي بصير، المتقدمين<sup>(٢)</sup> في صدر البحث، فليس وقع فيهما السؤال عن أن الرجل و المرأة هل يصلّيان في المحمل جميعاً؟

فهي أولاً قال عليه السلام: «لا، ولكن يصلي الرجل، فإذا فرغ صلت المرأة»

و هي ثابتهما «لا، ولكن يصلي الرجل و تصلي المرأة بعده»

و الظاهر أن هذا الحكم على سبيل الأولوية و الفصل من باب تقديم

صاحب الفصل، لا الوجوب.

أمّا على القول بكرهية المحادة - كما هو المختار - فواضح

و أمّا على القول بالحرمة أيضاً فكذلك؛ لأنّ من المستبعد أن يكون

(١) في النسخ الحطية و الحجرية: «غيره»، و الظاهر ما أشتاه

(٢) في ص ٥٢.

تأخيرها للصلاة واحداً شرطياً أو شرعياً تعدياً، فلا يسبق إلى الذهن من الخبرين إلا إرادته على جهة الاستحباب

كما يشهد لذلك - مصافاً إلى ذلك - قوله عليه السلام في صحيحة ابن أبي عمير: «إلا أن تتقدم هي أو أنت» <sup>(١)</sup> إذ الطاهرُ المراد به التقدم في الصلاة، لا المكان، وإلا للزم مخالفته لغيره من العتوى والنصوص

و يؤيده أيضاً ما عن العلامة في منتهى من دعوى الإجماع على الصحة، حيث قال بعد ذكر الرواية <sup>(٢)</sup> «للمتقدمة هو خالف وصحت المرأة أولاً، صحت صلاتهما» <sup>(٣)</sup> إجماعاً <sup>(٤)</sup> انتهى

فما عن الشيع من القول بالوحوب <sup>(٥)</sup> - كما ربما يستشعر من المتن وغيره - صعب

و لو صاق الوقت، يصليان معاً، سواء قلنا بالحرمة أو الكراهة، لأن الصلاة لا تسقط بحال، و شرطية عدم لمحادة لو سلمناها فإتاما هي في غير حال الضرورة كغيرها من الشرائط والأحرء المعنونة في الصلاة التي لا تسقط بتعذر شيء منها عدا الظهور على إشكال

(١) تقدم تخريجها في ص ٥٣، الهامش (٣).

(٢) أي رواية محمد بن مسلم، لمتقدمة في ص ٥٢.

(٣) في السجح العظيمة ونجحية. وصلاتها، من وصلاتها، وما أنشاء كما في المصدر

(٤) منتهى المطلب ٤: ٣٠٨، ديل فرع ثاب، وحكمه عنه الخرائفي في الحديث في ناصرة

١٩٠٦

(٥) النهاية: ١٠١، وحكمه عنه العلامة في منتهى المطلب ٤: ٣٠٧، الفرع الثالث.

فما عن المحقق الثاني من الاستشكل فيه<sup>(١)</sup> - بما محضه أن التحاذي إن كان مائلاً من الصحة، منع مطلقاً بعدم الدليل على الإبطال بموضع دون موضع، إدا الضّر و العتوى عانين، و حيثي فعلى الحرمة إن كان المكان لأحدهما، اختص به، و لا يحور إشار الآخر به، و إن كان لهما أو ستويا فيه، أمكن القول بالقرعة فيصلّي من خرج اسمه و يقضي الآخر انتهى - ضعيف

و هل يحتض الحكم في أصل مسألة بالمكلمين، فلا يعمّ الصبي و الصبّة، أم يعمّهما، أو يعضّل بين ما لو حادى الصبي امرأة أو الصبّة رجلاً و بين عكسهما، أو محاذاة كلّ منهما للآخر، فلا مع في الأخيرين، بحلاف الأول؟ و حواه أقواها الأول، بل عن الروص ستة إلى المشهور<sup>(٢)</sup>، لأن الأحبار الدالة على المع قد اشتملت على لفظ الرجل و المرأة، و هما لا يعمان الصبي و الصبّة و دعوى أنّهما لغة - على ما يظهر من بعض اللغويين - أعمّ لو سلّمت فهي غير مجدية، ضرورة انصرافهما عرفاً إلى نالعين، فتسرية الحكم إلى غير البالغين قياس

نعم، ورد لفظ الست في بعض الأسئلة الواقعة في الأحبار، كصحيحني<sup>(٣)</sup> الحلبي و محمد بن مسلم، اللين وقع فيهما السؤال عن الرجل يصلّي في راوية الحجرة و امرأته أو أبسه تصلّي بحذاء في الراوية الأخرى

(١) جامع المقاصد ١٢١:٢ و ١٢٢، و حكاه عنه صاحب جواهر في ٣٢٨٨

(٢) روض نجف ٦٠٢٢، و حكاه عنه المحرر في الحقائق الناصرة ١٩٣٧

(٣) تقدّم تخريجهما في ص ٥٥، الهامش (٢)، و ص ٥٦، هامش (١).



و لكنه أيضاً في مثل المقدم مصروف إلى بالعة بحكم لعلته، مع أنه ليس المقصود بالسؤال - على ما يتبادر منه - لإطلاق من هذه الجهة كي يكون إطلاق الجواب من غير استفعالٍ دليلاً على العموم.

و ما يقال من أن المراد بعبادة الصبي - التي وقع الكلام في شرعيتها - إنما هو العبادة المشروعة بالمع، فكأن شرطاً لصلاة لرحل شرطاً لصلاة الصبي، و كل شرطاً لصلاة المرأة شرطاً لصلاة لصبيّة، كما أوماً إلى ذلك الشهيد في المحكي عن حواشيه؛ حيث قال إن الصبي و الصبيّة يعرب حكمهما من الرجل و المرأة<sup>(١)</sup>، فينتج حينئذٍ الوجه الثالث، مدفوع. بأن المراد شرعيتها هي شرعية تلك العبادة من حيث هي، لا من حيث صدورها من البالغ، فكل ما شك في اعتباره في نفس تلك الماهية مطلقاً أو أن للبلوغ دخلاً في شرطيته و لم يكن لدليبه إطلاق يصحّ المسك به يرجع فيه بالنسبة إلى مواقع شك إلى حكم الأصل، فمن الحائز أن يكون المنع عن المحادة أو لتقدم كوحوب ستر الرأس على المرأة من الأحكام المختصة بالبالغين، فتعدية الحكم إلى غيرهم موقوف على قيام دليل عليه، و هو معقود، والله العالم.

و أما الحثي المشكل ولأقوى وحوث لاحتيال عليه بالاحتساب عن محادة كذا الطائفتين، و عن الصلاة أمام الرجل و حلف المرأة؛ لعلمه إجمالاً بكونه مكلفاً بالاجتناب عن أحد الأمرين و محادة إحدى الطائفتين، فعليه الاحتياط، كما هو الشأن في كل موردٍ اشتباه فيه الحرام بغيره من أمور محصورة.

(١) حكاه عنه الشهيد الثاني في روض الجنان ٦٠٢.٢

النَّهْمُ إِلَّا أَنْ يَدْعَى اصْرَافَ إِطْلَاقَاتِ الْأَدْلَةِ عَنْهُ

و فِيهِ تَأَمَّلْ، إِذَا الطَّاهِرُ أَنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ تَسْبِيحِهِ بِدَوِيٍّ مَشْتَوٍّ عَدَمَ وَضُوحِ  
حَالِهِ بِحَيْثُ لَوْ عَدِمَ بِأَنْدِرَاحِهِ فِي إِحْدَى لَطَانَتَيْنِ لَا يَشْكُ فِي إِرَادَتِهِ مِنَ الْإِطْلَاقِ،  
فَلْيَتَأَمَّلْ

وَأَمَّا كُلُّ مَنْ الرِّجْلُ وَالْمَرْأَةُ فَلَهُ أَنْ يَصَلِّيَ بِحِدَانِهِ؛ لِأَنَّ مُحَادَاةَ غَيْرِ الْمَمَاشِ  
مَاعِدَةٌ عَنْ صِحَّةِ صَلَاتِهِ، وَهِيَ مُشْكُوكَةٌ لِنَحْقِيقِ، وَالْأَصْلُ عَدَمُهُ

وَأِنْ رُدَّتْ مُزِيدٌ تَوْصِيحٌ لِدَلِّكَ فَعَمِيكَ دَلَّتْ أَمَلٌ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ عِنْدَ الْبَحْثِ عَنْ  
حَوَارِ الصَّلَاةِ فِيمَا يَشْكُ فِي كُوبِهِ مِنْ مَأْكُولِ اللَّحْمِ<sup>(١)</sup>

(وَلَا بِأَسْ أَنْ يَصَلِّيَ فِي الْمَوْضِعِ النَجِسِ إِذَا كَانَتْ نَجَاسَتُهُ  
لَا تَتَعَدَّى إِلَى ثَوْبِهِ وَلَا إِلَى بَدَنِهِ وَكَأَنَّ مَوْضِعَ الْجِبْهَةِ طَاهِرًا) عَلَى الْمَشْهُورِ،  
كَمَا ادَّعَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ، فَهَاهُنَا مَقَامَانِ لَا بُدَّ مِنَ التَّكَلُّمِ فِيهِمَا:

الْأَوَّلُ: أَنَّهُ لَا يَشْتَرُطُ الطَّهَارَةُ فِيمَا عِذَا مَوْضِعَ الْجِبْهَةِ مِمَّا يَصَلِّيَ عَلَيْهِ

وَقَدْ حَكَى عَنْ أَبِي الصَّلَاحِ أَنَّهُ غَنِبِرُ طَهَارَةِ مَوْضِعِ الْمَسَاجِدِ السَّبْعَةِ<sup>(٢)</sup>

وَعَنِ السَّيِّدِ الْمَرْتَضَى رحمته الله أَنَّهُ اشْتَرَطَ طَهَارَةَ مَكَانِ الْمَصَلِّيِ مُطْلَقًا<sup>(٣)</sup>

أَمَّا الْقَوْلُ الْمُحْكَمِيُّ عَنْ أَبِي الصَّلَاحِ فَلَمْ يَقِفْ لَهُ عَلَى دَلِيلٍ يَعْتَدُّ بِهِ

وَرَبَّمَا يَسْتَدِلُّ لَهُ بِالنَّبَوِيِّ: «حَتَّى تَوَاصَحَكُمْ النِّجَاسَةُ»<sup>(٤)</sup>.

(١) راجع ج ١٠، ص ٢٣٩ وما بعدها

(٢) الكافي في الفقه ١٤٠-١٤١، و حكاه عنه العلامة الحلي في مختلف الشيعة ٢: ١٣٠،  
المسألة ٧٠

(٣) حكاه عنه فخر المحققين في إيضاح بقوائد ٩٠، وكذا المحقق الحلي في المعتمد ١: ٤٣١

(٤) أورده العلامة الحلي في بذكره لعقهاء ٤٣٣، المسألة ٩٩

وفيه: أنه يحتمل فَوْضُنْ يكون مراد بالمساحد الأماكن المعدة للصلاة،  
المسمّاة بالمسجد، لا مواضع سجود، و على تقدير إرادة هذا المعنى فالمتبادر  
منه مواضع الجباه دون سائر المواضع

و أضعف منه الاستدلال به بصحيفة ابن محبوب عن الرضا عليه السلام، أنه كتب  
إليه يسأله عن الجصّ يوقد عليه بالعدرة و عصام الموتى [ثم] يخصص به  
المسجد أيسجد عليه؟ فكتب إليه [بحظه] : إِنْ لَمَّا و الْبَارِ قَدْ طَهَّرَاهُ<sup>(١)</sup> فَإِنْ  
مَعَادَهَا أَنَّهُ لَوْ لَا أَنَّ الْمَاءَ و الْبَارِ قَدْ طَهَّرَهُ لَمْ يَحْرُسْ لِسُجُودٍ عَلَيْهِ

و فيه بعد تسليم الدلالة أنه يكفى في عدم الحوار كون الطهارة شرطاً  
لحوار السجود في الجملة و لو في خصوص موضع الجهة، كما لا يخفى  
و أما القول المحكي عن السيد فاستدل له بالهوى عن الصلاة في المحررة  
- و هي المواضع التي تذبح فيها الأنعام - و المربة و الحمامات<sup>(٢)</sup>، و هي مواطن  
المجاسة، فتكون الطهارة معتبرة.

و أحيب عن ذلك بأنه يحور أن يكون لهي عن هذه المواضع من جهة  
الاستقدار و الاستحاث، الدالة على مهة بعض مَنْ يَسْتَقَرُّ بِهَا، فلا يدرم التعدية إلى  
غيرها و بالجملة، النهي عن ذلك بهي تربية، فلا يدرم المحريم<sup>(٣)</sup>، كما يؤيده أنه  
قد لا يحصل العزم بحاسة جميع تلك المواطن

(١) الفقيه ٨٢٩/١٧٥:١ التهذيب ٢ ٩٢٨/٢٣٥، النوسائل، الباب ٨١ من أبواب المجاسات،

ح ١، و ما بين المعقوفين أضواء من المصدر

(٢) سنن ابن ماجه ١، ٢٤٦، ٧٤٦، ٧٤٧

(٣) كما في مدارك الأحكام ٢٢٦:٣، و دحيرة المعاد ٢٣٩، و الحلائق الناضرة ١٩٤٧.

و لو سُلم دلالتها على اعتبار الظهر، فلا تدلّ إلا على اعتبارها في الحملة،  
فلعله بلحاظ كونها شرطاً بالنسبة إلى موضع الجهة، لا مطلقاً

و الأولى الاستدلال له بموثقة اس بكير عن أبي عبد الله عليه السلام في الشاذكوة  
يصيبها الاحتلام أيصلي عليها؟ قال: «لا»<sup>(١)</sup>

قال في محكي لوافي: الشاذكوة - لفارسية، الفراش الذي يسام عليه<sup>(٢)</sup>

انتهى

و موثقة عمار عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: مثل عن الموضع القدر يكون في  
البيت أو غيره فلا تصيبه الشمس ولكنه قد يبس الموضع القدر، قال: «لا يصلي  
عليه، و أعلم موضعه حتى تعبه» و عن الشمس هل تطهر الأرض؟ قال: «إذا كان  
الموضع قدراً من البول أو غير ذلك فأصابته الشمس ثم يبس الموضع فالصلاة  
على الموضع حاترة، و إن أصابته الشمس ولم يبس الموضع القدر و كان رطباً  
فلا تحور الصلاة [عليه]»<sup>(٣)</sup> حتى يبس، و إن كانت رجليك رطبة أو حبهتك رطبة  
أو غير ذلك منك ما يصيب ذلك لموضع تقدر فلا تصل على ذلك الموضع حتى  
يبس (و إن كان غير الشمس أصابه حتى يبس)<sup>(٤)</sup> فإنه لا يحور ذلك»<sup>(٥)</sup>

وفيه: أنه لا بد من حمل لموثقتين و يحوهما ممّا طهره المنع عن الصلاة

(١) التهذيب ٢/٣٦٩: ١٥٣٦، الامتصار ٣٩٣: ٣٩٤/ ١٥٠١، الوسائل، الباب ٣٠ من أبواب  
التجاسات، ح ٦

(٢) الوافي ٢/٣٣٠: ١٨٤١٧٦، ح ١٨٤١٧٦، و حكاه عنه الحراني في الحقائق لاصرة ١٩٥٧.

(٣) ما بين المعقوفين أثبتناه من المصدر.

(٤) ما بين القوسين لم يرد في التهذيب.

(٥) التهذيب ٢/٣٧٢: ١٥٤٨، الوسائل، الباب ٢٩ من أبواب التجاسات، ح ٤

في النجس على الكراهة، أو إرادته بسطر إلى موضع الجبهة، كما ليس بالبعيد بالنسبة إلى الرواية الثابتة، أو غير ذلك من المحامل؛ جمعاً بينه وبين الاعتبار المستفيضة التي هي صريحة لدلالة على الحوار.

منها: صحيحة عني عن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام أنه سأله عن البيت و الدار لا يصيبهما الشمس و يصيبهما لول و يغتسل فيهما من الجنابة أيصلى فيهما إذا جفأ؟ قال: «نعم»<sup>(١)</sup>

و صحبته الأخرى عنه أيضاً، فـ سأله عن البواري يبل قصبها ماء قدر أيصلى عليها؟ قال: «إذا يبست فلا بأس»<sup>(٢)</sup>

و صحبته الثالثة: عن البواري يصيبها البول هل تصلح الصلاة عليها إذا جفت من غير أن تغسل؟ قال «نعم، لا بأس»<sup>(٣)</sup>

و موثقة عمار قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن البارية يبل قصبها ماء قدر هل تحوز الصلاة عليها؟ فقال «إذا جفت فلا بأس بالصلاة عليها»<sup>(٤)</sup>.

و صحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام، قال. سأله عن الشاذكوة [يكون] عليها الحباية أيصلى عليها هي المحمل؟ قال: «لا بأس»<sup>(٥)</sup>.

(١) الفقيه ١/١٥٨: ٢٣٦، الوسائل، الباب ٣٠ من أبواب النجاسات، ح ١

(٢) التهذيب ٢/٣٧٣-٣٧٤/١٥٥٣، الوسائل، باب ٣٠ من أبواب النجاسات، ح ٢.

(٣) التهذيب ١/٢٧٣-١٠٣ و ٢/٣٧٣-١٥٥١، لا مستنصر ١/١٩٣-٦٧٦، الوسائل، الباب ٢٩ من أبواب النجاسات، ح ٣.

(٤) الفقيه ١/١٥٨: ٧٣٨، التهذيب ٢/٣٧٠-١٥٣٩، الوسائل، الباب ٣٠ من أبواب النجاسات، ح ٥.

(٥) التهذيب ٢/٣٦٩-١٥٣٧/٣٧٠، لا مستنصر ١/٣٩٣-١٤٩٩، الوسائل، الباب ٣٠ من أبواب النجاسات، ح ٣، و ما بين المعقوفين أصفاء من المصدر

و حبر ابن أبي عمير، قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أصبني على الشاذكوة و قد أصابتها الجنابة، قال: «لا بأس»<sup>(١)</sup>.

فما حكى عن المشهور من عدم اشتراط طهارة ما عدا موضع الجبهة<sup>(٢)</sup> هو الأقوى.

ولكن لا يخفى عليك أن هذا فيما إذا لم تكن الحاسة متعدية إلى ثوبه و بدنه، و إلا فهي ما لم تكن النحاسة معفواً عنها - كالدّم الأقل من الدرهم - أو كان الثوب الذي يصل إليه الحاسة ممّا لا تتم فيه الصلاة وحده قاذحة من هذه الجهة بلا إشكال فيه بل ولا خلاف، كما يدلّ عليه - مضافاً إلى إطلاقات الأدلة الدالة على اشتراط طهارة الثوب و البدن - خصوص موثقة عمّار و صحيحة علي بن جعفر، الثابتة المتقدمتين<sup>(٣)</sup>، و ليس في هذين الخبرين و ما جرى مجراهما ممّا يدلّ على اشتراط خلّو المكان عن الحجاسة المسرية دلالة على أن اعتبار هذا الشرط في المكان من حيث هو، لا من حيث سرية الحجاسة إلى الثوب و البدن كي يكون مقتضاه الالتزام بأطراد الحكم في الحجاسة التي عوى عنها في الثوب و البدن، كالدّم الأقل من الدرهم، وكذا في المتعدية إلى ما لا تتم الصلاة فيه وحده، فإن مانعية الحجاسة المسرية من حيث السراية عاملاً مانعة من أن يستفاد من المصوح و الفتاوى مانعيتها من حيث هي أيضاً مع قطع النظر عن تلك الجهة، بل المناسبة

(١) التهذيب ٢/٣٧٠، الاستبصار ١/٣٩٣، الوسائل، الباب ٣٠ من أبواب الحجاسات، ح ٤.

(٢) نسيه إلى المشهور الحراني في بحثه في الناصرة ١٩٤٧، و صاحب الجواهر فيها ٣٣٠٨.

(٣) في ص ٨٨.

المغروسة في الدهن موحبة لصرف إصلاق ما دلّ على المنع - كموثقة عمار و نحوها - إلى إرادته من تلك الجهة.

فما عن طاهر فحر المحققين من خفله من شرائط المكان من حيث هو<sup>(١)</sup>، صعيّف وإن حكى عن إيصاحه أنّه حكى عن والده دعوى الإجماع على عدم صحّة الصلاة في ذي المتعدّية وإن كنت معفو<sup>(٢)</sup> عنها<sup>(٣)</sup>، إذ الظاهر أنّ دعوى الإجماع بدأت من إطلاق كدماتهم المصروفة إلى ما عرفت، وكيف لا؟ مع أنّهم ربما استدلّوا عليه باستلزامه تعويت شرط الثوب والبدن

هذا، مع أنّه حكى عن غير واحد بصريح بحلّاقه

فالحقّ قصور الأدلّة عن إثبات شرطيّته لمكان من حيث هو، فعلى تقدير

الشكّ فيه يرجع إلى الأصل المقرّر في محلّه من الرأى و عدم الاشتراط

و لو سلّمنا الاشتراط أو قلنا بأنّ المرجع لدى الشكّ فيه قاعدة الشغل،

والأقوى ما أشربا إليه من عدم حريان حكم العفو عمّا دون الدرهم من الدم بالنسبة

إلى المكان؛ لاحتصاص دليله بالثوب و البدن، فإلحاق المكان بهما قياس، و

دعوى الأولويّة أو تنقيح المصاط غير مسبوقة في مثل هذه الأحكام التعدّية، والله

العالم.

و أمّا المقام الثاني - وهو اشتراط طهارة موضع الجهة - فقد ادّعى جملة

من الأصحاب الإجماع عليه.

و لا ينافيه ما حكى عن لمصنّف في المعتر من أنّه نقل عن الراوندي و

(١) كما في جواهر الكلام ٣٣٤، ٨، و لاحظ مصباح الفوائد ٩٠، ١

(٢) كما في جواهر الكلام ٣٣٤، ٨، وانظر مصباح الفوائد ٩٠، ١، و منتهى المطلب ٣٠٠، ٤

صاحب الوسيطة القول بأن الأرض وإنشأها إذا أصابها السيل وحققتها الشمس لا تطهر بذلك، لكن يحور السجود عليها، واستجوده<sup>(١)</sup>؛ فإن هذا مرجعه إلى الخلاف في كميّة تأثير الشمس من أنّها هل تؤثر الطهارة أو العفو عن السجود عليها، فهو مؤكّد؛ للإجماع على عدم حور السجود على الجس الذي لم يثبت العفو عنه.

فما عن بعض متأخري المتأخريين - من الميل إلى عدم اشتراط طهارة المكان مطلقاً حتى بالنسبة إلى محلّ السجود، لرعمه عدم انعقاد الإجماع عليه، مستشهداً لذلك بمخالفة هؤلاء لأعلام<sup>(٢)</sup> - في غير محلّه، فإنّ مخالفتهم في تلك المسألة على تقدير تحقّقها عبر قدح في انعقاد الإجماع على ما نحن فيه، فالظاهر أنّ المسألة إجماعاً، كما يؤيّد به صهور السؤل الواقع في الصححة المتقدمة<sup>(٣)</sup> الواردة في الجص الذي يوقد عليه العذرة و عظام الموتى - في كون الميع عن السجود على الجص من الأمور المستمّة المعروغ عنها لديهم، كما أنّه يدلّ على أصل المدعى قوله عليه في الحواب أنّ الماء والبار قد طهراه حيث يُعهم منه أنّه لو لا أنّ الماء والبار قد طهراه لم يجر السجود عليه، فتصلح هذه الصححة - المعصّد ظهورها فيما ذكر بعد سمعت من استدصّة نقل الإجماع عليه، وعدم معروفيّة الخلاف فيه من أحد - شاهدة لجمع بين موثقة عمار و غيرها ممّا دلّ على الميع عن الصلاة على الجص، وبين المستعصّة المصّرحة

(١) المعبر ٤٤٦:١، و حكاه عنه السرواري في ذخيرة المعاد ٢٣٩.

(٢) حكاه عنه صاحب بجواهر فيها ٣٣١:٨، ولا حظ ذخيرة المعاد ٢٣٩.

(٣) في ص ٨٦



ينفي البأس عنه، كما يؤيده نصاً السوي المتقدم<sup>(١)</sup>؛ ساء على أن يكون المراد بالمساجد مواضع السجود، كما ليس بالبعيد.

فتلخص ممّا ذكر أنّ الأقوى ما هو المشهور من اعتبار طهارة موضع الجهة، مع أنّه أحوط.

و هل المعتبر طهارة مقدار يحب السجود عليه، فلو ظهر هذا المقدار و نجس الباقي ممّا يقع عليه الجهة سجدة غير متعدية أو معفو عنها لم يضر، أو أنّ المعتبر طهارة مجموع موضع الجهة؟ و جهان: من أنّ غاية ما يمكن ادّعاء الإجماع عليه و استعداده من الأحبار بمقدّمة ببعض التقريبات المتقدمة إنّما هو اعتباره في الحملة، و القدر لم يقف منه هو المقدار المعتبر في السجود، و من أنّ الذي يسوق إلى الدهر من إطلاق كلمات الأصحاب في تناوبهم و معاقد إجماعاتهم المحكيّة - التي هي عمدة مستند الحكم - أنّه يشترط أن يكون ما يقع عليه السجود طاهراً لا نجساً، و لا يتحقق هذا المعنى عرفاً إلا إذا كان مجموع المسجد طاهراً، إذ لو كان بعضه نجساً لا يقبل أنّه مسجد على أرض بطيعة، بل يقال: إنّهُ مسجد على أرض نجسة؛ إذ لا يعتبر استيعاب النجاسة في صدق السجدة على النجس، و يعتبر استيعاب الطهارة في صدق السجود على موضع طاهر، و الشاهد على ذلك العرف.

و قياس المقام على ما لو وصع الجهة على ما يصحّ السجود [عليه]<sup>(٢)</sup> و ما لا يصحّ - حيث لا إشكال في الصحّة مع فرص تحقق مقدار الواجب منها - قياس

(١) في ص ٨٥

(٢) ما بين المعوفين يقتضيه السياق.

مع الفرق، لأنّ الثاني اعتُبر شرطاً في السجود، و الأول في المسجد، وهما محققان في الحكم لدى العرف، فلو قيل: يشترط في السجود وقوعه على الأرض أو على جسم طيف، صدق ذلك عند كون بعض ما يقع عليه السجود كذلك، حيث يصدق على بعضه أنّه أرض أو أنّه صيف: وقد وقع عليه و على غيره السجود، واقتران الغير معه غير فادح في صدق اسم السجود عليه، وهذا بخلاف ما لو قيل إنّّه يشترط أن يكون ما يقع عليه سجود أرضاً أو صيفاً، فإنّ المتبادر منه كونه شرطاً في مجموع ما يقع عليه السجود، لا في خصوص المقدار الذي يتوقف عليه ماهية السجود، وهذا المعنى هو المتبادر من إطلاق كلماتهم في هذا المقام، فهذا هو الأطهر

اللّهم إلّا أن يقال إنّّه لا اعتداد بظواهر كلمات المُجمعين في استكشاف رأي المعصوم ما لم يُعمّم قصدهم لذلك، خصوصاً مع تصريح جملة منهم بحلّاه.

و لكنّه لا يحلو عن تأمل، حيث إنّ المستفاد من كلماتهم في فتاويهم و معاهد إجماعاتهم المحكيّة أنّ إجماعهم في المقدم ليس إلّا كإجماعهم على بعض القواعد [الذي] <sup>(١)</sup> يعمل معه <sup>(٢)</sup> معاملة سرور الروايات، و لا يلتفت إلى اختلافهم في بعض مصاديقها، فليتنامل.

و كيف كان فاشترط طهارة مجموع الموضع إن لم يكن أقوى فلارب في أنّه أحوط، والله العالم

(١) بدل ما بين المعومين في «ص ١٢» و الطعة الحجرية «التي» و ما أنشأه يقتضيه السياق.

(٢) في «ص ١٢»، «معها».

و لو اشتبه المجس بغيره في مواضع محصورة، وحب الاجتناب عن الجميع، كما تقرّر في محله

و لو تعدّرت طهارة المسجد، تمت شرطيتها، كسائر الشرائط المعتررة في الصلاة و أجزائها، لا وجوب أصل السجود كي ينتقل العرص إلى الإيماء، كما أن الأمر كذلك فيما إذا تعدّر تحصيل ما يصحّ السجود عليه من الأرض و سائتها، فإنه لا يسقط بذلك نفس السجود، كما يشهد له قاعدة الميسور، المقررة في محلّها، مؤيدة بما قد يقال في نظائر المقام من أن فوات الوصف أولى من ترك الموصوف رأساً

هذا كلّه على تقدير مسيّم إطلاقٍ لما دلّ على اشراط طهارة المسجد كي يحتاج في تقييده بحال الممكن إلى التمسك بقاعدة الميسور و بحوها، و هو لا يحلو عن تأمّل؛ فإن عمدة مستند الحكم الإجماع غير الشامل لمحلّ الكلام اللهمّ إلّا أن يُجعل ذلك شاهداً لحمل الأحبار الساهية عن الصلاة على المجس عليه، كما تقدّمت الإشارة إليه، فيدعى حينئذ أن مقتضى إطلاق تلك الأحبار شرطيتها على الإطلاق من غير احتصاصها بحال الممكن؛ حيث إنّ المتبادر منها ليس إلا إرادة الحكم الوصفي الذي لا يتفاوت الحال فيه بالنسبة إلى الممكن و غير الممكن لو لا دليل حاكم عيه، كقاعدة الميسور و بحوها

ولكن بعد تسليم أصل بدعوى مكن الحدثة أبصاً في إطلاق دليل الاشتراط و لو مع قطع النظر عن حكومة القاعدة عليه؛ حيث إنّ مقتضى إطلاق شرطية الطهارة لسجود سقوط الكيف بالسجود عند تعدّر شرطه، فتتحقّق

المعارضة حيثُ بين هذا الإطلاق و بين إطلاق ما دلّ على أنّ السجود جزء للصلاة، إذ كما أنّ مقتضى إطلاق ذلك لدليل سقوط السجود عند تعذر شرطه، كذلك مقتضى إطلاق هذا الدليل سقوط الصلاة عند تعذر حرثها، و هو السجود على المحلّ الطاهر، و قد دلّ الدليل على أنّ الصلاة لا تسقط بحال، فيدور الأمر حيثُ بين تقييد ما دلّ على حرثيّة السجود للصلاة بصورة التمكن من إيقاعه على موضع طاهر، أو تقييد شرطية لطهارة لسجود بحال التمكن، و أحدهما ليس بأولى من الآخر، فيعرضهما الإجمال، و يرجع حيثُ إلى ما تقتضيه الأصول العملية، و هو استصحاب بقاء اشكاف بالسجود، و عدم سقوطه بتعذر شرطه، إلا أن يقال إنه عند تعذر السجود يستقلّ لغيره إلى الإيماء، فلا يلزمه سقوط الصلاة، كي تتحقق المعارضة لأحده بين الإطلاقين

فعلمة المستند بعد تسليم إطلاقي دليل الاشتراط إنما هي حكومة القاعدة التي لعلها هي منشأ بدلية الإيماء عن اسجود عليه، لا المعارضة بين الإطلاقين، فليتأمل

و قد طهر بما ذكر أنّ ما حكى عن كاشف العطاء - من أنّه يحكي إذا كان موضع السجود نجساً بمقدار ما يقرب محلّ السجود، و لا يلزمه الإصابة، و لا يكفي مجرد الإيماء على الأحوط<sup>(١)</sup> - لا يحسن عن نظر (و تكره الصلاة في الحمام) كما عن المشهور<sup>(٢)</sup>، بل عن الخلاف و

(١) كشف العطاء ٥٢٣-٥٣٠، و حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ٣٣٨٨

(٢) سببه إلى المشهور العلامة الحلّي في مختلف الشيعة ١١٩٢، المسألة ٦١، و الميرزا في دحيّة لمعاد: ٢٤٤، و لبحراني في المحقق الماصرة ١٩٩٧

الغنية الإجماع عليه<sup>(١)</sup>.

و يشهد له مرسلة عبد الله بن مصطل عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «عشرة مواضع لا يصلي فيها الطين و الماء و الحمام و القبور و مساكن الطرق و قرى المل و معاطن الإبل و مجرى الماء و السح و الثلج»<sup>(٢)</sup>  
و عن الصدوق في الحصول أنه روه مسنداً نحوه، إلا أنه أسقط لفظ «القبور»  
و زاد: «وادي ضجنان»<sup>(٣)</sup>

و حبر النوفلي - المروي عن محاسن الرقي - قال: قال رسول الله ﷺ:  
«الأرض كلها مسجد إلا الحمام و القر»<sup>(٤)</sup>.

و حر عبد بن ورارة، قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «الأرض كلها مسجد إلا نثر عائط أو مقبرة أو حمام»<sup>(٥)</sup>.

و نقل عن أبي الصلاح أنه منع من الصلاة فيه، و تردد في الفساد<sup>(٦)</sup>.  
و هو ضعيف؛ إذ لو لم نقل بظهور هذه الروايات في حد ذاتها - بواسطة

(١) الخلاف ٤٩٨:٤٩٩، المسألة ٢٣٨، العبة ٦٧، و حكاه عنهما العاملي في مفتاح الكرامة ٢٠٧:٢، و صاحب الحواهر فيها ٣٣٩:٨

(٢) الكافي ٣: ١٢/٣٩٠، التهذيب ٢/ ١٦٣/ ٢١٩٢، الوسائل، الباب ١٥ من أبواب مكان المصلي، ح ٦ و ٧.

(٣) الخصال: ٤٣٤-٤٣٥/٢١، و حكاه عنه صاحب الوسائل فيها، ديل ح ٦ و ٧ من الباب ١٥ من أبواب مكان المصلي.

(٤) المحاسن: ١١٠/٣٦٥، الوسائل، الباب ١ من أبواب مكان المصلي، ح ٣

(٥) كلمة «أو حمام» لسب في التهذيب.

(٦) التهذيب ٣: ٢٥٩٣-٢٦٠/٧٢٨، الاستنصار ١١١/٤٤٩٩، الوسائل، الباب ١ من أبواب مكان المصلي، ح ٤.

(٧) الكافي في الفقه: ١٤١، و حكاه عنه العلامة الحلي في مختلف الشيعة ٢: ١١٩، المسألة ٦١.

اشتمالها على تعداد المكروهات - في الكراهة، كما يؤيده فهم المشهور، لتعين صرفها إليها أو تقييدها بما إذا كان بحمام نجس، كما هو الغالب، جمعاً بينها وبين موثقة عمار السباطي، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصلاة في بيت الحمام، قال: «إذا كان الموضع<sup>(١)</sup> نظيفاً فلا بأس»<sup>(٢)</sup> وصحيفة علي بن جعفر سأل أحاه عليه السلام عن الصلاة في بيت الحمام، فقل: «إذا كان الموضع نظيفاً فلا بأس»<sup>(٣)</sup> فيدور الأمر بين تقييد تلك الروايات بهذين الحريين، أو حملها على الكراهة و جعلها شاهدة على أن المراد يعني البأس في الحريين مطلق الحوار الغير المصافي للكراهة، و لو لا شهادة وحدة السياق في تلك الروايات بإرادة الكراهة في جميع فقراتها، لكان الأول أولى، تزيلاً لسهي على الأفراد العالمة، إلا أن وحدة السياق - مع تغذ إرادة الحرمة من السهي في مثل هذه الموارد التي يناسها الكراهة - توجب أولوية الثاني، مع أنه أسبب بما تقتضيه قاعدة التسامح، مع أنه يكفي في إثبات الكراهة فتوى المشهور، المعتصدة بالإجماع المحكيين

و هل تحتص الكراهة بما عدا المسلح؟ أم نعمته؟ فيه قولان، صرح غير واحد بالتعميم.

و حكى عن الصدوق في الحصول أنه قال و أما الحمام فإنه لا يصلى فيه على كل حال، و أما مسبح الحمام فلا بأس بالصلاة فيه، فإنه ليس بحمام<sup>(٤)</sup>

(١) في التهذيبين: «موضعا» بدل «الموضع».

(٢) التهذيب ٢ ٣٧٤/١٥٥٤، الاستبصار ١ ٣٩٥، ١٥١٥، الوسائل، الباب ٣٤ من أبواب مكان المصلي، ج ٢

(٣) الفقيه ١٥٦١/٧٢٧، الوسائل، الباب ٣٤ من أبواب مكان المصلي، ج ١.

(٤) الغصال: ٤٣٥، ذيل ج ٢١، و حكاه عنه سحري في لحدائق الناضرة ١٩٨٧-١٩٩٠

و عنه في الفقيه قال: لا بأس بالصلاة في مسلخ الحمام، وإنما تكره في الحمام؛ لأنه مأوى الشياطين<sup>(١)</sup>.

و عن الشيخ أنه بعد أن ذكر موثقة عمّار حملها على المسلخ<sup>(٢)</sup>.

و عن الشهيدين أيضاً تصريح بنفي الكراهة في المسلخ<sup>(٣)</sup>

و مستندهم بحسب الظاهر ادّعاء خروجه عن مسعى الحمام أو عن منصرفه. وفيه تأمل بل منع

ولكن ربما يؤيد مدّعاؤهم ما عن الفقيه من أنه بعد أن روى صحيحة علي بن جعفر، المتقدمة<sup>(٤)</sup> قال يعني المسلخ<sup>(٥)</sup>، فيحتمل كون التفسير من علي بن جعفر، فيكون شاهداً على أن المراد من بيت الحمام الذي بنى الناس عن الصلاة فيه هو المسلخ.

و القدرح في تفسيره باستناده إلى اجتهاده فلا يكون حجة على غيره، ممّا لا ينبغي الالتفات إليه بعد كونه أعرف بمراده من بيت الحمام الذي سأل عن حكمه، وبالقرائن المرشدة إليه

ولكن يحتمل قوياً كونه من كلام الصدوق، لزعمه أنه ليس بحمام، كما صرح في عبارته المحكيّة عن الحصول.

(١) الفقيه ١٥٦١، دبل ح ٧٢٦، و حكاه عنه البحراني في الحدائق الناضرة ٢٠٠٧.

(٢) التهذيب ٣٧٤:٢، دبل ح ١٥٥٤، الاستبصار ٣٩٥:١، دبل ح ١٥٠٥، و حكاه عنه البحراني في الحدائق الناضرة ٢٠٠٧.

(٣) البيان ٦٥، الدروس ١٥٤:١، الذكرى ٩٤:٣، روض الجنان ٦٠٦:٢، الروضة البهية ٥٤٩:١، و حكاه عنهما البحراني في الحدائق الناضرة ٢٠٠٧.

(٤) في ص ٩٧.

(٥) الفقيه ١٥٦:١/٧٢٧، و حكاه عنه لأردبيلي في مجمع الفائدة والبرهان ١٣٦:٢.

فالأوفق بظواهر الأحبار وأسب<sup>(١)</sup> بما تقتضيه المسامحة هو التعميم، كما أن مقتضاها أطراد الحكم ولو مع العلم بظاهرة المكان الذي يصلى فيه؛ إذ لم يعلم أن علة الكراهة هي مظنة النجاسة كي يكون الحكم دائراً مدارها، فلعلة لكون الحتم مأوى للشياطين، كما أشد إليه في عبارة المتقدمة<sup>(٢)</sup> عن العقيده، أو كون مظنة النجاسة حكمة للحكم، لا علة، أو غير ذلك

فما عن ظاهر بعض متأخري المتأخرين من دورانها مدارها<sup>(٣)</sup>، ضعيف. ولعل مستنده في ذلك دعوى استعادته من قوله عليه السلام في موثقة عمار و صحبحة علي «إذا كان الموضع طيعاً فلا بأس»<sup>(٤)</sup> بحمل المطلق على إرادة ما إذا لم يكن فيه مظنة النجاسة، والمفهوم على مطلقها، والله العالم

(و) كذا تكره الصلاة (في بيوت الغائط) كما عن المشهور<sup>(٥)</sup>

ولعل مستندهم قوله عليه السلام في خبر عبيد من زيادة «الأرض كلها مسجد إلا بئر عائط أو مقبرة»<sup>(٦)</sup> إذ الطاهر أن المراد بئر عائط هو البيت المشتمل على حجرة معدة للتغوط، أي بيت الحلاء، وإلا ففسد البئر بنفسها غير صالحة للصلاة كي يتوهم دحولها في العموم حتى يقصدها بالاستثناء

وربما يؤيده النهي عن الصلاة في المربة و المجزرة و غيرهما من مطلق

(١) كذا، والأولى «الأنسب».

(٢) في ص ٩٨.

(٣) حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ٣٤٠٨، ولاحظ مفاتيح الشرائع ١٠٢:١، مفتاح ١١٦.

(٤) تقدمت الموثقة و الصحيحة في ص ٩٧.

(٥) نسبة إلى المشهور صاحب التحليص كما في مفتاح الكرامة ٢٠٨٢.

(٦) تقدم تخريجه في ص ٩٦، الهامش (٦).



النجاسة<sup>(١)</sup>، و عن الأرض المتحدة مسك<sup>(٢)</sup>، و عن الصلاة إلى حائط ينز من  
بالوعة<sup>(٣)</sup> أو إلى عذرة<sup>(٤)</sup>، مصاد إلى كدية قوى المشهور في الكراهة؛ بناءً على  
المسامحة.

(و) في (مبارك الإبل) و عن بعض الأصحاب<sup>(٥)</sup> بل المشهور التعبير  
بمعاطن الإبل، كما في أخبار الباب.

و هو لغة - على ما حكى عن جملة من اللغويين<sup>(٦)</sup> - أخص من المبارك  
حيث فسرنا المعاطن بمبارك الإبل حول الماء

ولكن صرح غير واحد<sup>(٧)</sup> في عرف الفقهاء و أهل الشرع مطلق المبارك  
قل اس إدريس عليه السلام في السرائر عدد بعدد المكروهات و معاطن الإبل، و  
هي ماركها حول الماء للشرب، هذا حقيقة المعطن عند أهل اللغة، إلا أن أهل  
الشرع لم يخصصوا ذلك بميراث دون مارك<sup>(٨)</sup> انتهى

و عن المحقق الثاني في جامع مقاصد عن المسته. أن الفقهاء جعلوا

(١) تقدّم تحريره في ص ٨٦ الهامش (٢).

(٢) بكافي ٢٣/٣٩٢٣، تنهيد ٣٧٦٢ ١٥٦٦، الوسائل، الباب ٢٩ من أبواب المحاسن،  
ج ٢.

(٣) الكافي ٤/٣٨٨٣، تنهيد ٢ ٨٧١/٢٢١، الوسائل، الباب ١٨ من أبواب مكان المصلي،  
ج ٢.

(٤) الكافي ١٧/٣٩١٣، تنهيد ٢ ٢٢٦، ٨٩٣، الوسائل، الباب ٣١ من أبواب مكان المصلي،  
ج ١.

(٥) كالسيد ابن رومة في معية، ٦٧، و العلامة الحلي في منتهى المطلب ٤ ٣١٩، و غيرهما، و  
حكاه عنهم العسلي في معارج الكرامة ٢ ٢١٠.

(٦) منهم: الجوهري في الصحاح ٢١٦٥٦، و الفيروزآدي في القاموس المحيط ٤ ٢٤٨، و بن  
الأثير في النهاية ٢٥٨٣، و معطن، و متر حكاه عنهم سيرواري في ذخيرة المعاد: ٢٤٤.

(٧) السرائر ١ ٢٦٦.

المعاطن هي المبارك التي تؤدي إليها الإبل<sup>(١)</sup> انتهى

و الأصل في هذا الحكم أخبار مستفيضة

منها: مرسله عبد الله بن العصل، المتقدمة<sup>(٢)</sup>

و صحيحة محمد بن مسلم، قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصلاة في

أعطان الإبل، فقال: «إن تحوّفت الصبغة على متاعك فأكسه واصححه و صلّ، و

لا بأس بالصلاة في مراتب العم<sup>(٣)</sup>»

و صحيحة علي بن جعفر، المروية في كتابه عن أخيه موسى عليه السلام، قال

سألت عن الصلاة في معاطن الإبل [أنصح؟] قال «لا تصلح إلا أن تحاف على

متاعك صبغة فأكس ثم اصبح بالماء ثم صلّ» و سألت عن مراتب العم يصح

الصلاة فيها؟ قال: «نعم، لا بأس»<sup>(٤)</sup>

و موثقة سماعة، قال سألت عن الصلاة في أعطان الإبل و في مراتب النقر

و العم، فقال: «إن بصحته بالماء و قد ذكر يسأ فلا بأس بالصلاة فيها، فأما مراتب

الحيل و السعال فلا»<sup>(٥)</sup>

(١) جامع المقاصد ٢/١٢٢، انتهى مطبوع ٤/٣٢١، الفرع الأول، و حكاه عنه صاحب الخواهر

فيها ٣٤١:٨

(٢) في ص ٩٦

(٣) الكافي ٣/٣٨٨-٣٨٧، التهذيب ٢/٢٢٠-٢٢١، الاستبصار ١/٣٩٥-١٥٠٧، الوسائل،

الباب ١٧ من أبواب مكان المصلي، ح ١.

(٤) مسائل علي بن جعفر ١٦٨ و ١٦٩، ح ٢٨١ و ٣٨٢، الوسائل، الباب ١٧ من أبواب مكان

المصلي، ح ٦، و ما بين المعقوفين أضفاء من المصدر

(٥) التهذيب ٢/٢٢٠-٢٢١، الاستبصار ١/٣٩٥-١٥٠٦، الوسائل، الباب ١٧ من أبواب مكان

المصلي، ح ٤

و صحبة الحلبي أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الصلاة في مرابض العنم، فقال: «صلّ فيها، ولا تصلّ في أعطان الإبل إلا أن تخاف على متاعك الصبيعة فاكسه ورشه بالماء و صلّ فيه»<sup>(١)</sup>.

و حر المصلي بن حنيس - المروي عن محاسن الرقي - قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصلاة في معاطن الإبل فكرهه، ثم قال: «إن خفت على متاعك شيئاً فرش بقليل ماء و صلّ»<sup>(٢)</sup>.

و ربما يستشعر من الأحبار المقيمة لها بعدم تحوُّف الصياع: أن المراد بالمعاطن مطلق المبارك، كما فهمه الأصحاب عن ما حكى<sup>(٣)</sup> عنهم

وربما يؤيده أيضاً المروي عن الفقيه في حملة المصلي أنه «يُهي أن يصلي الرحل في المقابر و الطرق و الأرحية و لأودية و مرابط الإبل»<sup>(٤)</sup> فإن المرابط بحسب الطاهر تعم المبارك وطلقاً.

و يؤيده أيضاً التعليل الواقع في بحر المروي عن دعائم الإسلام<sup>(٥)</sup> عن النبي صلى الله عليه وآله أنه «يُهي عن الصلاة في أعطان الإبل، لأنها خلقت من الشياطين»<sup>(٦)</sup> و البوي العامي قال: «إذا أدركتكم الصلاة و أنتم في أعطان الإبل فاحرجوا

(١) الكافي ٥/٣٨٨، التهذيب ٢/٢٢٠، الوسائل، الباب ١٧ من أبواب مكان المصلي، ح ٢.

(٢) المحاسن: ١١١/٣٦٥، الوسائل، الباب ١٧ من أبواب مكان المصلي، ح ٥.

(٣) الحاكي عنهم هو المعراني في الحقائق، ص ٢٠١٧.

(٤) الفقيه ٤: ٢٠٥-١/٥، الوسائل، الباب ٢٥ من أبواب مكان المصلي، ح ٢.

(٥) كذا قوله: «دعائم الإسلام» في السخ الحظية و الحجرية، وكذا في جواهر الكلام ٣٤٢٨، و لم يثر على الخبر فيه، و هو مروي في غوالي اللائق.

(٦) غوالي اللائق ١: ٢٣/٣٦، مستدرک الوسائل، الباب ١٢ من أبواب مكان المصلي، ح ٢.

منها و صلّوا فإنّها حرٌّ من حرٍّ خلقت، ألا ترونّها إذا نفرت كيف تشمخ<sup>(١)</sup> بأنفها؟<sup>(٢)</sup>

هذا كله، مع أنّه حكى عن بعض اللعوتين تفسير المعاطن بالمعنى الأعم<sup>(٣)</sup>، فلا ينبغي الاستشكال في الكراهة في مطلق مواظبتها، مع أنّه يكفي في ذلك فتوى الأصحاب - على ما تُنسب إليهم<sup>(٤)</sup> - من باب التسامح.

وكيف كان فما حكى عن المفيد والحلي من القول بالمنع<sup>(٥)</sup>، ضعيف، إلّا أن يكون مقصودهما به الكراهة؛ لأنّ في الأخبار قرأتين كثيرة تشهد بإرادتهما، كالنكير بلفظ «لا تصلح» والكراهة والرحمة فيه عند الخوف على المتاع من غير أن يأمره بنقل متاعه إلى مكان آخر مع الإمكان، كما هو العالب، وتعليل المسع في السوتين بما يناسب الكراهة، ونفي البأس عنه<sup>(٦)</sup> عن مراض المصم والمقر في موثقة<sup>(٧)</sup> سماعة مطلقاً إذا صححه بالعلم، وكان يابساً بحلاف مراض الخيل والبعال التي ستسمع أنّ الهوى عنها أيضاً على سبيل الكراهة لدى المشهور، فتكون حيثنّ نصّاً في المدعى

هذا، مع أنّ تقييد هذه الموثقة بما إذا كان له هناك متاع وحاف عليه التلف،

(١) أي: ارتفع وتكبر. النهاية - لابن الأثير - ٥٠٠:٢ وشمخ.

(٢) سنن البيهقي ٤٩٩:٢، كمر العقال ٣٤٠:٧/١٩١٦٧.

(٣) راجع: مقاييس اللغة ٣٥٢:٤ ومطل.

(٤) نسب إليهم البحراني في الحقائق الناصرة ٢٠١:٧.

(٥) المقبضة: ١٥١، الكافي في الفقه. ١٤١، وحكه عنهما القاضل الاصبهاني في كشف اللثام ٢٩٠:٣ و٢٩٤.

(٦) تقدّمت الموثقة في ص ١٠١.

جمعاً بينها وبين الأحرار المتقدمة، مع عدم اعتبار هذا القيد في مراض الغنم و البقر، التي شاركت المعاطن في الحكم بمقتضى ظاهر الوثيقة ليس بأولى من حمل النهي في تلك الأحرار على نكرهه، كما لا يحى

(و) كذا نكره في (مساكن النمل) المعتر عنها في مرسلة عبد الله بن الفضل، المتقدمة<sup>(١)</sup> - «قرى اسمل» و هو جمع قرية، و هي مجمع تراثها، كما عن القاموس و غيره<sup>(٢)</sup>. و عن غير واحد من المعويين تفسير قرى النمل بمأواها<sup>(٣)</sup>. و لعل الاختلاف في التعبير

و يدل عليه أيضاً خبر عبد الله بن عطاء - المديني عن الكافي و عن كتاب المحاسن - قال: ركت مع أبي جعفر عليه السلام و سر و سرته حتى إذا بلغنا موضعاً قلت: الصلاة جعلني الله فداك، قال: «هذه أرض وادي النمل لا يصلي فيها» حتى إذا بلغنا موضعاً آخر قلت له مثل ذلك، فقال: «هذه أرض مالحة لا يصلي فيها»<sup>(٤)</sup>. و عن المجلسي في البحار أن في بعض السجح «يصلي» في الموصعين بالون، و في بعضها «يصلي» بالياء<sup>(٥)</sup>

(١) في ص ٩٦

(٢) القاموس المحيط ٣٧٧٤ والفرهه الصحاح ١٨٨٦٠٥ «جرثم» أساس البلاغة: ٣٦٤ «قرى»، شمس العلوم ١٠٦١٢ «جرثومة» و ١٠٧٤ «جرثم» و حكاها عنها الفاضل الاصبهاني في كشف اللثام ٢٩٧٣.

(٣) المحيط في اللغة ٨٦ «قرى»، لغة البغة: ٣١٤، السامي في الأسامي: ٢٨٩، الباب التاسع عشر في ذكر الحشرات و الهوام، و حكاها عنها الفاضل الاصبهاني في كشف اللثام ٢٩٧٣.

(٤) الكافي ٤١٧/٢٧٦٨، المحاسن ٣٥٢ ٤١، الوسائل، الباب ٢٠ من أبواب مكان المصلي، ح ٥.

(٥) بحار الأنوار ٣٢١٦٨٣، ذيل ح ١٤، و حكاها عنه البحراني في الحقائق الناصرة ٢٠٤٧.

و عن العياشي في تفسيره أنه رواه هكذا: «فرنا حتى زالت الشمس وبلغنا مكاناً قلت: هذا المكان الأحمر، فقال: ليس يصلي هاهنا، هذه أودية المال و ليس يصلي فيها» قال: فمضيت إلى أرض بيضاء، قال: «هذه سبخة و ليس يصلي فيها»<sup>(١)</sup>،<sup>(٢)</sup> الحديث.

**أقول:** مقتضى هذه الرواية عدم اختصاص الكراهة بخصوص مجمع ترابها، بل كفاية كون الأرض وادي المل، فمحل هذا هو المراد بمساكنها في المتن، كما أنه يحتمل أن يكون مراد من «سبخة» «البحر» بماؤها هو هذا المعنى، لا خصوص مجمع ترابها حول حفرتها، والله العالم.

(و) في (محري العياش) كما يبدل عليه مرسله عبد الله بن الفضل، المتقدمة<sup>(٣)</sup>

و في حديث المناهي قال: «و هي أن يصلي الرجل في المقابر و الطرق و الأرحية و الأودية»<sup>(٤)</sup> الحديث

و الأودية جمع وادٍ، و هو - على ما في مجمع البحرين<sup>(٥)</sup> - الموضع الذي يسيل منه الماء بكثرة

و ربما يظهر من خبر أبي هاشم الجعفري صدق الصلاة في الوادي مع كونه في سفينة و نحوها، فيجوز الكراهة المستفادة من إطلاق خبر المناهي وإن كان

(١) كذا، و في المصدر: «بالسباح» بدل «فيها».

(٢) تفسير العياشي ٤١/٢٨٦:٢، و حكاه عنه نجراني في الحقائق الناصرة ٢٠٤:٧.

(٣) في ص ٩٦.

(٤) تقدّم تخريجه في ص ١٠٢، الهامش (٤).

(٥) مجمع البحرين ٤٣٢:١ وادٍ.

طاهر خبر أبي هاشم اختصاصها بالصلاة جماعة، لكن مقتضى الجمع بينهما حمل خبر أبي هاشم على شدة الكراهة.

قال أبو هاشم، كنت مع أبي الحسن عليه السلام في السفينة في دجلة فحضرت الصلاة فقلت: جعلت فداك نصني في جماعة، فقال: «لا يصلي»<sup>(١)</sup> في بطن وادي جماعة»<sup>(٢)</sup>

و يحتمل قوياً أن تكون الصلاة في الأودية في حد ذاتها مكروهاً مستقلاً، لا من حيث كونها مجرى الماء الكثير، أي المسيل، فإنهما على ما يظهر من بعض مفهومات متباينان قد يتصادقان في بعض الموارد

نعم، من شأن الوادي صيرورته مسيلاً عند كثرة الأمطار، لا أنه يعتبر في قوام مفهومه صدق اسم المسيل عليه بالعمل  
و ربما يؤيد ما ذكرنا ما عن الصدوق في الخصال من تعليل المسع عن الصلاة في الوادي بأنها مأوى للحيات و الشياطين<sup>(٣)</sup>.

و عن كتاب العلل لمحمد بن عبيد بن إبراهيم أنه قال: و العلة في سطون الأودية أنها مأوى الحيات و الحن و السباع<sup>(٤)</sup>. انتهى، والله العالم.

(و) في (أرض السبحة) تمتع الباء، و إذا كانت سعتاً للأرض كقولك: «الأرض السبحة» فهي بكسر الباء، كذا نقل عن الحليل في كتاب العين<sup>(٥)</sup>.

(١) فيما عدا الوسائل من المصادر: «لا تصل» بدل «لا يصلي».

(٢) الكافي ٥/٤٤٢:٣، التهذيب ٩٠١/٢٩٧:٣، الاستبصار ١، ١٦٩٨/٤٤١، الوسائل، الباب ٢٩ من أبواب مكان المصلي، ح ١.

(٣) الخصال، ٤٣٥، ذيل ح ٢١، و حكاه عنه السحراني في العتائق الباصرة ١٩٩-١٩٨٧.

(٤) أخرجه عنه المجلسي في بحار الأنوار ٢٩/٣٢٨-٣٢٧:٨٣.

(٥) العين ٢٠٤:٤، و سيح، و حكاه عنه المجلسي في بحار الأنوار ٣١١:٨٣.

و عن الروص في تفسير السبخة ما صورته: بفتح الباء واحدة السباخ، و هو الشيء الذي يعلو الأرض كالملح، و يحور كون السبخة بكسر الباء، و هي الأرض ذات السباح، فتكون إضافة الأرض إليها من باب إضافة الموصوف إلى صفته<sup>(١)</sup>.  
انتهى

و الأصل في هذا الحكم أحرار مستفيضة:

منها: رسالة عبد الله بن الفضل، لمتقدمة<sup>(٢)</sup> في أحرار الحمام، و روايتنا المحاسن و العياشي، المتقدمتان<sup>(٣)</sup>.

و موققة أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام، قال سألت عن الصلاة في السبخة لم تكرهه؟ قال: «لأن الجبهة لا تقع مستوية» فقلت: إن كان فيها أرض مستوية؟ فقال: «لا بأس»<sup>(٤)</sup>.

و في صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «كره الصلاة في السبخة إلا أن يكون مكاناً لئماً تقع [عليه] الجبهة مستوية»<sup>(٥)</sup>.

و صحيحته الأخرى - المروية عن اعلل - عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألت عن الصلاة في السبخة، فكرهه، لأن الجبهة لا تقع مستوية عليها، فقلنا: فإن كانت

(١) روص الجان ٢: ٦٠٨، و حكاه عنه سحراني في الحقائق الناضرة ٢١٠: ٦.

(٢) في ص ٩٦.

(٣) في ص ١٠٤ و ١٠٥.

(٤) التهذيب ٢: ٢٢١-٢٢٢/٨٧٣، الوسائل، الباب ٢٠ من أبواب مكان المصلي، ح ٧.

(٥) الكافي ٣: ٣٨٨، الفقيه ١: ١٥٧/٧٢٩، الوسائل، الباب ٢٠ من أبواب مكان المصلي، ح ١،

و ما بين المعقوفين أصله من المصدر.



أرضاً مستوية؟ فقال: «لا بأس بها»<sup>(١)</sup>.

و خبر داؤد بن الحصين بن السري، قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام: لم حرم الله الصلاة في السبخة؟ قال: «لأن الحبة لا تتمكن عليها»<sup>(٢)</sup>.

و خبر سدير الصيرفي أنه سار مع أبي عبد الله عليه السلام إلى ينبع، فحات الصلاة، فقال: «يا سدير ابرل ما يصلي» ثم قال: «هذه أرض سبخة لا تجوز الصلاة فيها» فسرد حتى صرنا إلى أرض حمراء فركبنا و صلينا<sup>(٣)</sup>.

و في خبر معمر بن خلاد عن أبي الحسن عليه السلام، قال: «لا تسجد في السبخة»<sup>(٤)</sup>.

و خبر معمر بن حبيب قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن السبخة أبيض الرجل فيها؟ قال: «إنما تكره الصلاة فيها من أجل أنها لا يتمكن الرجل يصنع وجهه كما يريد» قلت: أرايت إن وضع وجهه متمكناً؟ فقال: «حسن»<sup>(٥)</sup>.

و خبر عبيد بن جعفر - المروي عن كتابه - عن أخيه، قال سألت عن الصلاة في الأرض السبخة أبيض فيها؟ قال: «لا، إلا أن يكون فيها بيت، إلا أن يحاف فوت الصلاة فيصلي»<sup>(٦)</sup>.

(١) علل الشرائع: ٣٢٧ (الباب ٢١) ح ٢، الوسائل، الباب ٢٠ من أبواب مكان المصلي، ح ٢.

(٢) علل الشرائع: ٣٢٦-٣٢٧ (الباب ٢١) ح ١، الوسائل، الباب ٢٠ من أبواب مكان المصلي، ح ٣.

(٣) الكافي ٢٤٣٢، قطعة من ح ٤، الوسائل، الباب ٢٠ من أبواب مكان المصلي، ح ٤.

(٤) التهذيب ٢/٣١٠، الوسائل، الباب ٢٠ من أبواب مكان المصلي، ح ٦.

(٥) المحاسن ١١٢/٣٦٥، الوسائل، الباب ٢٠ من أبواب مكان المصلي، ح ١٠ بتفاوت يسير.

(٦) مسائل علي بن جعفر: ١٧٢-١٧٣/٣٠١، الوسائل، الباب ٢٠ من أبواب مكان المصلي، ح ١١.

ثم إن مقتضى طاهر أغلب هذه الأحبار احتصاص المنع بما إذا لم يتمكن من وضع الجبهة على الأرض، ويمكن حينئذ إبقاء النهي الوارد فيها على ظاهرها من الحرمة بحملها على ما إذا لم يتمكن من وضعها على الأرض مستقرة بحيث يتحقق به أقل ما يجرى في السجود، كما يؤيد ذلك ما في بعضها من التعبير بـ «الحرمة»<sup>(١)</sup>.

ولكنه في غاية الثغور، بل يسعى لنحرم بحلافه، إذ لا تكاد توجد أرض لا يتمكن المصلي من أن يضع جبهته عليها على وجه يحصل به معنى الوضوء المعترف في السجود ولو تعدل موضع سجوده قبل أن يسجد عليها، وكيف يجوز حينئذ إطلاق المنع عنها في بعض تلك الأحبار و تعليلها في الأحبار بهذه العلة العبر المبررة بل بادرة التحقق إن أريد بها ما ذكر من عدم التمكن من وضعها على وجه يتحقق معه صدق معنى الوضوء<sup>(٢)</sup> بل كيف يكون هذا مشأ لتأخير الإمام عليه الصلاة من أول الوقت حتى يحرج من تلك الأرض لأجل هذه العلة التي علاجها من أسهل الأمور<sup>(٣)</sup> والمقصود بالتعجيل الواقع في الأحبار - بحسب الظاهر - بيان حكمة الحكم، الموجبة رفعها لحقة الكراهة أو رفعها، وهي عدم استواء الأرض وحشونها المانعة عن التمكن التام من وضع جبهته على حسب إرادته على الوجه الكامل، لا من مطلقه الذي يتوقف عليه اسم السجود

و الذي يقتضيه التدبر في الأحبار و يعصده إطلاق كلمات علمائنا الأبرار: أن الصلاة في أرض السحرة مكروهة مضافاً، ولكن تحف كراهتها عند اعتدالها أو

(١) كما في حبر داود بن الحصين بن لسرى، «المفتاح» في ص ١٠٨.

تسويتها على وجه يتمكن من وضع ناحية عليها مستوية، لا أنه ترتفع كراهتها رأساً، ولذا لم يكن يصلي عليها نبي أو وصي نبي، كما شهد به بعض الأخبار.

مثل: الحبر المروي عن العلل مسنداً عن أم المقدام الشافعية عن جويرية بن مسهر، قال: قطعنا مع أمير المؤمنين عبي بن أبي طالب عليه السلام جسر الفرات<sup>(١)</sup> في وقت العصر، فقال: «إن هذه أرض معدية لا ينعمي لنبي ولا وصي نبي أن يصلي فيها، فمن أراد منكم أن يصلي فليصل»<sup>(٢)</sup>.

و عن بصائر الدرجات نحوه<sup>(٣)</sup>.

و عن الفقيه بإساده عن جويرية بن مسهر، قال: أقمنا مع أمير المؤمنين علي عليه السلام من قتل الحوارج حتى إذا قطعنا في أرض بابل وحضرت صلاة العصر، فزل أمير المؤمنين عليه السلام ونزل الناس، فقال أمير المؤمنين عليه السلام: «أبها الناس إن هذه أرض ملعونة قد عُدَّت في الدهر ثلاث مرات»<sup>(٤)</sup> في حبر آخر: «مرتين»، وهي تتوقع الثالثة - وهي إحدى المؤتفكات، وهي أول أرض عُد فيها وثن، وأنه لا يحل لنبي ولا وصي نبي أن يصلي فيها، فمن أراد أن يصلي فليصل ثم ذكر حديث رد الشمس و أن جويرية لم يصل في أرض بابل حتى ردت الشمس فصلى مع علي عليه السلام<sup>(٥)</sup>، مع ورود الأخبار - على ما ذكره في الجواهر<sup>(٥)</sup> - بأن

(١) في العلل «الصراط» بدل «المرات».

(٢) علل الشرائع: ٣٥٢ (باب ٦١) ح ٤، الوسائل، الباب ٣٨ من أبواب مكان المصلي، ح ٣.

(٣) بصائر الدرجات. ٤/٢٣٩، وفيه مثله، الوسائل، باب ٣٨ من أبواب مكان المصلي، ذيل

ح ٣.

(٤) الفقيه ١٣٠١-١٣١١/٦١١، الوسائل، الباب ٣٨ من أبواب مكان المصلي، ح ١ و ٢.

(٥) حواهر الكلام ٣٤٧: ٨.

الأرض كانت سحّة.

و لعلة لهذا الخبر قال الصدوق في الحصول - على ما حكى عنه -: إنه لا يصلي في السبخة مبي ولا وصي نبي، وأما غيرهما فإنه متى دق مكان سجوده حتى تتمكن الجهة فيه مستوية في سجوده فلا بأس<sup>(١)</sup>.

و ربما يؤيد ذلك بعض الأخبار المتقدمة<sup>(٢)</sup> الدالة على أن الباقر و الصادق عليهما السلام لم يصلّيا عند حصور وقت لصلاة حتى حرجا من أرض السبخة. و ربما يشهد بأن علة كراهة الصلاة في أرض بابل كونها سبخة، و أنه لهذه الجهة لم يصل فيها علي عليه السلام: خبر يحيى بن العلاء<sup>(٣)</sup>، المروي عن أمالي الشيخ، قال: سمعته عليه السلام<sup>(٤)</sup> يقول: «لما حرج [أمير المؤمنين عليه السلام] إلى بهروان و طعوا في [أول] أرض بابل حين دخل وقت العصر فلم يقطعوها حتى غابت الشمس فرل الناس يمينا و شمالا يصلّون إلا الأشرار و عدهم [فإنه] قال: لا أصلي حتى أرى أمير المؤمنين عليه السلام قد برل [يصلي، قال:] فلما برل قال: يا مالك هذه أرض سحّة، و لا تحل الصلاة فيها، فمن كان صني فبعد الصلاة»<sup>(٥)</sup>.

و هذه الرواية ظاهرها الحرمة و بطلان الصلاة الواقعة فيها، لكنّها قاصرة عن إثبات هذا الحكم؛ فإنّها - مع ضعف سندها - لو لم تُحمل على الكراهة و

(١) الخصال: ٤٣٥، ديل ح ٢١، و حكاة عنه الفاضل الاصمعي في كشف اللثام ٢٩٨:٣.

(٢) في ص ١٠٤ و ١٠٥ و ١٠٨.

(٣) في السبخة الخملية و الحجريّة. و يحيى بن أبي العلاء. و المثلث كما في المصدر.

(٤) في المصدر: و سمعت أبا جعفر عليه السلام.

(٥) الأمالي - للطوسي - ٦٧١-٦٧٢/١٤١٥-٢٢، مستدرک الوسائل، الباب ١٥ من أبواب مكان المصلي، ح ٢، و ما بين المعقوفين أضافه من المصدر.

استحباب إعادة الصلاة الواقعة فيها، عارضها لأحبار المستفيضة المتقدمة  
المصرحة بنهي الناس مع التمكن من السجود، كما هو العالب في موردها،  
ولا يصح حينئذ إطلاق قوله عَلَيْهِ السَّلَام «لا تحل الصلاة فيها، فمن كان صلي فليعد  
الصلاة» كما هو واضح

و مما يؤيد أيضاً بل يشهد بأن مراد من هذه الرواية و غيرها من الأخبار  
الناهية عن الصلاة في الأرض سحرة لبس إلا لكراهة. مضرة سماعة، النافية  
للأبس عنه، قال: سألت عن الصلاة في الساح، قال: «لا بأس»<sup>(١)</sup> فإن مقتضى الجمع  
بينها و بين غيرها حمل نهي لأبس في مضرة على بيان الجوار العير المباحي  
للكراهة

و يؤيده أيضاً عموم قوله عَلَيْهِ السَّلَام في خبر لنوفلي «الأرض كلها مسجد إلا  
الحمام و القبر»<sup>(٢)</sup> و قوله عَلَيْهِ السَّلَام في خبر عيسى بن زرارة «الأرض كلها مسجد إلا بشر  
حائط أو مقبرة أو حمام»<sup>(٣)</sup> فإن ما فيهما من الاستثناء يجعلهما قوية الدلالة على  
إرادة العموم بالسنة إلى كل أرض، كما تعصده المستفيضة الواردة في مقام  
الامتنان، الدالة على طهورية الأرض و مسجديتها على الإطلاق.

و كيف كان فالأقوى كراهة الصلاة في السحرة مطلقاً لإطلاق حملة من  
الأحبار المتقدمة بل طهورها في ذلك، مصافاً إلى إطلاق فتاوى الأصحاب و معاقد

(١) التهذيب ٢/٢٢١، الامتناع ٣٩٥١، ١٥٠٨، بوسان، نيات ٢٠ من أبواب مكان  
المصلي، ح ٨.

(٢) تقدم تحريجه في ص ٩٦، الهامش (٤)

(٣) تقدم تحريجه في ص ٩٦، الهامش (٦).

## إجماعاتهم المحكيّة

و لا ينافيه المصمّرة المتقدّمة<sup>(١)</sup>، ساقية للنّاس؛ فإنّها محمولة على بيان الرحمة الغير المنافية للكرامة، كما أنّه لا ينافيه رواية<sup>(٢)</sup> الأمالي، الطاهرة في الحرمة؛ لما أشرنا إليه من قصورها عن الحجّة فصلاً عن صلاحيتها لمعارضة غيرها من الأدلّة.

و أمّا ما عداها من الأخبار الناهية لو سلّم ظهورها في الحرمة و عدم صلاحية الفرائض - التي تقدّمت الإشارة إليها - من صرفها عن هذا الطاهر فلا بدّ من حملها على ما إذا لم يتمكّن من السجود عيها، كما وقع التصريح به في جملة من تلك الأخبار

و ما ذكرنا من أنّ المتعمّن حمل هذه الأخبار على إرادة عدم التمكن من السجود على الوجه الكامل لا عدم التمكن من مسمّى السجدة ولو سلّم فهو مابع عن إبقائها على هذا الطاهر؛ إذ لا يمكن لالتزام أنّه يشترط في صحّة السجود على أرض السبحة ما لا يشترط في غيرها، كما لا يحصى

و تكره الصلاة أيضاً في مواضع بين الحرمين البداء، وهي ذات الجيش، على ما وقع التصريح به في الأخبار و في كلمات عمدتنا الأبرار رضوان الله عليهم، و ذات الصلاصل، و صحبان، و وادي الشقرة، كما يشهد له في الجميع ما عن الصدوق مرسلًا قال. و روي أنّه لا يصنّى في البداء و لا ذات الصلاصل و لا

(١) في ص ١١٢.

(٢) تقدّمت الرواية في ص ١١١.

وادي الشقرة ولا وادي ضحجان»<sup>(١)</sup>.

و يدل عليه أيضاً فيما عدا وادي الشقرة: صحيحة معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «الصلاة تكره في ثلاثة مواطن من الطريق البداء، وهي ذات الجيش، وذات الصلاصل، وضحجان»<sup>(٢)</sup> لحديث.

و خبره الآخر عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «اعلم أنه تكره الصلاة في ثلاثة أمكنة من الطريق: البداء، وهي ذات الجيش، وذات الصلاصل وضحجان» وقال: «لا بأس بأن يصلي بين الظواهر وهي لجواز جواز الطرف، ويكره أن يصلي في الحواذ»<sup>(٣)</sup>.

و رواية حماد بن عمرو و أنس بن محمد جميعاً عن جعفر بن محمد عن أمانه عليه السلام في وصية النبي صلى الله عليه وآله لعلي عليه السلام، قال: «ولا تصل في ذات الجيش ولا في ذات الصلاصل ولا في ضحجان»<sup>(٤)</sup>.

و عن المفيد مرسلًا قال: قال عليه السلام: «تكره الصلاة في طريق مكة في ثلاثة مواضع: أحدها: البداء، والثاني: ذات الصلاصل، والثالث: الضحجان»<sup>(٥)</sup>.

و عن محاسن الرقي بإساده عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا يصلي»<sup>(٦)</sup> في

(١) الفقيه ١: ١٥٦/٧٢٦، الوسائل، باب ٢٣ من أبواب مكان المصلي، ح ٥.

(٢) لكافي ٣: ٣٨٩ - ١٠/٣٩٠، الوسائل، الباب ٢٣ من أبواب مكان المصلي، ح ٢.

(٣) التهذيب ٥: ٤٢٥/١٤٧٥، الوسائل، الباب ٢٣ من أبواب مكان المصلي، ح ٤.

(٤) الفقيه ٤: ٢٦٥/٨٢٤، الوسائل، الباب ٢٣ من أبواب مكان المصلي، ح ٨.

(٥) المقنعة: ٤٤٧، الوسائل، الباب ٢٣ من أبواب مكان المصلي، ح ٩.

(٦) في المحاسن: «لا تصل».

دات الجيش ولا هي دات الصلاصل ولا ليداء ولا ضجنان»<sup>(١)</sup>.

و يدل عليه أيضاً في خصوص الأول صحيحة أحمد بن محمد بن أبي نصر، قال: قلت لأبي الحسن عليه السلام إن كنا في البداء في آخر الليل فتوصأت واستكت وأنا أهم الصلاة ثم كانه دخل فبي شيء فهل يصلي في البداء في المحمل؟ فقال «لا تصل في البداء» فقلت، و أيس حد البداء؟ فقال «كان جعفر عليه السلام إذا بلغ دات الجيش حد في لير ثم لا يصلي»<sup>(٢)</sup> حتى يأتي معرس النبي صلى الله عليه وآله، فقلت: و أيس ذات الجيش؟ قال: «دون الحفيرة بثلاثة أميال»<sup>(٣)</sup>.

و يدل عليه في خصوص وادي الشقرة، رسالة ابن فضال - المروية عن الكافي - عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «لا تصل»<sup>(٤)</sup> في وادي الشقرة»<sup>(٥)</sup> و عن الشيخ بإساده عن أحمد بن محمد مثله<sup>(٦)</sup>

و حمر عقار الساطي، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام «لا تصل في وادي الشقرة، فإن فيه منازل الجن»<sup>(٧)</sup>

و ما في بعض هذه الأخبار من النهي بتعين حمله على الكراهة، كما يشهد

(١) المحاسن: ١١٣/٣٦٥، الوسائل، الباب ٢٣ من أبواب مكان المصلي، ح ١٠

(٢) في التهذيب: «أبو جعفر».

(٣) في التهذيب: «ولا يصلي» بدل «ثم لا يصلي».

(٤) الكافي ٧/٣٨٩، التهذيب ١٥٥٨/٣٧٥:٢، الوسائل، الباب ٢٣ من أبواب مكان المصلي،

ح ١.

(٥) في المصدر: «ولا يصلي».

(٦) الكافي ١١١/٣٩٠، الوسائل، الباب ٢٤ من أبواب مكان المصلي، ح ١.

(٧) التهذيب ١٥٦١/٣٧٥:٢، و منه في الوسائل، الباب ٢٤ من أبواب مكان المصلي، دليل ح ١.

(٨) المحاسن: ١١٥/٣٦٦، الوسائل، الباب ٢٤ من أبواب مكان المصلي، ح ٢.



له - مصافاً إلى ظهور جملة منها - ممّا وقع فيها التعبير بلفظ الكراهة - في ذلك، مع اعتضاده بعموم الأخبار الدالة على مسجديّة الأرض كلّها - صحيحة أيّوب بن نوح عن أبي الحسن الأخير عليه السلام، قال قمت نه، تحضر الصلاة والرجل في البيداء، قال: «يتخى عن الحوذة يمةً و يرةً و يصلي»<sup>(١)</sup> فإن مقتضى الجمع بينها وبين الأخبار التي وقع فيها النهي عن الصلاة في البيداء حمل النهي على الكراهة، ومعه لا يبقى له ظهور في الحرمة بالنسبة إلى ما عداها، خصوصاً في مثل هذه الموارد التي لا يناسبها إلا الكراهة.

و نحوها صحيحة علي بن مهزيار أنّه سأل أبا الحسن الثالث عليه السلام عن الرجل يصير في البيداء فذكره صلاة فريضة فلا يحرج من البيداء حتى يحرج وقتها كيف يصح بالصلاة وقد نهى أن يصلي في البيداء؟ فقال «يصلي فيها، و يتجنب قارعة الطريق»<sup>(٢)</sup>.

و لكن هذه الصحيحة حيث إنّ موردها الصرورة يشكل خفها شاهدة لإثبات الحواز بلا ضرورة.

و ممّا يشهد لإرادة الكراهة في لأخير: التعليل الواقع في رواية <sup>(٣)</sup> عمّار: «بأنّ فيه مارل الجن» فإنّه يجعلها طهرة في إرادة الكراهة، كما لا يحصى على المتبّع في أخبار الأئمة عليهم السلام، لمشملة على هذا النحو من التعليلات، كما أنّه

(١) الكافي ٩/٣٨٩:٣، التهذيب ١٥٥٩/٣٧٥:٢، الوسائل، الباب ٢٣ من أبواب مكان المصلي،

ح ٣.

(٢) الفقيه ١٥٧:١-١٥٨/٧٣٤، الوسائل، الباب ٢٣ من أبواب مكان المصلي، ح ٦.

(٣) تقدّمت الرواية في ص ١١٥.

يؤيد الكراهة بالنسبة إلى ما عده أيضاً ما وقع في كلمات الأصحاب من تعليل كراهة الصلاة في تلك الأماكن [بكونها] «معذبة» و أرض حسيب؛ حيث يفهم منها استعادته من أحجار أهل البيت عليهم السلام، وكونها كذلك ممّا يناسب الكراهة، وقد ورد في وادي ضجنان أنه من أودية جهنم.

ففي رواية علي بن المعيرة - المروية عن كتاب بصائر الدرجات - قال، قال أبو جعفر عليه السلام في ضجنان وذكر حديث يقول في آخرة: «وإنه ليقال: إنه واد من أودية جهنم»<sup>(١)</sup>

و عن كتاب الحرائج و الجرائح عن علي بن المعيرة، قال، سئل أبو جعفر عليه السلام وادي صحار، فسمعناه يقول ثلاث مرّات «لا عمر الله لك» فقال [له] أبي لمن تقول؟ فقلت فذلك، قال: «مرّ بي الشامي فعنه الله - يحترّ سلسله التي في عنقه و قد دلع لسانه يسألني أن أستغفر له، فقلت: لا عمر الله لك»<sup>(٢)</sup>

و عن عبد الملك القمي عن أخيه قل سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول «سا أنا و أبي متوجهين إلى مكة فتقدم أبي في موضع يقال له صحار إذ جاءني رجل في عنقه سلسلة يجزّها، فأقبل عني فقل: استغفرني، فسمعه أبي فصاح بي فقال: لا تسقه لا سقاء الله، فإذا رجل يتبعه حتى جذب سلسله و طرحه على وجهه في

(١) يدل ما بين المعقوفين في السجح بحطبة و بحجرية و كونهما، و الظاهر ما أثبتناه.

(٢) بصائر الدرجات. ٣/٣٠٥، الوسائل، الباب ٢٣ من أبواب مكان المصلي، ح ١١

(٣) الخرائج و الجرائح ٢٤/٨١٥٢، و ورد عنه بجرائي في الحدائق الناصرة ٢١٥٦، و ما بين المعقوفين أصفاة من المصدر

أسفل درك من النار، فقال أبي هذا الثامي لعنه الله<sup>(١)</sup>.

و في الحدائق. المراد بالشامي في التحريص المذكورين هو معاوية صاحب السلسلة التي ذكرها الله عز و حل في سورة الحاقة<sup>(٢)</sup> انتهى وكيف كان فلا ينبغي الاستشكك في أصل الحكم، و أنه على سبيل الكراهة.

و أما موضوعه فأما اليباء. فهي - على ما صرح به غير واحد - على ميل من ذي الحليفة ممّا يلي مكة.

قال ابن إدريس في السرائر في تعداد ما يكره فيه الصلاة و اليباء؛ لأنها أرض حطب على ما روي في الأحبار إنّه حيثر لسمياني يأتي إليها قاصداً مدينة الرسول ﷺ، فيحسف الله تعالى به ثلث لأرض، و بينها و بين ميقات أهل المدينة - الذي هو ذو الحليفة - ميل و حد، و هو ثلاث فرسخ فحسب. قال: و كذلك تكره الصلاة في كلّ أرض حسف، و لهذا كره أمير المؤمنين عليه الصلاة في أرض بابل<sup>(٤)</sup>. انتهى

و أما ذات الصلاصل. فهي السرائر الصلاصل جمع صلصال، و هي الأرض التي لها صوت و دوي<sup>(٥)</sup>.

و عن المنتهى أيضاً تفسيرها بذلك<sup>(٦)</sup>.

(١) الحرائج و الجرائح ٢/٨١٤، و أورده عنه الحرابي في الحدائق الناضرة ٢١٥٧-٢١٦.

(٢) الحاقة ٣٢:٦٩، وانظر الكافي ٤/٢٤٣-٢٤٤.

(٣) الحدائق الناضرة ٢١٦٧.

(٤ و ٥) السرائر ٢٦٥١.

(٦) منتهى المطلب ٤:٣٥٠، و حكاه عنه الحرابي في الحدائق الناضرة ٢١٣٧.

و قيل: إنه الطين الحرّ المخلوط برمل، فصار يتصلب<sup>(١)</sup>. و به فسره  
الشهيد<sup>(٢)</sup> على ما حكى عنه، و عن الجوهري بقله عن أبي عبيدة<sup>(٣)</sup>، و كذا عن  
القاموس<sup>(٤)</sup>.

أقول: فكأن عرص الأصحاب يذكر هذه التصيرات بيان وجه المناسبة، و  
إلا فظاهر كلماتهم كظواهر النصوص أنها اسم لموضع مخصوص فيما بين  
الحرمين.

و في الحدائق - بعد أن أشار إلى ما ذكر - قال إلا أنني لم أقف على تعيينه في  
الأحبار، و لا في كلام أحد من أصحابنا لأرار<sup>(٥)</sup> انتهى.

أقول: فالأحوط ترك الصلاة في كل موضع اتصف بشئ من الوصفين  
الذين عرف بهما ذات الصلاة (مما هو واضح فيما بين الحرمين، و الله العالم.  
و أما وادي ضجنان ففي الحدائق: ضبطه بعضهم بالصاد المعجمة  
المفتوحة و الجيم الساكنة، اسم جبل بناحية مكة<sup>(٦)</sup> انتهى.

و في السرائر: هو جبل بتهامة<sup>(٧)</sup>.

و أما وادي الشقرة ففي السرائر بفتح الشين و كسر القاف، و هي واحدة

(١) كما في الحدائق الناضرة ٢١٣٧-٢١٤.

(٢) غاية المراد ١٢٦:١، و حكاه عنه البحراني في الحدائق الناضرة ٢١٤:٧.

(٣) الصحاح ١٧٤٥:٥ وصل، و حكاه عنه البحراني في الحدائق الناضرة ٢١٤:٧.

(٤) القاموس المحيط ٣:٤ والصلصال، و حكاه عنه البحراني في الحدائق الناضرة ٢١٤:٧.

(٥) الحدائق الناضرة ٢١٤:٧.

(٦) الحدائق الناضرة ٢١٥:٧.

(٧) السرائر ٢٦٤:١.

الشقر، و هو شقائق النعمان، قال الشاعر<sup>(١)</sup>:

و علا الخيل دماء كالشقر<sup>(٢)</sup>

يريد كشقائق النعمان.

و الأولى عدي أن وادي الشقرة موضع بعينه محصوص، سواء كان فيه شقائق النعمان أو لم يكن، و ليس كل وادٍ يكون فيه شقائق النعمان تكره الصلاة فيه، بل الموضع المحصوص فحسب، و هو بطريق مكة، لأن أصحابنا قالوا: تكره الصلاة في طريق مكة بأربعة مواضع من جملتها وادي الشقرة ثم استشهد لمختاره بما ذكره ابن الكلبي لسانه حيث جعل دال الشقرة اسماً للموضع<sup>(٣)</sup> انتهى و عن العلامة في المنهاى الشقرة بفتح شين و كسر القاف، واحدة الشقرة، و هو شقائق النعمان، و كل موضع فيه ذلك تكره الصلاة فيه و قيل: وادي الشقرة موضع محصوص بطريق مكة، ذكره ابن إدريس. و الأول أقرب؛ لما فيه من اشتغال القلب بالنظر إليها، و قيل هذه مواضع حسب فتكره الصلاة فيها؛ لذلك<sup>(٤)</sup> انتهى

أقول: قد تقدّم<sup>(٥)</sup> في خبر عماد تعليل النهي «أن فيه مآزل الحر» وهو المعول عليه، و طاهره إرادة موضع محصوص و إن أمكن حمده على إرادة

(١) هو طرفة بن العبد، راجع ديوانه. ٥٥.

(٢) صدر البيت هكذا:

و تساقى العروم كأصبا ميرة

(٣) السرائر ٢٦٤١-٢٦٥.

(٤) منتهى المطلب ٤: ٣٥٠، و حكاه عنه السخري في الحقائق الناضرة ٢١٤٧.

(٥) في ص ١١٥.

الجنس، و لكنّه خلاف المتأدّر، إلّا أنّه ليس في الأحبار إشعار بكونه في طريق مكة

و لكنك سمعت<sup>(١)</sup> من الحلّي التصريح بذلك.

و في كتاب مجمع البحرين أيضاً لتصريح به، قال. في الحديث: «يُهي عن الصلاة في وادي الشقرة» هو - بصمّ الشين و سكون القاف، و قيل: بفتح الشين و كسر القاف - موضع معروف في طريق مكة، قيل: إنّّه و اليداء و ضجبان و ذات الصلاصل مواضع حسنة، و إنّها من المواضع المعصوب عليها<sup>(٢)</sup>. انتهى.

(و) كذا تكره الصلاة في (الثلج) كما يشهد له مرسله عبد الله بن العصل.

المتقدمة<sup>(٣)</sup> في صدر المبحث

و موثقة عمار، قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصلي على الثلج، قال: «لا، فإن لم يقدر على الأرض سبط ثوبه و صلى عليه»<sup>(٤)</sup>.

و حبر [الحسين بن] أبي العلاء عن أبي عبد الله عليه السلام. «إن رجلاً أتى أبا جعفر عليه السلام فقال: أصدحك الله إنا نتجر إلى هذه الجبال فأتى أمكة لا نقدر أن نصلي إلّا على الثلج، فقال: أفلا ترصى أن تكون مثل فلان؟ يرصى بالدون، ثم قال: لا تطلب التجارة في أرض لا تستطيع أن تصلي إلّا على الثلج»<sup>(٥)</sup>.

(١) في ص ١٢٠

(٢) مجمع البحرين ٣٥١٣-٣٥٣ شقرة.

(٣) في ص ٩٦

(٤) التهذيب ٢: ٣١٢/١٢٦٦، الوسائل، الباب ٢٨ من أبواب مكان المصلي، ح ٢.

(٥) ما بين المعقوفين أضفناه من المصدر.

(٦) التهذيب ٦: ٣٨١/١١٢١، الوسائل، الباب ٦٨ من أبواب ما يكتسب به، ح ١

و قد يقال. إن الظاهر أنَّ النهي عن الصلاة على الثلج في الأحبار محمول على التحريم أريد بها النهي عن صلاة دت سجود عليه، فيستعاد حيثئذ من موثقة عمَّار أنَّ السجود على الثوب عند تعذُّر الأرض مقدَّم على السجود على الثلج، كما لا يبعد الالتزام به خصوصاً إذا كان قطعاً أو كذباً

و ربما يؤيد الحمل المزبور بعض الأحبار الناهية عن السجود على الثلج. كرواية داؤد الصرمي - المروية عن الكافي - قال: قلت لأبي الحسن (عليه السلام) إنني أخرج في هذا الوحه و ربما لم يكن موضع أصلي فيه من الثلج، قال: «إن أمكنت أن لا تسجد على الثلج فلا تسجد عليه، وإن لم يمكنك فسؤه واسجد عليه» <sup>(١)</sup>

و عن الصدوق أنه روى بإسناد عن داؤد الصرمي عن أبي الحسن علي بن محمد (عليه السلام)، و عن الشيخ (عليه السلام) بإسناد عن أحمد بن محمد عن داؤد الصرمي قال: قلت لأبي الحسن، و ذكر الحديث <sup>(٢)</sup>

و رواية منصور بن حازم عن غير واحد من أصحابنا، قال: قلت لأبي جعفر (عليه السلام): إنا نكون بأرض باردة يكون فيها الثلج أفنسجد عليه؟ قال: «لا، ولكن اجعل بينك وبينه شيئاً قطعاً أو كذباً» <sup>(٣)</sup>

(١) يدل ما بين المعقوفين في ص ١٢، و طبعة الحجرية: «لأبي عبد الله»، و المثبت من المصادر.

(٢) الكافي ٣/٣٩٠، الوسائل، الباب ٢٨ من أبواب مكان المصلي، ح ٣.

(٣) الفقيه ١/١٦٩، التهذيب ٢/٣١٠، الوسائل، الباب ٢٨ من أبواب مكان المصلي، دليل ح ٣.

(٤) التهذيب ٢/٣٠٨، الوسائل، الباب ٤ من أبواب ما يسجد عليه، ح ٧.

و خبر معمر بن خلاد قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن السجود على الثلج، فقال: «لا تسجد في السجدة ولا على الثلج»<sup>(١)</sup>

ولكن يتوخه عليه أن المتندر من الأحبار الباهية عن الصلاة على الثلج إنما هو المانع عنها من حيث هي، وهي صادقة عند وضع شيء مما يصح السجود عليه موضع جبهته، كيف لو كان المانع محضاً في ن الثلج مما لا يصح السجود عليه لم يكن ذلك مقتضياً للنهي عن طيب التجارة في تلك الأراضي، بل كان مقتضياً لأن يأمره بأن يتحد معه شيئاً مما يصح السجود عليه من تراب أو حجارة أو عود و نحوها، فلعل حكمة الحكم عدم تمكن من كمال الاستقرار، أو عدم حصول التوجه والإقبال، لما يحده من ألم الرداء لم يكن على الثلج حائل من ثوب و نحوه، إلى غير ذلك من المناسبات، المقتضية للكراهة

وأما الأخبار الباهية عن السجود على الثلج فلا تنهض شاهداً لصرف تلك الأخبار عن طاهرها، إذ لا تنافي بين معاديهما، بل قد يدعى أن المراد بهذه الأخبار أيضاً النهي عن الصلاة على الثلج، فيكون إطلاق السجود عليها من قبيل إطلاق الرقبة على الإنسان، كما هو شائع في الأخبار

و كفاك شاهداً على ذلك، قوله عليه السلام: «جعلت لي الأرض مسجداً و طهوراً»<sup>(٢)</sup> و هذا الاستعمال وإن كان مجزئاً ولكن ربما يشهد له بعض القرائن الداحلية، ولكنه لا يحلو عن تأمل

(١) التهذيب ٢: ٣١٠/١٢٥٧، الوسائل، الباب ٢٨ من أبواب مكان المصلي، ح ١.

(٢) العقيه ١: ١٥٥/٧٢٤، الوسائل، الباب ٧ من أبواب التيمم، ح ٢.



نعم، لو كان لتلك الأحبار قوة ظهور في الحرمة، لأمكن أن يجعل ذلك قربةً على إرادة الصلاة المشتمة على سحود على الثلج، حيث لا يمكن الالتزام بحرمتها على الإطلاق بعد أن سم يعرف لقول به عن أحد وكونه في حد ذاته أمراً مستبعداً لا يسبق إلى الدهن رادته من لأخبار المطلقة

و لكنك حير بأنه ليس لها قوة ظهور في ذلك، بل سوقها يشهد برادة الكراهة

و كيف كان فإبقاء الأحبار الناهية عن الصلاة على الثلج على إطلاقها أوفق بطواهرها و أنسب بما تقتضيه المسامحة في دليل الكراهة، والله العالم

(و) كذا نكره الصلاة (بين الحقاير) و على السر و إليه على المشهور في الجمع، كما صرح به في الحقائق<sup>(١)</sup> و غيره، بل عن صريح العية و ظاهر المنهى الإجماع عليه<sup>(٢)</sup>

أما الأول<sup>(٣)</sup>: فلمؤتفة عمار عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث، قال: سألته عن الرجل يصلي بين القبور، قال: لا يجوز ذلك إلا أن يجعل بينه وبين القبور إذا صلى عشرة أذرع من بين يديه و عشرة أذرع من خلفه و عشرة أذرع عن يمينه و عشرة أذرع عن يساره ثم يصلي إن شاء<sup>(٤)</sup>

(١) الحقائق الناصرة ٢١٦٧.

(٢) الغنية: ٦٧، منتهى المطب ٣١٣: ٤، و حك، صهما العامي في مفتاح الكرامة ٢١٤: ٢-٢١٥.

(٣) أي: كراهة الصلاة بين القبور.

(٤) الكافي ٣: ٣٩٠، التهذيب ٢: ٢٢٧-٢٢٨، الاستبصار ١: ٣٩٧/١٥١٣، الوسائل، الباب ٢٥ من أبواب مكان المصلي، ح ٥.

و يدل عليه أيضاً مرسله عبد الله بن الفضل عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «عشرة مواضع لا يصلي فيها: الطين والماء والحمام والقبور»<sup>(١)</sup> الحديث.

و جبر الحسين بن زيد عن الصادق عن أمائه عليه السلام في حديث المصلي قال: «يهيئ رسول الله صلى الله عليه وآله أن تُحصص المقدر ويصلي فيها، ويهيئ أن يصلي الرجل في المقابر والطرق والأرحية والأودية ومرابط الإبل وعلى ظهر الكعبة»<sup>(٢)</sup> و حرر عبيد بن ررارة، قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «الأرض كلها مسجد إلا بئر عانظ أو مقبرة»<sup>(٣)</sup>

و طاهر هذه الأحبار خصوصاً موثقة عمارة الحرمة، كما حكى القول به عن الدلمي<sup>(٤)</sup>

ولكنه يتغير حملها على الكراهة، جمعاً بينها وبين الأحبار الدقية للناس  
عه

كصحيحة علي بن جعفر سأل أبا جعفر موسى عليه السلام عن الصلاة بين القبور، فقال: «لا بأس به»<sup>(٥)</sup>

و صحيحة علي بن يقطين، قال سألت أبا الحسن العاصي عليه السلام عن الصلاة بين القبور هل تصلح؟ قال: «لا بأس»<sup>(٦)</sup>.

(١) تقدم تخريجه في ص ٩٦، الهامش (٢).  
(٢) الفقيه ٢٤-١/٥، الوسائل، الباب ٢٥ من أبواب مكان المصلي، ح ٢.  
(٣) تقدم تخريجه في ص ٩٦، الهامش (٦).  
(٤) المراسم، ٦٥، و حكاه عنه العلامة الخفي في مختلف الشيعة ١٢١٢، المسألة ٦٢.  
(٥) الفقيه ١/١٥٨، الوسائل، الباب ٢٥ من أبواب مكان المصلي، ح ١.  
(٦) التهذيب ٢/٣٧٤، الاستبصار ١/٣٩٧، الوسائل، الباب ٢٥ من أبواب مكان المصلي، ح ٤.

و صحيحة معمر بن خلاد عن ارضا عليه السلام قال: «لا بأس بالصلاة بين المقابر ما لم يتخذ القبر قبة»<sup>(١)</sup>.

و صحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام، قال قلت له الصلاة بين القبور، قال: «بين حللها»<sup>(٢)</sup>، ولا تتخذ شيئاً منها قبة، فإن رسول الله ﷺ نهى عن ذلك و قال: لا تتخذوا قبوري قبة و لا مسجداً، فإن الله عز و حلّ لعن الدين اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»<sup>(٣)</sup>.

و تفيد هذه الأحبار بما إذا كان به و بين القبور من كلّ ناحية بمقدار عشرة أذرع؛ جمعاً بينها و بين موقعة عمارة أحد من حمل الموقعة على الكراهة، بل كاد أن يكون طريحاً لهذه الأحبار، لكونه مزيلاً لها عنى ما ينصرف عنه إطلاقها، فإن المنادى من معنى الناس عن الصلاة بين المقابر إنما هو إرادة الصلاة في المواضع المنحذة مقبرة للموتى، كوادى السلام و بظائرها، فأريد بهذه الأحبار معنى الناس عن الصلاة في المقابر إنما مطلقاً، كما هو ظاهر الصحيحين الأوليين، أو هي الجملة، كما هو ظاهر الأخيرتين، لا معنى لبأس عن الصلاة في ما بين مقابر متعددة بحيث يعدّ بعضها أجيباً عن بعض، فهي منصرفة عمّا لو صنى في مكان تكون المقابر بعيدة عنه من كلّ ناحية بمقدار عشرة أذرع، فما في موقعة عمارة بمنزلة الاستثناء المنقطع، حيث وقع فيها السؤال عن الصلاة بين القبور، فأجيب بالمنع عنه إلا أن يتباعد عن القبور بقدر عشرة أذرع، و معه لا يطلق عليه اسم الصلاة في

(١) التهذيب ٢/٢٢٨، الوسائل، الباب ٢٥ من أبواب مكان المصلي، ح ٣.

(٢) في الملل: وصل في خلالها.

(٣) علل الشرائع: ٣٥٨ (الباب ٧٥) ح ١، الوسائل، الباب ٢٦ من أبواب مكان المصلي، ح ٥.

ما بين القور، فليتاَمَلْ

و كيف كان فتقييد هذه الأخبار بالموثقة في عاية التَّخْد، خصوصاً صحيحة زرارة؛ فإنها بواسطة ما فيها من التعليل و لتعيير بما بين حللها مع النهي من أن يتَّخَذ شيئاً منها قبلةً كالصَّ في إردة الإطلاق بالنسبة إلى ما عدا مورد العلة، أي فيما إذا لم يصل على القبر و لم يتَّخَذ شيئاً منها قبةً.

مع أن تخصيص نفي البأس في الصحيحين الأخيرتين بما إذا لم يتَّخَذ شيئاً من القور قبلةً مع عن تقييدهما بالموثقة؛ لأنَّ الموثقة صريحة في حواز الصلاة إلى القبور إذا كان الفصل بينه وبينها عشرة أذرع، فإن أُريد بالصحيحين المنع عنه مطلقاً، لتحققت المناقضة بينهما و بين الموثقة، وإن أُريد بهما المنع فيما دون هذا المقدار، لدلتنا على الحوار بالنسبة إلى سائر الأطراف؛ لما فهمنا من التفصيل العاطع للشركة، فلا يمكن الجمع بينهما و بين الموثقة إلا بحمل الموثقة على الكراهة

اللَّهِمَّ إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَا لَمْ يَتَّخِذِ الْقَبْرَ قِبْلَةً» عَلَى إِرَادَةِ التَّوَجُّهِ إِلَى الْقَبْرِ وَ الْمَعَامَلَةِ مَعَهُ مَعَامِلَةَ الْقِبْلَةِ، كَمَا قَدْ يَصْدُر ذَلِكَ مِنْ بَعْضِ الْجُهَالِ بِالنَّسْبَةِ إِلَى قُورِ الْأَنْمَةِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَيَكُونُ حَالُ الصَّحِيحَيْنِ الْأَخِيرَتَيْنِ حَيْثُ دُخِلَ حَالُ الْأَوَّلَيْنِ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى نَفْيِ الْبَاسِ عَنِ الصَّلَاةِ بَيْنَ الْقُورِ مُطْلَقاً، بَلْ أَقْوَى مِنْهُمَا دَلَالَةٌ عَلَى الْإِطْلَاق؛ لِمَا فِيهِمَا مِنَ الْإِسْتِثْنَاءِ الَّذِي هُوَ أَمَارَةُ الْعُمُومِ، فَتَقْيِيدُهُمَا بِالْمَوْثِقَةِ أَبْعَدُ مِنَ الْأَوَّلَيْنِ

فتلخص مما ذكر أنه لا يمكن ارتكاب التأويل في هذه الأخبار الصحيحة، و تقييدها بالموثقة، بل المتعين صرف الموثقة عن ظاهرها، و حملها على الكراهة،

خصوصاً مع مخالفة ظاهرها للمشهور بل المُجمع عليه حيث لم يُنقل القول بحُرمة الصلاة فيما بين القبور عن أحدٍ. لا عن الديلمي، كما تقدّمت<sup>(١)</sup> الإشارة إليه، فهو ضعيف محتجج بما عرفت.

و يدلّ على كراهة الصلاة على القبر قوله عليه السلام في حديث السوفلي «الأرض كلها مسجد إلا الحمام والقبر»<sup>(٢)</sup>

و رواية يونس بن ظبيان عن نبي عبد الله عليه السلام «أن رسول الله ﷺ نهى أن يصنّى على قبرٍ أو يقعد عليه أو ينسب عليه»<sup>(٣)</sup>

و يدلّ عليه أيضاً رسالة عبد الله بن الفضل، المتقدمة<sup>(٤)</sup>؛ إذ الظاهر أن المراد بالقبور الواقعة فيها الجس، فتعم الواحد والاثني، لا الجمع كي يشكل الاستدلال به<sup>(٥)</sup> للمدعى.

و يدلّ عليه أيضاً صحيفة زرارة، المتقدمة<sup>(٦)</sup>؛ إذ الظاهر أن تحصيل نفي البأس بما بين حللها للاحتراز عن الصلاة على القبر و اتّحاده مسجداً، كما يشهد لذلك التعليق بقول رسول الله ﷺ، فيتأمل.

و أمّا الصلاة إلى القبر: فيدلّ على كراهتها صحبحتا معمر و زرارة،

(١) في ص ١٢٥.

(٢) تقدّم تحريره في ص ٩٦، الهامش (٤)

(٣) التهذيب ٤/٤٦١: ١٥٠٤، و ١٣/٢٠٦٩، الاستبصار ١/٤٨٢: ١٨٦٩، الوسائل، الباب ٤٤

من أبواب الدفن، ح ٢.

(٤) في ص ٩٦.

(٥) الظاهر: «بها».

(٦) في ص ١٢٦.

المتقدمتان<sup>(١)</sup>

بطل عن المفيد و الصدوق و الحلي القول بحرمة<sup>(٢)</sup>، و عن بعض<sup>(٣)</sup> المتأخرين تقويته؛ لما في الصحيحين من النهي عن اتخاذ القبر قبة، فيقيد بهما إطلاق الصحيحين الأولين<sup>(٤)</sup> السابقين لأسس عنه مطلقاً.

**و فيه أولاً:** أن تقييد إطلاق نهي أسس عن الصلاة بين القبور بما إذا لم يكن شيء منها مقابلاً له مستلزم لتحصيل الأكثر؛ إذ قدما يتفق ذلك عند الصلاة فيما بين القبور إلا إذا صلى في ناحيتها من طرف انقلبه، كما لا يخفى.

**و ثانياً** أن صحيحة معمر و صرة عن إفادة الحرمة؛ لأن غاية معادها ثبوت بآس عند اتحاد القبر قبة، و هو نعم من الكراهة، و لا يافيها ثبوت الكراهة مطلقاً و لو مع عدم الاتحاد قبة؛ لإمكان كون ذلك منزلاً على اختلاف مراتب لكراهة، و كون الكراهة الثالثة فيما عدا صورة الاتحاد قبة منزلة منزلة العدم؛ لحقتها، كما ليس هذا بعير في الأحبار، و كفاك شهاداً على ذلك الأحبار الواردة في منزوحات الشر.

وعمدة ما يصح الاستناد إليه بقول بالحرمة هي صحيحة<sup>(٥)</sup> زرارة، التي وقع

(١) في ص ١٢٦

(٢) المقنعة ١٥١، الفقيه ١٥٦١، ذيل ح ٧٢٧، و لم نجده في الكافي في العقه، و حكاه عنهم السيد الطباطبائي في رياض المسائل ٢٧٣.

(٣) لحدائق الماصرة ٢٢٦٧، و حكاه عن بعض معاصرين السيد الطباطبائي في رياض المسائل ٢٧٣.

(٤) أي، صحيح علي بن جعفر و علي بن يقطين، المتقدمين في ص ١٢٥

(٥) تقدمت الصحيحة في ص ١٢٦

فيها النهي عن اتخاذ شيء من القبور قبلةً، وهي صريحة في مشاركة قبر النبي ﷺ مع سائر القبور، وإن عنة نهى عن اتخاذ شيء من القبور قبلةً هي نهى رسول الله ﷺ عن اتخاذ قبره قبلةً، فحيثما تتحقق المعارضة بين هذه الصحيحة بناءً على إرادة الحرمة منها، وبين لأخبار المستفيضة الدالة على جواز الصلاة خلف قبور الأئمة عليهم السلام.

مثل: مكاتبة محمد بن عبد الله الحميري، قال: كتبت إلى الفقيه عليه السلام أسأله عن الرجل يروى قبور الأئمة عليهم السلام هل يجوز أن يسجد على القبر، أم لا؟ وهل يجوز لمن صلى عند موثرهم أن يقوم وراء القبر ويحمل القبر قبلةً ويقوم عند رأسه ويخفيه؟ وهل يجوز أن يتقدم القبر ويصلي ويحمله حمله [أم لا]؟ فأجاب وقرأت التوقيع ومعه بحث: «مما لا يجوز على القبر فلا يجوز في باعدة ولا فريضة ولا رياراة، بل يضع يديه الأيمن على القبر، وأما الصلاة فإنها خلعه و يجعله الأمام، ولا يجوز أن يصلي بين يديه، لأن الإمام لا يتقدم، ويصلي عن يمينه وشماله»<sup>(١)</sup>.

و عن الطبرسي في الاحتجاج عن محمد بن عبد الله الحميري عن صاحب الرمان عليه السلام، مثله، إلا أنه قال: «ولا يجوز أن يصلي بين يديه ولا عن يمينه ولا عن شماله»<sup>(٢)</sup>؛ لأن الإمام لا يتقدم ولا يساوي»<sup>(٣)</sup>.

(١) التهذيب ٢: ٢٢٨/٨٩٨، الوسائل، الباب ٢٦ من أبواب مكان المصلي، ح ١ و ٢، وما بين المعقوفين أضعاف من المصدر.

(٢) في المصدر: «يساره» بدل «شماله».

(٣) الاحتجاج: ٤٩٠، الوسائل، الباب ٢٦ من أبواب مكان المصلي، دليل ح ١ و ٢.

أقول: ولعل المصع عن السجود عليه لارتفاعه عن الأرض بأكثر من قدر لينة، أو لعدم كونه مما يصح السجود عليه.

و في خبر محمد بن البصري<sup>(١)</sup> - لمروي عن مزار ابن قولويه - عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث زيارة الحسين عليه السلام، قال: «من صلى حله صلاة واحدة يريد بها الله تعالى لقي الله تعالى يوم يلقاه و عليه من النور ما يعشى له كل شيء براه»<sup>(٢)</sup> الحديث

و عنه أيضاً بإسناده عن هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث طويل، قال أتاه رجل، فقال له يابن رسول الله، هل يرار والدك؟ قال، «سعم، و يصلى عنده» و قال «يصلى حله و لا يتقدم عليه»<sup>(٣)</sup>

و في خبر أبي حمزة الثمالي عن الصادق عليه السلام «ثم تدور من حله إلى عند رأس الحسين عليه السلام، و صل عند رأسه ركعتين تقرأ في الأولى» إلى أن قال «و إن شئت صل حلف القبر، و عند رأسه أفضل»<sup>(٤)</sup>

و ما في الحدائق من الجمع بينها - تنحصر في الصحيحتين<sup>(٥)</sup> بهذه الأخبار، و الالتزام بأن الجوار من حصائص قور لمعصومين عليه السلام؛ لما فيها من زيادة

(١) في المصدر - كامل الزيارات - : محمد البصري.

(٢) كامل الزيارات: ٢٣٨ (الباب ٤٤) ح ١، الوسائل، الباب ٢٦ من أبواب مكان المصلي، ح ٦.

(٣) كامل الزيارات: ٢٣٩ (الباب ٤٤) ح ٢، الوسائل، الباب ٢٦ من أبواب مكان المصلي، ح ٧.

(٤) كامل الزيارات: ٣٩٣ - ٤١٧ (باب ٧٩) ح ٢٣، مستدرک الوسائل، الباب ٥٢ من أبواب

المرار و ما يناسبه، ح ٣.

(٥) تقدمتا في ص ١٢٦.



الشرف<sup>(١)</sup> - مدفوع: دُنَّ العملة هي صحيحة زرارة، وهي نص في ثبوت الحكم لقبر النبي ﷺ، و كونه الأصل فيه، و احتمال اختصاصه بقبور الأنمة ﷺ دون قبر السي ﷺ ممّا لا يسعي الالتفات إليه خصوصاً مع شذوذ أصل القول بحرمة الصلاة إلى القبر، و مخالفة هذا التفصيل بالإجماع، على ما يظهر من بعض؛ حيث إن المعيد<sup>(٢)</sup> و غيره من حكم بالحرمة ثم يفضل بين قبر المعصوم و غيره و قد يجاب أيضاً عن الاستدلال بالصحيحين<sup>(٣)</sup> بأن معنى اتّخاذ القبر قبلة المعاملة معه معاملة القبلة بالتوجه إليه من أي جهة تكون، كما تقدّم الإشارة إليه، و هذا ممّا لا شبهة في حرمة

و فيه: أن هذا المعنى و ان كان قريباً إلى الدهن بالطر إلى ما يتراءى من التعسر بلطف الاتحاد ولكنه ممّا يسعي القصع بعدم رادته من الصحيحين؛ إذ ليس إطلاق في البأس عن لصلاة بين المفسر مثلاً لتوهم حوار المعاملة مع لقبور معاملة القبلة كي يحسن تقييده بهوله و لم يتحد القبر قبلة

الذهم إلا أن يكون الكلام مسوقاً على سبيل التورية لصريح من التقيّة، كما يؤيد ذلك ما قيل من موافقته لروايات لعامة<sup>(٤)</sup> و فتوى بعضهم<sup>(٥)</sup> بالحرمة<sup>(٦)</sup>، و

(١) الحدائق لناصره ٢٢٧٧

(٢) راجع المقنعة: ١٥١.

(٣) تقدّمنا في ص ١٢٦

(٤) الطلقات لكبرى ٢٤٠٢، و عنه في كنز معاد ٣٤٤٦-٣٤٥٠/١٩١٩٣

(٥) هو أحمد بن حسن، راجع المعنى ١٥٣١، و الشرح الكبير ٥١٢، و المجموع ١٥٨٣.

(٦) كما في جواهر الكلام ٣٦٥٨، و راجع بحار أنوار ٣١٤٨٣.

ظهور الأحبار الحاضرة الواردة في باب ريرات الأئمة عليهم السلام التي تقدّم<sup>(١)</sup> بعضها - في عدم كراهة بالسببة إلى قبور المعصومين، بل استحبابه - لما في بعضها<sup>(٢)</sup> من بيان ما يترتب عليه من الأجر والثواب، وفي بعضها الأمر بحقل القبر بين يديه<sup>(٣)</sup>، و في آخر أمامه<sup>(٤)</sup>، فيشكل مع ذلك الانسراح بالكراهة فيها أيضاً كما نسب<sup>(٥)</sup> إلى المشهور، فضلاً عن الحرمة، كما هو ظاهر الصحيحة التي هي صريحة في كون قبر رسول الله ﷺ أصلاً في هذا الحكم.

اللهم لا أن يرزل الأحبار الحاضرة الواردة في باب الريارات على إرادة الثواب على أصل الفعل، وأن المراد بحلف أو حقل القبر بين يديه أو أمامه ما يقاس بالتقدم عليه أو مع تساوي أيضاً، لا خصوص ما يحادي القبر الشريف، ولا ما في ذلك كراهة اتحاده قلة بمعنى مرجوحته بالإضافة إلى ما لو صلى في ناحية منه من عند رأسه أو رجليه، كما يؤكد ذلك بل يشهد له رواية أبي السع - المنقولة عن الأمالي<sup>(٦)</sup> - قال سأل رجل ناعبد الله ﷺ وأنا أسمع، قال إذا أتيت قبر الحسين عليه السلام أحعله قلة إذا صليت؟ قال «نعم هكذا ناحية»<sup>(٧)</sup>.

(١) في ص ١٣٠ و ١٣١.

(٢) تقدّم تحريجه في ص ١٣١، الهامش (٢).

(٣) لكافي ٤/٥٧٨، الوسائل، الباب ٦٩ من أبواب المزار وما يناسبه، ح ١.

(٤) تقدّم تحريجه في ص ١٣٠، الهامش (١).

(٥) الناسب هو البحراني في الحقائق البصرة ٢٢٤٧.

(٦) نقلها عن الأمالي بحراني من الحقائق بصرة ٢١٨٧، ولم يجدناها فيها، وهي موجودة في كامل الريارات.

(٧) كامل ريرات: ٤٢٥ (الباب ٨٠) ح ٢، الوسائل، باب ٦٩ من أبواب المزار وما يناسبه، ح ٦.

و ربما يؤيده أيضاً رواية أبي حمزة، المتقدمة<sup>(١)</sup>

هذا، ولكن الإصناف أن لا تروى، كراهة في قنور المعصومين، التي ورد فيها أخبار مستفيضة لا يحلو عن إشكاف، و كون الصلاة عند الرأس أفضل منه لا يصح إطلاق اسم المكروه عليه، و لذا قد يشكل التعويل على طهر صحيحة<sup>(٢)</sup> زرارة و لو على تقدير حملها على الكراهة، فعمدة مسند الكراهة هي صحيحة<sup>(٣)</sup> معمر، الدالة على ثبوت البأس فيه في الجملة، المعتصدة بفتوى المشهور، المصنفين عن قنور لمعصومين عليه السلام، و الله العالم

ثم إنه قد وقع في مكانة الحميري و رواية هشام بن سالم، المتقدمتين<sup>(٤)</sup> المنع عن الصلاة فدام قرر الإمام عليه السلام، فهل هو على سبيل الكراهة أو التحريم؟ و قد نسب<sup>(٥)</sup> إلى المشهور الأول، بل في لحدائق إثنى لم أقف على من قال بالتحريم؛ عملاً بظاهر الصحيحة المذكورة - يعني مكانة الحميري - سوى شيخنا البهائي طاب ثراه، ثم اقتفاء جمع ممن تأخر عنه، منهم شيخنا المجلسي، و هو الأقرب عدي؛ إذ لا معارض للحرر المذكور، بل في الأحبار ما يؤيده، مثل حديث هشام بن سالم، المتقدم نقله من كتاب كامل الزيارات<sup>(٦)</sup> انتهى

أقول: و يمكن الحذشة في الاستدلال المرور. بأنه قد علل المنع في الخبر المذكور بأن الإمام لا يتقدم، فلو كان المنع تحريمياً، لوجب أن يكون التقدم على

(١) في ص ١٣١.

(٢ و ٣) تقدمتا في ص ١٢٦.

(٤) في ص ١٣٠ و ١٣١.

(٥) المناسب هو البحراني في الحدائق الناضرة ٢١٩: ٧.

(٦) الحدائق الناضرة ٢٢٠: ٧.

القبر الشريف في حد ذاته حراماً مطلقاً حتى يستقيم الرهان، وهو ليس كذلك في سائر الأحوال ما لم يكن عن استحباب، وإنما هو مباح للأدب التي ينبغي رعايتها في حال الصلاة وغيرها، وهذه العنة لا تصلح علة إلا للكره.

نعم، لو أريد بالإمام إمام الجماعة بأن يكون المقصود بقوله عليه السلام: «يجعله الإمام» أنه ينزله منزلة الإمام الذي يأتيه في الصلاة كي يكون قوله عليه السلام: «و لا يجوز أن يصلي بين يديه» بمرة التعريض عليه، اتحى إبقاء الهي على ظاهره من الحرمة

ولكن إرادة هذا المعنى من قوله عليه السلام: «يجعله الإمام» خلاف ما يتبادر منه، بل غير مستقيم، لأنه إن أريد بتسريبه مرة الإمام أن يعرض نفسه مؤتمناً في صلاته، فهذا المعنى على تقدير شبهه غير معتبر في صحة صلاة من صلى خلف القبر بلا شبهة. وإن أريد به محذور وجوب التأخر عنه ولو من غير قصد التعمية والانتقام القرصي، فهو حينئذ بمرة التأكيد لقوله «الصلاة حلعه» و لا يناسبه تعليل المنع عن التقدم بأن المأموم لا يتقدم على من يأتيه به وقد يناقش أيضاً في الاستدلال بالحرر المبرور بأنه ضعيف شاذ مضطرب <sup>(١)</sup> للخط

قيل في بيان وجه ضعف الحر: ولعله لأن الشيخ رواه عن محمد بن [أحمد بن] <sup>(٢)</sup> داود [عن أبيه] <sup>(٣)</sup> عن الحميري <sup>(٤)</sup> ولم يبين طريقه إليه، ورواه في

(١) راجع المعبر ١١٥:٢

(٢) ما بين المعقوفين أضفناه من التهذيب وكشف الثام وجواهر الكلام.

(٣) ما بين المعقوفين أضفناه من التهذيب.

(٤) التهذيب ٢٢٨:٧ / ٨٩٨

الاحتجاج مرسلًا عن الحميري<sup>(١)</sup>

و أمّا الاضطراب. ولأنّه في «التهديب» طاهر في الأمر بالصلاة عن يعقوب و شماله، و في «الاحتجاج» بهي عن دس، و لأنّه في «التهديب» كتابة إلى الفقيه، و في «الاحتجاج» إلى صاحب الأمر عجل الله فرجه<sup>(٢)</sup>.

و أحيب بأن الطاهر من الشيخ في المهرست<sup>(٣)</sup> كون الواسطة بينه و بين الروي حمّاه ثقت، فيكون الحر صحيحاً، كما وصفه به غير واحد، كما أن الطاهر تعدّد الحبرين، لا أنّه حر و حد مصطرب اللط، أقصهما المخالفة بالإطلاق و التقييد، فلا يوجب ذلك وهذا في شيء من الحبرين<sup>(٤)</sup>.

أقول: أمّا احتمال تعدّد الحبرين فهو في غاية الشك، بل ينبغي القطع بعدمه، و لا يهّمنا الإطالة في إيصاله بعد قصور ما في الاحتجاج عن مرسنة الحجّة، فاختلافه مع ما في التهذيب لا يؤثر في سقوط ما في التهذيب عن الاعتبار، إلّا أن ما في التهذيب نفسه لا يخلو عن اضطراب أو إرسال؛ لأنّ الفقيه في عرف الرواة إنّما يُطلق على أبي الحسن موسى عليه السلام، و الحميري ليس من أصحابه، ففوله «كسب إلى الفقيه» إمّا مقول قول شخص آخر، فحذفت الواسطة، فتكون الرواية مرسنة، أو أنّه قوته و لكنّه راد بالفقيه غير ما جرى عليه اصطلاحهم، فيشكل على هذا الحرم بزيادته أحد الأئمة المعصومين الذين أدرك

(١) الاحتجاج: ٤٩٠.

(٢) قاله العاصم الأصمعي في كشف اللثام ٣٠٢٣، و صاحب الجواهر فيها ٣٦٥٨.

(٣) المهرست: ١٣٦، لرقم ٥٩٢.

(٤) كما في جواهر الكلام ٣٦٥٨.

صحبتهم؛ إذ لا شاهد عليه إلا بعض قرائن الأحوال التي يشكر الاعتماد عليها ما لم تكن مفيدة للقطع و ادعاء حصول لقطع به من شهادة حاله بأنه لا يكتب أو لا يروي إلا عن الإمام عهدته على مدعيه، وليتأمن فتلخص مما ذكر أن القبول بالكرهية - كما نسب إلى المشهور - لا يحلو عن قوة.

و أما الصلاة عن يمين القبر و شمعه محادياً للقبر فلا ينبغي الاستشكال في حواره، كما يدل عليه المكاتبة المربورة<sup>(١)</sup> على ما رواها في التهذيب، مضافاً إلى الأحبار الكثيرة الدالة على استحباب الصلاة عند الرأس، التي أظهر مصاديقها صورة المحادة، فلا ينبغي معها إلى ما في المكاتبة المربورة على ما في الاحتجاج من المنع عن الصلاة عن يمين القبر و شماله أيضاً، لقصورها عن المحبة، فصلاً عن صلاحيتها لمعارضة غيرها من الأدلة

فما عن بعض - من الالتزام بحرمة المساواة أيضاً، للخبر المربور<sup>(٢)</sup> - في

غاية الصنف

تنبيه: لا يرتفع حكم التقدم على قبور المعصومين عليهم السلام حرمة أو كراهة و كذا حكم المساواة لو قلنا به بحيلولة شيايك و شبهها مما هي موضوعة على قبورهم من صندوق و نحوه، إذ المنادى من النهي عن التقدم على قبورهم أو محاداتها أو الأمر بالصلاة حنفياً أو عن يمينها أو شمالها إنما هو إرادتها و لو مع

(١) هي ص ١٣٠.

(٢) حكاه عنه البحراني في لحدائق الباصرة ٢٢٢:٧

اشتمالها على مثل هذه الأمور، كما هو تعسف في قبورهم، خصوصاً بعد الالتفات إلى المناسبة المقتضية لهذا الحكم من مراعاة احترام الإمام و أنه لا يتقدم و لا يساوي، فإنها مقتضية لتعميم، كما لا يحصى

و أما سائر القبور فالظاهر ارتفاع كراهة الصلاة إليها أو فيما بينها بمثل ذلك، بل بما دون ذلك مما يُعَدُّ في العرف حدثاً، كما نَبَّه عليه المصنّف رحمته بقوله: (إلا أن يكون حائل) لانصراف الأخبار الدالة على الصلاة إلى القبر أو فيما بين القبور إلى ما إذا لم يكن بينه وبينها حائل.

و دعوى عدم صدق الحائل عرفاً على مثل الشباك و الصدوق المستين على القبر مما يُعَدُّ من توابعه، بل ربما يُعامل معها معاملة القبر في بعض آثاره كما في قبور المعصومين، غير محدثة بعد جروحه عن منصرف الأدلة و كيف كان فلا يسمى الاستشكل في انتفاء الكراهة مع حائل معتد به عرفاً، وإنما الإشكال في إطلاق الاكتفاء بأي حائل يكون (ولو عنزة) كما في المتن و غيره<sup>(١)</sup>، و عن الروض: أو قدر لية أو ثوب موضوع و ما أشبهها<sup>(٢)</sup>؛ فإن دعوى انصراف المصوص عمّا إذا كان بينه و بين القبور شيء من مثل هذه الأمور التي يكون إطلاق الحائل عليها على نوع من لتوسعة مجازفة

(١) تلخيص المرام. ٢٢، نهاية الإحكام ٣٤٦:١، البيان: ٦٦، اللعنة: ٣١

(٢) كذا قوله: «أو قدر لية...» و ما أشبهها في «ض ١٢» والطبعة الحجبونية، و العبارة في روض الجنان ٦٠٩:٢ هكذا: «و كذا تكره الصلاة بين المقابر من دون حائل و لو عنزة منصوبة أو معترضة، أو ثوباً أو قدر لية».

و الظاهر أنّ قوله: «قدر لية أو ثوب موضوع» كلام شيخ المفيد في المصنّف: ١٥١، و قوله: «و ما أشبهها» كلام الشيخ الطوسي في انهاء ٩٩، كما في كشف الثام ٣٠١٣.

و لعل مستند القول بكفايته - كما لعنه المشهور - دعوى استفادته من اكتفاء الشارع به في رفع الكراهة في نظائر المقدم، كالصلوة إلى الإنسان و نحوه مما ستعرف، وفيه تأمل.

(أو) يكون (بينه و بينها عشرة أذرع) فتسمي الكراهة بهذا أيضاً، كما شهد به موثقة عمار، المتقدمة<sup>(١)</sup>.

و لكن ربما يستشكل في طاهر الموثقة بدالاتها على اعتبار التبعد المذكور مطلقاً حتى فيما إذا كانت القبور حلقه، و هو خلاف ما يظهر من فتاوى الأصحاب. و يمكن دفعه بأن الموثقة إنما وردت فيما لو صلى بين القبور، فأريد بها الساعد عن القبور بالمقدار المذكور من أي ناحية فيما لو أحيط به القبور من جميع الجوانب، و لا مانع من الالتزام به في مثل القرض الذي لو لا التبعد المذكور ربما يصدق عليه اسم الصلاة في المقابر أو على القبور، و هذا خلاف ما لو كانت القبور جميعها خلفه أو عن يمينه أو شماله، فلا يصدق عليه حينئذ أنه صلى على القبر أو في المقابر أو فيما بين القبور، كما هو واضح.

(و) تكرر الصلاة أيضاً في (بيوت النيران) على المشهور بين الأصحاب، بل عن الذكرى و جامع المقاصد سببه إليهم<sup>(٢)</sup>، و عن العنية الإجماع عليه<sup>(٣)</sup>، و هذه هي عمدة مستند الكراهة، و كفي بها دليلاً بعد لساء على المسامحة

(١) في ص ١٢٤.

(٢) الذكرى ٩٢:٣، جامع المقاصد ١٣٠:٣، و حكاه عنهما العاملي في مفتاح الكرامة ٢٠٨:٢.

(٣) العنية: ٦٧، و حكاه عنها العاملي في مفتاح الكرامة ٢٠٨:٣.



فما عني حملة من القدماء<sup>(١)</sup> من التعبير - «لا يحور» ضعيف جداً، اللهم إلا أن يراد به الكراهة.

و المراد به «بيوت البراء» - عني ما صرح به غير واحد - ما أعدت لإصرام النار، كالمطابخ ونحوها

وعن العلامة في جملة من كره تعليل لكراهة بأن في الصلاة فيها تشبهاً بعبادتها<sup>(٢)</sup>.

وفي المدارك بعد أن حكى عن العلامة التعليل المربور قال: وهو ضعيف جداً، والأصح اختصاص الكراهة بمواضع عبادة البراء، لأنها ليست موضع رحمة الله، فلا تصلح لعبادة الله تعالى<sup>(٣)</sup>.

أقول: و لو سي على الاعتناء بمثل هذه المناسبات في الأحكام التعبدية لأمكن الالتزام باستحبابها في مثل هذه المواضع مراعاةً لألف الشيطان و أوليائه، فالعمدة ما عرفت، والله العالم

(و) كذا في (بيوت الحمور) إذا لم تتعد نجاستها إليه) أو إلى ثوبه الذي يشترط طهارته فيها على المشهور.

و يدل عليه موثقة عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا تصل في بيت فيه

(١) كالشيخ المفيد في المقبعة: ١٥١، و الشيخ الطوسي في النهاية: ١٠٠، و الديلمي في

المراسم: ٦٥، و حكاة عنهم العاملي في مفتاح الكراهية ٢٠٨.٢

(٢) تذكرة الفقهاء ٤٠٧٢، منتهى المطلب ٣٢٨.٤، نهاية الأحكام ٣٤٦١، و حكاة عنه العاملي في مدارك الأحكام ٢٣٢.٣.

(٣) مدارك الأحكام ٢٣٢٣.

حمر أو مسكر، لأن الملائكة لا ندخله<sup>(١)</sup> و سوفها بواسطة ما فيها من التعليل يشعر بإرادة الكراهة، كما ربما يؤيد ذلك ما رواه الصدوق في المقنع مرسلاً حيث قال: «على ما حكى عنه - بعد أن قال: «لا يجوز أن يصلي في بيت فيه حمر محصور في آية» - وروي أنه يجوز»<sup>(٢)</sup>

و عنه في الفقيه أيضاً القول بالمنع<sup>(٣)</sup>

قال في المدارك و منع الصدوق رحمه في «من لا يحصره الفقيه» من الصلاة في بيت فيه حمر محروون في آية، مع أنه حكى بظاهرة الحمر، و استعده المتأخرون لذلك، و لا يُغنى فيه بعد ورود نص به<sup>(٤)</sup> انتهى

أقول إن كان مسدده في المصع المربور الموثقة المذكورة<sup>(٥)</sup>، فالاستعداد في محلّه، فإن الموثقة كما تدلّ على المصع عن صلاة في بيت فيه حمر، كذلك تدلّ على بحاسة الحمر، حيث إنه عليه السلام بعد العقرة المذكورة قال: «و لا تصل في ثوب قد أصابه حمر أو مسكر حتى تعسفه»<sup>(٦)</sup> و تنعكك بين معاديلها لا يحبو عن تغدّ اللهم إلا أن يقال بانتلائها في العقرة الأخيرة بمعارضة بعض الأخبار التي هي صريحة في الطهارة، كما عرفتها في محله، بخلاف العقرة الأولى، فإنها سديمة عن المعارض، فلا مانع عن الأخذ بظهرها

(١) تهذيب ١/٢٧٨، الوسائل، الباب ٣٨ من أبواب نجاسات، ح ٧.

(٢) المقنع ٨١، وسائل، الباب ٢١ من أبواب مكان المصلي، ح ٢ و ٣.

(٣) الفقيه ٤٣٠، و ١٥٩، دير ح ٧٤٤

(٤) مدارك الأحكام ٢٣٣، و راجع بهامش (٣).

(٥) أنما

(٦) راجع الهامش (١).

و كيف كان فالأقوى ما عرفت

ثم إن مقتضى طاهر الموثقة كراهة الصلاة في بيت فيه حمر مطلقاً، سواء صدق عليه عرفاً بيت الحمر، أم لا، كما أن بيت لحمر قد يصدق على ما ليس فيه حمر بالفعل، فبين المدعى والدليل عموم من وجه، والذي ينبغي أن يقال هو كراهة الصلاة في بيت فيه حمر مطلقاً ولو من باب الإنفاق، وأما ما يُسمى عرفاً بيت الحمر وليس فيه حمر بالفعل فيمكن الالتزام بكراهته أيضاً؛ أخذاً بطاهر كلمات الأصحاب من باب المسامحة، والله العالم.

(و) كذا تكره الصلاة في (جواد الطرق)<sup>(١)</sup> وهي الطرق العظمى التي يكثر سلوكها، كما صرح به غير واحد - على المشهور، بل عن العيبة والمستهي و طاهر التذكرة الإجماع عليه<sup>(٢)</sup>

و بدل عليه جملة من الأخبار:

منها: صحيفة محمد بن مسلم، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصلاة في السفر، فقال «لا تصل على لجادة، واعتزل على جاسيها»<sup>(٣)</sup>.  
و خبره الآخر، قال سألت عن الصلاة على ظهر الطريق، فقال «لا تصل على الجادة، وصل على جاسيها»<sup>(٤)</sup>

و خبر الفصيل بن يسار عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث، قال «لا تصل

(١) الغنية، ٦٧، انتهى المطالب ٣٢٨:٤، تذكرة الفقهاء ٤: ٨٠٢، و حكاه عنها العامل في مفتاح الكرامة ٢: ٢١٧.

(٢) التهذيب ٢: ٢٢١/٨٦٩ الوسائل، الباب ١٩ من أبواب مكان المصلي، ح ٥.

(٣) المحاسن: ٣٦٤-٣٦٥/١٠٧، الوسائل، الباب ١٩ من أبواب مكان المصلي، ح ٨.

على الجواد<sup>(١)</sup>.

و صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث، قال: سألته عن الصلاة في ظهر الطريق، فقال: «لا بأس أن تصلي في الطواهر التي بين الجواد، وأما على الجواد فلا تصل فيها»<sup>(٢)</sup>.

أقول: المراد بالطواهر التي هي الأس عن الصلاة فيها في الصحيحة و غيرها - كما صرح في الجواهر<sup>(٣)</sup> و غيره<sup>(٤)</sup> - هي الأراضي المرتفعة عن الطريق حتماً أو جهة، التي لا تدرج تحت اسم لطريق وإن كانت بينه، ولكن يصح إطلاقها على بعض الجواد أيضاً باعتبار ظهورها و وصولها، كما هي صحيحة معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث، قال: «لا بأس أن يصلي بين الطواهر، و هي الحواد حواد الطريق، و يكره أن يصلي في الحواد»<sup>(٥)</sup> كما أنه يصح إطلاق ظهر الطريق على ما ليس بخارج عنه، كما هي حرم المعلي بن حبيس، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصلاة على صهر الطريق، فقال: «لا، اجتنبوا الطريق»<sup>(٦)</sup>. و يظهر من هذه الرواية كراهة الصلاة في الطريق مطلقاً.

و أوضح منها دلالة على ذلك. موثقة الحسن بن الحسن عن أبي الحسن

(١) المحاسن: ١٠٩/٣٦٥، الوسائل، باب ١٩ من أبواب مكان المصلي، ح ١٠

(٢) الكافي ٥/٣٨٨، التهذيب ٢/٢٢٠-٨٦٥، الوسائل، الباب ١٩ من أبواب مكان المصلي، ح ٢.

(٣) جواهر الكلام ٣٧١:٨

(٤) كشف اللثام ٣٠٤:٣-٣٠٥

(٥) الكافي ١٠/٣٩٠-٣٨٩، التهذيب ٢/٣٧٥-١٥٦٠، الوسائل، الباب ١٩ من أبواب مكان المصلي، ح ١.

(٦) المحاسن: ١٠٨/٣٦٥، الوسائل، الباب ١٩ من أبواب مكان المصلي، ح ٩.

الرضا عليه السلام، قال: «كُلَّ طريق يوطأ فلا نَصُّ عليه» قال: قلت له: إنَّه قد روي عن جدِّك أنَّ الصلاة على الطواهر لا بأس بها، قال: «ذاك ربما سائرني عليه الرجل» قال: قلت: فإن حاف الرجل على متاعه؟ قال: «فإن حاف» <sup>(٢١)</sup> «فليصل» <sup>(٢٢)</sup>

أقول: المراد بالطواهر في هذه رواية أيضاً بحسب الظاهر كسابقتهما فليس بخارج عن الطريق، فكأنَّ الإمام عليه السلام أراد بيان إطلاق الكراهة، وأنَّ المراد ينهي النَّاسَ فيما روي عن آبائه عليهم السلام، بما هو فيما لو سائره الرجل، فأريد بذلك مصححة ذلك الرجل و عدم تحلُّف عنه، أو تكليفه بالعدول عن الطريق، يعني في مواقع الضرورات العرفية، والله العالم.

و حرر محمد بن العصيل <sup>(٢٣)</sup> قال قال الرضا عليه السلام: «كُلَّ طريق يوطأ ويتطرق كنت فيه حادثة أم لم تكن لا بأس بالصلاة فيه» قلت: فأين أصلي؟ قال: «سعة و يسرة» <sup>(٢٤)</sup>

و في حرر الحسين بن ريد عن الصادق عليه السلام في حديث المعاهي: «و بهي أن يصلي الرجل في المقامر و لطرق و لأرحية» <sup>(٢٥)</sup> الحديث.

و في مرسلة عبد الله بن العصيل، المتقدِّمة <sup>(٢٦)</sup> مراراً عدَّ من جملة المواضع

(١ و ٢) في التهذيب زيادة: «الصعة»

(٣) التهذيب ٢: ٢١/٨٧٠، الوسائل، الباب ١٩ من أبواب مكان المصلي، ج ٦.

(٤) في الكافي: «العصل».

(٥) الكافي ٣: ٣٨٩، التهذيب ٢: ٢٢٠/٨٦٦، الوسائل، الباب ١٩ من أبواب مكان المصلي،

ج ٣.

(٦) تقدَّم تخريجه في ص ١٢٥، الهامش (٢)

(٧) في ص ٩٦ و ما بعدها

العشرة التي نهى عن الصلاة فيها مساناً للطرق، فكأنها أخص من مطلق الطرق، و  
لعل المراد بها جوادها، و تخصيصها بالذكر لشدة انكراهه، كما أنه يحتمل إرادة  
ذلك من «قارعة الطريق» في حرم محمد بن الحسين - المروي عن الحصال -  
بإساده رفعه إلى رسول الله ﷺ، قال: «ثلاثة لا يتقرب الله لهم بالحط رجل يزل  
في بيت خرب، و رجل صلى على قارعة الطريق، و رجل أرسل راحلته و  
لم يستوثق منها»<sup>(١)</sup>.

ثم إن أغلب هذه الأخبار وإن وقع فيها التعبير بلفظ النهي ولكن المتعين  
حملها على الكراهة، لما في كثير منها من نثرات المرشدة إليه، كذكره في عداد  
المكروهات في بعضها، و الاكتفاء بأدنى دليل في رفع المع في بعض آخر، و  
تعميم الحكم في جملة منها لمصلي الطريق، و تخصيصه في بعضها بمسائه، مع  
ظهور جملة منها - مما وقع فيها التعبير بلفظ «لا ينبغي» و «يكره» و غير ذلك  
خصوصاً الرواية الأخيرة - في الكراهة، مع شدة المناسبة بينها و بين المورد،  
بحلاف الحرمة، كما يؤيده فهم المشهور و فتواهم

فما عن العقيه من أنه لا تجوز في مسان الطرق و حواده<sup>(٢)</sup>، و المقنعة و  
النهاية: لا تجوز في جواد الطرق، و أما الظواهر فلا بأس<sup>(٣)</sup>، ضعيف إن لم يريدوا  
بذلك أيضاً الكراهة

(و) كذا نكره الصلاة في (بيوت المجوس)<sup>أ</sup> على المشهور بين

(١) الحصال: ١٤١/١٦١، الوسائل، الباب ١٩ من أبواب مكان المصلي، ح ٧.

(٢) العقيه ١٥٦:١، دليل ح ٧٢٧، و حكه عنه العيني في مفتاح الكرامة ٢١٨:٢.

(٣) المقنعة: ١٥١، النهاية: ١٠٠، و حكه عنهما معلمي في مفتاح الكرامة ٢١٨:٢

الأصحاب، كما في الجواهر<sup>(١)</sup>، بل عن جامع لمقصد سبته إليهم<sup>(٢)</sup>

و ربما عتّلوه بأنّها لا تنفك عن المحاسة.

و نوقش<sup>(٣)</sup> فيه: بأن مقتضاه عدم الاحتصاص بالمجوس، بل و عدمها على

قراش المصلّي و نحوه، و هو مخالف لطاهر العبارات، و من هنا ربما توقّف

بعضهم فيها، كما لعلّه ظاهر كاشف، لشم حيث قال: إنّما طهرت بأخيار سنن فيها

الصادق عليه السلام عن الصلاة فيها، فقال: «رُش و صلّ»<sup>(٤)</sup> و هي لا تقضي بالكرهة،

بل باستحباب الرّش.

أقول: أمّا الأحار التي ورد فيها لأمر بالرّش

فمنها: رواية أبي بصير، قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصلاة في بيوت

المجوس، فقال: «رُش و صلّ»<sup>(٥)</sup>.

و صحيحة عبد الله بن مسان عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألته عن الصلاة

في البيع و الكائس و بيوت المجوس، فقال: «رُش و صلّ»<sup>(٦)</sup>.

و لا يحتمل عليك أنّ لمتنادر من الأمر بالصلاة في مثل هذه الموارد التي

سبق الأمر فيها لدفع توهم الحظر إنّما هو الرحمة و نفي البأس عنها، لا الوجوب

(١) جواهر الكلام ٣٧٥:٨

(٢) جامع المقاصد ١٣٠:٢، و حكاه عنه معلمي في مفتاح الكرامة ٢٠٩:٢

(٣) المناقش هو صاحب الجواهر فيها ٣٧٥:٨

(٤) التهذيب ٨٧٧/٢٢٢:٢ الوعدش، الباب ١٤ من أبواب مكان المصلّي، ح ٣

(٥) كشف اللثام ٢٩٣:٣

(٦) نفس المصدر في الهامش (٤)

(٧) التهذيب ٨٧٥/٢٢٢:٢ الوسائل، الباب ١٣ من أبواب مكان المصلّي، ح ٢.

أو الاستحباب، والمنساق إلى الدهس من لأمر بالرش هو الوجوب المقدمي الذي هو عبارة أخرى عن التعبير بالشرطية، فيكون قوله عَلَيْهِ «رش و صل» بمنزلة ما لو قيل في جوابه إن رششت فلا بأس بصلاتك، بغير ما لو وقع السؤال عن الصلاة في ثوب أصابه شيء من أبوال اندوات أو الدم أو غير ذلك، فقيل في الجواب: اغسله و صل، أو سئل عن الصلاة في سيف أو سكين أو نحو ذلك، فقيل اجعله في غمده أو تحت ثيائك و صل، إى غير ذلك من الأمثلة التي لا يتأدر منها إلا إرادة الشرطية، لا الطلب الشرعي المولوي الوحوي أو الاستحبابي، و مقتضاء بطلان الصلاة عند ترك الرش، و حيث علم من الحارج أن الصلاة لا تطل بدونه، لزم حمله على إرادة شرط الكمال، أى كونها نامة غير منتحلة على منفعة أصلاً، كما هو الشأن في أغلب الأمثلة المبرورة التي هي من بطائر المقام، فترك الرش موجب لاحتلال الصلاة في الجملة، و صيرورتها مما فيه بأس ما، أى حلل غير بالغ إلى حد يؤثر في فسادها، وهذا هو المقصود بكرهتها

فما قيل <sup>(١)</sup> - من أن الأمر بالرش لا يفصي للكرهية، بل باستحباب الرش - كلام طاهري، لما أثرنا إليه من أن طاهر هذه الأحبار إرادة تعي البأس عن الصلاة مع الرش، لا استحبابها معه كي يكون الرش مستحباً غيرتاً، أو استحبابه من حيث هو، فيكون نفسياً

و ربما يستدل للكرهية أيضاً بحر أبي أسامة عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «لا تصل في بيت فيه محوسي، و لا بأس بأن تصلي و فيه يهودي أو نصراني» <sup>(٢)</sup>

(١) القائل هو صاحب الجواهر فيها ٣٧٥٨.

(٢) الكافي ٦/٣٨٩٣، الوسائل، الباب ١٦ من أبواب مكان المصلي، ح ١.



فإنه يدل على كراهة الصلاة في بيوتهم <sup>١</sup> ومحو  
وفيه تأمل.

(و لا بأس بالبيع و الكنائس) فلا يكره الصلاة فيها على الأشهر، من  
المشهور على ما نسب إليهم <sup>(١)</sup>

و قيل بالكراهة فيهما <sup>(٢)</sup> أيضاً كبيت المحوس؛ لصحيفة المتقدمة <sup>(٣)</sup> التي  
ورد فيها الأمر بالرش في الجميع.

و لكن قد ينافيها ظهور حملة من الأخبار في نفي البأس بالصلاة فيهما على  
الإطلاق

كخبر حكم بن حكم <sup>(٤)</sup>، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول و سئل عن  
الصلاة في البيع و الكنائس، فقال: «صل فيها، قد رأيتها، ما أنظفها» قلت أيصلي  
فيها و إن كانوا يصلون فيها؟ فقال: «[نعم] أما تقرأ القرآن (قل كل يعمل على  
شاكلته فرئكم أعلم بمن هو أهدى سبيلاً)» <sup>(٥)</sup> صل إلى القلعة و عزبهم <sup>(٦)</sup>.  
و عن الصدوق بإساده مثله، إلا أنه ترك قوله عليه السلام «قد رأيتها، ما أنظفها» و

(١) نسبته إلى المشهور الشهيد الثاني في روض الجنان ٢/٦١٥.

(٢) متن قال بالكراهة فيهما الديلمي في المراسم: ٦٥، و القاضي ابن السراج في لمهذب  
٧٥٠: ٧٦، و ابن إدريس في السرائر ١/٢٦٠، و الشهيد في الدروس ١/١٥٤.

(٣) في ص ١٤٦.

(٤) في ص ١٢ و الطبعة المحررة: «حكيم» و المشب من المصدر.

(٥) الأمراء ١٧: ٨٤.

(٦) التهذيب ٢/٢٢٢: ٨٧٦، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب مكان المصلي، ح ٣، و ما بين  
المعقوفين أضفناه من المصدر.

قال في آخره: «و صل إلى القلة ودعهم»<sup>(١)</sup>

و صحيحة العيص، قال سألت أب عبد الله عليه السلام عن البيع و الكنائس يصلى فيها؟ قال «نعم» و سأله هل يصلح نقصها مسجداً؟ فقال «نعم»<sup>(٢)</sup>

و صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث، قال: سأله عن الصلاة في البيعة، فقال: «إذا استقبلت القلة فلا بأس بها»<sup>(٣)</sup>

و حبر أبي السحري - المروي عن قرب الإسناد - عن حمير عن أبيه عن علي عليه السلام، قال «لا بأس بالصلاة في البيعة و الكنيسة، العريضة و التطوع، و المسجد أفصل»<sup>(٤)</sup>.

فالمحتمل حمل الأمر بالرث في الصحيحة<sup>(٥)</sup> بالنسبة إليهما على إرادة شرط العسيلة، و لا ينافي ذلك إبقاؤها على طهرها من الكراهة بالنسبة إلى سيوت المحوس، كما يُعرف ذلك بالتدبير فيما سلفناه في مسألة حوار الصلاة في فرو السجاب عند التكلم في توحيه الموثقة بُدالة على المنع عنه، فراجع<sup>(٦)</sup>

ولكن قد يمع صلاحية هذه الأحبار لضرب الصحيحة عن طهرها من الكراهة، لورودها في مقام توهم الخطر، فليس لها قوة ظهور في إرادة ما ينافي الكراهة، فليتأمل.

(١) الفقيه ١/١٥٧، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب مكان المصلي، دليل ج ٣

(٢) التهذيب ٢/٢٢٢، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب مكان المصلي، ج ١

(٣) الكافي ٣/٣٨٨، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب مكان المصلي، ج ٥.

(٤) قرب الإسناد: ٥٤٣/١٥٠، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب مكان المصلي، ج ٦.

(٥) أي صحيحة عبد الله بن سنان، المتقدمة في ص ١٤٦

(٦) ج ١٠، ص ٢٧١ وما بعدها.

(و يكره أن تكون) في حال صلاته (بين يديه نار مضمرة) بل مطلقاً (على الأظهر) كما يدل عليه صحيحة علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام، قال سألت عن الرجل يصلي و السرح موصوع بين يديه في القبلة، قال: «لا يصلح له أن يستقبل النار»<sup>(١)</sup>.

و موثقة عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا يصلي الرجل و في قلبه نار أو حديد» قلت أله أن يصلي و بين يديه محمرة شنه<sup>(٢)</sup>؟ قال «نعم، فإن كان فيها نار فلا يصلي حتى يحياها عن قبلته» و عن لرحل يصلي و بين يديه فذير معلق و فيه نار إلا أنه بحياله، قال: «إذا رنم كز أشر»<sup>(٣)</sup>، لا يصلي بحياله»<sup>(٤)</sup> و ما في المتن و غيره بل ربما نُسب إلى المشهور<sup>(٥)</sup> من تخصيص الكراهة بما إذا كانت النار مضمرة مما لم يتصح وجهه.

و نقل عن أبي الصلاح القول بالحرمة<sup>(٦)</sup>، أحداً بظاهر النهي في الحبرين و فيه: أن الحبر الأول إن لم نقل بأنه طاهر في الكراهة فلا أقل من عدم ظهوره في الحرمة.

(١) الكافي ١٦/٣٩١، التهذيب ٢/٢٢٥-٢٢٦، الوسائل، الباب ٣٠ من أبواب مكان المصلي، ح ١

(٢) الشَّيْء - محتج - م يشبه الذهب بغيره من المعادن و هو أرفع من الصخر. مجمع البحرين ٣٥٠:٦ و شبهه.

(٣) فيما عدا الوسائل: وشرأه.

(٤) الكافي ١٥/٣٩١، ٣٩٠، التهذيب ٢/٢٢٥، الوسائل، الباب ٣٠ من أبواب مكان المصلي، ح ٢

(٥) سببه إلى المشهور العلامة الحلي في مختلف الشيعة ٢/١٢٥، المسألة ٦٦

(٦) حكاه عنه العلامة الحلي في مختلف انشيحه ١٢٤:٢، المسألة ٦٦، و لم نجده في الكافي في الفقه.

و أما الموثقة فهي و إن كنت طاهرة في ذلك في يادى الرأي ولكن ربما يوهن هذا الظاهر - مضافاً إلى مخالفته للمشهور - عطف الحديد عليه في صدر الرواية، مع أنه لم يُفتَ أحدٌ بحرمته على ما صرح به بعض<sup>(١)</sup> وقوله عليه السلام في دليها: «إذا رتفع كان شره الدال على اختلافه في الشربة من حيث المرتبة وغير ذلك مما يناسب الكراهة، كما أنها هي [التي يقتضيها]»<sup>(٢)</sup> الجمع بينها وبين مرفوعة عمرو بن إبراهيم الهمداني، قال قال أبو عبد الله عليه السلام: «لا بأس أن يصلي الرجل و النار و السراج و الصورة بين يديه، إن الذي يصلي له أقرب إليه من الذي بين يديه»<sup>(٣)</sup> فكأن هذه الرواية هي التي قصدها الكليني و الشيخ حيث قالوا بعد نقل موثقة عمار<sup>(٤)</sup> - على ما حكى عنهما - و روي أيضاً أنه «لا بأس به، لأن الذي يصلي له أقرب إليه من ذلك»<sup>(٥)</sup>.

و التوقيع المروي عن كتاب إكمال الدين عن محمد بن جعفر الأسدي فيما ورد عليه من محمد بن عثمان العمري عليه السلام عن صاحب الزمان في جواب مسأله «و أما ما سألت عنه من أمر المصلي و النار و الصورة و السراج بين يديه هل تجوز صلاته؟ فإن الناس قد اختلفوا في ذلك قبست، فإنه حائز لمن لم يكن من أولاد عترة الأصنام و النيران»<sup>(٦)</sup>.

(١) لم تتحققه.

(٢) بذل ما بين المعقوفين في السجحة الحطية و العجربة: «الذي يقتضيه». و ما ألبناه يقتضيه السياق.

(٣) التهذيب ٢/٢٢٦: ٨٩٠، الوسائل، الباب ٣٠ من أبواب مكان المصلي، ح ٤.

(٤) ما قاله الكليني و الشيخ إنما هو في ديل صحيحة علي بن جعفر، المقدمة في ص ١٥٠.

(٥) راجع الهامش (١) من ص ١٥٠.

(٦) إكمال الدين، ٥٢٠-٥٢١/٤٩، الوسائل، الباب ٣٠ من أبواب مكان المصلي، ح ٥.

و عن احتجاج الطبرسي نحوه، و راد في احرمه. «و لا يجوز ذلك لمن كان من أولاد عبدة الأوثان و النيران»<sup>(١)</sup>.

و ما في التوقيع من التفصيل بين أولاد عبدة الأوثان و غيرهم فمحمول على شدة الكراهة، و إلا فلم يُنقل القول بهذا لتفصيل عن أحد.

(أو) بين يديه (تصاویر) و ربما وقع التعبير عنها في عائرهم بالتمثيل أو بالصورة، و المراد من الجميع بحسب ظاهر واحد، كما أوضحناه في اللباس. و يدل عليه جملة من الأخبار

منها. صحيحة محمد بن مسلم، قال. سألت أحدهما عليه السلام عن التمثيل في البيت، فقال «لا بأس إذا كانت عن يمينك و [عن] شمالك و من حلقك أو تحت رجلك، و إن كانت في القفلة فألق عليها ثوباً»<sup>(٢)</sup>.

و صاحبته الأخرى، قال قلت لأبي جعفر عليه السلام. أصلي و التمثيل قدامي و أما أنظر إليها؟ قال: «لا، اطرح عليها ثوباً، و لا بأس بها إذا كانت عن يمينك أو شمالك أو حلقك أو تحت رجلك أو فوق رأسك، و إن كانت في القفلة فألق عليها ثوباً و صل»<sup>(٣)</sup>.

أقول: الظاهر اتحاد هذه الرويات الثلاث، و ما فيها من الاختلاف فممنشؤه الاختلاف في مقام التعبير و نقل المصحون.

(١) الاحتجاج ٤٨٠، الوسائل، الباب ٣٠ من أبواب مكان المصلي، دليل ح ٥.

(٢) الكافي ٣/٣٩١-٣٩٢، الوسائل، الباب ٣٢ من أبواب مكان المصلي، ح ٤، و ما به المعقوفين أضفناه من المصدر.

(٣) التهذيب ٢/٢٢٦، و ٨٩١/٣٧٠، لاستنصار ١/٣٩٤: ١٥٠٢، الوسائل، الباب ٣٢ أبواب مكان المصلي، ح ١.

و صحيحته الثالثة - المروية عن لمحاسن - عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «لا بأس بالتمثيل أن تكون عن يمينك وعن شمالك وحلفك وتحت رجليك، وإن كانت في القلعة فألق عليها ثوباً إذا صليت»<sup>(١)</sup>

و صحيحة الحلبي قال قال أبو عبد الله عليه السلام: «ربما قممت فأصلي وبين يدي الوسادة، فيها تمثيل طير، فحملت عنيها ثوباً»<sup>(٢)</sup>.

و أخر ليث، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام لو ساند تكون في البيت فيها التمثيل عن يمين أو شمال، فقال «لا بأس ما لم تكن تحاء القلعة، وإن كان شيء منها بين يديك مما يلي القلعة فغطه و صل، وإذا كانت معك دراهم سود فيها تمثيل فلا تجعلها بين يديك، واحمها من حلفك»<sup>(٣)</sup>

و صحيحة علي بن جعفر عليه السلام عن أبي الحسن عليه السلام، قال: سألته عن الدار والحجرة فيها التمثيل أيملى فيها؟ فقال: «لا تصل فيها وفيها شيء يستقبلك إلا أن لا تجد بداً فتقطع رؤوسها، وإلا فلا تصل فيها»<sup>(٤)</sup>

إلى غير ذلك من الأحبار التي سيأتي بعضها

و ما في هذه الأخبار من النهي محمول على الكراهة، كما يشهد له مرفوعة عمرو بن إبراهيم الهمداني والتوقيع، المتقدمتان<sup>(٥)</sup> في المسألة السابقة و خبر علي بن جعفر - المروي عن محاسن الرقي و كتاب قرب الإسناد -

(١) المحاسن. ٥٨/٦٢٠، الوسائل، الباب ٣٢ من أبواب مكان المصلي، ح ١١.

(٢) التهذيب ٢/٢٢٦: ٨٩٢، الوسائل، باب ٣٢ من أبواب مكان المصلي، ح ٢.

(٣) التهذيب ٢/٣٦٣: ١٥٠٤، الوسائل، الباب ١٥ من أبواب لباس المصلي، ح ١١.

(٤) الكافي ٩/٥٢٧: ٩، الوسائل، الباب ٣٢ من أبواب مكان المصلي، ح ٥.

(٥) في ص ١٥١.

عن أخيه موسى عليه السلام، قال سألته عن بيت فيه صورة سمكة أو طير أو شبههما يعث به أهل البيت هل تصلح للصلاة فيه؟ قال «لا، حتى يقطع رأسه منه و يفسده، وإن كان قد صُنِيَ فليست عليه إعادة»<sup>(١)</sup> وفي بعض النسخ: «قد صوّروا فيه طير أو سمكة»<sup>(٢)</sup> إلى آخره، إذ الظاهر أن قوله «وإن كان قد صُنِيَ» إلى آخره مسوق لبيان أن الهوى عنه على سبيل التنبيه الذي لا يترتب على مخالفته الإعادة، و حمله على خصوص صورة العفة و نسيان ممّا لا داعي عليه مع اعتصاده بالشهرة و نقل الإجماع، بل لم يُنقل القول بالحرمة فيما عثرنا عليه عن أحدٍ نعم، حكى عن أبي الصلاح القول بعدم حلّ الصلاة على البسط و البيوت المصوّرة، و أن له في فسادها نظراً<sup>(٣)</sup>

و هو بإطلاقه مخالف نصريح هذه الأحبار، فلا يصح استاده إليها هذا كله، مع ما في إرادة لحرمة من النواهي الواردة في أمثال هذه الموارد من التّعد، و لعلّه هو العمدة في عدم فهم لمشهور منها إلا الكراهة و كيف كان فقد أعتنا عن كفة مثل هذه الدعاوي الأحرار المتقدّمة المسجّر ضعفها - لو كان - بغيرها ممّا عرفت، مع اعتصادها بما عرفت في اللباس؛ إذ الظاهر أن النواهي الواردة في هذا الباب المتعلّقة بالصلاة في ثوب فيه تماثيل أو خاتم فيه صورة أو درهم كذلك أو بيت فيه تصوير كلّها من وادٍ واحد، فما يصلح قرينة لإرادة الكراهة من بعضها أمكن الاستشهاد به فيما عداه أيضاً، فليتنامل.

(١) المحاسن: ٦٠/٦٢٠، قرب الإسناد: ١٨٥ - ٦٩٠، الوسائل، الباب ٣٢ من أبواب مكان العصلي، ح ١٢.

(٢) في قرب الإسناد: «قد صوّر فيه طير أو سمكة».

(٣) الكافي في الفقه: ١٤١، و حكاه عنه العلامة بحلي في محتضب الشيعة ٢: ١١٩، المسألة ٦٦.

ثم إن طاهر حمر علي بن جعفر، المتقدم<sup>(١)</sup> كراهة الصلاة في بيت فيها صورة سمكة و شبهها مطلقاً، سواء كانت بين يدي المصلي أم لم تكن. و نحوه حمره الآخر - المروي عن قرب الإسناد - عن أخيه موسى عليه السلام، قال: سألت عن مسح يكون فيه تصاوير و تماثيل يصلى فيه؟ فقال: «تكسر رؤوس التماثيل و تلتطخ رؤوس تصاوير، و يصنى فيه، و لا بأس»<sup>(٢)</sup> و حمر سعد بن إسماعيل عن أبيه قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن المصلي و الساط يكون عليه التماثيل أيقوم عليه فيصلّي، أم لا؟ فقال: «والله إني لأكرهه»<sup>(٣)</sup>.

فمقتضى الجمع بينها و بين لأخبار المتقدمين إما حمل «على الناس عمّا إذا لم يكن بين يديه» في الأخبار المتقدمين على حقة الكراهة، أو تقييد هذه الأخبار بما إذا كانت الصورة بين يديه، و هو لا يخفى عن تغذّي النسبة إلى حمري علي بن جعفر

و اعلم أنّ المراد بالتصاوير و التماثيل إنّما هو صور دوات الأرواح لغير، كما أوضحناه في اللباس، و في جملة من لأخبار إشارة إلى ذلك، كما تقدّمت<sup>(٤)</sup> الإشارة إليه في ذلك المبحث.

و ترتفع الكراهة بتعبير الصورة، كما يدلّ عليه صحيحة محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «لا بأس أن تكون التماثيل في الثوب إذا غيّرت الصورة

(١) في ص ١٥٣ - ١٥٤

(٢) قرب الإسناد: ٧٩٣/٢٠٥، الوسائل، باب ٣٢ من أبواب مكان المصلي، ج ١٠

(٣) التهذيب: ٣٧٠٣/١٥٤٠، الاستبصار: ٣٩٤١/١٥٠٣، الوسائل، الباب ٣٢ من أبواب مكان المصلي، ج ٣.

(٤) في ج ١٠، ص ٤٩٤ - ٤٩٥.



معه<sup>(١)</sup> إدا لا خصوصية للثوب في ذلك، كما هو وصح

و يشهد له أيضاً الحر المروني - عن مكارم الأخلاق - عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «قد أهديت إلي طعسة من الشم فيها تماثيل طائر، فأمرت به فغير رأسه فجعل كهية الشجر»<sup>(٢)</sup>.

و لا يعد أن يكون المرد بالتعبير في الصحيحة ما يصدق بنقص عضو منه من غير أو يد أو رجل أو نحو ذلك، كما ربما يؤيد ذلك مرسله من أبي عمير عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله عليه السلام في لتمثال يكون في الساط فتقع عينه عليه وأنت تصلي، قال «إن كان بعين واحدة فلا بأس، وإن كان له عينان فلا»<sup>(٣)</sup>

و وصح من ذلك ما إذا كان التغيير بقطع رأسه أو قدّه نقص أو نحو ذلك و قد صرح معي الناس عنه في مثل الفرص روايتا علي بن جعفر، المتقدمان<sup>(٤)</sup> المرويتان عن كتاب المحاسن و قرب الإسناد

ولكن قد يستظهر من قوله عليه السلام في صحيفة علي بن جعفر، المتقدمة<sup>(٥)</sup> «إلا أن لا تحد نداء فتقطع رؤوسها» حفة الكراهة بقطع الرؤوس، لا ارتفاعها بالمرّة، وإلا لم يكن وحة لقصر الرحمة معه على صورة الضرورة.

اللهم إلا أن يقال بحرية العادة من عدم تحمّل مثل هذه الكلفة إلا لدى الضرورة، لا أن الضرورة أباحّت لصلاة معه.

(١) التهذيب ١٥٠٣/٣٦٣:٢، الوسائل، الباب ٤٥ من أبواب لباس المصلي، ح ١٣

(٢) مكارم الأخلاق ١٣٢، الوسائل، الباب ٤ من أبواب أحكام المساكن، ح ٧.

(٣) الكافي ٢٢/٣٩٢٣، الوسائل، الباب ٣٢ من أبواب مكان المصلي، ح ٦

(٤) في ص ١٥٣ - ١٥٤

(٥) في ص ١٥٣

(و) تكره الفريضة في حوف الكعبة، كما عرفت في محث القبلة، وقد عرفت في ذلك المسح أنه (كما تكره لفريضة في جوف الكعبة) كذلك (تكره على سطحها) بل الأحوط والأولى ترك الصلاة على ظهر الكعبة مطلقاً لا<sup>(١)</sup> لضرورة؛ لقوله عليه السلام في حرم المصلي «يُهي رسول الله ﷺ عن الصلاة على ظهر الكعبة»<sup>(٢)</sup>

(و) كذا (تكره في مرابط الخيل و الحمير و البغال) على المشهور، من عن العبة دعوى الإجماع عليه<sup>(٣)</sup>.

و يشهد له مصمرة سماعة، قال سأنته عن صلاة في أعطان الإبل و في مراض النقر و العنم، فقال «إن مصحته بالمداء و قد كان يأساً فلا بأس بالصلاة فيها، فأما مراض<sup>(٤)</sup> الحيل و البغال فلا»<sup>(٥)</sup>

و مقطوعته، قال: «لا تصل في مرابط الحيل و البغال و الحمير»<sup>(٦)</sup>  
و قد أشربا مراراً إلى أنه لا يكاد يُعهم من أسوامي الواردة في مثل هذه الموارد إلا الكراهة، كما يشهد لذلك فهم لأصحاب و فتوهم.  
هذا، مع ضعف الروايتين بالإصمار، و عدم صلاحيتهما إلا لإثبات الكراهة

(١) في وض ١٢: «إلا بدل ولا».

(٢) الفقيه ٤: ١/٥، الوسائل، الباب ٢٥ من أبواب مكان المصلي، ح ٢.

(٣) الفقيه: ٦٧، و حكاه عنه لعاملي في مفتاح الكرامة ٢١١٢.

(٤) في التهذيبين، «مراط» بدل «مراض».

(٥) التهذيب ٢: ٢٢٠/٨٦٧، الاستبصار ١: ٣٩٥/١٥٠٦، الوسائل، الباب ١٧ من أبواب مكان المصلي، ح ٤.

(٦) الكافي ٣: ٣٨٨، الباب ١٧ من أبواب مكان المصلي، ح ٣.

خصوصاً الثانية منهما، التي هي أوضح دلالة على النهي، لما فيها من القطع، بل لم يُعلم كونها رواية، فدلّ عليها ممّا استسطها سماعه باجتهاده من روايته الأولى، فيشكل مع هذا الاحتمال الالتزام بكرة الصلاة في مرابط الحمير؛ لعدم ورودها إلا في هذه العبارة التي لم يثبت كونها رواية.

اللّهمّ إلا أن يُعَوَّل في ذلك على لشهرة ونقل الإجماع من باب المسامحة. فما عن الحلبي - من الالتزام بعدم حلّ الصلاة في هذه المواضع ولا في مراض البقر والعجم، والتردد في فدها<sup>(١)</sup> - ضعيف، خصوصاً بالنسبة إلى الأخير الذي ورد فيه التصريح بخلافه في صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألت عن الصلاة في مراض لعجم، قال: «صلّ فيها، ولا تصلّ في أعطان الإبل، إلا أن تحاف على متاعك الصبيعة فاكسه ورثه بالماء و صلّ فيه»<sup>(٢)</sup>.

و صحيحة عليّ بن جعفر - العروية عن كتابه - عن أخيه موسى عليه السلام، قال: سألت عن الصلاة في معاطن الإبل [نصح] قال: «لا تصلح إلا أن تحاف على متاعك صبيعة فاكس ثم اصبح بالماء ثم صلّ»، وسألت عن مراض<sup>(٣)</sup> العجم تصلح الصلاة فيها؟ قال: «نعم، لا بأس»<sup>(٤)</sup>.

و صحيحة محمد بن مسلم، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصلاة في

(١) الكافي في الفقه، ١٤١، وحكاه عنه العلامة المجلسي في مختلف الشيعة ٢/١١٩، المسألة ٦١

(٢) الكافي ٣/٣٨٨، الفقيه ١/١٥٧-٧٢٩، تنهيد ٢/٢٢٠، الوسائل، الباب ١٧ من أبواب مكان المصلّي، ح ٢

(٣) في المصدر: «معاطن» بدل «مراض»

(٤) مسائل عليّ بن جعفر ١٦٨-١٦٩/٢٩١ و ٢٨٢، وسائل، الباب ١٧ من أبواب مكان المصلّي، ح ٦، وما بين المعقوفين أضواء من المصدر

أعطان الإبل، فقال: «إن تخوفت الصبغة على متاعك فاكسه واصبغه و صل، و لا بأس بالصلاة في مريض الغم»<sup>(١)</sup>.

(و) طاهر هذه الأحبار خصوصاً بملاحظة ما فيها من التمهيل بين المريض و المعاطن، كطاهر المتن و غيره، بل عن المتني سته إلى أكثر علمائنا<sup>(٢)</sup> أنه (لا بأس) و لا كراهة (بمريض الغم)

ولكن عن المختلف أن المشهور نكراهة<sup>(٣)</sup>، بل عن العتبة الإجماع على ذلك و على الكراهة في مرابط البقر أيضاً<sup>(٤)</sup>

و لعل مستنده مصمرة سماعة، المقدمة<sup>(٥)</sup>، و الله العالم

(و) تكره أبصاً (في بيت فيه مجوسي، و لا بأس باليهودي و النصراني) كما يدل عليه خبر أبي أسامة عن أبي عبد الله عليه السلام قال «لا تصل في بيت فيه مجوسي، و لا بأس بأن يصلي و فيه يهودي أو نصراني»<sup>(٦)</sup>

(و تكره) الصلاة أبصاً و (بين يديه مصحف مفتوح) على المشهور؛ لرواية عمار عن أبي عبد الله عليه السلام في الرحمن مصني و بين يديه مصحف مفتوح في قبلته، قال «لا» قلت فإن كان في علاب؟ قال «نعم»<sup>(٧)</sup> المحمولة على الكراهة.

(١) الكافي ٢/٣٨٧، التهذيب ٢/٢٢٠، الاستبصار ١/٣٩٥، الوسائل، الباب ١٧ من أبواب مكان المصلي، ح ١.

(٢) منتهى المطالب ٤/٣٢٣، و حكاه عنه العيني في معناه الكرامة ٢/٢١٢.

(٣) مختلف الشعة ٢/١١٩، المسألة ٦١، و حكاه عنه العيني في معناه الكرامة ٢/٢١٢.

(٤) العتبة ٦٧، و حكاه عنه العيني في معناه كرامة ٢/٢١١-٢١٢.

(٥) في ص ١٥٧.

(٦) الكافي ٦/٣٨٩، الوسائل، باب ١٦ من أبواب مكان المصلي، ح ١.

(٧) الكافي ٣/٣٩١-٣٩٠، التهذيب ٢/٢٢٥، الوسائل، الباب ٢٧ من أبواب مكان المصلي، ح ١.

كما يشهد له - مصافاً إلى عدم اسبق الحرمة إلى الذهن من النواهي الواردة في مثل هذه الموارد الغير المناسبة إلا سكرامة - ما عن الحميري في كتاب قرب الإسناد عن عبد الله بن الحسن بن عوي عن جده علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام، قال: سألت عن الرجل هل [يصلح] له أن يطر في نقش خاتمه وهو في الصلاة كأنه يريد قراءته، أو في المصحف أو كتاب في القبلة؟ فقال: «ذلك نقص في الصلاة وليس يقصها»<sup>(١)</sup> ولا يعني سكرامة الصلاة إلا اشتغالها على ما يوجب نقصها، فهذه الرواية تدل على عدم اختصاص الحكم بالمصحف، وكرامة النظر إلى ما عداه أيضاً من كتاب أو نقش خاتم ونحوه، ولعله لما قال في محكي البيان عاطفاً على «مصحف مفتوح» «أو كتاب مفتوح»<sup>(٢)</sup>

و عن المبسوط أو شئ [مكتوب]<sup>(٣)</sup> بل عن العاصم و ناسي المصحف و الشهيدين و غيرهم التعدي إلى كل منقوش<sup>(٤)</sup>

و لعله لقوله «نقش خاتمه»؛ إذ لا مدحبة لخصوصية المورد في الحكم وهو لا يحلو عن تأمل؛ إذ الظاهر أن النقش الذي وقع عنه السؤال كان كتابةً، كما يشير إلى ذلك قوله «كأنه يريد قراءته»

و كيف كان فالذي يستفاد من هذه الرواية، بما هو كرامة النظر إلى المكتوب

(١) قرب الإسناد: ٧١٥/١٩٠، الوسائل، الباب ٢٧ من أبواب مكان المصلي، ج ٢، و ما بين المعقوفين أسماء من المصدر

(٢) البيان، ٦٥، و حكاه عنه العاصم في مفتاح كرامة ٢٢٢:٢

(٣) المبسوط ٨٧:١، و حكاه عنه العملي في مفتاح الكرامة ٢٢٢:٢

(٤) تحرير الأحكام ٣٣:١، منتهى المطلب ٣٤٤:١، نهاية الأحكام ٣٤٨:١، جامع المقاصد

١٣٩:٢، الروضة البهية ٥٥٢:١، مسالك الافهام ١٧٦:١، و حكاه عنهم العملي في مفتاح

الكرامة ٢٢٢:٢.

و المنقوش نظراً كأنه يريد قراءته، و أما محرّد و حوده بين يديه فلا يكاد يُفهم كراهته من هذه الرواية.

و أما خبر عمار فمقتضى إطلاقه كإطلاق الفتاوى هو كراهة كون المصحف<sup>(١)</sup> مفتوحاً في قبلته، سواء نظر إليه أم لا، بل و لو تعدّر في حقه النظر؛ لظلمة أو عمى و نحوه، فيتحه حينئذ العرق من المصحف و غيره بذلك. اللهم إلا أن يدعى انصراف خبر عمار أيضاً إلى الأول، فليتأمل.

(أو) بين يديه (حائط ينزّ من بالوعة يبال فيها) كما يدلّ عليه ما رواه البرمطي عن سأل أنا عبد الله عليه السلام عن لمسجد يزرّ حائط فنته من بالوعة يبال فيها، فقال: «إن كان نزّه من بالوعة فلا فصل فيه، و إن كان سرّه من غير ذلك فلا بأس»<sup>(٢)</sup>

و خبر محمد بن أبي حمزة عن أبي الحسن الأول عليه السلام، قال: «إذا ظهر الرّ من حلف الكيبف و هو في القبلة ستره بشي»<sup>(٣)</sup>

و عن البحار عن كتاب الحسين بن عثمان، أنّه قال. روي عن أبي الحسن عليه السلام قال: «إذا ظهر الرّ إليك من حلف لحائط من كيبف في القبلة سترته بشي»<sup>(٤)</sup>

(١) في الطبعة المحرّبة: «مصحف».

(٢) الكافي ٣/٣٨٨، التهذيب ٢/٢٢١: ٨٧١، وسائل، باب ١٨ من أبواب مكان لمصلي، ح ٢

(٣) الفقيه ١/١٧٩: ٨٤٧، الوسائل، الباب ١٨ من أبواب مكان المصلي، ح ١.

(٤) الأصول الستة عشر: ١١٢، العدائق ساهرة ٢٣٦٧، و لم نجده في البحار، و نقله أيضاً الميرزا البوري في مستدرک الوسائل، الباب ١٣ من أبواب مكان المصلي، ح ١ عن كتاب الحسين بن عثمان.

و كذا يكره أن يصلي و بين يديه عذرة، لخبر الفصيل من يسار، قال. قلت لأبي عبد الله عليه السلام. أقوم في الصلاة فذرى قدّامي في القفلة العذرة، فقال: «تخ عنها ما استطعت»<sup>(١)</sup>.

و يكره أيضاً أن يصلي و بين يديه سيف، لرواية أبي بصير عن أبي عبد الله عن آتائه عن أمير المؤمنين عليه السلام قال «لا تحرجوا بالسيوف إلى الحرم، و لا يصلي أحدكم و بين يديه سيف، فإن القصة أم»<sup>(٢)</sup> من مطلق الحديد، لرواية عمّار عن أبي عبد الله عليه السلام قال «لا يصلي الرحمن و في فلتة نار أو حديد»<sup>(٣)</sup>.

(و قيل: تكره) أيضاً (إلى إنسان مواجه أو باب مفتوح).

و قد حكى هذا القول عن أبي الصلاح الحلبي<sup>(٤)</sup>، ولكنه لم يعرف مأخذه و عن المصنف في المعتمد أنه ساقه إلى الحلبي قال و هو أحد الأعيان، فلا بأس باتّباعه<sup>(٥)</sup>، يعني العمل بقوله من باب المسامحة

نعم، ربما يستظهر من بعض الأحبار أنّه يكره للمصلي أن يمرّ بين يديه إنسان، بل و كذا سائر الحيوانات.

(١) الكافي ١٧/٣٩١٣، التهذيب ٢/٢٢٦: ٨٩٣، الوسائل، الباب ٣١ من أبواب مكان المصلي، ح ١.

(٢) علل الشرائع ٣٥٣ (الباب ٦٣) ح ١، الوسائل، الباب ٤١ من أبواب مكان المصلي، ح ١.

(٣) الكافي ٣/٣٩٠-١٥/٣٩١، التهذيب ٢/٢٢٥: ٨٨٨، الاستبصار ١/٣٩٦: ١٥١٠، الوسائل، الباب ٣٠ من أبواب مكان المصلي، ح ٢.

(٤) حكاه عنه المحقق الحلبي في المعتمد ١١٦٢، و في الكافي في المقام ١٤١: «و تكره» و مقابلة وجه الإنسان.

(٥) المعتمد ١١٦٢، و حكاه عنه صاحب الحواهر فيها ٣٩٩: ٨.

كصحيحة الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: عن الرجل أيقطع صلاته شيء مما يمر بين يديه؟ فقال «لا يقطع صلاة المسم شيء، ولكن ادراً ما استطعت»<sup>(١)</sup>.  
و موثقة اس أبي يعفور، قال، سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل هل يقطع صلاته شيء مما يمر بين يديه؟ قال «لا يقطع صلاة المؤمن شيء، ولكن ادروا ما استطعتم»<sup>(٢)</sup>.

و خير الحسين بن علوان - المروي عن قرب الإسدد - عن جعفر عن أبيه «أن علياً عليه السلام سئل عن الرجل يصلي فيمر بين يديه الرجل والمرأة والكلب والحمار، فقال إن الصلاة لا يقطعها شيء، ولكن ادروا ما استطعتم، هي أعظم من ذلك»<sup>(٣)</sup>.

إد لو لا أن المرور بين يدي المصلي موجب لقص في صلاته لم يكن يكلف سمعه، خصوصاً مع ما يترتب عليه من إيذاء المؤمن أحياناً، وقد أشرنا آنفاً إلى أن المراد بكراهة الصلاة ليس إلا ذلك

و من هنا قد يدعى دلالة هذه الأحبار على كراهة أن يكون بين يديه إسان مواحه أيضاً بالأولوية القطعية.

و فيه نظر، بل في دلالتها على كراهة الصلاة مع المرور تأمل، لجواز أن يكون الأمر بالدرء رعاية لحرمه لصلاة و تعظيمها، لا لدفع منقصة عنها، فيكون

(١) الكافي ٣/٣٦٥، التهذيب ٢/٣٢٣، الوسائل، الباب ١١ من أبواب مكان المصلي، ح ٨.

(٢) الكافي ٣/٢٩٧، الوسائل، الباب ١١ من أبواب مكان المصلي، ح ٩.

(٣) قرب الإسناد: ٣٩٢/١١٣، الوسائل، الباب ١١ من أبواب مكان المصلي، ح ١٢.



مستحباً، لا الصلاة بدونه مكروهة، كما أنَّ في ديل الخبر الأخير إشارة إلى ذلك؛ بناءً على كونه عتة للدرء، لا لعدم الانقضاء.

و أوضح منه دلالة عيه ما رواه أبو بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا يقطع الصلاة شيء لا كلب ولا حمار ولا امرأة ولكن استتروا بشيء، فإن كان بين يديك قدر ذراع رافع من الأرض فقد استترت. والفصل في هذا أن تستتر بشيء و تضع بين يديك ما تنقي به من العار، فإن لم تفعل فليس به بأس، لأن الذي يصلي له المصلي أقرب إليه ممن يمر بين يديه، ولكن ذلك أدب الصلاة و توفيرها»<sup>(١)</sup>. و لعل في ملاحظة الإمام عليه السلام و تعبيره في جملة من الأخبار بأن الصلاة لا يقطعها شيء من مرور إنسان أو كلب أو غير ذلك إيماة إلى أن مرور شخص أحسن من المكثف لا يصلح أن يكون موجباً لقدح فيها، ولكن ينبغي أن يُدرا رعاية لحرمة الصلاة. فلو كان ذلك مكروهاً لكامت كراهته على المار إن كان مكثفاً، كما يدل عليه بعض الأخبار الآتية، لا على المصلي، فالذي يقوى في النظر إنما هو استحباب الدفع و لو بوضع السترة التي هي دفع حكمي، كما ستعرفه، لا كراهة تركه.

و كيف كان فلا يعارض هذه الأحاديث حر اس أبي عمير - المروي عن كتاب التوحيد - قال: رأى سفيان الثوري أن لحسن موسى بن جعفر عليه السلام و هو غلام يصلي و الدس يمرون بين يديه، فقال له إن الدس يمرون بين يديك و هم في

(١) الكافي ٢٩٧:٣، ذيل ح ٣، الوائلي، الباب ١١ من أبواب مكان المصلي، ح ١٠، وفي التهذيب ١٣١٩/٣٢٣:٢، والاستبصار ١٥٥١/٤١٦١ إلى قوله: «فقد استترت».

الطواف، فقال له: «الذي أصني له أقرب من هؤلاء»<sup>(١)</sup>

و مرفوعة علي بن إرهيم عن محمد بن مسلم، قال دخل أبو حيفة على أبي عبد الله عليه السلام، فقال له: رأيت أبك موسى يصلي والناس يمرّون بين يديه فلا يباهم وفيه ما فيه، فقال أبو عبد الله عليه السلام: «ادعوا لي موسى» فدُعي، فقال له: «يا سي إن أبا حيفة يذكر أنك [كث] صليت والناس يمرّون بين يديك فلم تههم» فقال: «نعم يا أبا، إن يدي كث أصني له كان أقرب إليّ منهم، يقول الله عز وجل: (ونحن أقرب إليه من حمل الوريد)»<sup>(٢)</sup> قال: فصمّه أبو عبد الله عليه السلام إلى نفسه ثم قال: «يا سي بأي أنت وأمي يا مسودع الأسرار»<sup>(٣)</sup>

و حر سفيان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام أنه كان يصلي ذات يوم إذ مرّ رجل قدامه وانه موسى عليه السلام، فلما انصرف دل له انه «يا أنه ما رأيت الرجل مرّ قدامك؟» فقال: «يا سي إن الذي أصني له أقرب إليّ من الذي مرّ قدامي»<sup>(٤)</sup>

و خر ميف عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده عليه السلام، قال: «كان الحسين<sup>(٥)</sup> بن علي عليه السلام يصلي فمرّ بين يديه رجل فبه بعض حسائه، فلما

(١) التوحيد ١٧٩٠-١٨٠/١٤، الوسائل، الباب ١١ من أبواب مكان المصلي، ح ٣

(٢) سورة «ق» ١٦:٥٠.

(٣) الكافي ٤/٢٩٧٣، الوسائل، الباب ١١ من أبواب مكان المصلي، ح ١١، وما في المعقوفين أصفاه من المصدر

(٤) تهذيب ١٣٢١/٣٢٣٢، الاستبصار ١٠٧١، ١٥٥٤، الوسائل، الباب ١١ من أبواب مكان المصلي، ح ٦.

(٥) في التوحيد: «الحسين».

انصرف [من صلاته] قال له لِمَ نَهَيْتَ نُرْجِلَ؟ فقال. يأس رسول الله خطر فيما بينك وبين المحراب، فقال و يحك إن له عَرَّ و حلَّ أقرب [إليَّ] من أن يخطر فيما بيني وبينه أحد<sup>(١)</sup>.

فإن هذه الأخبار مع أنه لا دلالة فيها على أنه لم يكن في موردها حيال وجه الإمام عليه السلام مسترة من حطّ و نحوه ممّا ستعرف أنه بمسئلة الدفع، و احتمال ورود جميعها - كالحبر الأول - في مكة مشرفة لتي اعترف فيها هذا الحكم، لمكان الضرورة، كما شهد بذلك صحيحة معاوية بن عمار، قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام أقوم أصلي بمكة و المرأة بين يدي حائسة أو مارة، قال «لا بأس، إنما سُميت مكة لأنّه ينك فيها الرجال و النساء»<sup>(٢)</sup> أنّها حكاية فعل لا تصلح معارضة للقول.

و ما فيها من التعليل أريد منه بحسب الظاهر دفع توهم كون المرور قاطعاً للصلاة، فكأنهم كانوا يتوهمون أنّ الصلاة تذهب بحيال صاحبها إلى القبلة، فيكون المرور موجباً لانقطاع بعضها عن بعض، فأبطل الإمام عليه السلام هذا الوهم بقوله: «إنّ الذي أصلي له أقرب إليّ من هؤلاء».

و قد أشير إلى هذا الوهم و فسادُه في خبر أبي سليمان مولى أبي الحسن العسكري عليه السلام، قال: سأله بعض مواليه - و أنا حاصر - عن الصلاة يقطعها شيء ممّا يمرّ بين يدي المصلي<sup>(٣)</sup> فقال. لا، ليست للصلاة تذهب هكذا حيال صاحبها، إنّما

(١) التوحيد: ٢٢/١٨٤، الوسائل، الباب ١١ من أبواب مكان المصلي، ح ٤، و ما بين المعقوفين أصغناه من المصدر

(٢) الكافي ٧/٥٢٦: ٤، التهذيب ١٥١٥/٤٥٧٤، الوسائل، الباب ١١ من أبواب مكان المصلي، ح ٧.

(٣) في النسخ الخطبة و المحرقة «المصلي». و العشت كما في المصدر

تذهب مساوية لوحه صاحبها<sup>(١)</sup> فكأنه أريد بقوله عليه السلام: «إنما تذهب» إلى آخره، أنها لا تتعدى عن وحده صاحبها، فإن من يصلي له قرب إليه من حبل الوريد.

و يحتمل أن يكون إشارة إلى أنها عمل صالح يرفعه الله، فهي تصعد

مساوية لوحه صاحبها، ولا تذهب بحياله كي يقطعها المرور، والله العالم

فائدة: يستحب للمصلي أن يجعل بين يديه شيئاً من حدار أو غيره أو

حجر أو سهم أو فلسوة أو كومة تراب أو حط أو نحو ذلك، و يسمى ذلك في

عرفهم بالسترة، و حكى عن غير واحد دعوى الإجماع على استحبابها<sup>(٢)</sup>.

قال صاحب الحدائق الطاهر أنه لا خلاف بين الأصحاب في استحباب

السترة - بصم الس - للمصلي في قبلته، و نقل عليه في المنتهى الإجماع عن كافة

أهل العلم<sup>(٣)</sup>. انتهى.

و يدل عليه جملة من الأخبار

منها: صحيحة محمد بن إسماعيل عن الرضا عليه السلام في الرجل يصلي، قال:

«يكون بين يديه كومة من تراب أو يحط بين يديه حطاً»<sup>(٤)</sup>

و حمر السكوبي عن حمزة عن أبيه عن أسانه عليه السلام، قال: «قال

رسول الله ﷺ: إذا صلى أحدكم نأرض فلاة فليجعل بين يديه مثل مؤخرة

(١) علل الشرائع ٣٤٩ (الباب ٥٨) ح ١، الوسائل، باب ١١ من أبواب مكان المصلي، ح ٥.

(٢) تحرير الأحكام ٣٣١، منتهى المطلب ٣٣١، تذكري ١٠١٣، مدارك الأحكام ٢٣٨٣،

مفاتيح الشرائع ١٠١١، مفتاح ١١٥، و حكه عمه العاملي في مفتاح الكرامة ٢٢٣، ٢

(٣) الحدائق الناضرة ٢٣٨٧.

(٤) تهذيب ١٥٧٤/٣٧٨٢، الاستبصار ١٥٥٥/٤٠٧، الوسائل، الباب ١٢ من أبواب مكان

المصلي، ح ٣

الرجل، فإن لم يجد فحجرًا، فإن لم يجد فسهماً، فإن لم يجد فبيحط في الأرض بين يديه»<sup>(١)</sup>

قال في محكي الوافي «مثل مؤخرة الرحن» يعني تلك المعائلة ارتفاعه من الأرض»<sup>(٢)</sup>

وصحيحة معاوية بن وهب عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «كان رسول الله ﷺ يجعل العنرة بين يديه إذا صلى»<sup>(٣)</sup>

وهي الحدائق. والعنرة - تمنح لعين المهملة و تحريك النون و بعدها راي - عصاة في أسفلها حرية. وفي الصحيح أنها أطول من العصا و أقصر من الرمح»<sup>(٤)</sup>

و حمر عياث عن أبي عبد الله عليه السلام «إن النبي ﷺ وضع قلنسوة و صلى إليها»<sup>(٥)</sup>

و حمر أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «كان طول رجل رسول الله ﷺ ذراعاً، و كان إذا صلى وضعه بين يديه يستتر به من يمر بين يديه»<sup>(٦)</sup>

(١) التهذيب ١٥٧٧/٣٧٨.٢، الاستبصار ١٠٧١/٤٠٦، الوسائل، الباب ١٢ من أبواب مكان المصلي، ح ٤.

(٢) الوافي ٤٨٢٦، ديب ح ٦٤٠٣، و حكا عنه المحراني في الحدائق الناضرة ٢٣٩:٧

(٣) الكافي ١/٢٩٦٣، الوسائل، الباب ١٢ من أبواب مكان المصلي، ح ١

(٤) الحدائق الناضرة ٢٣٨:٧، راجع. الصحاح ٨٨٧:٣ «من».

(٥) التهذيب ١٣٢٠/٣٢٣٠٢، و ١٥٧٨/٣٧٩، الاستبصار ١٠٦١/٤٠٦، الوسائل، الباب ١٢ من أبواب مكان المصلي، ح ٥.

(٦) الكافي ٢٩٦:٣-٢/٢٩٧، التهذيب ١٣١٧/٣٢٢٢، الاستبصار ١٠٦١/٤٠٦، الوسائل، الباب ١٢ من أبواب مكان المصلي، ح ٢.

و يستفاد من هذه الرواية أنه إذا وضع المصلي بين يديه شيئاً، يستعني بذلك عن دفع المارء الذي عرفت استحبابه أبعاً، فهو دفعٌ حكمي، ولكنه بالنسبة إلى من يمر من وراء السترة، لا ممّا بينهما؛ إذ المتبادر من قوله عليه السلام «يستر به» أنه يجعله حائلاً فيما بينهما.

و نحوه في الدلالة على ذلك حمر علي بن جعفر - المروي عن كتاب قرب الإسناد - عن أخيه موسى عليه السلام، قال: و سألت عن الرجل هل يصلح له أن يصلي و أمامه حمار وقف؟ قال «يصح بينه و بينه عوداً أو قصّة أو شيئاً يفيمه بينهما و يصلي، و لا بأس» قلت فإن لم يفعل و صلى أيعيد صلاته أو ما عليه؟ قال «لا يعيد صلاته، و ليس عليه شيء»<sup>(١)</sup>.

و لا يرد على الاستشهاد به لمذهبى بخروجه عن محل الكلام: حيث إن المفروض فيه كون الحمار واقفاً لأن الحمار الواقف قد يمشي و يمر بين يديه و هو في الصلاة، فالمقصود بالرواية ليس لبيان كفاية وضع شيء فيما بينهما حائلاً، سواء بقي الحمار على حالته أم أخذ في المشي، كما لا يخفى.

و أوضح منهما دلالة على قيامه مقام الدفع ما رواه أبو بصير أيضاً عن أبي عبدالله عليه السلام: «لا يقطع الصلاة شيء كتب و لا حمار و لا امرأة، ولكن استتروا بشيء، فإن كان بين يديك قدر ذراع رافع من الأرض فقد استترت»<sup>(٢)</sup> الحديث.

قوله: «فإن كان» إلى آخره، موقوف لبيان أن المراد بالاستتار ليس حقيقته، بل

(١) قرب الإسناد: ١٨٧-١٨٨/٧٠٦، الوسائل، الباب ١١ من أبواب مكان المصلي، ح ١ و ٢.

(٢) تقدّم تخريجه في ص ١٦٤، الهامش (١).

ما يعمّ وضع حائلٍ فيما بينهما ولو بقدر ذراع

ثم إن مقتضى ظاهر هذه الرواية بل وكذا سبقتها اعتناء كون السترة بقدر ذراع رافع من الأرض فما زاد، وهو ينافي بظاهره ظاهر كلمات الأصحاب بل صريحها من الاكتفاء بخطّ أو سهم أو رمح ونحوه.

و مستندهم في ذلك بحسب الظاهر هي الأحبار المتقدمة الدالة على استحباب أن يجعل المصلي بين يديه شيئاً من حجر أو عرة أو كومة تراب أو يخطّ بين يديه خطّاً

و في دلالتها عليه تأمل، لإمكان كون ذلك - أي حقل شيء بين يديه - في حد ذاته مستحباً مستقلاً وإن لم يكن هناك من يمرّ بين يديه بل ولا مغطته، اللهم إلا أن يجعل فهم الأصحاب كشفاً عن أن المراد بها هي لسترة

ولا ينافي ذلك ظهورها في استحباب وضع شيء مطلقاً وإن لم يكن ماراً، إذ الظاهر أن الاستتار بالسترة حكمه لشرعيتها، فلا يعتبر فيه العلنية، بل ولا الاطراد، والله العالم

ثم لا يحفى عليك أن المقصود بسدّ الذي حكما باستحبابه إنما هو ما لا يترتب عليه مفسدة من ظلم أو إيذاء مؤمن ونحوه؛ ضرورة أن المستحب لا يعارض المحرم.

وما في بعض الروايات من جوره ولو بقتال<sup>(١)</sup> فهو من الروايات العامة، أو الروايات المشابهة لروايتهم<sup>(٢)</sup>، وقد أمرنا بأن ندرها في سبيلها، والله العالم.

(١) ستر ابن ماجه ١/٣٠٧، ٩٥٤، مسند أحمد ٦٣٣

(٢) في «ض ١٢»: «لرواياتهم»

### (المقدمة السادسة: فيما يسجد عليه)

(لا يجوز السجود على ما ليس بأرض) ولا باتها عدا ما ستعرف  
(كالجلود و الصوف و الشعر و الوبر و الريش و نحوها) ولا على ما هو  
من الأرض) بسجود من الاعتبار بما هو حرج عن مسماتها حقيقة، كما (إذا كان  
معدناً) يصح سلب اسم الأرض عنه (كالمدح و العقيق و الذهب و الفضة و  
القيصر إلا عند الضرورة).

و التقييد بصحة سلب اسم الأرض عنه للنسبه على إباطة المصع بهذا،  
لا يصدق اسم المعدن عليه، فلا يهمل البحث عن تحقيق معنى المعدن، و أنه هل  
يصدق على حجر الرخى و طين العسل و أرض الجص و النورة و نحوها مما  
لا تأمل في صحة إطلاق الأرض عليه؟! إذ بعد تسليم صدق اسم المعدن على مثل  
هذه الأمور و عدم انصراف إطلاقه عنها فهو عبر قاذح في حوار السجود عليها بعد  
اندراجها في الموضوع الذي أنيط به الحكم في النصوص و الفتاوى، و هو مسمى  
الأرض.



(و لا على ما ينبت من الأرض إذا كان مأكولاً بالعادة، كالخبز و الفواكه).

و يدل على الصبح عن جميع ما ذكر صحيحة هشام بن الحكم عن أبي عبد الله عليه السلام، قال له: أحبرني عما يجوز السجود عليه و عما لا يجوز، قال: «السجود لا يجوز إلا على الأرض أو على ما أنتت الأرض إلا ما أكل أو شرب»<sup>(١)</sup> و عن الصدوق في العنبر نحوه، و راد عليه: فقلت له: جعلت فداك، ما العلة هي ذلك؟ قال: «لأن السجود خضوع لله عز و حل، فلا ينبغي أن يكون على ما يؤكل و يلبس، لأن أباة الدب عبيد ما يكونون و يلبسون، و الساجد في سجوده في عبادة الله عز و حل، فلا ينبغي أن يضع جبهته في سجوده على معبود أساء الدنيا الذين اعزوا بعزورها، و السجود على الأرض أفضل، لأنه أبلغ من التواضع و الخضوع لله عز و حل»<sup>(٢)</sup>

و حر الأعمش - المروزي عن نحصال - عن جعفر بن محمد عليه السلام في حديث شرايع الدين، قال: «لا يسجد إلا على الأرض أو ما أنتت الأرض إلا المأكول و القطر و الكتان»<sup>(٣)</sup>

و يهدين و غيرهما يقتيد بإطلاق «ما أنتت الأرض» في حر أبي العباس الفصل بن عبد الملك، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «لا تسجد إلا على الأرض أو ما

(١) الفقيه ١/١٧٧، التهذيب ٢/٢٣٤، الوسائل، الباب ١ من أبواب ما يسجد عليه،

ج ١  
(٢) علل الشرائع ٣٤١ (الكتاب ٤٢) ج ١، الوسائل، الباب ١ من أبواب ما يسجد عليه، ج ١ و  
ذيله، و باب ١٧ من تلك الأبواب، ج ١

(٣) النحاش، ٩/٦٠٤، الوسائل، باب ١ من أبواب ما يسجد عليه، ج ٣

أنبتت الأرض إلا القطن و الكتان»<sup>(١)</sup>

و يدل عليه أيضاً في الجمعة صحيحة حماد بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال «السجود على ما أنبت الأرض، لا ما أكل أو نُس»<sup>(٢)</sup> إلى غير ذلك من الأحبار الآتية

فهذه الروايات كما تدل على أنه لا يحوز السجود على ما ليس بأرض ولا سائتة ولا على المأكول أو الملبوس الذي وقع التصريح به أيضاً فيها، كذلك تدل على حوازي السجود على الأرض و سائتها عدا ما أكل و نُس مطلقاً.

كما يدل على ذلك أيضاً - مصافحاً - إني ذلك - ما روي الفصيل بن يسار و يريد ابن معاوية جميعاً عن أحدهما عليه السلام، قال: «لا بأس بالقيام على المصلى من الشعر و الصوف إذا كان يسجد على الأرض، وإن كان من بيت الأرض فلا بأس بالقيام عليه و السجود عليه»<sup>(٣)</sup>.

و العبرة بكونه أرضاً كونه بعضاً من تلك الطبيعة المعهودة المسماة بالأرض، فتعم أجزائها المتصلة مع بقائها على حقيقتها و إن خرجت بواسطة الانفصال عن مسماها عرفاً

كما يشهد لذلك - مصافحاً - إني عدم خلاف فيه، بل قضاء الضرورة به - ما

(١) لكافي ١/٣٣٠٣، التهذيب ١٢٢٥/٣٠٣٢، لاستبصار ١/٢٢٤١، الوسائل، الباب ١ من أبواب ما يسجد عليه، ح ٦.

(٢) العقبه ١٧٤:١/٨٢٦، التهذيب ١٢٢٤/٢٣٤٠٢، و ١٢٧٤/٣١٣، الوسائل، الباب ١ من أبواب ما يسجد عليه، ح ٢.

(٣) الكافي ٥/٣٣١٣، التهذيب ١٢٣٦/٣٠٥٢، لاستبصار ١/٢٢٦٠/٣٣٥، الوسائل، الباب ١ من أبواب ما يسجد عليه، ح ٥.

رواه حمزان عن أحدهما عليه السلام قال «كان أبي يصلي على الخُمرة<sup>(١)</sup> يجعلها على الطنفسة<sup>(٢)</sup> و يسجد عليها، فإذا لم تكن خُمرة جعل حصي على الطنفسة حيث يسجد<sup>(٣)</sup>».

و ما رواه الحلبي قال قال أبو عبد الله عليه السلام «دعا أبي بالخُمرة فأعطأت عليه فأخذ كفاً من حصي فجعله على البساط ثم سجد<sup>(٤)</sup>».

و يؤيده أيضاً بل يدل عليه: المستنبضة الدالة على جواز السجود على طين قبر الحسين عليه السلام بل استحبابه

مثل: حر معدوية بن عمار - نمروي عن مصباح الشيخ - قال: كان لأبي عبد الله عليه السلام خريطة دباح صفراء فيها ترمة أبي عبد الله عليه السلام، فكان إذا حصرنه الصلاة صنه على سجادته و سجد عليه، ثم قال: «إن السجود على ترمة أبي عبد الله عليه السلام يحرق الحجب السم<sup>(٥)</sup>».

و عن إرشاد الديلمي قال كان الصادق عليه السلام لا يسجد إلا على ترمة الحسين عليه السلام تذلاً لله و استكانة إليه<sup>(٦)</sup>.

(١) الخُمرة: سَجادة صغيرة تُعمل من سعف نخل و ترمل بالحيوط مجمع لبحرين ٢٩٢٣ «حمر».

(٢) الطنفسة: البساط الذي له خمل رقيق مجمع البحرين ٨٢٤ «طنفس».

(٣) الكافي ١١/٣٣٢:٣، التهذيب ١٢٣٤/٣٠٥:٢، الاستبصار ١٢٥٩/٣٣٥:١، الوسائل، الباب ٢ من أبواب ما يسجد عليه، ح ٢.

(٤) الكافي ٤/٣٣١:٣، التهذيب ١٢٣٥/٣٠٥:٢، الوسائل، الباب ٢ من أبواب ما يسجد عليه، ح ٣.

(٥) مصباح المتهجد ٧٣٣-٧٣٤، الوسائل، الباب ١٦ من أبواب ما يسجد عليه، ح ٣.

(٦) إرشاد القلوب ١١٥، الوسائل، الباب ١٦ من أبواب ما يسجد عليه، ح ٤.

و عن الطبرسي في الاحتجاج عن محمد بن جعفر الحميري عن صاحب الرمان عجل الله فرجه، أنه كتب إليه يسأله عن السجدة على لوح من طين القبر هل فيه فصل؟ فأجاب عليه «يحور ذلك، وفيه الفصل»<sup>(١)</sup>

و عن الصدوق مرسلًا قال نصادق عليه السلام: «السجود على طين قبر الحسين عليه السلام كتب مستحباً وإن لم ينح بها»<sup>(٢)</sup>

ولا يكفي في الأحرار المنفصلة كمتصلة مجرد كونه من الأرض، بل يعتبر بقاؤها على حقيقتها وعدم استحالتها إلى طبيعة أخرى سطر العرف، ولذا وقع الكلام في حوار السجود على الحض والنورة والحرف والأحر وأشاهها، وقد تقدم في باب التيمم تفصيل الكلام في جميع ما ذكر، وعرفت فيما تقدم أن الأقوى حوار التيمم بالحض والنورة - بل وكذا في الحرف - و شههما، فإنهما ينظر العرف ليس إلا مشوي ما كان قبل أن يوقد عليهما النار، ولا أقل من الشك في ذلك، فتستصح<sup>(٣)</sup> أرصيتهما، وكذلك نكلام في المقام؛ إذ المقامان من واحد، بل ربما يظهر من غير واحد عدم لحلاف فيه في باب السجود، بل ربما يظهر من المصنف عليه السلام في محكي المعتر كونه من المسلمات التي لا مجال لإنكارها؛ فإنه - بعد أن منع عن التيمم بحرف بدعوى حروجه بالطبع عن كونه

(١) الاحتجاج، ٤٨٩، الوسائل، الباب ١٦ من أبواب ما يسجد عليه، ح ٢

(٢) في المفيد: وإلى الأرض السابعة.

(٣) الفقيه ١/١٧٤: ٨٢٥، الوسائل، الباب ١٦ من أبواب ما يسجد عليه، ح ١.

(٤) في وض ١٢: «فلتستصح».

أرضاً - قال: ولا يعارض بجوار السجود عليه؛ لأنه قد يحوز السجود على ما ليس بأرض، كالكاغد<sup>(١)</sup>. انتهى، فمستند جوار السجود لديه بحسب الطاهر هو الإجماع، فجعله محضاً للأحبار الهية عن السجود على ما ليس بأرض.  
و يرد عليه: أَنَّ الْمُجْمَعِينَ جُلَّهُم إِنَّمَا يَكُن كُلُّهُمْ لَا يَلْتَمُونَ بِاسْتِحَالَتِهِ، وَ لَدَا يَجُورُونَ السَّجُودَ عَلَيْهِ، فَلَا يَهْصُ بِحَمَاعِهِمْ حُجَّةٌ لِمَنْ يَرَى اسْتِحَالَتَهُ وَ كَيْفَ كَانَ فَالْأَقْوَى هُوَ الْحَوَازُ؛ لِمَا عُرِفَتْ.

و ربما يؤيده من يشهد له في خصوص الجص: صحيحة الحسن بن محبوب، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الجص يوقد عليه بالعذرة و عظام الموتى ثم يُجَصَّصُ به المسحود أيسجد عليه؟ فكتب إليّ بحطه إن الماء و النار قد طهرهما<sup>(٢)</sup> فإن طهرها كون جوار السجود عليه على تقدير طهارته مفروعاً عنه لديهم، فدل على حواز السجود عليه من وجهين

أحدهما: من حيث التفريق حيث إن السائل رعم أنه ليس فيه حمة منع إلا حمة النجاسة، فأقره الإمام عليه السلام على ذلك.

و الثاني الاقتصار في الجواب عن سؤاله عن جواز السجود عليه بأن الماء و النار قد طهرهما.

و قد تقدّم في مبحث التطهير - الماء القليل شرح قوله عليه السلام: «إِنَّ الْمَاءَ وَ النَّارَ

(١) المعتمد ٣٧٥:١، و حكاه عنه العاملي في مذكر الأحكام ٢٤٤:٣، و كذا صاحب الجواهر فيها ٤١٣:٨.

(٢) الكافي ٣/٣٣٠:٣، الفقيه ١/١٧٥:٨٢٩ تهذيب ٢/٢٣٥:٩٢٨، الوسائل، الباب ١٠ من أبواب ما يسجد عليه، ح ١.

قد طهرناه» فراجع<sup>(١)</sup>

وما في خبر [محمد بن] عمرو بن سعيد عن أبي الحسن الرضا عليه السلام من مع السجود على الصاروخ<sup>(٢)</sup> قال «لا تسجد على القعر»<sup>(٣)</sup>، ولا على القير، ولا على الصاروخ»<sup>(٤)</sup> لا يباهي حواره على البورة؛ إذ لصاروخ ليس نورة محصنة، بل ربما يكون معظم أحرائه الرماد الذي لا يصح السجود عليه، وبأنه ليس بأرض، كما وقع التصريح بذلك و بجوار التيمم على حفص والبورة المستلزم لجواز السجود عليهما أيضاً في خبر السكوبي عن جعفر عن أبيه عن علي عليه السلام أنه سئل عن التيمم بالحفص؟ فقال «نعم» فقيل بالبورة؟ فقال «نعم» فقيل بالرماد؟ فقال «لا، إنه ليس يحرق من الأرض، إنما يحرج من الشجر»<sup>(٥)</sup>

و المروئي عن الروندي بسنده عن علي عليه السلام قال «يجوز التيمم بالحفص والبورة، ولا يجوز بالرماد، لأنه لم يحرق من الأرض» فقيل له أيتيمم بالصفا العالية<sup>(٦)</sup> على وجه الأرض؟ قال «نعم»<sup>(٧)</sup>.

(١) ح ٨، ص ١٤٧

(٢) ما بين المعقوفين أصحاء من المصدر

(٣) الصاروخ البورة وأحلاطها، فارسي معرب مصحاح ١/٣٢٥ «صرح»

(٤) القعر: كأنه ردي القير لمستمس مرر، وفي عبارة بعض الأفاضل القعر: شيء يشبه الرمت، ورائحته كرائحة القير. مجمع البحرين ٤/٦٣٢ «قعر»

(٥) التهذيب ٢/٣٠٤-١٢٢٨، الاستبصار ١/٣٣٤-١٢٥٤، الوسائل، الباب ٦ من أبواب ما يسجد عليه، ح ١.

(٦) التهذيب ١/١٨٧-٥٣٩، الوسائل، الباب ٨ من أبواب التيمم، ح ١.

(٧) في المصدر «العالية» بدل «العالية».

(٨) الموادر - لروندي - ٢١٧-٢١٨/٤٣٧، وأوردته عنه أنحراني في الحقائق الماصرة ٤/٢٩٧، والميرزا النوري في مستدرک الوسائل، الباب ٦ من أبواب التيمم، ح ٢

و أما الرجاح فلا سعي التأمل في انقلابه عما كان عرفاً، فلا يجوز السجود عليه، سواء كان في الأصل من جزء الأرض محصة من حجارة أو حصي و نحوه، أو ممتزجة مع غيرها مما ليس بأرض من منح و نحوه.

و يشهد له أيضاً - مضافاً إلى عدم صدق اسم الأرض عليه - صحيحة محمد بن الحسين، قال: [بُ] بعض أصحاب كتب أبي الحسن الماصي عليه السلام يسأله عن الصلاة على الرجاح، قال فلما بعد كتابي إليه تفكرت و قلت: هو مما أنشت الأرض و ما كان لي أن أسأل عنه، قد فكتب إلي: «لا تصل على الرجاح و إن حدثت نفسك أنه مما أنشت الأرض، ولكنه من الرمل و الرمل، و هما ممسوحان»<sup>(١)</sup>

أقول: و لعل المراد بقوله عليه السلام «إنهما ممسوحان» حال صيرورتهما رجاحاً، أي غير باقيين على حقيقتيهما، لا أنهما من حيث هما ممسوحان، كما يوهمه ظاهر العبارة

و ربما التزم بعض<sup>(٢)</sup> تكراهة السجود على الرمل؛ أحداً بهذا الظاهر. و هذا و إن كان مقتضاه الحرمة خصوصاً بعد وقوعه تعليلاً للهي عن السجود على الرجاح ولكنه لا بد من حملها على الكراهة بعد العلم بدخوله في مسمى الأرض، و شهادة النص و الإجماع على جواز السجود عليه بالخصوص، مضافاً إلى العمومات الدالة عليه.

(١) الكافي ١٤/٣٣٢٣، التهذيب ٣٠٤:٢، الوسائل، الباب ١٢ من أبواب ما يسجد عليه، ح ١، و ما بين المقوفين أضافه من المصدر.

(٢) العلامة الحلي في تذكرة الفقهاء ٤٣٦:٢، ديل المسألة ١٠١، و نهاية الأحكام ٣٦٣:١

و لا ينافيه إبقاء النهي عن السجود على الرخاخ على طاهره من الحرمة بعد كونه مركباً منه و من الحرء الأحر الذي لا يجوز السجود عليه بلا شبهة، و هو الملح، مع أن المقصود بهذا الكلام دفع ما توهمه السائل من كونه من الأرض، لا أن سبب المنع عن السجود على الرخاخ محصور في ذلك، فلا ينافيه كون استحالته في حد ذاته أيضاً سبباً بمنع، فلا يصلح حينئذ أن تكون كراهة السجود على الرمل قريبة صرفة للنهي عن طهره من الحرمة، فتأمل

و أما القير فهو كغيره من الملح و لعقيق و الذهب و الفضة و نحوها مما لا شبهة في خروجها عن مستى الأرض

ولكنه ربما يظهر من بعض الأخبار جواز لسجود عليه

مثل ما عن الصدوق في النسخة - في الصحيح - قال سأل معاوية بن عمرو

أبا عبد الله عليه السلام عن السجود على القار، قال: «لا بأس به»<sup>(١)</sup>

و عنه - في الصحيح - عن منصور بن حازم أنه قال «القير من نبات

الأرض»<sup>(٢)</sup>.

و عن كتاب المسائل لعلي بن جعفر عن أبيه موسى عليه السلام، قال سألته عن

الرجل هل يجزئه أن يسجد في سبعة على القير؟ قال «لا بأس»<sup>(٣)</sup>

(١) النسخة ١٧٦/٨٣٢، الوسائل، الباب ٦ من أبواب ما يسجد عليه، ح ٥.

(٢) النسخة ٢٩٢٦/١٣٢٥، الوسائل، الباب ٦ من أبواب ما يسجد عليه، ح ٨.

(٣) مسائل علي بن جعفر: ٣٤٦/١٨١، وأورده عنه البحراني في الحقائق ص ٢٥٦٧، وكذا

لميرد لتوري في مستدرک الوسائل، الباب ٥ من أبواب ما يسجد عليه، ح ١.



و في خبر معاوية بن عمار عن المعنى بن حبيش أنه سأل<sup>(١)</sup> أنا عبد الله عليه السلام  
 - وأنا عنده - عن السجود على القبر و على الفقير، فقال: «لا بأس»<sup>(٢)</sup>  
 و عن معاوية بن عمار أيضاً - في الصحيح - قال سألت أنا عبد الله عليه السلام عن  
 الصلاة في السفينة، إلى أن قال «و تصلي على فقير و الفقير و تسجد عليه»<sup>(٣)</sup>  
 و لكن هذه الأحار معارضة لصحيحة ررارة، قال قت لأبي جعفر عليه السلام  
 أسجد على الرقت، يعني الفقير؟ فقال «لا، و لا على الثوب الكرسف، و لا على  
 الصوف، و لا على شيء من الحيوان، و لا على طعام، و لا على شيء من ثمار  
 الأرض، و لا على شيء من الرياش»<sup>(٤)</sup>  
 و قوله عليه السلام في حر [محمد بن] عمرو بن سعيد، المتقدم<sup>(٥)</sup> «لا تسجد  
 على الفقير، و لا [على] الفقير، و لا على الصاروح»  
 و قد حكى عن الشيخ عليه السلام حمل أخبار «حوار على الضرورة أو التقيّة»<sup>(٦)</sup>

(١) في «ص ١٢» و الطبعة الحجرية زيادة «و رجلي» و يصحح عدمها: حيث إن سائل هو نفس  
 المعنى بن حنبل، لاحظ المصادر في الهامش التالي

(٢) التهذيب ٣٠٣/٢، الاستبصار ١/٣٣٤، الوسائل، الباب ٦ من أبواب ما يسجد  
 عليه، ح ٤

(٣) تهذيب ٢٩٥٣/٢٩٦، الوسائل، باب ٦ من أبواب ما يسجد عليه، ح ٦.

(٤) الكافي ٣/٣٣٠، التهذيب ٣٠٣/٢، الاستبصار ١/٣٣١، الوسائل، الباب ٢  
 من أبواب ما يسجد عليه، ح ١

(٥) ما بين المعقوفين أضواء من المصدر

(٦) في ص ١٧٧.

(٧) ما بين المعقوفين أضواء من المصدر

(٨) التهذيب ٣٠٣/٢، ديل ج ١٢٢٤، الاستبصار ٣٣٤/١، ديل ح ١٢٥٥، و حكاه عنه المحرقي  
 في الحقائق الماصرة ٢٥٦٧.

و هو جَيِّدٌ بعد إعراض لمشهور عن طاهرها، و معارضتها بالحبرين  
الأخيرين المعنصدين بالشهرة و العمومات الدالة على المنع عما ليس بأرض أو  
نباتها

و ما في صحيحة منصور من أنه من نبات الأرض<sup>(١)</sup> فهو لا يدل على حوار  
السجود عليه بعد انصراف إطلاق الأحرار - الدالة على حوار السجود على ما  
أنبتت الأرض - عنه.

فما عن الوافي من أنه يجوز حمل الهي على الكرهة<sup>(٢)</sup>، و في المدارك: لو  
قيل بالجواز و حمل الهي على الكرهة أمكن إن لم يعقد الإجماع على خلافه<sup>(٣)</sup>،  
صحيح.

ثم إن المتبادر مما يؤكل الذي وقع الهي عن السجود عليه في النصوص  
و المتأوى - ما كان في العرف و العادة كذلك، كالخبر و الفواكه و نحوها، لا ما قد  
يتعمق أكله من غير أن يكون معداً للأكل، كمعصر لسانات التي قد تؤكل في بعض  
أوقاتها.

نعم، لو صار شيء مأكولاً عادياً شخصاً أو صنفاً من غير أن يصدق عليه  
في العرف اسم المأكول، أمكن أن يقال بالمنع عنه في خصوص من صار مأكولاً  
له، إذ لا يبعد أن يدعى أن المساق إلى الدهن من الهي عن السجود على ما أكل  
أعمم مما كان كذلك في العرف أو بالنظر في حال لمصلي، كما ربما ينسب التعليل

(١) راجع الهامش (٢) من ص ١٧٩

(٢) الوافي ٧٣٦: ٨، ذيل ح ١٨٦٩٩٧، و حكاه عنه البحراني في الحقائق الناصرة ٢٥٦: ٧.

(٣) مدارك لأحكام ٢٤٤: ٣

الوارد في صحيحة هشام، المتقدمة<sup>(١)</sup>، بل قد يؤيده المرسل المروي عن كتاب تحف العقول، قال: قال الصادق عليه السلام: «دكن شيء يكون عداا الإنسان في مطعمه أو مشربه أو ملبسه فلا تحور الصلاة عليه ولا السجود إلا ما كان من نبات الأرض من غير ثمير قبل أن يصير معرولاً، فإذا صار عرولاً فلا تجوز الصلاة عليه إلا في حال ضرورة»<sup>(٢)</sup> فليتأمل.

ثم لا يحصى عليّ أنّ المراد بالمأْكول ليس خصوص ما كان صالحاً بالفعل للأكل، كالخبر و نحوه، بل أعمّ منه و ممّا أعذّ للأكل من الحنطة و الشعير و الحمص و أشباهها ممّا ليس مانعاً من أكله بحسب العادة، بل لا بدّ فيه من علاج، فهو مأْكول شأناً، لا بالفعل، و لكنّ المصادر من إصلاّفه في مثل هذه الموارد ما يعمّه، بل يعمّ السجود على الحنطة المكسّية بقشرها الأعلى و نحوه ممّا ليس بمأْكولٍ فصلاً عن القشر الملاصق لها، فإنّه يصدق عليه عرفاً أنّه سجود على المأْكول، بل و كذلك يصدق ذلك لو سجد على الدور و الحور ممّا لا يصلح للأكل إلاّ لبّه، مع أنّه لا تقع السجدة إلاّ على قشره، فإنّ القشر عند اشتماله على الثلب لا يلاحظ عند العرف بحياله، فيكون السجود عليه سطر العرف سجدة على المأْكول.

نعم، لو انفصل القشر، جار السجود عليه على الطاهر، فإنّه من نبات الأرض و ليس بمأْكول.

و دعوى: أنّ المراد بالمأْكول ما يعمّ أحراره و توابعه ممّا لا يؤكل حتى مع

(١) في ص ١٧٢.

(٢) تحف العقول: ٣٣٨، الوسائل، الباب ١ من أبواب ما يسجد عليه، ح ١١.

استقلالها، غير مسموعة.

لا يقال: قد ثبت المنع عنه في حال الاتصال، فليستصحب مع الانفصال.  
 لأننا نقول: إنما منعنا عن السجود عليها حال اشتغالها على المأكول بدعوى  
 عدم ملحوظيتها على سبيل الاستقلال، وكون السجود عليها في أنظار العرف  
 سجوداً على المأكول، فيرول هذا الحكم عند الانفصال بروال عنه.  
 وحكي عن العلامة في التذكرة ومنتهاى أنه حوّل السجود على الحنطة و  
 الشعير قبل الطحن وعلّله في المنتهى بكونهما غير مأكولين. وفي التذكرة بأن  
 القشر حائل بين المأكول والجهة<sup>(١)</sup>.

و فيهما ما عرفت، بل الظاهر صدق المأكول على الثمرة قبل استكمالها و  
 تعارف أكلها، كما ربما يؤيده تعليق المحكم على الثمرة في المرسل المتقدم<sup>(٢)</sup>  
 وفي حرم محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: «لا بأس بالصلاة على  
 الثور والحصاة وكل نبات إلا الثمرة»<sup>(٣)</sup>

و هي صحيفة زرارة، المتقدمة<sup>(٤)</sup> أو لا على شيء من ثمار الأرض.  
 ولكن لا يبعد دعوى انصرافها إلى ما كان صالحاً للأكل ولو بالقوة القريبة،  
 كما أنها منصرفة عما ليس بمأكول أصلاً، كثمره الشوك و نحوه من النباتات جزماً،

(١) تذكرة الفقهاء ٢/٤٣٧، الفرع «ح» من المصنف ١٠٢، منتهى المطلب ٤/٣٥٤ «فرع»، وكما في  
 العبدائق الناضرة ٢٥٧٧، وحكاية عنه المعاصرين لأصحابي في كشف الشام ٣٤١٣.

(٢) في ص ١٨٢

(٣) الفقه ١٦٩٠/٨٠٠، التهذيب ٢/٣١١، الوصائل، الباب ١ من أبواب ما يسجد عليه،

ح ٩.

(٤) في ص ١٨٠.

و لو لم نقل بانصرافها في حد ذاتها، تنعّين صرفها إلى ذلك؛ جمعاً بينها وبين المستفيضة المتقدمة الدالة على حوار سجود على ما أثبتت الأرض مطلقاً، عدا ما أُكل.

و ما يقال من أنّه لا تنافي بين ما استثنى فيه المأكول من النصوص، و ما استثنى فيه الثمرة إلّا بالعموم و الحصر من المصنوع، فلو لا اسباق المأكول من الثمرة، لكان المتّحـه استثناءها، لا حصر من المأكول منها، ففيه: أنّ التنافي في مثل هذه الموارد يشأ من قبل الحصر المستند من الاستثناء، لا من نفس الاستثناءين توضيح ذلك أنّ لنا في المقدم صنفين من الأحبار: الأولى ما وقع فيها استثناء ما أُكل و لُس مما أثبتت الأرض، و الثانية ما اشتملت على استثناء مطلق الثمرة، و كلّ منها بواسطة ما فيها من الاستثناء يحلّ إلى عقدين إيجابيّ و سلبيّ أمّا العقد الإيجابي - و هو عمدة ما سيق له الكلام - فمن الأولى أنّه يحور السجود على ما عدا المأكول و الملبوس ممّا أثبتته الأرض مطلقاً، ثمرة كانت أم غير ثمرة و من الثانية أنّه يحور السجود على ما عدا الثمرة منه مطلقاً و العقد السلبي من الأولى أنّه لا يحور لسجود على المأكول و الملبوس ممّا أثبتته الأرض، و من الثانية أنّه لا يحور على الثمرة.

و من الواضح أنّه لا ماقصة بين الإيجابيّين و لا بين السلبيّين، و إنّما التنافي بين العقد الإيجابي من الأولى و السلبي من الثانية، بناءً على كون الثمرة أعمّ مطلقاً من المأكول، كما هو المقروص، فلا بدّ في رفع تنافيّهما من رفع اليد عن ظاهر الحصر و ارتكاب تخصيص آخر في المستثنى منه زائداً على التخصيص الذي تضمّنه الكلام، أو تقييد الثمرة بما إذا كانت مأكولة، و لا شبهة أنّ الثاني أولى، كما

أثّا إن قلنا بأن المأكول أيضاً أعم من وجوه من الثمرة؛ لصدقه على الخس وأشباهه مما لا يُعدّ في العرف ثمرة؛ لتحقق التام في بين العقد الإثباتي من الثانية حيث تدلّ على جوار السجود على ما عدا الثمرة مطلقاً، والعقد السلبي من الأولى، فلا بدّ في مقام الجمع إمّا من تقييد المأكول الذي نهى عن السجود عليه بما إذا كان ثمرة، أو التصرف في ظاهر ما دلّ على انحصار ما هو الخارج عن عموم ما أثبتته الأرض بالثمرة إمّا بارتكاب التخصيص في المستثنى منه بالنسبة إلى ما عدا الثمرة من المأكول، أو التوسّع في الثمرة بحملها على إرادة مطلق المأكول، و تخصيصها بالذكر للجري محرى الغالب

ولكن يُبعد الأول - أي تقييد المأكول بكونه ثمرة - إطلاق فتاوى الأصحاب، المعتصد بظاهر صحيحه<sup>(١)</sup> هشام، المشتملة على التعميل القاصي بإبادة المنع بالمأكوليّة، لا بكونه ثمرة، كما لا يحسن  
و هل المراد بما أسنته الأرض ما كان من حسه فيعمّ المحلّون معحزة، أو الست على وجه الماء؟ فيه تردّد، فقد يعنّب على الطنّ التعميم، ولكن المنع أشبه، والله العالم.

(و في القطن و الكتّان روايتان) أي صفان من الروايات (أشهرهما) رواية و فتوى (المنع) بل لعله هو المشهور بين الأصحاب، بل عن غير واحد دعوى الإجماع عليه  
أمّا أخبار المنع

فمنها: الأحبار الحاصرة لما يحور السجود عليه ممّا أثبت الأرض فيما عدا

(١) تقدّم تخريجها في ص ١٧٢، الهامش (١).

المأكول والملبوس، كصحيحتي هشام وحماد، المتقدمتين<sup>(١)</sup>، فإن القدر المتيقن مما أريد استثاؤه من السات - ما لبس - إنما هو القطر والكثان ولو هي الجملة، أي بعد مسحهما، بل قد يدعى انصرافه إليهما بالخصوص، كما سيأتي التكلّم فيه. و منها: خبر الأعمش و أبي العباس، المتقدمان<sup>(٢)</sup> المصرحان باستثناء القطر والكثان مما أنتت الأرض.

و قوله عليه في صحيحة زرارة، «متقدمة»<sup>(٣)</sup>، «و لا على الثوب الكريمف»  
و أمّا أحار الجواز

فمنها رواية داود الصرمي، قال سألت أبا الحسن الثالث عليه هل يجوز السجود على القطر والكثان من غير نقيّة؟ فقال «حائر»<sup>(٤)</sup>

و خبر الحسين بن عليّ بن كيسان الصعاني، قال كتبت إلى أبي الحسن الثالث عليه أسأله عن السجود على القطر و لكثان من غير نقيّة و لا ضروره، فكتب إليّ «ذلك حائر»<sup>(٥)</sup>

و عن الشيخ حملهما على الضرورة، و حمل الضرورة في كلام السائل على ضرورة المهلكة<sup>(٦)</sup>.

(١) في ص ١٧٢ و ١٧٣

(٢) في ص ١٧٢ - ١٧٣

(٣) في ص ١٨٠.

(٤) التهذيب ٢/٣٠٨-٣٠٧، الاستبصار ١/٣٣٢-١٢٤٦، الوسائل، الباب ٢ من أبواب ما يسجد عليه، ح ٦.

(٥) التهذيب ٢/٣٠٨-١٢٤٨، الاستبصار ١/٣٣٣-١٢٥٣، الوسائل، الباب ٢ من أبواب ما يسجد عليه، ح ٧.

(٦) التهذيب ٢/٣٠٨، ديل ح ١٢٤٦، و ديل ح ١٢٤٨، الاستبصار ١/٣٣٢، ديل ح ١٢٤٦، و ٣٣٣، ديل ح ١٢٥٣، و حكاه عنه العمري في الوسائل، ديل ح ٦ و ٧ من الباب ٢ من

و خسر منصور بن حازم عن غير واحد من أصحابنا، قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: «إنا نكون بأرضٍ برودة يكون فيها الثلج أفسجد عليه؟ قال: «لا، ولكن اجعل بينك وبينه شيئاً قطعاً أو كتاناً»<sup>(١)</sup> وليس في قوله: «إنا نكون بأرضٍ باردة» شهادة بإرادته في مقام الضرورة؛ إذ لا ملازمة عقلاً ولا عادة بين كونه في تلك الأراضي وعدم تمكنه حال الصلاة من تحصيل ما يصح السجود عليه كي يُرَلَّ عليه إطلاق الحواب.

و خسر ياسر الحادم، قال مزي أبو الحسن عليه السلام و أنا أصلي على الطبري و قد أقيت عليه شيئاً أسجد عليه، فقال لي: «ما لك لا تسجد عليه؟ أليس هو من نبات الأرض؟»<sup>(٢)</sup>

أقول: هذه الرواية في حد ذاتها لا تدل على المدعى، فإنه يصح إطلاق الطبري على كل شيء منسوب إلى طبرستان، ولكن مقتضى ذكر العلماء هذه الرواية في هذا الباب وارتكاب التأويل فيها بالحمل على التقيّة ومحوها كما عن الشيخ<sup>(٣)</sup> وغيره<sup>(٤)</sup> كونه اسماً لجنس معهود متحد من القطر أو الكتان، كما ربما يؤيده ما في كتاب مجمع البحرين حيث قال في تفسيره: «لعله كتان منسوب إلى

= أبواب ما يسجد عليه

(١) التهذيب ٣٠٨٢/١٢٤٧، الاستبصار ١/٣٣٢/١٢٤٧، الوسائل، الباب ٤ من أبواب ما يسجد عليه، ح ٧.

(٢) التهذيب ٣٠٨٢/١٢٤٩، الاستبصار ١/٣٣١/١٢٤٣، الوسائل، الباب ٢ من أبواب ما يسجد عليه، ح ٥.

(٣) التهذيب ٣٠٨٢، ذيل ح ١٢٤٩، الاستبصار ١/٣٣١، ذيل ح ١٢٤٣، و حكاه عنه العاملي في الوسائل، ذيل ح ٥ من الباب ٢ من أبواب ما يسجد عليه.

(٤) كالبحراني في الحقائق الماصرة ٢٥٠٧-٢٥١.



طبرستان<sup>(١)</sup> انتهى

ولكن حكى عن مولى مراد وغيره أنَّ نظري هو<sup>(٢)</sup> الحصار الذي يصسه أهل طبرستان<sup>(٣)</sup>، فعلى هذا يكون الحصر أحييًّا عمًّا نحن فيه وكيف كان فقد حكى عن غير واحد حمل أخبار المنع على الكراهة<sup>(٤)</sup>؛ جمعاً بينها وبين أخبار الجور وهو لا يخفى عن وجهه ولكن الأوضح حمل أخبار الجور على التقية، فإنَّ الأخبار بظاهرها من الأحبار التي تُعدُّ لدى العرف من الأخبار المتعارضة التي أمرنا فيها بالرجوع إلى المرححات، فإنَّ أهل العرف يرون مناقضة بين نهى الناس عن السجود على القطن والكتان، وذكرهما في سلك ما لا يحور السجود عليه في الروايات الموقوفة لبيان ما يجوز السجود عليه وما لا يجوز، والترجيح لأخبار المنع من وجوه، فلتحمل أخبار الحول على التقية.

ولا ينافيها ما في الحررين الأولين<sup>(٥)</sup> من السؤال عن جوازه في غير مقام التقية والضرورة، فإنَّ هذا إن لم يكر مؤيداً لاحتمال التقية في الجواب فهو غير موافق له، لأنَّ كلَّ مَنْ سأل لإمام عن حكم شيء إنما يريد حكمه الواقعي الثابت

(١) مجمع البحرين ٣٧٦:٣ «طبر»

(٢) في «ص ١٢» والطبعة المحرّرة: «مولى مراد أنَّ نظري وغيره أنه هو». والصحيح ما أثبتناه.

(٣) حكاة عنه و عن المحسبي الأول العاملي في مفتاح الكرامة ٢٤٦:٢، وانظر روضة المتقين ١٧٧ ٢.

(٤) هذا صريح المحقق الحلي في المعسر ١١٩ ٢، ومحتمل العاملي في مدارك الأحكام ٢٤٨:٣ على ما حكاة هاتهما البحراني في الحقائق ناصرة ٢٥٠:٧.

(٥) نية خبري داؤد الصرمي والحسين بن عمي بن كيسان الصعاني، المتقدمين في ص ١٨٦.

له لا لضرورة أو تقيّة، فعلى الإمام عليه السلام بب حكمة الواقعي إن لم يكن هناك مانع عن إظهاره، وإلا فيحسب ما تقتضيه المصلحة من التقيّة في الحكم أو في المحكوم به، كما لا يحصى

و ربما يُجمع بينها بحمل أحبار الجوار على الضرورة  
و هو في غاية الثغد بالنسبة إلى المحرّرين الأولين، فإنّ تريب إطلاق نفى  
البأس على إرادته لدى الضرورة كما ترى، خصوصاً مع وقوع السؤال في ثانيهما  
عن جوارده بلا ضرورة

اللّهم أن يُحمل الإطلاق على التقيّة، و يُصرف الكلام إلى إرادته في مقام  
الضرورة على سبيل التورية، كما هو اللائق بحال لإمام عليه السلام في مواضع التقيّة.  
كما يؤيّده بل ربما يشهد له حمز عليّ بن جعفر - المروي عن قرب الإسناد -  
عن أخيه موسى عليه السلام، قال سألت عن الرجل يؤديه حرّ الأرض و هو في الصلاة و  
لا يندر على السجود هل يصح له أن يصع ثوبه إذا كان قطعاً أو كئناً؟ قال: إذا كان  
مضطراً فليعمل<sup>(١)</sup>

و يؤيّده أيضاً أحبار المستنبضة لأنّية في محلّها، الدالّة على حواز  
السجود على الثياب في موارد الضرورة

و قد يتوهم إمكان الجمع بين الأحبار بحمل أحبار الجوار على ما قبل  
السج، و أحبار المنع على ما بعده، كما ربما يشهد له المرسل المروي عن كتاب  
تحف العقول عن الصادق عليه السلام أنّه قال: «كلّ شيء يكون عداً الإنسان في مطعمه

(١) قرب الإسناد ٦٨٤/١٨٤، الوسائل، لب ٤ من أبواب ما يسجد عليه، ح ٩.

أو مشربه أو ملبسه فلا تجوز لصلاة عليه ولا السجود إلا ما كان من نبات الأرض من غير ثمر قبل أن يصير معرولاً، فإذا صار غرولاً فلا تجوز الصلاة عليه إلا في حال ضرورة<sup>(١)</sup>.

و يدفعه تعدد ارتكاب هذا التأويل بالنسبة إلى أخيار الجوار، فإن حمل إطلاق نفي البأس عن السجود على الكثر على إرادة ما قبل النسخ مع حفاء صدق اسم الكتان عليه حينئذٍ على سبيل الحقيقة كما ترى.

و أمّا أخيار المنع فقد يتحیل قصورها في حد ذاتها عن شمولها لما قبل النسخ؛ نظراً إلى إناطة المنع عنهما بكونهما ممّا ليس، كما شهد بذلك صحيحة<sup>(٢)</sup> هشام وغيرها، مع ما في الصحيحة من التصريح بما هو مناط المنع، و اندراجهما تحت هذا الموضوع الذي أبيض به المنع عرفاً قبل نسخهما، فضلاً عما قبل العزل لا يخلو عن حفاء، ولذا استشكل فيه علامة<sup>(٣)</sup> بعد أن قرب المنع عنه أولاً، حيث قال في التذكرة - على ما حكى عنه - الكتان قبل عزله و سجه الأقرب. عدم جوار السجود عليه و على العزل على شكل يشأ من أنه عين الملبوس و الريادة هي الصفة، و من كونه حينئذٍ غير ملبوس<sup>(٣)</sup> انتهى

و يدفعه: أنه لو لم نقل بأن المساق إلى الذهن من استثناء ما أكل و لبس ممّا أنبتت الأرض إنما هو إرادة النيات التي تعارف استعمالها في المأكول و

(١) تقدّم تخريجه في ص ١٨٢، الهامش (٢)

(٢) تقدّمت الصحيحة في ص ١٧٢.

(٣) تذكرة الفقهاء ٤٣٧٢، الفرع «د» من المسألة ١٠٢، و حكاه عنه صاحب الجواهر فيها.

الملبوس من غير اشتراطها بالمأكلية بالعمل فلا أقل من عدم صلاحيته لصرف الأحبار الماهية عن السجود على القطر و لكنان عن إطلاقها

نعم، لو لم نقل بصدق اسم الكتان عليه قبل السج و معنا اسباق إرادة ما يعمه إلى الدهن من الملبوس، لأتجه القول بحوار السجود عليه، فليتأمل ثم إن المتبادر من الملبوس الذي يهي عن السجود عليه في النصوص و المتأوى كالمأكل هو ما تعرف نثسه، أي جرت العادة باستعماله في النثس، لا ما يندر فيه ذلك، كالقشب و الحوص و الليف و نحوها

و لعنه لدى حصص المص في بعض لأحذر المتقدمة<sup>(١)</sup> بالقطر و الكتان، إذ ليس شيء مما عداهما معداً لنثس في العادة.

نعم، لو صار شيء منها لباساً بالعين، أمكن لقول بالصح عنه مادام كونه كذلك، بدعوى أن المتبادر من دليله ما من شأنه استعماله في النثس أعم من أن يكون ذلك بالنظر إلى حسه، كما في القصب و الكتان، أو في حصوص الشخص، كقميص مصنوع من بعض السادات إذا صار بالعلاج، كالمسوح من القطر و الكتان، والله العالم.

(و لا يجوز السجود على الوحل) إن لم يكن بحيث تستقر عليه الجهة عند وضعها عليه، كما لعنه هو المتبادر من إطلاق اسم الوحل، و أمّا إن لم يكن كذلك، بل كان متماسكاً بحيث تستقر عليه لجهة، حار السجود عليه بلا إشكال؛ لأنه من أحزاء الأرض، و ما فيه من الأجزاء المائية - مع أنها لا تمتع من مباشرة

(١) في ص ١٧٢ - ١٧٣.

الجهة للأجزاء الأرضية منه - قد استهكت فيه في مثل العرض.

نعم، لو تطّحت الجهة به عند وضعه عليه، أزاله عنها للسجدة الثانية كي لا يقع قاصلاً بين الجهة و ما يسجد عليه على تأمل يأتي تحقيقه في محله إن شاء الله

و يدل أيضاً على عدم حواز لسجود على الوحل عند عدم استمساكه - مضافاً إلى عدم الخلاف فيه على الصهر، و تعدّر حصوله على الوجه المعتبر شرعاً في مثل العرض - موثقة عمار عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألت عن حدّ الطين الذي لا يسجد عليه ما هو؟ فذكر: «إذا عرفت الحصة و لم تثبت على الأرض»<sup>(١)</sup>

و يؤيده أيضاً موثقته لأخرى عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يصبه المطر و هو في موضع لا يقدر أن يسجد فيه من الطين و لا يجد موضعاً حافاً، قال: «يمتنع الصلاة، فإذا ركع فليركع كما يركع إذا صلى، فإذا رفع رأسه من الركوع فليوم بالسجود إيماً و هو قائم يفعل ذلك حتى يفرغ من الصلاة و يتشهد و هو قائم ثم يسلم»<sup>(٢)</sup>.

و عن مستطرفات السرائر نقلاً من كتاب محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن اس أبي عمير عن هشام بن حكيم عن أبي عبد الله عليه السلام، وزاد: و سألت عن الرجل يصلي على لثج، قال: لا، فإن لم يقدر على الأرض سقط ثوبه و

(١) الكافي ٣/٣٩٠، الفقيه ٢٨٦١/١٣٠١، التهذيب ٣١٢٢/١٢٦٧، و ٣٧٦/١٥٦٢، الوسائل، الباب ١٥ من أبواب مكان المصلي، ح ٩

(٢) التهذيب ٣٩٠/١٧٥٣، نوادر، الباب ١٥ من أبواب مكان المصلي، ح ٤

صَلَّى عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>.

(فَإِنْ اضْطُرَّ أَوْ مَأً) لِلْسُجُودِ وَ هُوَ قَائِمٌ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْخَمْرَيْنِ الْمُتَقَدِّمَيْنِ<sup>(٢)</sup>، مُصَافاً إِلَى مَعْلُومَةٍ بَدَلِيَّةِ الْإِيمَاءِ عَنْهُ فِي كُلِّ مَقَامٍ يَتَعَدَّرُ فِيهِ وَ يَشْهَدُ لَهُ أَيْضاً حَرُّ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ كَانَ فِي مَكَانٍ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْأَرْضِ فَلْيَوْمِ إِيمَاءً»<sup>(٣)</sup>

و مَوْثُوقُ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ الرَّحْلِ يَوْمَ فِي الْمَكْتُوبَةِ وَ الْوَافِلِ إِذَا لَمْ يَجِدْ مَا يَسْجُدُ عَلَيْهِ وَ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَوْضِعٌ يَسْجُدُ فِيهِ؟ فَقَالَ: «إِذَا كَانَ هَكَذَا فَلْيَوْمِ فِي الصَّلَاةِ كُلِّهَا»<sup>(٤)</sup>

فَمَا عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَنَّهُ لَا مَدَّ مِنَ الْإِسْحَاءِ إِلَى أَنْ تَصِلَ الْجِهَةُ إِلَى الرَّحْلِ<sup>(٥)</sup>، لَعَدَمِ سَقُوطِ الْمِيسُورِ بِالْمَعْسُورِ، صَعِيفٌ، إِذَا لَا يَسْعَى الْإِلْتِمَاعُ إِلَى مِثْلِ هَذِهِ الْقَوَاعِدِ الْعَامَّةِ فِي مَقَابِلَةِ الْأَنْخَارِ الْحَاضَةِ، مَعَ اعْتِنَادِهَا بِقَاعِدَةِ نَهْيِ الْحَرِّحِ، الَّتِي لَا يَبْعَدُ الْإِلْتِمَاعُ بِكَهَائِلِهَا دَلِيلاً لِلَاكْتِنَاءِ بِالْإِيمَاءِ بَدَلًا عَنِ السُّجُودِ عِنْدَ تَلَطُّحِ أَعْضَاءِ الْمُصَلِّي أَوْ ثِيَابِهِ بِالطَّيْنِ وَ لَوْ مَعَ التَّمَكُّنِ مِنْ اسْتِقْرَارِ الْجِهَةِ عَلَيْهَا فَصَلًّا عَمَّا لَوْ لَمْ يَتِمَّكَّنْ مِنْ ذَلِكَ، كَمَا هُوَ الْمَفْرُوضُ

(١) السرائر ٦٠٢:٣-٦٠٣، الوسائل، الباب ١٥ من أبواب مكان المصلي، ح ٥.

(٢) في ص ١٩٢.

(٣) التهذيب ٣٨٨/١٧٥٣، الوسائل، الباب ١٥ من أبواب مكان المصلي، ح ٢.

(٤) التهذيب ٣١١:٢/١٢٦٥، و ٣٨٩/١٧٥٣، الوسائل، الباب ١٥ من أبواب مكان المصلي، ح ٣.

(٥) المحقق الثاني في جامع المقاصد ١٦٢:٢، و لشهيد ثاني في مسالك الافهام ١٧٨:١، و

العاملي في مدارك الأحكام ٢٤٩٣، و الفاضل الإصطهاني في كشف الغمام ٣٤٥٣، و حكاه

عنه صاحب الجواهر فيها ٤٢٨:٨.

و أضعف من ذلك. احتمال وحبو الجلوس للسجود؛ فإنه مع محالفته لصريح الخبرين الأولين<sup>(١)</sup> و ظاهر غيرهما ممّا يشكل إثباته بقاعدة الميسور، كما تقدّم توصيحه عند التكلّم في كيفية صلاة العاري.

نعم، الطاهر كون الحكم رخصة لا عريمة

وما في الخبرين من الأمر بالإيماء و هو قائم وارد في مقام توهم الحظر، فلا تدلّ إلّا على الجواز، ولو تُنّى بما هو أقرب إلى السجود من الجلوس و زيادة الانحناء أو إيصال الجهة إلى الوح، حار، فإنه ليس بخارج عن حقيقة الإيماء المأمور به بدلاً عن السجود، بل من كمل مصديقه.

و انصراف إطلاقه عن مثل ذلك بدوي، يرفعه الالتفات إلى أنّ الهويّ لجميع الجسد أبلغ في الإيماء للسجود من الإيماء إليه بخصوص الرأس

و لو سلّم الانصراف، فهو غير فادح بعد و صوح مناط الحكم و أقربيته إلى السجود من الإيماء، الذي اكتفى به الشارع بدلاً عن السجود من باب التوسعة و التسهيل، فيتأمل، فإنّ مثل هذه الدعاوي في الأحكام التعبدية بعد تسليم الانصراف و خروجها عن معنى الإيماء عرفاً لا يحلو عن إشكالٍ

نعم، لا يسفي الاستشكال في صحّة السجود على الأرض لدى التمكن منه مع التلّخّ لو حوّزنا الإيماء له إمّا بدعوى استفادته من بعض الأحبار المتقدمة، أو من عمومات أدلة نهي الحرج، كما ليس بالبعد؛ فإنّ مقتضاها - على تقدير تسليم الدلالة - هو الرخصة في الإيماء بدلاً عن السجود من باب التوسعة و التسهيل، لا

(١) المتقدمين في ص ١٩٢

تعيينه، وقد تقدّم في معحث التيمّم ما يزيل بعض الشبهات المتوقّمة في نظائر المقام ممّا يوهم كون الحكم في مثل هذه الموارد عزيمة لا رخصة، فراجع<sup>(١)</sup>

(و يجوز السجود على القرطاس) بلا خلاف فيه في الجملة، بل عن غير واحد دعوى الاتفاق عليه<sup>(٢)</sup>.

و يدلّ عليه صحيحة عليّ بن مهزيار، قال: سألت داؤد بن فرقد<sup>(٣)</sup> أبا الحسن عليه السلام عن القرطاس والكواعد لمكتوبة هل يجوز السجود عليها، أم لا؟ فكتب: «يجوز»<sup>(٤)</sup>.

و صحيحة صفوان الحنّال، قال: رأيت أبا عبد الله عليه السلام في المحمل يسجد على القرطاس و أكثر ذلك يومئذ إيماء<sup>(٥)</sup>.

و صحيحة حميد بن درّاج عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه كره أن يسجد على قرطاس عليه كتابة<sup>(٦)</sup> و ظاهرها انتفاء الكراهة عند انتفاء الكتابة

و المراد بالكراهة فيها بحسب الظاهر معناها المصطلح، كما يشهد بذلك

(١) ج ٦، ص ١٥٠ و ما بعدها.

(٢) جامع المقاصد ١٦٥٢، مسالك الافهام ١٧٩١، الروضة البهية ٥٥٧١، معانيع الشرائع ١٤٤٠، معارج ١٦٣، و حكاه صاحب العاصمي في معارج الكرامة ٢٥٠٢

(٣) في التهذيب «داؤد بن يزيد».

(٤) التهذيب ٩٢٩/٢٣٥٢، و ١٢٥٠/٣٠٩، الاستبصار ١٢٥٧/٣٣٤١، الوسائل، الباب ٧ من أبواب ما يسجد عليه، ح ٢

(٥) التهذيب ١٢٥١/٣٠٩٢، الاستبصار ١٢٥٨ ٣٣٤١، الوسائل، الباب ٧ من أبواب ما يسجد عليه، ح ١

(٦) التهذيب ١٢٣٢، ٣٠٤-٣٠٥، الاستبصار ١٢٥٦/٣٣٤١، الوسائل، الباب ٧ من أبواب ما يسجد عليه، ح ٣.



- مضافاً إلى إمكان دعوى ظهورها فيه - صحيحة عليّ بن مهزيار، المتقدمة<sup>(١)</sup>  
المصرّحة بجوار السجود على قراطيس و الكور عذ المكتوبة، فهي (و) لو بشهادة  
هذه الصحيحة تدلّ على أنّه (يكراه) السجود عليه (إذا كان فيه كتابة) كما صرح  
به في المتن و غيره، بل لم يُنفّر الخلاف فيه من أحد

نعم، اختلفوا في أنّ الكراهة هل هي مطلقة، كما حكى عن كثير من  
الأصحاب<sup>(٢)</sup>، أو أنّها مخصوصة بالمصر، كما حكى عن المحقق و الشهيد  
الثاني<sup>(٣)</sup>، أو بمن أنصره و أحسن لقراءة، كما عن المسوط و الوسيلة و  
السرائر<sup>(٤)</sup>؛ لاتعاء الحكمة المقتضية لها؟

و اعترض عنهم بأنّ انفساد منافي لإطلاق النصّ  
و يمكن النقص عن ذلك بإنشاء الإطلاق على أن يكون «سجده» دلالة  
للمفعول، و هو غير ثابت، فيحتمل أن يكون «يسجد» مستيئاً للفاعل، و يكون  
ضميره عائداً إلى أبي عبد الله عليه السلام و هو كان يبصر و يحسن القراءة، فلا يستفاد منه  
حيث إنّ الكراهة لمن لم يكن كذلك، فليتامل

(١) في ص ١٩٥.

(٢) منهم: المحقق في المختصر المافع ٢٧، و علامة لعني في تحرير الأحكام ٣٤٠، و هو عد  
لأحكام ٣٠١، و الشهيد الأول في اللمعة ٣١، و الشهيد الثاني في الروضة البهية ٥٦٠، و  
العالم في مدارك الأحكام ٢٥٠٣، و انحصر الكاشاني في ممانيع الشرع ١٤٤١، مفتاح  
١٦٣، و بحر العلوم في الدرّة لبحيّة ٩٤، و حكاة عنهم صاحب الجواهر فيها ٤٣٤٨.

(٣) جامع المقاصد ١٦٥٢، مسائل الافهام ١٧٩١، و حكاة عنهما العالم في مفتاح الكرامة  
٢٥٢٢.

(٤) المسوط ٩٠١، الوسيلة ٩١، سرائر ٢٦٨١، و حكاة عنها العالم في مفتاح الكرامة  
٢٥٢٢.

## تنبيهان:

**الأول:** مقتضى ترك الاستئصال في صحبة علي بن مهزيار مع إطلاق الجواب: عدم العرق في الكاعد بين ما إذا كان متحذاً من جس ما يصح السجود عليه، أو من غيره، كما أن هذا هو الذي يقتضيه إطلاق أكثر الفتاوى، بل عن بعض نسبه إلى إطلاق الأصحاب<sup>(١)</sup>.

ولكن حكى عن غير واحد<sup>(٢)</sup> تخصيصه بما إذا كان من السات، لرعمهم أن إطلاق النصوص و الفتاوى لا يصلح مقتبداً لم أجمعوا عليه من أنه لا يجوز السجود إلا على الأرض أو نباتها.

و حكى عن جامع المقصد أنه بعد أن اعترف بأن إطلاق السات في عبارة القواعد يقتضي حوار السجود على المتحد من القطر و الكتان كإطلاق الأحبار، أجاب: بأن المطلق يُحمل على المقيّد، وإلا لعارض السجود على المتحد من الإبريسم، مع أن الطاهر عدم جواره<sup>(٣)</sup>.

وفيه - مصافاً إلى أن حمل إطلاق النصوص و الفتاوى على خصوص ما كان متحداً من سات يصح السجود عليه تقييداً نادر غير ممكن الإطلاع عليه عالياً - أنه غير مُجدي بعد قضاء العرف باستحالته عما هو عليه، وأنه ليس بالفعل من

(١) الفاضل الاصبهاني في كشف اللثام ٣٤٧٣، و حكاه عنه العاملي في مفتاح الكرامة ٢٥١:٢.

(٢) كالعلامة الحلّي في تذكرة الفقهاء ٤٣٧٢، ص ٤٠٤، من المسألة ١٠٢، و نهاية الإحكام ٣٦٢:١، و الشهيد في المجمع: ٣١، و البير: ٦٧، و حكاه عنهما العاملي في مفتاح الكرامة ٢٥٠:٢.

(٣) جامع المقاصد ١٦٤:٢، و حكاه عنه العاملي في مفتاح الكرامة ٢٥١:٢.

جس الحشيش أو الحشيش أو غيرهما من الساتات التي يُقرص اتّخاذها منها، كما أنّ اشتماله على شيء من الورة لا يصحّح بدراجه بالفعل في موضوع الأرض، فهو بالفعل لا يُعدّ في العرف من أحرار الأرض ولا من ساتها، ولكنّه ثبوت جواز السجود عليه بالأخبار الخاصّة التي هي أحصّ مطلقاً من الأدلّة الدالة على أنّه لا يجوز السجود إلّا على الأرض وما أثبتته، فيُخصّص بها عمومات تلك الأدلّة من غير فرق بين كون الكاعذ في الأصل من السات أو من غيره.

نعم، بناءً على جواز السجود على القطر و الكتان لو مع استحالتهم عند صيرورتهم كأعداء، اتّحه القول بالاحتصاص، إذ العالب اتّخاذهم منهما، فيشكل حينئذٍ رفع اليد عن ظاهر ما دلّ على المنع عمّا ليس بأرض أو ساتها بإطلاق دليل الحوار؛ لإمكان ورودها مورد العبادة.

ولكنك خير بما في مقدّماته من منع، فالوجه هو الجوار مطلقاً، والله العالم.

الثاني. يشترط في الكاعذ المكتوب الذي حكمنا بكراهة السجود عليه عدم مماعة الكتانة عن وصول الجبهة إلى الكاعذ بأن كان العاصل بين حطوطها بقدر ما يحصل به مسمّى السجود على الكاعذ على ما ستعرفه إن شاء الله، أو تكون الحطوط كالصنع العبر المانع عن مباشرة الجبهة للكاعذ بأن لم يكن لها جرميّة صالحة للحيلولة.

وما يقال من أنّ هذا - أي اشتمال لكتانة على الجرم المانع عن المباشرة - ممّا لا بدّ منه، كما أنّ الأمر كذلك في الكاعذ المصوغ، و إلّا للرم انتقال العرض، فهو ممّا لا ينبغي الالتفات إليه، فإنّه - بعد تسليم مقدّماته - يتوجّه عليه عدم انشاء

الأحكام الشرعية على مثل هذه التدقيقات، كما هو واضح

(و لا يسجد على شيء من بدنه، فإن منعه الخ) مثلاً (عن السجود على الأرض) و لم يتمكن من تريد شيء منها بقدر ما يسجد عليه و لا من تحصيل غيرها مما يصح السجود عليه من سات أو كاعيد (سجد على ثوبه، فإن لم يكن) معه ثوب (فعلى) ظهر (كفه) و لا يسقط عنه أصل السجود بتعذر شرطه بلاحلاف فيه على الطاهر؛ فإن المبسور لا يسقط بالمعسور، كما يشهد له -مضافاً إلى ذلك - الأحبار الآتية و غيرها مما يفهم منه أن عدم سقوط السجود في مثل العرص من الأمور المسلمة المعروغ عنها

و يدل على أنه عند الضرورة يسجد على ثوبه، و عند تعذره على ظهر كفه. حمر أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام قال: قلت لم أكون في السفر فتحصر الصلاة و أخاف الرمضاء على وجهي كيف أصنع؟ قال: «يسجد على بعض ثوبك» قلت: ليس علي ثوب يمكنني أن أسجد على طرفيه و لا ديله، قال عليه السلام: «أسجد على ظهر كفك فإنها إحدى المساجد»<sup>(١)</sup>.

و يشهد أيضاً للحكم الأخير: خبره -آخر - المروي عن العلي - قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: جعلت فداك، الرجل يكون في سفر فيقطع عليه الطريق فيبقى عرياناً في سراويل و لا يجد ما يسجد عليه، يحاف أن يسجد على الرمضاء أحرق وجهه، قال: «يسجد على ظهر كفه فإنها إحدى المساجد»<sup>(٢)</sup>.

(١) التهذيب ٢: ٣٠٦/١٢٤٠، الوسائل، الباب ٤ من أبواب ما يسجد عليه، ح ٥.  
(٢) علل الشرائع: ٣٤١-٣٤٠ (الباب ٤١) ح ١، الوسائل، الباب ٤ من أبواب ما يسجد عليه، ح ٦.

و يدلّ على الأوّل أيضاً روايته ثالثة أنّه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصلي في حرٍّ شديد فيخاف على جبهته الأرض، قال: «يصنع ثوبه تحت جبهته»<sup>(١)</sup>.

و صحيحة القاسم بن المصّيل، قال: قلت للمرصا عليه السلام: جعلت فداك، الرجل يسجد على كُمّه من أدّى الحرّ والبرد، قال: «لا بأس به»<sup>(٢)</sup>.

و خبر عيينة بنافع القصب، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أدخل المسجد في اليوم الشديد الحرّ فأكره أن أصلي على الحصى فأسطّ ثوبي فأسجد عليه، قال: «نعم، ليس به بأس»<sup>(٣)</sup>.

أقول: ولعلّ إطلاق مصي البأس عنه في هذه الرواية - مع أنّ الغالب في مثل ما هو معروف من السائل تمكّنه من الصلاة تحت سقف أو تحصيل ما يصحّ السجود عليه و وضعه على ثوبه و السجود عليه بلا مشقة - لوروده مورد العالب في مساجدهم من كونها مواقع التقية، فم يكس [يسعه]<sup>(٤)</sup> السجود عند بسط ثوبه على الأرض إلا عليه، فله حبث السجود عليه و لو مع التمكن من أن يسجد في مكان آخر على ما يصحّ السجود عليه، إذ المعتبر في باب التقية هو الضرورة حال الفعل من غير اشتراطها بعدم المندوحة، كما أوضحناه في الوضوء، فتأمل.

(١) العقبة ١: ١٦٩/٧٩٧، الوسائل، باب ٤ من أبواب ما يسجد عليه، ح ٨.

(٢) التهذيب ٣: ٣٠٦-٣٠٧/١٢٤١، الاستبصار ١: ٣٣٣-٣٣٤/١٢٥٠، الوسائل، الباب ٤ من أبواب ما يسجد عليه، ح ٢.

(٣) التهذيب ٢: ٣٠٦-٣٠٩/١٢٣٩، الاستبصار ١: ٣٣٢-٣٣٣/١٢٤٨، الوسائل، الباب ٤ من أبواب ما يسجد عليه، ح ١.

(٤) يدلّ ما بين المعقوفين في «ص ١٢» و «طبعة الحجرية»، «يسعهم» و الصحيح ما أئتناه.

و خبر أحمد بن عمر، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يسجد على كُم قميصه من أذى الحرّ و البرد، أو عى ردائه إذا كان تحته مشح<sup>(١)</sup> أو غيره ممّا لا يسجد عليه، فقال: «لا بأس به»<sup>(٢)</sup>.

و خبر محمد بن القاسم بن الفضيل بن يسار، قال: كتب رجل إلى أبي الحسن عليه السلام: هل يسجد الرجل على ثوب ينقي به وجهه من الحرّ و البرد و من الشئ يكره السجود عليه؟ فقال: «نعم، لا بأس»<sup>(٣)</sup>.

و خبر علي بن جعفر - المروي عن قرب الإسناد - عن أخيه موسى عليه السلام، قال سألته عن الرجل يؤديه حرّ الأرض و هو في الصلاة و لا يقدر على السجود هل يصلح له أن يضع ثوبه إذا كان قطعاً أو كُتّاناً؟ قال: «إذا كان مضطراً فليعمل»<sup>(٤)</sup>. و هذه الأحبار بأسرها تدلّ على حوّار السجود على الثوب إمّا مطلقاً أو إذا كان قطعاً أو كُتّاناً لدى الضرورة، و أمّا أنه هو المُنْتَهَيْن لذلك كي يكون بدلاً اضطرارياً من الأرض لا يعدل عنه إلى غيره من طاهر الكفّ و غيره - كما هو ظاهر المتن و غيره - فلا يكاد يُفهم من شئ منها ممّا عدا الرواية الأولى؛ إذ ليس في شئ منها إشعار بتعيّنه، بل عاية معاده، معي الدُسّ عنه، فيحتمل أن يكون ذلك لإلغاء شرطية ما يصحّ السجود عليه رأساً، و كون الثوب و غيره على حدّ سواء في ذلك.

(١) المشح: البلاس، و هو كساء معروف. مجمع البحرين ٤/١٤٤: مسح.

(٢) التهذيب ٢/٣٠٧: ١٢٤٢، الاستبصار ١/٣٣٣: ١٢٥١، الوسائل، الباب ٤ من أبواب ما يسجد عليه، ح ٣

(٣) التهذيب ٢/٣٠٧: ١٢٤٣، الاستبصار ١/٣٣٣: ١٢٥٢، الوسائل، الباب ٤ من أبواب ما يسجد عليه، ح ٤.

(٤) تقدّم تخرجه في ص ١٨٩، الهامش (١).

وأما الرواية الأولى - وهي حر أبي بصير - فظاهرها وحوب السجود على الثوب لدى التمكّن منه و حملها على كونه مسوقة لبيان أصل السجود، وأنه لا يسقط بسقوط شرطه، و تخصيص الثوب بالذكر للإرشاد إلى ما يتمكن معه من السجود غالباً، لا لكونه بالخصوص ملحوظ في لحكم تأويل بلا مقتضى.

و ربما يؤيد طهرها من إرادة الخصوصية ما في ديها من تعليل السجود على ظهر الكف بأنها إحدى المساجد، فإن هذا لتعليل وإن لا يخلو عن تشابه إلا أن طهره كونه علّة لجوار وقوع السجود على الكف، و مقتضاه كون الخصوصية مرعية لاملغاة، فليتامل.

و الأحوط بل الأقوى تقديم ما كان من قطع أو كتاب على غيره، لصحبة مصور من حارم عن غير واحد من أصحابنا، قال قلت لأبي جعفر عليه السلام إنا نكون بأرض باردة يكون فيها الثلج أنسجد عليه؟ قال: لا، ولكن اجعل بيك و يسه شيئاً قطعاً أو كتاباً<sup>(١)</sup> فإن مقتضى الجمع بينها و بين الأحبار النافذة للباس عن السجود على الثوب تقييد تلك الأحبار بهذه الصحبة، ولكن المراد بالصحبة ليس إلا شرطيته مع التمكّن، لا مطلقاً، فهي لا تقتضي إلا تقييد المطلقات في هذا العرص، فالثوب مطلقاً مقدّم على ظهر الكف بمقتضى ظاهر حر أبي بصير<sup>(٢)</sup>، ولكن لدى التمكّن من قطع أو كتاب يشترط كونه مسهما بمقتضى الصحبة المزبورة.

(١) تقدّم تحريره في ص ١٨٧، الهامش (١)

(٢) تقدّم خبره في ص ١٩٩

و لكن قد يشكل التعويل على الصحيحة بما تقدّم في محله بأن ظاهرها حوار السجود على القطن و الكتان مطلقاً، و كون السائل في الأراضي الباردة التي يكثر فيها الثلج لا يصلح قرينة لإرادته مع الضرورة التي هي فرض بادر، فهي حيثئذ كغيرها من الروايات الدالة على جور السجود على القطن و الكتان، التي حملناها على التقية، فلا تصلح حيثئذ مقيدة لإطلاق الأخبار النافية للأساس عن السجود على الثوب لدى الضرورة.

اللّهم! إلا أن يُجمل خبر علي بن جعفر، المتقدّم<sup>(١)</sup> شاهداً لصرف الصحيحة إلى إرادته الضرورة، لا التقية، كما ربما يناسبها السؤال الواقع فيها، و الله العالم تنبيه: ربما يظهر من غير و حد من الأحاديث حوار السجود على القير و القمر، و ظاهرها حوار احتياري، و قد تقدّم الكلام فيه فيما سبق، و عرف و بما تقدّم أن المتحج حمل تلك الأحاديث على التقية.

و يحتمل أن يراد بها الضرورة، فعلى هذا يكون مقدماً في الرتبة على الثوب؛ إذ الغالب في موارد هما تمكّن المكثف من أن يصلّي على شيء من قطر أو كتان، فضلاً عن مطلق الثوب

ولكن لا شاهد لتعين هذا الاحتمال كي يصح الالتزام بمقتضاه من تقديم القير على الثوب خصوصاً مع محالفته لظاهر لغاوي بل صريح بعضها ولكن الأحوط لدى التمكّن منه الجمع بينه و بين الثوب في المسجد بحيث يحصل مسمى السجود على كل منهما، أو تكرار الصلاة، بل قد يشكل ترك هذا

(١) في ص ٢٠١.



الاحتياط لو قلنا بقاعدة الشغل لدى شك في الشرطيّة، فإن إطلاق ما دلّ على جوار السجود على الثوب قاصر عن شمول فرض التمكن من القبر و أشباهه، فليتأمل.

(و) كيف كان د (الذي ذكرناه) شرعاً فيما يسجد عليه (إنما يعتبر في موضع الجبهة لا بقية المساجد) لا خلاف فيه على الظاهر، بل في الحواهر إجماعاً و خصوصاً مستنبضة أو متواترة، بل ضرورة من المذهب أو الدين<sup>(١)</sup>.  
أقول: وربما يشهد له بعض الأحبار المتقدمة<sup>(٢)</sup> الدالة على أنّه عليه السلام كان قد يأخذ كفّاً من الحصى و يضعه على فرشه و يسجد عليه؛ فإنّ طاهره إرادة وضعه على موضع الجبهة

و هي صحيحة ررارة، الطويلقة<sup>(٣)</sup> وإن كان تحهما . أي اليدين . حال السجود ثوب فلا يصرك، وإن أفضيت بهما إلى الأرض فهو أفضل<sup>(٤)</sup>.  
و هي رواية أبي حمزة «لا بأس أن تسجد و بين كفّيك و بين الأرض ثوبك»<sup>(٥)</sup>.

و عن الرضوي. «و لا بأس بقيام و وضع الكفّين و الركبتين و الإبهامين على غير الأرض»<sup>(٦)</sup>.

(١) جواهر لكلام ٤٤٤:٨.

(٢) في ص ١٧٤.

(٣) الكافي ٣/٣٣٥-٣٣٤، التهذيب ٣٠٩/٨٤-٣٠٨، الوسائل، الباب ٥ من أبواب ما يسجد عليه، ح ١.

(٤) التهذيب ٣٠٩/٣١٠-١٢٥٤، الوسائل، الباب ٥ من أبواب ما يسجد عليه، ح ٢.

(٥) الفقه المسبوب للإمام الرض عليه السلام: ١١٤، بحار الأنوار ١٥٠:٨٥/١٠.

إلى غير ذلك من الروايات التي لا يهتما باستقصاؤها بعد وصوح الحكم و موافقته للأصل.

(و يراعى فيه) كغيره مما يقع فيه نصلة (أن يكون مملوكاً أو مأذوناً

فيه) على حسب ما سمعته في مكان المصنّي، الذي منه موضع السجود

(و أن يكون حالياً من نجاسة) و لم تكن منعديّة، كما تقدّم البحث فيه

مفضلاً في أوائل المبحث عند التكلّم في أنّه لا بأس بأن يصلّي الرجل في الموضع

[النجس] <sup>(١)</sup> إذا كان موضع الجهة طاهراً، مرجع <sup>(٢)</sup>

(و إذا كانت النجاسة في موضع محصور كالبيت و شبهه) <sup>(٣)</sup> و

جهل موضع النجاسة، لم يسجد على شيء منه، و لكن شرط أن يكون

علمه الإجمالي بوحود النجس صالحاً لتعريف التكليف بالاجتناب عنه على كلّ

تقدير بأن لم يكن بعض أطراف الشبهة معلوم النجاسة بالتفصيل، أو خارجاً عن

مورد انتلاء المكلف، أو غير ذلك من العروص التي تقدّمت الإشارة إليها في صدر

الكتاب عند البحث عن حكم الإباء بين لمشيه طاهرهما بسجسهما <sup>(٤)</sup>، و قد تبين

فيما تقدّم مستند أصل الحكم، فلا يطيل بالإعادة

نعم (يجوز السجود في المواضع المتسعة) و غيرها مما ليس

بمحصور؛ لما عرفت في المبحث المتقدم. ليه الإشارة من أن العلم الإجمالي

بوجود نجس أو حرام مردّد بين أمورٍ إنما يؤثر في وجوب الاحتنا عنه إذا كان

(١) ما بين المعقوفين يقتضيه السياق.

(٢) ص ٨٥ و ٩٠ و ما بعدها.

(٣) ما بين المعقوفين أئتمناه من كتاب و شرائع الإسلام.

(٤) راجع ج ١، ص ٢٤٧.

أطراف الشبهة محصورة، و أما إذا كانت غير محصورة، فلا يجب الاجتناب عنه إجماعاً، كما عن جماعة<sup>(١)</sup> نقله، بل عن بعض دعوى الضرورة عليه<sup>(٢)</sup>

ولكنهم اختلفوا في صائط غير المحصور، وقد بينا في محله أن الأشبه بالقواعد تحديد المحصور بما إذا كان أطراف الشبهة أموراً معينة مبسوطة بأن يكون الحرام المشتبه مردداً بين أن يكون هذا أو هذا أو هذا، وهكذا بحيث يكون إحرام أصالة الجُلّ و الطهارة في كل منها معارصاً بحرياتها فيما عداها، و غير المحصور ما لا إحاطة بأطراف الشبهة على وجه يجعل الحرام مردداً بين هذا و هذا و هذا، كما لو علم إجمالاً بحرمة موال بعض التخار الذي هي منه، و لم يعلم بانحصارهم في من يعلمهم و يجتلي بمعاملتهم، فيكون حكم الشبهة الغير المحصورة - و هو حوازي الأركان في أطرافها التي أحاط بها و أراد تناولها بناءً على هذا التفسير - على وفق الأصل سليم هي المعارض، ولكن جمع المواضع المتسعة التي علم إجمالاً بنجاسة حرمة منها من هذا الباب لا يخلو عن حفاء، إلا أنه لاحفاء في عدم كون جميع أجزاء مثل هذه الأراضي على حد سواء في كونه صالحاً لتنجير التكليف بالاجتناب عنه على تقدير العلم بنجاسته تفصيلاً؛ لحدود سائر أجزائه - التي لا يقع عليها عبثه أولاً يناسبها لسجود - من مورد بثلاثه، فعدم وجوب الاجتناب عن مثل هذه الأراضي مشؤوه هذا، لا كون الشبهة غير محصورة.

(١) منهم: الكركي في جامع المقاصد ١٦٦٢، و الشهيد الثاني في روض الجنان ٥٩٩:٢، و الوحيد البهبهاني في الفوائد الجائرة ٢٤٧، و حكاه عنهم العاملي في مناهج الكرامة ٢٥٣:٢، و الشيخ الأنصاري في فرائد الأصول: ٤٣٠.  
(٢) حكاه عنه الشيخ الأنصاري في فرائد الأصول: ٤٣٠.

ولكن حدد غير المحصورة بعضهم بما كان كثرة المحتملات إلى حد يعسر الاحتساب عنه<sup>(١)</sup>، وآخر بما كان في احتساب نوعه حرج<sup>(٢)</sup>، وبعض بما يعسر عدّه أو يمتنع عدّه في زمان قليل<sup>(٣)</sup>، وبعض بما كان كثرة المحتملات إلى حد يوهن احتمال مصادفة كل منها لذلك لحرام المعلوم بالإجمال بحيث لا يعتنى به لدى العقلاء<sup>(٤)</sup>، وربما أوكّل بعض تشخيصه إلى العرف<sup>(٥)</sup>، وعن كاشف اللثام تحديده في هذا الباب بما يؤدّي اجتنابه إلى ترك صلاة عائلاً<sup>(٦)</sup>.

ولا يخفى عليك أن إثبات الرحمة في ارتكاب الشبهة على أغلب هذه التفسير لا يحلو عن إشكال.

نعم، ساء على تفسيره بما لزم من اجتنابه الحرج، أتجه الالتزام بعدم وحيه (دفعاً للمشقة) أحداً معومات أدلة نفي الحرج

ولكنك حبير بأنه لا مشقة في الاجتناب عن كثير من موارد الشبهة العير المحصورة التي أمكن تحصيل لإجماع على عدم وحب الاحتساب عنه و تمام التحقيق فيه موكلول إلى محلّه.

و لو انحصر الحال في السجود على المجلس، ففي سقوط حكم المجاسة

(١) الشهيد الثاني في مسالك الافهام ١: ١٨٠-١٨١

(٢) صاحب الجواهر فيها ٤٤٥٨.

(٣) المحقق الكركي في حاشية إرشاد الأذهان، ص ١٠٠٠ موسوعة (حياة المحقق الكركي و آثاره ٧٢:٩) وحاشية شرائع الإسلام ص ١٠٠٠ الموسوعة المشر إلىها، ج ١٠، ص ١٤١

(٤) الشيخ الأنصاري في فرائد الأصول ٤٣٨.

(٥) المحقق الكركي في جامع المقاصد ١٦٦:١، و الشهيد الثاني في روض الجنان ٥٩٩:٢، و العاملي في مدارك الأحكام ٢٥٣:٣.

(٦) كشف اللثام ٣٤٩٣، و حكاة عنه العاملي في مفتاح الكرامة ٢٥٣:٢

كما إذا كانت في البدن، أو الانتقال إلى لإيماء، أو الإتيان بما يتمكن من السجود  
 عدا مباشرة الجهة وجوه أقواها الأول؛ لأن الميسور لا يسقط بالمعسور، مع أن  
 عمدة مستند اشتراط طهارة المسجد الإجماع القاصر عن إثباته في مثل هذه  
 الفروض.

و من هنا يظهر أنه لو در الأمر بين أرض نجسة نحاسية غير متعدية و بين  
 غيرها ممّا لا يصحّ السجود عليه بالذات كالثوب أو طهر الكف أو غير ذلك،  
 يسجد على الأرض، لقصور دليل الاشتراط عن شمول مثل العرص، فلا محض  
 حيثنّذ لعمومات الأحبار الناهية عن السجود إلّا على الأرض أو ساتها، فليست مل  
 و لو سجد على الحجر جهلاً أو سياراً، مصّت صلاته، لا لعموم قوله عليه السلام  
 «لا تعاد الصلاة إلّا من حمسة»<sup>(١)</sup> العحدث، لإمكان الحادثة فيه بإحمال لفظ  
 «الظهور» الذي هو أحد الحممة، و احتمال أن يكون المراد به ما يعمّ الطهارة  
 الحيثية، و لا يحوى ما دلّ على عدم لإعادة من نفس السجود؛ لأنّ المحوى لو  
 سلّمهاها فيما يتّحه الاستشهاد بها لو كب في سجدة لا في السجدين، إلّا أن يُسمّم  
 ذلك بعدم القول بالفصل، بل لما تقدّمت الإشارة إليه من أنّ غاية ما يمكن إثباته  
 إنّما هو شرطية الطهارة في حال العمد و الالتفات، لا مطلقاً.

نعم، لو سجد سياراً أو جهلاً عنى ما لا يصحّ السجود عليه، صحّ الاستدلال  
 لصحة صلاته بعموم الخبر المبرور، و بالمحوى المزبورة أيضاً لو سلّمهاها، والله  
 العالم.

(١) الفقيه ١/١٨١: ٨٥٧، و ٩٩١/٢٢٥، التهذيب ٢/١٥٢: ٥٩٧، الوسائل، الباب ٣ من أبواب  
 الوضوء، ح ٨، و الباب ٩ من أبواب القسمة، ح ١

## (المقدمة السابعة في الأذان والإقامة)

/ الأذان لغة الإعلام. و يُطلق في عرف الشارع و المشرعة على الأدكار الخاصة التي شرعت أمام الفرائض اليومية، و للإعلام بدخول الوقت. و الإقامة هي الأصل الإقامة. و في عرف أهل الشرع: الأدكار التي قبل الفرائض.

و قد تواترت النصوص في فضل المؤذنين و ما يستحقونه من الأجر. و قد روي عن علي عليه السلام أنه قال: «قال رسول الله ﷺ للمؤذن فيما بين الأذان و الإقامة مثل أجر الشهيد المشحط بدمه في سبيل الله» قال: «قلت: يا رسول الله إنهم يجتلدون»<sup>(١)</sup> على الأذان، قال: «كلا إنه ليأتي على الناس زمان يطرحون الأذان على ضعفائهم، و تلك لحوم حرمها الله على الناس»<sup>(٢)</sup> إلى غير ذلك من الأخبار الكثيرة المتضمن بعضها لبيان ما يستحقه المؤذن من الأجر مما يبهري منه العقول.

(١) أي: يتصارفون و يتقاتلون. مجمع البحرين ٢٦٣ جلد.

(٢) التهذيب ٢/٢٨٣: ١١٣٠، الوسائل، الباب ٢ من أبواب الأذان و الإقامة، ح ٤.

(و النظر) فيهما يقع (في أربعة أشياء):

(الأول: فيما يؤذن له ويقام).

(و هما مستحبان في الصلوات الخمس المفروضة) أي عند فعلها (أداء و قضاء للمنفرد و الجامع، للرجل و المرأة) لدى غير واحد من القدماء و أكثر المتأخرين، من كانتهم على ما قيل<sup>(١)</sup>، بل عن طائفة<sup>(٢)</sup> دعوى الشهرة المطلقة عليه، و (لكن يشترط أن تُسرَّ المرأة) على ما صرح به غير واحد.

(وقيل: هما شرطان في الجماعة) و قد حكى هذا القول عن الشيخين و ابن الرِّاح و ابن حمزة، إلا أن ما حكى عنهم هو القول بوجوبهما في صلاة الجماعة<sup>(٣)</sup>، فليس فيه نصريح بالشرطيَّة، فلعنهم يقولون بوجوبهما تعبدًا.

نعم، حكى عن أبي الصِّلاح القول بأنهما شرطان في الجماعة<sup>(٤)</sup>

و عن السيّد في الجُمْل القول بأنّه تجب الإقامة على الرجال في كلّ فريضة، و الأذان و الإقامة على الرجل و النساء في لصح و المغرب و الجمعة، و على الرجال خاصّة في الجماعة<sup>(٥)</sup>

(١) كما في مستند الشيعة ٥١٦:٤.

(٢) كالسوري في التقيح الرائع ١٨٩:١، و التكري في جامع المقاصد ١٦٧:٢، و الهائي في الحيل المتين ٢٠٧، و الأردبي في مجمع الفائدة و البرهان ١٦٣:٢، و السبرولري في ذخيرة المعاد ٢٥١، و الحاكي عنهم هو الراقى في مستند الشيعة ٥١٦:٤.

(٣) المسقعة ٩٧، النهاية: ٦٤، مسبوط ٩٥:١، الاقتصاد ٢٥٩، الجُمْل و المقود (ضمن الرسائل العشر): ١٧٨، المهدّب ٨٨:١، شرح جُمْل نعلم و العمل، ٧٩، الوسيلة: ٩١، و حكاة عنهم العلامة الحلي في مختلف الشيعة ١٣٥:٢، المسألة ٧٢.

(٤) الكاظمي في العقه ١٤٣، و حكاة عنه العلامة الحلي في مختلف الشيعة ١٣٥:٢، المسألة ٧٢.

(٥) جُمْل العدم و العمل ٦٣، و حكاة عنه العلامة الحلي في مختلف الشيعة ١٣٥:٢، المسألة ٧٢.

و عن ابن أبي عقيل أنه قال: يجب لأذان في الصبح والمغرب، والإقامة في جميع الخمس<sup>(١)</sup>.

و عن ابن الجبيل أنه قال يحبان على الرجال جماعة وفرادى، سافراً و حضراً في الصبح والمغرب والجمعة، وتجب الإقامة في باقي المكتوبات. وقال: وعلى النساء التكبير والشهادتان فقط<sup>(٢)</sup>.

(و الأول أظهر) كما يشهد له - مصافاً إلى استصحاب عدم وجوبهما شرعاً و شرطاً الثابت قبل برول حرنيل عليه السلام بهما على النبي صلى الله عليه وآله - المستميصة الدالة على أن من صلى بأذان وإقامة صلى خلعاً صفان من الملائكة، ومن صلى بإقامة صلى خلعاً صف واحد

كصحيحة محمد بن مسلم، قال قال لي أبو عبد الله عليه السلام «إذا أنت أدت و أقمت صلى خلعك صفان من الملائكة، وإن أقمت إقامة غير أذان صلى خلعك صف واحد»<sup>(٣)</sup>.

إلى غير ذلك من الأخبار الكثيرة بدلة عليه، التي وقع في بعضها نوع اختلاف في تحديد من يصلي معه من الميث عند قنصاره على إقامة واحدة، فقد ورد في جملة منها مثل ما في الصحيحة لمروارة<sup>(٤)</sup>، مع ما في بعضها من تحديد

(١) حكاه عنه العلامة الحلبي في مختلف الشيعة ١٣٦٢، صعن المسألة ٧٢.

(٢) حكاه عنه العلامة الحلبي في مختلف الشيعة ١٣٥٢، المسألة ٧٢.

(٣) التهذيب ١٧٤/٥٢٢، الوسائل، الباب ٤ من أبواب الأذان والإقامة، ح ٢.

(٤) الكافي ٨/٣٠٣، التهذيب ١٧٣/٥٢٢، الوسائل، الباب ٤ من أبواب الأذان والإقامة،



الصف بما بين المشرق والمغرب<sup>(١)</sup>، وفي بعضها الآخر: أقله بذلك، وأكثره بما بين السماء والأرض<sup>(٢)</sup>، وفي بعضها ما لا يرى طرفاه<sup>(٣)</sup>، وفي حبر ابن أبي ليلى عن علي عليه السلام «وَمَنْ صَلَّى بِإِقَامَةٍ صَلَّى حَبْلَهُ مِنْكَ»<sup>(٤)</sup>

ولعله أريد به الجنس، كما في حبر المفصل من عمر، المروي عن ثواب الأعمال: «مَنْ صَلَّى بِإِقَامَةٍ صَلَّى خَلْفَهُ مِنْكَ صَفًّا وَاحِدًا»<sup>(٥)</sup>،<sup>(٦)</sup> فلا ينافي التحديد الواقع في غيرهما من الروايات.

ولكن قد ينافيه ما في خبر العباس بن هلال عن أبي الحسن الرضا عليه السلام «وإن أقيم بغير أذانٍ صَلَّى عن يمينه [واحد] و عن شماله واحد» ثم قال: «اعتمد الصفيين»<sup>(٧)</sup>

و في حبر أبي دَرٍّ - المروي عن لمجالس - عن النبي صلى الله عليه وآله: «مَنْ أقام و لم يؤذن لم يصل معه، لا ملكاه الأذان معه»<sup>(٨)</sup>.

و هذا النحو من الاختلاف في الأخبار غير عزيز، فيحمل على بعض جهات التأويل، و الأمر فيه سهل بعد أنه لا تتعلق له بكمية العمل

(١) الفقيه ١٨٦٠/٨٨٧، الوسائل، الباب ٤ من أبواب الأذان والإقامة، ح ٦

(٢) يأتي تخريجه في الهامش (٦).

(٣) يأتي تخريجه في الهامش التالي

(٤) الفقيه ١٨٦١/٨٨٩، الوسائل، باب ٤ من أبواب الأذان والإقامة، ح ٥.

(٥) كذا قوله. «ملك صفاً واحداً» في «ض ١٢» و الطبعة الحجرية و جواهر الكلام ١٨:٩، و في ثواب الأعمال بذلها. «صف واحد» و في الوسائل: «صف واحد من الملائكة».

(٦) ثواب الأعمال: ٢/٥٤، الوسائل، الباب ٤ من أبواب الأذان والإقامة، ح ٧

(٧) الفقيه ١٨٦٠/٨٨٨، الوسائل، الباب ٤ من أبواب الأذان والإقامة، ح ٤، و ما بين المعقوفين أضفناه من المصدر.

(٨) الأمالي - للطوسي - ١١٦٢/٥٣٥، الوسائل، الباب ٤ من أبواب الأذان والإقامة، ح ٩.

و كيف كان فدلالة هذه الأحبار على استحباب الأذان و حواز تركه أبلغ من التصريح به، بل و كذا في الإقامة؛ فإن المتبادر منها ليس إلا أن فعل الإقامة موجب لكمال الصلاة، و صيرورة المصلي مقتدئ لصف من الملائكة، و أنه بهواتها تفوت هذه الفائدة العظمى من غير أن تطل به الصلاة أو يستحق المصلي بواسطته العقاب.

و يدل عليه أيضاً خبر زرارة قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل سبي الأذان و الإقامة حتى دخل في الصلاة، قال: «ليمض في صلاته، فإنما الأذان ستة»<sup>(١)</sup> فإن المتبادر من إطلاق ستة إرادة الذب، خصوصاً في مثل المقام الذي يناسبه التعليل

و المراد بالأذان في الجواب ما يعم الإقامة بقريئة السؤال، كما هو واضح. و الحدة في دلالة - بأن الستة قد تُطبق في الأحبار على ما ثبتت مشروعيته بغير الكتاب، سواء كن واحداً أم بدءاً، فيمكن أن يكون المراد بها في المقام هو هذا المعنى، و لا ينافيه جفتها عنه لنفي الإعادة؛ حيث إن الستة بهذا المعنى أيضاً لا يوجب الإحلال بها سهو نقص الصلاة، كما دل عليه غير واحد من الأحبار التي منها صحيحة زرارة، التي وقع فيها التصريح بأن الصلاة لا تعاد إلا من خمس، و أن التشهد ستة، و القراءة ستة، و الستة لا تنقض العريضة<sup>(٢)</sup> - مدفوعة: بأن مقتضاه حمل التعليل على لتعبد، و هو خلاف ظاهر التعليل، كما أن حمل

(١) التهذيب ٢/٢٨٥، الاستبصار ١/٣٠٤، الوسائل، الباب ٢٩ من أبواب الأذان و الإقامة، ح ١.

(٢) تقدم تخريجها في ص ٢٠٨، انهامش (١)

السنة على المعنى المبرور خلاف ما يشادر من إطلاقها

و يشهد له أيضاً في الحممة الحمر لمروي عن الدعائم عن علي عليه السلام، قال:

«لا بأس بأن يصلي الرجل مع نفسه<sup>(١)</sup> بلا أذان وإقامة»<sup>(٢)</sup>

و يدل أيضاً في الأذان لمسعود: صحيحة عبد الله بن مسعود عن

أبي عبد الله عليه السلام، قال: «يجزئك إذا حوت في بيتك إقامة واحدة بغير أذان»<sup>(٣)</sup>.

و صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبيه عليه السلام «أنه كان إذا صلى

وحده في البيت أقام إقامة ولم يؤذن»<sup>(٤)</sup>

و صحيحته الأخرى، قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل هل يجزئه في

السفر و الحصر إقامة ليس معها أذان؟ قال: «نعم، لا بأس به»<sup>(٥)</sup>.

و يمكن الاستشهاد بإطلاق هذه الصحيحة للجوامع أيضاً، كما أنه يشهد له

صريحاً حماد بن الحسن بن زياد، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام «إذا كان القوم لا ينتظرون

أحدًا اكنهوا بإقامة واحدة»<sup>(٦)</sup>

و صحيحة علي بن رباب - المروي عن قرب الإسناد - قال: سألت

أبا عبد الله عليه السلام قلت تحصر الصلاة و نحن مجتمعون في مكان واحد أتجزئنا

إقامة بغير أذان؟ قال: «نعم»<sup>(٧)</sup>

(١) في الدعائم: ولنفسه.

(٢) دعائم الإسلام ١٤٦:١، مستدرک الوسائل، الباب ٢٣ من أبواب الأذان و الإقامة، ح ١

(٣) التهذيب ١٦٦/٥٠٢، الوسائل، الباب ٥ من أبواب الأذان و الإقامة، ح ٤

(٤) التهذيب ١٦٥/٥٠٢، الوسائل، الباب ٥ من أبواب الأذان و الإقامة، ح ٦

(٥) التهذيب ١٦١/٥٢-٥١:٢، الوسائل، الباب ٥ من أبواب الأذان و الإقامة، ح ٣

(٦) التهذيب ١٦٤/٥٠٢، الوسائل، الباب ٥ من أبواب الأذان و الإقامة، ح ٨

(٧) قرب الإسناد: ٥٩٦/١٦٣، الوسائل، الباب ٥ من أبواب الأذان و الإقامة، ح ١٠.

و يدل عليه للمسافر: صحيحة محمد بن مسلم و الفضيل بن يسار عن أحدهما عليهما السلام، قال: «يجزئك إقامة في السفر»<sup>(١)</sup>

و حصر عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن الصادق عليه السلام أنه قال: «يجزئ في السفر إقامة بغير أذان»<sup>(٢)</sup>.

و حصره الآخر عنه أيضاً، قال سمعته يقول «يقصر الأذان في السفر كما تقصر الصلاة، تجزئ إقامة واحدة»<sup>(٣)</sup>.

و ما في هذه الأحبار من التعبير بهذه الإجراء المشعر بعدم حوار الاجتزاء بإقامة واحدة في الحصر إنما يراد به الاحتراء بها في مقام الحروح عن عهدة التكليف المتعلق بهما في الشريعة عني حسب مشروعتهما، وجوباً كان أم مديناً، فلا دلالة في مثل هذه الروايات على وجوب الأذان في الموارد التي دلت على عدم الاجتزاء فيها بإقامة واحدة و لو سلمت دلالتها عليه، فلأنه من صرحها عنه بشهادة صحيحة الحلبي، المصرحة بنفي البأس بالاكتهاء بإقامة ليس معها أذان في السفر و الحصر<sup>(٤)</sup>، كما أنه يتعين حمل بعض الأحبار التي يستشعر أو يستظهر منها وجوبه في الغداة و المغرب على شدة لاهتمام به فيهما و تأكد مطلوبيته.

مثل: ما رواه الصدوق بإساده عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال: «أدنى ما يجزئ من الأذان أن تفتتح الليل بأذان و إقامة، و تفتتح النهار بأذان و إقامة، و

(١) التهذيب ١٧٢/٥٢٢، الوسائل، الباب ٥ من أبواب الأذان و الإقامة، ح ٧.

(٢) الفقيه ١٨٩:١/٩٠٠، الوسائل، الباب ٥ من أبواب الأذان و الإقامة، ح ١.

(٣) التهذيب ١٧٠/٥١٢، الوسائل، الباب ٥ من أبواب الأذان و الإقامة، ح ٩.

(٤) راجع: التهامش (٥) من ص ٢١٤.

يجزئك في سائر الصلوات إقامة بغير أدن<sup>(١)</sup>

و عن صفوان بن مهران عن أبي عبد الله عليه السلام، قال «الأذان مشى مشى، و الإقامة مشى مشى، ولا يد في العجر و المغرب من أذان و إقامة في الحضر و السفر، لأنه لا يقصر فيهما في حضر و لا سفر، و تحركت إقامة بغير أذان في الظهر و العصر و العشاء الآخرة، و الأذان و الإقامة في جميع الصلوات أفصل<sup>(٢)</sup>»  
و ما رواه الشيخ بإساده عن الصباح بن سببة، قال قال لي أبو عبد الله عليه السلام  
«لا تدع الأذان في الصلوات كلها، فإن تركته فلا تركه في المغرب و العجر، فإنه ليس فيهما تقصير<sup>(٣)</sup>».

و عن ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال «يجزئك في الصلاة إقامة واحدة إلا العداة و المغرب<sup>(٤)</sup>».

و عن سماعة، قال قال أبو عبد الله عليه السلام «لا تصل العداة و المغرب إلا بأذان و إقامة، و رخص في سائر الصلوات بالإقامة، و الأذان أفصل<sup>(٥)</sup>».

فإن رفع اليد عن ظهر هذه الأخبار في الوجوب أهون من صرف المطلقات الكثيرة الدالة على جواز الاكتفاء بإقامة واحدة إلى ما عدا العجر و

(١) المقية ١/١٨٦: ٨٨٥، الوسائل، الباب ٦ من أبواب الأذان و الإقامة، ح ١.

(٢) عدل الشرائع ٣٣٧ (الباب ٣٥) ح ١، الوسائل، الباب ٦ من أبواب الأذان و الإقامة، ح ٢.

(٣) التهذيب ١/٤٩٢: ١٦١، الاستبصار ١/٢٩٩: ١١٠٤، الوسائل، الباب ٦ من أبواب الأذان و الإقامة، ح ٣.

(٤) التهذيب ٢/٥١: ١٦٨، الاستبصار ١/٣٠٠: ١١٠٧، الوسائل، الباب ٦ من أبواب الأذان و الإقامة، ح ٤.

(٥) التهذيب ٢/٥١: ١٦٧، الاستبصار ١/٢٩٩: ١١٠٦، الوسائل، الباب ٦ من أبواب الأذان و الإقامة، ح ٥.

المعرب، مع ما في ظهور ما عدا الأخيرة من هذه الروايات في الوجوب من نظير بل مع، بل ربما يستشعر أو يستظهر من بعضها ردة تأكيد الاستحباب، مثل خبر الصباح، فهو بنفسه صالح لأن يكون شاهداً للمجمع بين الروايات.

كما أنه ربما يشهد له أيضاً صحة عمر بن يزيد، قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الإقامة بعير أذان في المعرب، فقال: «ليس به بأس، وما أحت أن يعتاد»<sup>(١)</sup>.

و رواية أبي بصير عن أحدهما عليه السلام في حديث، قال: «إن كنت وحدك تنادر أمراً تخاف أن يعونك تحركك إقامة إلا العجز والمعرب فإنه يسعي أن يؤذن فيهما وتقيم من أحل أنه لا يقصر فيهما، كما يقصر في سائر الصلوات»<sup>(٢)</sup>.

فإن طاهر هذه الرواية كصريح سابقها: الاستحباب، وكون الاهتمام به في صلاة المعرب والمعرب أشد، فلا بد حينئذ من حمل النهي في خبر سماعة والتعمير باللائحة في رواية صفوان على تأكيد الاستحباب، أو مع كراهة الترك.

و يدل على جواز تركهما للنساء. صحة جميل بن ذراح، قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة هل عليها أذان وإقامة؟ فقال: «لا»<sup>(٣)</sup>.

و مرسل الصدوق قال. قال الصادق عليه السلام: «ليس على المرأة أذان ولا إقامة»

(١) التهذيب ١٦٩/٥١:٢، الاستبصار ١١٠٨/٣٠٠، الوسائل، الباب ٦ من أبواب الأذان والإقامة، ح ٦.

(٢) الكافي ٩/٣٠٣:٣، التهذيب ١٦٣ ٥٠:٢، الاستبصار ١١٠٥/٢٩٩، الوسائل، الباب ٦ من أبواب الأذان والإقامة، ح ٧.

(٣) الكافي ١٨/٣٠٥:٣، التهذيب ٣٠٠/٥٧:٢، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب الأذان والإقامة، ح ٣.

إذا سمعت أذان القبيلة، و تكفيها، لشهادتان، ولكي إذا أدت و أقامت فهو أفضل<sup>(١)</sup>.

قال: وقال الصادق عليه السلام ليس على النساء أذان ولا إقامة ولا جمعة ولا جماعة<sup>(٢)</sup> (٣).

و حمر أنس بن محمد عن أبيه عن جعفر بن محمد عن آبائه في وصية النبي صلى الله عليه وآله لعلي عليه السلام، قال: ليس على امرأة<sup>(٤)</sup> أذان ولا إقامة<sup>(٥)</sup>.

و خبر زرارة بن أعين - لمروي عن العلل - عن أبي جعفر عليه السلام، قال: قلت له: المرأة عليها أذان وإقامة؟ فقال: «إن كنت سمعت<sup>(٦)</sup> أذان القبيلة فليس عليها<sup>(٧)</sup> أكثر من الشهادتين<sup>(٨)</sup>».

و خبر أبي مريم الأنصاري، قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: إقامة المرأة أن تكبر و تشهد أن لا إله إلا الله و أن محمداً عبده و رسوله<sup>(٩)</sup>.

و في الأذان خاصةً صحيحة عبد الله بن مسان، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة تؤذن للصلاة، فقال: «حسن إن فعلت، وإن لم تفعل أحزأها أن تكبر و

(١) الفقيه ١٩٤: ٩٠٩، الوسائل، باب ١٤ من أبواب الأذان والإقامة، ح ٥.

(٢) «ولا جماعة» لم ترد في الفقيه.

(٣) الفقيه ١٩٤: ٩٠٧، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب الأذان والإقامة، ح ٦.

(٤) في الفقيه: «والسواء بدل والمرأة».

(٥) الفقيه ٢٦٣: ٤، ضمن ح ٨٢١، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب الأذان والإقامة، ح ٧.

(٦) في العلل: «وتسمع».

(٧) في العلل زيادة: «شيء، وإلا فليس».

(٨) علل الشرائع: ٢٥٥ (الباب ٦٨) ح ١، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب الأذان والإقامة، ح ٨.

(٩) الكافي ٣٠٥: ١٩، الوسائل، باب ١٤ من أبواب الأذان والإقامة، ح ٤.

تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله<sup>(١)</sup>.

و صحيحة زرارة، قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام النساء عليهن أذان؟ فقال: «إذا شهدت الشهادتين فحسبها»<sup>(٢)</sup>.

بل ربما يستشعر من بعض هذه الأحاديث عدم مشروعيتهما لهن، ولكنه لا بد من حمل ذلك على عدم تأكد استحبابهما لهن، كما يشهد له بعض الأخبار المتقدمة<sup>(٣)</sup> الدالة على أنها إن أدت وأقامت فهو أفضل.

فما عن السيد في الجمل - من القول بوجوبهما على الرجال والنساء في الصبح والمغرب والجمعة<sup>(٤)</sup> - صعيص.

وأصعب منه ما حكى عن ابن أبي عقيل من أنه قال: «من ترك الأذان والإقامة معتمداً بطلت صلاته إلا الأذان في الظهر والعصر والعشاء الآخرة، فإن الإقامة محزنة عنه، ولا إعادة عليه في تركه، وأما الإقامة فإنه إن تركها معتمداً بطلت صلاته، وعليه الإعادة»<sup>(٥)</sup> إن أريد به شموله للنساء، فإن فيه إلقاء للمستفيضة المتقدمة رأساً بلا مقتضى.

نعم، لو أراد في حق الرجال، أمكن الاستشهاد له بإطلاق بعض الأخبار المتقدمة، وإن كان فيه أيضاً ما لا يحصى بعد الإحاطة بما أسلفناه، كما أن ما

(١) التهذيب ٢/٥٨٢، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب الأذان والإقامة، ح ١.

(٢) التهذيب ٢/٥٨٢، الوسائل، باب ١٤ من أبواب الأذان والإقامة، ح ٢.

(٣) في ص ٢١٧ - ٢١٨.

(٤) تقدم تحريره في ص ٢١٠، الهامش (٥).

(٥) حكاه عنه العلامة الحلي في مختلف الشيعة ٢/١٣٦، ضمن المسألة ٧٢.



تقدّمت<sup>(١)</sup> حكايته عن ابن الحنبل - من القول - أنّهما يجبان على الرجال جماعةً وفرادى، سفرًا وحصراً في الصبح والمغرب والجمعة، وتجب الإقامة في باقي المكتوبات، وأنّ على النساء التكبير والشهادتين - ربما ينطبق عليه ظواهر كثير من أخبار الباب.

ولكنك عرفت أنّ مقتضى الجمع بينها وبين غيرها حمل ما كان ظاهره وحبس الأدان في المحر والمغرب على الاستحباب المتأكّد، فهذا القول أيضاً صعب

وأصعب منه القول بوجوبهما في الجماعة إمّا مطلقاً أو للرجال خاصّة، كما حكى المصريح بالاحتصاص عن بعض<sup>(٢)</sup> القائلين به، إذ لا شاهد لهذا القول عدا رواية أبي بصير عن أحدهما **هنا**، قال: سأله أيحزني أدان واحد؟ قال: إن صليت جماعة لم يحزني إلّا أدان وإقامة، وإن كنت وحدك تادر أمراً تخاف أن يهوتك تحزنك إقامة إلّا العجر والمغرب به يسهي أن تؤدّن فيهما وتقيم من أحل أنّه لا يقصر فيهما، كما يقصر في سائر الصلوات<sup>(٣)</sup> لما تقدّمت الإشارة إليه أيضاً من أنّ التعبير بعدم الإحزاء لا يدلّ على الوجوب، فإنّ مفاده ليس إلا عدم الإجراء في الخروج عن عهدة التكليف المتعلّق به على حسب مشروعيّته، وحيثاً كان مبدئياً، فليس في هذا التعبير دلالة على كون ذلك التكليف وجوبياً، خصوصاً مع ظهور لفظ «يسهي» - الوارد في دليل الرواية - في الاستحباب، فيصلح شاهداً

(١) في ص ٢١١

(٢) هو السيّد المرتضى كما تقدّم في ص ٢١٠.

(٣) تقدّم تخريجها في ص ٢١٧، الهامش (٢).

على أن مشأ عدم كفاية الإقامة وحدها فيما حكم به في الرواية تأكد الاستحباب، لا الوجوب.

هذا، مع معارستها - على تقدير تسليم الدلالة - بما هو أظهر في حواز تركه في الجماعة إن لم نقل بكونه نصاً فيه، وهو صحيحة علي بن رثاب وخبر الحسن ابن زياد، المتقدمان<sup>(١)</sup> الناطقتان بكفاية إقامة واحدة عند اجتماع القوم وعدم انتظارهم لأحد، فإنه إن لم يكن المقصود خصوص صلاتهم جماعة فلا أقل من كونه القدر المتيقن مما أريد بهما، كما لا يخفى.

و لا يصح الاستشهاد للقول المرسور بموثقة عمار عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سئل عن الرجل يؤذن و يقيم ليصلي وحده فيحي رجل آخر فيقول له نصتي جماعة، هل يحوز أن يصلياً بذلك الأذان والإقامة؟ قال: «لا، ولكن يؤذن و يقيم»<sup>(٢)</sup> فإن مقتضى ترك الاستعصال: عدم تفرق بين ما لو أراد الرجل الآخر الانتماء أو الإمامة، مع أنه لا يظن بأحد الالتزام به في العرص الأول، كما لعله هو المتأدر من مورد الرواية، فإن مقتضاه عدم حوار الانتماء بمن دخل في الصلاة لانتية الإمامة إلا بأذان وإقامة بقصد الجماعة، و لا يظن بهم الالتزام بهذا الظاهر، و على تقديره ففيه ما عرفت من معارضة هذا لظاهر بغيره مما سمعت، فلا بد من حمه على الاستحباب.

و قد يستدل لهذا القول أيضاً بأن جماعة عمادة توقيفية، و لم يثبت

(١) في ص ٢١٤.

(٢) الكافي ٣٠٤٣، ديل ح ١٣، الفقيه ١/٢٥٨، التهذيب ٢٨٢٣/٨٣٤، الوسائل، الباب ٢٧ من أبواب الأذان والإقامة، ح ١.

جوازها بلا أذان وإقامة.

وفيه ما لا يحصى، خصوصاً على المختار من أن المرجع عند الشك في شرطية شيء للعبادة الراهة.

فالأقوى عدم وجوب الأذان في شيء من الفرائض الخمس، وجواز تركه في الجميع سقراً وحضراً، جماعةً وفرداً، للرجل والمرأة، بل وكذا الإقامة، كما عرفت في صدر المبحث من شهادة بعض الأدلة على استحبابها، وموافقتها للأصل السالم عن حكومة دليل عليه.

ولكن رغم حملة من المتأخرين ظهور كثير من الأحبار في وجوب الإقامة، وعدم صلاحية شيء من المذكورات لضرفها عن هذا الطاهر

أما الأصل فواضح، فإنه لا يعارض الدلائل

و أمّا ما عدها ممّا ذكر. فإنّ لفصوري في مسنده، كالمرسل المروي عن الدعائم<sup>(١)</sup>، أو القدح في دلالاته إمّا يسمع أو بعدم المكافئة لظهور ما عدها في الوجوب

ولكن مع ذلك لم يلتزم بعضهم<sup>(٢)</sup> بهذا الطاهر، بل ضرفه إلى الاستحباب، تعويلاً على الإجماع المركّب، وعدم لقول الفصل، فحفل النصوص الدالة على جواز ترك الأذان مطلقاً في الجماعة وغيرها دليلاً عليه في الإقامة أيضاً بصيغة عدم القول بالفصل، بدعوى أن كلّ من قال بوجوب الإقامة قال بوجوب الأذان أيضاً في الجملة، ومن قال باستحباب الأذان مطلقاً قال به فيهما، والتفصيل حرق

(١) تقدّم تخريجه في ص ٢١٤، الهامش (٢).

(٢) العلامة الحلي في مختلف الشيعه ١٣٦٢-١٣٨١، ص ٧٢ المسألة ٧٢.

## للإجماع

و لكنت حبير بأن التعويل على مثل هذا الإجماع على تقدير تحققه لا يخلو عن إشكالي؛ إذ الغالب على الظن أن اختلاف أقوال العلماء في وجوبها مشوّه اختلاف آرائهم فيما يقتضيه الجمع بين الأحبار، فيشكل الجرم في مثل المقام بموافقة شيء منها لرأي المعصوم، ولذا تردّد فيه بعضهم<sup>(١)</sup>، بل قوى في الحدائق التفصيل بينهما، فالتزم باستحباب الأذان مطلقاً، و وجوب الإقامة على الرجال كذلك<sup>(٢)</sup>.

و كيف كان فالأحبار التي يدعى ظهورها في وجوب الإقامة على أئمة منها: المستبضة الدالة على أن الإقامة هي أقل المحرّى<sup>(٣)</sup> و قد تقدّمت الإشارة أنّ بني صعب الاستشهاد بمثل الأحبار للوجوب، و أنّه ليس في التعبير بـ «تجرى إقامة واحدة» أو «هي أقل المجري» أو نحو ذلك دلالة على وجوبها، بل معاده عدم الاكتفاء بما دونها في الخروج عن عهدة التكليف المشروع عند الانتهاء للصلاة من فعل الأذان و الإقامة على حسب مشروعيتها و حوتياً كان أم ندياً من غير إشعار في هذه الكلمة بنوع ذلك التكليف، كما يوضح عن ذلك - مضافاً إلى وضعه بنفوي - التنوع في موارد استعماله في الأحبار، فإنّه في المستحبات - بعبارة كنت أم غيريّة - فوق حد الإحصاء، و ليس استعماله في تلك الموارد مبنياً على ارتكاب تجوّر أو تأويل

(١) السبزواري في ذخيرة المعاني: ٢٥٢.

(٢) الحدائق الناضرة ٣٥٧:٧ و ٣٦٣.

(٣) راجع ص ٢١٤ و ٢١٥.

نعم، لو كان معاد الأخبار أن الصلاة بدونها غير مجزئة في إسقاط التكليف المتعلق بالصلاة لا أنها هي أقل ما يحترأ به في الخروج عن عهدة التكليف المتعلق بها بنفسها، لكان ظاهرها اعتبارها جزءاً من الصلاة الواجبة.

و لكن هذا المعنى - مع كونه في حد ذاته خلاف ما يتبادر من تلك الأخبار - يجب حمله - على تقدير إرادته - على إرادة الجزم المستحبي، كما ستعرف.

و منها: ما دلّ بظاهره على وجوبها مع الأذان إمّا مطلقاً، كموثقة عمّار، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول «لا بدّ للمريض أن يؤذن و يقيم إذا أراد الصلاة ولو في نفسه إن لم يقدر على أن يتكلّم [نه] مثل ما كان شديد الوجع؟ قال: «لا بدّ من أن يؤذن و يقيم، لأنّه لا صلاة إلا بأذان و إقامة»<sup>(١)</sup> أو في الجملة، كقوله عليه السلام في خبر سماعة، المتقدم<sup>(٢)</sup>: «لا تصلّي الغلظة و المعرب إلا بأذان و إقامة، و رخص في سائر الصلوات بالإقامة، و الأذان أفصل».

و لا يخفى عليك أن هذا النوع من الأخبار بعد صرفها عن طاهرها في الأذان لا يبقى لها ظهور في الوجوب بالنسبة إلى الإقامة، بل ربما يستشعر منها اتحادهما في الحكم، خصوصاً من مثل الموثقة التي لا يبعد أن يدعى ظهورها في ذلك؛ فإنّها ظاهرة في كون كلّ من الأذان و الإقامة مقابلاً لعلّة مشتركة بينهما، وهي «أنّه لا صلاة إلا بأذان و إقامة» و هذه العلة لا بدّ من حملها على نفي الكمال؛ لعدم استقامة إرادة نفي الصلّة منها بالنسبة إلى الأذان، ولو أريد منها ذلك بالنسبة إلى الإقامة، لزم استعمالها في معيّن، و إرادة الأعمّ منهما بأن يراد بها نفي الكمال

(١) التهذيب ١١٢٣/٢٨٢٢، الاستبصار ١١٠٩/٣٠٠١، الوسائل، الباب ٣٥ من أبواب الأذان و

الإقامة، ح ٢، و ما بين المعقوفين أصعبه من المصدر.

(٢) في ص ٢١٦.

على وجه لا يتنافى انتفاء موضوع السالبة خلاف ما يتبادر منها، ولذا ترى بشاعة الجمع بين شي من واجبات الصلاة مع شيء من مستحباتها في مثل هذه العبارة بأن قيل مثلاً لا صلاة إلا بقوت وفاتحة الكتاب.

فإنصاف أن هذه الموثقة إن لم تكن دليلاً على الاستحباب فلا أقل من كونها مؤيدة له.

ومنها: ما سمعته<sup>(١)</sup> منصوص بني كوك الأذان والإقامة على الساء، المحمولة على إرادة نفي لرومهما عندها، لا نفي مشروعيتهما لها، فيهم منها لرومهما على الرجال.

وهذه الروايات بعد تسليم دلالتها على الوجوب حالها حال ما فيها في أنه لا بد من صرفها عن ذلك بالنسبة إلى الأذان، وحميها على تأكيد الاستحباب، ولا يبقى مع ذلك لها ظهور في الوجوب في خصوص الإقامة، بل ربما ينشعر منها اتحادهما في الحكم.

ومنها: النصوص الدالة على وجوب مراعاة الشرائط المعتبرة في الصلاة من الطهارة<sup>(٢)</sup> والوقوف على الأرض<sup>(٣)</sup> وحرمة التكلم<sup>(٤)</sup> وغير ذلك حال الإقامة.

(١) في ص ٢١٧ - ٢١٨.

(٢) الكافي ١١/٣٠٤، الفقيه ١٨٣/١، تهذيب ١٧٩/٥٣٢، و ١٨٠، مسائل علي بن جعفر: ١٩٧/١٥٠، الوسائل، الباب ٩ من أبواب الأذان والإقامة، الأحاديث ١-٣ و ٨.

(٣) قرب الإسناد: ١٢٨٩/٣٦٠، مسائل علي بن جعفر: ١٧٤/٣٠٩، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب الأذان والإقامة، ح ١٤ و ١٥.

(٤) الفقيه ١٨٥/١، تهذيب ١٨٩/٥٥٢ و ١٩٠، لاستنصار ٣٠١-٣٠٢/١١١٦ و ١١١٧، الوسائل، الباب ١٠ من أبواب الأذان والإقامة، الأحاديث ١ و ٥ و ٧.

مع ما في بعضها من التصريح بأنها من الصلاة<sup>(١)</sup>.

وفيه: أن هذه الأحبار ظاهرها الوجوب الشرطي، لا الشرعي، كما ستسمعها، وستمع أيضاً بعض الأحبار المرافقة لها في محالها إن شاء الله.

و أما ما في بعضها من التصريح بأن الإقامة من الصلاة فظاهرها كونها من أجزاء الصلاة، فعلى تقدير إرادته لا بد من حملها على الحرية المستحبة؛ جمعاً بينه وبين ما دل على أن احتياج الصلاة لتكبير<sup>(٢)</sup> الذي لم يقصد به إلا تكبيرة الإحرام، مع أنه لا خلاف فيه بحسب الظاهر، كما يوضح عن ذلك تصريحهم بوجوب النية عنده، فهذه الأحبار أيضاً على خلاف لمطلوب أدل

و منها: الصور المستقيمة الأربعة تقطع الصلاة لتدارك الإقامة أو مع الأداء عند سببها، كما ستسمعها مفضلاً في محالها إن شاء الله

و تقريب الاستشهاد بهذه الأخبار لوجوب الإقامة من وجهين أحدهما اشتغالها على لفظ لأمر الظاهر في الوجوب.

و ثانيهما أنها لو لم تكن واحدة لما استتبع بها حرمة قطع الصلاة و بدفعهما أنه قد يحوز قطع الصلاة لعائدة ديوية، فلا مانع من أن يجوز ذلك لتحصيل فضيلة الإقامة، و الأمر الواردة في مثل هذه الأحبار لورودها في مقام توهم الحظر لا تدل إلا على الجواز.

(١) الكافي ٣٠٥٣/٣٠٦، تهذيب ٢/٥١٨، الوسائل، كتاب ١٠ من أبواب الأدان و الإقامة، ح ١٢.

(٢) الكافي ٣١١٣/٨، المقية ١/٩٦٦، تهذيب ٢/٨١٢، الوسائل، كتاب ١ من أبواب أفعال الصلاة، ح ١ و ٢.

هذا، مع ما ستعرف في محله من عدم إمكان حمل الأمر الوارد فيها على الوجوب، لما فيها من المعارضة والاختلاف على وجه لا يكاد يلتئم شتاتها إلا بالحمل على الاستحباب.

والحاصل: أن من تدثر في أحدر الباب وجمع بينها برّد متشابهها إلى محكمها لرأى قصورها عن إفادة الوجوب، خصوصاً بعد الالتفات إلى أنه لو كان شيء منهما واحداً في الشريعة لصار وجوبه كوجوب العرائض الخمس من ضروريات الدين، فصلاً عن أن نعقد لشهرة - التي كادت تكون إجماعاً - على خلافه، فاشتهر القول بالاستحباب بين الأصحاب في مثل هذه المسألة العامة الانتلاء بنفسه قرية كاشعة عن لمراد عما كان طهره الوجوب، كما أنه حار لما في أدلة الاستحباب من الضعف في سبب ودلالة، فليتأمل.

بقي الكلام فيما صرح به المصنف وغيره - بل في محكي المستهى و التذكرة بسننه إلى علمائنا<sup>(١)</sup> مشعراً بدعوى الإجماع عليه - من أنه يشترط على النساء في الأدان والإقامة الإسرار، و مردهم به على ما فسره بعض<sup>(٢)</sup>، بل ربما يلوح من كلماتهم حفاء صوبها عن لأحاب، لا مطلقاً

و مستندهم في ذلك على الظاهر - كما يشير إليه بعض كلماتهم الآتية - هو البناء على أن صوتها عورة، ولا فليس في شيء من الأحبار الواصلة إلينا في هذا الباب ما يشعر باعتبار هذا الشرط، و حيث لم يتحقق لدينا ما سوا عليه من كون

(١) منتهى المطلب ٤ ٣٩٨، الفرع الثاني، تذكرة المساء ٦٢٣-٦٢٤، المسألة ١٧١، و حكاه عنهما العاملي في معناه لكرامة ٢٥٨.٢.

(٢) كالمحقق الكركي في جامع المقاصد ١٦٨٢، و بعضي في مدارك الأحكام ٢٦٠٣.



صوتها عورة بل تحقق خلافه، أثحه لقول بعدم اعتباره، كما ذهب إليه غير واحد من متأخري المتأخرين.

و ربما يظهر ذلك مما حكى عن الشيخ في المبسوط حيث قال - على ما حكى عنه - إذا أدت المرأة لرحل حار لهم أن يعتدوا به، ولا يقيموا، لأنه لا مانع منه<sup>(١)</sup>، إذ الظاهر أن مراده الاعتداد بأدائها فيما إذا أدت لهم بحيث سمعوا أذانيها، فإن هذا هو المتبادر من كلامه، ومن المستبعد أن يلتزم بطلان أذانيها في حذ ذاته واعتداد الغير به، أو الالتزام بحرمة دون نطلان

و كيف كان فقد حكى عن العلامة في المنتهى أنه قال يحور أن تؤذن المرأة للنساء و يعتد به، ذهب إليه علماءنا - إلى أن قال - و قال علماءنا إذا أدت المرأة أسرّت بصوتها لئلا تسمع الرجال، وهو عورة و قال الشيخ يعتد بأذانيها [للمرحال] و هو ضعيف، لأنها إن أجهرت، ارتكبت معصية، والنهي يدل على الفساد، وإلا فلا اجترأ به، بعدم السماع<sup>(٢)</sup> انتهى

و عن المصنف في المعتبر أنه قال و يحور أن تؤذن للنساء، و يعتد به، و عليه إجماع علمائنا، لما روي من حوار بينهما لهن، و إذا حار أن تأمهن حار أن تؤذن لهن، لأن منصب الإمامة أنتم، و أسر أذانيها، و لا تؤذن للمرحال؛ لأن صوتها عورة، و لا يجترأ به. [و] قال في المبسوط: يعتد به و يقيمون؛ لأنه لا مانع منه لئلا أنها إن أجهرت، فهو منهى عنه، و النهي يدل على الفساد، وإن أحففت، لم يجترأ

(١) المبسوط ٩٧: ١، و حكاه عنه العمادي في معراج الكرامة ٢٥٨ ٢

(٢) منتهى المطلب ٣٩٧-٣٩٨، الفروع ٣-١، و حكاه عنه بحراني في العرائق لاصرة ٣٦١٧، و ما بين المعقوفين استثناء من المصدر.

به؛ لعدم السماع<sup>(١)</sup>. انتهى.

**أقول:** وفي كلامهما شهادة بما شربا إليه في صدر المبحث من أن مستند القول باشتراط الإسرار إنما هو دعوى أن صوتها عورة، وهي في حيز المسمع، وبه يدفع اعتراضهما على الشح، ولكن مع ذلك قد يشكل الالتزام بمقالة الشيخ من اعتداد الرجال بأدانيه وإن حوّرنا لهم سماع صوتها؛ بطراً إلى ما قد يدعى من قصور ما دلّ على حوار الاكتفاء بأذان يعبر عن شموله، لوروده في أذان الرجل، أو انصرافه إليه، ولذا تردّد فيه غير واحد ممن لا يرى الإسرار شرطاً في أدانيها

ولكن أحاب عنه في الحدائق بأن ما دلّ على الاعتداد بسماع الأذان وإن كان ظاهره كون المؤذن رجلاً إلا أنه لم يعلم ما خصوصية للرجل في ذلك، فيتعذّر الحكم بطريق المساط القطعي، بل كلّ مؤذن من رجل أو امرأة، كما في سائر حرثيات الأحكام وإن صرح بترجل، فإنهم لا يحتلّون في تعدية الحكم إلى النساء ما لم تُعلم الخصوصية، ولا يحصى على المستمع أن أكثر الأحكام الشرعية المتفق على عمومها للرجال والنساء إنما وردت في الرجال؛ لكونه هو المسؤول عنه، أو أن يقع ذلك ابتداءً من الإمام عليه السلام، ولو حصّت الأحكام بموارد الأحياء وإن لم تُعلم الخصوصية، لفصاقت الشريعة، ولزم القول بجملة من الأحكام بغير دليل<sup>(٢)</sup>. انتهى.

**أقول:** ادّعاء القطع بالمساط عهدته على مدّعيه، والإنصاف أنه لا يحلو عن

(١) المعتبر ١٢٦٢ و ١٢٧، وحكاة عنه لبحراني في الحدائق الناضرة ٣٦٣:٧، وما بين

المعقوفين أئتماء من المصدر

(٢) الحدائق الناضرة ٣٦٤:٧

إشكال، وكيف لا؟ وهو مبني على القطع بصحة أذان المرأة جهراً لدى الأحاب، و  
عدم اشتراطه بالإسرار، و كونه كدلت في نوقع غير معلوم، وإنما قلنا به بعد البناء  
على أن صوتها ليس بعورة؛ تعويلاً على ما تقتضيه الأصول و القواعد الطاهرية، و  
هي غير موحدة للقطع بالواقع، فتأمل

و يمكن الاستدلال له بإطلاق بعض الأحبار الآتية في محلها  
كرواية عمرو بن خالد عن أبي جعفر عليه السلام، قال: كنا معه فسمع إقامة جارٍ له  
بالصلاة، فقال: «قوموا» فقمنا و صلينا معه بغير أذان و لا إقامة، و قال: «يجزئكم  
أذان جارك»<sup>(١)</sup>، إذ المراد به بحسب الطاهر بيان سوغ الحكم، لا في خصوص  
المورد، و المتبادر من الجار إرادة الجنس الشامل للرجل و المرأة  
و دعوى انصرافه إلى الأول حيث إن العالب كون من أذن و أقام جهراً  
بحيث سمعه الجار رجلاً، قابلة للمع، و على تقدير التسليم فهو بدوي مشنوه  
بدرة الوجود، و هي غير موجهة لصرف لإطلاق، فليتأمل

(و يتأكدان) - أي الأذان و الإقامة - استحباباً (فيما يجهر فيه) من  
الفرائض على ما صرح به المصنف و غيره؛ بل عن العية دعوى الإجماع عليه<sup>(٢)</sup>  
و لعله كافٍ في إثباته بعد الساء على نمسامحة، و إلا فلم يقف في المصوص  
على ما يشهد له في الإقامة، بل و لا في أذان النساء

و أمّا العدة و المعرب فقد شهد بتأكد مطبوعة الأذان فيهما، كالإقامة في  
سائر الفرائض: حملة من الأخبار (و) لد لا ينعي الارتياح في أن (أشدّها) أي

(١) التهذيب ٢/٢٨٥، الوسائل، باب ٣٠ من أبواب الأذان و الإقامة، ح ٣.

(٢) العنية ٧٢-٧٣، و حكاه عنه العاملي في معراج الكرامة ٢/٢٥٩

أشد المرائض الجهرية وغيرها (الغداة والمغرب) بل قد عرفت فيما سبق أن طاهر بعض أخبارهما الوحوب المحمول على تأكيد الاستحباب.

(و لا يؤذن) و لا يقام (لشي من النوافل و لا لشي من الفرائض عدا الخمس) بلا خلاف فيه على الظاهر، بل عن المعتر أنه مذهب علماء الإسلام<sup>(١)</sup>؛ إذ لم تثبت شرعيتها في سائر الصلوات ما عدا المرائض الخمس، فيكون فعلهما لشي منه تشريعاً، و يدل عليه أيضاً في الحمة الحر الآتي

(بل يقول المؤذن) عوض الأذان لمعهود فيما يراد فيه الاجتماع من الصلوات و لو مائلة كصلاة الاستسقاء: (الصلاة، ثلاثاً) لحبر إسماعيل الجمعي عن أبي عبد الله عليه السلام، قال قلت له أرأيت صلاة العبد هل فيها أذان وإقامة؟ قال: «ليس فيها أذان ولا إقامة، ولكنه ينادي الصلاة، ثلاث مرات»<sup>(٢)</sup>

ولكن النص كما تراه مختص بنمدين، بلحاق غيرهما بهما - كما هو ظاهر المتن وغيره - لعله لتفريق المصاط، و لأحوط الإتيان بها لا بقصد التوطيف، بل بقصد التسيه و الإعلام المعلوم رجحانه شرعاً، أو من باب الاحتياط، والله العالم

ثم إننا قد أشرنا فيما سبق إلى أنه لا فرق في مشروعية الأذان والإقامة للمرائض اليومية بين كونها أداءً أو قضاءً، وهذا فيما لو أتى بكل صلاة وحدها فمما لا شبهة فيه، و أمّا مع الجمع فيسقط أذان الثانية في الأداء، كما لو جمع بين

(١) المعبر ١٣٥:٢، و حكاه عنه العامل في مدارك الأحكام ٢٦١:٣.

(٢) الفقيه ١: ٣٢٢/١٤٧٣، التهذيب ٣: ٢٩٠/٨٧٣، الوصايف، الباب ٧ من أبواب صلاة العبد،

الطهرين أو العشاءين.

و هل هو رخصة أم عريضة؟ فسيأتي الكلام فيه عند تعرض المصنف له.  
(و) أما في القضاء فقد صرح لأصحاب رصوان الله عليهم - عني ما سبب إليهم في الحدائق<sup>(١)</sup> وغيره<sup>(٢)</sup> - بأن (قاضي الصلوات الخمس) يستحب له أن (يؤذن لكل واحدة) منها (و يقيم) و رخص له في الاختصار على أدان واحد في أول وزده.

و طاهرهم كصريح المتن أن لأذان و الإقامة لكل صلاة أفضل (و) أنه (لو) أذن للأولى من وزده ثم أقام للثاني، كان دونه في الفضل

ولكن حكى<sup>(٣)</sup> عن حملة مهم التعمير سقوطه عما عدا الأولى و هو يشعر ببرده عدم شرعيته، كما مال إليه أو قال به بعض<sup>(٤)</sup>، فيحتمل أن يكون مراد من عثر بالسقوط من حكمه بأنه يستحب لكل واحدة منها فيما لو أتى بها متفرقة.

و كيف كان فقد حكى عن العلامة في المنتهى أنه استدلل بمشهور بقوله عليه السلام «من فاتته فريضة فليقصها»<sup>(٥)</sup> و قد كان من حكم الفائتة استحباب تقديم الأذان و الإقامة عليها فكذلك<sup>(٦)</sup> قضاؤها

و برواية عمار الساماني قال سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الرجل إذا أعاد

(١) الحدائق الناصرة ٣٧٢:٧.

(٢) بحار الأنوار ١٦٦:٨٤.

(٣) الحاكي هو البحراني في الحديث الناصره ٣٧٢:٦.

(٤) العاملي في مدارك الأحكام ٢٦٣:٣، و المجلسي في بحار الأنوار ١٦٦:٨٤.

(٥) أورده بمحقق الحلبي في المعتمد ٤٠٦:٢.

(٦) في «ص ١٢» و منتهى المطلب: «و كذا».

الصلوة هل يعيد الأذان والإقامة؟ قال: «نعم»<sup>(١)</sup>.

و مقتضى إطلاقهما عدم العرق بين ما لو أتى بالعائنة، أو المعادة وحدها، أو مع غيرها من العوائت

و ربما يستدل له أيضاً بإطلاقات ما دل على شرعية الأذان للمرائض من مثل قوله ﷺ في موثقة عمار، لو ارادة في ناسي الأذان والإقامة<sup>(٢)</sup>: «لا صلاة إلا بأذان وإقامة»<sup>(٣)</sup> و غيره من الصوص و افتاوى و معاقد الإجماعات المحكية الدالة عليه.

و لا يعارضها قول أبي جعفر عليه السلام في صحيحة زرارة أو حسنة: «إذا سبت صلاة أو صلّيتها بغير وضوء و كان عيب قصاء صلوات فادأ بأولهن فأذن لها و أقم ثم صلّها و صلّ ما بعدها بإقامة بكل صلاة»<sup>(٤)</sup> و صحيحة محمد بن مسلم، قال: سألت أنا عبد الله عليه السلام عن رجل صلى الصلوات و هو حبس اليوم و اليومين و الثلاثة ثم ذكر بعد ذلك، قال: «بتطهر و يزود و يقيم في أولهن ثم يصلي و يقيم بعد ذلك في كلّ صلاة فيصلّي بغير أذان حتى يقضي صلاته»<sup>(٥)</sup> و صحيحة الأخرى عن أبي جعفر عليه السلام في الرجل يغمى عليه ثم يعيق، قال: «يقضي ما فاتته

(١) التهذيب ١٦٧٣-١٦٨٠/٣٦٧، الوسائل، الباب ٨ من أبواب قضاء الصلوات، ح ٢.

(٢) منتهى المطلب ٤١٦٤، و حكاه عنه العاملي في مدارك الأحكام ٢٦٢٣

(٣) كذا قوله. «الواردة... الإقامة». و هو رائد؛ حيث إنّ الموثقة المشار إليها واردة في العريض، و ليس فيها تصريح و لا إشارة إلى سياه لهما

(٤) تقدّم تخريجها في ص ٢٢٤، الهامش (١)

(٥) الكافي ١/٢٩١٣، التهذيب ٣٤٠/١٥٨٣، الوسائل، الباب ١ من أبواب قضاء الصلوات،

(٦) التهذيب ١٥٩٣-١٦٠/٣٤٢، الوسائل، الباب ١ من أبواب قضاء الصلوات، ح ٣

يؤذن في الأولى و يقيم في التقيّة<sup>(١)</sup>، لورودها في مقام يناسبه التخفيف و رفع الكلفة، فلا يفهم منها إلا الرخصة في الترت، لا لرومه و عدم مشروعية العمل و كذا لا يافيها ما روي مرسلأ من أن السي عبيد شغل يوم الحندق عس الظهرين و العشاءين حتى ذهب من الليل ما شاء الله، فأمر بلالاً فأذن للأولى و أقام للبواقي<sup>(٢)</sup>، فإنه - بعد ارتكاب التكلف في توحيهه بما لا يافي العصمة، و النقص عن سنده، و عدم ثبوته من طرقاً - حكىة فعل أمكن أن يكون وجهه بيان الرخصة في الترت.

هذا، ولكن الإنصاف قصور الأدنة المبرورة عن إثبات المدعى و الذي بقوى في النظر نوعية القضاء للأداء في الحكم، فإن قلنا بأن سقوط الأذان عمّن حتم في الأداء عريضة لارخصة، ففي القضاء أيضاً كذلك و إن قلنا بأنه رخصة، ففي القضاء أيضاً رخصة، كما أشار إلى ذلك الشهيد في دروسه حيث قال. و يجترى القاضي بالأذان لأول و زده، و الإقامة للماقي و إن كان الجمع بينهما أفضل، و هو يافي سقوطه عمّن حتم في الأداء، إلا أن يقول إن السقوط فيه تخفيف، أو أن الساقط أذان الإعلام؛ لحصول العلم بأذان الأولى، لا الأذان الدكري، و يكون الثالث في القضاء الأذان الدكري، و هذا متحه<sup>(٣)</sup> انتهى؛ إذ عاية ما يمكن

(١) التهذيب ٣/٣٠٥، الاستبصار ١/٤٥٩، الوسائل، الباب ٤ من أبواب قضاء الصلوات، ح ٢

(٢) سنن النسائي ١٨٠١٧٢، مسنن ترمذي ١/٣٣٧، مسنن البيهقي ٤٠٣١، مسند أحمد ٣٧٥٠١، مسند الطيالسي: ٣٣٣/٤٤، و روى مرسلأ شهيد في الذكرى ٣/٢٣٠.

(٣) الدروس ١/١٦٥.

استعادته من قوله ﷺ «مَنْ قَاتَنَهُ فَرِيصَةٌ فَيَقْصِبُهَا كَمَا قَاتَنَهُ»<sup>(١)</sup> - بعد العَصَ عن بعض المباحثات الموردة عليه، و تسليم ظهوره في إرادة المماثلة حتى في مثل الأذان و الإقامة الخارجتين عن حقيقة الصلاة - إنما هو تبعية القضاء للأداء فيما يعتبر فيه من الأحرار و الشرائط، فسا حَيْثُ قَبِ الدليل الذي ذكره العلامة<sup>(٢)</sup> في تقريب الاستشهاد بالرواية بأن نقول. قد كان من حكم الغائبة سقوط أذاها عند جمعها مع الأولى، فكذا قضاؤها، فلينأمل

و أمّا ما عداه من الأدلة المربورة فليس لشي منها عموم أو إطلاق أحوالي بحيث يعم ما نحن فيه.

أما رواية عمار الساطي فهي بحسب الظاهر أحسنة عما نحن فيه، لوقوعها جواباً عن السؤال عن أنه إذا أعاد الرجل سجلاً لبعض العوارض المقتضية له هل عليه إعادة الأذان و الإقامة أيضاً، أم له الاكتفاء بما فعله أولاً؟ فهي واردة مورد حكم آخر، وليس لها إطلاق أحوالي بحيث يصح التمسك به لما نحن فيه.

و أمّا موثقة عمار: فليس المراد بها هي ماهية الصلاة على الإطلاق، و إلا لزمه تخصيص الأكثر. بل المراد بها هي القسم الخاص الذي كان معهوداً لديهم مشروعية الأذان و الإقامة له متى وقع السؤال في الموثقة عن حكمه عند الإحلال بهما سهواً<sup>(٣)</sup>، فهي بعد توحيتها بالحمل على إرادة هي الكمال من نفي الطبيعة لابد من تنزيلها على الموارد التي علم من الخارج مشروعيتها فيها على إشكال

(١) تقدّم تخرجه في ص ٢٣٢، الهامش (٥).

(٢) راجع. الهامش (٢) من ص ٢٣٣.

(٣) لاحظ ما علقناه في الهامش (٣) من ص ٢٣٣



في شمولها للقضاء وإن علمنا بمشروعيتهم فيه؛ حيث إن مطلوبية الأذان فيه غير متأكدة، كما يشهد له حرر موسى بن عيسى، قال كتبت إليه رجل تجب عليه إعادة الصلاة أيعيدها بأذان وإقامة؟ فكتبت: «يعيدها بإقامة»<sup>(١)</sup> المحمول على الرحصة هي الترك وعدم تأكيد الاستحباب. فعلى هذا لا يناسبه التعبير الواقع في الموثقة، كما لا يخفى، فيحتمل قوتاً أن يكون المراد به خصوص الرخصة الأدائية.

و كيف كان فلا يصح الاستشهاد بمثل هذه الموثقة لإثبات شرعية الأذان في مواقع الشك، كما لا يخفى.

وأما ما عدا هذه الموثقة فبما نثر على عموم أو إطلاقٍ ورد في هذا الباب قابل لتوهم إمكان الاستشهاد به فلمنع، عدا إطلاقات بعض الأخبار المصروفة إلى الأداء، و معاقلة الإحصاءات المحكية المسوقة لبيان أصل المشروعية، لا إطلاقها.

و الحاصل. أنا لو سبب على حرمة الأذان على من جمع في الأداء، أشكل إثبات شرعيته لمن جمع في القضاء بمثل الأدلة المبرورة، بل يشكل حينئذٍ تبريل الصحاح المتقدمة النافية للأذان لما عدا الأولى على إرادة الرحصة في الترك، لأن المناسبة بين الأداء والقضاء تؤكد ظهورها في عدم المشروعية، فلا معدل عن الالتزام به حينئذٍ، وهذا بخلاف ما يوقفاً بأن سقوطه في الأداء من باب التحفيف، فإنه حينئذٍ مما يؤيد إرادة الرخصة من هذه الصحاح، لا التحريم، كما لا يخفى

فإننا إن بسا على أن السقوط في الأداء رخصة، فلا حاجة لنا في إثبات

(١) التهذيب ٢٨٢٢ ١١٢٤، الوسائل، باب ٣٧ من أبواب الأذان والإقامة، ح ٢.

شرعيته للقضاء إلى دليل وراء ما دل عليه في الأدلة؛ لما أشرنا في المواقيت من تبعية القضاء للأداء فيما يعتبر فيه من الشرائط والأجزاء، إلا أن يدل دليل على خلافه، والله العالم.

(و يصلي يوم الجمعة الظهر بأذان وإقامة، والمصر بإقامة) وهذا

في الجملة مما لا شبهة فيه

ولكن الإشكال في أن هذا - أي الاكتفاء بالإقامة وحدها للمصر - هل هو رخصة، كما ذهب إليه غير واحد، أم عريضة، كما صرح به آخرون؟ وأنه هل هو مخصوص بمن صلى الجمعة دون الظهر، كما عن الحلبي، حيث قال بسقوط الأذان عن من صلى الجمعة دون الظهر<sup>(١)</sup>، أم مطلقاً، كما عن الشيخ وغيره<sup>(٢)</sup> وأنه هل هو فيما لو جمع بين الفريضة، كما صرح به غير واحد، بل ربما برآل عليه إطلاق غيره، أو أعم، كما ربما يستظهر ذلك من إطلاق كلماتهم؟ وعلى تقدير الاحتصاص بصورة الجمع فهل هو مخصوص بيوم الجمعة، كما يستشعر من تخصيصهم بالذكر، أو أن الحكم كذلك في مطلق الجمع بين الظهرين بل بين فريضتين في الأداء مطلقاً، كما لعلة المشهور، بل في القضاء أيضاً، كما تقدمت الإشارة إليه آنفاً؟

ولا يخفى عليك أن مقتضى عمومات الأدلة وإطلاقها مشروعية الأذان لكل من الفرائض الخمس مطلقاً.

(١) المبرائر ٣٠٤، ١، وحكاة عنه العملي في مدارك الأحكام ٢٦٤٣.  
(٢) المسوط ١٥٠:١ و ١٥١، والشيخ سعيد عن ما ينه عنه شح لطوسي في التهذيب ١٨٠:٣، وحكاة عنهما العملي في مدارك الأحكام ٢٦٤-٢٦٣:٣.

كقوله عليه السلام هي خير صغوان. <sup>(١)</sup> لا بد في المغرب من أذان وإقامة - إلى أن قال -: و تجزئك إقامة غير أذان في الظهر والعصر والعشاء الآخرة، والأذان والإقامة في جميع الصلوات أفصل <sup>(٢)</sup>.

و في خير الصباح برسيانة: لا تدع الأذان في الصلوات كلها، فإن تركته فلا تركه في المغرب والعصر <sup>(٣)</sup>.

و في خير سماعة: لا تصل العداة والمغرب إلا بأذان وإقامة، ورخص في سائر الصلوات بالإقامة، والأذان أفصل <sup>(٤)</sup>.

إلى غير ذلك من الأحبار الدثة عليه، المتقدمة في صدر المحث، وهي بإطلاقها تدل على استحباب الأذان في كل صلاة، سواء أتى بها وحدها أم مع سابقتها، فهذا هو الأصل في هذا الباب لا يُعدل عنه إلا بدليل

إذا عرفت ذلك، فنقول: نقل في المدارك عن الشيخ أنه استدلل على ما احتاره من سقوط أذان العصر يوم الجمعة مطلقاً بما رواه - في الصحيح - عن ابن أديبة عن ربهط منهم: العصيل و زرارة عن أبي جعفر عليه السلام «أن رسول الله صلى الله عليه وآله جمع بين الظهر والعصر بأذان وإقامتين، و جمع بين المغرب والعشاء بأذان واحد وإقامتين» <sup>(٥)</sup>.

و عن حمص بن عيث عن جعفر عن أبيه عليه السلام قال: «الأذان الثالث يوم

(١) تقدم تخريجه في ص ٢١٦، الهامش (٢).

(٢) تقدم تخريجه في ص ٢١٦، الهامش (٣).

(٣) تقدم تخريجه في ص ٢١٦، الهامش (٥).

(٤) التهذيب ٦٦/١٨٣.

الجمعة بدعة<sup>(١)</sup>.

ثم اعترض عليه بقوله و يتوَّخَّه عليه. أنَّ الرواية الأولى إنما تدلُّ على جواز ترك الأذان للعصر والعشاء مع الجمع بين الفريتين في يوم الجمعة وغيره، وهو خلاف المدعى.

و أمَّا الرواية الثانية فصيغة السند، قاصرة المتن، فلا تصلح لمعارضة الأخبار الصحيحة المتضمنة لمشروعية الأذان في الصلوات الخمس، وقد حملها المصنّف وغيره على أنَّ المراد بالأذان ثلاث الأذان الثاني للجمعة، لأنَّ النبي ﷺ شرع للصلاة أداناً وإقامة، فالريادة ثالث<sup>(٢)</sup>، وهو تكلف مستعنى عنه<sup>(٣)</sup> انتهى

أقول أمَّا المأقشة في الرواية الثانية فهي محلها؛ فإنها - بعد العصر عن سداها - رواية محتملة بشطرنج في توجيهها وجوه أقربها أن يكون المراد بها أداناً خاصاً أندعها العامة في عصر معاوية أو عثمان على ما قيل<sup>(٤)</sup>

و أمَّا الصحيحة. فإنما يتوَّخَّه عليه لاعتراض المربور لو أريد بها الاستدلال لسقوط أذان العصر في خصوص يوم الجمعة لا غير، ولكن استشهاده بهذه الصحيحة يشهد بأنَّ عرصه إثبات سقوطه يوم الجمعة لدى الإتيان بما هو وطيفته من الجمع بين الصلاتين في أول الوقت من حيث الجمع، لا من حيث كونه في يوم الجمعة، فالكفة في تخصيص عصر يوم الجمعة بالذكر استحباب المبادرة

(١) التهذيب ٦٧/١٨٣.

(٢) المعنى ٢٩٦:٢

(٣) مدارك الأحكام ٢٦٤-٢٦٥.

(٤) يظهر من: الأم ١٩٥:١، وصحيح البخاري ١٠٢ أن مبتدع هو عثمان أو معاوية.

إلى فعلها عقيب الظهر بلا فصل، بخلاف سائر الأيام، كما أنه يفهم من استشهاده بهذه الصحيحة أن عرصه السقوط في صورة الجمع، لا مطلقاً، كما يؤيد ذلك كنه ما عن المعتمر من أنه قال يجمع يوم لجمعة بين الظهرين بأذان وإقامتين، قاله الثلاثة وأتباعهم، لأن الجمعة يجمع فيها بين الصلاتين<sup>(١)</sup> انتهى، فإنه يدل على أن عرصهم السقوط في صورة الجمع، لا مضافاً، كما يوهمه إطلاق كلامهم، وأن علته الجمع من حيث هو، لا من حيث كونه في يوم الجمعة.

و كيف كان فهذه الصحيحة تدل على سقوط الأذان للعصر والعشاء مع الجمع بين العرصين، بمعنى الرحمة في تركه، و حوار الاكتفاء بأذان واحد للصلاتين، فلا ينافي ذلك حوار فعله في إفضائه من تركه من حيث هو؛ ضرورة أنه ربما كان مصدر عن النبي والأئمة عليهم السلام نوك بعض المستحبات لعرض أهم، كترك التطوع في تلك الموارد التي جمعوا بين الصلاتين

و نحو هذه الصحيحة في الدلالة على ما ذكر رواية صفوان الجمال، قال: صلى بنا أبو عبد الله عليه السلام الظهر والعصر عند ما زالت الشمس بأذان وإقامتين ثم قال: «إني على حاجة فتسفلوا»<sup>(٢)</sup>

و صحيحة عبد الله بن مسار عن الصادق عليه السلام «أن رسول الله صلى الله عليه وآله جمع بين الظهر والعصر بأذان وإقامتين، و جمع بين المغرب والعشاء في الحضر من غير علة بأذان وإقامتين»<sup>(٣)</sup>

(١) المعتمر ١٣٦٢، و حكاه عنه العامل في مفتاح الكرامة ٢: ٢٦٠.

(٢) الكافي ٥/٢٨٧٣، تهذيب ٢/٢٦٣، لوسائل، الباب ٣١ من أبواب المواقيت، ح ٢.

(٣) الفقيه ١٨٦١/٨٨٦، لوسائل، باب ٣٢ من أبواب المواقيت، ح ١.

و بما أشرنا إليه من عدم التماهي بين هذه الأخبار وبين ما دلّ على استحبابه مطلقاً ظهر ما في كلام غير واحد من أنتم بحرمته مع الجمع، لأصالة عدم المشروعية، راعياً أن هذه الأحكام مقيّدة لإطلاقات تلك الأدلة، فهي مخصوصة بصورة التفريق، فمعله مع الجمع تشريع محرّم

و ربما أيد بعضهم<sup>(١)</sup> ذلك باستقرار مسيرة لسي و الأئمة عليهم السلام على ترك الأذان في الموارد التي صدر منهم الجمع، أو أمروا فيها بالجمع

و فيه - مع انتفاضه بترك التطوع في تلك الموارد المعلوم استحبابه - ما لا يحصى؛ فإنهم لم يكونوا يأمرّون بالجمع، لآ في الموارد التي يناسبها التوسعة و التسهيل، وكذا لم يكن يصدر منهم الجمع إلّا أحياناً لبعض الأمور المفصلة له من الاستعجال أو بان الرحمة أو غير ذلك ممّا يناسبه الاكتفاء بأذان واحد للمعرض نعم، قد يقال بأن مواطنهم على ترك أذان العصر يوم الجمعة مع استقرار السيرة على جمعها مع الجمعة أو يظهر تكشف عن مرحوحية في يوم الجمعة، و إلّا لما استقرّت سيرتهم عليهم السلام على الترك

و يمكن دفعه - بعد تسليم الصعري - بأن من الجائر أن يكون ذلك لأفصليّة المبادرة إلى الخروج عن عهدة لواجب و لاستعجال فيه رعاية لحال ضعفاء المأمومين، أو غير ذلك من العساوين الرحمة الحاصّة بالترك من فعل الأذان المسبوق بأذان يجوز الاكتفاء به، فيكون فعله مرحوحاً بالإضافة إلى تركه المجمع مع فعل الصلاة، لا مطلقاً كي يدعي مشروعيته و وقوعه عبادة، نظير التطوع في

(١) لم نتحقّقه

وقت العريضة، بناءً على ما قُربناه في محلّه من حوازه و وقوعه عبادةً مع مرحوحيته بالإضافة إلى المبادرة إلى فعل العريضة، فهو في حدّ ذاته راجع، ولكن تركه المجمع للمبادره في جميع مواقع الجمع - سواء كان الجمع في حدّ ذاته راجحاً أم مرحوحاً - أرحح، كما أنه عليه الشهد<sup>(١)</sup> و عرّه، فعلى هذا يشكل لترخيص في الأدان للثانية في شيء من مواردّه لو منعت تماميّة الاستدلال بشيء ممّا ذكر لعدم مشروعيته في شيء من مواردّه.

و على تقدير الحدّثة في كلّ واحدٍ واحدٍ من الأدّة المربورة بقصوره إلا عن إعادة الرخصة في الترك لغير المسافة لاستحباب بعده، كما تقتضيه إطلاقات الأدّة، أمكن أن يقال إنّ هذا بالنظر إلى كلّ واحدٍ واحدٍ منها، و أمّا بملاحظة المجموع فربما يحصل منها - خصوصاً بعد الالتفات إلى شهرة القول بالجمع و نقل الإجماع أو السيرة عليه في بعض الموارد، كعصر يوم الجمعة - لظنّ القوي يكون السقوط مع الجمع مطلقاً عزيزة لا رخصة.

فالأحوط إن لم يكن أقوى تركه مطلقاً حتّى في القضاء؛ لما أشرنا إليه في محلّه من أنّ الأقوى مساوياً مع الأداء في هذا الحكم، ولكن حيث تُنسب<sup>(٢)</sup> إلى المشهور في القضاء أنّ الأدان لغير لأولى تركه مع الجمع رخصة، و فعنه لكلّ صلاة أفضل، فيسعى أن يؤتى به كدست برحاء المطلوبيّة على سبيل الاحتياط، لا بقصد التوطيف، كما أنّ الأحوط أن يؤتى به بهذا القصد - أي قصد الاحتياط - لدى الجمع بين الفائتة و الحاضرة، و الحاصرتين في وقتين متباينين، كالعصر و

(١) راجع: الدروس ١٦٥١.

(٢) الناسب هو صاحب الجواهر فيها ٢٩٩.

المعرب، وإن كان الأقوى عدم ان سقوط في شيء من الفرصين، لحروجهما عن موضوع الأدلة ومصرف المناوي

نعم، قضية المرسى المتقدم<sup>(١)</sup> في المسألة السابقة، الحاكي لمعل رسول الله ﷺ هي يوم الخندق الاكتفاء بأذان واحد لدى الجمع بين العائنة والحاضرة أيضاً.

ولكنك عرفت أن هذا مما لا يحور التعويل عليه، والله العالم.

تنبيه: الجمع الموجب لسقوط أدن اثناية هو أن يؤتى بالثانية عقب الأولى من غير فصلٍ يُعتد به، فمع حصول الفصل المعتقد به لا يجمع، كما صرح به بعض<sup>(٢)</sup>، خصوصاً مع تحلل بعض الموارد الحارحية عبر المرتطة بالصلاة، كما ربما يؤند ذلك بعض الأحبار الدالة على حصول التفرق بين الصلاتين بفعل الدالة

كموثقة محمد بن حكيم قال: سمعت أبا الحسن موسى عليه السلام يقول: «الجمع بين الصلاتين إذا لم يكن بينهما تطوع، وإذا كان بينهما تطوع فلا جمع»<sup>(٣)</sup>

و موثقة الأخرى، قال سمعت أبا الحسن عليه السلام يقول: «إذا جمعت بين الصلاتين فلا تطوع بينهما»<sup>(٤)</sup>

و حمر رزيق - المروي عن مجلس الشيع - عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «و

(١) في ص ٢٣٤.

(٢) صاحب الجواهر فيها ٤٠٩.

(٣) الكافي ٣/٢٨٧، نوسائل، الباب ٣٣ من أبواب موافق، ح ٣

(٤) الكافي ٣/٢٨٧، التهذيب ٢/٢٦٣-٢٦٤، نوسائل، باب ٢٣ من أبواب الموافق، ح ٢.



ربما كان يصلي يوم الجمعة ست ركعات إذا ارتفع النهار، وبعد ذلك ست ركعات آخر، وكان إذا ركعت الشمس في السماء قبل<sup>(١)</sup> انروال أدن و صلي ركعتين، فما يفرغ إلا مع الروال، ثم يقيم للصلاة فيصلي الظهر و يصلي بعد الظهر أربع ركعات ثم يؤذن و يصلي ركعتين ثم يقيم فيصلي العصر<sup>(٢)</sup>.

و يحتمل أن يكون المراد بالموثقة الثانية الحكم التكليفي، أي الهي عن التطوع بين الصلاتين عند عدم التعريق، فيكون محمولاً على الكراهة وإن لا يحو عن بُعد؛ حيث إنه يظهر من كثير من الأحبار أن هذا مملاً لا نأس به، فالأقرب حمل هذه الموثقة أيضاً على ما يظهر من موثقته الأولى

و كيف كان فالموثقة الأولى بظاهرها تدل على أن الفصل بين العريضتين بالتطوع مانع عن حصول الجمع بينهما و الظاهر أنه أراده ما يعتد حقيقة، لا من باب التعبد الشرعي، فتدل بالمعنى على مماعة سائر المشاغل التي لا تعتق لها بالصلاة ممّ هو أوضح حالاً من التطوع في المماعة عن حصول الجمع

هذا، مع أنه لا حاجة له إلى إثبات حصول التعريق بالفصل المعتد به و نحوه ممّا نهوت به المتابعة العرفية، بل نقول إن القدر المتيقن لدى يمكن استعادته من المصوص و المتأوى إنما هو حوار الالكفاء بأذان الأولى، و منقطعه عن الثانية فيما إذا أتى بالثانية عقب الأولى بلا فصل يعتد به، أو حصول فصل أجسي من تطوع و نحوه.

(١) في الأمالي «قبل»

(٢) الأمالي - بطوسي :- ٦٩٥-٦٩٦/٤٨٢-٢٥، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب صلاة الجمعة و أدائها، ح ٤.

نعم، الطاهر أن الاشتغال بالتعقيب و نحوه فضلاً عن مثل سجدتي السهو و ركعات الاحتياط و نحوها من الأمور المربوطة بالصلاة ما لم يكن موجباً للفصل الطويل غير منافٍ لحصول الجمع الموحب للاكتفاء بأذان الأولي، لا لمجرد دعوى عدم التسامي بين الفصل بمثل هذه الأمور، و بين صدق اسم الجمع بين الصلاتين عرفاً كي يتطرق الحادثة بأنه يسر للأحبار الدالة على سقوط الأذان مع الجمع إطلاقاً من هذه الجهة حتى يتمتث بإطلاقه لإثبات السقوط في جميع الموارد التي تحقق فيها صدق اسم الجمع عرفاً، بل لعلنا حصول الفصل بمثل هذه الأمور و نعارفها في الموارد التي فهم من الأدلة حوار الاكتفاء فيها بأذان واحد

هذا، مع أن سقوطه مع فصل بمثل هذه الأمور العير المسافية لحصول الجمع عرفاً بحسب الطاهر ممّا لا خلاف فيه، بل لا بعد أن يقل إن المتبادر من مثل قوله عليه السلام في صحبحة الحسين «لا تصل المغرب حتى تأتي جمعاً فصل بها المغرب والعشاء الأحره بأذانٍ و حد و قمتين»<sup>(١)</sup> إلى احره، وإن كان إرادتهما مع الجمع ولكن لا بحيث ينافيه الفصل بمثل هذه الأمور، فليتنامل

و لا ينافي ما ذكره من حصول تنعيق بفعل الدفلة ما ربما يستشعر من بعض الأخبار الحاكية لفعل رسول الله صلى الله عليه وآله من أنه ترك الأذان مع الدفلة، مثل صحبحة أبي عبيدة، قال: سمعت أن جعفر عليه السلام يقول: «كان رسول الله صلى الله عليه وآله إذا كانت ليلة مظلمة و ربيع و مطر صلى المغرب ثم مكث قدر ما يتنفل الناس ثم أقام

(١) الكافي ٤/٤٦٨: ١، التهذيب ٥/١٨٨: ٦٢٦، نوسائل، الباب ٦ من أبواب الوقوف بالمسبح،

مؤدّته ثمّ صلتى العشاء الأحرّة ثمّ بصرفوا<sup>١</sup> و حبر عبد الله بن مسان، قال. شهدت صلاة المغرب ليلة مطيرة في مسجد رسول الله ﷺ، فحين كان قريباً من الشفق تاروا<sup>(٢)</sup> وأقاموا الصلاة فصنّوا المغرب ثمّ أمهلوا الناس حتّى صلّوا ركعتين ثمّ قام المبادي في مكانه في المسجد فأقام الصلاة فصنّوا العشاء ثمّ اصرف الناس إلى منازلهم. فسألت أن عبد الله عمن ذلك. فقال «نعم، قد كان رسول الله ﷺ عمل بهذا»<sup>(٣)</sup> إذ - بعد تسليم ظهور الحبرين في ترك الأدن الذكري الذي يمكن إرادة مابعثه من الإقامة - ليس في الترك دلالة على أن منشاء الجمع، فلعنه لأجل الاستعجال و رعاه حال المأمومين و نحوه، مع أن في الحبرين إشعاراً بأن رسول الله ﷺ لم يتطوّع، و من لواضع أن العشر في الاكتفاء بأدان الأولى بحممه بين الصلاتين، لا بجمع من ياتم به، ففي الحبرين على هذا التدبير شهادة على ما قدّمه من أن الفصل العير المعتد به ما لم يتحقّق معه عمل أحسّي مستقلّ من باوليه و نحوها غير قادح في الجمع، فليتأمل

و ربما يظهر من كلمات بعضهم أن الجمع الموحّد للسقوط هو أن يؤتى بالمريصتين في وقت إحداهما، كما لو أتى بالظهيرين قبل صيرورة الظلّ مثلاً أو أربعة أقدام على الخلاف المقرّر في محنّه، أو أتى بهما بعد صيرورة الظلّ مثلاً أو أربعة أقدام.

(١) التهذيب ١٠٩/٣٥٠، الاستبصار ٢٧٢١-٩٨٥، الوسائل، الباب ٢٢ من أبواب المواقيت،

ح ٣

(٢) في الكافي - «نادوا به بدل «ثرو».

(٣) لكافي ٢٨٦٣-٢٨٧/٢، الوسائل، الباب ٣١ من أبواب المواقيت، ح ١

و قضية ذلك سقوط أذان ثانية فيما لو أتى بالأولى في أول وقتها و الثانية في آخره حتى مع الاشتغال في حلالهما بالأمور المبينة للصلاة من نوم و نحوه، و عدم السقوط فيما لو جمع بينهما تأخير الأولى إلى آخر وقتها و تقديم الأخيرة في أول وقتها

و هذا مما لا يساعد عليه دليل، بل منبأدر منصوص الجمع إرادة فعلهما بلا فصل يُعْتَدَ به، كما ربما يشهد له أيضاً الموثقة المتقدمة<sup>(١)</sup> المصرحة بأنه إذا كان بينهما تطوع فلا جمع، فإنها تدل على أن العبارة بعدم الفصل، لا توقعهما في وقت إحدى الصلاتين.

و أشكل مما ذكر ما ربما يظهر من غير واحد من وقوع الأذان الذي يؤتى به قبل المريضين لصاحبة الوقت، ولو أتى بالصهرين في وقت العصر، يكون الأذان للعصر، ولو نواه لظهر يكون تكميلاً.

قال في محكي الذكرى و لو جمع لحاصر أو المسافر بين الصلاتين، فالمشهور. أن الأذان يسقط في الثانية، قاله اس أبي عقيل و الشيخ و جماعة، سواء جمع بينهما في وقت الأولى أو الثانية، لأن الأذان إعلامٌ بدحول الوقت، و قد حصل بالأذان الأول، وليكن الأذان للأولى بجمع بينهما في وقت الأولى. وإن جمع بينهما في وقت الثانية، أذن لثانية ثم أقدم و صلى الأولى؛ لمكان الترتيب، ثم أقام للثانية<sup>(٢)</sup>. انتهى.

و أنت حبير بأنه ليس في شيء من الأدلة بشعار بهذا التفصيل، بل طاهرها إما

(١) في ص ٢٤٣.

(٢) الذكرى ٢٣٠٣، و حكاها عنه المحرري في الحدائق الناصرة ٣٨٠٧.

وقوع الأذان لخصوص الأولى و سقوطه عن الثانية، أو لمجموع، كما لعله هو المتبادر من قوله عليه السلام في صحيحة عند الله بن سنان: «جمع بين الظهر والعصر بأذان وإقامتين، وجمع بين المغرب والعشاء [في الحضر من غير علة] بأذان وإقامتين»<sup>(١)</sup> وفي صحيحة الحسي فصل بها المغرب والعشاء [الأخرة] بأذان [وحد] وإقامتين»<sup>(٢)</sup> وغير ذلك من لأحد المشعرة أو الظاهرة في وقوع الأذان لهما، فكأن الشهيد رحمه الله يرى أن الأذان بمسور قبل الصلاة بعينه هو الذي شرع للإعلام بدحول الوقت، فحضره صاحبة الوقت، وهو كما ترى، فإن الذي يظهر من النصوص والفتوى إنما هو مشروعية أذان - كالإقامة - للصلاة من حيث هي، لا من حيث الإعلام بدحول الوقت، فهو معار للأذان الإعلامي بلا شبهة.

نعم، لا سعد أن تكون محكمته في الأصل الإعلام، ولكن لم يلاحظ عند شرعه مقدمة لصلاة الاطراء، ولله شرع في القضاء الذي لا معنى لإرادة الإعلام بدحول الوقت بالنسبة إليه

و يحتمل أن يكون محط نظره في الحكم بالسقوط هو الأذان الإعلامي، كما ربما يؤيد هذا الاحتمال ما تقدمت<sup>(٣)</sup> حكايته عنه في المسألة المتقدمة عند تعرضه لرفع المناقاة بين سقوطه عن جمع في الأداء، وعدم سقوطه عن جمع في القضاء من قوله عليه السلام أو يقال: إن ساقط - يعني في الأداء - أذان الإعلام؛ لحصول العلم بأذان الأولى، لا الأذان لذكري، و يكون الثالث في القضاء الأذان

(١) تقدم تحريرها في ص ٢٤٠، انهامش (٣) و ما بين المعقوفين أضافه من المصدر.

(٢) تقدم تحريرها في ص ٢٤٥، انهامش (١) و ما بين المعقوفين أضافه من المصدر.

(٣) هي ص ٢٣٤.

الذكرى، وهذا متحه انتهى.

ولكن لا يحفى عليك أن تريل كمات المشهور القائلين بالسقوط على إرادة الأذان الإعلامي في غاية الإشكال.

و كيف كان فظاهر الأحبار - كما تقدمت الإشارة إليه - هو الاحتزاء للشاية بأذان الأولى، فيكون الجمع بين الصلاتين مؤثراً في صيرورة الأذان لهما، والله العالم<sup>(١)</sup>

(و لو صلى الإمام جماعة و جاء آخرون، لم يؤذّنوا و لم يقيموا على كراهية ما دامت الأولى لم تفرّق، فإن تفرّقت صفوفهم أذن الآخرون و أقاموا).

١ / قد احتلّت آراء الأصحاب - رضوان الله عليهم - في هذه المسألة، فإنهم - بعد اتفاقهم طاهراً على سقوط الأذان و لإقامة في الجملة، عدا ما ستعرف من بعضهم من التردّد فيه - احتلّوا في أنه هل هو رحصة، أم عريضة؟ و أنه هل هو محصوص بالجماعة، كما ربما يستشعر من المتر و غيره، أم يعمّ الفرادى؟ و أنه هل هو منصوص بمريد الجماعة، أم لا؟ و أنه هل هو في حصوص المسجد الذي له إمام راتب، أو مطلقاً، أم أعمّ من المسجد و غيره؟ و في أن الجماعة الثانية أو الثالثة كالأولى في سقوط الأذان عمّن ورد عليهم، أم لا؟ و في أنه هل يعتبر وحدة صلاتهم أم لا؟ و في أنه هل يعتبر تفرّق جميع الصفوف، أم يكفي في الجملة؟

(١) تلعب النظر إلى أن الشارح رحمه الله لم يتعرض بقوله المصنف رحمه الله و كذا في يظهر و العصر معرفة، و شرحه فيما بين أيدينا من السح الحظبة و المحورية من هذا الكتاب.

و كيف كان فمستند الحكم أحبار مستفيضة

منها: حبر أبي عمي، قال: كنا عند أبي عبد الله عليه السلام، فأتاه رجل فقال: جعلت فداك، صلينا في المسجد الفجر و انصرف بعضنا وحسن بعض في التسبيح، فدخل علينا رجل المسجد فأذن، فسمعناه و دفعناه عن ذلك، فقال أبو عبد الله عليه السلام: «أحسنت، ادفعه عن ذلك و امعه أشد امع» فقلت: فإن دخلوا فأرادوا أن يصلوا فيه جماعة؟ قال: «يقومون في ناحية المسجد، و لا يدر بهم إمام»<sup>(١)</sup>

و رواية السكوني عن جعفر عليه السلام عن أبيه عليه السلام عن علي عليه السلام أنه كان يقول: «إذا دخل الرجل المسجد و قد صلى أهله فلا يؤذن و لا يقيم و لا يتطوع حتى يبدأ بصلاة الفريضة، و لا يخرج منه إلى غيره حتى يصلي فيه»<sup>(٢)</sup>

و حبر أبي نصر، قال: سأله عن الرجل ينتهي إلى الإمام حين يسلم، فقال: «ليس عليه أن يعيد الأذان، فليدخل معهم في أدانهم، فإن وحدهم قد تفرق أعاد الأذان»<sup>(٣)</sup>

و حبر الآخر عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قلت الرجل يدخل المسجد و قد صلى القوم يؤذن و يقيم؟ قال: «إن كان دخل و لم يتفرق الصف صلى بأدائهم و إقامتهم، و إن كان تفرق الصف أذن و أقم»<sup>(٤)</sup>

(١) التهذيب ١٩٠/٥٥٣، الوسائل، باب ٦٥ من أبواب صلاة الجماعة، ح ٢

(٢) التهذيب ١٩٥/٥٦٣، الوسائل، باب ٢٥ من أبواب الأذان و الإقامة، ح ٤.

(٣) لكناهي ١٢/٣٠٤٣، التهذيب ١١٠٠/٢٧٧٢، الوسائل، الباب ٢٥ من أبواب الأذان و الإقامة، ح ١.

(٤) التهذيب ١١٢٠/٢٨١٢، الوسائل، الباب ٢٥ من أبواب الأذان و الإقامة، ح ٢.

و أخبر عمرو بن خالد عن زيد بن عيسى عن أبيه عليه السلام، قال: «دخل رجلان المسجد وقد صلى علي عليه السلام دس، فقال عليه السلام لهما: إن شئتما فليؤم أحدهما صاحبه، ولا يؤذن ولا يقيم»<sup>(١)</sup>

و عن كتاب زيد النرسي عن عبيد بن رزارة عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «إذا أدركت الجماعة وقد انصرف القوم وحدث الإمام مكانه وأهل المسجد قبل أن يترقوا أحرأك أذانهم وإقامتهم، فاستفتح لصلاة نفسك، وإذا وافيتهم وقد انصرفوا عن صلاتهم وهم جلوس أجزأ إقامة غير أذان، وإن وجدتهم قد ترقوا وخرج بعضهم من المسجد فأذن وأقم نفسك»<sup>(٢)</sup>

و استشكل في المدارك في الحكم المزبور من أصله، فإنه - بعد أن نسب ما ذكره المصنف في المتن إلى الشيخ وجميع من الأصحاب، و استدلالهم عليه برواية أبي بصير، الثانية - قال ما لفظه: والحكم سقوط الأذان عن المصلي الثاني وقع في الرواية معلقاً على عدم تفرق الصف، وهو إنما يستحق بقاء جميع المصلين. و قيل يكفي في سقوط الأذان عن المصلي الثاني [بقاء] <sup>(٣)</sup> معقب واحد من المصلين؛ لما روى الشيخ عن الحسين بن سعيد عن أبي علي، قال: كنا عند أبي عبد الله عليه السلام، و ساق الحديث إلى آخر ما نقلناه<sup>(٤)</sup>

ثم قال: وعندي في هذا الحكم من أصله توقف، لصعف مستنده باشتراك

(١) التهذيب ١٦٩١/٥٦٣، الوسائل، الباب ٢٥ من أبواب الأذان والإقامة، ح ٣

(٢) أصل زيد النرسي (ضمن الأصول الستة عشر) ٥٢، و عنه في بحار الأنوار ٧٥/١٧١٢٨٤.

(٣) ما بين المعقوفين أعضاء من المصدر.

(٤) في ص ٢٥٠.



راوي الأولى بين الثقة و الضعيف، و جهالة راوي الثانية، فلا يسوع التعلّي بهما ثمّ لو سلّمنا العمل بهما، لوجب اختصاص لحكم بالصلاة لواقعة في المسجد، كما ذكره في النافع و المعتبر؛ لأنّه مدلول لروايتين. و يجوز أن تكون الحكمة في السقوط مراعاة جانب إمام المسجد، الراتب بترك ما يوجب الحثّ على الاجتماع ثانياً<sup>(١)</sup>، انتهى.

أقول. أمّا ضعف سند الروايتين - كغيرهما من الأحبار المتقدمة - فعلى تقدير تسليمه محذور بعمل الطائفة بهما قديماً و حديثاً؛ إذ لا رادّ لهذا الحكم و لا مخالف فيه على ما ادّعاء في الحدائق<sup>٢</sup>، فلا ينبغي التوقّف في أصل الحكم. و أمّا دعوى اختصاصه بالصلاة في المسجد، لورود الروايات فيها فقد يقال في دفعها بأنّ خصوصيّة المورد لا توجب قصر الحكم

و فيه: أنّ هذا لا يكفي في التعميم ما لم يدلّ عليه دليل، أو بعدم عدم مدحليّة الخصوصية في ذلك بتفويض لمط و نحوه، و هو لا يحذر عن إشكال، و لذا حصّه عبر واحد بالمسجد، اقتصر في الحكم المخالف للمعمومات على مورد النصّ.

و أمّا ما أوداه من الاحتمال لمدحليّة الخصوصية من جوار كون حكمة الحكم رعاية جانب الإمام بترك ما يوجب الحثّ على الاجتماع ثانياً فهو يناسب القول المحكي عن المسقوط من استحباب الأذان مصفاً ولكن لا يرفع به

(١) مدارك الأحكام ٢٦٦، ٢٦٧، وراجع محضر مجمع: ٢٧، والمعتبر ١٣٦، ٢.

(٢) الحدائق الناصرة ٣٨٦٧.

الصوت<sup>(١)</sup> كما حكى عن أبي حنيفة<sup>(٢)</sup>؛ معيّلاً بحروف الالتباس<sup>(٣)</sup>، بل ياسب ترك الجماعة ثانياً في ذلك المسجد ولو بعد تفرّق الصفوف، لا ترك خصوص الأذان والإقامة ما دامت الصفوف باقية ولو مع الإسرار بهما، كما يقتضيه إطلاق أغلب الأخبار المتقدمة.

والحاصل أنّ هذا الوجه لا ياسب هذا الحكم، والذي يعتد على الظن أنّ حكمة الحكم كون الاحتراء بأذان الجماعة والمبادرة إلى فعل المريضة قبل تفرّقهم موجباً لحصول مرتبة من التسبّع والائتمام الموجب لإدراك فصيلة الجماعة في الجملة، كما يؤول إلى ذلك ما في حبر<sup>(٤)</sup> السكوني [من] الأمر بالنداء بصلاة المريضة من غير أن يتطوّع واليهي عن الخروج عن ذلك المسجد إلى غيره حتى يصنّي فيه، فإنه مشعر بقاء أثر الائتمام وفضه في ذلك المسجد الذي صنّي فيه جماعة، ولكن يجب صرفه - لو لم تقبل ما صرفه في حد ذاته - إلى ما إذا لم تفرّق الصفوف، حمعاً بينه وبين غيره من الروايات

و يحتمل بعيداً أن يكون المقصود بقوله في حبر<sup>(٥)</sup> السكوني: «وقد صلى أهله» دحولهم في الصلاة، لا فراغهم عنها، فليتأمل.

ثم إنّ قضية ما ذكر من الحكمة كون الحكم من توابع الجماعة من حيث

(١) المبسوط ٩٨،١، وحكاه عنه السزوري في ذخيره المعاد ٢٥٣

(٢) المحكي عنه في العرير شرح الوجيز ٤٠٦١ هو عدم استحباب الأذان، وفي تذكرة المعاهد ٦٢٣، المسألة ١٧٠ كما في المتن

(٣) هذا العمل للشافعي في أحد قوليه من استحباب الأذان، راجع العرير شرح الوجيز ٤٠٦:١

(٤ و ٥) تقدّم الحصر في ص ٢٥٠.

هي من غير فرق بين المسجد وغيره، ولكن لجرم به مشكل.

اللهم إلا أن يستدل له بطلاق رواية<sup>(١)</sup> أبي بصير، الأولى، وهو لا يخلو عن تأمل؛ لجوار كونه جارياً مجرى العلب من كون ذلك في المسجد، فالقول بالاحتصاص لا يخلو عن قوة.

وكيف كان فظاهر أعيب الأحرار المتقدمة: سقوط الأذان والإقامة، وعدم شرعيتها، خصوصاً مع ما في الخبرين الأولين<sup>(٢)</sup> منها من المبالغة والتأكيد في المصع المصافي لكونهما عبادة.

وما في بعضها<sup>(٣)</sup> من التعبير بمصط «الإحراء» المشعر أو الطاهر في كون الترك رحمة لا يصلح صارفاً لتلك الأخبار عن طهرها.

ولكن قد يعارضها موثقة عمار عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن الرجل أدرك الإمام حين سلم، قال: «عليه أن يزدن و يقيم و يفتح الصلاة»<sup>(٤)</sup>.

و حبر معاوية بن شريح عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: «و إذا جاء الرجل صادراً و الإمام راكم أحرأ تكبيرة واحدة - إلى أن قال - و من أدركه و قد رفع رأسه من السجدة الأخيرة و هو في التشهد فقد أدرك الجماعة، و ليس عليه أذان و لا إقامة، و من أدركه و قد سلم فعليه لأذان و الإقامة»<sup>(٥)</sup>.

(١) تقدمت الرواية في ص ٢٥٠.

(٢) أي: حبر أبي علي و رواية السكوسي، المتقدمين في ص ٢٥٠.

(٣) هو حبر عبيد بن زرارة، المتقدم في ص ٢٥١.

(٤) الفقيه ١/٢٥٨، ١١٧٠، الشهيد ٢٨٢٣/٨٣٦، الوسائل، الباب ٢٥ من أبواب الأذان و الإقامة، ح ٥.

(٥) الفقيه ١/٢٦٥، ١٢١٤، الوسائل، الباب ٥٩ من أبواب صلاة الجماعة، ح ٦، وكذا الباب ٦٥ من تلك الأبواب، ح ٤.

و ربما حملهما بعض على صورة لتفرق<sup>(١)</sup>، جمعاً بينهما وبين غيرهما من الأخبار المتقدمة

وفيه ما لا يحق، فإن صورة عدم تفرق من أوصح المصاديق التي تنسق إلى الدهن من السؤال الواقع في الموثقة، حيث إنها موقع توهم التعمية للجماعة، و بقاء حكمها من جوار الانتماء

هذا، مع إمكان أن يقال: إن المتبادر من التعبير بقوله «أدرك الإمام حين سلم» إرادة إدراكه حال تشاغله بالسلام، ولا أقل من عدم وقوع هذا التعبير عالياً إلا عند إرادة فرائعه من السلام بلا فصل، والعلت عدم حصول التفرق بمجرد الفراع، فكيف يصح تريبل الحواب على إرادته بالخصوص<sup>(٢)</sup>

و المحاصل أن الرواية إن لم تكن نصاً فهي في غاية الظهور هي مشروعته الأذان والإقامة لمن لم يدرك الصلاة جماعة.

و أوصح من ذلك دلالة عبه الرواية الثانية<sup>(٣)</sup>، فإنها كادت تكون صريحة في ذلك.

فمقتضى الجمع بينهما و بين الأخبار المتقدمة حمل تلك الأخبار على الكراهة، ولكن بالمعنى الذي التزمنا به في مبحث الموافيت للتطوع في وقت العريضة مما لا ينافي استحسانه في حد ذاته و وقوعه عبادة، وقد أوضحنا في ذلك المبحث أن مرجع النهي عن التطوع إلى الأمر بالبداة بالعريضة في وقتها، فيكون

(١) كما أشير إليه في جواهر الكلام ٤٣٩، و قد حمل بعض الكاشاني في الوافي ٦٠٩٧، ذيل

ج ٢١-٦٧١٤ موثقة عند على صورة تفرق

(٢) رواية معاوية بن شريح، بمقدمة في ص ٢٥٤

التطوع في ذلك الوقت مرحوحاً بالإصافة إلى تركه المجامع ليعمل الفريضة، لا مطلقاً كي يباهي كونه عادةً، فهي الحتم أبصاً كذلك، كما يشير إلى ذلك حبر<sup>(١)</sup> السكوبي الذي وقع فيه السهي عن الأدان و الإقامة و التطوع حتى يستدنى بصلاة الفريضة، فكان المقصود بهذا حصون مرتبة من الاستتاع موجهة لإدراك فصيلة الجماعة في الحملة، كما تقدّمت الإشارة إليه آنفاً

و ممّا يؤيد هذا الحمل ما في بعض الأحبار المتقدّمة<sup>(٢)</sup> من التعبير بلفظ «الإجزاء» المشعر أو الطاهر هي كون الترك رحصةً، لا عريضةً.

و ربما يحتمل أن يكون المقصود بالأدان في حبر<sup>(٣)</sup> أبي عليّ - الذي ورد فيه الأمر بسمعه أشدّ المع - هو حصون الأدان، لا الأعمّ منه و من الإقامة بأن يكون المراد المع عن الإتيان به على حسب ما ينعرف في الجماعات من الإعلان بالصوت و رفعه محادثة الالتباس، والله العالم

ثم إن أغلب أحبار الباب بل جميعهم - م عدا حبر ريد<sup>(٤)</sup> - ورد في المنعرد، فلو لا التصريح بالسقوط عن لجامع في حبر ريد و كون القول بسقوطه عن المنعرد دون الجامع إحداه قول ثالث، لكان لتوقف في سقوطهما عن الجامع محل، فالقول باحتصاص السقوط بجامع - كما فتواه المحقق السبهي في حاشية المدارك<sup>(٥)</sup>، بل ربما استظهر من المشهور - ضعيف

(١) تقدّم الحبر في ص ٢٥٠.

(٢) في ص ٢٥١.

(٣) تقدّم الخبر في ص ٢٥٠.

(٤) أي خبر عبيد بن زرارة، المروي عن كتاب زيد الرسي، العتق في ص ٢٥١.

(٥) الحاشية على مدارك الأحكام ٣٩٧٢-٤٠٢.

اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَسْتَدِلَّ لَهُ فِي الْجَامِعِ بِخَيْرِ رِيْدٍ، وَ يَطْرَحُ سَائِرَ الرِّوَايَاتِ الَّتِي وَرَدَتْ فِي الْمَفْرُودِ مِمَّا دَلَّ عَلَى السَّقُوطِ، لِاسْتِلَاثِهَا بِمَعَارِضَةِ الْحَبِيرِينَ<sup>(١)</sup> الْأَخِيرِينَ الْمَصْرِحِينَ بِالثَّبُوتِ، الْمَعْتَضِدِينَ بِمَوَاقِفَةِ عُمُومَاتِ

و لَكِنَّكَ عَرَفْتَ أَنَّ الْجَمْعَ بِيهَا بِالْحَمْلِ عَلَى الْكَرَاهَةِ مُمْكِنٌ، فَهُوَ أَوْلَى مِنَ الطَّرْحِ، فَالْقَوْلُ بِسَقُوطِهَا مَطْلَقاً مِنَ الْجَامِعِ وَ الْمَفْرُودِ عَلَى كَرَاهِيَّتِهِ هُوَ الْأَقْوَى  
و هَلِ الْجَمَاعَةُ الثَّانِيَةُ الَّتِي اجْتَرَأَتْ بِأَذَانِ الْأُولَى كَالْأُولَى فِي سَقُوطِ الْأَذَانِ عَمَّنْ وَرَدَ عَلَيْهِمْ، أَمْ لَا؟ وَجِهَانِ مِنْ حُرُوحِهَا عَنْ مَوْرَدِ الْأَخْبَارِ، وَ مِنْ أَنَّهَا لَدَى الْاجْتِرَاءِ بِأَذَانِ الْأُولَى كَالْأُولَى فِي كَوْنِ صَلَاتِهِمْ بِأَذَانٍ وَ إِقَامَةٍ

و لَعَلَّ هَذَا هُوَ الْأَقْوَى، كَمَا أَنَّ الْأَمْرَ كَذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْجَمَاعَةِ الْأُولَى لَوْ احْتَرَأُوا بِاسْتِمَاعِ أَذَانِ الْعَبْرِ، فَإِنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ مُنْصَرِفَةً عَنْ مَوْرَدِ الْمَوْصُوفِ وَلَكِنْ لَا يَسْعَى التَّرَدُّدُ فِي أَطْرَادِ الْحُكْمِ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهَا، فَإِنَّهُ بَعْدَ أَنْ جَازَ لَهُمُ الْاحْتِرَاءُ بِأَذَانِ الْعَبْرِ يَصِيرُ أَذَانُ الْعَبْرِ عِنْدَ احْتِرَائِهِمْ بِهِ أَذَانَهُمْ، فَلَيْسَ عَلَى مَنْ أَدْرَكَهُمْ حَالُ الصَّلَاةِ أَوْ بَعْدَهَا قَبْلَ تَمَرُّقِهِمْ أَنْ يَعِيدَ الْأَذَانَ، بَلْ يَدْخُلُ مَعَهُمْ فِي أَذَانِهِمْ، فَلْيَتَأَمَّلْ

و هَلِ السَّقُوطُ مُحْصُوصٌ بِمَرِيدِ الْجَمَاعَةِ؟ فِيهِ تَرَدُّدٌ مِنْ إِطْلَاقَاتِ أَذَلَّتْهُ، وَ مِنْ إِمْكَانِ دَعْوَى حَرِيهَا مُحَرَّرِ الْعَالَمِ الْمُتَعَرِّفِ فِي تِلْكَ الْأَرْمَةِ مِنَ الْإِئْتِمَامِ عِنْدَ إِدْرَاكِ الْجَمَاعَةِ، كَمَا رُبَّمَا يَسْتَشْعِرُ ذَلِكَ مِنَ التَّعْبِيرَاتِ الْوَاقِعَةِ فِي الْأَخْبَارِ، فَعَلَى الثَّانِي لَا يَسْقُطُ عَمَّنْ لَمْ يَقْصِدِ الْجَمَاعَةَ وَ بِنِ وَحْدِهِمْ يَصَلُّونَ، وَ أَمَّا عَلَى الْأَوَّلِ فَيَسْقُطُ عَنْهُ فِي هَذَا الْعَرَضِ أَيْضاً؛ فَإِنَّهُ أَوْلَى بِالسَّقُوطِ، فَيَسْتَفَادُ حُكْمَهُ مِنَ الْأَخْبَارِ

(١) أي: خبري عمار و معاوية بن شريح، لمقتضمين في ص ٢٥٤.

المتقدمة بالعحوى، فليتنامل.

و هل المدار في السقوط على [عدم] <sup>(١)</sup> تفرق الجميع بحيث يبقى السقوط مع بقاء الواحد، أو على بقاء الجميع بحيث إذا مضى واحد يسقط السقوط، أو على الأكثر تفرقاً وبقاءً، أو على العرف في صدق التفرق و عدمه من غير ملاحظة شيء من ذلك؟ أقوال، صرح جماعة - على ما حكاه عنهم في الجواهر <sup>(٢)</sup> - بالأول؛ لترك الاستفصال في خبر <sup>(٣)</sup> أبي علي، و قول الصادق <sup>(٤)</sup> في خبر أبي بصير، «فإن وجدتم قد تفرقوا أعاد لأدائ» إلى آخره، كقوله في خبر <sup>(٥)</sup> الآخر «وإن كان تفرق الصف أدن و أقام» إذ المراد بـ «نصف» [المصطفون] <sup>(٦)</sup>، فاعنار تفرقهم يقتضي الاستعراق، كصير الجمع، بمعنى أنه لا بد من انفراق كل واحد عن الآخر، و مع بقاء الواحد - مثلاً - معقلاً لا يتحقق ذلك

و فيه ما لا يحفى، فإن المتأدّر عرفاً من عدم تفرق الصف بقاءه على هيئته في صغر أشخاص المصلين، و لذا رعم صاحب المدارك في عبارته المتقدمة <sup>(٧)</sup> الثاني بين خبر أبي علي و خبر أبي بصير، حيث وقع السقوط في الأول معلقاً على بقاء العصى، و في الثاني على عدم تفرق الصف، المتوقف على بقاء جميع أهله

ولكنك عرفت أن المتأدّر من عدم تفرق الصف إنما هو بقاء صورته عرفاً،

(١) ما بين المعقوفين أثنائه لأجل السياق.

(٢) جواهر الكلام ٤٧:٩.

(٣ - ٥) تقدّم الخبر في ص ٢٥٠

(٦) يدل ما بين المعقوفين في ص ١٢ و طبعة الحجرية «المصطفين» و الصحيح ما أثنائه.

(٧) في ص ٢٥١ - ٢٥٢.

و هو لا يتوقف على بقاء جميع أهل الصف، بل يكفي فيه عدم وقوع الخلل المنافي لصورته، كما أن المتبادر من تعريفهم الذي وقع عدم السقوط معلقاً عليه في خبره الآخر روال ما هم عليه حال الصلاة من هيئة الجماعة عرفاً، ولا أقل من عدم ظهوره فيما ينافي خبره الأول.

و أما حر أبي علي فهو أيضاً لا يأتي عن الحمل على ذلك تقييده بما لا ينافي صدق بقاء الصف عرفاً، مع ما فيه من الضعف، و احتمال إرادة المعنى الذي تقدمت الإشارة إليه آنفاً، فلقول بأن المدار على صدق عدم تفرق الصف عرفاً هو الأظهر.

نعم، ربما يستشعر من دبل الحبر<sup>(١)</sup> المروي عن كتاب ريد تعليق عدم السقوط بحروح البعض عن المسجد ولكن الطاهر أن المراد بالبعض ليس مطلقه، بل البعض الذي يكون حروجه ملزوماً لحصول التفرق

هذا، مع ما فيه من الضعف والتشويش، والله العالم

ثم إن في المقام مروءاً كثيرة لا يهمن استقصاؤها بعد الساء على الكراهة. (و إذا أذن المنفرد) ليصلي وحده، (ثم أراد الجماعة، أعاد الأذان و الإقامة) على المشهور، كما ادعاه غير واحد<sup>(٢)</sup>، لموثقة عمار عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: و شئ من الرجل يؤذن و يقيم ليصلي وحده فيجي رجل

(١) تقدم الخبر في ص ٢٥١.

(٢) كالمحقق الكركي في جامع المعاصد ١٧٣٢، و الشهيد الثاني في مسالك الافهام ١٨٤:١.



آخر فيقول له: نصلي جماعة، هل يجوز أن يصلي بذلك الأذان والإقامة؟ قال: «لا، ولكن يؤذن و يقيم»<sup>(١)</sup>

و طعن فيها في المدارك - وفاقاً لما حكاه عن المعتمر<sup>(٢)</sup> - بصعف السند؛ لما فيه من القطعية<sup>(٣)</sup>

ولكن حكى عن المعتمر أنه بعد حادثة في سبب الرواية قال إن مصمومها استحباب تكرار الأذان والإقامة، وهو ذكر الله، وذكر الله حسن ثم استقرت الاجتهاد بالأذان والإقامة الواقعتين سنة لأفراد، وأيد ذلك بما رواه صالح بن عفة عن أبي مريم الأنصاري قال صنى سائو جعفر عليه السلام في قميص بلا إزار ولا رداء ولا أذان ولا إقامة، فلما انصرف قلت له: عافاك الله صليت سائو في قميص بلا إزار ولا رداء ولا أذان ولا إقامة، فقال: «إن قميصي كنيف فهو بحرئى أن لا يكون عليّ إزار ولا رداء، وإنى مررت بجعفر وهو يؤذن ويقيم فلم أتكلّم، فأحزأسى ذلك»<sup>(٤)</sup> قال: وإذا احترأ بأذان غيره فإداه أولى<sup>(٥)</sup>

و لقد أجاد في محكيّ الذكرى حيث اعترض على ما في المعتمر بعد نقله

(١) تقدّم تحريجها في ص ٢٢١، الهامش (٢)

(٢) لمعتمر ١٣٦٢، وليس في المدارك حكاه لظمن في السند عن المعتمر، بل حكاه عنه السمراني في الحقائق الناضرة ٣٩٠:٧.

(٣) مدارك الأحكام ٢٦٨:٣

(٤) التهذيب ٢/٢٨٠:١١١٣، الوسائل، باب ٢٢ من أبواب لباس المصلي، ح ٧، و الباب ٣٠ من أبواب الأذان والإقامة، ح ٢.

(٥) لمعتمر ١٣٧٢، و حكاه عنه العملي في مدارك الأحكام ٢٦٨:٣، و السمراني في الحقائق الناضرة ٣٩٠:٧.

بما صورته قلت. صعب السد لا يصر مع الشهرة في العمل و التلقي بالقبول، و الاجتزاء بأذان العير، لكونه صادف نية السامع للجماعة، فكأنه أذن للجماعة، بخلاف الناوي بأدائه الانفراد<sup>(١)</sup>. انتهى.

و اعترضه في المدارك بأن ظاهر الخبر ترتب الإحراء على سماع الأذان من غير مدخلية لما عداه<sup>(٢)</sup>

و فيه ما لا يحفى؛ إذ لا مشأ لهذا الطهور.

و لكن يمكن الحذشة في دلالة ثبوتة على المدعى بإمكان أن يكون الملحوظ في المع عن أن يصلباً بذلت الأذان هو ذلك الآخر الذي لم يكس مقصوداً بذلك الأذان، و يكون المأمور بأن يؤذن و يقيم هو ذلك الرجل بملاحظة صلاته، لا صلاة الجمع، فلا يتم به المدعى.

و يدفعه، أن المتبادر منه أنه يؤذن و يقيم لأن يصلباً جماعة، كما أن المتبادر من السؤال هو المسألة عن أن الأذان لمأتي به لصلاة المنفرد هل يجرى للجماعة؟ فيهم من الرواية عدم كفايته، و نقاء الأذان للجماعة بصفة المطلوبة ما لم يتحقق بهذا العنوان، و حيث إن الطيب المتعلق به بهذا العنوان كفايته بمعنى أنه يحصل امتثاله بفعل كل منهما، لا يتفاوت الحال في تمامية الاستدلال بين أن يكون صمير العاقل عائداً إلى الرجل الآخر أو الرجل الذي أذن و أقام، و لعله لهذا أجمعه في الرواية، مع كون كل منهما قبلاً لعود الصمير إليه.

(١) الذكرى ٢٣٠٣، و حكاه عنه المحراني في حديثه بـ ص ٣٩٠٧، وكذا العامل في

مدارك الأحكام ٢٦٨:٣

(٢) مدارك الأحكام ٢٦٨:٣.

فالإتيان أنه لا قصور في دلالة الرواية - كسنده - عن إثبات المدعى، ولذا لم يلتفت أحد ممن عثرتُ على كلامه إلى المباشرة المبرورة، فالأقوى ما هو المشهور من عدم كفاية الأذان والإقامة لمأتي بهما سنة الانفراد لصلاة الجماعة، واستحباب إعادتهما.

وما يتراءى من الموثقة من عدم حوار الاحتراء ووجوب الإعادة محمول على ما ذكر؛ جمعاً بينها وبين غيرها من دَل على عدم الوجوب، كما عرفت في محله.

ولو أذن بنية الجماعة فأراد أن يصلي وحده، بى على أدائه، إذ لم يشت لأذان المنفرد خصوصية معتبرة في ذاته زائدة على طبيعة الأذان المأتي به بقصد القرينة متوقعة على قصد عباده، كما ثبت ذلك في أذان الجماعة، ومجرد احتمال لا يحد في إثبات نقاء التكليف به ولو بالاستصحاب، لما حققناه في نية الوصوه من أن المرحع عند الشك في اعتبار شيء من مثل هذه الأمور في متعلق التكليف الراء، وأن مقتضى الأصل في التكليف كونه توصلية لا يُرفع اليد عنه إلا بالدليل، وعاية ما ثبت في المقام إنما هو أن يأتي بالأذان والإقامة لصلاته بقصد التقرب، وقد حصل بهذا القصد، وأم اعتبار أمر وراء ذلك - أي كونه أذان المنفرد - فمفتي بالأصل، والله العالم

### (الثاني: في المؤذن).

و المراد به هنا الذي يتحد للأذن في سدة أو محلة أو مسجد أو جماعة  
ليعتد بأذانه المسلمون و يكتفون به

### (و يعتبر فيه العقل والإسلام).

في المدارك هذا مذهب العلماء كافة<sup>(١)</sup> و في الجواهر: لا خلاف أحده،  
بل الإجماع بقسميه عليه، بل المنقول منه مقتصر أو متواتر<sup>(٢)</sup>

و يشهد له - مصافاً إلى ذلك - موثقة عتار عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سئل  
عن الأذان هل يجوز أن يكون من غير عارف؟ قال: لا يستقيم الأذان، و لا يجوز  
أن يؤذن به إلا رجل مسلم عارف، فإن علم الأذان و أذن به و لم يكن عارفاً لم يحز  
أذانه و لا إقامته و لا يعتدى به<sup>(٣)</sup> و عن بعض السح «و لا يعتد به»<sup>(٤)</sup>

و الطاهر أن المراد بغير العارف من لم يعرف إمام زمانه، كما لا يخفى على  
من له أسس بمحاوراتهم، فالرواية تدل على اعتبار الإيمان أيضاً، ولكن المراد بها  
بحسب الطاهر أذان الصلاة.

(١) مدارك الأحكام ٢٦٩٣.

(٢) جواهر الكلام ٥٠: ٩.

(٣) الكافي ٣/٣٠٤، التهذيب ٢/٢٧٧، المستدرک، الباب ٢٦ من أبواب الأذان و  
الإقامة، ح ١.

(٤) ذكره البحراني في الحقائق الناصرة ٣٣٣: ٧.

فعلمة المسجد لإثبات شرطية الإسلام بالنسبة إلى مطلق المؤذن و لو للإعلام - كما هو مقتضى إطلاق كلمات الأصحاب في فتاويهم و معاهد إجماعاتهم المحكيّة، بل صريح بعض - هو ما عرفت من عدم الحلاف فيه على الطاهر، مضافاً إلى انصراف أدلة الأدن عمّن لم يؤمن به، فليتأمل

ثم إن مقتضى طهر الموثقة - كما تقدّمت الإشارة إليه - اعتبار الإيمان في مؤذن الصلاة، و عدم كفاية مجرد الإسلام في الاعتداد بأدائه للصلاة، كما ذهب إليه غير واحد من المناخرين

و ربما يؤيده أيضاً حرر محمد بن عبد فر عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «أذن خلف من قرأت حلقه»<sup>(١)</sup>

و حرر معاد بن كثير عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «إذا دخل الرجل المسجد و لا يأتيه صاحبه و قد بقي عليه السلام الإجماع، ية أو ابتدأ فحشي إن هو أذن و أقام أن يركع فليقل قد قامت الصلاة، قد قامت الصلاة، الله كبر، الله أكبر، لا إله إلا الله»<sup>(٢)</sup>

و لا ينافيها صحيحة ابن مسعود عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «إذا نقص المؤذن<sup>(٣)</sup> الأذان و أنت تريد أن تنصّي بأدائه فأتّم ما نقص هو»<sup>(٤)</sup> فإنه و إن كان المحالون الذين يتعارف عندهم نقص الأدن من أوصح المصديق التي أريد بهذا الكلام ولكن لا مساقاة بين بطلان أدان المحالف في حد ذاته فصلاً عن عدم

(١) التهذيب ١٩٢/٥٦٣، الوسائل، الباب ٣٤ من أبواب الأذان و الإقامة، ح ٢.

(٢) الكافي ٢٢/٣٠٦٣، التهذيب ٢٨١٢/١١١٦، الوسائل، الباب ٣٤ من أبواب الأذان و

الإقامة، ح ١

(٣) في المصدر: «إذا أذن مؤذن فنقصه».

(٤) التهذيب ٢٨٠٢/١١١٢، الوسائل، الباب ٣٠ من أبواب الأذان و الإقامة، ح ١.

كفايته للغير، وبس كفاية سماعه لمريد لاكتفاء به؛ حيث إن سماعه المقرون بإرادة الاكتفاء به يجعله بمنزلة أذان السامع، و ستعرف عند تعرض المصنف له أن الأظهر جوار الاكتفاء بسماع أذان المحالف وإن لم نقل بكفايته من حيث هو، فالقول باشتراط الإيمان لا يخلو عن قوة، والله العالم.

(و) كذا يعتر فيه (الذكورة).

٢ أما في الأذان الإعلامي، فموضوع عدم كون النساء المطلوب منها العقّة و السر مقصوداً بإطلاق أدلته أو عمومها

و أما في أذان الصلاة فالأصل، لأن سقوط التكليف بالأذان و الإقامة عن سائر المكلفين بفعل بعضهم محال للأصل محتاج إلى الدليل، وما دل على كفاية أذان أو إقامة واحدة من الإمام أو غيره لجماعة قاصرة الشمول عن أذان المرأة و إقامتها، إذ ليس في شيء مما عثرنا عليه من أدلته عموم أو إطلاق مسوق لبيان هذا الحكم بحيث يصح التمسك به لإثبات كفاية أذان النساء، كما لا يحصى على المتتبع

و ربما يستدل أيضاً بقوله ﷺ في الموثقة المتقدمة<sup>(١)</sup>: «و لا يجوز أن يؤذن به إلا رجل مسلم عارف»

و فيه نظر؛ لجري ذكر الرجل محرمي العالب، فلا يُعهم منه إرادته بالخصوص.

و قد يستدل أيضاً بأنها إن أسرت الأذان، لم يسمعه، و لا اعتداد بما لا يسمع، وإن أجهرت عصت، فلا يقع فعلها عبادة.

(١) في ص ٢٦٣.

و في مقدّمتيه نظر بل منع

و فصل بعصر<sup>(١)</sup> بين المحارم و غيرهم. و احتراً بأذاها للمحارم دون غيرها.

و فيه ما عرفت من أنّه لا دليل على الكفاية للمحارم أيضاً كغيرهم

فالقول بعدم الكفاية مطلقاً - كما يقتضيه إطلاق كلماتهم - هو الأشبه

نعم، لا ينبغي الارتياح في كفاية أذاها لجماعة النساء، لا لما ادّعى عليه من

الإجماع؛ فإنّ الاعتماد على الإجماع فضلاً عن نفيه في مثل المقام - الذي هو

فرضي؛ حيث إنّ المسألة من أصلها ليست بجماعية - لا يحلو عن إشكال، بل

لاستمداده ممّا دلّ على حوار إمامتها لهم؛ حيث إنّ المردّه - على ما ينسّق إلى

الذهن - إنّما هو مشروعية الجماعة لهم على حسب ما هو المعارف المعهود بين

الرجال، فيلحقها أحكامها من سقوط الأدان عن المأموم - كالقراءة - بعمل الإمام أو

غيره على حسب ما هو المعروف في الجماعة، ولذا لا حاجة في تسرية كلّ حكم

من أحكام الجماعة إلى جماعتهم - كسقوط القراءة و نحوه - إلى مطالبة دليل

خاص، كما هو واضح

(و لا يشترط) فيه (البلوغ، بل يكفي كونه مميّزاً) حتى في أدان

الصلاة، بلا خلاف فيه على الظاهر، بل إجماعاً كما ادّعى غير واحد<sup>(٢)</sup>

(١) كالعلامة العلّي في تذكرة الفقهاء ٦٤٣، ذيل الفرع وح من المسألة ١٧١، وقواعد الأحكام

٢٦٤:١، ومختلف الشيعة ١٣٩:٢، ذيل المسألة ٧٤، والشهيد في البروس ١٦٣:١، و

العالم في مداوك الأحكام ٢٦٠:٣، والطب طائفي في رياض المسائل ٥٥٣.

(٢) كالشيخ الطوسي في الخلاف ٢٨١:١، بمسألة ٢٣، والمحقق في المستفاد ١٢٥:٢، و

العلامة العلّي في تذكرة الفقهاء ٦٥:٣، بمسألة ١٧٣، ومنتهى المطلب ٣٩٥:٤، ونهاية

الإحكام ٤٢١:١، والشهيد في الذكرى ٢١٧:٣، والمحقق الكركي في جامع المقاصد

١٧٥:٢، والفيض الكاشاني في معانيب الشرائع ١٢٠:١، مفتاح ١٣٨.

و يدلّ عليه - مضافاً إلى ذلك - صحبة عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا بأس أن يؤذن العلام الذي لم يحتلم»<sup>(١)</sup>.

و خبر إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبيه عليه السلام أن علياً عليه السلام كان يقول: «لا بأس أن يؤذن العلام قبل أن يحتلم، ولا يؤم [حتى يحتلم] فإن أم حازت صلاته وفسدت صلاة من خلفه»<sup>(٢)</sup>.

و عن دعائم الإسلام عن جعفر بن محمد عليه السلام قال: «لا بأس أن يؤذن العبد والعلام الذي لم يحتلم»<sup>(٣)</sup>.

و حرر طلحة بن زيد عن جعفر عن أبيه عن علي عليه السلام، قال «لا بأس أن يؤذن العلام الذي لم يحتلم، وأن يؤم»<sup>(٤)</sup>.

و خر عياث بن إبراهيم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا بأس بالعلام الذي لم يلع الحلم أن يؤم القوم، وأن يؤذن»<sup>(٥)</sup>.

(و يستحب أن يكون عذلاً) لما رواه الصدوق مرسلًا قال: قال علي عليه السلام «قال رسول الله ﷺ يؤمكم أفرؤكم، و يؤذن لكم خياركم»<sup>(٦)</sup>.

(١) التهذيب ٢: ٢٨٠/١١١٢، الوسائل، الباب ٣٢ من أبواب الأدلّة والإقامة، ح ١

(٢) التهذيب ٣: ٢٩٣/١٠٣، الاستبصار ١: ٤٢٣-٤٢٤/١٦٣٢، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب صلاة الجماعة، ح ٧، و ما بين المعقوفين أصحهما من المصدر

(٣) دعائم الإسلام ١: ١٧٤، و عنه في الحقائق الناصرة ٣٣٦٧.

(٤) التهذيب ٣: ٢٩٣-٣٠٤/١٠٤، الاستبصار ١: ٤٢٤/١٦٣٣، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب صلاة الجماعة، ح ٨

(٥) الكافي ٣: ٣٧٦، الوسائل، الباب ٣٢ من أبواب الأدلّة والإقامة، ح ٤.

(٦) العنبر ١: ١٨٥/٨٨٠، الوسائل، الباب ١٦ من أبواب الأدلّة والإقامة، ح ٣.



و عن ابن الجبيل رحمته الله شتراطه في صحّة الأدان<sup>(١)</sup> وهو ضعيف  
ثم إن مرجع هذا الدب - بحسب الظاهر - إلى المكلفين، بمعنى أنه  
يستحبّ لهم عند اختيارهم مؤدّن لخدمتهم أو للإعلام في بلدهم أن يختاروا  
العدل

قال الشهيد في محكّن لروص واعلم أن استحباب كون المؤدّن عدلاً  
لا يتعلّق بالمؤدّن؛ لصحّة أدان العاسق مع كونه مأموراً بالأدان، بل الاستحباب  
راجع إلى الحاكم بأن يصبه مؤدّناً لنعم فائدته<sup>(٢)</sup> انتهى  
و لعلّ تخصيصه للحاكم بالحكم لرجوع اختيار هذه الأمور عادةً إليه، لا  
لكونه بالخصوص موردّاً للاستحباب<sup>(٣)</sup>  
و كذا يستحبّ أن يكون (صبيّاً) أي رفيع الصوت، كما فسره به في  
الحقائق<sup>(٤)</sup> وغيره<sup>(٥)</sup>

و عن جملة من اللّعويين تفسيره بشديد الصوت<sup>(٦)</sup>  
و الاختلاف بين التفسيرين - على الظاهر - في مجرد التعبير  
و استدللّ له بمقوى الأصحاب، و قول النبي صلى الله عليه وآله «ألقه على بلال فإنه أبدي

(١) حكاه عنه العلامة الحلّي في مختلف الشيعة ١٥٠٢، المسألة ٨٣.

(٢) روض الجنان ٢: ٦٤٩، و حكاه عنه لبحرني في بحقائق الناضرة ٣٣٦٧.

(٣) الحقائق الناضرة ٣٣٦٧.

(٤) روض الجنان ٢: ٦٤٩.

(٥) المحيط في اللغة ١٧٤٨، المجلد ٥٤٤، معجم مقاييس اللغة ٣١٨٣-٣١٩، الصحاح

١: ٢٥٧، تهذيب اللغة ١٢: ٢٢٣، المفردات - لأعراب - ٢٩٧، «صوت» و حكاه عنها الفاضل

الاصهاني في كشف اللثام ٣٦٦-٣٦٧.

منك صوتاً<sup>(١)</sup>.

و قد يستدل له أيضاً بالأحاديث الدالة على استحباب رفع الصوت بالأذان<sup>(٢)</sup>.

وفيه: أنه أجنبي عن المقام، فلي تأمل.

و يستحب أيضاً أن يكون (مبصراً)

و عدله غير واحد<sup>(٣)</sup> بتمكّنه من معرفة الأوقات

و الأولى التعليل له بفتوى الأصحاب، و ما عن بعضهم<sup>(٤)</sup> من نقل الإجماع

عليه بعد الساء على المماحة.

و أن يكون (بصيراً بالأوقات) التي يؤذن لها

و عدله بعض<sup>(٥)</sup> بالأمن من الغلط

و في كفاية هذا النحو من لمرتخات لإثبات الاستحباب تأمل

و الأولى الاستدلال له بفتوى الأصحاب من باب المماحة، فلي تأمل

(متطهراً) جماعاً، كما عن جماعة<sup>(٦)</sup> نقله و كفى به دليلاً لمثله، مضافاً إلى

(١) سنن أبي داود ١/١٣٥، سنن ابن ماجة ١/٢٣٢، سنن البيهقي ١/٣٩١، سنن الدارمي ١/٢٦٩.

(٢) الفقيه ١/١٨٥، التهذيب ٢/٥٨٢، المعاصر ٦٧/٤٨، الوسائل، الباب ١٦ من أبواب الأدان والإقامة، الأحاديث ١، ٥، ٧.

(٣) كالعالم في مدارك الأحكام ٢/٢٧١، و الفاضل الأصمعي في كشف الدمام ٣/٣٦٦، و الحراني في الحقائق الناصرة ٧/٣٣٨، و الرني في مستند الشيعة ٤/٥١٣، و صاحب الحواهر فيها ٩/٥٧.

(٤) العلامة الحلبي في تذكرة الفقهاء ٦٧٣، لمسألة ١٧٦، و الحاكي صه هو لعالمي في مفتاح الكرامة ٢٧٢٢.

(٥) كالعالمي في مدارك الأحكام ٣/٢٧١، و الحراني في الحقائق الناصرة ٧/٣٣٨.

(٦) الشرح المطبوع في الخلاف ١/٢٨٢-٢٨١، المسألة ٢١، و العلامة الحلبي في تذكرة الفقهاء ٦٧١، المسألة ١٧٧، و الشهيد في مذكرى ٣/٢٠٥، و حكاه عنهم العالمي في مفتاح الكرامة ٢٧٣٢.

المرسل المروي عن كتب العروع<sup>(١)</sup> «لا تؤذّن، لا وأنت منطهر» وفي آخر: «حقّ و  
سنة أن لا يؤذّن أحد إلا وهو طاهر»<sup>(٢)</sup>

و يشهد له أيضاً الحرّ لآتي<sup>(٣)</sup>، المروي عن كتاب دعائم الإسلام  
و ليس بشرط بلاخلاف فيه على الطاهر.

و يشهد له صحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: «تؤذّن وأنت على غير  
وضوء في ثوب واحد قائماً أو قاعداً وأبما توخّعت، ولكن إذا أقمت فعلى  
وضوء منهيّاً للصلاة»<sup>(٤)</sup>.

و صحيحة الحلبي أو حسنة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا بأس أن يؤذّن  
الرجل من غير وضوء، ولا يقيم إلا وهو على وضوء»<sup>(٥)</sup>.

و صحيحة ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا بأس أن تؤذّن وأنت  
على غير طهور، ولا تقيم إلا وأنت على وضوء»<sup>(٦)</sup>.

و صحيحة محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام، قال: سألت عن الرجل يؤذّن  
على غير طهور؟ قال: «نعم»<sup>(٧)</sup>.

(١) حكاها عنها صاحب الجواهر فيها ٥٨٩

(٢) سنن البيهقي ٣٩٧:١، كبر العتال ٣٤٣٨/٣٣١٨٠

(٣) في ص ٢٧١.

(٤) المفيد ١٨٣١/٨٦٦، الوسائل، باب ٩ من أبواب الأذان والإقامة، ح ١

(٥) الكافي ٣٠٤٣/١١، التهذيب ٥٣٢/١٨٠، الوسائل، الباب ٩ من أبواب الأذان والإقامة،

ح ٢.

(٦) التهذيب ٥٣٢/١٧٩، الوسائل، باب ٩ من أبواب الأذان والإقامة، ح ٣.

(٧) التهذيب ٥٦٢/١٩٦، تنقيح، الوسائل، باب ٩ من أبواب الأذان والإقامة، ح ٤.

و موثقة أبي بصير، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام في حديث «لا بأس أن تؤذن على غير وضوء»<sup>(١)</sup>.

و خبر إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبيه عليه السلام أن علياً عليه السلام كان يقول في حديث «لا بأس أن يؤذن [بمؤذن] وهو جنب، ولا يقيم حتى يعتسل»<sup>(٢)</sup>.

و خبر عتيق بن جعفر - المروي عن كتاب قرب الإسناد - عن أخيه عليه السلام، قال: سألت عن المؤذن يحدث في أدائه أو إقامته، قال: «إن كان الحدث في الأذان فلا بأس، وإن كان في الإقامة فبوضوء و يقيم إقامة»<sup>(٣)</sup>.

و خبر علي بن جعفر - المروي عن كتابه - عن أخيه موسى عليه السلام، قال: سألت عن الرجل يؤذن أو يقيم وهو على غير وضوء فيجترئه ذلك؟ قال: «أما الأذان فلا بأس، وأما الإقامة فلا يقيم إلا على وضوء» قلت: فإن أقام وهو على غير وضوء أصلي بإقامته؟ قال: «لا»<sup>(٤)</sup>.

و عن كتاب دعائم الإسلام عن جعفر بن محمد عليه السلام قال: «لا بأس أن يؤذن الرجل على غير طهر، وعلى طهر أفضل، ولا يقيم إلا على طهر»<sup>(٥)</sup>.  
فلا ريب في عدم شرطية الطهارة للأذان، بل يجوز مع الحدث الأكبر أيضاً،

(١) التهذيب ١٩٢/٥٦٢، الوسائل، الباب ٩ من أبواب الأذان والإقامة، ح ٥.

(٢) التهذيب ١٨١/٥٤٠-٥٣٢، الوسائل، الباب ٩ من أبواب الأذان والإقامة، ح ٦، وما بين المعقوفين أضافه من المصدر.

(٣) قرب الإسناد ٦٧٣/١٨٢، الوسائل، الباب ٩ من أبواب الأذان والإقامة، ح ٧.

(٤) مسائل علي بن جعفر: ١٥٠-١٩٧، الوسائل، الباب ٩ من أبواب الأذان والإقامة، ح ٨.

(٥) دعائم الإسلام ١٤٦:١، و عنه في الحقائق النصرية ٣٤٣٧.

كما وقع التصريح به في بعض الأخبار المتقدمة<sup>(١)</sup>.

و أمّا الإقامة فظاهر جميع الأحبار المزبورة ممّا وقع فيها التعرّض للإقامة اعتبار الطهارة فيها، كما ذهب إليه جمعة من القدماء و المتأخّرين<sup>(٢)</sup>.

خلافاً لما حكى عن المشهور من الاستحباب<sup>(٣)</sup>

و لم نقف لهم على دليل يعتدّ به، صالح لصرف هذه الأخبار الكثيرة عن طاهرها زيادةً على الأصل المعلوم عدم معارضته للدليل، فكأنّ المشهور لم يهمّوا من الأخبار المزبورة إلا إردة الحكم التكميلي لا الوصعي، أي شرطية الطهارة أو مابعية الحدث، و حيث إنّ كون الإقامة بلاطهارة حراماً داتياً مستبعد في الغاية حملوا أبحارها على كراهة ترك الطهارة، أو استحباب فعلها

و فيه: أنّ المساق إلى الدهن من نحو هذه التكاليف العيريّة المسعّقة بكيفية العمل إرادة الوضوع لا التكليف، كما هو الشأن في جميع الأوامر و النواهي الواردة في باب الصلاة و بطائرها، و لا أقلّ من أنّ حملها على الوجوب الشرطي أولى من الحمل على الاستحباب أو كراهة الترك

ولكن لقائل أن يقول إنّ دعوى ساق الشرطيّة إلى الدهن من الأخبار في مقابل المشهور غير مسموعة، لأنّ تحصنة المشهور فيما يتبادر من النصّ خطأ،

(١) في ص ٢٧١.

(٢) كالصدوق في المفتح ٩١، و لسيد المرتضى في جمل العلم و العمل ٦٤، و المفيد في المقنعة ٩٨، و الشيخ الطوسي في النهاية ٦٦، و النجاشي ابن البرزخ في المهذب ٩١:١، و ابن إدريس في السرائر ٢١١:١، و العلامة الحلي في منتهى المطلب ٤٠٠:٤، الفرع الثاني، و الفاضل الأصبهاني في كشف الغم ٣٦٧:٣، و الحراني في الحقائق الناضرة ٣٤٠:٧.

(٣) نسيه إلى المشهور لحراني في الحقائق الناضرة ٣٤٠:٧.

فعدم فهم المشهور منها الشرطية كاشفٌ لما عن فساد الدعوى من أصلها، أو في خصوص المورد؛ لخصوصية المانع عن ظهورها في الطلب الشرطي، مع أنه يكفي في ذلك الشك في الخصوصية المانعة؛ حيث إن مقتضى الأصل كون الأوامر والنواهي شرعية لا شرطية، فلا تصح الأحكام حينئذٍ مانعة عن الرجوع إلى الأصل بعد قيام احتمال كونها مسوقة لإرادة الحكم التكليفي، كما هو واضح

و يحتمل أن يكون وجه عدم استعادة المشهور من هذه الأحكام الشرطية بالنسبة إلى أصل الطبيعة ماسثير إليه عدم نفي شرطية القيام.

وكيف كان فالإيضاح أن تكرار ظهور الأحكام المبرورة في الشرطية خصوصاً بعضها - كحري<sup>(١)</sup> علي بن جعفر، اللذين ورد في أولهما الأمر بالوصوء وإعادة الإقامة، وفي ثلثهما النهي عن أن يصلي بإقامته الواقعة بلا وصوء - محارفة

النهم إلا أن ساقش في مثل هذه الروايات العبر القابلة لمحدثه في ظهورها

بضعف السند

وكيف كان فالقول بالاعتبار أوفق بظواهر النصوص

ومن هنا قد يحتمل أن يكون حكم مشهور بالاستحباب ناشئاً من بانهم على استحباب الإقامة في حد ذاتها، فأرادوا به الاستحباب الشرعي العبر المصافي للشرطية، فيكون حكمهم بالاستحباب في المقام كحكمهم - عند تعداد الوضوءات المستحبة - سدد الوضوء لعبادته المدونة من صلاة ونحوها

(١) نقلنا في ص ٢٧١.

ولكنه لابد في تحقيق هذا الاحتمال من مراجعة كلماتهم، فراجع.

و كذا يستحب أن يكون (قائماً) على المشهور، بل عن غير واحد<sup>(١)</sup>

دعوى الإجماع عليه.

و يدل عليه حر حرمر، قال سألت أبا جعفر<sup>(٢)</sup> ع<sup>(٣)</sup> عن الأذان حالاً،

قال: «لا يؤذن جالساً إلا راكب أو مريض»<sup>(٤)</sup>.

و المرسل - المروي عن كتاب دعائم الإسلام - عن جعفر بن محمد<sup>(٥)</sup> ع<sup>(٦)</sup>،

قال: «لا يؤذن الرجل و هو جالس إلا مريض أو راكب، و لا يقيم إلا قائماً على

الأرض إلا من علة لا يستطيع معها القيام»<sup>(٧)</sup>.

و يؤيده صحيحة ابن سنان عن أبي عبد الله ع<sup>(٨)</sup> قال: «لا بأس للمسافر أن

يؤذن و هو راكب، و يقيم و هو على الأرض قائماً»<sup>(٩)</sup> فإن تخصيص نهي الناس

بالمسافر مشعر برحمان القيام على الأرض بلا عذر، بل مرحوحة تركه

و كيف كان فهو ليس بشرط في الأذان بلا شبهة، كما يدل عليه قوله ع<sup>(١٠)</sup>

في صحيحة زرارة، المتقدمة<sup>(١١)</sup> «تؤذن و أنت على غير وضوء في ثوب واحد

(١) كالمعلامة الحلبي في مذكرة الفقهاء ٧٠٣، لمسألة ١٧٩، و نهاية الأحكام ٤٢٣١، و الحاكي عنه الفاضل الاصمعي في كشف الشام ٣٦٧٣

(٢) في وص ١٢ و الطبعة الحجرية «أنا عبد الله» و امتثت كما في المصدر

(٣) التهذيب ١٩٩/٥٧٢، الاستبصار ١١٢٠/٣٠٢١، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب الأذان و الإقامة، ح ١١.

(٤) دعائم الإسلام ١٤٦:١، و عنه في الحدائق الناصرة ٣٤٣٧.

(٥) التهذيب ١٩٣/٥٦٢، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب الأذان و الإقامة، ح ٤.

(٦) في ص ٢٧٠.

قائماً أو قاعداً و أينما توجهت، ولكن إذا قمت فعلى وضوء متهيئاً للصلاة».

و صحيحة محمد بن مسلم قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام يؤذن الرجل و هو قاعد؟ قال: «نعم، و لا يقيم إلا و هو قائم»<sup>(١)</sup>.

و خير أحمد بن محمد عن عبد صالح عليه السلام، قال «يؤذن الرجل و هو جالس، و لا يقيم إلا و هو قائم» و قال: «تؤذن و أنت راكب، و لا تقيم إلا و أنت على الأرض»<sup>(٢)</sup>.

و موثقة أبي بصير قال: قال أبو عبد الله عليه السلام، «لا بأس أن تؤذن راكباً أو ماشياً أو على غير وضوء، و لا تقيم و أنت راكب أو جالس إلا من عذر»<sup>(٣)</sup> أو تكون في أرض ملصقة<sup>(٤)</sup>»<sup>(٥)</sup>.

و خير أحمد بن محمد بن أبي بصير عن الرضا عليه السلام قال: «تؤذن و أنت جالس، و لا تقيم إلا و أنت على الأرض و أنت قائم»<sup>(٦)</sup>.

و خبره الآخر عن الرضا عليه السلام أيضاً، قال «يؤذن الرجل و هو جالس، و يؤذن و هو راكب»<sup>(٧)</sup>.

(١) التهذيب ٢/٥٦: ١٩٤، الاستبصار ١/٣٠٢: ١١١٨، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب الأذان و الإقامة، ح ٥.

(٢) التهذيب ٢/٥٦: ١٩٥، الاستبصار ١/٣٠٢: ١١١٩، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب الأذان و الإقامة، ح ٦.

(٣) في المصدر: «علّة» بدل «عذر».

(٤) أرض ملصقة. ذات لصوص. الصحيح ١٠٥٦: ٣ «لصوص».

(٥) التهذيب ٢/٥٦: ١٩٢، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب الأذان و الإقامة، ح ٨.

(٦) قرب الإسناد ١٢٨٩/٣٦٠ بتفاوت، الوسائل، باب ١٣ من أبواب الأذان و الإقامة، ح ١٤.

(٧) الفقيه ١/١٨٣: ٨٦٧، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب الأذان و الإقامة، ح ٢.



إلى غير ذلك من الأحبار الدالة عليه، فهدى ممّا لا ريب فيه

وإنّما الإشكال في الإقامة، حيث إنّ صدره جُلّ الأحبار المتقدّمة، اعتباره فيها

و ربما يشهد له أيضاً غير ذلك من الأحبار

كخبر بونس الشيباني عن أبي عبد الله عليه السلام، قال قلت له أؤدّن و أنا

راكب؟ قال «نعم» قلت فأقيم و أنا ركب؟ قال «لا» قلت فأقيم و رخصي في

الركاب؟ قال «لا» قلت فأقيم و أنا قاعد؟ قال «لا» قلت فأقيم و أنا ماشٍ؟ قال

«نعم ماشٍ إلى الصلاة» قال ثمّ قال: «إذا أقمت لصلاة فأقم مترسلاً فبأنك في

الصلاة» قال قلت له قد سألت أقيم و أنا ماشٍ؟ قلت لي «نعم» فيحور أن أُمشي

في الصلاة؟ قال «نعم، إذا دخلت من باب المسجد فكثرت و أنت مع إمام عادل

ثمّ مشيت إلى الصلاة أحرأه ذلك، و إذا الإمام كثر للركوع كنت معه في الركعة، لأنّه

إن أدركته و هو راکع لم تدرك التكبير ثمّ تكن معه في الركوع»<sup>(١)</sup>

و خبر سيمان بن صالح عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا يقيم أحدكم الصلاة

و هو ماشٍ و لا راكب و لا مصطجع لأنّ يكون مريضاً، وليتمكّن في الإقامة كما

يتمكّن في الصلاة، فإنّه إذا أحد في الإقامة فهو في صلاة»<sup>(٢)</sup>

و خبر علي بن جعفر - لمروي عن كتابه - عن أخيه موسى عليه السلام، قال سألته

عن الأذان و الإقامة يصلح على الدابة؟ قال «ما الأذان فلا بأس، و أمّا الإقامة

(١) التهذيب ٢/٢٨٢ - ١١٢٥/٢٨٣، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب الأذان و الإقامة، ج ٩

(٢) الكافي ٢١/٣٠٦٣، التهذيب ٥٧-٥٨/١٩٧، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب الأذان و

فلاحتى ينزل على الأرض»<sup>(١)</sup>.

و حكى عن المعيد الأثرم يظهر هذه الأحبار من اعتبار القيام في الإقامة لدى التمكّن، بل ربما يظهر من العبارة التي حكى عنه التزامه به في الأذان أيضاً في الحملة.

قال في محكي المقنعة: لا بأس أن يؤدّ الإنسان حالساً إذا كان صحيحاً في جسمه و طول القيام يتعبه و يصرفه أو كان راكباً حاداً في مسيره، و لمثل ذلك من الأسباب، و لا يحور له الإقامة إلّا و هو قائم متوجّه إلى القبلة مع الاحتياط<sup>(٢)</sup> انتهى. و الطاهر أن مراده بالأساء المفهوم من كلامه بالنسبة إلى الأذان الكراهة، و إلّا فهو شديد محجوج بما عرفت

و أمّا بالنسبة إلى الإقامة فربما يساعد على ما ذهب إليه بظاهر كلامه طواهر الأحبار المتقدمة

ولكن المشهور بين الأصحاب - رضوان الله عليهم - على ما نسب<sup>(٣)</sup> إليهم عدم اعتبار القيام فيها، و كونه مستحباً أي شرطاً لكمالها، لا للصحة.

و هذا لا يحلو عن وجه، فإن استددة التقييد بالنسبة إلى أصل الطبيعة في المستحبات - التي لا مضافة فيها بين كونه قسم خاص منها مطلوباً بخصوصه مع بقاء جسده على صفة المطلوبية - من مثل هذه الأحبار - التي ورد فيها الأمر بقسم خاص، أعني الإقامة قائماً، أو الهى عما عداه، أي لفقد للخصوصية - لا تحلو عن

(١) مسائل علي بن جعفر ٣٠٩/١٧٤، الوسائل، باب ١٣ من أبواب الأذان و الإقامة، ح ١٥.

(٢) المقنعة ٩٩، و حكاه عنه العملي في مفتاح الكرامة ٢٧٤/٢

(٣) السبب هو لمجلسي في بحار الأنوار ١١٤/٨٤

إشكالي.

أما إذا كان المقيد بصيغة لأمر و نحوه، كقوله عليه السلام «إذا أقمت فعلى وضوء متهيئاً للصلاة»<sup>(١)</sup> وقوله عليه السلام «يقيم وهو على الأرض قائم»<sup>(٢)</sup> فواضح؛ لما أشرنا إليه من أن الطلب المتعلق بهذا القسم، لم يكن إلزامياً لا يكشف عن أن الإقامة التي أمر بها الشارع عند كل صلاة لم يقصد بها إلا خصوص ما كان بهذه الصفة، بخلاف ما لو كان إلزامياً، فإن إيجابه بالخصوص ينافي إرادة الإطلاق من مطلقه مع وحدة السبب، ولذا يجب حمل المطلق على المقيد في الواجبات دون المستحبات

و أما إذا كان بصيغة النهي و نحوه، كقوله عليه السلام «لا يقيم إلا وهو قائم»<sup>(٣)</sup> فلأن المتبادر منه في مثل هذه الموارد ليس إلا إرادة الحكم الوضعي، أي الإرشاد إلى أن الإقامة المطلوبة شرعاً لا تحصل إلا بهذا، فكما يمكن أن يكون المقصود به الإرشاد إلى أن ذاتها لا تحصل إلا بهذا بأن يكون القيد معتبراً في ذاتها، كذلك يمكن أن يكون المراد به الإرشاد إلى عدم حصول العرد الذي يسعى اختياره في مقام الامتنال، أي الفرد الكامل الحالي عن المقصدة

و دعوى أن المتبادر منه هو الأول، ولذا نلتزم به في الواحشات، وإلا فلانعقل الفرق بين قوله «لا تقم إلا وأنت قائم مستقل القلة» وقوله «لا تصل إلا وأنت قائم مستقل القلة» حيث إن المتبادر من النهي في كل منهما الإرشاد،

(١) تقدّم تخريجه في ص ٢٧٠، الهامش (٤).

(٢) تقدّم تخريجه في ص ٢٧٤، الهامش (٥).

(٣) تقدّم تخريجه في ص ٢٧٥، الهامش (٦).

وكون متعلق أحدهما تكليفاً وجوبياً والآخر استحبابياً ممّا لا مدخلية له بما يتبادر من هذه الصيغة بعد فرص كونه مستعملاً في الإرشاد و بيان شرطية القيام والاستقبال، فلو جار حمده على إرادة شرط الكمال و لم يكن ذلك مخالفاً لظاهر اللفظ، لحاز في كليهما، مع أنّنا لا نتزم به في الواجبات، مدفوعة:

**أولاً:** بالفرق بين الواجبات والمستحبات، فإنّ الأوامر والنواهي الشرعية الإرشادية ليست معرفة عن الطلب، وكيف لا مع أنّه لو صدر من الشارع كلام صريح في الإرشاد - كما لو قال استعمل الماء الممسح يورث البرص - لكان ذلك مشوباً بالطلب، ولذا يفهم منه الكراهة، فصلاً عما لو صدر منه الأمر بشئ أو النهي عنه، فقولنا «إنّ الأوامر والنواهي المنعقة بكيفية العمل طاهرها الإرشاد و بيان الحكم الوضعي» لا نعني بذلك ادعاء كونها مبررة الأحكام معرفة عن الطلب، بل المقصود بذلك ادعاء أنّ المتبادر من مثل هذه لتكاليف كون متعلقاتها معتبرة في ذلك العمل، و كون التكليف المتعلق بها مستقلاً عن ذلك، لا عن كونها من حيث هي مقصودة بالطلب، فإن كانت تلك التكليف العبرية بصيغة الأمر أو النهي أو نحوهما ممّا كان ظاهره وحب العمل أو ترك، تدلّ مظهرها على كون متعلقاتها معتبرة في قوام ذات المأمور به، إذ لو لا كونها كذلك، لتصح الإلزام بها. وإن عبّر عنها بلفظ «ينبغي» أو «لا ينبغي» أو «لا يصلح» أو نحو ذلك، فإنّ بنينا على ظهور مثل هذه الألفاظ في الاستحباب، يفهم منه كون متعلقه شرط الكمال و إن قلنا بإجمال مثل هذه الألفاظ و عدم دلالتها إلّا على رجحان متعلقها فعلاً أو تركاً، يتردّد الأمر بين كون المتعلق شرطاً للصحة أو الكمال، فيرجع في تشخيص حكمه إلى ما تقتضيه الأصول العملية.

هذا إذا كان المكلف به في حد ذاته واجباً كي يمكن إبقاء الطلب المتعلق  
بكيفيته على ظاهره من الوجوب، وأما إذا كان مستحباً، فلا يعقل أن يكون الطلب  
المتعلق بكيفيته إلزامياً

اللهم إلا أن يقصد به تكليفاً نسبياً، وهو خلاف الظاهر، فيشكل حينئذ  
استكشاف كون متعقده معتبراً في قوم ذات الشيء أو شرطاً لكماله من مجرد  
التعبير بلفظ الأمر أو النهي.

مثلاً: لو أمر المولى عبده بطبخ طعام أو بركب معجون لم يعرف العبد  
أحراره وشرائطه، فسأل مولاه عن ذلك، فقال له المولى عند رادة شرح ذلك  
التكليف: اذهب إلى السوق واشتر كذا وكذا، وهكذا إلى أن عُدَّ له عِدَّة أشياء و  
أمره بتركيبها وصم شيء من الرعيران إليها، ونهاه أن يصع فيها الملح أو الماء أو  
غير ذلك، فشكَّ العبد في شيء منها أنه من هو شرط للكمال فيحور الإحلال به، أم  
لا؟ وحب عيه التعمد بظاهر كلامه و لالزام بلزوم الجميع و كونها معتبرة في قوام  
دات المطلوب، و أمّا إذا علم العبد بأن التكليف من أصله بدني و أنه يحور له  
مخالفة كل من هذه الأوامر و اسواهي سواء كان شرطاً للصحة أو للكمال، فشكَّ  
في أن صم الرعيران إليه هل هو من مقومات ماهيته أو موجب لكماله، أو أن وضع  
الملح هل هو مفسد له بالمرّة فيجعله كعدم، أو أنه يؤثر فيه منقصة غير فادحة في  
حصول أصل المقصود؟ أشكر استعادة كونه معتبراً في أصل الماهية من ظاهر  
الأمر و النهي بعد أن علم بعدم كونه و حب الامتثال.

و ثانياً: لو سلّمنا ظهور النهي في كون متعقده منافياً لأصل الطبيعة من حيث  
هي من غير فرق بين الواجب و المستحب كما ليس بالبعد خصوصاً فيما إذا كان

مسيوقاً بالسؤال عن الماهية، المشعر بإردة ما يعتسر في قوامها لا في كمالها - كما في جملة من أحجار الباب - فهو في غير مثل القيم الذي علم صحة الإقامة بدونه في الجملة، أي في حال الضرورة، إذ الصاهر أن جواره بلاقيام لدى الضرورة من باب قاعدة الميسور، لا من قبيل تعدد الموصوع، كالمسافر والحاضر، فيشكل في مثل المقام استعادة المساواة بين إهمال موصف وترك الموصف رأساً - كما هو قضية اعتباره في أصل الماهية - من مثل هذه الأحرار، ولذا لم يفهم المشهور منها إلا الاستحباب، فهذا هو الأقوى، والله العالم.

و يستحب أيضاً أن يكون المؤذن قنماً (على مرتفع) كما يدل عليه رواية عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام، قال «كان طول حائط مسجد رسول الله ﷺ قائماً، فكان يقول لئلا إذا دخل الوقت ما يلال أعلى فوق الجدار وارف صوتك بالأذان، فإن الله عز وجل قد وكل بالأذان ريحاً ترفعه إلى السماء، وأن الملائكة إذا سمعوا الأذان من أهل الأرض قالوا هذه أصوات أمة محمد ﷺ بتوحيد الله عز وجل، ويستمعون لأمة محمد ﷺ حتى يفرعوا من تلك الصلاة»<sup>(١)</sup>.

وليس للمارة خصوصية مقتضية لاحتيارها على سائر أفراد المرتفع، فإنها ليست من السنة، كما يدل عليه حرر عني بن جعفر، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الأذان في المارة أسنة هو؟ فقال: «بما كان يؤذن للمسيح ﷺ في الأرض و

(١) الكافي ٣/٣٠٧، التهذيب ٢/٥٨٠، المحاسن ٦٧/٤٨، الوسائل، أبواب ١٦ من أبواب الأدل وال إقامة، ح ٧.

لم تكن يومئذ مارة»<sup>(١)</sup>.

و ربما يستشعر من هذه الرواية كراهة الصعود على المنارة للأذان، و لعلة لما فيه من الإشراف على بيوت الناس، كما لا يبعد أن يكون هذا هو الوجه لما رواه السكوني عن جعفر بن محمد عن أبيه عن أبيه عن علي بن الحسين أنه مر على مارة طويلة فأمر بهدمها، ثم قال «لا تُرفع المارة إلا مع سطح المسجد»<sup>(٢)</sup> و يستحب أن يرفع صوته بالأذن، كما يدل عليه رواية ابن سنان، المتقدمة<sup>(٣)</sup>

و في رواية محمد بن مروان عن صادق عليه السلام «المؤذن يُعمر له مدّ صوته، و يشهد له كلّ شيء سمعه»<sup>(٤)</sup>

و في صحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام «و كلما اشتدّ صوتك من غير أن تتجهّد نفسك كان من يسمع أكثر، و كان أجرك في ذلك أعظم»<sup>(٥)</sup>.

و أن يصنع إصبعه حال الأذان في أذنيه، كما يدل عليه خبر الحسن بن السري عن أبي عبد الله عليه السلام قال «السنة أن تضع إصبعك في أذنيك في الأذان»<sup>(٦)</sup>

(و لو أذنت المرأة للنساء جاز) كما عرفت من عند المحدث عن اشتراط

(١) التهذيب ٢/٢٨٤، الوسائل، الباب ١٦ من أبواب الأذان و الإقامة، ح ٦

(٢) التهذيب ٣/٢٥٦، الوسائل، الباب ٢٥ من أبواب أحكام المساجد، ح ٢

(٣) في ص ٢٨١.

(٤) الكافي ٣/٣٠٧، التهذيب ٢/١٧٥، الوسائل، الباب ٢ من أبواب الأذان و الإقامة،

ح ١١.

(٥) الفقيه ١/١٨٤-١٨٥، الوسائل، الباب ١٦ من أبواب الأذان و الإقامة، ح ٢.

(٦) التهذيب ٢/٢٨٤، الوسائل، الباب ١٧ من أبواب الأذان و الإقامة، ح ٢.

الذكورة في مؤذن الرجال.

(ولو صلى منفرداً ولم يؤذن) ولم يقم (سأهياً، رجع) مع سعة الوقت (إلى الأذان) والإقامة (مستقبلاً صلاته ما لم يركع) على المشهور كما نسب<sup>(١)</sup> إليهم؛ لصحيفة الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا افتتحت الصلاة فسيت أن تؤذن و تقيم ثم ذكرت قل أن تركع فاصرف و أذن و أقم واستفتح الصلاة، وإن كنت قد ركعت فأنم على صلاتك»<sup>(٢)</sup>

(و فيه رواية أخرى) بل روايات، فربما يظهر من بعضها أنه إذا ذكرهما بعد أن دخل في الصلاة، مضى في صلاته

كصحيفة درارة، قال، سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل نسي الأذان والإقامة حتى دخل في الصلاة، قال، «وليمض في صلاته فإنما الأذان سنة»<sup>(٣)</sup>

و حرمه الآخر عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قلت له: رجل نسي الأذان والإقامة حتى يكثر، قال «يمضي على صلاته ولا يعيده»<sup>(٤)</sup>

و صحيفة داود بن سرحان عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل نسي الأذان والإقامة حتى دخل في الصلاة، قال «ليس عليه شيء»<sup>(٥)</sup>

(١) الناسب هو الشهيد الثاني في الموائد الحلبيّة، ١٥٣.

(٢) التهذيب ٢/٢٧٨: ١١٠٣، الاستبصار ١/٣٠٤-١١٢٧، الوسائل، الباب ٢٩ من أبواب الأذان والإقامة، ح ٣

(٣) التهذيب ٢/٢٨٥: ١١٣٩، الاستبصار ١/٣٠٤-١١٣٠، الوسائل، الباب ٢٩ من أبواب الأذان والإقامة، ح ١.

(٤) التهذيب ٢/٢٧٩: ١١٠٦، الاستبصار ١/٣٠٣-١١٢١، الوسائل، الباب ٢٩ من أبواب الأذان والإقامة، ح ٧.

(٥) التهذيب ٢/٢٨٥: ١١٤٠، الاستبصار ١/٣٠٥-١١٣١، الوسائل، الباب ٢٩ من أبواب الأذان والإقامة، ح ٢



و ربما يستشعر من فوه عليه السلام في صحيحة داود «ليس عليه شيء» و من  
التعليل الواقع في صحيحة زرارة أن لأداس سنة كون هذه الرويات مسوقة لدفع  
توهم الوجوب، فمن هنا قد يتوهم أنها لا تدل إلا على حوار لمصلي، لا وحوه،  
كبي يتحقق التساوي بينها وبين صحيحة الحلبي، المتقدمة<sup>(١)</sup> و غيرها من الأخبار  
و يدفعه: أن ورودها في مقام توهم الوجوب لا يصح مانعاً عن ظهور  
قوله عليه السلام، «عليه شيء» - في الرواية الأولى - في الوجوب، و «لا يعيد» - في الثانية -  
في الحرمة، بل التعليل أن لأداس سنة ربما يؤكد هذا الظاهر بعد الالتفات إلى أن  
الصلاة في حد ذاتها مما يحرم قطعها، و أن السنة لا تنقص القربصة، فالحرمان  
الأولان - أي حرمان زرارة - طاهرهما وجوب المصلي و حرمة الاستئناف، ولكل  
يتعين صرفهما عن هذا الظاهر بالحاصل على إرادة الجوار العبر المصلي لاستحباب  
الإعادة، جمعاً بينهما و بين صحيحة الحلبي و غيرها مما هو صريح في الجوار  
و تقييدهما بما إذا دخل في الركوع، جمعاً بينهما و بين صحيحة الحلبي في  
عامة التغل، بل لا يسعى الارتباب في عدم إرادته منهما  
و ربما يظهر من بعض الأحاديث أنه لو تذكر قبل أن يقرأ، رجع، و إلا مصي  
في صلاته

كصحيحة محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال في الرجل ينسى الأذن  
و الإقامة حتى يدخل في الصلاة قال «إن كان ذكر قبل أن يقرأ فليصل على  
النبي صلى الله عليه وآله وليقيم، وإن كان قد قرأ فليتم صلاته»<sup>(٢)</sup>

(١) في ص ٢٨٣.

(٢) الكافي ١٤/٣٠٥، التهذيب ٢٧٨ ٢، الاستبصار ٣٠٣-٣٠٤/١١٢٦، و ليس فيه

«وليقيم»، الوسائل، الباب ٢٩ من أبواب الأذان و الإقامة، ح ٤.

و حمر زید الشحام أنه سأل أب عبد الله عليه السلام عن رجل نسي الأذان والإقامة حتى دخل في الصلاة، فقال: «إن كان ذكر قبل أن يقرأ فليصل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وإن كان قد دخل في القراءة فليتم صلاته»<sup>(١)</sup>

و خمر الحسين بن أبي العلاء عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألته عن الرجل يستفتح صلاته المكتوبة ثم يذكر أنه لم يتم، قال: «إن ذكر أنه لم يتم قبل أن يقرأ فليسلم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بيمينه وبشماله، وإن ذكر بعد ما قرأ بعض السورة فليتم على صلاته»<sup>(٢)</sup>

و يظهر من بعض الروايات حوزة مرجوع مطلقاً ما لم يفرغ من صلاته كصحيحة عني بن يقطين، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يسي أن يقيم الصلاة وقد افتتح الصلاة، قال: «إن كان قد فرغ من صلاته فقد تمت صلاته، وإن لم يكن قد فرغ من صلاته فليعد»<sup>(٣)</sup>

و تفيد هذا ما قبل الركوع - كما ذكره بعض<sup>(٤)</sup> - كما يرى، فإن هذا النحو من التقيد أسوأ من طرح الحر و رد علمه إلى أهله، كما هو واضح وقد حكى عن الشيخ أنه ذكر في توجيه أحوار الباب أن هذه الأخبار كلها محمولة على الاستحباب<sup>(٥)</sup>

(١) لقيه ١، ١٨٧، ٨٩٣، الوسائل، الباب ٢٩ من أبواب الأذان والإقامة، ح ٩

(٢) التهذيب ٢، ٢٧٨، ١١٠٥، الاستبصار ١، ٣٠٤، ١١٢٩، الوسائل، الباب ٢٩ من أبواب الأذان والإقامة، ح ٥.

(٣) التهذيب ٢، ٢٧٩، ١١١٠، الوسائل، باب ٢٨ من أبواب الأذان والإقامة، ح ٣.

(٤) العاملي في وسائل الشيعة، دليل ح ٣ من الباب ٢٨ من أبواب الأذان والإقامة.

(٥) التهذيب ٢، ٢٧٨، دليل ح ١١٠٥، و حكاه عنه العاملي في الوسائل، دليل ح ٦ من الباب ٢٩ من أبواب الأذان والإقامة.

**أقول:** هذا من أجمل وجوه الجمع، و مقتضاه كون الاختلافات الواقعة فيها منزلة على اختلاف مراتب الاستحباب، ولكن قد يشكل الالتزام به بالنسبة إلى الصحيحة الأخيرة الدالة على حواز الرجوع مصفاً بعد إعراض المشهور عن ظاهرها و مخالفته لظواهر مجموع الأخبار المتقدمة و غيرها، كما أشار إليه المصنف رحمه الله في محكي المعتبر حيث قل - تعريضاً على ما ذكره الشيخ من حمل الصحيحة على الاستحباب<sup>(١)</sup> - مالمعه: و ما ذكره محتمل لكن فيه تهجم على إبطال الفريضة بالحبر النادر<sup>(٢)</sup>. انتهى

و كيف كان فالأولى رد علم هذه الصحيحة إلى أهلها بعد وضوح عدم كون ما تضمنته من الأمر بالإعادة لإرامته، و مخالفته للاحتياط، فينتعش بعد رفع اليد عن هذه الصحيحة الأخذ بظاهر صحيحة الحلبي، الأمرة بالانصراف ما لم يركع و المضي في الصلاة بعد أن ركع، كما ذهب إليه المشهور

و لا يعارضها الأخبار المفصلة بين ما قبل القراءة و ما بعدها، لما أشرنا إليه من أن مقتضى القاعدة الجمع بينها بحمل الأمر بالمضي بعد القراءة على الرخصة الباشئة من عدم كون الاهتمام في تدرك ما فات بعد القراءة كالاتتمام به قبلها.

و الحاصل: أنه لا يصلح شيء من الأخبار المربوبة لمعارضة صحيحة الحلبي من حيث الدلالة فصلاً عن سندها المعتضد بالشهرة عند الصحيحة الأخيرة التي دلالتها على الحواز مطلقاً أقوى من دلالة صحيحة الحلبي على المع

(١) التهذيب ٢: ٢٧٩، ذيل ح ١١١٠.

(٢) المعتبر ٢: ١٣٠، و حكاة عنه العملي في مذكر الأحكام ٣: ٢٧٤.

بعد الركوع، ولكن التعويل عليها تهجم على إبطال الفريضة بالخبر النادر لأمر غير لازم.

كما أنه لا يصلح لمعارضتها خبر نعمان الرازي، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام وسأله أبو عبيدة الحذاء عن حديث رجل سبي أن يؤذن و يقيم حتى كثر ودخل في الصلاة، قال: «إن كان دخل المسجد ومن نيته أن يؤذن و يقيم فيمض في صلاته ولا ينصرف»<sup>(١)</sup> لعدم صلاحية هذا الخبر لتقييد الصحيحة و غيرها مما دلّ على جوار الرجوع مطلقاً بما إذا لم يسبقه العزم على الفعل؛ فإنه تقييد يردّ ربما يصرف عنه إطلاق الترك نسياناً، مما في هذا الخبر من التفصيل مرسل على اختلاف مرتبة الفصل، وأنه مع سبق العزم و عروض السبيل يكون بحكم الآتي بالفعل، فلا تأكد في حقه استصحاب الرجوع، والله العالم

ولا مضافة بين شيء من الأخبار المزبورة، وبين خبر ركرياس آدم، قال قلت لأبي الحسن الرضا عليه السلام: «جعلت فداك كنت في صلاتي فذكرت في الركعة الثانية و أنا في القراءة أني لم أقم فكيف أصنع؟» فقال: «اسكت موضع قراءتك و قل: قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة، ثم امض في قراءتك و صلاتك و قد تمت صلاتك»<sup>(٢)</sup>.

أمّا بالنسبة إلى ما عدا الصحيحة لأخيرة اندالة على جوار الإعادة مطلقاً فواضح؛ فإن ما تضمنه هذا الخبر من قول: «قد قامت الصلاة» مرتين في أثناء

(١) التهذيب ٢/٢٧٩٠٢، الاستبصار ١/٣٠٣/١١٢٢، الوسائل، الباب ٢٩ من أبواب الأذان و الإقامة، ح ٨.

(٢) التهذيب ٢/٢٧٨٠٢، الوسائل، الباب ٢٩ من أبواب الأذان و الإقامة، ح ٦.

القراءة في الركعة الثانية تداركاً للإقامة منسية والمصلي في قراءته وصلاته حكمٌ  
حاصٌّ تعتدي أجبي عما نصمته تلك الأحبار، ولا يستفاد منه مشروعيته و  
حصول التدارك به في الموضع الذي يحور له قطع الصلاة واستئنافها لتدارك  
الإقامة، أعني ما قبل القراءة أو تركوع من الركعة الأولى

فما زعمه صاحب الحدائق<sup>(١)</sup> - من كون هذا الحبر مبيهاً للإحمال الذي  
زعمه في الأحبار التي ورد فيها الأمر بخصوص الإقامة مما ورد فيها الأمر بالصلاة  
أو السلام على النبي ﷺ، أعني صحيحة محمد بن مسلم ورواية الشحام وخبر  
الحسين بن أبي العلاء<sup>(٢)</sup> - لا يحتمل عن عناية بعد وصوح تديهما موضوعاً و  
حكماً، وكون الأمر بالإقامة في تلك الأحبار مشروطاً بذكره بعد الدخول في  
الصلاة قبل أن يقرأ ولو بعض السورة، وورود هذا الخبر في من ذكر في الركعة  
الثانية وهو في القراءة.

وأما بالنسبة إلى الصحيحة الأخيرة فربما يتراءى التماهي بينهما؛ لما في هذا  
الخبر من الأمر بالمصلي بعد قول «قد قمت الصلاة» مفتصراً عليه،  
و يدفعه، أن المقصود بهذا الحبر كفاية هذا القول تداركاً للإقامة المنسية، و  
عدم انتقاص الصلاة به، ولا ينافيه حوار الإتيان بها تامةً واستئناف الصلاة، كما  
لا يخفى.

والحاصل - أنه لا معارض لهذا الحبر صلاةً، إلا أنه في حد ذاته قاصر عن  
إثبات هذا الحكم، أي حوار التكلم في صلاة في حلال القراءة بما ليس بذكر ولا

(١) الحدائق الباصرة ٣٧٠٧.

(٢) تقدمت أخبارهم في ص ٢٨٤ و ٢٨٥.

## قراءة أو دعاء

ثم إن ما في بعض هذه الأحبار من الأمر بالصلاة أو السلام على النبي ﷺ فلعنه هو نفسه مستحب عند الالتفات إلى نسيان

وفي المدارك قال والظاهر أن الصلاة على النبي ﷺ والسلام عليه إشارة إلى قطع الصلاة، ويمكن أن يكون ذلك نفسه قاطعاً، ويكون ذلك من خصوصيات هذا الموضع، لأن ذلك لا يقطع الصلاة في غير هذا المحل<sup>(١)</sup>. انتهى.  
وفي كلا الاحتمالين ما لا يحصى من البغذ.

وقال أيضاً وأعدم أن هذه الروايات إنما تعطى استنحابة الرجوع لاستدراك الأذان والإقامة أو الإقامة وحدها، وليس فيها ما يدل على حوار القطع لاستدراك الأذان مع الإتيان بالإقامة، ولم أقف على مصرح به سوى المصنف رحمه الله في هذا الكتاب وأما أبي عقيل على ما نقل عنه، وحكى فخر المحققين رحمه الله في الشرح الإجماع على عدم الرجوع إليه مع إتيان بالإقامة، وعكس الشارح رحمه الله، فحكم بحوار الرجوع لاستدراك الأذان وحده دون الإقامة، وهو غير واضح<sup>(٢)</sup>. انتهى.

**أقول:** أما أبو عقيل فهو - على ما نقل عنه - قائل بحوار القطع لاستدراك خصوص الأذان في الصبح والمغرب، لا مطلقاً، وللإقامة مطلقاً  
قال - فيما حكى عنه - ما لفظه من نسي الأذان في صلاة الصبح أو المغرب حتى أقام رجع وأذن وأقام ثم افتتح الصلاة، وإن ذكر بعد ما دخل في الصلاة أنه

(١ و ٢) مدارك الأحكام ٢٧٥٣.

قد نسي الأذان، قطع الصلاة و أدّن و أذّن ما لم يركع، فإن كان قد ركع، مضى في صلاته ولا إعادة عليه. وكذلك إن سها عن الإقامة من الصلوات كلّها حتى يدخل في الصلاة، رجع في الإقامة ما لم يركع، فإن كان قد ركع، مضى في صلاته ولا إعادة عليه، إلا أن يكون تركه متعمداً متحفاً، فعليه الإعادة<sup>(١)</sup> انتهى، فكأنه بعد أن بي على وجوب الأذان للصلتين و الإقامة للجميع جعل وجوبهما قرينة لصرف الأحبار الدالة على جواز نقص لفريضة لتداركهما إلى الواجب منهما، و لم ير وصف الاجتماع دخيلاً في هذا لحكم، بل جعل مناطه قرات الواجب أذاناً كان أم إقامة، و ذكرهما في الأحبار حار مجرى الغالب و كيف كان فلا ينحصر ما فيه بعد ضعف المسمى.

و أمّا المصنف رحمه الله فظاهر كلامه عظمي التزامه بجواز القطع لاستدراك الأذان مطلقاً.

و ربما يستشعر من تخصيصه لأذن بالذكر عدمه لحصول الإقامة، فمن هنا قد يشكل توجيه كلامه حيث لم يجد دليلاً بل ولا وجهاً اعتبارياً يساعد عليه نعم، لو التزم به في كل من لأذان و الإقامة، لأمكن توجيهه بدعوى استعادته من صحيحة<sup>(٢)</sup> الحسي و غيرها من دّل على جواز القطع لتدارك الأذان و الإقامة بأن يقال، إنه يُعهم منها عدم قرات محتملها ما لم يركع، فله تدارك المنسي منهما، سواء كان المجموع أو أحدهما، وإن لا يحلو عن تأمل بل منع، ولكنه على الظاهر لا يلتزم بهذا الإطلاق، فلا يرى حيثنّ لكلامه وجهاً، و لذا قد بطلنّ بأن

(١) حكاه عنه العلامة الحلّي في مختلف الشيعة ١٤٢٢، المسألة ٧٨

(٢) نقلت الصحيحة في ص ٢٨٣

مقصوده بالأذان ما يحتم الإقامة، أو حصول السقط في عبارته من سهو القلم.  
وكيف كان فإن أراد خصوص الأذن، فصعده ظاهر، إذ لا دليل على جواز  
القطع له بالخصوص، خصوصاً لو لم ينترم به لخصوص الإقامة المعلوم أهميتها  
لدى الشارع من الأذان، كما هو واضح وإن أراد مع الإقامة، فهو حق.

و العجب من صاحب المسالك، حيث إنه حمل كلام المصنف رحمه الله على  
ظاهرة من خصوص الأذن، و قرره على ذلك، و صرح بعدم الجواز لخصوص  
الإقامة، فقال في شرحه و كما يرجع ناسي الأذان يرجع ناسيهما بطريق أولى،  
دون ناسي الإقامة لا غير على المشهور، فتصاراً في إبطال الصلاة على موضع  
الوفاق<sup>(١)</sup> انتهى، فكأنه رحمه الله رعم أن الرجوع لتدرك خصوص الأذان موضع  
الوفاق، و الحق به ناسيهما بالأولوية

و الحاصل أنه لا يجوز قطع الصلاة لاستدراك خصوص الأذان، سواء نسيه  
بالخصوص أو نسيهما ولكن لم يكن قاصداً بقطعه إلا تداركه دون الإقامة.

أما الأول فواضح، لخروجه عن مورد النصوص و العتوى  
و أما الثاني فلعدم دلالة الأحبار الواردة فيه إلا على حوار القطع  
لاستدراكهما، لا الأذان خاصة.

و هل يجوز القطع لاستدراك الإقامة خاصة إما لكونه آتياً بالأذان و نسي  
الإقامة فدخل في الصلاة، أو لمرجوحية لأذان في حقه، أو عدم مشروعيته له، كما  
في صورة الجمع بين الفريصتين، أو لعدم اهتمامه وإرادة استدراك خصوص  
الإقامة؟ وجهان، بل قولان، ربما نسب لعدم إلى المشهور، كما أوما إليه العبارة



المتقدمة<sup>(١)</sup> عن المسالك حيث سبب عدم الرجوع في من نسي لإقامة خاصة إلى المشهور، بل عن الشيخ نجيب لدين دعوى الإجماع عليه<sup>(٢)</sup>

و حكى عن غير واحد<sup>(٣)</sup> القول بالجواز، بل قيل قد يظهر من النقلة أنه المشهور<sup>(٤)</sup>، ولكن المفروض موضوعاً في كلامهم بحسب الظاهر هو ناسي الإقامة خاصة، إلا أن الظاهر عدم الفرق بين الصور.

و كيف كان، فهذا هو الأقوى، كما يدل عليه إطلاق حبر الحسين بن أبي العلاء، المتقدم<sup>(٥)</sup> الذي وقع فيه السؤال عن استفتح صلاته ثم ذكر أنه لم يتم وكذا صحيحاً<sup>(٦)</sup> محمد بن مسلم و ريد الشحام، فإنه وإن وقع فيهما السؤال عن سيئهما ولكن الأمر بالإقامة خاصة في الجواب يدل على حوار رجوعه إليها بالخصوص

و احتمال أن المراد بها ما يعم الأذن بقرينة السؤال ليس بأقوى من احتمال تخصيص الإقامة بالذكر؛ لاهتمام الشارع بها و كونها المقصودة بالأصالة من الرحصة في إبطال العريضة، بل هذا لاحتمال أوفق بظاهر اللفظ، إلا أن هذه الأحبار معادها حوار الرجوع ما لم يقرأ، ولكن التحديد لواقع فيها إنما هو لمحل

(١) في ص ٢٩١

(٢) حكاة عنه العاملي في مفتاح الكرامة ٣٠٠ ٢

(٣) كالعلامة الحلي في منتهى المطلب ٤١٩٤، و الشهيد في لئروس ١٦٥١، و النقلة ١١٠، و الشهيد الثاني في الروضة البهية ١٥٧٥ و الفوائد الملية ١٥٣، و ابن مهد الحلي في الموجز الحاوي (ضمن الرسائل العشر) ٧١، و حكاة عنهم العاملي في مفتاح الكرامة ٣٠٠ ٢

(٤) الفوائد لملية ١٥٣، و القائل هو العاملي في مفتاح الكرامة ٣٠٠ ٢.

(٥) في ص ٢٨٥.

(٦) تقدمت في ص ٢٨٤ و ٢٨٥

تدارك المني، و هو مجموع الأذان و لإقامة فيما هو المعروض موضوعاً في  
الحريين<sup>(١)</sup> الأخيرين، وقد ثبت مقتضى الجمع بينهما وبين صحيحة<sup>(٢)</sup> الحلبي أن  
هذا الحدُّ حدٌّ لتأكّد الاستحباب، فلا يقتضي ذلك قصر الحكم المستفاد منهما، و  
هو الاكتفاء بالإقامة وحدها لدى الرجوع بخصوص هذا الحدِّ، فيتأمل.

و يؤيّده أيضاً صحيحة<sup>(٣)</sup> علي بن يقطين، الدالة على حوار الرجوع إلى  
الإقامة ما لم يهرع من صلاته، بل يمكن لاستشهاد بها له؛ فإنّ الاستشكال في  
الأحد بظاهرهما فيما بعد الركوع لأجل مخالفته للمشهور لا يقتضي إهمالها بالمرّة  
حتى فيما لا مخالفة لهم، فليتأمل.

تنبيهان:

الأول: إطلاق المقر و كلام الأصحاب يفتضي عدم الفرق في المصلي بين  
الإمام و المصرد، فتقيده بالمصرد - كما فقه المصنف رحمه الله - يحتاج إلى دليل  
الثاني: أن هذا الحكم - و هو جواز قطع المريضة لاستدراك الأذان و الإقامة  
أو الإقامة خاصّة - مخصوص بصورة السيان، فلو تركهما عمداً، ليس له ذلك، كما  
صرّح به غير واحد<sup>(٤)</sup>، بل حكى<sup>(٥)</sup> عن الأكثر، منهم الشيخ في الخلاف<sup>(٦)</sup> و السيّد

(١) يـ حري محمّد بن مسلم و زيد لشحام، متقدّمين في ص ٢٨٤ و ٢٨٥

(٢) تقدّمت الصحيحة في ص ٢٨٣.

(٣) تقدّمت الصحيحة في ص ٢٨٥

(٤) كالمحقّق الحلّي في المحتصر المانع ٢٧، و المعتمد ٢ ١٢٩، و العلامة الحلّي في تذكّرة  
الفقه ٨٠٣، المسألة ١٨٣، و قواعد الأحكام ٢٦٦ ١، و مختلف الشيعة ١٤٢:٢، ص ١٤٢  
المسألة ٧٨، و منتهى المطلب ٤١٩ ٤، و نهاية الأحكام ٢٦٦ ١، و الشهيد في البيان: ٧٤، و  
الدروس ١٦٥ ١، و المحقّق الكرّكي في جامع المقاصد ١٩٧ ٢-١٩٨، و العاملي في مدارك  
الأحكام ٢٧٣ ٣، و العيص الكاشاني في معانيع الشريعة ١١٩ ١، مفتاح ١٣٧

(٥) الحاكي هو العاملي في مدارك الأحكام ٢٧٣ ٣.

(٦) لم نعثر عليه فيه، و سبه إليه العاملي في مدارك الأحكام ٢٧٣ ٣

في [المصباح]<sup>(١)</sup>، لحرمة قطع لمريضة، و اختصاص ما دُلَّ على الجوار بصورة النسيان.

ولكن حكى عن الشيخ في الهدية و اس إدريس عكس ذلك، فقالا: إن تركهما متعمداً، رجع ما لم يركع، و إن سبهما حتى دخل في الصلاة، مضى في صلاته<sup>(٢)</sup>. و لم يُعرف مستدهما

(و يعطى الأجرة) على الأذان (من بيت المال إذا لم يوجد مَنْ يتطوَّع به) لأنَّه من أهمِّ المصالح التي أُعِدَّ بيت المال لها

ولكن هذا يتَّحى على القول بجور أحد الأجرة على الأذان، و هو بحسب الظاهر خلاف المشهور، بل عن بعض دعوى الإجماع على عدم الحوار<sup>(٣)</sup>، و لذا قد يُحمل عبارة المتن و نحوه على إرادة الارمراق، كما يؤثِّده تخصيص بيت المال بالذكر، و يشهد له بصريحه به فيما يأتي في آداب التجارة حيث قال: أحد الأجرة على الأذان حرام، و لا بأس بالرق من بيت المال<sup>(٤)</sup>. انتهى

و استدللَّ للمنع بما رواه تشيع مسنداً عن السكوبي عن جعفر عن أبيه عن آبائه عليهم السلام عن علي عليه السلام، قال: حرَّم عرفت عليه حبيب قنبي أن قال يا علي إذا صَلَّيت فصل صلاة أصعب من حديث، و لا تتخذن مؤذناً يأخذ على أذانه

(١) يدل ما بين المعقوفين في وص ١٢ و الصفة الحجرية. الانتصار، و الصحيح ما ألتناه، كما حكاه عنه المحقق الحلبي في المعتبر ٢/ ١٢٩، و العاملي في مدارك الأحكام ٣/ ٢٧٣.

(٢) لنهاية. ٦٥، المرائر ٢٠٩١، و حكاه عنهما العاملي في مفتاح الكرامة ٢/ ٣٠١.

(٣) الشيخ الطوسي في الخلاف ١/ ٢٩٠-٢٩١، المسألة ٣٦، و حكاه عنه الفاضل الاصبهاني في كشف النام ٣٦٩.

(٤) شرائع الإسلام ١١٢.

أجرأه<sup>(١)</sup>

و عن الصدوق مرسلأ نحوه<sup>(٢)</sup>.

و عه أيضاً في الفقيه مرسلأ قل نبي رحل أميرالمؤمنين عليه السلام فقال: يا أميرالمؤمنين والله إني لأحبك، فقال له «ولكنني أعضك» قال: ولم؟ قال: «لأنك تبغي في الأذان كسماً، وتأخذ على تعليم بقرآن أحرأ»<sup>(٣)</sup>

و فيه أن سوق الحرير خصوصاً ثانيهما يشهد بإرادة الكراهة، مع أنه لا دلالة فيهما على بطلان الإجارة و عدم منحاقه للأجرة

و استدل له أيضاً بما روي عن كتب دعائم الإسلام عن علي عليه السلام أنه قال «من السحت أحر المؤذن»<sup>(٤)</sup>

و هذه المرسلأ لا قصور في دلالتها، ولكنها قاصرة السند

اللهم إلا أن يجعل الشهرة حابرة له، و فيه تأمل.

فما حكى عن السيد<sup>(٥)</sup> و طهر المصنف في المعتبر، و الشهيد في الذكرى<sup>(٦)</sup>، و قواء غير واحد من المتأخرين<sup>(٧)</sup> من القول بالكراهة هو الأشبه،

(١) التهذيب ٢: ٢٨٣/١١٢٩، الوسائل، الباب ٣٨ من أبواب الأذان و الإقامة، ح ١.

(٢) الفقيه ١٨٤١/٨٧٠، الوسائل، الباب ٣٨ من أبواب الأذان و الإقامة، ديل ح ١.

(٣) الفقيه ١٠٩٣/١١٠-٤٦١، الوسائل، الباب ٣٨ من أبواب الأذان و الإقامة، ح ٢.

(٤) دعائم الإسلام ١: ١٤٧، و عه في لحدائق الناصرة ٧: ٣٥٠.

(٥) حكاه عه المحقق في المعتبر ٢: ١٣٤ نقلاً عن مصباحه، و كذا العاملي في مدارك الأحكام ٣: ٢٧٦٣.

(٦) المعتبر ٢: ١٣٣-١٣٤، الذكرى ٣: ٢٢٣، و حكاه عهما العاملي في مدارك الأحكام ٣: ٢٧٦٣.

(٧) كالأردبيلي في مجمع العائدة و البرهان ٩١٨-٩٢، و لفيض الكاشاني في مفاتيح الشرائع ١: ١٢٠، مفتاح ١٣٨.

ولكن خصه غير واحد ممن قبل بالحوار بالأذان الإعلامي الذي لا تتوقف الفائدة المقصودة منه بالإجارة على وقوعه طاعة لله تعالى، دون أذان الصلاة أو الإقامة وحوها مما تتوقف فائدته لتغير على وقوعه طاعة لله تعالى، فإنه ينبغي إيقاعه لتغير عوضاً عما يأخذه منه من الأجرة، ولا يفسد بالعبادات المستأجر عليها نيابة عن الغير، فإن قصد وقوع هذه لعبادات عوضاً عما يستحقه ليس في مرتبة قصد القرية المعتر في صحتها كي يمتنع تصادفهما على مورد.

نعم، لو ثبت حوار الاستئانة فيهما واستأجره على أن يؤذن و يقيم نيابة عنه، لصار حالهما حال العبادات المستأجر عليها في الصحة و عدم التماهي بين القاصدين، ولكنه لم يثبت، بل طاهر لأدلة اعتبار المباشرة، مع أنه على تقدير ثبوته خارج عن محل الكلام، فإن التراجع إنما هو في حوار الاستئجار على أن يؤذن و يقيم أصالة لصلاة الجماعة أو لصلاته مفرداً ليحترق المستأجر بسماعهما في صلاته، فهذا مما تتوقف صحته على وقوعه طاعة لله تعالى، و هو ينبغي استحقاق عوضه من الغير.

و في المدارك بعد أن يعي السامع عن الاستئجار للأذان قل و الطاهر أن الإقامة كالأذان، و حكم العلامة في نهاية عدم حوار الاستئجار عليها و إن قلنا بحوار الاستئجار على الأذان، فارقاً بينهما بأن الإقامة لا كفة فيها، بخلاف الأذان؛ فإن فيه كفة بمراعاة الوقت و هو عبر جيد؛ إذ لا يعتبر في العمل المستأجر عليه اشتماله على الكلفة<sup>(١)</sup>. انتهى

أقول: لا يعد أن يكون مراد بعلامة بالكلفة المقدمات الخارجة عن ماهية

(١) مدارك الأحكام ٢٧٦، ٣، وراجع، نهاية الأحكام ١ ٢٨٤.

العبادة ممّا لا محذور في استحقاق أجرته من العير، كمراعاة الوقت في الأذان، فكأنّ عدم جواز الأجرة على نفس العبادة لديه مفروغ عنه، فيرى جوازه في الأذان - على تقدير التسليم - على مراعاة الوقت، لا على نفس الأذان، ففي كلامه إيماء إلى الوجه الأوّل من أنّ ما يوقعه طاعة لله تعالى يمتنع أن يستحقّ عوضه من غيره، فهذا الوجه هو عمدة الدليل للمنع

ولكنّه لا يحلو عن نظر؛ فإنّه - على تقدير تسليمه - إنّما يشجّه فيما إذا كانت الفائدة العائدة إلى العير - التي بسحاطها نصعّ الإجارة على العمل - مترتبة على ماهيّة العبادة من حيث هي - كما لو استأجره على أن يعيد صلاته جماعةً ليقندي به، أو استأجر إمامه على أن يؤدّن و يقيم لصلاته كي يحصل باقتدائه به فصيلة الائتمام من صلّى بأذان وإقامة (دون ما إذا كانت الفائدة المصححة للإجارة مترتبة على بعض مصاديقها، ككونه جهراً، أو في المسجد، أو لهذه الجماعة، إلى غير ذلك من العوارض المشخّصة المرحبه لحصول نفع للعير قابل لأن يقابل بالمال، فإنّ قصد استحقاق العوض باختياره لهذا الفرد لا ينافي قصد التقرب بأصل العبادة من حيث هي، فلا مانع من أن يلتزم به بالخصوص بعقد الإجارة، اللهمّ إلّا أن يدلّ دليل تعدي من بعض أو جماع على خلافه.

وقد استقرّ شيخ مشايحنا المرتضى رحمته جواز الإجارة على أحد فردي الواجب المحيّر<sup>(١)</sup>، فهذا أولى منه، كما لا يخفى.

هذا، مع إمكان مع التامّي بين قصد القرينة و استحقاق العوض في العرض الأوّل أيضاً، أي فيما إذا كانت الإجارة منعمّة بنفس العبادة من حيث هي، كما لو

(١) المكاسب ٤٣٨:١.

استأجره على أن يصلي على ميتة صلاة نية الدعاء، التي هي مطلوبة من المباشر، و لا تصح إلا إذا قصد بفعله امتثال الأمر لمتعلق به نفسه ولكن مع ذلك يمكن الالتزام بصحة الإجارة عليها، لما فيها من نفع عائد إلى الميت قابل لأن يُقابل بالمال، وعدم كون المأمور - أي الأخير - ملتزماً بهذا العمل شرعاً، أي واجباً عليه كي لا يجوز له تركه و يكون أحذه للمال في مقابله أكلاً للمال بالباطل حيث إن الأمر المتعلق به يدبي يجوز مخالفته، و متى جاز له مخالفة هذا الأمر صح استئجاره على موافقته؛ لما فيها من النفع العائد إلى الميت، و متعلق الإجارة ليس نفس هذا العمل من حيث هو كي يكون إيقاعه لله مالياً لاستحقاق عوضه من العير، بل امتثال أمر الله بهذا العمل، فهو قاصد بفعله امتثال أمر الله ليستحق بامتثال أمر الله تعالى أجرته ممن التزم بهذا الامتثال له، كما لو أمر المولى عبده بشئ لا على سبيل الحتم و اللزوم، بل على سبيل الندب و كان في إطااعته لمولاه بهذا الفعل فائدة تعود إلى العير، فلنعد أن لا يطيع مولاه حتى يأخذ عوضه ممن يعود النفع إليه، و ليس قصده للعوض من العير مالياً لقصد الإطاعة، بل متوقف عليه، حيث إنّه جعله عوضاً عنها، لا عن نفس العمل من حيث هو، فالإطاعة مقصودة بهذا الفعل ولكن لا من حيث هي، بل مقدمة لاستحقاق العوض، و لا دليل على اعتبار أريد من ذلك في صحة العيادة

اللهم إلا أن يقال بمناواة قصد لموض من عبير الله تعالى للإخلاص الذي دلت الأدلة الشرعية على اعتباره في العبادات.

و فيه تأمل، والله العالم

(الثالث: في كَيْفِيَّة الأَذَان) و بعض ما يعتبر فيه شرطاً لصَحْتِه أو كماله، و منه قصد التقرب، فإنه معتبر في صحَّة أداء الصلاة و إقامتها بلا شهة؛ إذ لا يبغي الأرتباب في أن المقصود بهما التعمد، كعس الصلاة، كما أنه هو المتسالم عليه بين الأصحاب على ما يظهر من كلماتهم.

و أمّا الأذان الإعلامي ففي كون اليَّة شرطاً لصَحْتِه تردّد، و قضية الأصل عدمه.

مع، لا يعد توقُّعه على قصدِ عَوَانِه و عدم صدق اسم الأذان عليه بلا قصد أو بقصد غير هذا العنوان، فليتأمل.

(و لا) يجوز أن (يؤذّن) في غير الصبح (إلا بعد دخول الوقت) بإجماع المسلمين، كما ادَّعاه في الجواهر<sup>(١)</sup> و غيره<sup>(٢)</sup>، إذ لا يتنجر التكليف به إلا بعد حصول سببه، فقبله تشريع محرّم، اللهم إلا أن يقصد به مجرد الذكر، لا العبادة الموظفة المسبوبة.

(و قد رخص) في (تقديمه على الصبح) كما ذهب إليه الشيخ<sup>(٣)</sup> و أكثر

(١) جواهر الكلام ٧٧:٩.

(٢) المعتمد ١٣٨:٢، تحرير الأحكام ٣٦١، تذكرة الفقهاء ٧٧:٣، المسألة ١٨٢، منتهى المطلب

٤: ٢٣، جامع المقاصد ١٧٤:٣، مدارك الأحكام ٢٧٧:٣

(٣) النهاية: ٦٦، الخلاف ٢٦٩:١، المسألة ١٢.



أصحابنا<sup>(١)</sup> بن المعظم على ما نسب<sup>٢</sup> إليهم، بن عن لمعتبر. عندما<sup>(٣)</sup>، و عن المنتهى: عند علمائنا<sup>(٤)</sup>

و عن ابن أبي عقيل أنه قال: الأدب عند آل الرسول ﷺ لدصولات الخمس بعد دخول وقتها، إلا الصبح، فإنه حائر أن يؤدّ لها قبل دخول وقتها، بذلك تواترت الأخبار عنهم، قالوا: «و كان رسول الله ﷺ مؤذنان، أحدهما بلال، و الآخر: ابن أم مكتوم، و كان أعمى، و كان يؤدّن قبل العجر، و بلال إذا طلع الفجر، و كان ﷺ يقول: إنا سمعتم أذان بلال فكفوا عن الطعام و الشراب»<sup>(٥)</sup>. انتهى

و عن السيد في المسائل [لناصرية] <sup>(٦)</sup> و الحلي<sup>(٧)</sup> و ابن الحديد<sup>(٨)</sup> و أبي الصلاح<sup>(٩)</sup> و الجعفي<sup>(١٠)</sup> - رحمهم الله - المص من تقديمه في الصبح<sup>(١١)</sup> أيضاً

و استدلل للقول المشهور زيادةً على ما ذكره ابن أبي عقيل - بما عن الكوفي

(١) كما في مختلف الشيعة ١٤٦٢، المسألة ٤٠، و مدارك الأحكام ٣/ ٢٧٧.

(٢) المناسب هو صاحب الجواهر فيها ٧٧٩.

(٣) المعسر ١٣٨٠٢، و حكاة عنه لعاملي في مفتاح كرامة ٢٦٩٢.

(٤) منتهى المطالب ٤٢٣٤، و حكاة عنه لعاملي في مصباح الكرامة ٢٦٩٢.

(٥) الكافي ٣/ ٩٨، التهذيب ٤/ ١٨٤-١٨٥، الوسائل، الباب ٤٢ من أبواب ما يعسك عنه الصائم، ج ١.

(٦) حكاة عنه العلامة الحلي في مختلف الشيعة ١٤٧٢، المسألة ٨٠.

(٧) بدل ما بين معقوفين في ص ١٢ و نسخة بحريّة والمصريّة: و قد، فيما يأتي في ص ٣٠٢، و الصحيح ما أثبتناه.

(٨) مسائل الناصريّات: ١٨٢، المسألة ٦٨.

(٩) السرائر ١: ٢١٠-٢١١.

(١٠) الحاكي عنه هو الشهيد في الذكرى ٢٣٧٣.

(١١) الكافي في الفقه: ١٢.

(١٢) الحاكي عنه هو الشهيد في الذكرى ٢٣٧٣.

(١٣) حكاة عنهم العاملي في مدارك الأحكام ٣/ ٢٧٧-٢٧٨.

والتهديب - في الصحيح - عن عمران بن عيسى<sup>(١)</sup>، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الأذان قبل الفجر، قال: «إذا كان في جماعة فلا، وإذا كان وحده فلا بأس»<sup>(٢)</sup>

و عن الشيخ - في الصحيح - عن ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قلت له: إن لنا مؤذناً يؤذن نليل، فقال: «أما إن ذلك ينفع لجيران لقيامهم إلى الصلاة، و أما السنة فإنه يساوي مع طلوع الفجر، ولا يكون بين الأذان والإقامة إلا الركعتان»<sup>(٣)</sup>

و عن ابن سنان أيضاً - في الصحيح - قال: سألت عن النداء قبل طلوع الفجر، فقال: «لا بأس، و أما السنة مع الفجر، وإن ذلك ليسمع الجيران» يعني قبل الفجر<sup>(٤)</sup> و عن الصدوق - في الصحيح - عن معاوية بن وهب عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا تسيطر بأذانك و إقامةك إلا دخول وقت الصلاة، واحذر إقامةك حذراً، و كان لرسول الله ﷺ مؤذنان، أحدهما نليل، و الآخر ابن أم مكتوم، و كان ابن أم مكتوم أعمى، و كان يؤذن قبل الصبح، و كان نليل يؤذن بعد الصبح، فقال النبي ﷺ: إن ابن أم مكتوم يؤذن نليل، فإذا سمعتم أذانه فكلوا و اشربوا حتى تسمعوا أذان نليل، فعبرت العامة هذا الحديث عن جهته، و قالوا: إنه عليه السلام قال: إن نللاً يؤذن نليل فإذا سمعتم أذانه فكلوا و اشربوا حتى تسمعوا أذان ابن أم مكتوم»<sup>(٥)</sup>

(١) في الكافي: ويحيى بن عمران [بن عيسى] الحمصي؛

(٢) الكافي ٢/٣٠٦، التهذيب ٢/٥٣٦، الوسائل، الباب ٨ من أبواب الأذان والإقامة، ح ٦.

(٣) التهذيب ٢/٥٣٦، الوسائل، الباب ٨ من أبواب الأذان والإقامة، ح ٧.

(٤) التهذيب ٢/٥٣٦، الوسائل، الباب ٨ من أبواب الأذان والإقامة، ح ٨.

(٥) لعمري ١/١٨٥ و ٨٧٦ و ١٩٣-٩٤، الوسائل، الباب ٨ من أبواب الأذان والإقامة، ح ١ و ٢.

**أقول:** استقر في الحدائق كون قوله، «فغيرت العامة» إلى آخره، من كلام الصدوق، لا من تنقح الرواية وحكي عن طاهر لشهيد في الذكرى أيضاً نسبته إلى الصدوق<sup>(١)</sup>.

وصحيفة الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «كان بلال يؤذن لبني سبي<sup>(٢)</sup> و ابن أم مكتوم وكان أعمى يؤذن بليل، و يؤذن بلال حين يطعم المحر»<sup>(٣)</sup> و حبر درارة عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال<sup>(٤)</sup>: «هذا ابن أم مكتوم وهو يؤذن بليل، فإذا أذن بلال فبعد ذلك فأمسك، يعني في الصوم»<sup>(٥)</sup>.

واحتج السيد في المسائل [الناصرية] لسمع - على ما حكى عنه - بأن الأذان دعاء إلى الصلاة و علم على حضورها، فعمله قبل وقتها وضع للنبي في غير موضعه

و بأنه روى أن بلالاً أذن قبل طلوع الفجر، فأمره النبي صلى الله عليه وآله أن يعيد الأذان و روى عن عياض بن عامر<sup>(٦)</sup> عن بلال بن رسول الله صلى الله عليه وآله قال له: «لا تؤذن حتى يستبين لك المجر هكذا» و مزيده عرساً<sup>(٧)</sup>

(١) الحدائق الباصرة ٣٩٦٧، و راجع. الذكرى ١٩٨٣.

(٢) تقدّم تخريجها في ص ٣٠٠، يهـ مش (٥)

(٣) كذا قوله: «أنه قال» في ص ١٢ و الطبع بحجربة، و في المصنف: «أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال».

(٤) الكافي ١/٩٨: ٤، الوسائل، الباب ٨ من أبواب الأذان و الإقامة، ح ٤.

(٥) في سنن أبي داود. و شذاد مولى عياض بن عامر.

(٦) سنن أبي داود ١/١٤٧: ٥٣٤، كنز العمال ٦٩٦٧/٢٠٩٧٥.

(٧) مسائل الناصريات، ١٨٢-١٨٣، لمسألة ٦٨، و حكى عنه العلامة الحلبي في مختلف الشيعة

١٤٧٢-١٤٨، المسألة ٨٠

وَأُحْيِي عَنِ الْأَوَّلِ: بِمَعْنَى حَصْرَ دُنْدَةِ الْأَذَانِ فِي الْإِعْلَامِ؛ فَإِنَّ لَهُ فَوَائِدَ أُخَرَ، كَالْتَأَهُبِ لِلصَّلَاةِ وَاعْتِسَالِ الْحَبِّ وَامْتِنَاعِ لَصَائِمٍ مِنَ الْأَكْلِ وَالْجَمَاعِ وَنَحْوِ ذَلِكَ. وَ عَنِ الرَّوَايَةِ الْأُولَى بِالْقَوْلِ بِالْمَوْخِبِ؛ إِذَا لَا حِلَافَ فِي اسْتِحْبَابِ إِعَادَةِ الْأَذَانِ

وَعَنِ الثَّانِيَةِ: بِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَمَرَهُ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ اسْمَهُ مَكْتُومٌ كَانَ يُؤَدِّنُ قَبْلَ الْمَجَرِّ، فَيَجْعَلُ أَذَانَ يَلَالُ عَلَامَةً عَلَى دُخُولِهِ<sup>(١)</sup>

أَقُولُ: إِنْ أَرَادَ السَّيِّدُ مَعَ تَقْدِيمِ الْأَذَانِ عَلَى الْمَجَرِّ مطلقاً وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ بِهِ الْأَذَانَ الْمَسُورَ الْمَوْطُوعَ فِي الشَّرِيعَةِ، فَلَا حَبَرَ لِمَتَقَدِّمَةِ حُجَّةٍ عَلَيْهِ

وَإِنْ أَرَادَ الْمَعْنَى مَعَ قَصْدِ التَّوْظِيفِ، فَهُوَ غَيْرُ مُعَيَّنٍ عَنْ ظَاهِرِ الرَّوَايَاتِ، خُصُوصاً بِمُلَاحَظَةِ مَا فِي بَعْضِهَا مِنَ التَّصْرِيحِ بِأَنَّ السَّيِّدَ مَعَ الْمَجَرِّ، وَأَنَّ ذَلِكَ بِمَعْنَى الْحَيْرَانِ، فَإِنَّهُ مُشْعِرٌ بِأَنَّ الْمَأْتِي بِهِ عَلَى الْمَجَرِّ لَيْسَ بِمَسْئُورٍ، بَلْ هُوَ عَمَلٌ سَائِعٌ فِيهِ مَنَعَةُ الْحَيْرَانِ.

وَرَبِمَا يُزِيدُ ذَلِكَ - مضافاً إِلَى الْحَرِيرِ الْمَتَقَدِّمِينَ<sup>(٢)</sup> فِي كَلَامِ السَّيِّدِ - مَا عَنِ الْمُحَدِّثِ الْمُحَلِّسِيِّ فِي الْحَارِ مِنْ كِتَابِ رِيَدِ الرُّسُوسِيِّ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ سَمِعَ الْأَذَانَ قَبْلَ طُلُوعِ الْمَجَرِّ، فَقَالَ «شَيْطَانٌ» ثُمَّ سَمِعَهُ عِنْدَ طُلُوعِ الْمَجَرِّ فَقَالَ «الْأَذَانُ حَقًّا»

وَمِنْهُ أَيْضاً عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ [قَالَ<sup>(٣)</sup> سَأَلْتُهُ عَنِ الْأَذَانِ قَبْلَ طُلُوعِ الْمَجَرِّ،

(١) فِي النُّسخِ الْعَطْلِيَّةِ وَالْمَحْرُوتَةِ: «دُخُولِهَا» وَاصْصَحَّ مَا نُثْبِتَاهُ.

(٢) فِي ص ٣٠٢

(٣) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفِينَ أَصْفَاهُ مِنَ الْمَصْدَرِ.

فقال: «لا، إنما الأذان عند طلوع الفجر، ولما يطلع، قنت. فإن كان يريد أن يؤذن الناس بالصلاة ويستهم؟ قال: «فلا يؤذن ولكن ليقل و ينادي بالصلاة خير من النوم، الصلاة خير من النوم، يقونها مرراً، وإذا طلع الفجر أدن قدم يكن بيته وبين أن يقيم إلا جلسة حميدة بقدر لشهادتين وأحف من ذلك»<sup>(١)</sup>

ثم لو قلنا بحدوث التقديم، فهو رحصة من لشارع من باب التوسعة في وقته (لكن تستحب إعادته بعد طلوعه) في الصبح، كما يدل عليه أمر النبي ﷺ بلالاً أن يعيد الأذان في الحر المتقدم<sup>(٢)</sup>

(و الأذان على الأشهر) روية و المشهور عملاً و فتوى بل عن بعض دعوى الإجماع<sup>(٣)</sup>، و عن آخر سبته إلى علمائنا<sup>(٤)</sup>، و عن الذكرى إلى عمل الأصحاب<sup>(٥)</sup> (ثمانية عشر فصلاً: التكبير أربعاً، و الشهادة بالتوحيد، ثم بالرسالة، ثم يقول: حي على الصلاة، ثم حي على الفلاح، ثم حي على خير العمل، و التكبير بعده، ثم التهليل، كل فصل مرتان)

(والإقامة فصولها) على المشهور، بل عن التذكرة عندنا<sup>(٦)</sup>، و عن

(١) أصل ريد البرسي (ضمن الأصوات لستة عشر): ٥٤، بحار الأنوار ١٧٢٨٤، ديل الرقم ٧٦، و حكاه عنه البحراني في الحقائق لصورة ٣٩١٧

(٢) في ص ٣٠٢

(٣) السيد بن زهرة في العينة: ٧٢-٧٣، و حكاه عنه البحراني في الحقائق لصورة ٣٩٨٧.

(٤) العلامة لحلي في تذكرة الفقهاء ٤١٣، مسألة ١٥٦، و بهية لإحكام ٤١١، و حكاه عنه العاملي في مفتاح الكرامة ٢٨٠٢.

(٥) الذكرى ١٩٩٣، و حكاه عنه العاملي في مفتاح الكرامة ٢٨٠٢.

(٦) تذكرة لفقهاء ٤٣٣، المسألة ١٥٧، و حكاه عنه العاملي في مفتاح الكرامة ٢٨١٢.

المنتهى نسبه إلى عمدائنا<sup>(١)</sup>، و عن الذكرى إلى عمل الأصحاب<sup>(٢)</sup> (مثنى مثنى، و يزداد فيها) ليس حي على خير لعمل و بين التكبير (قد قامت الصلاة، مرتين، و يسقط من التهليل في آخرها مرة واحدة) فتكون سبعة عشر فصلاً، و مجموعهما خمسة و ثلاثون فصلاً

و كفى دليلاً لهما على التفصيل المروور معروفة كونهما كذلك لدى الشيعة؛ لقضاء العادة في مثل الأدان و الإقامة بصط فصولهما من الصدر الأول خصوصاً بعد وقوع الخلاف بينهم و بين المخالفين، الموضح لمريد الالتفات و شدة الاهتمام بالصط، مضاف إلى الإجماعات المنقولة عن الأصحاب قولاً و عملاً، المعتصدة بالشهرة و عدم نقل الخلاف فيهما، عدا ما عن الشيخ في الخلاف حاكياً عن بعض الأصحاب من أنه جعل فصول الإقامة مثل فصول الأدان و راد فيها «قد قامت الصلاة» مرتين<sup>(٣)</sup>، و عن ابن الحبيد أنه قال التهليل في آخر الإقامة مرة واحدة إذا كان المقيم قد أتى بها بعد الأدان، و إن كان قد أتى بها بغير أدان، ثنى «لا إله إلا الله» في آخرها<sup>(٤)</sup>

و يشهد له أيضاً حماد إسماعيل الجعفي - المروي عن الكافي - قال سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول «الأدان و الإقامة خمسة و ثلاثون حرفاً»، فعّد ذلك بيده واحداً واحداً، الأدان ثمانية عشر حرفاً، و الإقامة سبعة عشر حرفاً<sup>(٥)</sup>

(١) منتهى المطلب ٤/ ٣٨٤، و حكاه عنه العامي في مفتاح كرامة ٢/ ٢٨١

(٢) الذكرى ١٩٩٣، و حكاه عنه العامي في مفتاح الكرامة ٢/ ٢٨١

(٣) الخلاف ١: ٢٧٩، المسألة ٢٠، و حكاه عنه العامي في مدارك الأحكام ٣: ٢٨٢

(٤) حكاه عنه العلامة الحلبي في مختلف الشيعة ٢/ ١٥٠، المسألة ٨٢

(٥) الكافي ٣: ٣٠٣، الوسائل، باب ١٩ من أبواب الأدان و الإقامة، ح ١

و ما فيه من الإجمال في لحروف فقير قدح بعد معرفتها في الشريعة و دلالة سائر الأخبار عليه.

و الحاجة إلى الاستشهاد بمثل هذا الحر لإثبات أن التكبير في أول الأذان أربع، لا مرتان، وفي الإقامة بالعكس، وأن التهليل في آخر الإقامة مرة، لا مرتان؛ لوقوع الاختلاف في النصوص و المتأوى في خصوص هذين الموردين دون سائر فصولهما، فالتدثر في سائر النصوص و المتأوى يستكشف المراد بالحبر المربور و انطباقه على المذهب المشهور

و يدل أيضاً على فصول الأذان مفضلاً على النحو المذكور في المتن: خبر المعنى بن حيس، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله، أشهد أن محمداً رسول الله، حي على الصلاة، حي على الصلاة، حي على الفلاح، حي على خير العمل، حي على خير العمل، الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله، لا إله إلا الله»<sup>(١)</sup>.

و خبر أبي بكر الحصرمي و كنيب الأسدي جميعاً عن أبي عبد الله عليه السلام أنه حكى لهما الأذان، فقال: «الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله، أشهد أن محمداً رسول الله، حي على الصلاة، حي على الصلاة، حي على الفلاح، حي على الفلاح، حي على خير العمل، حي على خير العمل، الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله، لا إله إلا الله، و الإقامة كذلك»<sup>(٢)</sup>.

(١) الاستبصار ١١٣٦/٣٠٦، الوسائل، الباب ١٩ من أبواب الأذان و الإقامة، ح ٦.

(٢) الفقيه ٨٩٧/١٨٨، التهذيب ٦٠٢-٦١١، الاستبصار ١١٣٥/٣٠٦، الوسائل، الباب

١٩ من أبواب الأذان و الإقامة، ح ٩.

و ما هي ديل هذه الرواية من قوله «و الإقامة كذلك» لا يحبو عن تشابه؛ فإن من مقومات ماهيتها نصاً و فتوى قول «قد قامت الصلاة» فلذا قد يحتمل أن تكون هذه الفقرة من كلام الراوي معطوفاً على الأذان، فمعناه أنه عليه السلام حكى الإقامة أيضاً كالأذان معصلاً، ولكن الراوي لم يتعرض لتصيلها، لوضوحه عندهم ولكن سوق التعبير يشهد بأنه من كلام الإمام عليه السلام ولكنه لم يتعرض لقول «قد قامت الصلاة» تعويلاً على وضوحه، فعلى هذا تكون فصول الإقامة عشرين، و يصير شاهداً للقول الذي حكاه الشيخ عن بعض الأصحاب كعص الأخصار الآتية

و يدل عليه أيضاً في الأذان صحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: «باررارة تمنح الأذان بأربع تكبيرات، و تحممه تكبيرتين و تهلبلتين»<sup>(١)</sup> و لكن ربما يتأني هذه الأخبار صحيحة عند الله بن سنان، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الأذان، قال «تقول لله أكبر، لله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله، أشهد أن محمداً رسول الله، حي على الصلاة، حي على الصلاة، حي على هلااح، حي على الهلااح، حي على خير العمل، حي على خير العمل، الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله، لا إله إلا الله»<sup>(٢)</sup> و ما رواه الشيخ في التهديد عن زرارة و المصلي بن يسار عن

(١) الكافي ٣/٣٠٣، التهديد ٦١٢/٢١٣، و ٢٢٤/٦٣، الاستبصار ٣٠٩/١١٤٨، الوسائل، الباب ١٩ من أبواب الأذان و الإقامة، ح ٩.

(٢) التهديد ٥٩٢/٦٠-٢٠٩، الاستبصار ٣٠٥/١١٣٣، الوسائل، الباب ١٩ من أبواب الأذان و الإقامة، ح ٥.



أبي جعفر عليه السلام قال: «لما أمرني برسول الله ﷺ فبسع البيت المعمور حصرت الصلاة فأذن جبرئيل وأقام، فتقدم رسول الله ﷺ وصف الملائكة والمسيون خلف رسول الله ﷺ» قال فقلنا له: كيف دُر؟ فقال: «الله أكبر، الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله» إلى آخر ما في الحبر لسانق، ثم قال: «والإقامة مثلها إلا أن فيها قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة، بين حي على خير العمل وبين الله أكبر، فأمر [به] رسول الله ﷺ بالآلاف لم يزل يؤذن به حتى قص الله رسوله»<sup>(١)</sup>

و صحيحة صفوان الحنّال، قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «الأذان مشي مشي، والإقامة مشي مشي»<sup>(٢)</sup>

و عن المعتمر بعلّا من كتب أحمد بن محمد بن أبي نصر البرقي عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: «الأذان الله أكبر، الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن لا إله إلا الله» وقال في آخره: «لا إله إلا الله» مرّة<sup>(٣)</sup>

أقول: ربما تحمل هذه الرواية على أن المراد بالأذان فيها ما يعمّ الإقامة، فما آخره من قول: «لا إله إلا الله» مرّة ليس محالاً لمشهور

و كيف كان فهذه الأحبار بظاهرها تدلّ على أن المكسر في أول الأذان كالإقامة مرّتان، وهو مناسب للأخبار المتقدمة لدالة على اعتبار الأربع. وفي الوسائل - بعد أن روى عن شيخ صحيحة ابن سنان، المتقدمة<sup>(٤)</sup> - قال

(١) التهذيب ٢/٦٠٢، الوسائل، الباب ٩ من أبواب الأذان والإقامة، ح ٨

(٢) الكافي ٤/٣٠٣، التهذيب ٢/٦٢٢، لا مصدر ١١٤١/٣٠٧١، الوسائل، الباب ١٩

من أبواب الأذان والإقامة، ح ٤

(٣) المعتمر ١٤٥٢، الوسائل، الباب ١٩ من أبواب الأذان والإقامة، ح ١٩

(٤) في ص ٣٠٧

ما لفظه. أقول. حمله الشيخ رحمته على أنه قصد إيهام السائل كيفية التلقظ بالتكبير و كان معلوماً عنده أن التكبير في أول الأذان أربع مرّات، و حمله غيره على الإجراء و بقية الأحاديث على الأفضلية، و لذلك استقرّ عليه عمل الشيعة<sup>(١)</sup> انتهى

**أقول** الأوفق بطواهر النصوص ما نقله عن غير الشرح من حمل هذه الأحبار على الإجراء و بقية الأحاديث على الأفضلية

و ربما يرمي إلى ذلك ما عن الصدوق بإساده عن الفصل من شاذان فيما ذكره من العلل عن الرضا عليه السلام قال: **بُئِمَا** أمر الناس بالأذان لعل كثيراً منها أن يكون تذكيراً للناس، و نسبها لمعامل، و تعريضاً لمن جهل الوقت و اشتغل عنه، و يكون المؤذن بذلك داعياً إلى عادة الخلق، و مرعاً فيها، مُقرّاً له بالتوحيد، محامداً بالإيمان، معبداً بالإسلام مؤذناً لمن سبها، و إنما يقال له مؤذن، لأنه بالأذان يؤذن بالصلاة، و إنما بدأ فيه بالتكبير و حتم بالتهليل، لأن الله عزّ و جلّ أراد أن يكون الابتداء بذكره و اسمه، و اسم الله في التكبير في أول الحرف، و في التهليل في آخره، و إنما جعل مشى مشى ليكون تكراراً في أذان المستمعين مؤكداً عليهم، إن سبها أحد عن الأول لم ينشأ عن الثاني، و لأن الصلاة ركعتان ركعتان فلهذا جعل الأذان مشى مشى، و جعل بتكبير في أول الأذان أربعاً، لأن أول الأذان إنما يبدو عجلة و ليس قلبه كلام به المستمع له، فحسب الأولان تبييناً للمستمعين لما بعده في الأذان، و جعل بعد التكبير شهادتان، لأن أول الإيمان هو التوحيد و الإقرار لله بالوحدانية، و الثاني الإقرار للرسول بالرسالة، و أن طاعتهما و معرفتهما

(١) الوسائل، الباب ١٩ من أبواب الأذان و الإقامة، دليل ج ٥.

مقرونتان، ولأن أصل الإيمان إنما هو شهادتان، فجعل شهادتين شهادتين، كما جعل في سائر الحقوق شهادتان، فإذا أقر العبد لله عز وجل بالوحدانية وأقر للرسول ﷺ بالرسالة فقد أقر بحزمة الإيمان، لأن أصل الإيمان إنما هو إقرار بالله ورسوله، وإنما جعز بعد الشهادتين لدعاء إلى الصلاة؛ لأن الأذان إنما وُصع لموضع الصلاة، وإنما هو نداء إلى الصلاة في وسط الأذان، ودعاء إلى الفلاح وإلى حير العمل، وجعل حتم الكلام باسمه كما فتح باسمه<sup>(١)</sup>.

و أما الإقامة فظاهر بعض الأحبار المتقدمة<sup>(٢)</sup> - كرواية أبي بكر الحضرمي، وحررارة والعصيل بن يسار، وصحيفة صفوان - كونها كالأذان بزيادة «قد قامت الصلاة» مرتين، كما في بعضها للتصريح بهذه الزيادة المعلوم إرادتها من غمره أنصاً ممّا لم يصريح بها، كما تقدّمت الإشارة إليه في ديل حير الحضرمي، فعلى هذا تكون فصول الإقامة إتما عشرين، كما هو مقتضى رواية الحضرمي، أو ثمانية عشر، كما هو ظاهر الأخيرين.

و كيف كان فهو مخالف بصريح خبر<sup>(٣)</sup> سماعيل الجعفي، الناطق بقصان فصول الإقامة عن الأذان بواحدة، و أنها سبعة عشر حرفاً، والأذان ثمانية عشر حرفاً، وقصة ذلك أن يكون التكبير في أولها مرتين، والتهليل في آخرها مرة، ولا تصلح تلك الروايات لمعارضة هذا الخبر، لوجوب تقديم النص على الظاهر.

(١) الفقيه ١: ١٩٥-١٩٦/٩١٥، الوسائل، الباب ١٩ من أبواب الأذان والإقامة، ح ١٤ بتفاوت في بعض الألفاظ.

(٢) في ص ٣٠٦-٣٠٨.

(٣) تقدّم الخبر في ص ٣٠٥.

فيحتمل أن يكون المقصود بقوله عليه السلام: «و الإقامة كذلك» كما في الخبر الأول<sup>(١)</sup>، أو «مشها» كما في الثاني<sup>(٢)</sup>، أو «مشى مشى» كما في الثالث<sup>(٣)</sup> كونهما كذلك في جُل فقراتها، أي فيما عدا التهليل في آخرها و تكبير رُبعاً في أولها، لا مطلقاً، ولكن لم يقع فيها التصريح به إمّا لمعهوديته عندهم، أو لعدم الداعي إلى التصريح بعدم إرادة الإطلاق في مثل المقام، حيث إنه لا يترتب على توهم الإطلاق إلا زيادة التكبير أو التهليل، التي ليست بفادحة في الإقامة، بل هي زيادة حسنة يترتب عليها الأجر

وقد وقع التصريح بالتحصيب في لُحز المروي عن كتاب دعائم الإسلام عن أبي عبد الله عليه السلام قال «الأدان و الإقامة مشى مشى، و نفرد الشهادة في آخر الإقامة [بقول: لا إله إلا الله، مرةً و حدة]»<sup>(٤)</sup>.

و يمكن إبقاء الأحبار المروية على ظاهرها من الإطلاق، و حملها على الأفضلية، و لعل هذا أولى، خصوصاً مع كون المقام قابلاً للمسامحة، و لا سيما مع اعتضاها ببعض الأحبار المرسلة الكافية لإثبات مضمونها من باب التسامح فهي الوسائل حكى عن نهاية الشيخ أنه قال: قد روي أن الأدان و الإقامة سبعة و ثلاثون فصلاً يصيف إلى ما ذكرناه بتكبير مرتين في أول الإقامة قال: و قد روي ثمانية و ثلاثون فصلاً يصيف إلى ذلك أيضاً «لا إله إلا الله» مرةً أخرى في

(١) في خبر الحصري، المتقدم في ص ٣٠٦

(٢) في خبر زرارة و الفضيل بن يسار، المتقدم في ص ٣٠٧ - ٣٠٨.

(٣) في خبر صفوان الجمال، المتقدم في ص ٣٠٨

(٤) يدل ما بين معقوفين في «ص ١٢» و الطبعة بحجرتة، بقول لا إله إلا الله وحده. و المثلث كما في المصدر

(٥) دعائم الإسلام ١: ١٤٤، و عنه في الحقائق انصرو ٤٠٠٧.

آخر الإقامة قال. وقد روى اثنان وأربعون فصلاً يصيف إلى ذلك التكميز في آخر الأذان مرتين، وفي آخر الإقامة مرتين

قال الشيخ فمن عمل على إحدى هذه روايات لم يكن مأثوماً. انتهى  
وفي المصباح قال. و روي اثنان وأربعون فصلاً بجعل التكبير في أول الأذان وفي آخره أربع مرات، و أول الإقامة و آخرها كذلك، و التهليل مرتين فيهما قال. و روي سعة و ثلاثون فصلاً يحل في أول الإقامة «الله أكبر» أربع مرات<sup>(١)(٢)</sup>. انتهى ما في الوسائل

#### فائدتان:

**الأولى.** حكى عن الصدوق في العقدة أنه - بعد ما ذكر حديث أبي بكر لحصرمي و كليب الأسدي - قال. هذا هو الأذان الصحيح لا يراد فيه و لا ينقص منه، و المخصوصة لعنهم الله قد وضعوا أخباراً و زادوا بها في الأذان «محمد و آل محمد خير البرية» مرتين، و في بعض رواياتهم بعد «أشهد أن محمداً رسول الله» «أشهد أن علياً ولي الله» مرتين، و منهم من روى بدل ذلك «أشهد أن عبداً أمير المؤمنين حقاً» مرتين، و لا شك أن عبداً علياً ولي الله و أنه أمير المؤمنين حقاً و أن محمداً و آل خير البرية ولكن ذلك ليس في أصل الأذان، و لما ذكرت ذلك ليعرف بهذه الريادة المتهمون بالتعويض المدلسون أنفسهم في حملتنا<sup>(٣)</sup> انتهى

(١) النهاية ٦٨-٦٩، مصباح المصنف ٢٩

(٢) الوسائل، الباب ١٩ من أبواب الأذان و الإقامة، الأحاديث ٢٠-٢٤.

(٣) العقيدة ١٨٨-١٨٩، دليل ج ٨٩٧ و حكمة صه العنبري في الوسائل، باب ١٩ من أبواب الأذان و الإقامة، الرقم ٢٥.

و عن الشيخ في [النهاية] <sup>(١)</sup> أنه قال: فأما ما روي من شواذ الأخبار من قول: «إِنَّ عِبَادَ وَلِيِّ اللَّهِ، وَ إِنْ مُحَمَّدًا وَ آلَهُ خَيْرٌ نَبِيَّةً» فمما لا يعمل عليه في الأذان والإقامة، فَمَنْ عَمِلَ بِهِ كَانَ مُخْطِئًا <sup>(٢)</sup>.

و عن المنتهى أنه قال ما روي من الشاذ من قول: «إِنَّ عَلِيًّا وَلِيُّ اللَّهِ وَ آلَ مُحَمَّدٍ خَيْرُ النَّبِيِّينَ» فمما لا يعمل عليه <sup>(٣)</sup>. انتهى

أقول: ولولا رمي الشيخ والعلامة بهذه الأحرار بالشذوذ و ادعاء الصدوق وضعها، لأمكن الالتزام بكون ما نصته هذه المراسيل - من شهادة بالولاية والإمامة و أَنَّ مُحَمَّدًا وَ آلَهُ خَيْرُ النَّبِيِّينَ - من الأحرار المستحقة للأذان والإقامة، لقاعدة التسامح، كما نرى في العهد المحدث المحمدي في محكي البحار تعويلاً على هذه المراسيل، و أيده بما في خبر التمسك بين معاوية - المروي عن احتجاج الطبرسي - عن أبي عبد الله عليه السلام: «إِذَا قَالَ أَحَدُكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ، فَلْيَقُلْ: عَلِيٌّ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ» <sup>(٤)</sup> و غيره من العمومات الدالة عليه <sup>(٥)</sup>.

ولكن التعويل على قاعدة تسامح في مثل لمقام - الذي أحبر من نقل إليها الحر الصغير بوضعه أو شذوذه - مشكل، فالأولى أن يشهد لعلي عليه السلام بالولاية و إمرة المؤمنين بعد الشهادتين قاصداً به مثل العمومات الدالة على استحبابه،

(١) بدل ما بين المعقوفين في ص ١٢، و الطبعة المحررة «المبسوط» و الصحيح ما ألتصاف، حيث إن العبارة المتقولة في النهاية، لا المبسوط.

(٢) النهاية: ٦٩، و حكاه عنه لمجسني في بحار الأنوار ١١١٣٨٤.

(٣) منتهى المطالب ٣٨١، و حكاه عنه المحمدي في بحار الأنوار ١١٢٣٨٤.

(٤) الاحتجاج: ١٥٨.

(٥) بحار الأنوار ١١١٨٤-١١٢، و حكاه عنه البحراني في الحدائق المأخوذة ٤٠٣٧-٤٠٤.

كالحبر المتقدم<sup>(١)</sup>، لا الجرئية من الأذان والإقامة، كما أن الأولى والأحوط الصلاة على محمد وآله بعد الشهادة به بالرسالة بهذا القصد، والله العالم

الثانية: حكى<sup>(٢)</sup> عن حملة من الأصحاب التصريح بأن الأذان والإقامة يقصران مع العذر وفي السفر، أي يحور الاختصار فيهما على كل فصل مرة و يشهد له صحيحة أبي عبيدة نحداء قال: رأيت أبا جعفر عليه السلام يكبر واحدة واحدة في الأذان، فقلت له: لِمَ تكرر واحدة واحدة؟ فقال: «لا بأس به إذا كنت مستعجلاً»<sup>(٣)</sup>.

و حمر بن يزيد بن معاوية عن أبي جعفر عليه السلام قال «الأذان يقصر في السفر كما تقصر الصلاة، الأذان واحداً واحداً، والإقامة وحدة واحدة»<sup>(٤)</sup>  
و حمر بن عثمان الرازي، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «يحرث من الإقامة طاق طاق في السفر»<sup>(٥)</sup>.

و ما في بعض الأخبار من إطلاق أن الإقامة مرة مرة إما مصدقاً - كصحيحة معاوية بن وهب عن أبي عبد الله عليه السلام قال «الأذان مشي مشي، والإقامة واحدة

(١) أي حمر القاسم بن معاوية، المتقدم في ص ٣١٣.

(٢) الحاكي هو البحراني في الحقائق الباصرة ٤٠٤:٧.

(٣) التهذيب ٢١٦/٦٢٢، الاستبصار ٣٠٧:١ ١١٤٠، الوسائل، الباب ٢١ من أبواب الأذان والإقامة، ح ٤.

(٤) التهذيب ٢١٩/٦٢٢، الاستبصار ٣٠٨:١ ١١٤٣، الوسائل، الباب ٢١ من أبواب الأذان والإقامة، ح ٢.

(٥) التهذيب ٢٢٠/٦٢٢، الاستبصار ٣٠٨:١ ١١٤٤، الوسائل، الباب ٢١ من أبواب الأذان والإقامة، ح ٥.

واحدة»<sup>(١)</sup> - أو فيما عدا التكبير - كصحيحة ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «الإقامة مرة مرة إلا قول: الله أكبر، فإنه مرتان»<sup>(٢)</sup> - فيحتمل صدوره تقيّةً، ويحتمل كونه منزلاً على صورة الاستعجال

وكيف كان فلا بد من ردّ علمه إلى أهله؛ لعدم صلاحية مثل هذه الأحبار لمعارضة غيرها من الأحبار الدالة على أنهم مشي مشي، والله العالم.

(و الترتيب) بين الفصول (شرط في صحّة الأذان والإقامة) فلا خلاف فيه على الطاهر؛ لأنّ الآتي بهما على خلاف الترتيب لم يكن آتياً بهما على النحو الذي تعلق بهما التكليف، فلا يصح.

و يدلّ عليه أيضاً صحيحة رواية عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «من سها في الأذان فعذّم أو أحر أعاد على الأول الذي أتمّه حتى يمضي على آخره»<sup>(٣)</sup>.

وما رواه الصدوق في العقيه مرسلًا، قال أبو جعفر عليه السلام «تابع بين الوضوء - إلى أن قال - وكذلك الأذان والإقامة، فابدأ بالأول ولأول، فإن قلت حيّ على الصلاة قبل الشهادتين تشهدت ثم قلت حيّ على الصلاة»<sup>(٤)</sup>

و كما يفسدان بمخالفة الترتيب، كذلك يفسدان بترك شيء من فصولهما من

(١) التهذيب ٢١٤/٦١، الاستبصار ١١٣٨/٣٠٧، الوسائل، الباب ٢١ من أبواب الأذان والإقامة، ح ١.

(٢) التهذيب ٢١٥/٦١، الاستبصار ١١٣٩/٣٠٧، الوسائل، الباب ٢١ من أبواب الأذان والإقامة، ح ٣.

(٣) الكافي ١٥/٣٠٥، التهذيب ٢٨٠٢-٢٨١/١١٥، الوسائل، الباب ٣٣ من أبواب الأذان والإقامة، ح ١.

(٤) العقيه ٢٨١/٢٩، الوسائل، الباب ٣٣ من أبواب الأذان والإقامة، ح ٣.



غير فرق بين العمد و السهو؛ فإن المركب ينتهي بانتفاء جرثه أو شرطه، سواء كان عمداً أو سهواً، اللهم إلا أن يدل دليل نعتي على عدم الإحلال به سهواً، نظير ما عدا الأركان من أحراء الصلاة.

كما ربما يظهر ذلك من موثقة عمار قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام، أو سمعته يقول: «إن نسي الرجل حرفاً من الأدب حتى بأحد في الإقامة فليخص في الإقامة فليس عليه شيء، فإن نسي حرفاً من الإقامة عاد إلى الحرف الذي نسيه ثم يقول من ذلك الموضع إلى آخر الإقامة»<sup>(١)</sup> الحديث؛ فإن طاهرها الاجتزاء بذلك الأذان، و عدم الحاجة إلى تدارك المضي فضلاً عن الإتيان به مع ما بعده على وجه يحصل معه الترتيب

ولكن قد يعارضها موثقة الأخرى، قال سنن أبو عبد الله عليه السلام عن الرجل نسي من الأذان حرفاً فذكره حين فرغ من الأذان و الإقامة، قال: «يرجع إلى الحرف الذي نسيه فليقله و ليقل من ذلك الحرف إلى آخره، و لا يعيد الأذان كله و لا الإقامة»<sup>(٢)</sup>

و مقتضى الجمع بينهما إما حمل الحرف الأول على كونه مسوقاً لدفع توهم لزوم التدارك، فأريد به بيان عدم كون الاهتمام به إلى حد يبرم رعايته بعد الأخت في الإقامة، لا أن ما صدر منه أذان صحيح معصي شرعاً، أو حمل الخسر الثاني على الاستحباب، و الأول أوفق بالقواعد

و كيف كان فالموثقة الثانية طاهرها بل صريحها تدل على أنه إن نسي حرفاً

(١) التهذيب ٢/٢٨٠٦، الوسائل، الباب ٣٣ من أبواب الأذان و الإقامة، ح ٢.

(٢) الفقيه ١/١٨٧، الوسائل، الباب ٣٣ من أبواب الأذان و الإقامة، ح ٤.

من الأذان، يأتي بذلك الحرف مع ما بعده، أي آخر الأذان، ولا يعيد الإقامة، وهذا هو الذي يقتضيه الأصل، لأن الإقامة وقعت صحيحة، لأنها ليست مشروطة بأن يسبقها أذان، ولذا يجوز الاكتفاء بها بلا أذان، وتأثير الأذان اللاحق في بطلانها كي تكون صحتها مراعاةً بأن لا يلحقها أذان خلاف الأصل.

ولكن ادعى في الجواهر الإجماع بقسميه على اشتراط الترتيب بين الأذان والإقامة، وأنه لو سبى حرفاً من لأذان بعيد من ذلك الحرف إلى الآخر واستدل عليه - مضافاً إلى ذلك - بالأصل والتأسي، وإمكان دعوى القطع باستعادته من تصفح المصوص.

ثم قال فما في حيز السابطي من الاقتصر على إعادة الأذان وحده دون الإقامة لأند من طرحه، إلى أن قال: فمن أقدم عازماً على الاقتصار عليها ثم بدا له بعد مراعاة الإتيان بالأذان وحب عليه إعادة الإقامة أيضاً إن كان أراد حوز العصيلتين، وإلا اقتصر على الأذان، وكذا كالمصنعي به ابتداءً بلا إقامة، كما هو واضح<sup>(١)</sup>. انتهى

أقول: من الواضح أنه كان حين إتيان بالإقامة مكلفاً بها ولم يكن فعلها مشروطاً بأن يسبقه الأذان وقد أتى بها مدعي الامتثال، فسقط التكليف بها؛ لقاعدة الإجراء.

و اشتراط الترتيب بينهما لو سُمّ حتى مع السهو أو العزم على ترك الأذان فهو لا يقتضي بحصص القاعدة العقلية و انقلاب الإقامة عمّا وقعت عليه من

الصحة، بل مقتضاه عدم مشروعية الأدان بعدها بعوات محلّه، ولو دلّ دليل شرعي من نص أو إجماع أو أصلي - كمنصحب بقاء لتكليف بالأذان - على حواز ندادركه ما لم يدخل في الصلاة، فمقتضاه إما انتهاء شرطية الترتيب في مثل الموضع و صحة وقوع الأذان بعد الإقامة، أو استحباب إعادة الإقامة بعده مقدّمةً لتحصيل إدراك فصية الأذان و وقوعه في محله، أي ما قبل الإقامة، أو تحصيل صفة كمال في الإقامة، و هي ترتبها على الأذان، فتكون إعادتها بعد الأذان كإعادة لمجرد صلاته جماعةً لإدراك فصيلة الجماعة

و على أيّ تقدير فلا يعقل أن يؤثر الأذان للاحق في بطلان الإقامة السابقة و انقلابها عما هي عليه من الصحة و حوار الاكتفاء بها اللهمّ لا أن يدلّ دليل شرعيّ تعديّ على اشتراط الإقامة بأن لا يقع بعده الأذان، و هذا ممّا لا ينبغي بالجماعة الإجماع نفي استظهارها منها شرطية الترتيب، كما لا يحصى على المتأمل

فكانه قد جعل ما نحن فيه كسائر المهمات التي يعتد فيها الترتيب، كأحرار الأذان و الإقامة و الوضوء و نحوها، أو كالطهارة و نحوها ممّا لا يتأخر التكليف بالمتأخر إلا بعد العزم من المتقدّم، فهو عكس الترتيب يقع المتأخر الذي قدّمه بطلاً، دون المتقدّم الذي أخره، كما لا يحصى وجهه، و من الواضح أن ما هو مناط بطلان الذي قدّمه في سائر المقامات - و هو عدم تأخر التكليف به حين فعله - مستحب في المقام، فالترتيب بين الأدان و الإقامة ليس إلا كالترتيب بين الفرائض اليومية و بوافلها، أو لترتيب بين نافذة الليل و ركعات الوتر و نافله المعجر

و غير ذلك من التكاليف العرثية التي يحور للمكلف الإتيان بالمأخر ابتداءً عند إرادة ترك المتقدم، فالإشكال في مثل هذه الموارد إنما هو في جوار تدارك المتروك بعد الإتيان بما تأخر عنه في الرتبة حيث إن قصيّه الترتيب فيما بينهما تعذره بعوات محنة، ولكن مقصي استصحاب نداء التكليف به حوارته و حصول الإجراء بعده، لمنلرم بسقوط شرطية ترتيب فيما بينهما، ولكن لو أراد إحرار قصيدة حصولهما على الوجه الموطّف، فعليه إعادة المتقدم بعده لإدراك هذه العصيدة لو قد نجور الإعادة للإعادة، كما يسر السعيد، وإلا فمقتضى الأصل عدم مشروعيّتها، والله العالم

(و يستحبّ فيهما سبعة أشياء):

الأوّل. (أن يكون مستقلّ القيلة) حالهما على المشهور، بل عن غير

واحد<sup>١</sup> دعوى الإجماع عليه في الأدان.

و عن بعض دعواه في الإقامة<sup>٢</sup> أيضاً.

و لعل مراده الإجماع على رجحانه، لا على خصوص الاستصحاب،

ولا يذفيه ما سيأتي<sup>٣</sup> من حكاية يقول بوجوبه في الإقامة عن غير واحد

و كيف كان فعمدة مستنده في الأدان هو ما عرفت، وكفي به دليلاً بعد انباء

على المسامحة

(١) كاشيخ لعلوسي في الخلاف ٢٩٢١، ديل بمسألة ٣٦، و العلامة العلي في تذكرة الفقهاء

٦٩٣، المسألة ١٧٨، والحاكي عنهما هو العاملي في مهناح الكرامة ٢٨٣٢

(٢) العينة: ٧٣، الذكرى ٢٠٦٣، مدارك الأحكام ٢٨٣٣، و حكاه عنها العاملي في مفتاح

نكرامة ٢٨٣٢.

(٣) في ص ٣٢١

و يمكن الاستدلال له فيهما أيضاً بالمرسئ المروى عن دعائم الإسلام عن علي عليه السلام قال: «يستقبل المؤذن القلعة في الأذان والإقامة، فإذا قال حيّ على الصلاة حيّ على العلاج، حوّل وجهه يميناً وشمالاً»<sup>(١)</sup> وما فيه من الأمر بتحويل الوجه يميناً وشمالاً يحصل كونه حارياً محري التقيّة، مع أنّه لا يباقي الاستقبال و ربما يستدل له أيضاً بإطلاق قوله عليه السلام: «خير المحالين ما استقبل به لقنة»<sup>(٢)</sup>

وفيه: أنّه لا يدل على استحبابه جائه من حيث هو، كما هو ظاهر كلامهم

و يدل عليه أيضاً في الإقامة قول لصادق عليه السلام في خبر سليمان بن صالح، المتقدّم<sup>(٣)</sup> عند الكلام في اشتراط القيام في الإقامة، «و لتمكن في الإقامة كما يتمكن في الصلاة، فبأنه إذا أخذ في الإقامة فهو في صلاة»

و صحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: «تؤذن وأنت على غير وضوء في ثوب واحد قائماً أو قاعداً أو يسماً توجّهت، ولكن إذا أقمت فعلى وضوء مهتأ للصلاة»<sup>(٤)</sup>

و في خبر الشيباني عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا أقمت الصلاة فأقم مترسلاً

(١) دعائم لإسلام ١٤٤٦، و عنه في حار لأب، ٥٧/١٥٨-١٥٦، ٨٤.

(٢) لمردوس ٢/١٧٩، ٢٩١، مفتاح علاج ١٧٩، و عنه في الوسائل، الباب ٧٦ من ثوب

أحكام العشرة، ح ٣

(٣) في ص ٢٧٦.

(٤) تقدّم تحريجه في ص ٢٧٠، الهامش (٤).

فإنك في الصلاة»<sup>(١)</sup>.

و قد حكى عن السيد و جماعة القول بوجوه<sup>(٢)</sup>، و احتاره في الحدائق<sup>(٣)</sup>،  
تمسكاً بطواهر هذه الأحبار.

و فيه - مع إمكان الحدثة في ظهور هذه الأحبار في إرادة الاستقبال  
بدعوى أن عايتها الإشعار بذلك حيث يستشعر من تربيل الإقامة مرلة الصلاة في  
حري<sup>(٤)</sup> سليمان و الشيباني، و من سبق قوله عليه السلام «يما توخت» في صحيحة<sup>(٥)</sup>  
رارة إرادتها من التشبيه و من قوله «متهدباً بصلاة» و أما الظهور فلا، و العنص عما  
حفظاه عند الكلّم في اعسار القيم من قصور مثل هذه الأحبار عن إفاده الوجوب  
الشرطي - أنه يعين صرفها إلى الاستحباب؛ حملاً بينها و بين حري علي بن جعفر  
- المروي عن قرب الإسناد - عن أخيه موسى عليه السلام أنه سأل عن الرجل يفتتح  
الأذان و الإقامة و هو على غير القبلة ثم يستقبل القبلة، قال: «لا بأس»<sup>(٦)</sup> و حريه  
الآخر عنه<sup>(٧)</sup> أيضاً نحوه، إلا أنه دل «إدراك الشهد مستقل القبلة فلا بأس»<sup>(٨)</sup>  
و لا يمكن تقييد ذلك الأحبار بهذه برواية يحملها على إرادته حال التشهد؛

(١) تقدّم تحريجه في ص ٢٧٦، لها مشر (١)

(٢) جمل بعلم و العمل ٦٤، المصنعة ٩٩، وسينة ٩٢، و حكه عنهم الفاضل الاصمائي في  
كشف اللثام ٣٨٠-٣٨١

(٣) الحدائق الناصرة ٣٤٥٧

(٤) تقدّم أيضاً و في ص ٢٧٦

(٥) تقدّمت الصحيحة في ص ٢٧٠ و ٣٢٠

(٦) قرب الإسناد ١٨٣/٦٧٦، الوسائل، باب ٤٧ من أبواب الأدان و الإقامة، ح ٢.

(٧) كذا قوله: «و حريه الآخر عنه» في ص ١٢ و الطبعة لحجرتة، و لم يثر عنه في قرب  
الإسناد، بل هو حير الحلبي عن الإمام الصادق عليه السلام، راجع لها مشر الدلي

(٨) نكافي ٣٠٥-١٧/٣، الوسائل، الباب ٤٧ من أبواب الأدان و الإقامة، ح ١

ضرورة أنه لم يقصد بقوله عليه السلام : «إذا أخذ في الإقامة فهو في الصلاة» كما في خبر<sup>(١)</sup> سليمان، أو «إذا أقمت فعلى وصورته متهيئة للصلاة» كما في الصحيحة<sup>(٢)</sup>، أو «إذا أقمت [الصلاة] فقم مترسلاً» إلى حرره، كما في حرر الشيباني<sup>(٣)</sup> خصوص حال التشهد، فالمراد إما كونه كالمصلي من حيث العيم والاستقرار ونحوه، دون الاستقبال، أو الأعم ولكن على سبيل الاستحباب الذي لا ينافيه نفى الناس عنه في غير حال التشهد.

و أما حال التشهد فهذه الرواية تدل بمفهومها على ثبوت بأس بترك الاستقبال فيه، سواء كان في الأذان أو في الإقامة

و يدل عليه أيضاً في الأذان صحيحة محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام، قال سأله عن الرجل يؤذن وهو يمشي أو على ظهر دابته أو على غير ظهور، قال «نعم»<sup>(٤)</sup>، إذا كان التشهد مستقبل القبلة فلا بأس»<sup>(٥)</sup>.

و حسنة الحسيني عن أبي عبد الله عليه السلام، قال قلت له يؤذن الرجل وهو على غير القبلة، قال «إذا كان التشهد مستقبل القبلة فلا بأس»<sup>(٦)</sup>

ولعله أريد بالأس المفهوم منها نكراهة، كما يعنى عنه الثغد في الجواهر<sup>(٧)</sup>

(١) تقدم الخبر في ص ٢٧٦

(٢) أي. صحيحة زرارة، المتقدمة في ص ٢٧٠ و ٣٢٠

(٣) تقدم خبره في ص ٢٧٦ و ٣٢٠ - ٣٢١، وما بين معقوفين صفه من المصدر

(٤) كلمة «نعم» ليست في التهذيب

(٥) التهذيب ١٩٦/٥٦٢، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب الأذان والإقامة، ح ٧.

(٦) تقدم تحريجها في ص ٣٢١، الهامش (٨).

(٧) جواهر الكلام ٩٣:٩

و يحتمل قوياً أن يكون التفصيل بين حال التشهد و غيره منشؤه تأكيد استحبابه حال التشهد، لا كراهة تركه، و به العالم

(و) الثاني: (أن يقف على أواخر الفصول) في كل من الأذان و الإقامة إجماعاً، كما ادّعاء في المدارك<sup>(١)</sup> و غيره<sup>(٢)</sup>

و يدل عليه ما عن الصدوق مرسلأ عن خالد بن محيى عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «الأذان و الإقامة مجرومان»<sup>(٣)</sup> و قال و هي خبر آخر «موقوفان»<sup>(٤)</sup> ولكن قد يافيه في الإقامة ما عن بكسي<sup>(٥)</sup> و الشيخ - في الصحيح أو الحسن - عن زرارة قال قال أبو جعفر عليه السلام «الأذان حرم بإفصح الألف و الهاء، و الإقامة حذر»<sup>(٦)</sup> فإن مقابلة الحذر - الذي هو الإسراع بالحرم الذي هو القطع الحاصل بترك الإعراب - مشعرة ببرادة الوحس الموحى لظهور الإعراب من الحذر في الإقامة.

ولكن لا يسمي الالتفات إليه في مقدس ما عرفت، فيحتمل قوياً أن يكون المراد بالحرم في هذه الرواية السكون و نظامية، أي التأنى الذي يقابله الحذر ثم إن المراد بالألف و الهاء - المأمور بإفصاحهما في هذه الرواية و في

(١) مدارك الأحكام ٢٨٤:٣.

(٢) بحلاف ٢٨٢:١، المسألة ٢٤، تذكرة الفقهاء ٥٣٣، المسألة ١٦٣، معانيع الشرائع ١١٧:١، معنات ١٢٤، الحديث الماصرة ٤٠٨:٧.

(٣) الفقيه ١/١٨٤: ٨٧٤ الوسائل، الباب ١٥ من أبواب الأذان و الإقامة، ح ٤.

(٤) الفقيه ١/١٨٤: ٨٧٤، دليل ح ٨٧٤ الوسائل، الباب ١٥ من أبواب الأذان و الإقامة، ح ٥.

(٥) لم نجده في الكافي، و نسبته إليه لعدمى في الوسائل، و كما الشيخ الطوسي رواه عن محمد ابن يعقوب، لاحظ الهامش التالي.

(٦) لتهديب ٢٠٣/٥٨٢، الوسائل، باب ١٥ من أبواب الأذان و الإقامة، ح ٢.



خبره الآخر أيضاً عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إذا أدت وافصح بالألف والهاء»<sup>(١)</sup> و هي حرمه الثالث عنه أيضاً، قال: «لا يحرثك من الأذان إلا ما أسمعت نفسك أو فهمته، وافصح بالألف والهاء»<sup>(٢)</sup> الحديث - يحتمل أن يكون مطلق الألف والهاء الواقعتين في الأذان، و تخصيص الحرفين بذلك، لوقوع اللبس و الإدغام فيهما غالباً لدى الإسراع و عدم التأني، فإنه كثيراً ما يلتبس «أشهد» ممن يسرع في التكلم به بـ «أشد» وكذلك «الله أكبر» بـ «الكبر».

و يحتمل أن يكون المراد بهما لألف و الهاء الواقعتين هي أواخر المصنوع من الشهادتين و الحيعلات و التهليل

و يحتمل أيضاً أن يكون المراد بهما م في لفظ الجلالة من التكبير، كما يؤيد هذا الاحتمال خبر ابن سريج عن الصادق عليه السلام أنه قال «التكبير حرم في الأذان مع الإفصاح بالهاء والألف»<sup>(٣)</sup> و لله العالم.

(و) الثالث و الرابع. (أن يتأني في الأذان، و يحذر في الإقامة) كما يدل عليهما الصحيحة المتقدمة<sup>(٤)</sup> بالتفريب المتقدم

و حصة ابن السري عن أبي عبد الله عليه السلام قال «الأذان ترتين، و الإقامة حذر»<sup>(٥)</sup>.

(١) الكافي ٥/٣٠٣٣، الوسائل، الباب ١٥ من أبواب الأذان و الإقامة، ح ١

(٢) الفقيه ١/١٨٤-١٨٥/٨٧٥، الوسائل، باب ١٥ من أبواب الأذان و الإقامة، ح ٦.

(٣) الفقيه ١/١٨٤:٨٧١، التهذيب ٢/٥٨٤/٢٠٤، الوسائل، الباب ١٥ من أبواب الأذان و الإقامة، ح ٣.

(٤) أي: صحيحة زرارة، المتقدمة في ص ٣٢٣

(٥) الكافي ٣٠٦٣/٢٦، التهذيب ٢/٦٥/٢٣٢، الوسائل، الباب ٢٤ من أبواب الأذان و الإقامة، ح ٣

و صحيحة معاوية بن وهب أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الأذان، فقال: «أحهر و أرفع به صوتك، فإذا أقمت فدون ذلك و لا تنتظر بأذائك و لا إقامتك إلا دخول وقت الصلاة، و احذر إقامتك حذراً»<sup>(١)</sup>.

و المراد بالحذر هو الإسراع الغير المسمي لحفظ الوقوف في أواخر الفصول، فالمراد به ترك التأني و التطويل المطلوب في الأذان، لا السرعة و الاستعجال الخارج عن المتعارف.

و لعل هذا - أي الإتيان على النحو لمتعارف الموجب لحفظ الوقوف - هو المراد بالترسل المأمور به في حبر الشيباني، حيث قال: «إذا أقمت [الصلاة] فأقم مترسلاً فبئك هي الصلاة»<sup>(٢)</sup> فلا يفيه إلا خبر الأمرة بالحذر في الإقامة، والله العالم

و لو أسرع في الإقامة بأن أتى بها درجاً، لا يسقط بذلك فصيلة الجزم، كما به عليه شيخنا الشهيد الثاني في محكي الروض، حيث قال: و لو فرص ترك الوقف أصلاً سكن أواخر الفصول أيضاً و إن كان ذلك في أثناء الكلام، ترحيحاً لفصيلة ترك الإعراب على المشهور من حذل الدرر و لو أعرب أواخر الفصول، ترك الأفضل، و لم تبطل الإقامة، لأن ذلك لا يعدّ لحاً، و إنما هو ترك وظيفية<sup>(٣)</sup>. انتهى.

و ما يقال - من أن الوصل بالسكون محال لقواعد العربية فهو لح - فهو

(١) الفقيه ١/١٨٥: ٨٧٦، الوسائل، الباب ١٦ من أبواب الأذان و الإقامة، ح ١، و الباب ٨ من تلك الأبواب، ح ١.

(٢) تقدّم تخريجه في ص ٢٧٦، الهامش (١) و ما بين المعقوفين أصفناه من المصدر.

(٣) روض الجنان ٢/٦٥١، و حكاة عنه البحراني في الحقائق الباصرة ٤١٠: ٧.

مما لم يثبت فلا يُلغى إليه، خصوصاً في الكلمات المستقنة التي لا ترتبط بينها لا لفظاً ولا معنى، فإنها لا تصير سمره كلام واحد كي يقع السكون في أثناءه إلا برابط خارجي من عاطف أو ظهور إعراب و نحوه، وإلا فهي في حد ذاتها كلمات مقطوعة بعضها عن بعض، ولا يُعد عرفاً حرماً سكوتاً في الأثناء، بل في الآخر. هذا، مع أن مثل هذا اللحن لغير مُعبر لمعنى غير قاذح في صحة الإقامة، كما صرح به غير واحد، بل نسبته إلى مشهور<sup>(١)</sup>، إذ لم يثبت كون الهيئات الخاصة معشرة في قوام ماهيتها، فليتنامل

(و) الخامس. (أن لا يتكلم في خلالها) أي حلال كل مسهما على المشهور من الأصحاب شهرة عظيمة على ما ادّعه في الجواهر<sup>(٢)</sup> وهذا هو عمدة المستند في الأذان، ويعضده ما عن العية من دعوى الإجماع على حوار التكلم في الأذان، و أن تركه أفصل<sup>(٣)</sup>.

و ربما يستدل له بأن في التكلم هوان الإقبال المطلوب في العبادة، و مفهوم مصمرة سماعة، قال سألته عن المؤذن أيتكلم و هو يؤذن؟ قل: «لا بأس حين يصرع من أدائه»<sup>(٤)</sup>.

و لكن في الوسائل الموجودة عمدي كتب فوق كلمة «حين» «حتى» إشارة

(١) ممن نسبته إلى المشهور الشهيد الثاني في روض الجنان ٦٥١:٢.

(٢) جواهر الكلام ٩٧:٩.

(٣) الفقيه: ٧٣، و حكاه عنها العاملي في معنح الكرامة ٢٨٨:٢.

(٤) التهذيب ٢/١٨٣، الوسائل، الباب ١٠ من أبواب الأذان و الإقامة، ح ٦.

إلى اختلاف النسخ، فعنى تقدير كونه «حتى» على عكس المطلوب أدل.

وكيف كان فعمدة الدليل هي الشهرة من باب المسامحة.

و لا يتأهيه نفي البأس عنه في بعض<sup>(١)</sup> لأخبار الآتية؛ إذ لا منافاة بينه وبين  
أفضلية الترك، بل و لا بين كراهة الفعل - كما نسه في الحوار إلى المشهور<sup>(٢)</sup> -  
بحمل نفي البأس على إرادة الحوار العير بمافى لكرهه، وإن كان قد يدعي هذا  
الحمل ما في بعضها - كصححة<sup>(٣)</sup> عمرو - من انفصيل بين الأدان والإقامة،  
القاطع للشركة.

اللهم إلا أن يُحمل التفصيل على اختلاف المراتب، كما ليس بالمعيد.

و أما الإقامة، فلا شبهة في استحباب ترك انكلام بل كراهة فعله في حلالها  
و بعد الفراغ منها حتى يصلي، كما يدل عليه خبر أبي هارون المكعوف قال - قال  
أبو عبد الله عليه السلام: «يا أبا هارون، الإقامة من الصلاة، فإذا أقمت فلا تتكلم و لا تؤم  
بيدك»<sup>(٤)</sup>.

و صححة عمرو بن أبي نصر قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أيتكلم الرجل  
في الأدان؟ قال: «لا بأس» قلت: في الإقامة؟ قال: «لا»<sup>(٥)</sup>.

(١) و هي صححة عمرو بن أبي نصر، الآتية من قريب.

(٢) جواهر الكلام ٩/٩٧.

(٣) بأنني تخريجها في الهامش (٥).

(٤) الكافي ٣/٣٠٦-٣٠٥، التهذيب ٢/١٨٥/٥٤، الوسائل، الباب ١٠ من أبواب الأدان و  
الإقامة، ح ١٢.

(٥) الكافي ٣/٣٠٤-٣٠٣، التهذيب ٢/١٨٢/٥٤، الاستبصار ١/٣٠٠-٣٠١/١١١٠، الوسائل،  
الباب ١٠ من أبواب الأدان و الإقامة، ح ٤.

و صحيحة محمد بن مسلم قال قال أبو عبد الله عليه السلام «لا تتكلم إذا أقيمت الصلاة فإنك إذا تكلمت أعدت الإقامة»<sup>(١)</sup>.

و هذه الأحبار خصوصاً لأحير منها طاهرها المصنوع و بطلان الإقامة بالكلام و ربما يؤيدها خبراً<sup>(٢)</sup> سليمان بن صالح و يونس الشيباني، الدالان عني أن الإقامة من الصلاة.

و قد حكى عن غير واحد من قدماء القول بعدم حوار الكلام في حلال الإقامة<sup>(٣)</sup>

و لعل مرادهم المصنوع من حيث لحكم الوصفي، كما هو ظاهر صحيحة<sup>(٤)</sup> محمد بن مسلم، لا الحرمة.

و يحتمل أن يكون مرادهم الأعم، كالكلام في أثناء الصلاة، كما ربما يؤيد هذا الاحتمال ظهور بعض الأحبار في الحرمة من حيث التكليف

كصحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال «إذا أقيمت الصلاة حرم الكلام على الإمام و أهل المسجد إلا في تقديم إمام»<sup>(٥)</sup>  
و موثقة سماعة قال قال أبو عبد الله عليه السلام «إذا أقيم المؤذن الصلاة فقد حرم الكلام إلا أن يكون القوم ليس يعرف لهم إمام»<sup>(٦)</sup>

(١) التهذيب ١٩١/٥٥٢، الاستبصار ١١١٢/٣٠١١، الوسائل، الباب ١٠ من أبواب الأدان و الإقامة، ح ٣

(٢) تقدّم في ص ٢٧٦

(٣) المقنعة: ٩٨، جمل العلم و العمل: ٦٤، نهاية: ٦٦، التهذيب ٥٥٢/٥٥٢، ذيل ح ١٨٨، و حكاها عنها صاحب الجواهر فيها ٩٩٩

(٤) تقدّمت لصحيحة أنما.

(٥) الفقيه ١٨٥: ١/٨٧٩، الوسائل، الباب ١٠ من أبواب الأدان و الإقامة، ح ١

(٦) التهذيب ١٩٠/٥٥٢، الوسائل، الباب ١٠ من أبواب الأدان و الإقامة، ح ٥.

و غير ذلك من الأحبار الأتية الطاهرة في حرمة الكلام بعد قول: «قد قامت الصلاة».

وكيف كان فلا بد من حمل هذه لأخبار على الكراهة، وحمل صحيحة<sup>(١)</sup> محمد بن مسلم على إسناده حباب الإعادة؛ جمعاً بينها وبين صحيحة حماد بن عثمان، قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل يتكلم بعد ما يقيم الصلاة؟ قال: لا نعم<sup>(٢)</sup>.

و رواية الحلبي، قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يتكلم في أذانه أو في إقامته، فقال: «لا بأس»<sup>(٣)</sup>.

و حمر الحس بن شهاب<sup>(٤)</sup> قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول «لا بأس أن يتكلم الرجل و هو بقم الصلاة و بعد ما يقيم إن شاء»<sup>(٥)</sup>.

و حمر عبيد بن رزارة - العروى عن مسطرفات السرائر نقلاً من كتاب محمد بن علي بن محبوب - قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام أيتكلم الرجل بعد ما [تقام] الصلاة؟ قال: «لا بأس»<sup>(٦)</sup>.

(١) تقدمت الصحيحة في ص ٣٢٨.

(٢) التهذيب ٢: ٥٤-٥٥/١٨٧، الاستبصار ٣٠١/١١١٤، الوسائل، الباب ١٠ من أبواب الأذان والإقامة، ح ٩.

(٣) التهذيب ٢: ٥٤-٥٥/١٨٦، الاستبصار ٣٠١/١١١٣، الوسائل، الباب ١٠ من أبواب الأذان والإقامة، ح ٨.

(٤) في الاستبصار: «الحسين بن شهاب».

(٥) التهذيب ٢: ٥٥-٥٦/١٨٨، الاستبصار ٣٠١/١١١٥، الوسائل، الباب ١٠ من أبواب الأذان والإقامة، ح ١٠.

(٦) بدل ما بين المعقوفين في ص ١٢، و لطفة حجرية «أقام»، والمثبت كما في المصدر.

(٧) السرائر ٦٠١٣، الوسائل، الباب ١٠ من أبواب الأذان والإقامة، ح ١٣.

و عنه<sup>(١)</sup> أيضاً من الكتاب المزبور، قال سألت أبا عبد الله عليه السلام، قلت: أيتكلم الرجل بعد ما تقام الصلاة؟ قال: «لا بأس»<sup>(٢)</sup>.

و هذه الأحبار لورودها في مقدم توهم المحطر لا تدلّ إلا على الجوار العير المسافي للكرهية، فيُجمع بينها وبين أحبار المنع بحمل تلك الأخبار على الكراهية، كما ذهب إليه المشهور.

و يؤيده ما في بعض تلك الأخبار من أمرات الكراهية، كعطف معلوم الكراهية عليه في خبر<sup>(٣)</sup> أبي هارون، و الرحصة في التكلم بما يتعلق بالصلاة في صحيحة<sup>(٤)</sup> زرارة و موثقة<sup>(٥)</sup> سماعة و غيرها مما ستعرف

و تخصيص الكلام الذي دلت هذه الأخبار على حوازه بخصوص ما يتعلق بالصلاة، جمعاً بينها وبين أحبار المنع بشهادة لصحيحة و غيرها في عتبة التعليل، كما و هذه الأخبار سؤالاً و جواباً صاهرة في زيادة المسرد، و أنه يحور له الكلام بما شاء مطلقاً

و أبعد من هذا حمل أحبار الحوار على ما قل قول المقيم. «قد قامت الصلاة» و أحبار المنع على ما بعده شهادة صحيحة اس أبي عمير، قال. سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يتكلم في الإقامة، قال: «نعم، فإذا قال المؤذن. قد قامت

(١) كذا قوله: «و عنه» في «ص ١٢» و الطبعة الحجرية، و هي المصدر. «عن جعفر بن بشير عن الحسن بن شهاب».

(٢) السرائر ٦٠١٣، الوسائل، الباب ١٠ من أبواب الأدب و الإقامة، ذيل ح ١٠، و نص الخبر فيها: كما في خبر الحسن بن شهاب، المتقدّم في ص ٣٢٩

(٣) تقدّم الخبر في ص ٣٢٧.

(٤ و ٥) تقدّمنا في ص ٣٢٨.

الصلاة، فقد حرم الكلام على أهل المسجد، إلا أن يكونوا قد اجتمعوا من شئ و ليس لهم إمام فلا بأس أن يقول بعضهم لبعض تقدم يا فلان<sup>(١)</sup> فإن أحبار المصنوع و إن كان بعضها - كصحيحة زرارة و موثقة سماعة - لا يأتي عن هذا الحمل، بل لعله ظاهر في ذلك، و أما بعضها الآخر - كحضر أبي هارون و غيره مما فرغ المصنوع عن كون الإقامة من الصلاة - ربما يأتي عن ذلك، كما أن أحبار الحوار أغلبها إن لم يكن كلها آية عن ذلك، بل بعضها نص في التعميم حتى بعد الإقامة

و نظيره في التغد حمل أحبار المصنوع على الجماعة، و الحوار على المنفرد، فإن بعض أحبار المصنوع أيضاً - كحضر الحوار - كد أن يكون نصاً في المنفرد خصوصاً ما فرغه عن كونه من الصلاة،

و يتلوه في التغد حمل أحبار الجوز عن إرادة الحكم التكليفي، و المصنوع على الوصفي - شهادة صحيحة محمد بن مسلم، المتقدمة<sup>(٢)</sup>

و فيه - مع قوة ظهور أغلب أحبار المصنوع في إرادة الحكم التكليفي - أن حمل أحبار الحوار على إرادة الإباحة المحامدة للطلاق أسعد من حمل الأمر بالإعادة على الاستحباب، كما هو واضح

هذا، مع مخالفة هذه المحامل بأسرها للمشهور أو المجمع عليه و كيف كان فالأقوى ما عرفت من حمل أحبار المصنوع على الكراهة، و تبريل ما في بعضها من التفصيل بين ما قبل قول «قد قامت الصلاة» و ما بعده - كما في

(١) التهذيب ٢ ١٨٩/٥٥، لاستصار ٣٠١-٣٠٢/١١١٦، الوسائل، الباب ١٠ من أبواب الأذان و الإقامة، ح ٧.

(٢) في من ٣٢٨



صحيحة<sup>(١)</sup> اس أبي عمير، بل و صحيحة<sup>(٢)</sup> زرارة و موثقة<sup>(٣)</sup> سماعة بناءً على إرادته من إقامة الصلاة، كما لعنه الطاهر منه - على اختلاف مرتبتها، فهي بعد قول: «قد قامت الصلاة» أشد، و لا تختص كراهته حينئذ بالمقيم، بل لكل من يصلي بإقامته، كما دلّ عليه تلك الأحبار

تنبيه: و يكره أيضاً الكلام فيما بين الأذان و الإقامة في صلاة الغداة، كما صرح به بعض<sup>(٤)</sup>؛ لما عن الصدوق في كتاب لمجالس بسنده عن عبد الله بن الحسين بن ريد عن أبيه عن الصادق عن آدته عليه السلام، قال: «قال رسول الله ﷺ إن الله كره الكلام بين الأذان و الإقامة في صلاة لعدة حتى تقضى الصلاة، و سبى عنه»<sup>(٥)</sup>

(و) السادس (أن يفصل بينهما بركعتين أو جلسة أو سجدة) أو خطوة (إلا في المغرب، فإن الأولى أن يفصل بخطوة أو سكتة) على المشهور، كما ادّعاء في المدارك<sup>(٦)</sup>.

و عن المعتمد أنه قال: و يستحب الفصل بينهما بركعتين أو جلسة أو بسجدة أو خطوة، خلا المغرب، فإنه لا يفصل بين أدائها إلا بخطوة أو سكتة أو تسبيحة، و عليه علماءنا<sup>(٧)</sup> و عن المنتهى نحوه<sup>(٨)</sup>

(١) تقدّمت الصحيحة في ص ٣٣٠ - ٣٣١

(٢ و ٣) تقدّمتا في ص ٣٢٨

(٤) الشهيد الأول في الفقيه، ١٠٠، و يحيى بن سعيد الحلبي في الجامع للشرائع: ٧٢.

(٥) الأمالي - للصدوق -، ٢٤٨ (مجلس ٥٠) ج ٣، و عنه في الحقائق الناضرة ٤٢٨٧.

(٦) مدارك الأحكام ٢٨٦، ٣.

(٧) المعتمد ١٤٢٢، و حكاه عنه البحراني في الحقائق الناضرة ٤١١، ٧.

(٨) منتهى المطلب ٣٨٩، ٤، و حكاه عنه البحراني في الحقائق الناضرة ٤١١، ٧.

أقول: وهذا هو عمدة المستند لهذا التخصيل، وإلا فاستعادته من أخبار الباب لا تخو عن إشكال، والأولى نقل لأخبار أولائهم التكلم فيما يقتضيه المقام. فمنها: صحيحة أحمد بن محمد بن محمد بن أبي نصر عن أبي الحسن عليه السلام قال: «القيود بين الأذان والإقامة في الصلوات، دالم يكن قبل الإقامة صلاة يصلّيها»<sup>(١)</sup> و حمر الحسن بن شهاب عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا بد من قيود بين الأذان والإقامة»<sup>(٢)</sup>.

و صحيحة سليمان بن جعفر الجعفري، قال: سمعته يقول: «افرق بين الأذان والإقامة بحلوس أو ركعتين»<sup>(٣)</sup>

و موثقة عمار عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: «إذا قمت إلى صلاة فريضة فأذن وأقم، وافصل بين الأذان والإقامة بقعود أو كلام أو سجع»<sup>(٤)</sup> و مقتضى عموم هذه الأخبار: عدم الفرق بين صلاة المغرب وغيرها في استحباب الحلوس بينهما.

و يدل عليه في المغرب بخصوص خبر إسحاق الجريري عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «من جلس فيما بين أذان المغرب والإقامة كان كالمتشخط

(١) الكافي ٣/٢٠٦، التهذيب ٢/٢٢٨/٦٤، الوسائل، الباب ١١ من أبواب الأذان والإقامة،

ح ٣.

(٢) التهذيب ٢/٢٢٦/٦٤، الوسائل، الباب ١١ من أبواب الأذان والإقامة، ح ١.

(٣) التهذيب ٢/٢٢٧/٦٤، الوسائل، الباب ١١ من أبواب الأذان والإقامة، ح ٢.

(٤) لعنقه ١/١٨٥/٨٧٧، التهذيب ٢/١٦٢/٤٩، الوسائل، الباب ١١ من أبواب الأذان والإقامة،

ح ٤.

بدمه في سبيل الله»<sup>(١)</sup>

و حبر رزيق - المروئي عن المحسن و الأحبار - عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «من السنة الجلسة بين الأذان و الإقامة في صلاة العداة و صلاة المغرب و صلاة العشاء، ليس بين الأذان و الإقامة سُتْحَةٌ، و من السنة أن يتصل بين الأذان و الإقامة في صلاة الظهر و العصر»<sup>(٢)</sup>

و حبر الحسن بن معاوية بن وهب - المروئي عن كتاب فلاح السائل للسيد ابن طاووس - عن أبيه قال حدثت على أبي عبد الله عليه السلام وقت المغرب فإذا هو قد أذن و جلس و هو يدعو بدعاء ما سمعت بمثله، فسكتُ حتى فرغ من صلاته، ثم قلت يا سيدي لقد سمعتُ منك دعاء ما سمعتُ بمثله قط، قال «هذا دعاء أمير المؤمنين عليه السلام ليلة مات على فراش رسول الله صلى الله عليه وآله، و هو يا مَنْ ليس معه رب يدعى، يا مَنْ ليس فوقه مخلوق يخشى، يا مَنْ ليس دونه إله يتقى، يا مَنْ ليس له وزير يرشى، يا مَنْ ليس له نواب ينادى، يا مَنْ لا يرداد على كثرة السؤال إلا كرمًا و حوداً، يا مَنْ لا يرداد على عظم الحرم، لا رحمة و عفوًا، صل على محمد و آل محمد، و اعمل بي ما أنت أهلُه، فإنك أهل القوى و أهل المعرفة و أهل الجود و الحير و الكرم»<sup>(٣)</sup>.

(١) تهذيب ٦٤٠٣-٦٥/٢٣١، لاستصار ٣٠٩-٣١٠/١١٥١، الوسائل، الباب ١١ من أبواب الأذان و الإقامة، ح ١٠

(٢) لأمالى - للطوسي - ٦٩٥/١٤٨٠-٢٣، وسائل، الباب ١١ من أبواب الأذان و الإقامة، ح ١٣.

(٣) فلاح السائل، ٢٢٨، و عنه في الحقائق ابصرة ٤١٢٦-٤١٣.

و لا يعارضها مرسله سيف بن عميرة عن بعض أصحابنا عن اس فرقد<sup>(١)</sup> عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «بين كل أذانين فعدة، لا المغرب، فإن بينهما نفساً»<sup>(٢)</sup> لقصورها عن المكافئة، مع إمكان أن يكون قوله عليه السلام «فإن بينهما نفساً» كناية عن فصلٍ ما، سواء حصل بقعدة خفيفة أو غيرها من ستعرف، وربما يشهد لهذا الجمع خبر الدعائم، الآتي<sup>(٣)</sup>، فلا مضافة حينئذٍ بينها وبين سائر الأحبار.

كما أنه لا ينافيها صحيحة اس مسكن قال: رأيت أبا عبد الله عليه السلام أذن وأقام من غير أن يفصل بينهما بحلولين<sup>(٤)</sup>، لجور احتياله تسبيحة أو كلاماً ونحوه مما هو محيرٌ فيها كما ستعرف، مع أن الفعل لا يعارض القول

ومنها: ما عن السيد اس طووس في كتاب فلاح السائل بسنده عن بكر بن محمد عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «كان أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام يقول لأصحابه: مَنْ سجد بين الأذان والإقامة فقال في سجوده: سجدت<sup>(٥)</sup> خالصاً خاشعاً دليلاً، يقول الله تعالى ملائكتي وعزتي وحلالي لأحسن محنته في قلوب عبادي المؤمنين و هيته في قلوب المنافقين»<sup>(٦)</sup>.

وعنه أيضاً فيه بسنده عن اس أبي عمير عن نبيه عن أبي عبد الله عليه السلام، قال:

(١) «بن فرقد» لم ترد في التهذيب.

(٢) التهذيب ٢/٢٢٩، لاستصار ١/٣٠٩، الوسائل، الباب ١١ من أبواب الأذان والإقامة، ح ٧.

(٣) في ص ٣٣٦.

(٤) التهذيب ٢/٢٨٥، الوسائل، الباب ١١ من أبواب الأذان والإقامة، ح ٩.

(٥) في المصدر: «رت سجدت لك».

(٦) فلاح السائل ١٥٢، الوسائل، الباب ١١ من أبواب الأذان والإقامة، ح ١٤.

رأيته أذن ثم أهوى للسجود ثم سجد سجدة بين الأذان والإقامة، فلما رفع رأسه قال «يا أبا عمير من فعل مثل فعلي عمر الله له دونه»<sup>(١)</sup>

و عن الفقه الرضوي أنه قال «وب أحب أن تجلس بين الأذان والإقامة فافعل، فإن فيه فضلاً كثيراً، وإنما ذلك على الإمام، وأما المصرد فيحطو تجاه القبلة خطوة برجله اليسرى ثم يقول اللهم أستمنح [و بمحمد استمنح] <sup>(٢)</sup> وأتوجه، اللهم صل على محمد وآل محمد، واجعلي [بهم] <sup>(٣)</sup> وحبها في الدنيا والآخرة ومن المقربين، وإن [لم تفعل] <sup>(٤)</sup> أيضاً أحرق»<sup>(٥)</sup>

و مرويعة [جعفر بن] <sup>(٦)</sup> محمد بن يقطين <sup>(٧)</sup> إليهم السلام، قال «يقول الرجل إذا فرغ من الأذان وجلس: اللهم اجعل قلبي باراً ورزقي داراً، واجعل لي عند قبر نبيك <sup>(٨)</sup> قراراً ومستقراً»<sup>(٩)</sup>

و عن كتاب دعائم الإسلام روي عن جعفر بن محمد <sup>(١٠)</sup> «ولا بد من فصل بين الأذان والإقامة بصلاة أو غير ذلك، وأقل ما يحرق في صلاة المغرب التي لا صلاة قبلها أن يجلس بعد الأذان جلسة يمسن فيها الأرض بيده»<sup>(١١)</sup>

(١) فلاح السائل، ١٥٢، الوسائل، كتاب ١١ من أبواب الأذان والإقامة، ج ١٥

(٢ و ٣) ما بين المعقوفين أصغناه من المصدر

(٤) بدل ما بين المعقوفين في «ص ١٢» و «طلبة الحجريّة» ولم نعصر، و ما أثبتناه من المصدر

(٥) الفقه المسبوق للإمام الرضا <sup>(١١)</sup> ٩٧-٩٨، و عنه في الحديث المأثور ١٥٧-١٦٤.

(٦) ما بين المعقوفين أصغناه من المصدر.

(٧) في الكافي والوسائل: «يقظان» بدل «يقطين».

(٨) الكافي ٣٠٨/٣٢، التهذيب ٢/٦٤: ٢٣٠، الوسائل، كتاب ١٢ من أبواب الأذان والإقامة،

ج ١

(٩) دعائم الإسلام ١٤٥: ١، تنقوت، و عنه في الحديث المأثرة ١٤٦: ٧.

و يظهر من هذه الرواية أن الفصل بين الأذان والإقامة في حد ذاته مستحب، فما جرى ذكره في الأحبار مما يتحقق به الفصل من صلاة أو جلوس أو كلام أو سجدة أو غير ذلك فهو إما من باب التمثيل، أو لكونه أفضل، أو لبيان أقل المجزئ، وربما يرتفع بهذا التدافع الذي قد يتراءى فيما بين الأخبار، كما لا يخفى على المتأمل

و ربما يؤيده أيضاً قوله عليه السلام في موثقة عمدة، المتقدمة<sup>(١)</sup> «وافصل بين الأذان والإقامة بقعود أو كلام أو تسبيح، فإنه مشعر بإرادة التمثيل، وأن المقصود بالأصالة هو حصول الفصل فيما بينهما

كما يؤيده أيضاً من يدل عليه موثقته الأخرى، قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يسئ أن يفصل بين الأذان والإقامة بشي حتى أحد في الصلاة وأقام الصلاة، قال «ليس عليه شيء، وليس له أن يدع ذلك عمداً» سئل ما الذي يحرئ من التسبيح بين الأذان والإقامة؟ قال «يقول الحمد لله»<sup>(٢)</sup>

و ما في هذه الموثقة من أنه «ليس له أن يدع ذلك عمداً» فهو محمول على تأكد الاستحباب، أو كراهة الترك، وكذا ما في بعض الأحبار المتقدمة<sup>(٣)</sup> من التعبير بلفظ الأمر أو اللابديّة أو نحو ذلك، إذ لم يُسأل القوم بوجوبه عن أحد، بل يظهر من غير واحد دعوى الإجماع عليه، مع أن التدبر في الأحبار يعطي ظهورها في الاستحباب، كما لا يخفى على المتأمل

(١) في ص ٣٣٣.

(٢) التهذيب ٢/٢٨٠: ١١١٤، الوسائل، باب ١١ من أبواب الأذان والإقامة، ح ٥.

(٣) في ص ٣٣٣ و ٣٣٦.

ثم إن مقتضى ظاهر رواية رريق، المتقدمة<sup>(١)</sup>، اختصاص استحباب الفصل بالمائلة بالظهرين، وأن السنة في سائر نافلة للجلسة لا التطوع، والمراد بها بحسب الظاهر استحباب الإتيان بشيء من قبلها بعد الأذان، كما يشهد له صحيحة ابن أبي عمير عن أبي علي صاحب الأسباط عن أبي عبد الله أو أبي الحسن عليهما السلام، قال: «يؤذن للظهر على ست ركعات، و يؤذن للعصر على ست ركعات بعد الظهر»<sup>(٢)</sup>.

وهذا من خواص الطهرين؛ إذ ليس للعشاءين صلاة قبلهما.

أما المغرب: فواضح

و أمّا العشاء فقبلها ليس إلا الأربع ركعات التي هي نافلة المغرب، و وقتها قبل دخول وقت العشاء، فلا يستحب تأخيرها عن أذان العشاء بلا شبهة. و أمّا الصبح و إن كان قبلها الركعتان و يحوز الإتيان بهما فصلاً بين الأذان و الإقامة ولكن الإتيان بهما كذلك ليس بمستحب، بل الأفضل تقديمهما في العصر الأول، كما عرفت في المواقيت

و لا ينافيه قوله عليه السلام في صحيحة ابن سنان في حديث أذان الصبح «السنة أن تنادي مع طلوع الفجر، و لا يكون بين الأذان و الإقامة إلا الركعتان»<sup>(٣)</sup> فإن المقصود بالصحيحة بحسب الظاهر ليس إلا بين وقت أذان الفجر، و المبادرة إلى فعل الفريضة في أول وقتها و عدم تأخيرها عن الأذان الذي يودي مع طلوع الفجر

(١) في ص ٣٣٤.

(٢) التهذيب ٢/٢٨٦: ١١٤٤، الوسائل، الباب ٣٩ من أبواب الأذان و الإقامة، ح ٥.

(٣) التهذيب ٢/٥٣: ١٧٧، الوسائل، الباب ٣٩ من أبواب الأذان و الإقامة، ح ٤.

إلا بمقدار أداء النافلة لمن لم يفعلها في ثَمَجِر الأول، لا استحباب الفصل بها بين الأذان والإقامة من حيث هو

نعم، ربّما يظهر ذلك بالنسبة إلى الإمام من خبر عمران الحلبي، ولكن لا من حيث هو، بل من حيث انتظاره للجماعة، قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الأذان في الفجر قبل الركعتين أو بعدهما؟ فقال «إذا كنت إماماً تنتظر جماعة فالأذان قبلهما، وإن كنت وحدك فلا يصرك أقبهما [أذنت] أو بعدهما»<sup>(١)</sup>

والحاصل أنه لا مسافة بين مثل هذه الأحاديث وبين خبر<sup>(٢)</sup> رريق على التفسير المزبور.

و لكن قد ينافيه إطلاق قوله عليه السلام في صحيحة سليمان، المتقدمة<sup>(٣)</sup> «أفرق بين الأذان والإقامة بحلوس أو ركعتين».

و يمكن دفعه إمّا بحمل الصحيحة على إرادة الحلوس فيما عدا الطهرين و الركعتين على الطهرين، أو بحملها على أن ذكر الركعتين فيها لكونهما من أفضل الأشياء التي يتحقق بها الفصل المستحب من حيث إن «الصلاة خير موصوع» و اختيارها أولى، فلا ينافيه عدم كون الفصل بهما من حيث هو مستحباً، كما هو مفاد خبر رريق، بناءً على التفسير المتقدم، أو حمل قوله عليه السلام في خبر رريق، «ليس بين الأذان والإقامة سُحْقة» على إرادة شيء من التوافق المرثية بعنوان التوطيف، أو حمّله على عدم تأكّد الاستحباب.

(١) التهذيب ٢/٢٨٥: ١١٤٢، الوسائل، باب ٣٩ من أبواب الأذان والإقامة، ح ١، و ما بين المعقوفين أضافه من المصدر.

(٢) تقدّم الخبر في ص ٣٣٤.

(٣) من ص ٣٣٣



ولكنَّ الحمل الأوَّل مخالف للمشهور، فالأوَّلِي الجمع بينهما سائر الوجوه،  
أوردَ علم خبر رريق إلى أهله، والأحد بطلاق الصحيحة.  
ولكنَّ الأوَّلِي في المغرب الاقتصار على جلسة خفيفة أو خطوة ونحوها،  
كما هو المشهور، ويدلُّ عليه بعض الأحبار المتقدمة<sup>(١)</sup> وهذا لا يوجب ارتكاب  
التخصيص بالنسبة إلى المغرب؛ لجوار كونها من قبيل المستحبات المتراحة التي  
بعضها أفضل.

ولكن ساءً على حرمة التطوُّع في وقت العريضة الأحوط ترك العسل  
مركعين في المغرب، إلا إذا كانتا قضاءً فريضةً، كما أنَّ الأحوط في غيرها أيضاً إمَّا  
العسل شيء من المواعيل المرسومة، أو من قضاء العرائض  
ولكنك عرفت في محله ضعف هذا الباء، والله العالم

(و) السابع: (أن يرفع الصوت به إذا كان ذكراً) كما يدلُّ عليه جملة من  
الأحبار المتقدمة في مطاوي المباحث لسابعة.

منها صحيحة زرارة عن أبي حمزة عليه السلام أنه قال: «لا يجوز لك من الأذان إلا  
ما أسمعت نفسك أو همته، وأصيح بالألف والهاء، وصلِّ على النبي صلى الله عليه وآله كلما  
ذكرته أو ذكره ذاكرٌ عندك في أذان وغيره، وكلما اشتدَّ صوتك من غير أن تجهد  
نفسك كان مَنْ يسمع أكثر وكان أحرك في ذلك أعظم»<sup>(٢)</sup>.

و صحيحة معاوية بن وهب أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الأذان، فقال:

(١) في ص ٣٣٤.

(٢) الفقيه ١٨٤: ١٨٥-١٨٥/٨٧٥ الوسائل، الأبواب ١٥ و ١٦ و ٤٢ من أبواب الأذان والإقامة،  
الأحاديث ٦ و ٢ و ١، وتقدّم بعضها في ص ٣٢٤

«أحهر به و أرفع به صوتك، و إذا أقيمت فدون ذلك»<sup>(١)</sup> الحديث.  
إلى غير ذلك من الأخبار الدالة عليه.

و هو إذا كان في منزله بعيد كثرة لولد و دهاب السقم، كما يدل عليه خبر هشام بن إبراهيم: أنه شكى إلى نبي الحسن الرضا عليه السلام سقمه و أنه لا يولد له، فأمره أن يرفع صوته بالأذان في منزله، فإن فعلت فإذهب الله عني سقمي، و أكثر ولدي<sup>(٢)</sup>

و عن محمد بن راشد أنه قال و كنت دائم العلة ما أمك منها في نفسي و جماعة حذمي، فبما سمعت ذلك من همام عمت به، فأذهب الله عني و عن عيالي العلل<sup>(٣)</sup>

(و كل ذلك يتأكد في الإقامة) لا إشكال في بعضها، كالاستقبال و ترك الكلام في حلالها، كما أنه لا شبهة في مشاركة الإقامة للأذان في بعض الأمور المذكورة قبل هذه السعة، و كون استحبابه فيها أكّد، كالطهارة و القيام، كما لا يخفى ذلك على من راجع الأخبار المتقدمة الواردة فيها

و أمّا بعضها الآخر كالوقوف في آخر العنود، و رفع الصوت بها، و كونها حذراً بعكس الأذان فتأكد استحبابها فيها لا يحلو عن تأمل، بل في المدارك نفى استحباب رفع الصوت في الإقامة حيث قل في شرح عبارة المتن: و يستثنى من ذلك رفع الصوت، فإنه ليس بمسبوق في لإقامة<sup>(٤)</sup>

(١) تقدّم تحريجها في ص ٣٢٥، الهامش (١)

(٢ و ٣) الكافي ٣٠٨٣/٣، التهذيب ٢/٥٩٧/٢٠٧.

(٤) مدارك الأحكام ٢٨٩٣.

**أقول:** و يمكن دعوى استعادة استحبابه في الجملة من قوله عليه السلام في الصحيحة المتقدمة<sup>(١)</sup> «وإذا قمت بدون ذلك» وإن لا تحلو عن تأمل.

و كيف كان فلا دليل على تأكده فيها، كغيره مما ذكره، و كون استحباب الإقامة في حدّ ذاتها متأكداً لا يقتضي تأكيد استحباب آدابها المسبوبة، والله العالم.

**(و يكره الترجيع في الأذان إلا أن يريد الإشعار) كما حكى عن غير واحد<sup>(٢)</sup>، بل عن التذكرة و المنتهى بسنه إلى علمائنا<sup>(٣)</sup>، و لكنهم اختلفوا في تفسيره.**

قال صاحب المدارك اختلف العلماء في حقيقة الترجيع، فقال الشيخ في المسوط إنه تكرار التكبير و شهادتين من أول الأذان<sup>(٤)</sup> و قال الشهيد في الذكرى إنه تكرار الفصل زيادة على الموطف<sup>(٥)</sup> و ذكر جماعة<sup>(٦)</sup> من أهل اللغة أنه تكرار الشهادتين جهراً بعد إحصائيهما، و هو قول الشافعي<sup>(٧)</sup>، فإنه استحبت

(١) في ص ٣٤٠ - ٣٤١

(٢) كالشيخ الطوسي في المسوط ٩٥١، و شهيد في بدروس ١٦٢١، و ابن هدد الحلّي في الموحّر الحاوي (ضمن الرسائل عشر) ١٢٢، و حكاه عنهم العملي في مفتاح الكرامة ٢٨٧، ٢.

(٣) تذكرة الفقهاء ٤٥٣، المسألة ١٥٩، منتهى المطب ٣٧٧، ٤، و حكاه عنهما العاصم الاصبهاني في كشف اللثام ٣٨١، ٣.

(٤) المسوط ٩٥، ١.

(٥) الذكرى ٢٠١، ٣.

(٦) منهم: الفيروزآبادي في القاموس المحيط ٢٨٣ «رجع».

(٧) لأم ٨٤٠، ١، المهدب - للشيرازي - ٦٣، ٦٢١، المجموع ٩١، ٣، روضه نطالبيين ٣١٠، ١، تهذيب - شعوي - ٣٦١، تحرير شرح الوجيز ٤١٢، ١، المصنف ٤٥٠، ١، الشرح الكبير

الترجييع بهذا المعنى، تعويلاً على أن النبي ﷺ أمر أبا محدورة بذلك<sup>(١)</sup>.  
و رُدَّ بعد رواه العامة أيضاً أن النبي ﷺ إنما خصَّ أبا محدورة بالشهادتين  
سراً ثم بالترجييع جهراً، لأنه لم يكن مقرراً لهما<sup>(٢)</sup>.  
و اختلف الأصحاب أيضاً في حكم الترجيع، فقال الشيخ في المبسوط و  
الخلاص إنه غير مسنون<sup>(٣)</sup>. وقال ابن إدريس و ابن حمزة إنه محرم<sup>(٤)</sup> و هو ظاهر  
احتيار الشيخ في النهاية<sup>(٥)</sup>، و ذهب آخرون إلى كراهته  
و المعتمد. التحريم؛ لأن الأدان سنة متقدمة من الشارع كسائر العبادات،  
فتكون الريادة فيه تشريعاً محرماً<sup>(٦)</sup>. انتهى

أقول: تكرار الشهادتين أو التكبير أو مطلق شيء من الفصول زيادة، فإن كان  
بعنوان التوطيع و الجرئية، فهو تشريع محرم، و السوي الذي عول عليه الشافعي  
في الحكم باستحبابه لا يصح شيئاً عليه و إن قضا بقاعدة التسامح، لما أشار إليه  
في المدارك<sup>(٧)</sup> من إمكان اختصاصه بمورده، حيث حكى أن أبا محدورة كان  
مستهنئاً بالنبي ﷺ غير مقرراً للشهادتين، فأمره النبي ﷺ بالترجييع، فهو ليس

(١) سنن ابن ماجه ٧٠٨/٢٣٤:١، سنن أبي داود ٥٠٠/١٣٦:١، سنن البيهقي ٣٩٣:١ و ٣٩٤،  
مسند أحمد ٤٠٨:٣ و ٤٠٩:٤.

(٢) سنن ابن ماجه ٧٠٨/٢٣٤:١، سنن البزار ٦٥٠:٢، سنن البيهقي ٣٩٣:١، سنن الدارقطني  
١/٢٣٣:١، مسند أحمد ٤٠٨:٣ و ٤٠٩:٤.

(٣) المبسوط ٩٥:١، الخلاف ٢٨٨:١، المسألة ٣٢

(٤) السرائر ٢١٢:١، الوسيط: ٩٢.

(٥) النهاية: ٦٧.

(٦) مدارك الأحكام ٢٨٩:٣-٢٩٠.

(٧) مدارك الأحكام ٢٨٩:٣.

بمستحب، فلا يجوز إثباته بقصد التوظيف، و مرد القائلين بكراهته على الظاهر ما  
لو أتى به لا بهذا القصد، بل برغم كونه زيادة حير، أو بنية الإجابة أو التطويل أو  
التأكيد و المبالغ، أو غير ذلك من الدواعي الموحية له، لا بعنوان التشريع، كما  
يفصح عن إرادتهم لمثل هذه العروض ستنأوهم صورة قصد الإشعار

و كيف كان مقتضى الأصل حوره فيم إذا لم يكن بعنوان التشريع، ولكن  
حيث حَكَم الأصحاب بكراهته فلا يبعد الالتزام به من باب المسامحة

ولكن هذا فيما إذا لم يقصد به لإشعار، و إلا فلا شبهة في جواره بل  
رححانه، كما يدل عليه رواية أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لو أن مؤدناً  
أعاد في الشهادة أو في «حي على الصلاة» أو «حي على العلاج» مرتين و الثلاث أو  
أكثر من ذلك إذا كان إماماً يرد القوم لجمعهم لم يكن به بأس»<sup>(١)</sup>

و في المدارك بعد نقل هذه الرواية قال: وهي ضعيفة الإسناد، ولكن ظاهر  
العلامة في المختلف<sup>(٢)</sup> الاتفاق على «عمل بمضمونها، فإن تم فهو الحجة، و إلا  
ثبت المنع بما ذكرناه»<sup>(٣)</sup>. انتهى.

و فيه - بعد العَصْ عن «جبار ضعف الحر بالعمل، و كفاية الخير الضعيف  
لإثبات الحكم في مثل المقام - أن ما ذكره وحهاً للمنع من كون الزيادة تشريعاً  
محرمماً إنما هو فيما لو قصد به التوظيف و الجريئة، لا الإشعار أو انتظار الجماعة و

(١) الكافي ٣٠٨٣/٣٤، التهذيب ٢ ٦٣-٦٤ ٢٢٥، الاستبصار ١: ٣٠٩/١١٤٩، الوسائل، الباب

٢٣ من أبواب الأدان و الإقامة، ح ١

(٢) مختلف الشيعة ١٤٥:٢، ضمن المسألة ٧٩.

(٣) مدارك الأحكام ٣٩٠٣.

نحوه، كما هو واضح

(و كذا يكره قول: الصلاة خير من النوم).

و في المدارك قال هذا هو المعبر عنه بالتثويب على ما نص عليه الشيخ في المسوط<sup>(١)</sup> وأكثر الأصحاب، و صرح به جماعة من أهل اللغة منهم ابن الأثير في النهاية، و قال: إنما سمي تثويباً لأنه من ثاب يثوب إذا رجع، فإن المؤذن إذا قال: حي على الصلاة، فقد دعاهم إليها، فإذا قل بعدها الصلاة خير من النوم، فقد رجع إلى كلام معناه المبادرة إليها<sup>(٢)</sup> و قل الشيخ في النهاية: التثويب تكرير الشهادتين والتكبير<sup>(٣)</sup> و قال ابن إدريس، التثويب تكرير الشهادتين دفعتين؛ لأنه مأخوذ من ثاب إذا رجع<sup>(٤)</sup>، و فسره بعضهم بما يقل بين الأذان والإقامة من الحيعةتين مشى في أذان الصبح<sup>(٥)</sup>

و اختلف الأصحاب في حكم التثويب في الأذان الذي هو عبارة عن قول: «الصلاة خير من النوم» بعد اتعاقبهم على إباحته للتقية، فقال ابن إدريس و ابن حمزة بالتحريم<sup>(٦)</sup>، و هو ظاهر اختيار شيخ في النهاية<sup>(٧)</sup>، سواء في ذلك أذان

(١) المسوط ٩٥:١.

(٢) النهاية ٢٢٦.١-٢٢٧ و ثوب.

(٣) النهاية: ٦٧.

(٤) السرائر ٢١٢:١.

(٥) قاله أبو حيفة، كما في الهداية - لمرعبي - ٤١٠، و المعني ٤٥٤:١، و الشرح الكبير ٤٣٣:١.

(٦) السرائر ٢١٢.١، الوسيلة: ٩٢.

(٧) النهاية: ٦٧.

الصبح وغيره. وقال الشيخ في المبسوط، والمرتضى في الانتصار بکراهته<sup>(١)</sup>. و قال ابن الجبید: إنه لا بأس به في أذان 'فجر خاصة'<sup>(٢)</sup> و قال الجعفي عليه السلام: تقول في أذان الصبح بعد قولك: «حي على خير لعمل» «الصلاة خير من النوم» مرتين، و ليستا من أصل الأذان<sup>(٣)</sup>.

والمعتمد: التحريم لما أن الأذان عبادة متقاة من صاحب الشرع، فيقتصر في کیفیتها على المنقول<sup>(٤)</sup>. انتهى.

أقول: و ربما يشهد لجعفي ما عن المحقق في المعتمد نفلاً من كتاب أحمد بن محمد بن أبي نصر الربطي عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: «الأذان: الله أكبر، الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن لا إله إلا الله» و قال في آخره: «لا إله إلا الله» مرة، ثم قال: «إذا كنت في أذان الفجر فقل: الصلاة خير من النوم، بعد حي على خير العمل، و قل بعد الله أكبر لا إله إلا الله، و لا تقل في الإقامة الصلاة خير من النوم، إنما هو في الأذان»<sup>(٥)</sup>.

و ربما يؤيده ما رواه الشيخ بسنده عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: «كان أبي ينادي في بيته لصلاة خير من النوم»<sup>(٦)</sup>.

(١) المبسوط ٩٥٠٦، الانتصار: ٣٩

(٢) حكاه عنه الشهيد في الذكرى ٢٠١٣

(٣) حكاه عنه الشهيد في الذكرى ٢٣٨٣.

(٤) مدارك الأحكام ٢٩٠، ٢٩١.

(٥) المعتمد ١٤٥:٢، و عنه في الوسائل، الباب ١٩ من أبواب الأذان و الإقامة، ح ١٩، و الباب ٢٢ من تلك الأبواب، ح ٥.

(٦) تهذيب ٢٢٢/٦٣، الاستبصار ٣٠٨٦/١١٤٦، الوسائل، الباب ٢٢ من أبواب الأذان و الإقامة، ح ٤.

و رواية أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «النداء والتثويب في الإقامة»<sup>(١)</sup>  
من السنة»<sup>(٢)</sup>.

ولكن يحتمل أن يكون المراد بالتثويب في هذه الرواية تكرار الفصول  
ريادةً على الموطأ بقصد الإشعار. كما يؤيد هذا الاحتمال روايته المتقدمة<sup>(٣)</sup> في  
الترجيح

وكذا صحيحة زرارة قال قال أبو جعفر عليه السلام: «يا زرارة تفتح الأدان بأربع  
نكبرات وتحنمه بتهليلتين وتكبرتين، وإن شئت ردت على التثويب حتى على  
العلاج. مكان الصلاة حبر من اليوم»<sup>(٤)</sup> يد بطاهر أن المراد بها إن شئت الريادة  
على التكرار الموطأ في الأدان، فكرر «حتى على العلاج» مكان التثويب المستدع  
كما أنه يحتمل أن يكون ما حكاه أبو جعفر عن أبيه عليه السلام في حبر<sup>(٥)</sup> محمد  
ابن مسلم من أنه كان يادي في بيته الصلاة حبر من اليوم، هو قبل طلوع الصبح  
لأجل التثنية، لا هي أثناء الأدان أو الإقامة، كما يؤيد هذا الاحتمال حبر زيد الرسي  
- المروي عن كتابه - عن أبي الحسن عليه السلام، قال: سألت عن الأدان قبل طلوع الصبح،

(١) هي الاستبصار «الأدان» يدل «الإقامة».

(٢) التهذيب ٢٢١/٦٢٢، الاستبصار ١١٤٥/٣٠٨، الوسائل، الباب ٢٢ من أبواب الأدان و  
الإقامة، ح ٣.

(٣) في ص ٣٤٤.

(٤) التهذيب ٢٢٤/٦٣٢، الاستبصار ١١٤٨/٣٠٩، الوسائل، الباب ١٩ من أبواب الأدان و  
الإقامة، ح ٢، والباب ٢٢ من تلك الأبواب، ح ٢.

(٥) تقدّم الحبر في ص ٣٤٦.



فقال: «لا، إنما الأذن عند طلوع العجر أول ما يطلع» قلت: فإن كان يريد أن يؤذن الناس بالصلاة و ينتههم؟ قال «فلا يؤذن ولكن ليقل و ينادي بالصلاة خير من النوم، الصلاة خير من النوم، بقولها مراراً»<sup>(١)</sup>.

و أما حمر<sup>(٢)</sup> ابن سنان فهو صريح فيما قل به الجمعي<sup>(٣)</sup>.

و قد حكى عن الشيخ أنه حمل هذه الأخبار بأسرها على التقية، لإجماع الطائفة على ترك العمل بها<sup>(٤)</sup> و لقد أحاد في ذلك.

ولكن حكى عن المصنف في لمعتبر الاعتراض عليه، فإنه - بعد أن روى حمر ابن سنان، المتقدم<sup>(٥)</sup>، و نقل عن الشيخ في الاستصار حمله على التقية - قال و لست أرى في هذا التأويل شيئاً فإن في جملة الأدان «حي على خير العمل» و هو أفراد الأصحاب، فلو كان للتقية، لما ذكرها لكن الأوجه أن يقال، فيه روايتان عن أهل البيت (عليهم السلام)، أشهرهما: تركه<sup>(٦)</sup> انتهى

و أجاب عنه غير واحد<sup>(٧)</sup> من تأخر عنه بأنه ليس في الرواية تصريح بأنه يقول «حي على خير العمل» جهراً، فيحتمل قوياً معهودية الإتيان بقول: «حي

(١) تقدّم تخريجه في ص ٣٠٤، الهامش (١).

(٢) تقدّم الخبر في ص ٣٤٦.

(٣) تقدّم تخريج قوله في ص ٣٤٦، الهامش (٣).

(٤) التهذيب ٦٣٠٢، ذيل ح ٢٢٢، الاستصار ٣٠٨، ديل ح ١١٤٦، و حكاه عنه العاملي في الوسائل، ذيل ح ٤ من الباب ٢٢ من أبواب الأدان و الإقامة.

(٥) في ص ٣٤٦.

(٦) المعتبر ١٤٥:٢، و حكاه عنه العاملي في مدارك الأحكام ٢٩٢٣.

(٧) كالعاملي في مدارك الأحكام ٢٩٢٣، و بحراني في الحقائق الباصرة ٤٢١٧.

على خير العمل» لدى الشيعة سرّاً من باب التقيّة، فأمره الإمام بأن يقول بعده جهرأ: «الصلاة خير من النوم» لأجل التقيّة، كما يؤيّده اشتغالها على التهليل في آخر الأذان مرّة واحدة، فإن العامة أجمعوا على الوحدة، كما أنّ الشيعة أجمعت على التشية على ما ادّعاء في محكي البحار<sup>(١)</sup>، كما أنّ ما في أولها من التكرير مرتين أيضاً لا يخلو عن تأييد، مصافاً إلى شهادة بعض الأحبار بكونه من مبتدعات العامة المقتضية للتقيّة.

كخبر زيد الرسي - العروي عن كتبه - عن أبي الحسن عليه السلام قال: «الصلاة خير من النوم، بدعة بني أمية، و ليس ذلك من أصل الأذان، و لا بأس إذا أراد [الرجل] أن يسه الناس للصلاة أن ينادي بذلك، و لا يجعله من أصل الأذان، فإنما لا نراه أذناً»<sup>(٢)</sup>

و عن العقدة الرصوي: «ليس في الأذان الصلاة خير من النوم»<sup>(٣)</sup>  
و صحيحة معاوية بن وهب، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التثويب الذي يكون بين الأذان والإقامة، فقال: «ما يعرفه»<sup>(٤)</sup>

و كيف كان فلا شبهة في أنه ليس من أصل الأذان، فإتيانه بمحو الجريئة تشريع محرم، و أمّا بقصد التنبيه و نحوه فمقتضى الأصل جوازه، ولكن ربما

(١) بحار الأنوار ١١٩: ٨٤، و حكاها عنه البحراني في الحقائق الباصرة ٤٢١٦.  
(٢) أصل زيد الرسي (ضمن الأصول الستة عشر) ٥٤-٥٥، و عنه في بحار الأنوار ١٧٢: ٨٤، ذيل الرقم ٧٦.

(٣) العقدة المنسوب للإمام لرضا عليه السلام ٩٦، و عنه في بحار الأنوار ٤٤/١٤٩: ٨٤.  
(٤) العقدة ١٨٨: ١، التهذيب ٢٢٣/٦٣٢، الاستنصار ٨٠١-٣٠٩/٣٠٩، الوسائل، الباب ٢٢ من أبواب الأذان والإقامة، ح ١.

يستشعر من صحيحة معاوية و من خبر زيد كراهته، و يؤيده فتوى الأصحاب بذلك، فهو لا يخلو عن وجه.

و أما خبر ابن مسان و غيره مما يظهر منه استحبابه، فإن أمكن تأويله فهو، و إلا فالمتعين ردّ علمه إلى أهله بعد استقرار المذهب على خلافه، والله العالم.



(الرابع) من الأمور التي يقع الصر فيها في هذا المبحث. (في أحكام الأذان).

(وفيه مسائل):

(الأولى: مَنْ نام في خلال الأذان أو الإقامة ثم استيقظ) بلى على أدائه وإقامته: إدا لا دليل على بطلانها باليوم، و لمرجع لدى الشك في اشتراطهما بأن لا يحتل بيتهما اليوم أصالة الرأفة، كما تقرّر في محنة

نعم، ساء على اشتراط الظهارة في الإقامة - كما ذهب إليه غير واحد<sup>(١)</sup> -  
أمكن دعوى استعادة مابعية الحدث الواقع في خلالهما من يوم و غيره من بعض أدلته التي<sup>(٢)</sup> نزلها مرة الصلاة<sup>(٣)</sup> التي يبصها الحدث في أثنائها ولو في غير حال التشاغل بأجرانها

ولكنك عرفت في محنة ضعف النسي، ولأقوى عدم احتلالهما باليوم الواقع في خلالهما.

ولكن هذا إدا لم يكن مُحللاً بالتوالي بأن لم يتحقق به فصل معتد به مانع عن

---

(١) كالسيد المرتضى في تحمل العدم و العمل ٦٤، و الشيخ المفيد في المقصدة: ٩٨، و الشيخ الطوسي في النهاية: ٦٦، و العلامة بحلي في منتهى المطلب ٤: ٤٠٠

(٢) كذا، و الظاهر: والذي.

(٣) الكافي ٣٠٥٣/٣٠، التهذيب ٥٤٢ ١٨٥، الوسائل، الباب ١٠ من أبواب الأذان و الإقامة، ح ١٢.

ارتباط بعض الأجزاء ببعض بحيث يُعدّ لمجموع بنظر العرف عملاً واحداً، وإلا بطل من حيث هوات الموالاة، كما صرح به غير واحد<sup>(١)</sup>

و علّله في المدارك بأنه لم ينقل عنهم عليه السلام الفصل بين فصولهما، والعبادة سنة متلقاة من الشارع، فيجب الاختصار فيها على ما ورد به النقل<sup>(٢)</sup>.

و فيه: أن الذي يتوقف على النقل والتنقي من الشارع إنما هي الأجزاء و الشرائط المعتبرة في العبادة، فلا يجوز إحكام شيء فيها بعنوان الجزئية أو الشرطية ما لم يرد به النقل، وأما ما يحتمل اعتباره فيه فيسمى بالأصل، كما تقدّمت الإشارة إليه.

و ربما يستدلّ له بمرسلة الفقيه عن أبي جعفر عليه السلام «تابع بين الوصوء - إلى أن قال - وكذلك الأذان والإقامة، فابتدأ بالأول فالأول، فإن قلت: حيّ على الصلاة، قبل الشهادتين، تشهدت ثم قلت: حيّ على الصلاة»<sup>(٣)</sup>.

و فيه: أن الرواية كالصّ في إرادة الترتيب من المتابعة و ما يقال - من أن ذكر الترتيب فيها لا يقتضي بكونه المراد من المتابعة خاصة سيّما بعد إعادة العاء له و للتعقيب أيضاً - ففيه. أن سوق الرواية يشهد بأن ما ذكر فيها من الترتيب أريد به تفسير المتابعة التي أمر بها في صدر الكلام، و لفظة الفاء في قوله: «الأول فالأول» حارية محرّرة العدة في مقام التعبير، فلا تدلّ على

(١) كالعلامة الحلّي في تحرير الأحكام ١/٣٦١، و منتهى المطلب ٤: ٣٩٤، و نهاية الأحكام

١٣١-٤١٤، و الشهيد الأول في البيان ٧٤، و المحقق الكركي في جامع المقاصد ٢: ١٨٠،

و الشهيد الثاني في مسائل الأفهم ١٩٠٦، و العامل في مدارك الأحكام ٣: ٢٩٢.

(٢) مدارك الأحكام ٣: ٢٩٣.

(٣) الفقيه ١/٢٨٠-٢٩٠ الوسائل، الباب ٣٣ من أبواب الأذان و الإقامة، ح ٣

إرادة التعقيب بلا مهلة، كما أن ما وقع في ديل الرواية وكذا في صدرها في الموضوع من التعبير بلفظ «ثم» هي حُلّ الفقرات التي هي بمنزلة التفسير لهذا المعجم لا تدلّ على عكسه، أي ردة التعقيب مع لمهلة.

والأولى الاستدلال له بظهور الأمر المتعلّق بمثل هذه العبادات المركّبة في إرادة الإتيان بأحرائها متواليّة، كما تقدّم<sup>١</sup> توضيحه في مبحث التيمّم، ولكنّه لا يخلو عن تأمّل، كما أن تنزيل إطلاق التيمّم و نحوه على اليوم الغير المناسبي للمواصلة لا يخلو عن إشكاليّة؛ لكونه تقييداً للمردّ المحمي الذي قد يصرف عنه الإطلاق، مع إمكان أن يدعى أن يوم المستولي على القلب الموحب لتعطيل الحوائس الذي هو يوم حقيقي - هو في حدّ ذاته - كالفصل الطويل - مانع عرفاً عن حصول التوالي وإن لا يخلو عن نظر بل مع

و كيف كان فالأحوط إن لم يكن أقوى هو لاستثناؤه إن أحلّ بالمناجاة

العرفيّة

و إن لم يحلّ أيضاً (استحبّ له استثنائه) رعاية للاحتياط الذي تقدّمت الإشارة إليه، سواء على استحباب لاحيائه شرعاً، كما ليس بالمعبد (و) لكن (يجوز البناء) كما عرفت.

(وكذا لو أغمي عليه) في حلال الأذان أو الإقامة، فحاله حال ما لو نام في أثنائهما.

(الثانية إذا أذن ثم ارتدّ، جار) للإمام أو غيره (أن يعتدّ به و يقيم

(١) في ج ٦، ص ٢٥٣ وما بعدها

غيره) و لو رجع هو بنفسه حترأ به و لم يُعْذَره، لسقوط التكليف به حين فعله، فلا مقتضي لإعادته.

(و لو ارتدّ في أثناء الأذان ثم رجع، استأنف على قول) سببه في المدارك إلى الشيخ في المبسوط<sup>(١)</sup>

و هو ضعيف؛ فإن الارتداد في أثناء - كالارتداد بعد العمل - لا يؤثر في انقلاب ما وقع عمّا هو عليه من الصّحة، فالأقوى حوار الباء ما لم تفت الموالاة، و مع فواته الاستئناف، بقاء على شرطية الموالاة، كما لا يحلو عن فوّق، و الله العالم

(الثالثة: يستحبّ لمن سمع الأذان أن يحكيه مع نفسه) بمعنى أنّه لا يقصد نفعه إنشاء الأذان الذي حكمة مشروعيته الإعلام، بل يقصد به الحكاية التي هي تمرلة المحاطة مع نفسه، فالمراد بالحكاية مع نفسه الكلام معها قاصداً به الحكاية.

و ربما يستشعر بل يستظهر من العبارة إرادة الإسرار به.

و هو ممّا لا دليل عليه، بل بناه به إطلاق النصوص و الفتاوى، كما ستعرف، و لذا حمّله المحقّق الكركي - فيما حكى عن فونّده على الكتاب - على أنّ المراد بحكايته مع نفسه أن لا يرفع صوته كما مؤدّن<sup>(٢)</sup>

و هذا أيضاً لا يحبو عن نظري، ولأولى تفسيره بما عرفت

و كيف كان فيدلّ على استحباب حكاية لأذان - كما هو مذهب العلماء كافة

(١) مدارك الأحكام ٢٩٣:٣، و راجع: المبسوط ٩٦:١.

(٢) حاشية شرائع الإسلام (صمّ حياة المحقّق الكركي و كاره) ١٤٧:١٠، و حكاه عنه العامري في مفتاح الكرامة ٢٩١:٢

على ما ادّعه في محكي المنتهى<sup>(١)</sup> - حمنة من الأحبار

كصحيحة محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال «كان رسول الله ﷺ

إذا سمع المؤذن يؤذن قال مثل ما يقوله في كل شيء»<sup>(٢)</sup>

و صحبته الأخرى عن أبي جعفر عليه السلام أيضاً، قال له «يا محمد بن مسلم

لا تدعن ذكر الله عزّ وجلّ على كل حال ولو سمعت المصادي ينادي بالأذان وأنت

على الحلاء فادكر الله عزّ وجلّ، و قل كما يقول المؤذن»<sup>(٣)</sup>

و عن الصدوق مرسلأ قال و روي «أن من سمع الأذان فقال كما يقول

المؤذن يزيد في رزقه»<sup>(٤)</sup>

و حمر أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال «إن سمعت الأذان و أنت

على الحلاء فقل مثل ما يقول المؤذن، ولا بدع ذكر الله عزّ وجلّ في تلك الحال،

لأن ذكر الله حسن على كل حال»<sup>(٥)</sup>

و حمر سليمان بن [مقبل] عن أبي عبد الله عليه السلام عن جعفر عليه السلام «أنني علة

ستعت للإبسان إذا سمع الأذان أن يقول كما يقول المؤذن وإن كان على البول و

العائط؟ قال: «إن ذلك يزيد في الرزق»<sup>(٦)</sup>

(١) منتهى المطالب ٤/٢٣٢، و حكاه عنه معاصري في مدارك الأحكام ٢٩٣٣

(٢) الكافي ٣/٣٠٧٣، الوسائل، الباب ٤٥ من أبواب الأذان و لإقامة، ح ١

(٣) لعقبة ١٨٧٠/٨٩٢، الوسائل، الباب ٤٥ من أبواب الأذان و لإقامة، ح ٢

(٤) لعقبة ١٨٩٠/٩٠٤، الوسائل، الباب ٤٥ من أبواب الأذان و لإقامة، ح ٤

(٥) عمل الشرائع ٢٨٤ (الباب ٢٠٢) ح ١، الوسائل، الباب ٨ من أبواب أحكام المحلوة، ح ٢

(٦) بدل ما بين لمفوفين في «ص ١٢، و القطعة الحجرية «مقابل» و ما أثبتناه كما في

صدر

(٧) عمل الشرائع ٢٨٤-٢٨٥ (الباب ٢٠٢) ح ٤، الوسائل، الباب ٨ من أبواب أحكام المحلوة،

ح ٣



و صحيحة زرارة قال قلت لأبي جعفر عليه السلام: ما أقول إذا سمعت الأذان؟  
قال: «ادكر الله مع كل ذكر»<sup>(١)</sup>

ولكن في استعادة استحباب حكاية جميع الفصول حتى الحيّعات من  
هذه الصحيحة لا يحلو عن تأمل؛ لانصرف اسم الذكر<sup>(٢)</sup> عنها، بل قد يتأمل في  
دلالته على استحباب حكاية شيء منها من حيث هي حتى الأذكار، فإنه يصدق  
ذكر الله مع كل ذكر عسى التعبير بالمرادف ونحوه، ولا يتوقف على حكاية ألفاظه  
بعينها

اللهم إلا أن يجعل بعض الأخبار متقدمه - كصحيحة محمد بن مسلم، و  
رواية أبي بصير، المتقدمتين<sup>(٣)</sup> - مبيّناً لما أُريد من الذكر في هذه الصحيحة، و هو  
«أن يقول كما يقول المؤذن» لظهورهما في أن المراد بالذكر المأمور به عند سماع  
الأذان هو هذا، ويشمل الحيّعات أيضاً وإن انصرف عنها إطلاق الذكر، فإن ظاهر  
الحريين كبيرهما مما دلّ على استحباب حكاية الأذان: إرادة جميع فصوله، وعدّ  
الحيّعات من الذكر إما من باب التعليل، أو بواسطة افترانها بقصد التقرب  
المصحح لإطلاق الذكر عليها ببعض الملاحظات، كإطلاقه على الدعاء ونحوه  
و كيف كان فظاهر الأخبار المتقدمة خصوصاً بعضها: استحباب حكاية  
جميع الفصول.

(١) علل الشرائع: ٢٨٤ (أبواب ٢٠٢) ج ٣، فوسائل، الباب ٤٥ من أبواب الأذان و لإقامة، ج ٥.

(٢) في حصص ١٢: باسم ذكر الله.

(٣) في ص ٣٥٥.

ولا ينافيها ما عن الشيخ في المبسوط أنه قال: روي عن النبي ﷺ أنه كان<sup>(١)</sup> يقول إذا قال المؤذن: حيّ على الصلاة، لا حول ولا قوة إلا بالله<sup>(٢)</sup>، ورواه في المدارك<sup>(٣)</sup> حاكياً عن المبسوط هكذا، ثم قال يقول إذا قال: الحديث، يبدل لعط «كان» بـ «قال» لا لضعف مسنده؛ لكفاية مش هذا الخبر في إثبات الاستصحاب

و يحتمل أن يكون مراد الشيخ بالرواية التي أرسلها هي ما حكى عن كتب دعائم الإسلام مرسلًا أنه قال: روينا عن علي بن الحسين عليه السلام: «أن رسول الله ﷺ كان إذا سمع المؤذن قال كما يقول، وقد قال: حيّ على الصلاة، حيّ على العلاج، حيّ على خير العمل، قال: لا حول ولا قوة إلا بالله»<sup>(٤)</sup> أو الخبر العامي الذي رواه مسلم في صحيحه، وغيره في غيره - على ما حكى<sup>(٥)</sup> عنهم - بأسانيد عن عمر و معاوية أن رسول الله ﷺ قال: إذا قال المؤذن: الله أكبر الله أكبر، قال أحدكم الله أكبر الله أكبر، ثم قال: أشهد أن لا إله إلا الله، قال: أشهد أن محمداً رسول الله، قال: أشهد أن محمداً رسول الله، ثم قال: حيّ على الصلاة، قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، ثم قال: حيّ على العلاج، قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، قال: الله أكبر الله أكبر، ثم قال: لا إله إلا الله، قال: لا إله

(١) في المبسوط: «قال» بدل «كان»

(٢) المبسوط ١/٩٧، و حكاه عنه المجلسي في بحار الأنوار ١٧٦٨٤، وكذا السجستاني في الحقائق الناصرة ٤٢٣٦، وفيهما «كان» كما في المتن

(٣) مدارك الأحكام ٢٩٤:٣.

(٤) دعائم الإسلام ١/١٤٥، و عنه في بحار الأنوار ٨٤/١٧٩

(٥) الحاكبي هو المجلسي في بحار الأنوار ١٧٦٨٤، وكذا السجستاني في الحقائق الناصرة ٤٢٣٦.

إلا الله، من قلبه، دخل الحنة<sup>(١)</sup>

و هذه الرواية وإن كانت عامية. و ما تضمنته من كيفية الأذان مخالفة للمذهب، ولكن مع ذلك أمكن الالتزام بمضمونها من إبدال الحيعلات بالحوقة، كما أنه يمكن الالتزام به، تعويلاً على مرستي المسووط و الدعاء من باب المسامحة، ولكن لا يصلح مثل هذه الأحاديث قريبة لصرف الأخبار المتقدمة عن ظاهرها، كما لا يحق.

مع أن قد أشرب دعاء إلى أن مثل هذه الروايات على تقدير صحتها أيضاً لا تكون معارضة للأخبار المتقدمة الدالة على استحباب أن يقول مثل ما يقول المؤذن في كل شيء، لعدم التام في المستحبات، فمن الحائر استحباب كل منهما، و كون الحوقة أفضل، أو كونه أحد فردي المستحب التحبيري، أو أن النبي ﷺ كان يجمع بين الحوقة و حكية الحيعة، والله العالم.

و هاهنا فوائد:

**الأولى:** حكى عن الشيخ في المسووط أنه قال: من كان حارج الصلاة قطع كلامه و حكى قول المؤذن، و كذا لو كان يقرأ القرآن قطع و قال كقوله، لأن الحبر على عمومته<sup>(٢)</sup> انتهى

و في المدارك بعد أن حكى كلام شيخ قال، و مقصدي كلامه أنه لا تستحب حكايته في الصلاة، و به قطع لعلامة في التذكرة، و كأنه لعقد العموم المتناول

(١) صحيح مسلم ١/٢٨٩، ٣٨٥، سنن أبي داود ١/١٤٥، ٢٥٧، سنن البيهقي ١/٤٠٩.

(٢) المسووط ١/٩٧، و حكاها عنه العمري في مدارك الأحكام ٣/٢٩٤.

لحال الصلاة، ولو حكاها، لم تنظر صلاته إلا أن يحيل<sup>(١)</sup> انتهى

أقول: وتعه بعض من تأخر عنه في دعوى عدم بدول العموم لحال

الصلاة، وعنه بأن الإقبال على الصلاة أهم من حكاية الأذان<sup>(٢)</sup>

و فيه - بعد العوض عن عدم التساوي، وإمكان الجمع - أن الأهمية لا تصلح

مانعة عن أصل الاستصحاب، ولا موحية لانصراف دليله، كما في سائر المستحبات

المتزاحمة التي بعضها أهم.

فالحق أن حال الصلاة كغيره من الأحوال التي لا يقصر عن تناولها العموم

لو لم يكن نقل الحتعلات موحياً بقطعها، ولم يكن قطعها محرماً.

ولكن دلت الأدلة المعصرة على أن الكلام عمداً مطبقاً حتى الأيس - كما هو

صريح بعضها - موحى لطلال الصلاة، ولم يستثن من ذلك إلا الكلام الذي

يساخي به الرب حل ذكره من ذكر أو دعاء أو قراءة، ومن الواضح أن قول «حي

على الصلاة» أو «حي على الفلاح» أو نحو ذلك ليس من شيء من ذلك، ولذا

لا يجوز التكلم به في غير مقام الحكاية بلا خلاف

وصحة إطلاق الذكر على حكايته بعض الملاحظات - كما تقدمت الإشارة

إليه في مقام توجيه خبري محمد بن مسلم وأبي بصير، المتقدمين<sup>(٣)</sup> - لا يصحح

إرادته من إطلاق الذكر المستثنى من الكلام العمدي الممثل للصلاة، كما هو

(١) مدارك الأحكام ٢٩٤:٣، وراجع تذكرة الفقهاء ٨٣٣، الفرع وبه من لمسألة ١٨٥

(٢) العلامة الحلي في تذكرة الفقهاء ٨٣٣، الفرع وبه من المسألة ١٨٥، و نهاية الأحكام

٤٢٩ ١

(٣) في ص ٣٥٥.

واصح.

فما قد ينوهم - من حكومة الحرير على العمومات الدالة على أن من تكلم في صلاته متعمداً فعليه الإعادة حيث يعتم بهما موضوع الذكر الذي خصص به هذه العمومات - في غير محله

و أضعف من ذلك توهم تخصيص هذه العمومات بعموم ما دل على استحباب الحكاية الأدن على كل حال، كما يخصص به عموم ما دل على كراهة الكلام في الحلاء؛ إذ لا تنافي بين هذه نعمومات من حيث هي، وبين عموم ما دل على استحباب الحكاية على كل حال؛ ضرورة أن شمول استحبابها لحال الصلاة لا يقتضي ارتفاع أثرها الوصفي، أي البطلان الحاصل بفعل الحيثيات، الموحى للإعادة، كما أنه قد يوجب الكلام في أثناء الصلاة من باب الأمر بالمعروف، لعموم أدلته، ولا يرتفع به أثره الوصفي، ولا يفسد ذلك بما لو دل عليه دليل بالخصوص، كما لا يحمي وجهه، فانتفي أولاً و بالذات يقع بين عموم دليل استحباب الحكاية، وبين الحكم التكليفي الناشئ للكلام العمدي، وهو الحرمة الناشئة من سببها للقطع، و من الواضح عدم صلاحية عموم أدلة المستحبات لصرف أدلة العرائم، و لدالم يبارع أحد في حرمتها على تقدير سببها للقطع، و من قال بحوارها رعم أنها ليست بقاطعة، فحرمة إبطال الصلاة غير منحصصة بأدلة الحكاية بلا خلاف في ذلك و لا إشكال

فمن هنا قد يتحیل أن ايمعارضة حيثيذ تقع بين عموم استحباب الحكاية و عموم «من تكلم في الصلاة متعمداً فعليه الإعادة» حيث يعلم إجمالاً أن هذا الكلام إن كان مستحباً، لا يقطع الصلاة، و إن كان قاطعاً، لا يجوز، فلا بد في

ترجيح أحد العامين على الآخر من مرجح.

و يدفعه: أن عموم أدلة المستحبات - كالمباحات - لا يصلح مانعاً عن

عروض جهات حارحية موحدة لرفعه، كما لا يحصى.

و لعل ما صدر من الشيخ رحمته في عبارة المتقدمة<sup>(١)</sup> - من التعبير بقطع

الكلام و القراءة - للإشارة إلى وجه اختصاصه بما عدا الصلاة، حيث إن قطعها مما

لا يجوز، فلا يتناول العموم.

و قد ظهر بما ذكرنا أن تطير المقام بالتكتم حال التحلي - حيث يخص ما

دل على كراهته بأدلة استحباب الحكاية - في غير محله، مع أن النص وارد فيه

بالخصوص، فلا يعارضه أصالة العموم.

و كون شمول النص الحاضر لحكاية الحيعلات بأصالة العموم غير ضائر،

لحكومة الأصل الجاري في الحاضر على أصالة العموم، بل لو فرض كون السببة

بيهما العموم من وجه - ندعوى انصراف أدله الكراهة إلى ما عدا الذكر - لكان

ظهور أنحار الحكاية في شمول مورد الاجتماع أقوى، فليتأمل

و كيف كان فالأقوى أن حكاية الحيعلات فاطعة للصلاة، فلا تحوز، على

تأمل في النافلة يشأ من قوة القول بجور قطعها احتياراً، فحالها مع الحكاية حال

المستحبات المتراخمة.

و أمّا لو حكى ما عدا الحيعلات مقنصراً عليه أو مع إبدال الحيعلات

بالحوقلة، فلا شبهة في جواره بل استحبابه من ساب الذكر المطلق، بل

بالخصوص

كما يدلُّ على الأخير عموم المرسل المتقدمة لحال الصلاة، التي لا بأس بالعمل بها من باب المسامحة

و على الأول - أي الاقتصار على ما عدا الحيّعات - قوله عليه السلام في صحيحة زرارة: «ادكر الله مع كلِّ ذاكِرٍ»<sup>(١)</sup> الشامن بعمومه و إطلاقه لحكاية كلِّ فصلٍ فصلٍ من حيث هو في حال الصلاة و غيره.

مضافاً إلى إمكان استعادته من سائر الأحبار الدالة على استحباب حكاية الأدان في كلِّ حال، بصيغة قاعدة الميسور، خصوصاً بعد الالتفات إلى حكمة الحكم - التي أُشير إليها في بعض تلك لأحبار - المقتضية لكونه من قبيل تعدّد المطلوب.

فالأظهر حوار الاقتصار على حكاية بعض الفصول مطلقاً حتى في غير حال الصلاة، و الله العالم.

الثانية: أنَّ القدر المتيقَّن لدي بصرف إليه إطلاق الصور و الفتاوى إنما هو استحباب الحكاية مع كلِّ فصلٍ، أي بلا فصلٍ يُعتدُّه

و هل تستحقُّ بعد تمام الصور لو لم يحكها معها؟ صرح حملة من الأصحاب - على ما حكى<sup>(٢)</sup> عنهم - بعدم، لغوت المحلِّ. و عن آخرين<sup>(٣)</sup>: الاستحباب.

(١) تقدّم تخريجها في ص ٣٥٦، الهامش (١).  
(٢) الحاكي عنهم هو البحراني في الحقائق البصرة ٦ ٤٢٥، و راجع الذكرى ٢٠٤٣، و مدارك الأحكام ٢٩٤.٣.  
(٣) منهم الشيخ الطوسي في الخلاف على ما حكاه عنه العاملي في مدارك الأحكام ٢٩٤.٣، و لم نجده فيه.

وهو لا يحلو عن تأملي، لما تقدمت لإشارة إليه من أنه خلاف ما يتبادر من  
المصوص والعتاوي

الثالثة: هل يحتصر الحكم بالأذان، أم يعم الإقامة؟ مقتضى الأصل و  
اختصاص المصوص بالأذان الأول، كما هو صريح غير واحد و ظاهر آخرين بل  
لعله المشهور.

و ذهب بعض<sup>(١)</sup> إلى الثاني

و ربما يوحى ذلك بعموم قوله ﷺ في صحيحة<sup>(٢)</sup> رارة «ادكر الله مع كل  
داكر» و مفهوم ما هو سمرلة التعليل - في بعض الأحبار المقدمة<sup>(٣)</sup> - بأن «ذكر الله  
حسن على كل حال».

و فيه نظر، إذ عاية ما يمكن دُعَاؤُهُ إنما هو دلالة مثل هذه العمومات على  
استحباب حكاية الأذكار منها، لا مطلق الإقامة.

و يمكن الاستشهاد له بالمرسل المروي عن كذب دعائم الإسلام عن  
الصادق عليه السلام قال: «إذا قال المؤذن الله أكبر، فقل الله أكبر، فإذا قال أشهد أن لا إله  
إلا الله، فقل: أشهد أن لا إله إلا الله - إلى أن قرء - فإذا قال قد قامت الصلاة، فقل:  
اللهم أقمها و أدمها واجعلنا من خير صالحي أهلها»<sup>(٤)</sup> فالقول باستحباب حكايتها  
على النحو المذكور في المرسل من اشتغالها على دعاء الإقامة لا يحلو عن قوة

(١) كالشيخ الطوسي في النهاية ٦٧، و المسوط ٩٧١، و نقاضي اس لراج في المهذب  
٩٠١

(٢) تقدمت الصحيحة في ص ٣٥٦.

(٣) في ص ٣٥٥.

(٤) دعائم الإسلام ١٤٥١، و عنه في بحر لأثور ١٧٩، دين الرقم ١١



بعد البناء على التسامح، والله العالم.

الرابعة: صرح غير واحد<sup>(١)</sup> باحتصاص الأذان الذي تستحب حكايته بالأذان المشروع إماماً مطلقاً أو لمتعارف لمعهود الذي يقصد به الإعلام أو الصلاة، دون الأذان في أذن المولود ونحوه، من قد يقال باحتصاصه بالإعلامى مدعوى أنه هو المتبادر من أدلته

ولكن صرح بعض<sup>(٢)</sup> بالتعميم حتى في غير المشروع؛ فإن إطلاق الأذان وإن كان منصرفاً ولكن قصيدة تفريع الحكم في بعض أدلته على أن «ذكر الله حسن على كل حال»<sup>(٣)</sup> إرادة مطلقة

وهذا لا يخبر عن قوة، والله العالم.

الخامسة: يستحب أيضاً أن يقول عند سماع الشهادتين من المؤذن ما هي صحيحة الحارث بن المغيرة الصري عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «مَنْ سَمِعَ الْمُؤَذِّنَ يَقُولُ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، فَقَالَ مُصَدِّقًا مُحْتَسِبًا - أَيْ حَالُ كَوْنِهِ كَذَلِكَ - وَأَنْ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، أَكْتَمَى بِهِمَا عَمَرَ أُنَى وَجُحْدٍ، وَأُعِينَ بِهِمَا مَنْ أَقَرَّ وَشَهِدَ، كَانَ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ عَدَدُ مَنْ أَنْكَرَ وَجُحْدٍ وَعَدَدُ مَنْ أَقَرَّ وَشَهِدَ»<sup>(٤)</sup>.

(١) كالعلامة الحلبي في تذكرة الفقهاء ١٠٧٤، ديب المسألة ٤٢٧، ونهاية الأحكام ٤٢٩٦، والشهيد الثاني في روض الجدد ٦٥٥٢، ومسالك الأفهام ١٩١١، والعاصمي في مدارك الأحكام ٢٩٥٣.

(٢) لم تتحققه.

(٣) تقدّم تحريره في ص ٣٥٥، الهامش (٥).

(٤) الكافي ٣٠٧٣/٣٠، الفقيه ١٨٧/٨٩١، الوسائل، الباب ٤٥ من أبواب الأذان والإقامة،

و يستحب أيضاً لسماع أذن الصبح والمغرب أن يقول ما في المروي عن المجالس و ثواب الأعمال عن الصادق عليه السلام قال: «من قال حين يسمع أذان الصبح اللهم إني أسألك بأقبال بهرك و بدار ليلتك و حضور صلواتك و أصوات دعائك و تسبيح ملائكتك أن تتوب عني بك التواب الرحيم، و قال مثل ذلك حين يسمع أذن المغرب ثم مات عن يومه أو ليلته تحدث مات تائباً»<sup>(١)</sup>.

**المسألة (الرابعة):** إذا قال المؤذن: قد قامت الصلاة، كره الكلام كراهية مغلظة إلا ما يتعلق بتدبير المصلين من تسوية الصف أو تقديم إمام أو نحو ذلك.

و قد حكى عن الشيخين في الهدية و المقعدة و السيد المرتضى في المصاحح القول بالحرمة<sup>(٢)</sup> للمستقيمة التي وقع فيها النصريح بأنه إذا قال المؤذن: قد قامت الصلاة، حرم الكلام على أهل المسجد و قد تقدم الكلام فيه فيما سبق<sup>(٣)</sup>، و عرفت فيما تقدم أن القول بالكراهة هو الأطهر

**المسألة (الخامسة):** يكره للمؤذن أن يلتفت يميناً و شمالاً كما صرح به غير واحد<sup>(٤)</sup>، بل عن التذكرة بسنه إلى عثمان<sup>(٥)</sup>، خلافاً للمحكي عن

(١) لأمازي - للصدوق - ٢١٩ (المحس ٤٥) ح ٩، ثواب لأعمال ١٨٣ (باب ثواب هذا

الدعاء عند أذان الصبح - ح ١، الوسائل، باب ٤٣ من أبواب الأذان والإقامة، ح ١ و ٢.

(٢) حكاه عنهم بمحقق الحلبي في لمعنه ١٤٣٢، و راجع النهاية ٦٦-٦٧، و المقعدة ٩٨.

(٣) في ص ٣٢٧ و ما بعدها.

(٤) كالشيخ الطوسي في المسوط ٩٧١، و ابن حمزة في الوسيلة: ٩٢، و يحيى بن سعيد في الجامع للشرائع: ٧٣.

(٥) بذكره الغناء ٦٩٠٣، الفرع «ب» من المسألة ١٧٨، و حكاه عنها العاملي في مفتاح الكرامة

الشافعي، فيستحب أن يلتفت بيمينه يد قل حي على الصلاة، و يساراً إذا قال: حي على الملاح<sup>(١)</sup>، ولأبي حنيفة، فيدور بالأذان في المأدبة و يلوي عنقه إذا كان في الأرض<sup>(٢)</sup>.

و ربما يشهد لنقول المحكي عن الشافعي ما عن كتاب دعائم الإسلام مرسلاً عن علي عليه السلام قال: «يستقل المؤذن القبلة في الأذان والإقامة، فإذا قال: حي على الصلاة حي على الملاح، حوّل وجهه يميناً وشمالاً»<sup>(٣)</sup>

و لو لا مخالفته لغتوى الأصحاب و موقفته للشافعي، لكن العمل به من باب التسامح وحبها، ولكن الأحد بحلّاه بعد ما سمعت أوجه، و (لكن يلزم سمت القبلة في أدائه) استحساناً خصوصاً عند الشهادتين، كما عرفه فيما سبق<sup>(٤)</sup>

(المسألة السادسة: إذا تشخّخ [الناس] في الأذان، قدّم الأعلم).

و المراد به بحسب الظاهر من كان أعرف بالوقت و ما ينطبق بالأذان، و ربما يُفسّر بتعاسير غير ذلك، و لا يهتّم لتعرض لشرحها

و الظاهر أن محطّ نظرهم هو مؤذن المصنوب الذي يستحقّ الأجرة أو

(١) الوجيز ٣٦١، العرير شرح الوجيز ٤١٤، ٤١٥، حلية العلماء ٤٢٢-٤٢٣، المجموع ١٠٦، ٣ و ١٠٧، روضة الطالبين ٣١٠، ٣

(٢) تحفة الفقهاء ١١١:١، بدائع الصنائع ١٤٩، المبسوط - للشيخ أبي - ١٢٩١ و ١٣٠، الهداية - للمرعياني - ٤١١، حلية العلماء ٤٣٢، العرير شرح الوجيز ٤١٥، المجموع ١٠٧، ٣

(٣) دعائم الإسلام ١٤٤، و عنه في بحار لأبواب ١٥٧، ٨٤، ١٥٨، دبل ح ٥٧.

(٤) في ص ٣٢٢-٣٢٣

(٥) ما بين المعفوفين أصمّاء من اشرّع

الارتزاق من بيت المال، كما صرح به غير واحد<sup>(١)</sup>، وإلا فلا موقع للتشاح؛ لجواز أن يؤذن الجميع للإعلام وللجماعة أيضاً على الأظهر، كما ستعرف، فالمكلف بالترجيح لدى التشاح هو الحاكم أو نائبه ممن وطبقته التصدي لمثل هذه الأمور، واللامر عليه أن يراعي مطلق الجهات المفتضية للترجيح مما تكون فائدة الأذان لمخاطبتها أتم وأصلح بحال المسلمين، لا خصوص الأعمية، كما هو ظاهر المتن، أو مع الأدلية، بل مطلق ما فيه مصلحة المسلمين، كما صرح به بعض<sup>(٢)</sup> ولا يبعد أن يكون مراد غيره أيضاً ممن حض بعض المرححات بالذكر، وإلا فلا وجه للتحصيل إن أراد المؤذن المنسوب، كما هو الظاهر، وإن أراد غيره، فلا مانع من الجمع كي يحتاج إلى الترجيح.

نعم، في الموارد التي حرت العادة بأن لا يؤذن إلا بعضهم - كما في الجماعات - الأولى أن يختاروا خيارهم كما يدل عليه النووي المرسل «يؤذن لكم خياركم»<sup>(٣)</sup> أو الأربع صوتاً، لما في بعض الأحبار من أمر النبي ﷺ بإلقاء الأذان على ملال؛ لأنه أذى صوتاً<sup>(٤)</sup>.

و كيف كان فالأظهر لزوم مراعاة جهات الترجيح مطلقاً في من يعطى من بيت المال (و مع التساوي) بسفي أن (يقرع بينهم) فإنه أقرب لتخلوص و

(١) كالشهيد الثاني في مسالك الأهم ١٩٢١، و عاملي في مدارك الأحكام ٢٩٧٣، والفاضل الاصبهاني في كشف اللثام ٣٧٢:٣.

(٢) صاحب الجواهر فيها ١٣٠:٩.

(٣) سنن ابن ماجه ٢٤٠٠: ٧٢٦، سنن أبي داود ١٦١: ٥٩٠، سنن البيهقي ٤٢٦: ١، سنن الدارمي ٢٦٩: ١، مسند أبي يعلى ٢٣١٤-٢٣٢٢/٢٣٤٣.

(٤) سنن ابن ماجه ٧٠٦/٢٣٢: ١، سنن أبي داود ١٣٥: ٤٩٩، سنن البيهقي ٣٩١: ١، سنن الدارمي ٢٦٩: ١، سنن الدارقطني ٢٤١: ٢٩، مسند أحمد ٤٣٤.

أبعد عن الشحناء.

( [المسألة] السابعة. إذا كانوا جماعة، جاز أن يؤذّنوا جميعاً).

٢ أما في الأذان الإعلامي فواضح، لاستحبابه لكلّ أحد بمقتضى طواهر أدلّته.

و أوضح من ذلك أذان الصلاة فيما لو أراد كلّ منهم أن يصلي وحده.

نعم، يجوز لكلّ منهم أن يحترق سماع أذان غيره رخصة لا عزيمة، كما

ستعرف.

و أما لو أرادوا الصلاة جماعة، فظاهر أنّه يحوز أيضاً أن يؤذّن كلّ منهم

لصلاته جماعة، فإن مقتضى إطلاق الأدّة الواردة في الحثّ على الأذان و الإقامة

لكلّ صلاة استحبابه لكلّ واحد منهم من غير فرق بين الإمام والمأموم، غاية الأمر

أنّه ثبت نصّاً و إجماعاً أنّه يجوز للجميع الاكتفاء بأذان أحدهم، و أنّ من دخل

فيهم ما لم تتفرّق صفوفهم كان يحكمهم، و أنّه يجوز لهم الاكتفاء بسماع إمامهم

أذان الغير، كما ستعرف.

و لا يباقي شيء من ذلك استحبابه عيماً لكلّ منهم، كما تقتضيه طواهر أدلّته،

لإمكان كون الاكتفاء بفعل البعض من باب التوسعة و الترحيص، لا تنزيل صلاتهم

جماعة شرعاً منزلة صلاة واحدة في كدية أذان واحد، و حريان السيرة بأذان واحد

للجماعة لا يقضى بأنّه لا يشرع لهم، لا كذلك، فالأظهر حوار تعدّد المؤذّنين

لجماعة واحدة دفعة أو مرتّبين.

(و) ما في المنس و غيره من أن (الأفضل إذا كان الوقت واسعاً أن يؤذّن

واحد بعد واحد) فلم نعرف مستنده.

(المسألة الثامنة: إذا سمع الإمام أذان مؤذّن، جاز أن يجتزئ به في

الجماعة وإن كان ذلك المؤذّن منفرداً بأدائه وصلاته، بل وإن كان قاصداً بأدائه الإعلام دون الصلاة، كما ستعرف

و هي المسالك فسره بما إذا كان منفرداً بصلاته لا بأدائه، قال: والمراد به المنفرد بصلاته لا بأدائه بمعنى أنّه مؤذّن لجماعة أو للبلد، ولو أذن لنفسه لا غير، لا يعتد به، وكذا القول في الإقامة<sup>(١)</sup>. انتهى.

وهو بعيد جداً

وكيف كان فهذا الحكم في الحمّة ممّا لا خلاف فيه

و ربما يستشعر من تخصص الإمام بالذكر في المتن و غيره اختصاص الحكم به، ولكن الظاهر عدم إرادتهم لذلك، كما أنّه عليه في المدارك، حيث قال الظاهر أنّه لا فرق في هذا الحكم بين الإمام والمنفرد وإن كان المفروض في عبارات الأصحاب اجترأ الإمام؛ لأنّه إذا ثبت اجترأ الإمام بسماع الأذان، فالمنفرد أولى<sup>(٢)</sup>. انتهى.

أقول: ويمكن تقريب الأوليّة بأن يقال إذا ثبت الاجترأ به في الجماعة فلصلاته وحده أولى.

هذا، مع ما ستعرف من عدم قصور الأدلة عن إثباته

وكيف كان فمستند الحكم خبر أبي مريم الأنصاري قال: صلّى بنا أبو جعفر عليه السلام في قميص بلا إزار ولا رداء ولا أذان ولا إقامة، فلمّا انصرف قلت

(١) مسالك الافهام ١: ١٩٣.

(٢) مدارك الأحكام ٣: ٣٠٠.

له: عافاك الله صليت بنا بلا زار و لارء و لا أذان و لا إقامة، فقال: «إن قميصي كثيف فهو يجزئ أن لا يكون عليّ [اررولا] رداء، وإني مررت بجعفر و هو يؤذن و يقيم فلم أتكلّم فأجزأني ذلك»<sup>(١)</sup>.

و حر عمرو بن خالد عن أبي جعفر عليه السلام، قال: كنت معه، فسمع إقامة جار له بالصلاة، فقال: «قوموا» فقمنا فصلباً معه بغير أدن و لا إقامة، وقال: «يحرثكم أذان جاركم»<sup>(٢)</sup>.

أقول: ديل هذا الحر يشهد بأن المراد بالإقامة في صدره أعم من الأذان، و صدره يشهد بأن المراد بالأذان في الدين أعم من الإقامة و كيف كان فربما يناقش في الاستدلال بالحرين بأن في طريقتهما ضعفاً و فيه: أنه غير قادح في مثل هذه الروايات المقبولة المعمول بها لدى الأصحاب.

و ربما يستدل له أيضاً بصحيفة عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا أذن مؤذن فنقص الأذان و أنت تريد أن تصلي بأدائه فأتّم ما نقص هو من أدائه»<sup>(٣)</sup>.

و ربما يستدل بإطلاق هذه الصحيحة لكفاية سماع أذان المنفرد لمن يريد أن يصلي بأدائه مطلقاً، سواء أراد الاحتراء به في الجماعة أو لصلاته منفرداً

(١) التهذيب ٢/٢٨٠، الوسائل، الباب ٣٠ من أبواب الأذان و الإقامة، ح ٢، و الباب ٢٢

من أبواب لباس المصلي، ح ٧، و ما بين معقوفين أضافاه من المصدر

(٢) التهذيب ٢/٢٨٥، الوسائل، الباب ٣٠ من أبواب الأذان و الإقامة، ح ٣.

(٣) التهذيب ٢/٢٨٠، الوسائل، الباب ٣٠ من أبواب الأذان و الإقامة، ح ١

و فيه: أن إطلاقها وارد مورد حكم آخر، فمن هنا قد يتطرق الخدشة في دلالة هذه الصحيحة على المدعى بإمكان ورودها في مؤذن الجماعة التي يكون هذا الشخص إمامها، وستعرف أن هذا لفرص خارج عن محل الكلام.

نعم، ربما يستشعر من قوله عليه السلام «فأنتم ما نقص من أدائه» غير هذا الفرص، أي ما لو كان قاصداً بأدائه نفسه، كما أنه قد يستشعر من قوله عليه السلام: «وأت تريد أن تصلي بأدائه» إرادة صورة لا أفراد

ولكن لا يحصى ما في كلا الإشعارين من الضعف، فالأولى الاستدلال لإطلاق الحكم بحيث يعم كلا لفرصين بحبر<sup>(١)</sup> عمرو بن خالد، وإن قوله عليه السلام: «يحرنكم أذان حاركم» يجب لظاهر مسوق لبس الإطلاق، وتفيده أذان الحار حار محرى العادة بلحاظ خصوصية المورد، كما يؤيده التعبير بالمصارع، ونسبة الإحراء وإصافه الحار إليهم، فلو كان المقصود بيان الكفاية في خصوص المورد، لكان المناسب أن يقول: «أحراني - أو أحرأنا - أذان جاري» كما يؤيده أيضاً قوله عليه السلام في حبر<sup>(٢)</sup> أبي مريم، «وإنني مررت بجعفر وهو يؤذن و يقيم» إلى آخره؛ فإنه مشعر بأن صاط الكفاية هو مجرد سماع الأذان الصادر من جعفر عليه السلام من حيث هو، لا لخصوصية فيه، ككونه أذان جماعة أو فردي أو غير ذلك من الخصوصيات، كما أنه يستشعر من قوله عليه السلام «فأحراني ذلك» بل يستظهر منه كفايته له أولاً وبالذات، ولأن بصلي بصلاته ثانياً وبالتبع، فمن هنا صبح أن يدعى دلالة الرواية على كفايته له لو صلى وحده بالمحوى من غير حاجة لإثباته إلى

(١) تقدم الخبر في ص ٣٧٠.

(٢) تقدم الخبر في ص ٣٦٩ - ٣٧٠.



دعوى الأولوية الخارجية حتى يتصرف بها بعض التشكيكات الواهية، كما صدر من بعض<sup>(١)</sup>، فليتأمل.

و قد ظهر بما ذكرنا أن الأظهر حوار الاحتراء للإمام و الممرد بسماع أذان مؤذن و إن كان ذلك المؤذن معرّداً بأدبه و صلاته

نعم، لا يجترئ في الجماعة بسماع المأموم أذان مؤذن دون الإمام؛ إذ لا دليل عليه.

و أمّا لو أذن بعض المأمومين أو شخص آخر لمجموعة و قلنا بكفايته و إن لم يسمعه الإمام، فهو خارج عن محلّ كلام؛ إذ العبرة حينئذ بأذان ذلك البعض، لا بسماع من عداه.

ثمّ إن الإقامة كالأذان فيما ذكر؛ لأنّ الخبرين - اللذين هما عمدت مسند الحكم - صريحان في ذلك.

فما ربما يستشعر من المتن و غيره من اختصاصه بالأذان فلمنه غير مراد لهم، بل يحتمل قوياً أن يكون مرادهم بالأذان ما يعمّ الإقامة، والله العالم.

ثمّ إن المتبادر من النصوص - كهناوى الأصحاب - كون الاحتراء بالأذان المسموع من باب التوسعة و لترخيص، لا العريضة، فلا يعد أن تكون إعادته أفصل.

و ربما يظهر من خبر<sup>(٢)</sup> أبي مريم اعتبار عدم التكلم بعد سماع الأذان و الإقامة حتى يصلّى.

(١) راجع: الحقائق الناصرة ٤٣٠٦.

(٢) تقدّم المحرر في ص ٣٦٩ - ٣٧٠.

و الأولى حملة على كراهة الكلام بعد سماع الإقامة كنفسها إلا فيما يتعلق بتدبير المصلين، كما يشهد لذلك قوله عنه بعد سماع الإقامة في خبر <sup>(١)</sup> عمرو بن خالد: «قوموا».

و هل يعتبر سماع جميع فصول الأذان و الإقامة، أم يكفي سماعها في الجملة؟ وجهان بل قولان، أشبههما و أحوطهما الأول، اقتصاراً في الحكم المخالف للأصل على القدر المتيقن

و لأن سماع الأذان ليس بأعظم من نفسه، و حيث لا يجوز الاجتزاء ببعض فصوله فكيف يجتزأ بسماع بعضه؟

و أيضاً لو كان سماع البعض كافياً، لم يكن يجب عليه إتمام ما نقص المؤذن الذي يريد أن يصلي بأدائه، إلا فرق لدى التحقيق بين عدم سماع حرء، و بين عدم صدور ذلك الحرء من المؤذن؛ إذ العبرة لمن يريد الاكتفاء بأذان مؤذن بسماعه لأدائه، لا بصدور الأذان منه من حيث هو.

و يتوجه على هذا الوجه و سابقه أن الأذان الناقص فاسد في حد ذاته، فلا يجوز الاكتفاء بسماعه، إلا إذا أتم ما نقص منه المؤذن، و إلا فليس بسماعه أكمل من نفسه المعروف كونه ناقصاً، و هذا بخلاف ما لو كان هو في حد ذاته تاماً، فلا استبعاد حينئذ في أن يكون محرراً لكل من سمعه و لو في الجملة، فقياس سماع بعض الأذان الصحيح على بعض ذلك البعض الذي هو في حد ذاته ليس بأذان صحيح قياس مع المارق، فعمدة مستند لهذا القول هو الوجه الأول، و هو

(١) تقدّم الخبر في ص ٣٧٠.

الاقتصار في الحكم المخالف للأصل على المتيقن

و يمكن الخدشة فيه أبصاً بأن مقتضى إطلاق قوله عليه السلام في خبر عمرو بن خالد «يجزئكم أذان حاركم»<sup>(١)</sup> كفايته مطلقاً، غاية الأمر أنه علم بقرينة مورده و غيره من الشواهد الحارحية أن ليس المقصود به كفاية مجرد صدور الإقامة من الجار، بل كفايته على تقدير سماعه، والغلب المتعارف في السماع خصوصاً في الإقامة التي ليس المتعارف فيها رفع الصوت إنما هو سماعه في الحملة، لا سماع جميع الفصول معصلاً، كما أن من المستبعد جداً أن يكون أبو جعفر عليه السلام سمع جميع فصول الأذان و الإقامة من جعفر عليه السلام عند مروره به، كما في خبر<sup>(٢)</sup> أبي مريم، فإن هذا لا يحتتم مع المرور بحسب العادة، فالعادة تقتضي بأنه لم يسمعها منه حال مروره إلا في الجملة، فمن ههنا قد يترشح في الطرح قوة القول الثاني، ولكن الأقوى ما عرفت، فإن إطلاق خبر عمرو غير مراد حتماً، بل المقصود به كفايته على تقدير السماع، كما تقدمت الإشارة إليه.

و ما ادعياه من أن الغالب المتعارف في سماع إقامة الجار ليس إلا سماعها في الجملة لو سلم فليس بحيث يعين إرادته من الرواية و أمّا ما في خبر<sup>(٣)</sup> أبي مريم من سماع أبي جعفر عليه السلام أذان جعفر عليه السلام و إقامته فهو نقل قضية في واقعة.

و استبعاد سماع مجموعهما حال مروره به استبعاد بعيد؛ إذ لا يبعد أن

(١) تقدم الخبر في ص ٣٧٠.

(٢ و ٣) تقدم الخبر في ص ٣٦٩ - ٣٧٠.

يكون مروره في تلك الواقعة مع الثاني عسى خلاف المتعارف أو مع توقّف ما في أثناء المرور بحيث لا ينافيه صدق المرور به أو إسراع جعفر عليه السلام في أدائه وإقامته مع رفع صوته بالأذان بحيث سمعه من بعيد قل أن يقرب منه ثم سمع الإقامة إلى أن تباعد منه

والحاصل أنّه لا يسعي الاعتناء بمش هذه الاستعدادات في رفع اليد عن مقتضيات الأصول، فمقتضى الأصل عدم سقوط التكليف بالأذان أو الإقامة بسماع بعضها.

نعم، لو سمع العص و أنى بالباقي، أمكن القول بكفايته بدعوى القطع بالمساط، وأنّ الإتيان بالباقي قولاً ليس بأذن من سماعه، مع أنّ الملقق من السماع والقول في مثل العرض أولى بالصحة ممّا دلّت على صحته صحيحة ابن سنان، المتقدمة<sup>(١)</sup>، فليتأمل.

ثمّ إنّ طاهر الأصحاب بل صريح غير واحد منهم: عدم الفرق ما بين أذان الصلاة و أذان الإعلام في حوار الاكتفاء بسماعه للصلاة.

ولعلّه لهم المساط، أو استدته من إطلاق قوله عليه السلام: «يجزئكم أذان جارك»<sup>(٢)</sup> فإنّ وروده في أذان الصلاة لا يقتضي احتصاص المراد به، فلا يسعي الاستشكال فيه خصوصاً بعد اعتصاده بما عرفت.

ولا يشترط في إحراء السماع حكيمة السامع؛ لإطلاق النصّ والفتوى، بل

(١) في ص ٣٧٠

(٢) تقدّم تخريجه في ص ٣٧٠، الهامش (٢).

ظهورهما في العدم

فما عن الشهيد في النفية من اشتراطه<sup>(١)</sup> محلّ نظر.

تنبيه: لو أذن الإمام و أقام لصلاته جماعة، سقط التكليف بهما عن المأمومين وإن لم يسمعهما أحد منهم، بل كان قبل حضورهم، كما يشهد له خبر أبي مريم، المتقدم<sup>(٢)</sup> الدالّ على كفاية سماعه للأذان في الجماعة، فإن أدانته بنفسه أولى من السماع بلا شبهة، بل قد أشربنا إلى أنّه يفهم من قوله عليه السلام: «فأجزأني ذلك» جواباً لقولهم: صليت ما بلا أذن و لا إقامة، تبعية صلاتهم لصلاته، و أنّ العرة بوقوع صلاته بأذان و إقامة، فلا مدخلية حبثي لحضورهم أو سماعهم في ذلك.

و لا يباقي ذلك كون إرادة الجماعة حين الأذان أو سماعه معصرة في سقوط التكليف بأذان الجماعة، الذي هو أشدّ استحساناً من أذان المنفرد، حيث إنّ طلبه أكّد، فيغاير الطلب المتعلّق بالأذان للمنفرد، فيمكن مقاوّمه مع حصول الأذان لا بهذا القصد، فمن هنا ينطرق الحدة في الاستدلال بهذه الرواية لكفاية أذان المنفرد فيما لو بدا له بعد أن أذن نيّة الانفراد أن يصلي جماعة، كما تقدّمت الإشارة إليه في محله.

و لو أذن أو أقام بعض المأمومين للجماعة، أجزأ بلا شبهة، لاستقرار السيرة عليه من صدر الشريعة فصلاً عن شهادة البصوص و الفتاوى بذلك.

(١) النعلية: ١٠٨، و حكاه عنه العامل في مفتاح الكرامة ٢: ٢٩٥.

(٢) في ص ٣٦٩ - ٣٧٠.

و هل يعتذر في ذلك سماع الإمام كما يظهر من الجواهر<sup>(١)</sup>، و ربما يؤمن إليه بعض عائر الحقائق<sup>(٢)</sup> و جهن، أقوهما العدم؛ لاستقرار السيرة على معايرة المؤذن و المقيم للإمام. و عدم تقيّد الإمام بكفيرة من المأمومين بسماعه، فربما يشتغل حالهما بالناقلة و غيرها من الأشعث الموحجة لعفته عن الأذان، بل قد يكون أطرش بل ربما يؤذن المؤذن قبل حضوره.

و الحاصل أنّ السيرة مستقرّة على لاكتفاء في الجماعة بأذان من يؤذن لها من غير اشتراطه بحضور الإمام أو سماعه.

و احتمال كونها ناشئة من عدم الصلاة، يدفعه التدبر في الآثار، حيث يظهر منها أنّ الأمر كان كذلك من صدر الشريعة.

و كفائه شاهداً على ذلك ما رواه الصدوق بإساده عن حفص بن سالم أنّه سأل أبا عبد الله عليه السلام إذا قال المؤذن قد قامت الصلاة أي قوم الناس على أرجلهم أو يجلسون حتى يجزي إمامهم؟ قال: لا، بل يقومون على أرجلهم، فإن جاء إمامهم، وإلا فليؤخذ بيد رجل من القوم فيقدم<sup>(٣)</sup>.

و خبر معاوية بن شريح عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال: إذا قال المؤذن: قد قامت الصلاة، ينبغي لمن في المسجد أن يقوموا على أرجلهم و يقدموا بعضهم، و لا يتظروا الإمام قال قت: و إن كان الإمام هو المؤذن؟ قال: «و إن كان فلا يتظرونه و يقدموا بعضهم»<sup>(٤)</sup>.

(١) جواهر الكلام ٩/١٣٧.

(٢) راجع: الحقائق الماصرة ٢٩:٧.

(٣) المقيمه ١/٢٥٢، الوسائل، الباب ٤٢ من أبواب صلاة الجماعة، ح ١.

(٤) التهذيب ٣/٤٢٦، الوسائل، الباب ٤٢ من أبواب صلاة الجماعة، ح ٢.

و يؤيده أيضاً قوله عليه السلام في خبر السكوبي «إن النبي صلى الله عليه وآله كان إذا دخل المسجد و بلال يقيم الصلاة حساً»<sup>١</sup> وبته مشعر بل ظاهر في أن بلالاً كان يشتغل بالأذان و الإقامة قبل مجيء النبي صلى الله عليه وآله، و أنه صلى الله عليه وآله على تقدير مجيئه قبل الفراغ من الإقامة كان يجلس حتى يفرغ

إلى غير ذلك من الشواهد و المؤيدات، فلا يسعى الاستشكال فيه. ثم إنه لو قيل باعتبار سماع الإمام، فيسعى أن يجعل ذلك من قبيل شرائط صحة أذان المؤذن و كفايته في الجماعة، لا من باب الاجتزاء بسماع الإمام أذان مؤذن، فإن هذا خلاف ما هو المعروف في أدهان المشرعة، بل خلاف ما يتبادر من الفتاوى و المصوص الدالة على جواز معيرة المؤذن و المقيم للإمام، كما لا يحفى.

و لو أذن أو أقام للجماعة من لم يكن نفسه عارماً على الصلاة، فعلى الاحتراء به أو بسماعه تردد، إذ لم تثبت شرعيته، والله العالم.

### (المسألة) التاسعة: من أحدث في أثناء الأذان و الإقامة تطهر

استحساناً بل و حتماً في الإقامة على قول (و بنى) و لو على القول باشتراط الطهارة فيها على الأشبه؛ إذ لو سئما شرطية الطهارة أحداً بما يترأى من بعض أدلتها، فلا سلم مانعة الحدث الواقع في أثناءه عند عدم لتشاعل أجزائها

### (و الأفضل أن يعيد الإقامة) كما يشهد له خبر علي بن جعفر - المروي

عن قرب الإسناد - عن أخيه موسى عليه السلام، قال سألت عن المؤذن يحدث في أدائه أو في إقامته، قال: «إن كان الحدث في الأذان فلا بأس، وإن كان في الإقامة فليتوضأ

(١) التهذيب ٢/٢٨١: ١١١٨، الوسائل، الباب ٣٦ من أبواب الأذان و الإقامة، ح ٢.

و ليقيم إقامة»<sup>(١)</sup>.

و يؤيده ما عي حبر<sup>(٢)</sup> أبي هارون و غيره<sup>(٣)</sup> من أنها من الصلاة  
([المسألة] العاشرة: مَنْ أحدث في) أثناء (الصلاة تطهر و أعادها)  
كما نسمع البحث فيه في محله إن شاء الله.

(و لا يعيد الإقامة) فإن الحدث الواقع في أثناء الصلاة لا يوجب إلا بطلان  
الصلاة، ولا مقتضي لإعادة الإقامة (إلا أن يتكلم) فيستحب حينئذ إعادتها؛  
لصحيحة محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «لا تتكلم إذا أقمت [الصلاة]  
فإنك إذا تكلمت أعدت الإقامة»<sup>(٤)</sup>.

([المسألة] الحادية عشر: مَنْ صلى خلف إمام لا يقتدى به أدن  
لنفسه و أقام) كما يدل عليه خبر محمد بن عداة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «أدن  
حلف مَنْ قرأت حلقه»<sup>(٥)</sup>.

هذا، مع أن قصبة كون الاقتداء ضرورياً أن يجترئ إلى ما هو وظيفته من  
الأدان و الإقامة و القراءة و غيرها مهما أمكن

(و إن خشي فوات الصلاة) إن أدن و أقام (اقتصر على تكبيرتين و  
على قوله: قد قامت الصلاة) مقدماً له على التكبيرتين، مضيماً إليهما التهليل،  
كما يدل عليه خبر معاذ بن كثير عن أبي عبد الله عليه السلام: «إذا دخل الرجل

(١) تقدّم تحريجه في ص ٢٧١، الهامش (٣).

(٢) تقدّم تحريجه في ص ٣٢٧، الهامش (٤).

(٣) تقدّم تحريجه في ص ٢٧٦، الهامش (٢).

(٤) تقدّم تحريجهما في ص ٣٢٨، الهامش (١) و ما بين المعقوفين أصفاة من المصدر.

(٥) التهذيب ١٩٢/٥٦٣، الوسائل، الباب ٣٤ من أبواب الأدان و الإقامة، ح ٢.



المسجد و هو لا يأتى بصاحبه و قد بقي على الإمام آية أو آيتان فحشي إن هو أدن  
و أقام أن يركع الإمام فليقل قد قامت الصلاة [قد قامت الصلاة] الله أكبر الله أكبر،  
لا إله إلا الله، وليدخل في الصلاة<sup>(١)</sup> بل طاهره ذلك إذا حاف فوات الركعة فصلاً عن  
الصلاة، ولعله المراد من خوف فوات لصلاة في المتن و غيره.

و في المدارك - بعد أن استدلل بحكم المذكور بالحبر المبرور - قال: و  
ينبغي العمل على صورة الرواية، و عبارات الأصحاب قاصرة عن إعادة ما تضمنته  
فصولاً و ترتيباً مع أنها صعبة السد، و مقتضاها تقديم الذكر المستحب على  
القراءة الواحبة، و هو مشكل جداً<sup>(٢)</sup>. انتهى.

و أحب<sup>(٣)</sup> أنه بالحذر الصغيف بالعمل، و بأن الاستشكل في تقديم الذكر  
المستحب على القراءة الواحبة من قس الاجتهاد في مقابلة النص، مع أن القراءة  
إنما تجب بعد دخوله في الصلاة على تقدير التمكن من فعلها، فله قبل افتتاح  
الصلاة أن يشتغل بالمباحات فصلاً عن الذكر المستحب، ثم يراعي عند دخوله  
في الصلاة ما يقتضيه تكليفه من القراءة و عدمها.

نعم، ينبغي العمل على صورة الرواية، و عبارة المتن و نحوه قاصرة عن  
إفادته، بل موهمة لحلافه.

ثم إن النسخ التي عثرت عليها محتلفة في نقل الرواية، ففي الوسائل  
الموجودة عدي: «قد قامت الصلاة» بلا تكرر، و في سائر النسخ مكرراً، و الطاهر

(١) الكافي ٣: ٢٢/٣٠٦، التهذيب ٢: ٢٨١٢، الوسائل، الباب ٣٤ من أبواب الأذان و

الإقامة، ح ١، و ما بين المعقرفين أصغناه من المصدر.

(٢) مدارك الأحكام ٢: ٣٠٣-٣٠٣.

(٣) المجيب هو صاحب الجواهر فيها ١٤٤٠.

أن هذا هو الصحيح، وما في الوسائل من سهو النسيح، والله العالم.  
**(وإذا أخلّ) المؤذن (بشيء من فصول الأذان استحَبَّ للمأموم التلَفُّظ به) و طاهر السياق كونه من تنمة لمألة سابقة.**  
 و أشككه في المدارك:

أما أولاً، فبأنه خلاف مدلول النص، و هو صحيح اس سان. «إذا أذن مؤذن فنقص الأذان و أنت تريد أن تصني بأدائه فأنتم ما نقص هو من أدائه»<sup>(١)</sup>.  
 و أما ثانياً فلما صرح به الأصحاب و دلّت عليه الأحبار من عدم الاعتداد بأذان المحالف، فلا فائدة في إتيان المأموم بما تركه لإمام من الفصول اللهم إلا أن يقال إن ذلك مستحبٌّ مرأه و إن كان الأذان غير معتد به و هو حسن لو ثبت دليله

و احمل الشارح **عقّل** هذه المألة مفصلة عن الكلام السابق، و أنها محمولة على غير المحالف، كما سي بعض فصول لأذان أو تاركه أو تارك الجهر به **تقيّة**<sup>(٢)</sup> و هو حيد من حيث المعنى، لكنه بعيد من حيث اللفظ<sup>(٣)</sup> انتهى  
**أقول:** و لعله أراد بمحالفته للنص عدّه مستحباً مع ظهور النص في الوجوب الشرطي.

و يمكن دفعه: بأن الحكم باستحبه بملاحظة أن الأذان في حد ذاته مستحب، لا أنه لو اكتفى بما سمعه منه من لأذان الناقص بجرته، ولكن يستحب له إتمامه حتى يتحقق التساوي بينه و بين النص .

(١) تقدّم تحريجه في ص ٣٧٠، الهامش (٣).

(٢) مسالك الأفهام ١٩٤:١.

(٣) مدارك الأحكام ٣:٣٠٣-٣٠٤.

و كيف كان فمستند هذا الحكم بحسب الظاهر هو الصحيح المبرور، و  
مورده على ما هو المتبادر إلى الدهن إنما هو ما لو سمع الأذان الناقص و أراد  
الاكتفاء به في صلاته، و هو بإطلاقه بعم ما لو أراد أن يصلّي بأذانه منفرداً أو في  
الجماعة، إماماً كان أو مأموماً، كما أن إطلاقه يشمل ما لو كان النقص سهواً أو عمداً،  
كما في أذان المخالف الذي يترك بعض فصوله عمداً أو جهلاً  
و لا ينافي ذلك عدم الاعتداد بأذان المخالف، إذ الاعتداد حينئذٍ بسماعه،  
لا بأذان المخالف.

نعم، لو لا ظهور النص في شمول أذان المخالف، لأثحه الالتزام بعدم كفاية  
سماع أذانه؛ ساء على اشتراط الإيمان في المؤذن، بدعوى انصراف ما دلّ على  
كفاية الأذان إلى الأذان المشرع. (ع)  
ولكن لا مجال لهذه الدعوى بالنسبة إلى الصحيح المبرور، حيث إن  
المخالف المعهود منه نقص الأذان من أظهر المصاديق التي يتبادر إلى الدهن من  
إطلاق النص.

هذا، مع أن دعوى انصراف قوله <sup>(١)</sup> في حرّ عمرو بن خالد. «يجزئكم  
أذان جاركم» عن أذان المخالف مع علة كون جارهم مخالفاً، غير مسموعة،  
فالأظهر جواز الاكتفاء بأذان المخالف عند سماعه و إتمام ما فيه من النقص، وإن  
كان الأقوى عدم الاعتداد به من حيث هو، والله العالم.  
تذنيب: قد ورد استحباب الأذان أو مع الإقامة في مواضع لم يتعرض لها  
المصنف:

(١) تقدّم تخريجه في ص ٣٧٠، الهامش (٢).

منها: عند تولع الغول، كما عبّر به بعض<sup>(١)</sup>، أو في العلوات الموحشة، كما في عبارة بعض<sup>(٢)</sup>؛ لما رواه الصدوق مرسلاً عن الصادق عليه السلام أنه قال: «إذا تولعت بكم<sup>(٣)</sup> الغول فأذنوا»<sup>(٤)</sup>.

و عن محاسن الرقي بإساده عن حابر الجعفي عن محمد بن علي عليه السلام قال: «قال رسول الله ﷺ: إذا تعولت بكم<sup>(٥)</sup> العيلان فأذنوا بأذان الصلاة»<sup>(٦)</sup> و عن الذكرى حاكياً عن الجعفر بن مرسلاً عن النبي ﷺ نحوه<sup>(٧)</sup> و عن دعائم الإسلام عن علي عليه السلام قال: «قال رسول الله ﷺ: إذا تعولت بكم العيلان فأذنوا بالصلاة»<sup>(٨)</sup>.

و عن الذكرى أنه - بعد أن روى مرسلة الصدوق و عن الجعفر بن مرسلاً عن النبي ﷺ نحوه حابر - قال: و رواه العامة<sup>(٩)</sup>، و فسره الهروي بأن العرب تقول إن العيلان في العنوت تراءى للناس تتعول تعولاً، أي تلون تلوناً فتصلهم عن الطريق و تهلكهم<sup>(١٠)</sup>، و روى في الحديث: «لا عول»<sup>(١١)</sup> و فيه إبطال لكلام

(١) صاحب الوسائل فيها في عنوان الباب ٤٦ من أبواب الأدان والإقامة.

(٢) الشهيد في الذكرى ٢٣٦٣

(٣) في الفقيه، «إذا تعولت لكم».

(٤) الفقيه ٩١٠/١٩٥، الوسائل، الباب ٤٦ من أبواب الأدان والإقامة، ح ١

(٥) في المحاسن، «لكم».

(٦) المحاسن ٦٨/٤٩-٤٨، الوسائل، الباب ٤٦ من أبواب الأدان والإقامة، ح ٢

(٧) الذكرى ٢٣٦٣، و راجع الجعفر بن مرسلاً، ٤٢، و حكاه عنه السحراني في الحقائق الماصرة ٣٦٥٧

(٨) دعائم الإسلام ١٤٧١، و فيه في الحقائق الماصرة ٣٦٥٧

(٩) المسنن الكبير - للنسائي - ٢٣٦٦ ١٠٧٩١، مسند أحمد ٣٠٥٣ و ٣٨٢، مسند أبي يعلى ٢٢١٩/١٥٣٤، المصنف - لعبد الرزاق - ٩٢٥٢/١٦٣٥.

(١٠) الغريبين ١٣٩٥:٤ «غول».

(١١) صحيح مسلم ١٧٤٤:٤، سنن أبي داود ١٧٤ ٣٩١٣، مسند أحمد ٣١٢٣ و ٣٨٢.

العرب، فيمكن أن يكون الأذان لدفع تحييل الذي يحصل في العلوات وإن لم يكن له حقيقة<sup>(١)</sup>. انتهى كلام الذكرى.

و عن النهاية الأثيرية أنه - بعد أن ذكر في تفسير «لا عول» الوارد في الحديث بعض الكلام الذي يشبه ما تقدمت حكايته عن الهروي - قال ما لفظه: و قيل قوله «لا عول» ليس معياً لعين العول و وجوده، وإنما فيه إبطال زعم العرب في تلونه بالصور المختلفة واعتياله، فيكون المعنى بقوله «لا عول» أنها لا تستطيع أن تضل أحداً، و يشهد له الحديث «آخر «لا عول ولكن العالي» [السعالي]<sup>(٢)</sup> سحرة الجن، أي. ولكن في الجن سحرة لهم تبليس و تحييل، و منه الحديث «إذا تعولت العيلان فادروا بالأذان» أي. «دفعوا شرها بذكر الله تعالى»<sup>(٣)</sup> انتهى

و كيف كان فلا إشكال في استحباب الأذان في الحال المربور

و منها: الأذان في أذن المولود، نبي، و الإقامة في اليسرى، كما يدل عليه مرسله الصدوق عن الصادق عليه السلام، قال «المولود إذا وُلد يؤذن في أذنه اليمنى و يقام في اليسرى»<sup>(٤)</sup>

و منها: الأذان في أذن من ساء خلقه، كما يشهد له صحيحة هشام بن سالم أو حسنة عن أبي عبد الله عليه السلام قال «سحمت اللحم، و من تركه أربعين يوماً

(١) الذكرى ٢٠٦٣، و حكاه عنه البحراني في الحقائق البصرة ٣٦٥٧.

(٢) ما بين المعقوفين أخذه من المصدر.

(٣) النهاية - لابن الأثير - ٣٩٦٣ و صول، و حكاه عنها البحراني في الحقائق البصرة

٣٦٦٣٦٥٧

(٤) المعية ٩١١/١٩٥١، الوسائل، كتاب ٤٦ من أبواب الأذان و الإقامة، ج ٢.

سَاء حَقَّقَهُ، وَ مَنْ سَاء خُلِقَهُ فَادْنُوا فِي أُذُنِهِ»<sup>(١)</sup>

و خبر أبان [عن] <sup>(٢)</sup> الواسطي عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «[إِنَّ] <sup>(٣)</sup> لِكُلِّ شَيْءٍ قَرْمًا، وَ إِنَّ قَرْمَ الرَّحْلِ اللَّحْمِ، هَمَّ تَرَكَه أَرْبَعِينَ يَوْمًا سَاءَ حَقَّقَهُ، وَ مَنْ سَاء خُلِقَهُ [فَادْنُوا] <sup>(٤)</sup> فِي أُذُنِهِ الْيَمْنَى»<sup>(٥)</sup>

أقول: في المجمع - القَرْم - بالتحريك - شدة شهوة اللحم حتى لا يصبر عنه <sup>(٦)</sup>. انتهى.

و ما في هذه الرواية من التقييد باليمى يُحمل على الأفضلية، إذ لا مقتضي لتقييد الإطلاق بالمقيّدات في المستحبات، كما عرفته مراراً

و خبر [أبي] <sup>(٧)</sup> حمص <sup>(٨)</sup> عن أبي عبد الله عليه السلام عن آتائه عن علي عليه السلام، قال: «كُلُوا اللَّحْمَ فَإِنَّ اللَّحْمَ مِنَ اللَّحْمِ، وَ ائْلَحِمْ يَسْتَلْحِمُ» قال «و مَنْ لَمْ يَأْكُلِ اللَّحْمَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا سَاءَ خُلِقَهُ، وَ إِذَا سَاءَ خُلِقَ أَحَدُكُمْ مِنْ إِنْسانٍ أَوْ دَابَّةٍ فَادْنُوا فِي أُذُنِهِ الْأُذُنَ كُلَّهُ»<sup>(٩)</sup>

قيل: و كذا يستحب في البيت <sup>(١٠)</sup>، نُحَرِّسُ سَيِّمَانَ الْحَقْعَرِيِّ، قال. سمعته

(١) المحاسن ٤٣٣/٤٦٥، الكافي ١/٣٠٩٦، الوسائل، الباب ١٢ من أبواب الأطعمة المباحة، ح ١.

(٢) و ٣) ما بين المعقوفين أصفاء من المصدر.

(٤) بدل ما بين المعقوفين في ص ١٢، و الطبعة الحجرية «فليؤذن». و المشت كما في المصدر.

(٥) المحاسن ٤٣٥/٤٦٥، الوسائل، الباب ١٢ من أبواب الأطعمة المباحة، ح ٧.

(٦) مجمع البحريين ١٣٧:٦ «قَرْم».

(٧) ما بين المعقوفين أصفاء من المصدر.

(٨) في المحاسن زيادة «والأبان». و في الوسائل «لأبانه».

(٩) المحاسن: ٤٣٦/٤٦٦، الوسائل، الباب ١٢ من أبواب الأطعمة المباحة، ح ٨.

(١٠) كما في حواهر الكلام ١٤٩٩.

يقول: «أذن في بيتك فإنه يطرد الشيطان و يستحب من أجل الصبيان»<sup>(١)</sup>.

أقول: الظاهر أنه أريد به الأذن المعهود

و عن الذكرى أنه عُدَّ منها الأذن المقدم على الصبح<sup>(٢)</sup>

قلت: قد تقدّم<sup>(٣)</sup> تحقيق البحث فيه، وقد وقع في بعض الأخبار التصريح

بأنه ليس بمسنون ولكنه يقع الجبر<sup>(٤)</sup>، فلا بأس به

و في الجواهر قال: قد شاع في زماننا الأذان و الإقامة خلف المسافر حتى

استعمله علماء العصر فعلاً و تقريراً، ألا أتى لم أحد به حبراً و لا من ذكره من

الأصحاب<sup>(٥)</sup>. انتهى.

أقول: أما الأذان فهو متعارف عند الناس و أما الإقامة فلم أعهدا عنهم.

و كيف كان مستنده غير معلوم و لعله نشأ من استحباب الأذان في

العلوات، فتحطوا عن مورده من باب المسامحة العرفية، و الله العالم

و قد فرع من تسويد الجرد<sup>(٦)</sup> من كتاب الصلاة من الكتاب المسمى

بـ«مصباح الفقيه» مصنفه محمد رضا نهمداني في يوم الأربعاء من شهر جمادى

الثانية من سنة ألف و ثلاثمائة و ست من الهجرة النبوية.

(١) الكافي ٣/٣٠٨، الوسائل، ليات ١٨ من أبواب الأذان و الإقامة، ح ٢

(٢) الذكرى ٢٣٧٣، و حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ١٤٩:٩.

(٣) في ص ٢٩٩ و ما بعدها.

(٤) راجع الهامش (٣ و ٤) من ص ٣٠١.

(٥) جواهر الكلام ١٤٩:٩.

(٦) حسب تجزئة المصنف في

بسم الله الرحمن الرحيم

و به ستمعين

الحمد لله ربّ العالمين، و الصلاة و السلام على خير خلقه محمّد و آله  
الطاهرين، و لعنة الله على أعدائهم أجمعين إلى يوم الدين

(الركن الثاني: في أفعال الصلاة، و هي واجبة و مسنونة،  
فالواجبات ثمانية).

(الأول: النية).

١ و اعتبارها في الصلاة على لظاهر من الضروريات فضلاً عن انعقاد  
الإجماع عليه، ولكن وقع الخلاف بين الأعلام في "نَهَا هَلْ هِيَ شَرْطٌ لِلصَّلَاةِ، كَمَا  
صَرَّحَ بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ، أَوْ جَرَّ مِنْهَا، كَمَا قَوَّاهُ آخَرُونَ؟" و ربما يظهر من المتن اختياره  
حيث عدّه من أفعال الصلاة.

و قد أطال البحث عنه جماعة، و طواه آخرون، لقلة فائدته، خصوصاً على  
القول بكفاية الداعي الذي لا بدّ من استدامته حال الصلاة.



نعم، على القول بأن اليئة المعتبرة في العبادات عبارة عن الإرادة التفصيلية المتوقفة على استحصار صورة الفعل في النفس ربما تظهر ثمرة القولين - خصوصاً لو قيل بجوار تقديمها عن زل الفعل من حين الأحد في مقدماته - حيث إنه على القول بالجزئية لابد أن يرعى حين فعلها شرائط الصلاة من الطهارة والقيام والاستقبال ونحوها، بخلاف الشرطية، كما لا يخفى

وكيف كان فلم نعتز فيما ذكرناه من أدلة الضربين على ما يعتمد عليه، ولكن الحق أنها شرط للصلاة، كغيرها من اسكاليف التعبدية التي تتوقف صحتها على حصولها بقصد الإطاعة، ضرورة اشترط أفعال الصلاة بصدورها عن قصد الإطاعة، وعدم كونها تكاليف توصلية، فهو صدر شئ منها بلا قصد أو بقصد شئ آخر غير إطاعة الأمر بالصلاة، لم تصح، فإني شرط في صحة سائر الأحراء حزمًا، و أما كونها بنفسها ملحوظة في الماهية على حد سائر الأحراء مع قطع النظر عن اشتراط الأحراء بحصولها عن قصد فلا دليل عليه

والحاصل. أنه لا شبهة بل لا خلاف في أنه يشترط في صحة أفعال الصلاة انبعاثها عن إرادة الإطاعة، و أما كون إرادة الإطاعة بهذه الأفعال من حيث هي مأخوذة في ماهية الصلاة على سبيل الجزئية بحيث تكون هي في حد ذاتها مع قطع النظر عن متعلقاتها مقصودة بالضرب فلا دليل عليه.

و كماك شاهداً على ما ادعينا - من تسالمهم على اشتراط وقوع الأفعال بعنوان الإطاعة المتوقفة على قصد - تدبر في كلماتهم عند البحث عن أنه هل يعتبر في صحة الصلاة وغيره من العبادات استحصار صورة العبادة ووجهها من الوجوب والمدب وغيره من التفاصيل؟ فإنهم بنوا اعتبار التفاصيل وعدمها

على كفاية إيجاد المأمور به بدعي الأمر في صدق الإطاعة المعتبرة في صحة العبادة و عدمها، فلو كان القصد في حد ذاته جزءاً خارجياً معتبراً في ماهية العبادة، لم تكن دعوى صدق الإطاعة على إيجاد المأمور به يداعي أمره مُجديّة في نفي شيء من هذه التفاصيل، ولا إنكاره مُخدياً في إثباتها، كما لا يحفى على المتأمل.

هذا، مع أنه لو لم تكن النية شرطاً لسائر لأفعال، لزم صحة تلك الأفعال من حيث هي عند عرائنها عن انقصد، أو مع قصد الخلاف، مع أنه باطل بلا شبهة إن قلت: بطلان الحرء العاري عن القصد أو المقرون بقصد الخلاف ليس مسبباً عن عرائنه عن قصد إطاعة أمره كي يكون هذا<sup>(١)</sup> القصد شرطاً لصحة ذلك الجرم من حيث هو، بل مسبب عن عدم ترتبه على القصد الذي هو حرء آخر للصلاة، متقدّم عليه في الرتبة

قلت: إنا نفرص كونه عازماً على فعل الصلاة من أول الأمر و باقياً على عزمه إلى حين صدور هذا العمل منه، كما لو قصد فعل الصلاة و دخل فيها ثم عرّض له عند إرادة السجود - مثلاً - داعٍ بسجود، كاستماع العزائم و نحوه، فسجد له من غير أن يعدل عن قصده للصلاة أو المصنّي فيها، فالإرادة الإجمالية - التي يعبر عنها بالداعي، و يعتبرها في صحة لعبادة - محققة في الفرص، كما أن الإرادة التفصيلية - التي يعتبرها القانونون بالإحطار - متحققة، و استدامة حكمها - التي يعتبرون بقاءها إلى تمام العمل<sup>(٢)</sup> - أيضاً ثابتة، ولما ع<sup>(٣)</sup> صحته في الفرص

(١) في وض ١٣. و ذلك بدل وهد.

(٢) في وض ١٧. والعمل بدل والعمل.

(٣) في وض ١٧. ومن بدل ومن.

ليس إلا عدم اسعاث هذا الفعل اسعاض عن تلك الإرادة و ذلك الداعي، فليتأمل.

(و) على كل حال و (هي ركن في الصلاة، و) لكن لا بمعناه المصطلح - وهو ما كان تركه و زيادته عمداً و سهواً موجباً لسقوط، فإن زيادة النية إما غير معقولة خصوصاً على القول بشرطيتها - حيث إن لزيادة لا تكون إلا في الأحرار الخارجية، أو أنها عبر قاذبة بلا شبهة - بل بمعنى أنه (لو أخل بها) و تركها (عامداً أو ناسياً، لم تنعقد صلاته)

(و) قد عرفت في باب الوضوء أنه ليس بنية حقيقة شرعية أو متشعبة، بل هي لغة و عرفاً و شرعاً الإرادة و القصد، كما فسرها بها المصنف رحمته الله في الوضوء حيث قال: هي إرادة تعمل بالقلب<sup>(١)</sup>

ولكن ربما وقع في عنائر القائلين بوجوب الإحطار حين العمل تفسيرها بالصورة المحطرة التي تتوقف عليها الإرادة التفصيلية مسامحةً، فنية الصلاة التي تتوقف عليها صحتها (حقيقتها) القصد إلى فعلها طاعة لله و تقرباً إليه تعالى، و هو يتوقف على (استحضار) مهية الصلاة و (صفة الصلاة) الخاصة الواقعة في خير الطلب الذي أراد امتثاله، المميزة بها عما يشركها في الماهية (في الذهن) أي تصورهما بالخصوص، كما أنه يتوقف على تصور عاينها التي هي الإطاعة و التقرب، فتفسيرها باستحضار صفة الصلاة في الذهن مسامحة؛ فإنه من مقدمات النية، و ليس بداخل في حقيقتها، وإنما حقيقتها القصد بها إلى فعلها طاعة لله تعالى، و لا يعتبر فيها أريد من ذلك، كما عرفت تحقيقه في باب الوضوء.

(و) لكن المشهور بين الأصحاب - رضوان الله عليهم - اعتبار أمور آخر، كالمصنف في الكتاب حيث اعتر (القصد بها إلى أمور أربعة: الوجوب أو الندب، والقربة، والتعيين، وكونها أداة أو قضاء)

و قد عرفت في المسحط المشار إليه أن الوجوب والندب وبطائرهما مما هو من لواحق الطلب لا يعتر قصده في مقام الامثال، وإنما المعتر تشخيص متعلق الطلب وإتيانه بداعي طلبه، لا تشخيص مراتب الطلب فضلاً عن قصدها نعم، ربما يستعمل بقصد الوجوب والندب عن تعيين الماهية المأمور بها، كما لو احصر ما هو واجب عليه في قسم خاص، كصلاة العصر مثلاً، فقصد بفعله الصلاة الواجبة عليه بالفعل، فإنه حينئذٍ قاصد للماهية المأمور بها بعينها.

و قد تقدم تفصيل الكلام فيما يتعلق بالمقدم من القصد والإبرام في نية الوضوء، فلا نطيل بالإعادة.

و ملخصه أنه لا يعتبر في صدق الإهارة - التي تتوقف عليه صحة العبادات - إلا اختيار الفعل الذي تعلق به التكليف، قاصداً به الخروج عن عهدة ذلك التكليف، وهذا لا يتوقف إلا على تخصيص ذلك لفعل بالقصد تنويعه بشئ من خواصه التي تجعله موافقاً للمأمور به كي يصح انضمام ذلك الفعل الموافق للمأمور به من حيث كونه كذلك بكونه صادراً عن قصد وإرادة، والذي يعتبر في المقام إنما هو تعيين القسم الخاص من الصلاة، كالظهر والعصر، أو بافتئها، أو الآيات، أو صلاة جعفر، أو الاستسقاء، أو لعيد، أو غير ذلك، وإيقاعه امتثالاً لأمره، فإن هذه الصلوات حقائق مختلفة وإن اتحد بعضها مع بعض صورة، كما يكشف

عن ذلك اختلاف آثارها، بل ظهور أدلتها في كون كلٍّ منها نوعاً من الصلاة، فلا بدّ من تعيينه بالقصد.

ولا يكفي في متحدّي الصورة إتيان صورتها المشتركة و تخصيصها بإحدهما بعد الوقوع، كعمل ركعتين صالحين لأن يسوي بهما فريضة الصبح أو نافلة، إذ لا بدّ في إطاعة أمرٍ من القصد إلى إيجاد متعلّقه حين صدوره، والسيّة اللاحقة لا تجدي في صيرورته كذلك، كما هو واضح

و ليست الصلاة جماعةً و مرادى سوعين مستخدمين كي يعتبر تعيينهما بالقصد، بل الصلاة جماعةً خصوصيّة موحدة لأصيّة الطبيعة، فصلاة الظهر مثلاً - طبيعة واحدة، ولكن إتيانها جماعةً أفضل، فهما من قبيل ما لو تعلّق أمرٌ بالرامي بطبيعة على الإطلاق، و أمرٌ نديّ بإيحادها على كلفةٍ مخصوصة، فلو أراد امتثال هذا الأمر النديّ، وحب عليه القصد إلى خصوص متعلّقه بأن يسوي الإتيان بها جماعةً، و إلا فيقع امتثالاً للأمر بالطبيعة.

و ربما يؤيّد اتحادهما نوعاً - مضافاً إلى ظهور أدلتها في ذلك - جوار العدول عن المأموميّة إلى الإمامة أو لاعداد، و عدم جوار عكسه لو سلّم فعير قاذح في المدعى، لما أشرنا إليه من أن كونها جماعةً خصوصيّة رائدة عمّا يتقوم به أصل الطبيعة، فلا مانع من أن يكون القصد إليها من أول الصلاة شرطاً في تحقّقها و كذلك الكلام في القصر و الإتمام، فإن مقتضى طواهر أدلتها كونهما ماهيّة واحدة أوجب الشارع الإتيان بها مقصورةً في السفر، فلا يجب تعيينها بالقصد، بل له في مواضع التخيير الدخول في الصلاة من غير تعيين لأحدهما، بل

بأياً على اختيار أيهما أحب، ولكن التعيين أحوط  
أمّا كونها أداءً أو قضاءً فلا بد من تعيينه بالقصد.

أمّا الأداء، فواضح، لأن إيقاع الصلوات الموقّعة هي أوقاتها من القيود  
المعتبرة فيها، ولا تتحقّق إطاعة أوامرهم، لا بالقصد إلى إحداث متعلّقاتها على  
حسب ما تعلّقت بها أوامرهم.

و أمّا القضاء فقد يتعيّل عدم احتياجه إلى التعيين، بل يكفي عدم تعيين  
الأداء في صحتها قضاءً، نظراً إلى ما قوّيه في المواقف من أن القضاء ليس ماهيةً  
مسايةً للأداء، وقد جعلها الشارع تدرك ما فات من باب التعمّد، بل هي بعينها  
تلك الصلاة الواجبة في الوقت، وقد أمر الشارع بإيقاعها في خارجة عند هوان  
الوقت، وإيقاعها في الوقت خصوصيةً معتبرة فيها، ولكن لا تنتمى مطلوبيّتها  
هوان تلك الخصوصية، فهما من قبيل «المطلق والمقيّد»، فلو اشتغلت دُمته  
بحاصرة و فوائت من نوعها، يعتبر في الحاصرة تعيينها، و عند عدم تخصيصها  
بالقصد تقع قضاءً، فلا يعتبر في القضاء قصده، بل يكفي الإتيان بصلاة مطلقة من  
نوع ما اشتغلت به دُمته قرينةً إلى الله، لا بقصد وقوعها أداءً

ولكن يدفعه أن هذا ليس من قبيل ما لو تعلّق أمرٌ بطبيعة مقيّدة و أمرٌ آخر  
بمطلقها كي يقع الفرد المأثّر به عند عدم قصد القيد امثالاً للمطلق، بل من قبيل  
تعدّد المطلوب، فالمطلوب عند التمكن من القيد هو المقيّد بخصوصه، و عند  
تعذّره الفرد العاري عن القيد، فهما لدى التحليل مطلوبان بطلبين مترتّبين، و  
الطبيعة المطلقة التي هي القدر المشترك بينهما ليست من حيث هي متعلّقة لطلب،

وإلا لحصل امتثاله في ضمن المقيّد أيضاً، كما في صلاة الجماعة وفرادى.  
 وبما ذكرنا من اختلاف متعلّق لأمرين من حيث التقيّد و تجزّده عن القيد  
 ظهر اندفاع ما قد يتوهم من أنّ قصيّة تحاد الطيّعتين نوعاً أنّه لو أتى بها بقصد  
 كونها أداء برعم دحول الوقت ونكشف خطؤه أو انكشف براءة دّمته عنها لكونها  
 آتياً بها قبل ذلك أن تقع قضاء عمّا عليه من العوشت، بناءً على كفاية قصد حصول  
 الفعل قرينة إلى الله في وقوعه عادةً وسقوط الأمر المتعلّق بها وإن لم يكن بقصد  
 امتثال هذا الأمر بل بقصد أمر وهمي عبر مسجّر عليه في الواقع، كما نفينا البغذ عنه  
 في نية الوصوء

نعم، مقتضى هذا الساء أنّه لو أتى بهرد من القضاء قاصداً به امتثال الأمر  
 المسبّب عن سبب حاصّ - كما لو زعم فوائص - صبح هذا اليوم فأتى بصبح قضاء  
 قاصداً بها امتثال هذا الأمر الذي رجم تجرّو عليه، فانكشف عدم كون دّمته  
 مشغولة بها، وكونها مشغولة بقضاء صبح آخر - أن تقع صلاته صحيحة قضاء عن  
 الصبح الآخر الذي كانت دّمته مشغولة بها

ولكن الاعتماد على هذا البناء لا يحلو عن إشكالٍ وإن كان أوفق بالقواعد  
 التي أسسناها في مبحث النية، فليتنامل.

ثم لا يخفى عليك أن ثمة اعتبار قصد التعيين إنما تظهر فيما إذا تنجز في  
 حقّه التكليف بالأمر المحتلّة و كان قاصداً لامثالها، وإلا فيكفي في التعيين  
 قصد امتثال الأمر المحزّز عليه إذا كان متحدداً، أو قصد امتثال أمر حاصّ من تلك  
 الأوامر، كالأمر الوجوبي، أو لأمر المسبّب عن السبب الكدائي أو نحو ذلك، فإن

قصد امتثال الأمر الخاص بالفعل لمأتي به، يلزمه لقصد إلى إيقاع ذلك الفعل بحيث يقع إطاعة لهذا الأمر، فيكون صدور هذا الوجه مقصوداً للفاعل، وهذا هو المقصود بالأصالة من اعتبار التعيين، كما هو واضح

تنبية: لو شك في كون صلاتين تعلق بهما التكليف متحدثين بالسوء، كصلاة الحاجة أو الاستحارة - مثلاً - بأن شك في أن المطلوب بهما إيقاع طلب الحاجة والاستحارة عقب التطوع ركعتين مصداقاً من دون ملاحظة خصوصية في صلاتيهما، أو أن كلا منهما نوع خاص من الصلاة وجب تعيينهما بالقصد، فإن احتمال كون ما تعلق به القصد - أي القدر المشترك بينهما - موافقاً للمأمور به لا يجدي في مقام الإطاعة، بل لابد من القطع بصدور ما تعلق به الأمر بخصوصه عن قصد وإرادة حتى يقطع بحصول لإطاعة المعلوم اعتبارها في صحة العادة و سقوط التكليف المتعلق بها، ولا يصح نفي اعتبار الخصوصية بالأصل كي يكون الأصل الجاري فيه حاكماً على قاعدة الشك

مثلاً لو دلّ الدليل على وجوب غسل الحيض عند حدوث سببه، وغسل المس كذلك، وحصل سباهما ونجّز التكليف بهما وشك في أن إضافة الغسل إلى سببهما تقييدية كي يعتبر قصدهما في مقام الامتثال، أو تعليلية كي لا يعتبر ذلك، فإن لم نقل بظهور اللفظ في أحد الأمرين، لا يمكن إحصاءه بالأصل؛ إذ لا يترتب على اعتبار الخصوصية قيداً كفة رتدة في مقام العمل على ما يقتضيه الإلزام بمرددين من طبيعة الغسل كي ينبغي لأصل، عدا وجوب قصدها في مقام الإطاعة المعلوم اعتبارها في سقوط التكليف، فما لم يحصل كل من الغسلين



بقصده بالخصوص لا يعلم بإطاعة أمره و سقوط التكليف المتعلق به، فلا يقاس ما نحن فيه بمسألة الشك في الشرطية والجبرئية، أو التعيين والتحجير، ولا بمسألة الشك في اعتبار قصد الوجه أو الحرم في النية و نحوه حيث قوينا الرجوع إلى الرأية في تلك المسائل، لرجوعها إلى الشك في أصل التكليف، كما حققناه في محله، بخلاف المقام، فيتأمر

(و لا عبرة باللفظ) في النية، لأنها من فعل القلب لا مدخلية للألفاظ فيها، فلو جرى على لسانه خلاف ما عقد عليه نفسه، لا يعني بعبثه.

(و وقتها) على المشهور ير لمقدمين (عند أول جزم [من] التكبير).

ولكن عرفت في محث الوصوء و كذا التيمم أنه إن سبأ على أن النية اسم عرفاً و شرعاً لخصوص الإرادة التخصيبية المتوقفة على الإحطار - كما عليه المشهور - فليس لها وقت محدود، بل لمدار في صحة العبادة - كما حققناه في نية الوصوء - صدورها عن قصد و إرادة بحيث يصح انصافها بكونها اختيارية للمكلف، وهذا لا يتوقف على عزم بمصلي مقارن لأول جزم من العمل، كما نراه بالوجدان في سائر أفعال الاختيارية لموحية لاستحقاق المدح و الذم، بل يكفي في انصاف العمل بكونه كذلك ابتداء عن عزم و إرادة متقدمة عليه، سواء كانت الإرادة التفصيلية الساعية عليه مقارنة لأول جزم منه أو مفصولة عنه و لو قبل إيجاد مقدماته، ولكن لا يتحقق الانبعاث عن تلك الإرادة السابقة المبعثة عن تصور

المعل و غايته إلا إذا بقيت تلك الإرادة في نفس سحر من الإجمال بأن لم يرتدع و لم يدهل عنها بالمرّة حتى يعقل تأثيرها في إيجاد الفعل و اتّصافه بكونه موقوفاً، فالمعتبر حين الفعل إنّما هو وجود الداعي إليه، الذي هو أعمّ من الإرادة التفصيليّة و الإجماليّة، و لذا شاع في ألسنة متأخري تفسير النية المعتبرة في العبادة بالداعي.

ولكن قد يقال بأنّ هذا خلاف ما ينبدر منها، و إنّما هي في العرف اسم لخصوص الإرادة التفصيليّة، ولكن لا يشترط في اتّصاف الفعل بكونه موقوفاً اقترانه بها، و إنّما المعتبر بقاء أثرها إلى حين صدور الفعل، فلا يشترط في نية الصلاة المقارنة (و) إنّما (يجب استمرار حكمها إلى آخر الصلاة) كي يصحّ اتّصافها بكون مجموعها حادثة (و هو) بحري على حسب ما تعصبه تلك النية، فحكمها عبارة عن باعثيتها على المعص. كما تقدّمت الإشارة إليه و تفسيره: (أن لا ينقص النية الأولى) لا يحلو عن مسامحة؛ ضرورة أنّ الأمر العدمي لا يصلح أن يكون تفسيراً لاستمرار حكمها، فهو من باب تفسير الشيء بلامه.

هذا، مع أنّه قد يتخلّف ذلك عن استمرار حكمها، فإنّه قد لا ينقص النية الأولى ولكن يدهل عنها بالمرّة، أو يصدر منه بعض الأجزاء اضطراباً من غير أن يكون من آثار تلك الإرادة، فالأولى تفسيره بما ذكرنا

و أمّا إن قلنا بأنّ النية اسم للأعمّ من الإرادة التفصيليّة و من الأمر الإجمالي الباقي في النفس، المؤثر في صدور الفعل شيئاً فشيئاً، فلا يحتصّ اعتبارها بأوّل

جرء من الصلاة، بل تعتبر استداعتها بئى آخر العمل.

ولا ينهى ذلك ما في حمله من لأحبار من أنه لو رعم في أثناء صلاة أنه في غيرها، فأتى بباقي أحوالها سنة ذلك تعبر، وقعت من الأولى

كخسر عبد الله بن المعيرة - المروي عن الكافي - قال، في كتاب حريز أنه قال: إني نسيت أني في صلاة فريضة حتى ركعت و أنا أسويها تطوعاً، قال فقال عليه السلام: «هي التي قمت فيها إن كنت قمت وأنت تنوي فريضة ثم دخلت الشك فأنت في الفريضة، وإن كنت دخلت في نافذة فويتها فريضة فأنت في النافذة، وإن كنت دخلت في فريضة ثم ذكرت نافذة كانت عليك فامض في الفريضة»<sup>(١)</sup>

و حمر يونس عن معاوية، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل قام في الصلاة المكتوبة ففطرها فطر أنها نافذة، وفي النافذة فطر أنها مكتوبة، قال عليه السلام: «هي على ما افتتح الصلاة عليه السلام»

و حبر عبد الله بن أبي يعفور عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألت عن رجل قام في صلاة فريضة فصلّى ركعةً وهو ينوي أنها نافذة، فقال: «هي التي قمت فيها ولها» وقال: «إذا قمت وأنت تنوي الفريضة فدخلت الشك بعد فأنت في الفريضة على الذي قمت له، وإن كنت دخلت فيها وأنت تنوي نافذة ثم إنك تنويها بعد فريضة فأنت في النافذة، وإنما يحسب تعدد من صلاته التي ابتدأ في أول صلاته»<sup>(٢)</sup>

فإن مورد هذه الروايات - كما هو صريح بعضها وظاهر بعض - إنما هو ما

(١) الكافي ٥/٣٦٣٣، الوسائل، الباب ٢ من أبواب النية، ح ١

(٢) التهذيب ٢/١٩٧، الوسائل، الباب ٢ من أبواب النية، ح ٢

(٣) التهذيب ٢/٣٤٣٢ و ١٤٢٠، الوسائل، الباب ٢ من أبواب النية، ح ٣.

لو نوى خلاف نيته الأولى خطأً، فهو لدى التحليل عازم على إتمام ما دخل فيه، ولكنه خطأ في تشخيصه، فلا عبرة بخصه، وإنما العبرة بما هو عليه في الواقع، فيقع ما أتى به نيّة الحلاف جزءاً له؛ لكونه بهذا العنوان مقصوداً له، ولا ينافي ذلك اعتبار استدامتها حقيقةً أو حكماً.

نعم، قد يقال بأن مقتضى عموم لجواب في بعض هذه الأخبار وظهورها في مقام إعطاء الضابط - كقوله عليه السلام هي خبر ابن المغيرة «هي التي قمت فيها» و هي خبر يونس «هي على ما افتتح الصلاة عليه» و هي خبر ابن أبي عمير: «إنما يحسب للعمد من صلاته التي ابتدأ في أول صلاته» - شموله لصورة العمد أيضاً، كما لو نواها عمداً نافلةً و قضاءً برغم حواجز العدول، وهذا ينافي اعتبار استدامتها حقيقةً أو حكماً.



و يدفعه: أن المتبادر منها إرادته في صورة الخطأ، كما هي موردها، و على تقدير تسليم شمولها لصورة العمد و نحوها ممّا لا يبقى معه استدامتها حقيقةً أو حكماً فهو حكمٌ خاصٌ يعتدّي يقتصر على مورده، و هو ما لو أتى بجميع الأجزاء بقصد الصلاة ولكن قصد ببعضها صلاة غير ما نواها ابتداءً، فلا يعتدّي عنه إلى صورة حلّوه عن القصد بالمرة أو قصد أمرٍ آخر غير الصلاة و لو على سبيل التشريك بالجمع بين قصد الغير و قصد جرئته من الصلاة، فإن هذا أيضاً كقصد الغير ينافي اعتبار ابعاث الجميع عن تلك الإرادة الباعثة له على الفعل في الابتداء، كما هو معنى الاستدامة التي ادّعي على اعتبارها الإجماع، و قضى به الأدلة الدالة على اعتبار القصد فيها، القاضية باعتبارها في مجموعها

ولكن قوى في الجواهر لصحة مع قصد الجميع، فبأنه - بعد أن قوى  
البطلان فيما لو نوى بالجزء أنه قضاء عن فعل آخر - مثلاً - بعد رفع اليد عن كونه  
جزءاً للكل الذي نواه - قال ماعظه، أمّا لو جمع بأن نوى به القضاء - مثلاً - مع كونه  
جزءاً ممّا في يده من الصلاة الأدائيّة تحيلاً منه حوار ذلك أو كان لغواً، فقد يقوى  
الصحة؛ للأصل، و تنعّية بنية الجزء لنية نكح، فلا يؤثر فيه مثل هذه النية

وقول أبي جعفر عليه السلام في خبر زرارة - المروي عن المستطرفات :- «لا قرآن  
بين صومين، ولا قرآن بين صلاتين، ولا قرآن بين مريضة و ماعظة»<sup>(١)</sup> لو سلّم إرادة  
الجمع بالنية بين العرصين من القرآن فيه محمول على ابتداء الفعل، لا ما إذا وقع  
ذلك في بعض الأجزاء<sup>(٢)</sup>، انتهى

و فيه ما عرفت من منافاته لاعتبار بيعات الجميع عن قصد الإطاعة إن أراد  
الجمع الموحّد لتشريك في الداعي كما هو الظاهر من كلامه، وإلا فغير قدح في  
الابتداء أيضاً.

و معنى تنعّية بنية الجزء لنية الكبر أنّه لا يحتاج الجزء إلى بنية مستقلة، لا أن  
قصد الحلاف أو التشريك في الداعي لصاحبه للإحلاص غير قاذح، كما هو  
واضح.

و قد ظهر لك بالتدبّر فيما أسلفناه أن المقصود بشروط استمرار الداعي  
-الذي هو لدى التحقيق إرادة إجمالية - إنما هو عتار وقوع جميع أجراء العبادة  
بداعي امتثال الأمر الذي قصد إطاعته و عدم حلّ شيء منها عن ذلك.

(١) لسائر ٥٨٧:٣، الوسائل، الباب ٣ من أبواب النية، ح ٢.

(٢) جواهر الكلام ١٧٧:٩.

(و) لا شبهة في اعتبار الاستمرار بهد المعنى، فإنه يدل عليه جميع ما دل على اعتبار النية في الصلاة، وقد حكى عن الإيضاح دعوى إجماع المسلمين عليه<sup>(١)</sup>

وأما الاستمرار بمعنى أن لا يحدث في آن من أئات العمل وإن لم يكن مشتعلاً بجره منه ما ينافي النية الأولى فلا دليل على عتاره، و(لوتوى) في الأثناء (الخروج من الصلاة) ثم رفض ذلك من أن يقع منه شيء من أفعال الصلاة و عاد إلى النية الأولى (لم تبطل على الأظهر) كما ذهب إليه المصنف وغيره<sup>(٢)</sup> و حكى عن حملة من القدماء والمتأخرين، بل ربما نسب إلى المشهور<sup>(٣)</sup> القول بالطلان<sup>(٤)</sup>

و استدلل له بأن النية الأولى إذا زالت، فإن تعددت، احتل شرطها، وهي المقارنة لأول العمل، وإلا فقد أصلها في باقي الأجزاء، وأنه بعد رفع اليد عن النية الأولى حرحت الأحراء السامعة عن قابلية تصمام الباقي إليها، وأن استمرار حكم النية شرط إجماعاً وقد رال، وأن طاهر قوله عليه السلام «لا عمل إلا بنية»<sup>(٥)</sup> سطر

(١) إيضاح العوائد ١٠٤:١، وحكاة عنه لشيوخ لأصاري في كتاب الصلاة ٢٧٤:١.

(٢) كالآردبيلي في مجمع الفائدة والبرهان ١٩٣٢، والعص الكاشاني في مفاتيح الشرائع ١٢٤:١، مفتاح ١٤٣.

(٣) كما في جواهر الكلام ١٧٨:٩.

(٤) إرشاد الأذهان ٢٥٢:١، تحرير الأحكام ٣٧١، مختلف لشعبة ١٥٦:٢، المسألة ٨٦، نهاية

الإحكام ٤٤٩:١، الدروس ١٦٦:١، لمكري ٢٥١٣، الموجز الحاوي (ضمن الرسائل العشر):

٧٣، جامع المقاصد ٢٢٢٢، روض بحثان ٦٨٤:٢، الروضة البهية ٥٩٤:١، مسالك الأفهام

١٩٧:١، وحكاة عنها العاملي في مفتاح الكرامة ٣٢٨:٢.

(٥) الكافي ١/٨٤:٢، الوسائل، الباب ٥ من أبواب مقدمة العبادات، ح ١.

قوله عليه السلام «لا صلاة إلا بطهور»<sup>(١)</sup> و«لا إلى القبلة»<sup>(٢)</sup>: عدم جواز حلول أي من آيات العمل عن النية، كالطهور والقبلة، وأنه حين نوى الحروح خرج من الصلاة، إذ لا يشترط في الحروح فعل محل بها، بل العمدة هي بية الخروج، فلا بد من دخول مجدد فيها نية وتكسيرة مجددتين، ولأن نية الحروح موجهة لوقوع باقي الأفعال بلا نية.

وأجيب<sup>(٣)</sup> عن الجميع:

أما عن الأول: فبأن المسلم وحوب مفردة بية تمام العمل للتكبير، لا النية المحددة للأعاص الباقية، بل اللزم مقارنتها لأولها

و أما عن الثاني: فبأنها مصادرة.

و أما عن الثالث: فسمع تحقق لإجماع على الاستمرار بهذا المعنى.

و أما عن الرابع: فبأن الظاهر منه وجوب تلبس كل حريرة بية، لا تلبسه هي كل أن بية الكل، بطير التمس بالطهور؛ لأنه غير متصور هنا.

و أما دعوى كون كل آن من آيات المتحللة بين الأجزاء معدوداً من أجزاء الصلاة، فهي مبرورة، كما لا يحصى على من لاحظ تحديد أفعال الصلاة في كلام الشارع والمشرعة

و أما عن الخامس: فسمع تحقق الحروح شرعاً بمعنى الانقطاع بمجرد بية،

(١) التهذيب ٤٩٦: ٥٠٤، ١٤٤/٥٠٩، و ٦٠٥/٢٠٩، و ٥٤٥/١٤٠٢، الاستبصار ١٦٠/٥٥١، الوسائل، الباب ١ من أبواب الوضوء، ح ١.

(٢) الفقيه ١٨٠: ٨٥٥، الوسائل، الباب ٢ من أبواب القبلة، ح ٩.

(٣) المحيى هو الشيخ الأنصاري في كتاب الصلاة ٢٧٦-٢٧٥: ١.

لأن القواطع محصورة، وصدق لخروج عرفاً لا يقتضي الانقطاع، لحكمهم بعد العود إلى الباقي بتحقيق الصلاة، الذي هو لمدار في الامتثال، إذ لم يرد من الشرع اعتبار أمرٍ آخر وجوداً أو عدماً

و أما عن السادس: فبأنه إن أريد وقوع باقي الأجزاء بلا نية مستمرة من الابتداء، فطلابه ممنوع وإن أريد وقوعها بلا نية أصلاً، فليس الكلام إلا فيما جدد النية لها

أقول: و يتوجه على الأدلة المزبورة - مصفاً إلى ما ذكر - النقص بسائر العبادات، كالوصوء وغيره؛ فإن مقتضى حُرِّ تلك الأدلة - إن لم يكن كلها - أطراد الحكم في الجميع، مع أنهم - بحسب الظاهر - لا يلتزمون به، فعمدة ما يوقع الوسوسة في النفس في خصوص الصلاة هي أن للصلاة هيئة اتصالية اعتبرها الشارع فيها، وعبر عما يباينها بالقواطع، فمضى دحل المصنئ في صلاته وجب أن يبقى فيها، و لا يحرح منها إلا ما جعله الله تعالى مُحَرَّجاً، أي التسليم، فهو ما لم يحرح يكون مصلباً، سواء اشتعل بشئ من أحرانها أم لا، ولذا يحب عليه عند عدم اشتعاله بالأجزاء أبصاراً رعاية سائر الشرائط المعتبرة فيها، كالطهارة والاستقبال، فمضى نوى الخروج في الأثناء فيما أن يتحقق به الخروج فتقطع به صلاته، وإلا فتنفسد من حيث الإحلال بانقصد؛ لأنه يكون حينئذ مصلباً بلا قصد، وهو غير صحيح. ويمكن إرجاع بعض الأدلة المزبورة إلى ذلك

وكيف كان فيظهر اندفاع هذا الكلام بالتدبر في كلام المجيب؛ لأننا بحثنا أنه لا يخرج نية الخروج عن الصلاة، لا بمعنى أنه يفعل متشاعل بها، بل بمعنى أن



قصده للخروج غير موجب لانقطاع صلاته و خروجه عنها، فحاله حينئذ ليس إلا كحاله عند سكوته في الأثناء أو تشاعبه ببعض الأفعال الغير الموجهة شرعاً أو عرفاً لقطع الصلاة مما لا يخل بالمولاة المعتبرة في صدق كونه ملتصقاً بالصلاة، فهذه الأكوام المتخللة بين أحرء الصلاة مما يشتغل فيها سائر الأعمال - كقتل العقر أو تناول العصا أو المشي و الحوس و نحوه - حارحة هي الحقيقة عن حقيقة الصلاة قطعاً، ولذا حار تركها لا يبي دليل، ولم يقع في شيء من الأدلة المبيية لأحرء الصلاة التعرض لها، ولكنها غير مانعة عن صدق اسم المصلّي، كصدق اسم المتكلم و القارئ على المنتشر من الكلام في الآيات المتخللة بين أحرائها، الغير المانعة عن اتصال بعضها ببعض في العرف

فحار في المقام أنه عند قصده لخروج ما لم تأت بمخرج و لو الفصل الطويل باقي على ما كان من كونه متنبساً بالصلاة، و لا دليل على عتار النية في الصلاة ما دام كونه مصلّياً، أي ملتصقاً به غير حارج منها، كما في سائر الشرائط التي علم ذلك بالسنة إليها من أدلتها و من الحارج، وإنما الدليل دل على أنه يعتبر في الصلاة صدورها عن نية، لا أنه يعتبر فيها كونه داوياً لمعلها ما دام تنسبه بها كي يصح أن يقال إن حال تلتس بها أعم عرفاً من حال التشاعل بنفس الأجزاء، كما في مثال التكلم و لقراءة، فما هو داخل في حقيقة الصلاة يجب صدوره عن نية، و قد أشرنا إلى أن الأكوام المتخللة حارحة عن حقيقتها، ولذا لا يحور الإتيان بها بعنوان الجبرئية، لكونه تشريعاً بلا شهية.

و بهذا طهر لك جواب آخر عن الاستدلال للمشهور بأن الأكوام غير

خارجة عن الصلاة، فهي من أحزائها، فيجب اقترانها بالقصد؛ إذ لو كانت من أجزائها، لجاز الإتيان بها على هذا الوجه، مع أنه لا يُظن بأحد الالتزام به، و المشهور: استدامة النية حالها، لا الإتيان بها بقصد الحرثية، كما لا يحفى.

و قد يستدل أيضاً للمشهور: بقاعدة الشغل.

و فيه ما تقرّر في محله من أن لمرجع عند الشك في الشرطيّة البراءة، لا الاحتياط.

فالحقّ عدم اشتراط استمرار النية بالمعنى لمربور، لعدم الدليل عليه.

و قد يستدل له أيضاً بامتنعحاب لصحة، و عموم قوله تعالى ﴿لَا تُبْطَلُوا

أعمالكم﴾<sup>(١)</sup> و قوله ﷺ «لا تعاد الصلاة إلا من حصّة»<sup>(٢)</sup> و قوله ﷺ «تحرّيمها التكبير و تحبيلها التسليم»<sup>(٣)</sup> فإنه ظاهر في حصول الحسن بتكبير الإحرام، و أنه لا يملكه منه إلا ما جعله الشارع سبباً للفك.

و دعوى كون ذلك من إعمال العمل كالحديث و نحوه، فيرتفع الحسن الذي مداره العمل الصحيح، محتاجة إلى الدليل على كون ذلك مبطلاً، بل قد يؤمن حصر التحليل بالتسليم باعتبار كونه مائياً للصلاة إلى عدم الخروج بنية الخروج، التي قيل بوجوبها مقارنة له، إذ لو كان قصد الخروج مخرجاً، امتنع الخروج بالتسليم؛ لكونه مسبوقاً بنيته.

(١) سورة محمد ٤٧/٣٣.

(٢) الفقيه ١/٢٢٥: ٩٩١، التهذيب ٢/١٥٢: ٩٩٧، الوسائل، الباب ٣ من أبواب الوضوء، ح ٨، و الباب ١ من أبواب القواطع، ح ٤.

(٣) الكافي ٢/٦٩: ٢، الوسائل، الباب ١ من أبواب تكبيرة الإحرام، ح ١٠.

و نوقش في الجميع.

أما في الأول. فلأنَّ المستصحب - كان صحَّة الأجراء السابقة، فلا يجدي القطع مع الشك في إمكان انضمام الباقي إليها مستجمعةً للشروط لأجل الشك في شرطية الاستمرار بالمعنى المحوِّث عنه الذي لا يقل التدارك بعد بَيَّة الحروح فضلاً عن استصحابها وإن كان صحَّة كُنْ، فلم يتحقَّق نغذُّ هذا

ولكنَّ ستعرف في محث الحسن - إن شاء الله - إمكان توحيه هذا الأصل بعض التقريبات التي ربما يؤول إليها ستصحاب وجوب الإتمام، الذي قد يتمسك به في بظائر المصم، وإن كان قد يناقش في هذا الأصل أيضاً بالشك في كون الباقي إتماماً، لإمكان كون لاستمرار من جمعه، و أنه على تقدير تسليمه لا يحدِّي في إثبات الصحَّة، وعدم وجوب الإعادة، إلا على القول بالأصل الممتث الذي هو خلاف التحقيق، لكنَّ ستعرف، بدفاعهما بما لا يهتما الإطالة في إيضاحه في المقام الذي لاحاجة لنا إلى مثل هذه الأصول.

و أما في الثاني - بعد العَصْر عن بعض المباحثات في دلالة الآية على أصل الحكم - فإنَّ العموم إنما يصحَّ التمسُّك به بعد إحراز كون رفع اليد عن هذه الصلاة إبطالاً، فلعله بطلان و انقطاع، لا قطع و إبطال

و بهذا ظهر عدم صحَّة انتمسك باستصحاب حرمة قطع الصلاة و إبطالها؛ للشك في تحقُّق موضوعها بعد بَيَّة الحروح، مع أنه لو سلَّم لا يحدِّي في إثبات صحَّتها إلا على القول بالأصل لمتث، كما لا يحصى.

و أمّا «لا تعاد الصلاة» فهي مسوقة لبيان عدم احتلال الصلاة بالإخلال بشي مما اعتُبر في الصلاة ممّا عدا لحمسة سهواً، كما بيِّن في محلّه، فهو أجسبي عمّا

نحر فيه

و أمّا قوله «تحليلها التسليم» فهو مسوق لبيان الصلاة المستجمعة لشرائط الصلّة بتحقيق الخروج عنها بالتسليم، لا حصر مبطلات الصلاة و قواطعها بالتسليم.

و أمّا ما ذكر ثانياً في تقريب الاستدلال - من أنّ التسليم مسوق بقصد الخروج فيجب أن لا يكون قصده موحياً لخروج - ففيه أنّ التسليم مسبوق بنية الخروج به، لا مطلقاً.

و كيف كان فصدة المسند هي عدم الدليل على اعتبار استمرار النية بالمعنى المبرور، و الرجوع على تقدير الشك فيه أو في مانعية بنية الخروج إلى الرأية إن قلنا برحوع الشك في المانعية أيضاً إلى الشك في شرطية العدم، و إلا ففيه إلى أصالة عدم المانع، كما تقرّر في محله، و تقدّم في مسألة الصلاة فيما يشك في كونه ممّا لا يؤكل لحمه يريد توصيح و تحقيق لذلك، فراجع<sup>(١)</sup>.

و ممّا ذكرنا يظهر الحال فيما لو تردّد في القطع و عدمه، فإنّه أولى بالصلّة ممّا لو بوى الخروج.

فهم، بناءً على اعتبار استمرار النية بالمعنى المبحوث عنه أثبته البطلان، فإن المتردّد في الشيء ليس بعارم عليه.

اللهم إلا أن يفسر الاستدانة الحكميّة - لني اعترها المشهور - بعدم قصد ما ينافي النية الأولى، فعلى هذا ليس التردّد في لقطع مافياً لها؛ إذ لا يتحقّق معه قصد

(١) ج ١٠، ص ٢٣٩ و ما بعدها.

غير الصلاة، كما هو واضح

هذا كله فيما لو لم يأت بشئ من أفعال الصلاة ما دام ساوياً للخروج أو متردداً في القطع، وأما لو أتى بشئ منها والحال هذه، فلا يقع ذلك حزاً من صلاته.

أما على الأول فواضح؛ لما عرفت من شروط أفعال الصلاة بأسرها عن قصد إطاعة أمرها، وهذا ممتنع في حق من ليس بعارف على الصلاة، فضلاً عما إذا كان عازماً على العدم، فيجب أن يكون صدوره عنه إما لا عن اختيار أو مداع آخر غير إرادة امتثال الأمر بذلك، فهو اقتصر عليه بعد أن رجع إلى نيته الأولى، فسدت صلاته من حيث المنبذة.

ولو أتى به ثانياً، فقد يقل أيضاً بطلانها لاستمراره الريادة العمدية وفيه نظر من مع، لما استعرف في محله من اعتبار قصد الجريئة في تحقق عنوان الريادة، وهو مستغنى في العرص.

وتمام الكلام فيه وفي دفع بعض النصوص الواردة عليه موكول إلى محله وأما على الثاني - وهو ما لو أتى بشئ من أفعالها مع التردد في القطع - فكذلك على المشهور من اشتراط أحرم في نية في صحة العادة

ولكنك عرفت في نية الوضوء أنه لا يحلو عن تأمل، وإن بيننا على عدم اعتبار الجرم في النية ولم يعتبر استند منها بالمعنى المتقدم، أتجه القول بكفاية ما أتى به حال التردد في القطع، ولا يصدر منه الجرم في هذا الحال إلا بقصد جزئيته للصلاة المأتمن بها نيّة التفرد على تقدير عدم قطعها، فلا قصور في عزمه إلا من

حيث الجزم، فليتناقل.

و لو بوى في الركعة الأولى - مثلاً - الخروج في الثانية، فعن القواعد أن الوحة عدم البطالان إن رخص هذا القصد قبل البلوغ إلى الثانية<sup>(١)</sup> و هو بظاهره بل صريحه يشمل صورة الاشتغال، و هو ضعيف - كما ذكره شيخنا المرتضى<sup>(٢)</sup> - لمنافاته لاستمرار النية بالمعنى الذي لاحتلاف في اعتباره في صدق الإطاعة من اشتراط ابتعاث أجراء الصلاة بأسرها عن قصد إطاعة الأمر بالكل بأن يكون داعيه على الإتيان بالأجراء التوصل بها إلى حصول الكل الذي قصد امتثال أمره، فالعالم على قطع الصلاة في الثانية يكون كالعدم على الاكتفاء بعصر الصلاة من أول الأمر في عدم كون ما يصدر منه معشاً عن قصد امتثال الأمر بالكل، فلا يصح و بحكمه ما لو علّقه على أمر معلوم لوقوع، كما أنه بحكم التردد في القطع ما لو علّقه على أمر محتمل الوقوع.

و قد أشرنا أيضاً إلى إمكان الالتزام بصحة الأجراء الصادرة منه في حال التردد، بناءً على عدم اعتبار الحرم في النية، ففي المقام أولى بذلك، حيث إنه بالفعل فاصد للصلاة هاهنا، و قصده للقطع تقديرى، بخلاف ما لو كان بالفعل متردداً في القطع؛ فإنه بالفعل ليس بقاصد لها، إذ المفروض أنه متردد في القطع و عدمه، ولكن يأتي بالجزم بقصد حزمته لها على تقدير عدم القطع، فقصده للصلاة حينئذٍ تقديرى لا تحقيقي، و لد لا يخلو الجرم بصحته - و لو على تقدير عدم

(١) قواعد الأحكام ٢٦٩:١-٢٧٠، و حكاه عنه صاحب الحواهر فيها ١٨١٩، وكذا لشيخ

الأنصاري في كتاب الصلاة ٢٧٨:١

(٢) كتاب الصلاة ٢٧٨:١.

اعتبار الحزم في النية - عن إشكالي.

ثم إننا لو قلنا بطلان ما صدر منه حث تعليق القطع على أمرٍ محتمل الوقوع، فليس منه تعليقه على ما يمتنع الامتثال معه عقلاً أو شرعاً، كتعليقه على الموت أو الحيض؛ فإن مثل هذا التعيين مما لا بد منه مع الالتفات، وهو لا ينافي حصول الإطاعة على تقدير عدمه.

ولو علقه على ما لا يحتمل وقوعه، فهو بحكم العدم؛ لأنه لا ينافي الجرم في الإطاعة فصلاً عن قصده، والله العليم.

(و كذلك لو نوى أن يفعل ما ينافيها) كالكلم و الحدث و نحوه مما تعرفه - إن شاء الله - و لم يفعله، لم تبطل صلاته، كما عن الشيخ<sup>(١)</sup> و غيره<sup>(٢)</sup>، بل ربما نسب<sup>(٣)</sup> إلى أكثر الأصحاب و عن قواعد اختياره على إشكالي<sup>(٤)</sup> و لعل استشكله فيما إذا كان متذكراً للمنافاة و أم مع الجهل بها أو الدهول عنها فلا ينبغي الاستشكال فيه.

اللهم إلا أن يدعى أن حلق العبدية عن الموانع من الشرائط المعترضة هي ماهيتها، فيعتبر قصده و لو على سبيل الإجمال، و هو ينافي الحرمان على إيقاع المنافي.

- 
- (١) المبسوط ١: ١٠٢، و الحاكي عنه هو العاملي في مدارك الأحكام ٣: ٣١٥.
- (٢) كيحيى بن سعيد في الجامع بشرائع: ٧٩، و العلامة الحلي في تحرير الأحكام ١: ٣٧، و منتهى المطلب ٥: ٢٣، و العاملي في مدارك الأحكام ٣: ٣١٥، و العيض الكاشاني في معانيع الشرائع ١: ١٢٤، مفتاح ١٤٣، و الحاكي عنهم هو العاملي في مفتاح الكرامة ٢: ٣٣٠.
- (٣) المناسب هو العاملي في مدارك الأحكام ٣: ٣١٥.
- (٤) قواعد الأحكام ١: ٢٧٠، و حكاه عنه الشيخ الأنصاري في كتاب الصلاة ١: ٢٧٩.

ولكن لا ينبغي الالتفات إلى مثل هذه الدعاوي المبتنية على مقدمات غير مسلمة بل ممنوعة، فلا ينبغي الارتياح في لصحة مع الذهول.

وأما مع الالتفات و تذكره للمنافاة: فالأقرب أنه يرجع إلى قصد الخروج، كما اعترف به شيخنا المرتضى<sup>(١)</sup>، ولقد قيد غير واحد الصحة بما إذا لم يكن متذكراً للمنافاة، بل يحتمل قوياً أن يكون هذا هو مراد غيرهم أيضاً ممن أطلق القول بعدم البطلان، كالمتن وغيره.

ولكن ربما يستشعر من المدارك أنه سرّ كلماتهم على صورة تذكره للمنافاة، فإنه - بعد أن سب إلى الشيع وأكثر الأصحاب القول بعدم بطلان الصلاة بنية فعل المصافي إذا لم يعمله - قال: وقيل بالبطلان هنا أيضاً، للتأني بين إرادة الصلوات وهو ضعيف، لأن مصافي الإرادتين بعد تسليمه إنما يلزم منه بطلان الأولى بمروص الثانية، لا بطلان الصلاة مع تعديد النية، الذي هو موضع النزاع<sup>(٢)</sup> انتهى، فإن تخصيص موضع النزاع بما لو أوقعها مع تجديد النية مشعر بالتسالم على البطلان مع عدم التجديد، وهذا إنما يتجه مع التذكر الذي قلنا برجوعه إلى بنية الخروج، وأما مع العلة فليس قصده مانعاً عن استمرار نيته الأولى كي تتوقف صحة الأجزاء المأتي بها بعد إرادة المصافي [على]<sup>(٣)</sup> تجديد النية الأولى، وأنت خبير بأن كلماتهم كالنص في عدم بطلان الصلاة بنية لمصافي ما لم يفعله ولو مع تشاعله بالأجزاء، فالأولى حملها على إرادة صورة العمدة.

(١) كتاب الصلاة ٢٧٩:١.

(٢) مدارك الأحكام ٣١٥:٣.

(٣) بدل ما بين المعقوفين في النسخ الخطبة والحجوة. وإلى، و لمشت هو الصحيح.



وكيف كان فالأظهر من منع اجماع قصد المتأني و العزم على فعل الصلاة مع التذكر و الالتفات

و ما يقال - من أن المصاداة إنما هي بين الفعلين لا بين إرادتهما، بحجة الأمر أن إرادتهما معاً إرادة أمر محال، و هي غير محالة - مدفوع بأن العلم باستحالة المراد مانع عن العزم على إيقاعه، فلا يعقل نفاء العزم على الصلاة مع القصد إلى التكمّل الذي يعلم بكونه مبطلاً لها، بل قصده قصدٌ لمبطل، و لذا يصدق عليه الإبطال العمدي، و مرجعه لدى التحيل إلى لعزم على الخروج عن الصلاة بفعل المخرج، كما لا يحصى على المتأني، و أمّا مع الجهل أو العفة فلا مسافة بين قصديهما، فيدور الطلاق حيثما يدور فعل لمبطل (فإن فعله بطلت) و إلا فلا (و كذا لو نوى بشي من أفعال الصلاة) ممّا كان معشراً في مهنته، أي من أحرانها لواحدة (الرياء أو غير الصلاة) بطلت الصلاة إن مضى عليه بلا خلاف و لا إشكال، و كذا إن تداركه؛ بناءً على أن تداركه يستلزم الريادة المبطلّة؛ إذ المعروف أن الجزء المذكور قد أتى به بعنوان الجزئية ولكنّه قصد به الرياء أو غير الصلاة، فهو جزء باطل من حيث احتلال شرطه، و هو القرينة و الإخلاص، فتسقط الصلاة لذلك إن اقتصر عليه، و إلا فمن حيث الريادة.

ولكن في صدق الريادة بتدرك الجزء الذي وقع باطلاً بعد رفع اليد عنه و كذا في إبطال مطلق الريادة خصوصاً في مثل المقام الذي يكون الفعل الثاني الذي يقع مطابقاً لأمره مؤثراً في حصول عنوان الريادة نظر بل منع، كما يأتي تحقيقه في محله إن شاء الله.

و ربما يستدل للبطالان أيضاً بمساواة نية الرياء أو غير الصلاة بشيء من أفعالها لاستمرار النية المعثرة في الصلاة.

وفيه: ما عرفت عند التكلم في نية الخروج من أن المسلم إنما هو انبعث أجراء الصلاة عن نية، لا الاستمرار بمعنى نصلها من أول الصلاة إلى آخرها، فلا يقدح قصدهما بعد الرجوع إلى النية الأولى و تدارك ما وقع بقصدهما إن لم يقل باستلزامه زيادة مبطله

و أيضاً بظهور كسائهم في لإجماع على البطلان بقصدهما

وفيه: أن كثيراً منهم صرحوا بعدم البطلان في الأجزاء المدونة ما لم يترتب عليه محدود آخر من فعل كثير أو كلام متصل، و لكنهم ربما التزموا به في الواحات، تعويلاً على الدليل العرور من أنه لو اقتصر على المأتي به بطلت الصلاة بفساد جريئها، وإن تداركه فمحيث الريادة، فلا يكون إجماعهم في مثل المرحص على تقدير تحققه حجة على من لا يرى ذلك من الزيادة المبطله، خصوصاً مع اختلافهم في مستند الحكم، كما هو واضح

و أيضاً بظهور الأحبار الواردة في الرياء في بطلان العمل الذي دخله الرياء مطلقاً، إلى غير ذلك من الأدلة التي لو تمت لعمت الأفعال المستحقة أيضاً، و ستعرف عدم خلوق شيء منها عن التأمل

فالعمدة ما عرفت من أن قصدهما يوجب فساد الجزء، و هو يستلزم فساد الكل لو اقتصر عليه، و لو تداركه يوجب ريادة مبطله لو سلمناها

و لا فرق في بطلان الجزء المأتي به رياء بين أن يكون قصد الرياء تمام السبب الباعث عليه أو جزء السبب، و لا بين تعلقه بأصل الفعل أو بكيفياته و

خصوصياته التي منها اختيار أخذ مردي الوجه المحيّر رياءً، كقراءة سورة الجمعة و المنافقين في يوم الجمعة، و اختيار التسيّحات على القراءة في الأحيوتين، لما عرفت في نيّة الوضوء، و ستعرف أيضاً فساد العادة التي دخلها الرياء مطلقاً بل حرمتها

نعم، ليس من الرياء سروره برؤية الدس فعله و حُبّه لأن يمدح به ما لم يكن له دُخْل في أصل صدوره أو كِبَيّاتِه، كما عرفت تحقيق ذلك كلّه في صحت الوضوء.

و أمّا قصد غير الصلاة فإن كان ذلك الغير من المقاصد المحرّمة التي تتحد و حدوداً مع المأمور به - كإبداء الغير برفع صوته مثلاً - فعاله حال الرياء في كون اتّحاده مع العادة موجباً لطلانها مطلقاً

و أمّا إذا كان سائعاً فإنما يقدر قصدُه فيما إذا كان مؤثراً في صدور أصل الفعل بأن كان سبباً تامّاً بحيث يكون قصد الجريئة للصلاة التي بوى بها التقرب تابعاً له، أو جزءاً من السبب بحيث يستند الأثر إليهما على تأمل فيما إذا كان داعي التقرب قوياً بحيث لو لا الآخر لكان كافياً في البعث، فإنّه قد يقوى في السطر الصّحّة في مثل الفرض - ودقاً للمحكّي عن كاشف العطاء<sup>(١)</sup> - خصوصاً مع تعدّد تضعيف قصد الغير و تحليلص العادة عن الإشراك، و لا سيّما فيما إذا كان ذلك الغير أيضاً من الأمور الراجعة شرعاً، فإنّه لا يسعي الارتياح فيه في هذه الصورة. و أمّا إذا كان الباعث على أصل لفعل التقرب ولكن كان اختيار خصوصياته

(١) كشف العطاء ٢٧٣:١، و حكاه عنه الشّيع لأنصاري في كتاب الطهارة ٩٦:٢

- ككونه جهراً أو إخفائاً، أو في مكان حارٍّ أو باردٍ، أو في وقتٍ حاصٍّ - لغيره من الدواعي النفسانية و لو كانت مرجوحة ما لم تكن محرمةً فعير قاذح في الصحة. و كذلك لو كان ما براه بالخصوصيات محرماً ولكن لم يتحد وجوداً مع المأمور به، بل كان ترتبه عليه على سبيل العائنة إن لم نقل بحرمة الفعل الذي يقصد به التوصل إلى الحرام، وإلا فحاله حال الرياء، كما تقدّم شرح ذلك كله في الوضوء، فلا نطيل بالإعادة.

و لو نوى الرياء أو غير الصلاة شيء من مقدمات الأحراء - كالنهوض للقيام - لم تطل على إشكالٍ في الأول، كما سيظهر وجهه

و كذا لو أتى بشئ من الأفعال المستحقة، كرفع اليدين بالكبير أو حال الصوت رياءً أو لعبر الصلاة، لأن بطلان الجزء المستحب لا يوجب الإخلال بالأجزاء الواجبة التي هي المأط في سقوط الطلب المتعلق بالطبيعة و لو على تقدير تعلق قصده من أول الصلاة بإيقاعه في ضمن المرد المشتمل على الجزء المستحب، فإن هذا لا يوجب نعيته عبه، و لذا لو تركه سهواً أو عمداً لا يقدح ذلك في حصول امتثال الأمر الوجودي المتعلق بما عداه من الأجزاء، فقصد الرياء بهذا الجرم مع قصد التقرب بجميع الأفعال الواجبة لا يريد على ذلك

و ما يقال من أنه يحصل به حيتن ريادة تشريعية، ففيه مع صدق الزيادة على الجزء المأتي به في محله فسداً؛ فإن من أفسد قوته برياء و نحوه لا يقال. إنه راد في صلاته قوتاً، بل يقال. إنه أفسد قوت صلاته بالرياء

و يتلوه في الصعف ما قد يقال بظهور بعض الأحبار الدالة على اعتبار

الإخلاص في العبادة باشتراط الخلو من فيها بحيث لا يمارحها قصد الغير خصوصاً الرياء ولو بشئ من أفعالها المستحقة بل ولو بمقدماتها، كقوله عليه السلام في خبر زرارة: «لو أن عبداً عمل عملاً يضرب به وجه الله و الدار الآخرة فدخل فيه رصاً أحده من الناس كان مشركاً»<sup>(١)</sup> وفي رواية أخرى من سلم «قال الله سبحانه: أن خير شريك، من أشرك معي غيري في عمل لم أقبله إلا ما كان خالصاً لي»<sup>(٢)</sup> فإنه يصدق على الصلاة التي قصد بقوتها - مثلاً - الرياء أنها عمل أدخل فيه رصاً أحده من الناس، و أنه أشرك مع الله تعالى غيره فيه

توصيح الضعف، أن المرد بإدخال رص الغير في عمله حمله كرصا الله غاية له، لا إدخاله فيه حقيقة، ضرورة أن المرائي لا يجعل رصا الغير داخل في عمله، بل يجمعه دخلاً في السبب لداعث عليه، فكما يصح أن يقال في العرص إنه أشرك مع الله تعالى غيره في صلاته، كذلك يصح أن يقال: إنه أشرك في قنوته و أدخل فيه رصاً أحده، لأن أجراء العمل أيضاً عمل عند العرف و العقل، و من المعلوم أن الصلاة و القنوت ليستا مصداقين للعام على سبيل التواطؤ؛ لاستحالة كون رياء واحد فردين من العام، فصدقه عليهما على سبيل التشكيك بمعنى أن صدقه على القنوت لداته و على الصلاة بواسطته، و لارمه كون كل واحد من الأجراء بحياله موضوعاً مستقلاً للروية، و أن لا تكون مطلوبيته لداته أو للغير ملحوظة في صدقها، و حيثئذ يقول كما يصدق على القنوت أنه وقع لغير الله و أشرك فيه رصاً أحده، كذلك يصدق على ما عد القنوت من التكبير و الفاتحة و

(١) للمحاسن، ١٢١-١٢٢، ١٣٥، الوسائل، الباب ١١ من أبواب مقدمة العبادات، ح ١١.

(٢) المحاسن ٢٥٢/٢٧٠، الوسائل، الباب ٨ من أبواب مقدمة العبادات، ح ٩.

الركوع والسجود وغيرها من الأجزاء أنها وقعت حادثة لله، فيترتب عليها أثرها، وهو سقوط الأمر العبري المتعلق بكلّ منها بإيجاده، و التيام الكلّ بضمامها، و سقوط الأمر المتعلق بهاية الكلّ من حيث هي

نعم، أثر وقوع القنوت رياءً عدم انضمامه إلى سائر الأجزاء، و عدم سقوط الأمر المتعلق به بفعله، و عدم حصول الامتثال للأمر الاستحبابي المتعلق بالعدد المشتمل عليه الذي هو من أفصل الأفراد، لا أن امتثال هذا الأمر كامتثال أمره العبري غير لازم، وإلا لما جاز تركه اختياراً، و هو خلاف العرص

و دعوى أن المراد من العمل في الرويات الأعمال المستقلة التي تعلق بها أمر نفسي مع أنها بلا بينة بكذبها شهادة العرف بصدقها على أجراء العمل، خصوصاً لو كان للأجزاء عناوس مستقلة منحوقة بغير العرف، و لذا لا يتوهم أحد بطلان الحجّ موقع شيء منه رياءً مع إمكان تداركه و عدم هوات وقته، بل و لا بطلان مثل الوضوء و الغسل بالرياء في حريمه، كمسح الرأس أو الرّخليس عند تداركه قبل هوات محله

و إلى ما ذكرنا يرجع ما أفاده شيخنا المرتضى رحمته في كتاب الطهارة في ردّ تحيّل المطلق بالتقريب المتقدّم بقوله و بدفعه أنه يصدق أيضاً أنه أنسى بأقلّ الواجب تقرّباً إلى الله تعالى، و مقتضى القاعدة عطاء كلّ مصداق حكمه، فالمركّب من حيث إنّ الجزء المستحبّ داخل في حقيقته متروك فاسد ليس له ثواب، و يستحقّ عليه العقاب باعتباره جرّاه، و ما عد ذلك الجزء من حيث أنّه مصداق

للكلبي أتى به تقريباً صحيح على أحسن الأحوال<sup>(١)</sup>. انتهى.

و في كتاب الصلاة: بأن لا يمنع بطلان هذه العبادة بمعنى مخالفته للأمر الخاص المستحبي المتعلق بهذا الفرد الخاص، و لا يلزم منه عدم مطابقتها للأمر بمطلق الماهية الموجودة فيه، الذي هو مناط التقرب بالعمل من حيث كونه واجباً<sup>(٢)</sup>. انتهى كلامه، و رفع مقدمه.

سَلَّمنا أن المراد بالعمل هو العمل المستقل، و أن أجزاء العمل ليست ملحوظة في هذه الرواية، و أنها بمنزلة التصريح بأن من عمل عملاً و أدخل في شيء من أجرانه و لو كان مستحباً رغب أحد من الناس كان مشركاً، ولكن نمنع دلالتها على أن الإشراك من حيث هو - كما حدث و التكلم - مطلق للصلاة، فإن غاية ما يمكن ادعاؤه إنما هو إشعار الرواية أو ظهورها في أن العمل الذي حالطه الرياء ينفقه الله تعالى، و لا يقبله، فيفسد لو كان مثل الصلاة و نحوها من العبادات المشروطة بوقوعها لله تعالى، لا من حيث كون الرياء من حيث هو مطلقاً لها، بل من حيث منافاته للقربة المعتبرة في صحتها، أو من حيث حرمة المابة عن وقوع متعلقها عبادة، و شيء من الحيثيتين لا يقتضيه فيما لو كان الجزء المأتي به رياءً من الأجزاء المستحبة أو الواجبة ولكن لم يكتب به بل رفع اليد عنه و تداركه قبل فوات محله.

أمّا من حيث الحرمة فواضح؛ حيث إن حرمة الشيء إنما تمنع عن وقوعه عبادةً فيما لو اتحد مع المأمور به في الوجود، فالقبول المأتي به رياءً يمتنع أن

(١) كتاب الطهارة ١٠٣٢

(٢) كتاب الصلاة ٢٨٠١.

يقع عبادة أو حزة عبادة دون سائر الأجزاء التي وجدت قرينة إلى الله تعالى.  
وأما من حيث شرطية الإحلاص فهي أيضاً كذلك، حيث إن مقتضاها ليس  
إلا اعتبار صدور مجموع الأجزاء المعتبرة في قوام المركب حالصاً لله تعالى، وهذا  
مما لا كلام فيه، ولكنه لا يقتضي بطلان العبادة من أصلها فيما هو محل الكلام، كما  
هو واضح.

ومما ذكرنا يظهر حكم ما لو بوى لرياء بالرائد على الواجب من الأفعال،  
كطول الركوع والسجود

وربما استشي من ذلك ما إذا كثر بحيث ألحق بالمعمل الكثير  
و نوقش فيه بأن هذا في الحقيقة ليس استثناء عما نحن بصدده من عدم  
إبطال الرياء من حيث هو إذا تعلق بجزء من العمل، مع أن ماسط إبطال المعمل الكثير  
هو محو صورة الصلاة، وهو لا يتحقق عرفاً فيما إذا كان الرائد من أفعال الصلاة،  
كيف لو تحقق المحو بطول مثل الركوع والسجود، لم يجرى مطلقاً وإن قصد  
به التقرب، كما لا يخفى

وإن كان الموي به الرياء أو غير الصلاة قولاً مستحسناً، فقد حكى<sup>(١)</sup> عن طاهر  
جماعة القول فيه بالبطلان؛ بناءً على أنه يصير كلاماً خارجاً عن الصلاة، فيكون  
مبطلاً.

و نوقش<sup>(٢)</sup> في مقدمته. بإمكان مع صيرورته بإحدى النيتين كلاماً خارجاً  
بعد كونه في حد ذاته دعاءً أو قراناً، وإمكان دعوى حصر الكلام المطلق بما يُعدّ

(١) الجاكي هو الشيخ الأنصاري في كتاب الصلاة ٢٨١١.

(٢) المفايش هو الشيخ الأنصاري في كتاب الصلاة ٢٨١١.



من كلام الأدميين و احتمال الطلّان مع لكثرة من جهتها مصعّف بما ذكر آنفاً  
فالأقوى عدم الفرق بينه وبين العمل المستحب الذي فصد به لرياء و غير

### الصلاة

ولكن شيخنا المرتضى رحمته بعد أن بيّن لتعدّد عن القول بعدم الطلّان  
بالتقريب المبرور، قال و مع ذلك فالصلّان لا يحلو عن قوّة فيما إذا نوى الرياء؛  
لأن الطاهر من كتمانهم عدم الخلاف في كون الكلام المحرّم مطلقاً، بل حكى عن  
بهية المصنّف في مسألة قول «أمير» في الصلاة الإجماع على أن لكلام الغير  
السائق مطلقاً<sup>(١)</sup> و حكى شارح الروضة الإجماع على بطلان الصلاة بالدعاء  
المحرّم<sup>(٢)</sup>، مضافاً إلى عمومات إبطال الكلام و خروج الدعاء و القرآن بما  
نوّ مرهما و إمّا بالإجماع، و كلاهما معقودان

و في مرسنة الصدوق: «كلّ ما نهجت به ريتك في الصلاة فببب بكلام»<sup>(٣)</sup>  
بشارة لصيغة إلى أن حكم الكلام مطلقاً الإبطال و المحريم، لكن المسألة تركت  
مترلة غير الكلام.

و أظهر منه قوله عليه السلام في صحبحة الحلبي «كلّ ما ذكرت الله عزّ و حلّ [به]  
والسي عليه السلام فهو من الصلاة»<sup>(٤)</sup> دلّ على أن ذكر الله والسي عليه السلام إنّما لا يفسد لكونه  
من الصلاة و غير خارج عنها في نظر الشرع، وإلا فعموم المع عن لكلام الخارج

(١) نهاية الأحكام ٤٦٦١.

(٢) المناهج نسوية (مخطوط).

(٣) الفقيه ١/٢٠٨، ٩٣٩، الوسائل، الباب ١٩ من أبواب القنوت، ج ٤.

(٤) الكافي ٣/٣٣٧، ٦/٣٣٨، تهذيب ٢/٣١٦، الوسائل، الباب ٤ من أبواب التسليم، ج

١، و ما بين المعقوفين أضفناه من المصدر.

بحاله، فافهم<sup>(١)</sup>، انتهى

أقول: و هي ما فوّاه نظر، فإن شمول معاهد الإجماعات المحكيّة - على تقدير حجّيتها - للأقوال التي اعترضها الشارع حرءٌ و حوبيّاً أو استحبابيّاً من الصلاة عند عروض وصف الحرمة لها غير معصوم، بل المتبادر منها إرادة سائر الأقوال المحرّمة.

و أمّا عمومات إبطال الكلام لو سُمّما شمولها للقراءة و الذكر و الدعاء و عدم انصرافها إلى كلام الأدميّين، فهي غير شاملة للأقوال المعتبرة في الصلاة بلا شبهة؛ ضرورة أنّ قراءة العاتحة و السورة و سائر الأدكار و الأدعية الواحة أو المسونة في الصلاة غير مرادة بالكلام المبطل، و إبقاؤها لا يقصد القرينة أو يقصد الربء لا يجعلها من مصاديق العم، بل هو من أحوال الفرد المأمور بإبقاعه في الصلاة، الذي يقصر عن أن يعمّه العموم، كما هو واضح.

و أمّا الأحبار الدالة على أنّ «كلّ ما ناحيت به ربك فهو من الصلاة» فهي مسوقة لبيان أنّ مطلق المباحاة و الذكر لغير المعتبر في الصلاة متى وقع في الصلاة يقع حرءاً أمّها، و لا يُعدّ كلاماً أحسبّ مبطلاً، لا أنّ أحراءها إذا لم تقع بقصد الذكر و المباحاة تدرج في الكلام المبطل

وبعبارة أخرى المقصود بها تنزيل لكلام الحارحي الذي قصد به المناجاة منزلة أجزائها، لا تنزيل أجزائها التي لم يقصد بها المناجاة منزلة الكلام المبطل، كما لا يخفى.

تنبيه: قال في الجواهر يسمى أن تعرف أن هذه المسألة غير مسألة الضميمة، ولذا لم يُشر أحد من معتمدي الأصحاب إلى اتحاد البحث فيهما، بل من حَكَمَ هناك بالصحة مع الصمّ التعيُّن وكان كلُّ منهما على مستقلة أطلق البطلان في المقام، كما أنهم لم يفرّقوا ما بين الضميمة الراححة وغيرها، والطاهر أن وجه الفرق بين المسألتين بالفرق بين موضوعيهما؛ فإن موضوع الضميمة الفعل الواحد الذي له عايات [متعددة] <sup>(١)</sup> وأرد المكلّف صمّها سيئة واحدة، والتحقيق فيها الطلان مع منافاة الإخلاص، والصحة مع العدم؛ لتبعية الصمّ، أو لرححان الضميمة، أو غير ذلك، و موضوع ما نحن فيه قصد المكلّف كون الفعل الواحد المشخص مصداقاً لكثيرين متعديين لا يمكن اجتماعهما في مصداقٍ واحد عقلاً أو شرعاً، فلو نواه حينئذٍ لكلٍّ منهما، لم يقع <sup>(٢)</sup> شيءٌ منهما شرعاً، كما في كلِّ فعلٍ كذلك؛ لأصالة عدم التداخل في الأفعال عقلاً و شرعاً، فلو نوى بالركعتين المرحص والفل، لم يقع لأحدهما <sup>(٣)</sup>. انتهى.

أقول: لا يحفى عليك أن موضوع ما نحن فيه هو قصد الرياء أو غير الصلاة بشي من أفعال الصلاة، والمراد به - كما تقدّمت الإشارة إليه و يظهر من كلماتهم - أنه لو ضمّ حال إتيانه بشي منها إلى قصد حرثيته للصلاة المتقرّبة بها المنحل إلى قصد امتثال أمره الغيري قصد حصول عوَابٍ آخر أهمّ من أن يكون ذلك العنوان ترثيه على هذا العمل على سبيل الغائية كحفظ متاعه الحاصل بالنظر إليه حال قيامه الذي قصد جزئيته للصلاة، أو يكون متحداً معه في الوجود، كما لو قصد بقيامه

(١) ما بين المعقوقين أصفاء من المصدر.

(٢) جواهر الكلام ٩: ١٩٣-١٩٤.

للقراءة تمدد أعصابه مثلاً، أو مجلوسه للشهيد إحداث ثقل على ما جلس عليه، أو التصرف فيه، أو استمساكه ومنعه عن النهب، وركوعه وضع شيء على الأرض أو أحده منها، إلى غير ذلك من الماهيات المتخالفة التي لا تخص، المتصادقة على أفعال الصلاة، و الموضوع في مسألة الصيغة أيضاً على ما عرفت في باب الوضوء ليس إلا ذلك، فهما من واحد واحد.

ولا يهتأ الإطالة في توجيه تفصيل بعضهم بين القصد الشعي وغيره هناك، وإطلاقه ماها بعد وضوح مناط الحكم، وعدم اشتراط أفعال الصلاة إلا بحصول مسماها بداعي أمرها مع الإخلاص، كما هو الشأن في سائر العبادات، فقصد الغير إذا كان منافياً للقرينة أو الإخلاص يكون مغتلاً في الجمع، وإلا فلا يحل في أحراء الصلاة أيضاً.

فما ذكره رحمته من أن موضوع ما نحن فيه قصد المكلف كون الفعل المشخص مصداقاً لكثيرين، إلى آخره، مع مخالفته لطاهر كلماتهم مما لا يكاد يرجع إلى محصل، ضرورة أنه لم يقصد بالفعل المشخص أمراً أجنبياً عن أفعال الصلاة مما لا يندرج تحت سمياتها؛ إذ لا يعقل تنزيل كلمات الأصحاب على إرادة ذلك، وإنما غرضه من الفعل المشخص ما كان بالذات من نوع تلك الأفعال بأن أتى بشيء منها قاصداً وقوعه حرماً للصلاة وحصول عوائب آخره، فزعم أنه لا يحصل في الفرص شيء مما قصده؛ لرعمه أن الفعل الواحد يمتنع أن يتحقق به فعلاً، كما ادّعاء في مبحث تلاحل الأعسال<sup>(١)</sup>، وقد تقدّم<sup>(٢)</sup> في محله ضعفه

(١) جواهر الكلام ٢: ١٢٩.

(٢) في ج ٢، ص ٢٧٣.

بما لا مزيد عليه.

فحينئذ نقول إن عدم وقوعه حرماً من صلاته مستم، ولكن مشؤهُ اعتبار الإحلاص السامي لقصد الغير، كما في مسألة لصيعة، وإلا لكان صيروره جزءاً كحصول سائر المعاهيم المتحققة به - سوء كدت مقصودة أم غير مقصودة له - أمراً قهرياً، كما هو واضح، ولا معنى ستمسك بأصالة عدم التداحل في مثل المقام. نعم، لو بوى بالمرء - الذي تتحقق به عندين متكررة - امثال أوامر متعددة متعلقة بنك العباوين، قد يقال بأنه لا يقع امثالاً لشيءٍ منها، لأصالة عدم التداحل، و تحصيل أحدها به ترحيح بلا مرجع

ولكنك عرفت في باب الوضوء عدد شرح أقسام التداحل و أحكامها ضعف هذا القول، وأن مقصدي الأصل في متن العرص التداحل، فراجع<sup>(١)</sup>  
(و لا يجوز نقل النيّة) من صلاة إلى صلاة أخرى، فلو عدل نيّته عن صلاة إلى أخرى، لا يصحّ شيءٍ منهما

أما التي بواها أولاً، فلاشتراطها باستدامه قصدتها إلى آخر الفعل حقيقة أو حكماً، وهو ينافي العدول و قصد لغير، كما عرفت فيما سبق

و أما المعدول إليها، فلاّنها لم تكن مقصودة في الابتداء، و لا أثر للتقل في انقلاب ما وقع من الأجراء لا بهذا بقصد عند وقع عليه، و وقوعه امثالاً للأمر الذي لم يقصد إطاعته في الابتداء (إلا في موارد) مخصوصة، لأدلة تعدية دالة عليها (كتقل الظهر يوم الجمعة إلى النافلة لمن نسي قراءة الجمعة و قرأ

(١) ج ٢، ص ٢٥٤ و ما بعدها.

غيرها) و نقل المصنف الفريضة في الجمعة لإدراك الجماعة، كما يأتي تفصيلهما و تحقيقهما في محله إن شاء الله (و نقل الفريضة الحاضرة إلى حاضرة سابقة عليها مع سعة الوقت) أو فاته كذلك، و العائنة اللاحقة إلى العائنة السابقة، كما تقدم الكلام فيه مفصلاً في المواقف، و نقل مفردة الوتر إلى غيرها في بعض المروص، الذي عرفته في محله، و نقل صلاة الأحياء لدى ظهور الاستغناء عنها إلى النافلة.

و أما الصبي المتطوع الآنى بوطيعة نوقت إذ سغ في الأثناء و قدما بأنه يتمها بنية العرض فهو ليس من هذا الباب، بل لا عدول فيه في الحقيقة، كما حققناه في محله

و كذا العدول من الجماعة إلى العرادي أو عكسه لو جوراء، و كذا من القصر إلى الإتمام<sup>(١)</sup> أو عكسه، كما يظهر وجههما بالتدبر فيما أسلفناه في صدر المبحث و صابطه أن كل خصوصية من الخصوصيات التي أشرنا إليها في صدر المبحث مما يعتبر قصده في صحة الصلاة عند الأحد فيها تجب استدامة نيتها إلى آخر العمل، و لا يحور العدول عنها إلا أن يدل عليه دليل تعدي، كما في الموارد التي تقدمت الإشارة إليها، دون سائر الخصوصيات التي ليس قصدها من مقومات العمل، و قد عرفت فيما سبق أن الجماعة و العرادي و كذا القصر و الإتمام من القسم الثاني، لا الأول، والله العالم

(١) في ص ٤١٣: «الإتمام».



(الثاني) من أفعال الصلاة (تكبيرة الإحرام) التي يفتح بها الصلاة، ولذا سُميت بالافتتاح أيضاً، كما أنها سُميت بتكبيرة الإحرام لكونها - كالتلبية بالإحرام في الحج - سبباً لحرمة ما كان محللاً قبلها من الأكل والشرب وغيرهما من مضافات الصلاة، ولا تتحقق الحرمة إلا بعد كمالها، لأن المسبب لا يتحقق إلا بعد تمام سببه، وأما الدخول في الصلاة فيحصل بمجرد الشروع فيها، فإنها من الصلاة بقاء وإجماعاً - عدا ما حكى عن شاذ من المخالفين من القول بحروجهما من الصلاة<sup>(١)</sup> - وقصة ذلك تحقق الدخول في الصلاة بمجرد الشروع فيها؛ وإن الدخول في الصلاة عبارة عن التمسك بها الحاصل بمجرد الاشتغال بأول حريمها من غير توقف على إتمامه، فلا حاجة لنا إلى ادعاء أن حزة الجزء حرمة، ولكن حرمة المضافات لا تتحقق إلا بعد إتمام التكبيرة التي جعلها الشارع تحريمها، ولا مضافة بينهما.

وما عن السيد في عبارته الآتية<sup>(٢)</sup> - من دعوى الإجماع على أنه ما لم يتم التكبير لا يدخل في الصلاة - محمول على الدخول الذي يحرم معه فعل المضاف، وإلا فيناهيه فرص الجرئية التي لا خلاف فيها، كما عرفت. ولكن قد يشكل ذلك بإطلاق ما دل على حرمة المضافات في الصلاة.

(١) المجموع ٢٩٠:٣.

(٢) هي ص ٤٢٨.



وقد نفى شيخنا المرتضى رحمته عن ذلك. يجعل الصراع من التكبير كاشعاً عن الدخول في الصلاة من قوله<sup>(١)</sup>، تبعاً لما حكى عن السيد في الباصريّات حيث قل في بعض كلام له ما لفظه

لا يقال. الإجماع على أنه ما لم يتم التكبير لا يدخل في الصلاة، فيكون استداؤه وقع خارج الصلاة، فكيف يصير بعد ذلك منها؟

لأننا نقول: إذا فرغ من التكبير تبين أن جميع التكبير من الصلاة<sup>(٢)</sup> انتهى وقال شيخنا المرتضى - بعد نقل لعمدة المحكيّة عن السيد، و دفع بعض الحدّثات الموردة عليه - ما لفظه ثمّ ظاهر أن وجه الحكم بالكشف المذكور هو الجمع بين المقدمات الثلاث، أعني حصول التحريم بمجموع لتكبير، و تحريم المصافيات في الصلاة، و كون جزء العجز حراً فما في المدرك من أن الحكم بالكشف تكلف مستعنى به و أن الحقّ تحقق الدخول بمجرد الشروع في التكبير، فإن توقف تحريم المصافيات على انتهاء التكبير حكم آخر<sup>(٣)</sup>، محلّ نظر، لأن الجمع بما ذكره أولى من تخصيص أدلة تحريم المصافي في الصلاة بما بعد التكبير<sup>(٤)</sup>، انتهى.

أقول: لقائل أن يقول إن أدلة تحريم الكلام و نحوه من المصافيات كما لا تعمّ الكلام الواقع في أثناء التكبير بناءً على التوجيه المذكور، وكذلك الأخبار

(١) كتاب الصلاة ٢٨٣:١

(٢) مسائل الباصريّات: ٢١١، مسألة ٨٢ و حكاها عنه شهيد في الذكرى ٤١٧٣.

(٣) مدارك الأحكام ٣: ٣١٣.

(٤) كتاب الصلاة ٢٨٥:١.

الناهية عن الكلام في الصلاة - المسوقة لبيان الحكم الوصعي - قاصرة الشمول عن ذلك؛ فإنه يلزم من فرض شمولها له عدم فرديته للعام، وكل فرد يكون كذلك يتمتع أن يعتمه حكم العام، مع أنها تعتمه بلا شهة، وإلا لم يكس الكلام العبر المفوت للموالة في أثناء التكبير مافياً للصلاة، كما أنه ليس بمحرم

اللهم إلا أن يقال إن استعادة مافاته بصلاة من تلك الأخبار إنما هي بالفحوى وأولوية الدفع من الرفع، لا بالدلالة اللفظية، كما أنه لو دل دليل على فاطية القهقهة للصلاة وحرمتها فهو لا يعم مدلوله لفظي القهقهة المقارنة لأول الصلاة عند الشروع فيها، فلا يعتمها حرمة، ولكن يعتم مافيتها عن انعقاد الصلاة بتقيد المناط والأولوية المزبورة

و كيف كان فالصواب في الجواب عن الإشكال - بعد تسليم عموم أو إطلاق لأدلة تحريم المفايات، والعص على أن جل مطلقاتها - إن لم يكن كلها - مسوقة لبيان الحكم الوصعي الثابت حل لتكبير أيضاً - هو أن ظهور قوله عَلَيْهَا «تحريمها التكبير»<sup>(١)</sup> في سببية التكبير للحرمة المقنصية لعدم مسببه إلا بعد تمام سبه حاكم على إطلاقات أدلة تحريم المفايات، فإنه بمدلوله اللفظي متعرض لحالها ومقيد لإطلاقها، فلا منافاة

(و هي ركن) بمعنى أن تركها عمداً وسهواً محل كائنة

و هي كون رياتها أيضاً كذلك - كما ربما يُعسر به الركن - تأمل إن لم يكن إجماعياً، كما سيأتي تحقيقه إن شاء الله

(١) الكافي ٢/٦٩٣، الوسائل، الباب ١ من أبواب تكبيرة لإحرام، ح ١٠

فالقدر المسلم من كونه ركناً إنما هو بالمعنى المزبور (و) هو: أنه (لا تصح الصلاة من دونها ولو أخل بها نسياناً) وهذا ممثلاً لحلاف فيه على الظاهر، بل ادعى غير واحد<sup>(١)</sup> عليه الإجماع.

و يدل عليه - مضافاً إلى ذلك - جملة من الأحاديث

منها: صحيحة زرارة قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن الرجل ينسى تكبيرة الافتتاح، قال: «يعيده»<sup>(٢)</sup>.

و رواية ابن أبي عمير عن أبي عبد الله عليه السلام قال في الرجل يصلي فلم يفتح بالتكبير هل تجزئه تكبيرة ركوع؟ قال: «لا، بل يعيد صلاته إذا حفظ أنه لم يكبر»<sup>(٣)</sup>.

و موثقة عبيد بن زرارة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أقام الصلاة فسي<sup>(٤)</sup> أن يكتر حين<sup>(٥)</sup> افتتح الصلاة، قال: «يعيد الصلاة»<sup>(٦)</sup>.

و خبر محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام في الذي يذكر أنه لم يكبر في

(١) كالشهيد في الذكرى ٢٥٤٣، و المحقق الكركي في جامع المقاصد ٢: ٢٣٥، و العامل في مدارك الأحكام ٣: ٣١٩، و فاضل الأصول في كشف اللثام ٣: ٤١٧.

(٢) الكافي ٣: ٢٤٧، (باب السهو في افتتاح الصلاة) ح ١، التهذيب ٢: ١٤٣/٥٥٧، لا يستبصر ١: ١٣٢٦/٣٥١.

(٣) الكافي ٣: ٢٤٧، (باب السهو في افتتاح الصلاة) ح ٢، التهذيب ٢: ١٤٣/٥٦٢، لا يستبصر ١: ١٣٢٣/٣٥٢-٣٥٣.

(٤) في السجح الحطية و الحجرة: «و نسي» و المثبت كما في المصدر.

(٥) في المصدر: «حتى» بدل «حين».

(٦) التهذيب ٢: ١٤٢-١٤٣/٥٥٦، لا يستبصر ١: ١٣٢٥/٣٥١، الوسائل، الباب ٢ من أبواب تكبيرة الإحرام، ح ٣.

أول صلاته، فقال: «إذا استيقن أنه لم يكتر فليعد، ولكن كيف يستيقن؟»<sup>(١)</sup>.  
 و حسنة دريغ عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألته عن الرجل ينسى أن يكتر  
 حتى قرأ، قال: «يكتر»<sup>(٢)</sup>.  
 و صحيحة علي بن يقطين قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل ينسى أن  
 يفتح الصلاة حتى يركع، قال: «يعيد الصلاة»<sup>(٣)</sup>.  
 و موثقة عمار قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجلٍ سها خلف الإمام  
 فلم يفتح الصلاة، قال: «يعيد الصلاة، ولا صلاة بغير افتتاح»<sup>(٤)</sup>.  
 و ربما يظهر من بعض الروايات ما ينافي هذه الأخبار  
 كصحيحة الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألته عن رجلٍ نسي أن يكتر  
 حتى دخل في الصلاة، فقال: «أليس كان من يئنه أن يكتر؟» قلت: نعم، قال:  
 «فليمض في صلاته»<sup>(٥)</sup>.

و هذه الصحيحة و إن كانت أحص مطلقاً من الأخبار المتقدمة ولكن  
 لا يمكن ارتكاب التحصيل في تلك الأخبار بمثل هذه الصحيحة؛ لاستلزامه

(١) التهذيب ١٤٣: ٥٥٨، الاستبصار ٣٥١: ١٣٢٧، الوسائل، الباب ٢ من أبواب تكبيرة الإحرام، ح ٢.

(٢) التهذيب ١٤٣: ٥٥٩، الاستبصار ٣٥١: ١٣٢٨، الوسائل، الباب ٢ من أبواب تكبيرة الإحرام، ح ٤.

(٣) التهذيب ١٤٣: ٥٦٠، الاستبصار ٣٥١: ١٣٢٩، الوسائل، الباب ٢ من أبواب تكبيرة الإحرام، ح ٥.

(٤) التهذيب ٣٥٣: ١٤٦٦، الوسائل، الباب ٢ من أبواب تكبيرة الإحرام، ح ٧.

(٥) التهذيب ١٤٤: ٥٦٥، الاستبصار ٣٥٢: ١٣٣٠، الوسائل، الباب ٢ من أبواب تكبيرة الإحرام، ح ٩.

تنزيل تلك الأخبار المستمصة على فرض نادر لتحقيق، والأولى حمل الصحيحة على التيقن حيث حكى القول بمصوبها - أي الاكتفاء بالنية - عن بعض العامة<sup>(١)</sup>.  
و يحتمل فويماً أن يكون الأمر بالمصن - مع سبق النية التي هي أمانة الفعل - لعدم حصول الجرم بالترك في مثل الفرص، أو كونه حزماً في غير محله، حيث إن سيان التكبير - التي هي افتتاح صلاة - كاد أن يكون ممتنعاً في العادة بالنسبة إلى المنفرد المستقل بصلاته، كما أشار إليه نصادق عليه في مرسله الصدوق حيث قال عليه السلام «[الإيمان] لا ينسى تكبيرة الافتتاح»<sup>(٢)</sup>.

و على تقدير تحققه فلا يكاد يحصل الحرم به بعد دحوه في الصلاة، خصوصاً مع تذكره لبثه السابقة المقتضية لحررها على سانه بحسب العادة من غير التعمات بمصنبي.

و في قوله عليه السلام في بعض الأحبار المتقدمة<sup>(٣)</sup> «ولكن كيف يستيقن»<sup>(٤)</sup> إشارة إلى ذلك

و الحاصل أنه لا يعد حمل بروية على الشك، دون من حصل له العلم بالترك، كما أنه لا يعد ارتكاب من سوحه أيضاً في بعض الأحبار الآتية، فقوله عليه السلام «أليس كان من بيته» إلى آخره، نثبته على بعض الأمارات المورثة لإزالة الوسوسة التي يجدها الشك، والله لعالم

(١) حلية العلماء ١٩:٢، المجموع ٢٩٠:٣

(٢) الفقيه ١/٢٢٦، الوسائل، باب ٢ من أبواب تكبيرة الإحرام، ح ١١، وما بين المقومين صفة من المصدر

(٣) في ص ٤٣٠ - ٤٣١

و صحبة أحمد بن محمد بن أبي نصر عن أبي الحسن الرضا عليه السلام، قال قلت له: رجل سى أن يكثر تكبيرة الافتتاح حتى كثر للركوع، فقال «أحزاه»<sup>(١)</sup> و خبر أبي بصير قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل قام في الصلاة و سى أن يكثر هدأ بالقراءة، قال «إن ذكره و هو قائم قبل أن يركع فليكثر، و إن ركع فليمض في صلاته»<sup>(٢)</sup>.

و صحبة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام، قال قلت له: الرجل يسى أول تكبيرة من الافتتاح، فقال «إن ذكرها قبل ركوع كثر ثم قرأ ثم ركع، و إن ذكرها في الصلاة كثرها في قيامه في موضع التكبيرة قبل القراءة أو بعد القراءة» قلت: فإن ذكرها بعد [الصلاة]<sup>(٣)</sup>؟ قال «فليقصها، و لا شيء عليه»<sup>(٤)</sup>

و عن الشيخ أنه أحاط عن هذه الأخبار

أما عما عدا الأخيرة فالحمل على من لا يتيقن الترك  
و لا بأس به في مقام التوجيه، كما تقدمت الإشارة إليه

فما هي خبر<sup>(٥)</sup> أبي بصير - من الأمر بالتكبير إن ذكرها و هو قائم - يُحمل

(١) المقبه ٢٢٦، ١٠٠٠، التهذيب ٢/١٤٤، الاستبصار ١/٣٥٣، الوسائل، الباب ٣ من أبواب تكبيرة الإحرام، ح ٢.

(٢) التهذيب ٢/١٤٥، الاستبصار ١/٣٥٢، الوسائل، الباب ٢ من أبواب تكبيرة الإحرام، ح ١٠.

(٣) يدل ما بين المعقوفين في السجح الحطية والحجرة «ما صلى» و لمشت كما في المصدر و يأتي أبصاً في ص ٤٦٢

(٤) المقبه ٢٢٦-٢٢٧، ١٠٠١، التهذيب ٢/١٤٥، الاستبصار ١/٣٥٢، الوسائل، الباب ٢ من أبواب تكبيرة الإحرام، ح ٨

(٥) تقدم الخبر آنفاً

على الاستحباب، إلا أن ضعف الخبر و تشابهه مانع عن إثباته.

وأما عن الأخيرة، فإن قوله عليه السلام «سبقها» يعني الصلاة<sup>(١)</sup>، فكأنه عليه السلام حمل قوله عليه السلام «كبرها» في فیه في موضع لتكبيره إلى آخره، على إرادة استشاف الصلاة والإتيان بالتكبير فأنما في موضعها

و كيف كان فهذا التوجيه لا يحلو عن بُعد

و أبعد منه ما في الوسائل و غيره من حمله على غير تكبيرة الافتتاح، و القصاء على الاستحباب<sup>(٢)</sup>.

و قد حمل صاحب الحدائق<sup>(٣)</sup> جميع هذه الأحار على التقيّة بناءً على ما أصله في مقدمات كتابه من أنه لا يشترط في ذلك موافقة العامة<sup>(٤)</sup>، مع أنه حكى عن بعضهم<sup>(٥)</sup> بعض الأقوال الموافقة ببعض هذه الروايات

فهذا لحمل أيضاً لا يخفى عن وجهه وإن كان الأوضح ردّ دعائها إلى أنه بعد و صوح عدم صلاحيتها - بعد عراض لأصحاب عن طاهرها - لمعارضة الروايات المتقدمة المعتمدة بعمل الصائفة، الموافقة للأصول و القواعد

و أجاب كاشف الثام عن صحبة أحمد بن محمد بن أبي نصر البرقي

(١) التهذيب ٢، ١٤٤، دليل ج ٥٦٦، و ١٤٥، دس ٥٦٧، و دليل ج ٥٦٨، و حكاة عنه اعلملي في الوسائل، الباب ٣ من أبواب تكبيره الإحرام، دليل ج ٢، و انساب ٢ من تلك الأبواب، دليل ج ٨ و ١٠

(٢) الوسائل، الباب ٢ من أبواب تكبيرة لإحرام، دليل ج ٨، جواهر الكلام ٢٠٥: ٩.

(٣) الحدائق مناصرة ٢٠٨

(٤) الحدائق المناصرة ٥٠١ و ما بعدها.

(٥) راجع الهامش (١) من ص ٤٣٢.

- المتقدمة<sup>(١)</sup> - بأنه يحتمل احتمالاً طهر<sup>(٢)</sup> أنه - أي الرجل الذي سبي تكبيرة الافتتاح حتى كبر للركوع - إذا كان متذكراً فعمل الصلاة عنده أحراه - يعني تكبير الركوع عن تكبيرة الافتتاح - فليقرأ بعده ، - لم يكن مأموماً ثم ليكبر مرة أخرى للركوع و ليركع إذ ليس عليه أن يسوي ، تكبير أنه تكبيرة الافتتاح كما هي التذكيرة والذكرى و نهاية الأحكام<sup>(٣)</sup> للأصل<sup>(٤)</sup> انتهى

و فيه: أنه - مع بعده في حد ذاته - في غاية الإشكال؛ إذ الطاهر أن التكبيرات الواردة في الصلاة من قبيل التكليف لمسببة عن الأسباب المحتتممة التي يعتر تعييسها بالقصد في مقام الإطاعة و لو على سبيل الإحمال الذي لا ينافيه الالتزام بكفاية الداعي أو الاستدامة الحكيمية، لخاصة عدد فعل الصلاة و لا أقل من الاحتمال خصوصاً في تكبيرة الافتتاح، التي هي بحسب الظاهر - على ما هو المعروف في أذهان المشرعة، كما هو ظاهر العدوى - معايرتها بالنوع لسائر التكبيرات، و قد عرفت - فيما سبق - أن مقتضى القاعدة في مثل العرص وجوب قصد التعيين المقتضي لعدم حور نقل التية من بعضها إلى بعض، لا البراءة، فالأظهر عدم كفاية التكبير المأتي به للركوع أو لعبه عما عداه مطلقاً فصلاً عن تكبيرة الافتتاح المبابة لما عداها في الآثار، والله العالم.

(وصورتها أن يقول: الله أكبر) عند عدائ، كما عن المعتر و المنتهى<sup>(٥)</sup>

فإنه هو المتعارف من التكبير المنقول من صاحب الشرع و أتباعه

(١) في ص ٤٣٣.

(٢) تذكرة الفقهاء ١١٤٣، المرقع ٥٥ من نمساة ٢١٠، الذكرى ٢٥٧٣، نهاية الأحكام ٤٥٤١.

(٣) كشف الشام ٤١٧٣.

(٤) المعنبر ١٥٢.٢، منتهى المطلب ٢٨.٥، و حكه عنهما العملي في معناه الكرامة ٣٣٧:٢



فعن الصدوق مرسلًا قال كان رسول الله ﷺ أتم الناس صلاةً وأجزهم،  
 كان إذا دخل في صلاته قال: «الله أكبر، بسم الله الرحمن الرحيم»<sup>(١)</sup> فتحب متابعتة في  
 ذلك إلا أن يدل دليل على عدم وجوبه عيبًا، لا لعمومات التأسي: إذ لا يتعين بها  
 وجه العمل، بل لخصوص قوله ﷺ «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُوِي أُصَلِّي»<sup>(٢)</sup> ولا يتطرق  
 الخدشة في الاستدلال به في مثل هذه لأفعال لمعلوم عدم حريها محرى العادة،  
 وكونها من أفعال الصلاة، وإلا لم يمكن التمسك به في شيء من موارد  
 نعم، لا يصلح مثل هذا الدليل مقيداً لإطلاق الأمر بالتكبير لو قلنا بظهوره  
 في الأعم، كما لا يخفى وجهه على امتثال، ولكن المطلقات الواردة في التكبير  
 غير موقوفة لبيان الإطلاق من هذه الجهة، بل هي واردة مورد حكم آخر، كما  
 لا يخفى على من تأمل فيها.

هذا، مع أن إطلاق التكبير في كُنُوت الشارع والمشرعة يصرف إلى  
 المتعارف المعهود.

و يؤيده أيضاً ما عن المنتهى و لعبة و غيرهما من الإجماع على «أن الله  
 تعالى لا يقبل صلاة امرئ حتى يصنع بظهره موصعه ثم يستقبل القبلة ويقول: الله  
 أكبر»<sup>(٣)</sup>.

(١) الفقيه ٩٢١/٢٠٠١، الوسائل، الباب ١ من أبواب تكبيرة لإحرام، ح ١١.

(٢) صحيح البخاري ١٦٢٠١-١٦٣، مسند به رافطني ٢٧٢١-٢٧٣ و ١/٢٧٣، و ١٠/٣٤٦، سنن

البيهقي ٣٤٥٢، مسند الدارمي ٢٨٦:١.

(٣) كذا قوله. ومن الإجماع على أن الله تعالى الله أكبر، هي النسخ لحظية والحجربة، حيث إن  
 المقص المزبور رواية سوية، وليس الإجماع على نطق الرواية، والأولى في العبارة. وهذا لما  
 في كتاب الصلاة - للشيخ الأنصاري - ٢٨٦:١ - هكذا: و يؤيده أيضاً النسوي - المسجربا عن  
 المنتهى و لعبة و غيرهما من الإجماع: «وإن الله تعالى لا يقبل صلاة إلا إلى آخره.»

و ربما يستدل له أيضاً بتوقيعة المعدة، و لم يثبت جوارها بعير هذه الصورة.

و فيه نظر يظهر وجهه من حَقَقَه في الأصول، و أشرنا إليه مراراً في مطاوي كلماتنا السابقة من أن المرحع لدى الشك في شرطية شيء للعبادة أو حرثيته هي البراءة، لا الاشتغال، وإن كان قد يتأمل فيه في مثل المقام الذي يدور الأمر فيه بين التعيين والتخيير، فليتأمل.

(و) كيف كان فلا مجال للارتياح - بعد رصوح معروفة هذه الصورة بالخصوص في تكبيرة الإحرام بل وكذا في سائر لتكبيرات بحيث كاد أن يكون انحصارها فيها من الضروريات، واستندة بقل الإجماع عليه - في أنه (لا تنعقد) الصلاة (بمعناها) سواء أَدَّى بغير عريّة غيرها وإن رادتها، أو فارسيّة أو غيرها.

(و لو أخل بحرف منها، لم تنعقد صلاته) إذا كان لحماً بلا شهية  
و أمّا نحو همزة الوصل في لفظ لجلالة عبد الوصل بلفظ النية مثلاً، أو بالأدعية الموطّعة أو بالتكبيرات لمدونة أو نحو ذلك فكذلك على ما صرح به غير واحد<sup>(١)</sup>، بل عن بعض<sup>(٢)</sup> هي الحلال فيه، فيجوز الوقف على الكلام السابق

= و راجع: منتهى المطلب ٢٨:٥، والعمية ٧٧، والمعتبر ١٥٢:٢  
و أورد النسوي ابن فدامه في بعض ١٠١:٥١، و نحوه في سنن أبي داود  
٢٢٦١-٢٢٧/٨٥٧ و ٨٥٨

(١) كالشهيد في الذكرى ٢٥٦:٣، والمحقق الكركي في جامع المقاصد ٢٣٦:٢، والشهيد الثاني في روض الجنان ٦٨٧:٢، والمقاصد العلية ٢٤٢، و عاقل الأصحاب في كشف اللثام ٤١٨:٣.

(٢) الفحص الكاشاني في معانيع الشرائع ١٢٦:١، مفتاح ١٤٦، والحاكي عنه هو صاحب الجواهر فيها ٢٠٦:٩.

مقدمة للافتتاح بالتكبير على اسحو المعهود في الشريعة، أي باثبات الهمزة على وجه لا يحالف قانون اللغة، كما صرح به في المدرك، حيث قال - بعد أن ادعى أن المنقول من صاحب الشرع قطعها، حيث إنها هي انتهاء الكلام، فإن النية أمر قلبي - ما لفظه و من هنا يعدح تحريم السقط بها - أي بالنية - مع الدرج؛ لاستلزامه إتمام مخالفة أهل اللغة أو مخالفة الشارع<sup>(١)</sup>.

ولكن قد يقال بجوار ترك الوقف على الكلام السابق، وهو لا يساهي وحب قطع الهمزة؛ لأن التلطف بها كلام نعو معترض لا يعد معه الكلمة المتأخرة وسطاً حتى تسقط همزتها<sup>(٢)</sup>.

قال الشهيد - على ما حكى عنه - إن التكبير الوارد من صاحب الشرع إنما كان قطع الهمزة، ولا يلزم من كونها همزة وصل سقوطها؛ إذ سقوط همزة الوصل من حواص الدرج بكلام متصل، ولا كلام قبل تكبيرة الإحرام، فهو تكلفه فقد تكلف ما لا يحتاج إليه - يعنى ما ليس من أحرار عمه - فلا يخرج اللفظ عن أصله المعهود شرعاً<sup>(٣)</sup>. انتهى

أقول: قد تقدم<sup>(٤)</sup> توجيه هذا كلام في مبحث الإقامة عند التكلم في حوار قطع الهمزة مع الدرج، ولكن غاية ما أمكنا ادعؤه إنما هو حوار إثبات الهمزة في مثل المقام، وعدم كونه لحد، لا عدم حوار إسقاطها، فلا شبهة أن إسقاطها مع

(١) مدارك الأحكام ٣١٩٣-٣٢٠.

(٢) قوله الشيخ الأنصاري في كتاب الصلاة ٢٨٧:١.

(٣) الذكرى ٢٥٦:٣، وحكاؤه عن المصادر الأصوب في كشف اللثام ٤١٨٣.

(٤) في ص ٣٢٥-٣٢٦.

الدرج و لو تكلام لعمو مهمل لا يجعله لحماً، فالشأن في المقام إنما هو في إثبات وجوب قطع الهمزة من لفظ الجلالة، وعدم كفاية الإتيان به على الوجه الصحيح المعتر عند أهل اللسان، ومن يوضح أن الأدلة المبرورة قاصرة عن إثبات ذلك، ولذا لم يدع أحد وجوب الوقف أو الوصل في سائر المواضع من القراءة أو الأذكار لأجل التأني وتوقيفية العبادة، ومن هنا ذهب بعض متأخري الأصحاب - على ما حكى عنه - إلى القول بإسقاط الهمزة إذا قرئ بلفظ الياء<sup>(١)</sup>.

ولكنه - مع مخالفته لظاهر فتاوى لأصحاب أو صريحها - لا يحلو عن إشكال، فإنه يعتر في الصلاة بضاً وتوياً أن يستأ فيها بالتكبير و يعتنع به، و الدرج الموح لإسقاط الهمزة بما في خفيه استدأ لعمله الحارحي الذي بوى به الصلاة، و تأثير محرد القصد إلى حصول الاستدأ به - مع مخالفته لصورته الحارحية - لا يحلو عن تأمل بل مع، والظاهر أن جعله وسطاً - كما هو معنى الدرج المؤثر في إسقاط الهمزة - يناهى صدق الافتدحية المعتررة في بكبيرة الإحرام، والله العالم

و قد طهر بما أشربا إليه - من أن عبة ما يمكن إثباته بالأدلة المبرورة إنما هو وجوب الإتيان بالصورة المذكورة على الوجه الصحيح المعتر عند أهل اللسان بحيث لا يعد لحماً، و يصدق عليها عنوان الافتتاح بالتكبير - أن المتجه عدم وجوب الوقف على آخر التكبير، و حواز إعرابه بلا وقف، كما قواه في الحوار<sup>(٢)</sup>، للأصل

(١) كما في جامع المقاصد ٢: ٢٣٦، وكشف اللثام ١٨٣: ٤١٨.

(٢) جواهر الكلام ٢٠٨: ٩.

نعم، لا يعد الالتزام باستحباب ترك الإعراب، كما حكى القول به عن  
 المفتاح<sup>(١)</sup>؛ لحديث: «التكبير حرم» المتقدم<sup>(٢)</sup> في مبحث الأذان والإقامة، مع أنه  
 أحوط ولكن مع الوقف، و. فما مع الوصل والأحوط هو الإعراب؛ فإن الوصل  
 بالسكون لو لم نقل بكونه لحاً - كما هو المشهور - فلا أقل من مخالفته للاحتياط  
 والحرر المرور لا يصح لإثباته بعد فرص مخالفته للقانون العربي وكونه  
 لحاً، لا لمحرد ضعف سد الحر و. احتمال كونه عامياً، أو قصور دلالة؛ لقوة  
 احتمال وروده في خصوص الأذان وإقامة، بل لوجوب تريل إطلاقه على إرادة  
 الجرم الحاري على حسب المتعارف في المحاورات، لا ما يحرحه عن العربية و  
 يجعله لحاً، كما لا يحصى

تنبيه: حكى عن الإسكافي القول بكراهة تعريف [أكبر]<sup>(٣)</sup> كالمحكى  
 عن الشافعي<sup>(٤)</sup>.

ولعله أراد به الحرمة، وإلا فهو ضعيف؛ لأنّ لتعريف تعبير للصورة  
 المعهودة المتلفة من الشارع، التي بين وحب حطها في الصلاة و انصرافها من

(١) مفتاح الشرائع ١٢٦١، مضاح ١٤٦، و حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ٢٠٨، ٩.

(٢) في ص ٣٢٤

(٣) يدل ما بين المعوفين في لسخ الخطبة والحرية «الأكثر» والصحيح ما أنشأه.

(٤) حكاه عنه المحقق الحلبي في المختصر ١٥٢٢، والعلامة الحلبي في تذكرة الفقهاء ١١٣٣،

المسألة ٢١٠

(٥) الأم ١٠٠١، مختصر المروى ١٤، الحاشوي الكبير ٩٣٢، المهذب - للشيرازي - ٧٧:١،

المجموع ٢٩٢:٣ و ٣٠٢، حية العلماء ١٩٠٢، تهذيب - للنفوي - ٧٨:٢، الوجيز ٤٠:١،

العزيز شرح الوجيز ٤٧٣:١، روضة الطالبين ٣٣٦:١، المعنى والشرح الكبير ٥٤٠:١.

إطلاقات الأمر بالتكبير، فالأقوى هو المطلق، بل الأشبه ذلك فيما لو راد عليها كلمة وإن لم تكن مغيرةً لمعناها، بل مرادة منها، كما لو قال «الله أكبر كبيراً» أو «من كل شيء» أو «من أن يوصف» أو غير ذلك؛ لما فيها من تعبير الصورة المتلقاة من الشرع وإن لا يحلو إطلاقه عن تأمل، والله العالم

(وإن لم يتمكن من التلفظ به كالأعجمي، لزمه التعلم<sup>١</sup> مع الإمكان

كغيره من التكاليف الشرعية التي لا يعدر فيها المكنت مع التقصير

(ولا يتشاغل بالصلاة مع سعة الوقت) ورحاء التعلم، كما لا يتشاغل

بالصلاة مع التيمم أو بلا ستر مع رحاء وحدان الماء أو الساتر في رحله أو قريباً منه، وليس هو حنيد مع رحاء التمكن من تحصيل الشرط بالفعل من أولي الأعداد الدير قد يقال فيهم بأن لهم ليدار

نعم، لو عجز في الحال عن الاشتغال بالتعلم، اندرج في موضوع مسألة

أولي الأعداد، وقد تقدم مراراً أن مقصدي بقاعدة في تلك المسألة أيضاً عدم جوار البدار في سعة الوقت مع رحاء روال العذر قبل فواته، إلا في الموارد التي دل دليل حارحي أو داخلي على كون العبرة بالضرورة حال الفعل، كما في باب التقية وحوها على ما عرفت في الوصوء، وما نحن فيه ليس من هذا القبيل، فليس لمن لم يتمكن من التلفظ بها الاشتغال بالصلاة مع سعة الوقت ورحاء التعلم، سواء كان بالفعل عاجراً عنه أم لا.

(فإن ضاق<sup>٢</sup> الوقت أو لم يصدقه سانه بحيث تحقق عجزه و اليأس من

تعلّمه قبل فوات الوقت، فإن قدر على الإتيان بالملحون من التكبيرة في إحدى

كلمتيها أو فيهما مع إطلاق التكيرة عليه عرفاً، فالظاهر وجوبه مقدماً على الترجمة، لا شتماله على معنى التكبير و القدر الميسور من لفظه، فلا يسقط بالمعسور، كما ذكره شيخنا لمرتضى رحمته، وإلا (أحرم بترجمتها) أي ما يرادفها من لغة أخرى.

قال في المدارك: هذا مذهب عمائد و أكثر العامة، و قال بعضهم: يسقط التكبير عن شأنه هذا، كالأخرس، و هو محتمل<sup>(١)</sup> انتهى

أقول: ما احتمله من قول بالسقوط - الذي حكاه عن بعض العامة - ضعيف محجوح بقوله عليه في خبر عماد، المتقدم<sup>(٢)</sup> في صدر المسح. «لا صلاة بغير افتتاح» المعتصد بما ادّعه من الإنفاق و عدم نقل الحلاف في المسألة إلا من بعض المخالفين، كما اعرف به، بل و بقوله عليه «تحريمها المكبر»<sup>(٣)</sup> بناءً على ظهوره في مطلق الشاء على الله تعالى بصفة الكبرياء، كما يقتضيه وضعه اللعوي، و كون تقييده بالصيغة الخاصة بأشياء من أدلة الحرجية المتقدمة العاصرة عن إفادته إلا للقادر، فيبقى على إطلاقه بالنسبة إلى العاجز

نعم، لو ادّعينا انصرافه إلى القول المعهود كما ليس بالبعد، أو قلنا بأنه كالحوقنة و الحبيبة من المصدر الجمعية التي يراد به التلقظ بالعبارة المحصورة، سقط الاستدلال المذكور

(١) كتاب الصلاة ٢٨٩:١.

(٢) مدارك الأحكام ٣٢٠:٣.

(٣) في ص ٤٣١.

(٤) تقدّم تحريجه في ص ٤٢٩، الهامش (١).

ولكن كلنا الدعويين على خلاف لأصل، كما أنه على ذلك كله شيخنا المرتضى رحمته، ثم قال: ولعل ما ذكرنا هو مرجع استدلال الجماعة على الحكم المذكور بأن التكبير ذِكْرٌ والمقصود منه المعنى، فإد تعذر اللفظ الخاص، عدل إلى معناه، وإلا فهذا الوجه بمجرد اعتباره لا يصح وجهاً لوجوب الترخيم فضلاً عن تقديمها على ذِكْرٍ عربي آخر<sup>(١)</sup>، انتهى

**أقول** مرادهم - بحسب الظاهر - الاستدلال بقاعدة الميسور، وهو لا يحلوا عن وجه ضرورة أن مطلوبية التكبير أو التشهد ووجوبهما من الأدكار الواجبة أو المستحقة ليست بلحاظ أفعالها من حيث هي، بل بلحاظ ما تضمنته من المعاني، لا بمعنى أنه يجب على المكلف قصد معانيها، بل بمعنى أن مطلوبية هذه الأفعال إنما هي بلحاظ معانيها المشاءة بها من إنشاء على الله تعالى بصفة الكبرياء و الشهادة بالرسالة وغير ذلك وإن لم يشعر المكلف بمعانيها من حيث هي، بطريق ما لو أمر المولى عبده بأن يتكلم عند ملاقة ريد بكلام خاص يحصل به مدح ريد بصفة كمال، لم يجب عليه عند ملاقة ريد إلا الإتيان بذلك الكلام وإن لم يلتفت إلى معناه، وإذا تعذر عليه ذلك اللفظ، قام مراده مقامه بعد أن علم أن الميسور لا يسقط بالمعسور شهادة العرف بعد أن علموا بأن مصداقية هذا الكلام ليست من حيث مجرد اللفظ، بل بلحاظ المعنى الخاص به، كما فيما نحن فيه.

وكيف كان فلا ينبغي الارتياح في أصل الحكم بعد اتفاق كلمة الأصحاب عليه واعتصاده بما سمعت، بل الإنصاف عدم قصور القاعدة عن شموله، وهي



- بحسب الظاهر - عمدة مستند الأصحاب فيما اتفقوا عليه، و الله العالم.

وقد طهر من ذكر أنه لا فرق في لترجمة بين اللغات، وتقييد بعضهم<sup>(١)</sup> أنه يحرم بلغته - بحسب الظاهر - خارج محرى العادة، وإلا فلا وجه له.

وقيل بالترتيب بين العراني و لرياني و الفارسي و غيره؛ لنزول كثير من الكتب بالأولين، و نزول كتاب محوس بالثالث<sup>(٢)</sup>، مع ما قيل من أنه لغة حَمَلَة العرش<sup>(٣)</sup>.

وفيه ما لا يخفى

(و الآخرس ينطق بها على قدر الإمكان) على حسب سائر الكمات التي بطور بها لإظهار مفاصده، لا لمجرد أنه ميسور لمعذر الذي لا يسقط بمعسوره، بل لأن الذي يتبادر من إيجاب كلام من تكبير أو تسليم أو غير ذلك على عمّة المكلفين إنما هو وجوب إتيان كلّ منهم بذلك الكلام على حسب ما يقدر عليه و إن كان ما يأتي به لاحر على تقدير صدوره من غيره لا يُعدّ عرفاً مصداقاً لذلك الكلام، و هذا بخلاف ما لو كان صادراً من العاخر، كما أُشير إلى ذلك في موثقة مسعدة بن صدقة - مروية عن قرب الإسناد - قال: سمعت جعفر ابن محمد عليه السلام يقول: إنك قد ترى من المحرم<sup>(٤)</sup> من العجم لا يراد منه ما يراد من

(١) كالعلامة الحلبي في قواعد الأحكام ١: ٢٧١، و الشهيد في الذكرى ٢: ٢٥٦.

(٢) كما في كتاب الصلاة - للشيخ الأنصاري - ٢٩٠، و هو محتمل العلامة الحلبي في نهاية الإحكام ١: ٤٥٥.

(٣) كما في كشف اللثام ٣: ٢٠٢.

(٤) يقال: جلد محرم، أي لم تتم دواعيه و ساقه محرمة، أي لم تتم رياضتها تحمُّد الصحاح

العالم الفصيح، وكذلك الأحرس في القراءة في الصلاة والتشهد وما أشبه ذلك، فهذا بمنزلة العجم، والمحرم لا يراد منه ما يراد من العاقل المتكلم الفصيح<sup>(١)</sup> إلى آخره.

و يؤيده أيضاً حر السكوبي عن نصادق عليه السلام قال: «قال النبي ﷺ: إن الرجل من الأعجمي من أمتي ليقرأ القرآن معجمته وترفعه الملائكة على عريته»<sup>(٢)</sup> (فإن عجز عن النطق أصلاً) لم يسقط عنه الفرص بلا خلاف فيه على الظاهر بين أصحابنا، كما يظهر من كلماتهم، علماً أنه احتمل في المدارك بعد أن حكاه قولاً عن بعض العامة<sup>(٣)</sup>. وليس بشيء، بل (عقد قلبه بمعناها مع الإشارة) بالإصبع، أو مطبوعاً، كما هو ظاهر المتن، أرمع بحريك لسانه على حسب ما حرت به عادته هي إمرار سائر مقاصده، كما صرح به غير واحد<sup>(٤)</sup>.

و يشهد له حر السكوبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال «تسبى الأحرس و تشهد و قراءته القرآن في الصلاة تحريك لسانه و شارته بإصبعه»<sup>(٥)</sup> إذ الظاهر أنه لم يقصد به الحكم في خصوص مورده تعدياً، بل قصد به بيان بدلية ذلك عن كل ذكر واجب، كما ربما يؤيده الاعتبار الذي تقدمت الإشارة إليه من جريان عادة

(١) قرب الإسناد، ٤٩، ضمن ح ١٥٨، الوسائل، الباب ٥٩ من أبواب القراءة في الصلاة، ح ٢  
(٢) الكافي ٦١٩:٢ (باب أن القرآن يرفع كما أنزل) ح ١، الوسائل، الباب ٣٠ من أبواب قراءة القرآن، ح ٤.

(٣) مدارك الأحكام ٣: ٣٢٠ و ٣٢١.

(٤) كالعلامة الحلبي في تذكرة الفقهاء ١١٧٣، الفرع ٥٥، من المسألة ٢١١، والشهيد في الذكرى ٢٥٦:٣.

(٥) الكافي ١٧/٣١٥٣، الوسائل، الباب ٥٩ من أبواب قراءة في الصلاة، ح ١.

الأحرس في العالب بإبرار مقاصده بهذه الكيفية، فيقوم مقام لفظه.

والأظهر. اعتبارهما معاً؛ للحبر المربور المححر بما سمعت، بل لا يبعد أن يدعى أنه هو الذي تقتضيه قاعدة الميسور بملاحظة ما أسرنا إليه من قيامهما مقام لفظه في العادة، وكون المجموع أوفى بتأدية المقاصد

وكيف كان فهي المدارك في تفسير المعنى الذي حكموا بوجوب أن يعقد قلبه بها قال: ليس المراد المعنى المصنفي؛ فإن تصور ذلك غير واجب على الأحرس، بل يكفي قصد كونه تكبيراً له وثناءً عليه<sup>(١)</sup>. انتهى

أقول: الأولى تفسيره بالصورة لهيئة التي يقصدها اللفظ لفظه، فإن العبرة في مقام امتثال لأمر المتعلق بالتكبير بعقد القلب بها، لا بمعناها الخارج عن حقيقة المأمور به، كما أنه عليه كشف المنام، حيث قال المراد عقد القلب بإرادته الصيغة و قصدها، لا المعنى الذي لها؛ إذ لا يجب إخطاره بالدل<sup>(٢)</sup>

توضيح المقام. أن إشارة الأحرس تقوم مقام لفظه، وقد ثبت بالأدلة المتقدمة أن ماهية تكسرة الافتتاح، التي عثرها الشارع في الصلاة - هي صيغة «الله أكبر» فحالها حال فاحة الكتاب، التي لصورنها دخل في مطلوبتها و جرتئتها لتبصلاة، و من الواضح أن عقد القلب بمعاني وتحة الكتاب من غير التهدي إلى صورتها - التي هي عبارة عن لصورة خاصة المعهودة - غير مؤخذ وإن توهمه بعض<sup>(٣)</sup>، كما ستعرف، وإنما المعتبر هو قصد إلى تلك الصورة المعهودة بتحريك

(١) مدارك الأحكام ٣٢٠، ٣

(٢) كشف المنام ٤٢١٣.

(٣) الشهيد في الذكرى ٣١٣٣

لسانه وإشارته، سواء عقل معناها أم لا، كما في العجمي الذي لا يعقل مداليل ألعاطها أصلاً، فلا فرق بين الأحرص و غيره في أنه يحب عليه استحصار ماهية التكبير والقراءة وغيرها من الأذكر الواحدة أو المسبوبة في ذهنه، والقصد إليها مداعي القرية، عدا أن الأحرص يقصدها بالإشارة، و غيره بألعاطها

نعم، لو كان المأمور به معانيها المؤدة بألعاطها، كان الواجب على الأحرص في مقام إطاعة أوامرها عقد قلبه بالمعاني، أي استحصارها في الدهن وتأديتها بالإشارة، كما أن الواجب على غيره أيضاً تصور تلك المعاني وتأديتها بألعاطها، ولكنه ليس كذلك

ولا ينافي ذلك ما تقدم أعلم من أن الأمر بعنق بها ملحاط معانيها، وإنما لم يقصد بذلك كون معانيها متعلقة بالطلب كما تنها عليه فيما سبق، وإنما أردت بذلك بيان كونها ملحوظة للأمر في طلبه كي يضمنى معه قاعدة الميسور عند تعدد لفظه، وإلا فمتعلق الطلب إنما هو صيغته الخاصة من حيث هي، كما في المثال الذي تقدمت الإشارة إليه، فيجب على الأحرص كغيره أن يتصور ما تعلق به الطلب، وهي الصيغة الخاصة، ويقصده بالإشارة، كما أنه يجب على غيره أن يتصوره ويقصده باللفظ، فإن أمكنه تصوّره تفصيلاً فهو، وإلا فيقصده على سبيل الإجمال بوجه من الوجوه الإجمالية المتصادقة عليه بتحريك لسانه والإشارة بإصبعه، ولا يجرئه تصوّر معناه من حيث هو، كما هو ظاهر المتن و صريح غيره على الأشبه، إلا أن يجعله وجهاً من وجوه ماهية المأمور بها، فيميزها بهذا الوجه، والله العالم.

(و الترتيب فيها واجب، و) كذا المولاة، و (لو عكس) بأن قَدَمَ لفظ «أكبر» على لفظ الجلالة، أو فصل بينهما بلفظ أو زمانٍ يغيّر الصورة (لم تنعقد الصلاة) لما عرفت من اعتبار حفظ صورتها المذكورة بلاحلاف فيه، كما صرح به في الجواهر<sup>(١)</sup>.

و اعلم: أنه يستحب أن يصيب إلى تكبيرة الإحرام سنّاً، فيفتح الصلاة بسبع تكبيرات بلا خلاف فيه نصّاً و فتوى

فهي حرم الحسن بن راشد قد سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن تكبيره الافتتاح، فقال: «سبع» قلت روي أن سبي مكيّة كان يُكثّر واحدة، فقال: «إن السي مكيّة كان يُكثّر واحدة يحهر بها ويُسرّتها»<sup>(٢)</sup>

و حرم زرارة قال رأيت أبا جعفر عليه السلام - أو قال سمعته - استفتح الصلاة بسبع تكبيرات ولاه<sup>(٣)</sup>، إلى غير ذلك من الأحبار الآتية.

(و المصلي بالخيار في التكبيرات السبع أيها شاء جعلها تكبيرة الافتتاح) أي تكبيرة الإحرام، عني لمشهور شهرة عظيمه، كما ادّعاه في الجواهر<sup>(٤)</sup>، بل عن طاهر بعض دعوى الإجماع عليه<sup>(٥)</sup>، و عن آخر يعني الخلاف

(١) جواهر الكلام ٢١٣:٩

(٢) الخصال ١٦/٣٤٧، عيون أخبار الرضا عليه السلام ١ ٢٧٨-٢٧٩ (الباب ٢٨) ح ١٨، نوسائل، الباب ١٢ من أبواب تكبيرة الإحرام، ح ٢

(٣) الخصال ١٧/٣٤٧، التهذيب ٢ ٢٨٧/١١٥٢، نوسائل، الباب ٧ من أبواب تكبيرة الإحرام، ح ٢.

(٤) جواهر الكلام ٢١٣:٩

(٥) منتهى المطلب ٣٤٥، الذكرى ٢٦٢٣، و حكاه عنهم السيّد الطباطبائي في رياض

عنه<sup>(١)</sup>.

ولكن عن جماعة منهم التصريح بأن لأفصل أن يجعلها الأخيرة<sup>(٢)</sup>، بل عن  
ظاهر جماعة من القدماء - كالسيد أبي المكارم و أبي الصلاح و سلال - القول  
بتعيينها<sup>(٣)</sup>

و عن غير واحد من المتأخرين - كشيخنا المهدي و المحدث الكاشاني و  
السيد نعمة الله الجزائري - القول بتعيين الأولى<sup>(٤)</sup>، و حثاره في الحدائق<sup>(٥)</sup>، و بالغ  
في تشييده كماله في تصحيح ما حكى عن والد المحلسي رحمه الله من القول بوقوع  
الافتتاح بمجموع ما يختاره المكثف من 'سبع أو خمس أو الثلاث' التي يأتي  
بها<sup>(٦)</sup>، لا خصوص أحدها عياً أو تحبيراً، كما هو صاهر جملة من الأخبار

منها: حمر أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا افتتحت فكبر إن شئت  
واحدة، و إن شئت ثلاثاً، و إن شئت خمسة، و إن شئت سبعة، و كل ذلك مجزئ

(١) معانيع الشرائع ١/٢٧١، مفتاح ١٤٧، بحار لأشور ٣٥٧٨٤، و حكاه عنها العاملي في  
مفتاح لكرامة ٣٤١٢.

(٢) المسوط ١/١٤٠، مصباح المنهجد ٣٦، نهاية الأحكام ١/٥٨، البيان: ١٥٦، الذكرى  
٢٦٢٣، الموجز الحاوي (صم الرسائل العشر) ١٥٦، جامع المقاصد ٢/٢٣٩، روض  
الجدد ٢/٦٨٩، و حكاه عنها العاملي في مفتاح لكرامة ٣٤١٢.

(٣) النعية ٨٣، الكافي في الفقه ١٢٢، المرسوم ١٠، و حكاه عنهم المصنف الاصفهاني في  
كشف الثام ٤٢١٣.

(٤) الاثنا عشرية في لصلاة بيومته: ٣٩، لها مش (٩١)، الواض ٦٣٨٨، و حكاه عنهم البحراني  
في لحدائق الناصرة ٢١٨.

(٥) الحدائق الناصرة ٢١٨.

(٦) روضة المتقين ٢/٢٨٠، و حكاه عنه ولده في بحار الأنوار ٣٥٨٣٥٧٨٤، و رجع الحدائق  
الناصرية ٢٥٨ و ما بعدها.

عنك غير أنك إذا كنت إماماً لم تجهر إلا بواحدة»<sup>(١)</sup>.

وخر زرارمة عن أبي جعفر عليه السلام قال: «أدنى ما يحزني من التكبير في التوجه إلى الصلاة تكبيرة واحدة وثلاث تكبيرات وحمس، وسبع أفضل»<sup>(٢)</sup>.

وما رواه الشيخ بإساده عن زيد الشحام قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الافتتاح، فقال: «تكبيرة تجزئك» قلت فإلسع؟ قال: «ذلك الفضل»<sup>(٣)</sup>.

وعن ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «الإمام يحزنيه تكبيرة واحدة، ويجزئك ثلاث مترسلاً إذا كنت وحدك»<sup>(٤)</sup>.

وعن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: «التكبيرة الواحدة في افتتاح الصلاة تجزئ، والثلاث أفضل، والسبع أفضل كله»<sup>(٥)</sup>.

إلى غير ذلك من الروايات الآتية التي يظهر منها أن الافتتاح يحصل بمجموع ما يختاره، وأن الواحدة هي أقل لمجرئ، والفصل في اختيار ما راد عليها من الثلاث أو الخمس أو السبع، فيكون اختيار السبع أو الخمس أو الثلاث من باب أفضل أفراد الواجب.

وإنكار ظهور جميع هذه الروايات فيما ذكر - كما في الحديث<sup>(٦)</sup> - مكاررة صرفة، بل بعضها كاد أن يكون نصاً في ذلك، ولا يصلح لمعارضتها شيء من أخبار

(١) التهذيب ٢/٦٦: ٢٣٩، الوسائل، الباب ٧ من أبواب تكبيرة الإحرام، ح ٣

(٢) الخصال: ١٩/٣٤٧، الوسائل، باب ٧ من أبواب تكبيرة الإحرام، ح ٩

(٣) التهذيب ٢/٦٦: ٢٤١، الوسائل، الباب ١ من أبواب تكبيرة الإحرام، ح ٢.

(٤) التهذيب ٢/٢٨٧: ١١٥٠، الوسائل، الباب ١ من أبواب تكبيرة الإحرام، ح ٣

(٥) التهذيب ٢/٦٦: ٢٤٢، الوسائل، الباب ١ من أبواب تكبيرة الإحرام، ح ٤.

(٦) الحديث الناصرة ٢٩: ٣٠.

الباب، كما سنوضحه.

ولكن قد يستشكل فيه باقتصائه استخير بين الأقل و الأكثر في امثال الواجب، و هو في التدريجيات غير معقول؛ فإن فعل الأقل سبب تام لسقوط الأمر المتعلق به، فلا يعقل بقاؤه بعد فعل الأقل حتى يقع الأكثر امثالاً له

وفيه: أن هذه شبهة في مقابلة الضرورة؛ ضرورة أن المواقع التي تعلق فيها الطلب بطبيعة يكون الإتيان بمسماها أو مقدار من أفرادها أقل المجزئ، و كون الأكثر منه أفضل في الشرعيات و العرفيات فوق حد الإحصاء، بل جميع الأفعال الواجبة المشتملة على أجراء منحة خصوصاً إذا كانت الأجراء المستحقة في أجزائها - كالتسبيحة الأخيرة في الصلاة - من هذا القليل

و حله. أنه قد تكون الطسعة التي تعلق بها الطلب مسماها أو مقداراً من مصاديقها - كمردي أو مردين أو ثلاث مثلاً - كفاً في رفع الإلزام المتعلق بها، ولكن الأكثر من ذلك أوفى و أنم في تحصيل ما تعلق به عرص الامر، فالمكلف في مثل هذه الموارد ما دام يشاعله بتحصيل تلك الطبيعة بداعي الطلب المتعلق بها يُعَدُّ ممتثلاً، و لا يلاحظ حرثيات تلك الطبيعة من حيث هي ماطة للإطاعة، بل يلاحظ مجموع ما حصله في الخارج بذلك الدعي ما لم يتخلل بين أعضائه المتصادق عليها الطبيعة فصلٌ مُحلٌ بصدق كونه منشعلاً بتحصيلها، فإن لم يوحدها بذلك الداعي إلا في ضمن فرد، حصر الامثال بذلك لفرد، و إن حصلها في ضمن الأكثر، تحققت الإطاعة بفعل المجموع، و إن لم يقصد الإطاعة إلا بجزء من بعض أفراد تلك الطبيعة ممّا يتحقق به مسماها - كشر من الحط الذي تعلق الأمر



بطبيعته - حصت الإطاعة بذلك الشر دون ما رد عليه و إن كان جرءاً من ذلك الخط، بخلاف ما لو أتى بمجموعه بدت الداعي؛ فإن الامتثال حينئذ يحصل بمجموعه، والطلب المتعلق بطبيعة مصفة امتثاله مراعى بفراغه من إيجاد ما دعاه ذلك الطلب إلى فعله من مصاديقها، و لا يلاحظ كل حرثي حزني من مصاديقها المتحققة بذلك الداعي في حد ذاته فعلاً مستقلاً؛ إذ المجموع من حيث المجموع أيضاً مصداق لها، و قد وُحد بداعي أمرها، فيجب أن يقع امتثالاً له، فلو دلّ الدليل - مثلاً - على أنه يحب على من دخل المسجد أن يتصدق بشئ من ماله و لو شق تمر، و أن يقرأ القرآن و لو آية منه، و أن يصلي نحيةً للمسجد و لو بركعتين، يُفهم من ذلك أن الأمور به بهذه الأوامر هو مطلق الاشتعال و التمسس بإيجاد هذه الطوائع فلت أو كثرت، و أن الأشياء المصرّح بها هي أقل المحرّث في مقام امتثال الأوامر المتعلقة بها، فيجوز له اختيار لأكثر بل أفضل، فلو دخل المسجد، جاز له أن يشتمل بقراءة القرآن من أوله إلى آخره و لو مكرراً، أو يتصدق بكثير من ماله و يُسلمه إلى الفقير و لو شيئاً شيناً على سبيل التعاقب، أو يصلي صلوات كثيرة قصداً بها امتثال تلك الأوامر

ولا تنوهم أن ما عدا الفرد الأذن في مثل الصلاة و التصديق بدراهم على سبيل التعاقب و كذا الرائد عن المسمى في مثل قراءة القرآن و الخط و نحوه لا يتصف بالوجوب، بل بالاستحباب، لجوار تركه لا إلى بدل؛ إذ المعروف أنه لم يصدر من الأمر إلا أمر واحد، و قد علم من تصريحه أو من الخارج أن الإتيان بالأكثر أتم و أكمل في تحصيل مطلوبه، لا أن ما راد عن المسمى مطلوب بطلب آخر.

و قد أشرنا آنفاً إلى أن الرائد ليس في حد ذاته ملحوظاً على سبيل الاستقلال كي يقال، إنه بجور تركه لا إلى بدل، وإنما الملحوظ هو مجموع عمله الذي أوجده بداعي الامتثال الذي هو عبارة عن الاشتغال بحسن الصلاة و الصدقة، الذي هو - كاشتغال بالتجارة - عمل واحد قابل للزيادة و التقصير، فما يقع منه في الحارج بداعي الأمر يقع مجموعه امتثالاً له لا أبعاصه و إن كانت أبعاصه أيضاً قائمة لذلك على تقدير الاستقلال.

إن قلت: هل الأمر الوجودي المتعلق بالصيغة يبقى بعد حصول الجرم الأول الذي تحقق به المسمى، أم لا؟ فإن بقي، وحب أن يستحق العقاب بمخالفته فيما راد، و إن لم يبق، لا يعقل وقوع الرائد امتثالاً له

قلت: إذا أمى بالقدر الذي بجور له، لاقتصر عليه، رتفع وجوده، ولكن لو لم يقتصر عليه لم يتحقق المراع من الفعل الواجب، فالرائد يقع جرم من الواجب، لا امتثالاً لأمره الوجودي حتى يتوقف عن نفيه، كما هو الشأن في جميع الأجراء اللاحقة للواجبات التي هي من محسناتها، لا من مقومات ماهيتها، كالنسيئة الأخيرة في الصلاة، و لا يجب أن تكون أجراء الواجب بأسرها مأموراً بها بأوامر غيرية مسببة عن الأمر بالكل كي يُسأل عن حال الأمر العيري المتعلق بما راد عن المسمى، فإن أجراء الواجب قد تكون من مقومات ماهيته، فيجب بوجوبها، و قد تكون من محسناته الموحية لكونه أكمل و أبلغ في تحصيل ما تعلق به غرض الأمر، كما هي مثل قراءة القرآن و الصدقة و نحوهما بالنسبة إلى ما راد عن المسمى، فيكون ذلك الجرم من حيث هو مستحباً غيرتاً، و الفعل المشتمل عليه

أفصل أفراد الواجب، و قد تكون من مشخصاته الحرجية التي لا مدخلية له في مطبوعته، كما في مثال الحط لو فرض عدم الفرق بين طويده و قصيره فيما تعلق به غرض الأمر من أمره، بل قد يكون مرحوحاً، كما لو فرض أن طول الحط يؤثر منقصة فيه، فيكون حينئذ إيجاد الحط، طويل في مقام امتثال أمره من قبيل العبادات المكروهة.

و كيف كان فلا ينبغي الالتفات إلى الشبهة المربورة في صرف الأحبار المذكورة عن ظواهرها بعد ما أشرنا إليه من أن هذا النحو من التكاليف في الشرعيات و العرفيات فوق حد الإحصاء.

ثم إن ظاهر هذه الأحبار - إن لم يكن صريحها - كصريح الفتاوى أن التكبير الذي جعله الشارع تحريماً للصلاة و به تتحقق حرمة صافياتها ليس بخارج عن التكميرات الافتتاحية، بل هو بعينه التكبير الذي يفتح به الصلاة، و لذا جعل الأصحاب - رصوان الله عليهم - تكبيرة لإحرام مرادفاً لتكبيرة الافتتاح، كما هو مقتضى الأصل و إطلاق دليل التكبير، و مقتضاهما أن لا يراد بمثل قوله ﷺ «تحريمها التكبير»<sup>(١)</sup> تكبير وراء التكبير الذي ورد في الأخبار المتقدمة و غيرها الأمر بإتيانه في افتتاح الصلاة، فالتكبير الذي تترتب عليه حرمة الصافيات هو بعينه التكبير الذي يفتح به الصلاة.

و قد دلت الأخبار المتقدمة على أن ذلك التكبير لا يشترط فيه الوحدة، بل يتحقق في ضمن تكبيرة واحدة و الثلاث و الخمس و السبع، فالتكبير الذي هو

(١) تقدّم تحريجه في ص ٤٢٩، الهامش (١).

أول أجزاء الصلاة أريد به ما يعم الواحد و المتعدد، ومتى اختار المكثف المتعدد لا يريد به عدد أجزاء الصلاة، حيث إن اعتد المتعدد في الصلاة إنما هو بلحاظ القدر المشترك الحاصل به، الذي هو أمر واحد لا تكرر فيه، فلا يتوخه عليه الإشكال بأن افتتاح الصلاة عبارة عن الدخول فيها بالإتيان بالأجزاء الأول الذي يبدأ به الصلاة، فلا يعقل حصوله بأكثر من تكبيرة، إذ لو أتى بتكبيرات ثلاث أو خمس أو سبع فإما أن يحصل الافتتاح و لدخول في الصلاة بأولها، أو لا، فإن حصل بالأولى، فقد حرم بها فعل ماضيات صلاة، و صار ما بعدها حالها حال حصل القراءة في وقوعها في أثناء الصلاة، وإما أن يحصل<sup>(١)</sup> بما عداها فما يقع من التكبيرات قبل الكبرة التي يتحقق بها الافتتاح و لدخول في الصلاة حاله حال الإقامة الواقعة قبل الصلاة، فعلى أي تقدير تسمية لجميع بالتكبيرات الافتتاحية مسبة على التجوز

توصيح الاندفاع: أن الحرم الأول الذي يبدأ به الصلاة هو جس التكبيرة الصادق على الواحد و المتعدد، فالمتعدد إنما يكون جزءاً من حيث كونه مصداقاً للتكبير الذي هو أول أجزاء الصلاة، لا من حيث تعدده، فالجميع جزء واحد يتحقق به الإحرام و الافتتاح، فحال لتكبيرات السبع عند قصد الافتتاح و الإحرام جميعها حال التكبيرة الواحدة في أنه تتوقف حرمة الماضيات على الفراغ منها، و يحصل الدخول في الصلاة بمجرد الشروع فيها إن فُسر الدخول في الصلاة بالاشتغال و التلبس بها، كما عرفت في محله، وإن أريد به معنى لا يتحقق إلا بعد

(١) كذا في المسخ الحطية و الحجرية، و يظهر من حصول

الإتيان بالجرء الأول، فلا يتحقق إلا بعد الفراغ من المجموع الذي هو حرء واحد من الصلاة.

وكيف كان فلا يعارض هذه لأخبار شئ من الروايات الدالة على حصول الافتتاح بتكبيرية واحدة، كالرواية الحكية لفعل لسي عليه السلام من أنه عليه السلام كان يقول: «الله أكبر بسم الله»<sup>(١)</sup> إلى آخره، والحكية لفعل الصادق عليه السلام في مقام بيان ماهية الصلاة من أنه بعد أن قام مستقبل القصة منتصباً قال «الله أكبر» ثم قرأ الحمد<sup>(٢)</sup>، وغير ذلك من الروايات الدالة عليه، إذ لا تنافي بين مثل هذه الروايات وبين تلك الأخبار، كما هو واضح.

وكذا لا يعارضها بعض الروايات الآتية التي وردت لبيان حكمة استحباب الامتناع بالسمع مما يستظهر منها حصول الافتتاح بأولها لا غير، كما يشير إليه وكذا لا ينافيها الأخبار التي ورد فيها استحباب إحصاء الإمام بواحدة من التكبيرات، كقوله عليه السلام في ديل رواية أبي بصير، المتقدم<sup>(٣)</sup> «غير أنك إذا كنت إماماً لم تجهر إلا بواحدة» وفي صحيحة الحلبي «وإذا كنت إماماً [فإنه] يجرئك أن تكبر واحدة تجهر فيها وتسر سراً»<sup>(٤)</sup> وفي حرر الحسن بن راشد، المتقدم<sup>(٥)</sup> «إن النبي عليه السلام كان يكبر واحدة يجهر بها ويسر سراً فإن هاية ما يمكن أذهاؤه إنما

(١) تقدّم تحريجه في ص ٤٣٦، الهامش (١).

(٢) الفقيه ١/١٩٦، التهذيب ٢/٨١، الوسائل، الباب ١ من أبواب أفعال الصلاة، ح ١.

(٣) في ص ٤٤٩ - ٤٥٠.

(٤) التهذيب ٣/٢٨٧، الوسائل، الباب ١٢ من أبواب تكبيرة الإحرام، ح ١، وما بين

المعقوفين أثبتناه من المصدر.

(٥) في ص ٤٤٨.

هو إشعار مثل هذه الروايات أو ظهورها في أن ما يجهر بها هي بالخصوص تكبيرة الافتتاح، دون ما عداها، ولا يسفي لالتفات إلى مثل هذا الظهور في مقابل تلك الأخبار التي كادت تكون صريحة في خلافه

فالأقوى بالنظر إلى ظواهر الأخبار هو القول المحكي عن والد المجلسي<sup>(١)</sup> رحمه الله

ولكن هذا القول بحسب الظاهر مخالف لإجماع الأصحاب؛ حيث لم ينقل القول به عن أحد سواه، بل استعصم بقول الإجماع على خلافه، وأن تكبيرة الإحرام - التي يجب أن تمتنع الصلاة بها - هي إحدى التكبيرات السبع الافتتاحية إما عيماً وهي الأولى، كما ذهب إليه غير واحد من المتأخرين<sup>(٢)</sup>، أو الأخيرة، كما حكى عن ظاهر بعض القدماء<sup>(٣)</sup>، أو أن المكشّف محيّر في تعيينها، كما هو المشهور، بل ادّعى عليه بعض الإجماع<sup>(٤)</sup>، وجعل السراع في تعيين الأولى أو الأخيرة من حيث الأفضلية، لا في أصل تحيير، فلانّه حيث إنّ من صرف الأخبار المربوطة عن ظاهرها بقراءة الإجماع، فتحمل الأخبار التي ورد فيها الأمر ثلاث أو خمس أو سبع على كونها مسوقة لبيان نقاء التكبير بصفة المطلوبة بعد الإتيان بفردية، وأنه من قبيل تعدّد المطلوب بمعنى أن فرداً منه مطلوب بطلب إلزامي، وما زاد عليه بطلب بدني، لا أن المجموع لو حطّ عملاً واحداً تعلّق به طلب إلزامي

(١) راجع: الهامش (٦) من ص ٤٤٩.

(٢) راجع: الهامش (٤) من ص ٤٤٩.

(٣) راجع: الهامش (٣) من ص ٤٤٩.

(٤) راجع: الهامش (٥) من ص ٤٤٨.

بلحاظ القدر المشترك بينه وبين الأقل منه بالتقريب المتقدم، كما أننا لو سينا على أن التكبيرات المتعددة أعمال مستقنة بضر العرف بحيث لا يمكن ملاحظتها عملاً واحداً ونحواً من أنحاء وجود الطبيعة، لعيّن حمل أخبارها على ذلك، نظير ما لو قال: حجّ ولو في العمر مرة، أو قال أدى ما يحري من الحجّ للمستطيع مرة، و الثلاث أو الخمس - مثلاً - أفصل، فإنّ عدم إمكان تعلّق طلب واحد بالجميع قرينة على أن طلبه ينحلّ إلى طلبات عديدة، ولكن مقتضاه اتّصاف الفرد المأتي به أولاً بصفة الوجوب، وما زاد عليه بصفة الاستحباب، لما عرفت في محثّ النية في الوصوه من أنّه لو تعلّق طلب وحبوبيّ واستحبابيّ بطبيعة واحدة بدخاط أفرادها المتعددة، وحب أن يتصف ما بوجد منها في الخارج أولاً بصفة الوجوب، وما راد عليه بصفة الاستحباب، إذ لا مقتضى للإلزام بالرائد على المقدار الذي لا رضى الأمر بتركه، بخلاف ذلك المقدار، فإنّه واجب، فالأمر الاستحبابيّ والوحيوبي لا يتجران عليه دفعة؛ لأنّه ما لم يأت بشي منها يجب عليه إيجاد مسمّاه، ومتى أوجد مسمّاه ارتفع وحبوبها، وبقيت بعد مطلوبية بطلب بدبي، ولذا صرّحوا بأنّ من اشتعلت دقته بوصوه واجب لا يجوز أن يأتي به نيّة الدب

والمحاصل: أن مقتضى التوجيه المبرور هو الالتزام بأنّ التكبير الواجب هو التكبير الأولي، سواء قصد بها لوجوب أم أتى بها بنيّة الاستحباب، غاية الأمر أنّه يقع الكلام حيثل في أنّ مثل هذا القصد - أي نيّة الخلاف - قاذح في صحّة العبادة، أم لعوه؟ وقد بيّنا ما هو الحقّ لدينا في المبحث المشار إليه، وأمّا أنّه يقع مستحناً فلا؛ إذ لا يعقل أن يتوارد على موصوع وحد حكمن من جهة واحدة، فلا يعقل أن

يقع هذا الفرد من التكبير بصفة الوجوب من حيث كونه واحداً من التكبيرات السبع الافتتاحية، وبصفة الاستحباب أيضاً من هذه الحيثية، ضرورة اشتراط المعايير بين متعلقي الوجوب والاستحباب إما ذاتاً أو وجوداً، وقوعه مستحباً موقوف على إمكان أن يتعلّق به أمر استحبابي من حيث كونه مصداقاً لطبيعة التكبير، وهو من هذه الحيثية معروض للوجوب، وإلا لامتنع وقوعه امتثالاً للتكبير الواجب؛ فيمتنع أن تعرضه صفة الاستحباب من هذه الحيثية

و كيف كان فالحمل المرهور بمجرد لا يجدي في تطبيق الأحبار على مذهب المشهور، إلا أن يقال: إن قصية نسألهم على لزوم تمييز تكبيرة الإحرام بالقصد حتى من القائلين بتعيين الأولى بمعايرتها بالرفع لعبيرها من التكبيرات الافتتاحية بأن كانت لها خصوصية رائدة على ما عداها، كمسوان الإحرامية ونحوها مما يجعلها أنحص من مطلق التكبير، وإلا لم يحجب تمييزه بالقصد، بل كان الإتيان بجنس التكبير بداعي أمره المجز عليه كافياً في إطاغته، وكان الأمر المسجّر عليه قبل إيجاد مسماه وجوبياً وبعده بديناً، كما تقدّمت الإشارة إليه، و حيث يجب تعيينه بالقصد إجماعاً - كما يظهر من كلماتهم - كشف ذلك عن أن لها خصوصية رائدة، كما يؤيد ذلك اختلاف أثرها، فيجب تقييد إطلاق الأمر بالثلاث أو الخمس أو السبع - الوارد في الأحبار المتقدمة - بوقوع واحدة منها بقصد تكبيرة الإحرام أو ما هو ملزوم له، كالتكبيرة الواحدة، ونحوه، و حيث إن متعلق الأمر الإلزامي على هذا التقدير هو الفرد المشتمل على الخصوصية الرائدة المؤثرة في المسع عن المصافيات لا مانع من اجتماع طلبه مع الطلب الندي المتعلق بما عداها، فله حيثيل



أن يختار امتثال الأمر المديي قبل الإبرامي، و قصبة الأصل بل إطلاق الأمر بالتكبيرات المقتصر في تقييده على قدر المتيقن الثالث بالإجماع و غيره؛ كونه محيراً في أن يجعل أياً شاء تكبيرة الافتتاح، كما هو المشهور إن لم يكن مجعماً عليه.

و يؤيده أيضاً بل يدل عليه إطلاق المستبصرة المتقدمة التي ورد فيها الأمر بإحهار الإمام واحدة؛ إذ الظاهر أن المراد بالواحدة هي تكبيرة الإحرام. ولا ينافي ذلك ما أنكرناه فيما سبق من عدم صلاحية هذه الأحبار لمعارضة الأحبار المتقدمة الطاهرة في حصول الافتتاح و الإحرام بالمجموع؛ إذ فرق بين دلالتها على اشتراط الوحدة في تكبيرة الافتتاح كي يعارض تلك الأحبار، و بين دلالتها بواسطة المناسبات المعروفة في الأدهان - على أن ما يحجر بها هي تلك التكبيرة المعتبرة في قوام ماهية الصلاة التي علم من الخارج اشتراطها بكونها واحدة، كما لا يخفى

و استدلل في الحقائق لمقول متعين الأولى بصحيفة الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: «إذا افتتحت الصلاة فارفع كفيك ثم أبسطهما سطاً، ثم كبر ثلاث تكبيرات، ثم قل» إلى أن قال «ثم تكبر تكبيرتين، ثم قل: لييك و سعديك» إلى أن قال «ثم تكبر تكبيرتين، ثم تقول: وحمت وحيي»<sup>(١)</sup> الحديث.

و تقريب الاستدلال أنه ساء على ما رعموه من التحيير أو تعيين الأخيرة ليس هذا من الافتتاح في شيء؛ فإن تسمية ما عدا تكبيرة الإحرام بتكبيرات الافتتاح إنما تصدق بتأخيرها عن تكبيرة الإحرام، التي يقع بها الافتتاح حقيقة و الدخول

(١) الكافي ٣/٣١٠، التهذيب ٢/٦٧٤، الوسائل، الباب ٨ من أبواب تكبيرة الإحرام، ح ١

في الصلاة، وإلا كان من قبيل الإقامة و نحوها ممّا يقدّم على الصلاة<sup>(١)</sup>  
أقول: إن كان محطّ النظر في هذا الاستدلال ورود الأمر بالتكبيرات عقب  
لفظة «ثم» بعد قوله: «إذا افتتحت» حيث إنّ صهره كون التكبيرات واقعة بعد تحقّق  
الافتتاح، فعليه: أنّ الافتتاح لا يتحقّق إلا بالتكبير، فوجب أن تكون التكبيرات السبع  
المأمور بها في هذه الرواية جميعها بعد تكبيرة الافتتاح، وهو خلاف النصّ و  
الإجماع، فالمراد بقوله عنه «إذا افتتحت: بما إذا أردت الافتتاح» نظير قوله  
نعلي «إذا قمتم إلى الصلاة»<sup>(٢)</sup> فلا إشعار حينئذٍ بمراده فصلاً عن الدلالة، أو  
أنّ المراد به حقيقته ولكن ما ذكره بعده من له، فظاهره حينئذٍ حصول الافتتاح  
بجميع التكبيرات بل مع غيرها ممّا ذكر في الرواية من الآداب، وكون الجمع  
أفصل أفراد الواجب، فحالتها حينئذٍ حال سائر الروايات المبنية بظاهرها على  
القول المحكي عن والد المحلّي<sup>(٣)</sup> رحمته، ندي رعم صاحب الحدائق<sup>(٤)</sup> بداهة  
بطلانه، ومخالفته لظاهر الأخبار.

وإن كان استدلاله بملاحظه إطلاق لافتتاح على الجميع - كما يلوح ذلك  
ممّا ذكر في تقريره - فعليه، أنّه بعد الالتزام بأنّ الافتتاح لا يكون إلا بواحدة، فكما أنّ  
ما قلها من قبيل الإقامة فكذلك ما بعدها من قبيل انقضاء لا يطلق على شيءٍ منهما  
الافتتاح حقيقة، وعلاقة المعجار في كليهما موجودة، مع أنّا سنشير إلى أنّ جعل  
التكبيرات الافتتاحيّة الواقعة قبل تكبيرة الإحرام كالإقامة حارحة من الصلاة

(١) الحدائق الباصرة ٢٢٨.

(٢) العائدة ٦٥.

(٣) راجع: الهامش (٦) من ص ٤٤٩.

(٤) الحدائق الباصرة ٢٧٨.

لا يخلو عن نظرٍ مل منع.

و استدَلَّ أيضاً بقول أبي جعفر عليه السلام في صحيحة زرارة، الواردة في مَنْ يَخاف اللصوص، «ولكن [أيما دارت دأته غير أنه] يستقبل القبلة بأول تكبيرة حين يتوجه»<sup>(١)</sup>.

و فيه: أن ظاهره أول تكبيرة من تكبيرات الصلاة، التي يأتي بها حين يتوجه، لا أول تكبيرة من التكبيرات لافتتاحية

و استدَلَّ أيضاً بصحيحته الأخرى عنه أيضاً، قال: قلت له: الرجل ينسى أول تكبيرة من الافتتاح، فقال «إن ذكرها قبل الركوع كبر ثم قرأ ثم ركع، وإن ذكرها في الصلاة كثرها في قيامه في موضع التكبير قبل القراءة و بعد القراءة» قلت: فإن ذكرها بعد الصلاة؟ قال «عليقضا، ولا شيء عليه»<sup>(٢)</sup>.

و فيه: أن الظاهر كون «من الافتتاح» بيده لما أريد من «أول تكبيرة» و لذا أشكل توجيه هذه الرواية؛ حيث يظهر منها عدم بطلان الصلاة بنسيان تكبيره الافتتاح إن ذكرها بعد الركوع، ولو أُريد بها التكبيرة الأولى من التكبيرات الافتتاحية - كما هو مسمى الاستدلال - فكانت الرواية على خلاف مطلوبه أدل؛ حيث إن مقتضاها حصول الافتتاح بالمجموع، و عدم كون خصوص الأولى من مقومات ماهية الافتتاح الذي لا صلاة إلا به

و دعوى: أن توصيف التكبيرة المسببة بالأولى قريبة على إرادة تكبيرة

(١) الفقيه ١: ٢٩٥-٢٩٦/١٣٤٨، التهذيب ٣: ١٧٣/٣٨٣، الوسائل، الباب ٣ من أبواب صلاة الحروف، ح ٨ و ما بين المعقوفين أضعاف من المصدر.

(٢) نفاذ تحريجها في ص ٤٣٣، انهامش (٤).

الإحرام؛ لأن اتصافه بهذه الصفة موقوف على أن يكون لها خصوصية تميزها عما عداها، ولا خصوصية - إجماعاً - لما عدا، تكبيرة الإحرام، فنسميته بعضاً من الافتتاح منية على ضرب من التوسع ليست بأولى من حمل الافتتاح على حقيقته وجعله بياناً لأول تكبيرة، كما لا يخفى

و استدلل أيضاً بصحيح زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال «حرج رسول الله ﷺ إلى الصلاة وقد كان الحسين عليه السلام أظأ عن الكلام حتى تحوفوا أنه لا يتكلم و [أن يكون]»<sup>(١)</sup> به خرس، فحرج به عليه السلام حامله على عاتقه، وصف الناس حجه، فأقامه على يمينه، فافتتح رسول الله ﷺ الصلاة، فكثر الحسين عليه السلام فلما سمع رسول الله ﷺ تكبيره عاد فكثر [فكثر] الحسين عليه السلام حتى كثر رسول الله ﷺ سبع تكبيرات و كثر الحسين، فحرت السنة بذلك»<sup>(٢)</sup>

و رواها الشح في التهذيب عن حفص عن أبي عبد الله عليه السلام قال «إن رسول الله ﷺ كان في الصلاة و إلى حاسه الحسين بن علي، فكثر رسول الله ﷺ، فلم يُحر الحسين عليه السلام بالتكبير، ثم كثر رسول الله ﷺ فلم يُحر الحسين عليه السلام التكبير، فلم يزل رسول الله ﷺ يكثر و يعالج لحسين عليه السلام [التكبير]، فلم يُحر حتى أكمل سبع تكبيرات، فأحار الحسين عليه السلام التكبير في الساعة» فقال

(١) يدل ما بين المعقوفين في سبع الحطية و الحجرية. «نه»، و المثبت من المصدر

(٢) ما بين المعقوفين أضواء من المصدر

(٣) العقبه ٩١٨/١٩٩١، الوسائل، الباب ٧ من أبواب تكبيرة الإحرام، ح ٤.

(٤) المحاورة: المحاورة، يقال: كلمته فما أحار بهي جواباً، أي ما رة جواباً الصحاح ٦٤٠: ٢

أبو عبد الله عليه السلام: «فصارت سنة»<sup>(١)</sup>

و تقريب الاستدلال. أن لتكبير لذي كثره رسول الله ﷺ أولاً هو تكبيرة الإحرام، التي وقع الدخول بها في الصلاة؛ لإطلاق الافتتاح عليه، و العود إلى التكبير ثانياً و ثالثاً إنما وقع لتعريض الحسين عليه السلام على الطوق. كما هو ظاهر السياق. و عن السيد اس طووس في فلاح السائل أنه روى هذه القصة عن الحسن عليه السلام، قال في الحديث لذي نفسه «فخرج رسول الله ﷺ حاملاً على عاتقه و صف الناس حلقه و أقامه عن يمينه، فكرر رسول الله ﷺ و افتتح الصلاة [بالتكبير] فكرر الحسن عليه السلام. فلما سمع رسول الله - صلى الله عليه و على أهل بيته - تكبير الحسن عليه السلام عد فكرر [و كثر] الحسن عليه السلام حتى كثر سعاء، فحرت بذلك السنة بافتتاح الصلاة بسبع تكبيرات»<sup>(٢)</sup>.

أقول: لاشبهة في أنه قبل جريان السنة بالسبع كان يؤتى بتكبيرة واحدة للافتتاح، كما أن النبي ﷺ في تلك مصيبة - على ما هو ظاهر السياق - أرى بالتكبيره الأولي بهذا المقصد. و وقع العود ثانياً و ثالثاً إلى السبع لتعريض الحسين أو الحسن عليه السلام، و وقوعه بهذا الوجه أثر في شرع العود إلى السبع، فالكلام يقع في وجهه الذي شرع عبه من أنه هل هو مستنحب بمسئ أو حرء مستحب للافتتاح؟ فيكون الافتتاح بالمحموع أفضل، كما هو الظاهر من التعبير بجريان السنة في الافتتاح، أو أن السنة حرت في إتيان بسبع في ابتداء الصلاة محيراً في أن يجعل

(١) التهذيب ٢٤٣/٦٧٢، الوسائل، الباب ٦ من أبواب تكبيرة الإحرام، ج ١، و ما بين المعقوفين أضفناه من المصدر

(٢) فلاح السائل، ٢٤٣/١٤٣-٣٢، و هم في تحذائق الدررة ٢٣٨، و ما بين المعقوفين أضفناه من المصدر.

أيتها شاء تكبيرة الإحرام؟ كما هو مقتضى الأصل، وكون الأولى بالخصوص مقصودة بالافتتاح في تلك القصيدة التي صارت سبباً لمشروعة التكرير لا يصح معيّنًا لتوجه الذي شرع عليه التكرير

و ربما يظهر من بعض الأحبار ثبوت مقتضيات أخر أيضاً لشرع السبع. مثل: خبر هشام بن الحكم - المروني عن العليل - عن أبي الحسن موسى عليه السلام، قال: قلت له لأي علة صار التكرير في الافتتاح سبع تكبيرات أفضل؟ فقال: «يا هشام إن الله خلق السماوات سبعا والأرضين سبعا والحجب سبعا، فلما أسري بالسي عليه السلام فكان من رثه كقاف قوسين أو أدنى رفع له حجاب من حجه، فكثر رسول الله صلى الله عليه وآله، وحمل يقول الكلمات التي يقال في الافتتاح، فلما رفع له الثاني كثر فلم يزل كذلك حتى بلغ سبع حجب فكثر سبع تكبيرات، فلذلك العلة يكثر للافتتاح في الصلاة سبع تكبيرات»<sup>(١)</sup>

و رواية الفصل بن شاذان عن الرضا عليه السلام قال: «إنما صارت التكبيرات في أول الصلاة سبعا، لأن أصل الصلاة ركعتان، واستغنى بهما سبع تكبيرات تكبيرة الافتتاح، و تكبيرة الركوع، و تكبيرة السجدة، و تكبيرة الركوع في الثانية، و تكبيرة السجدة، فإذا كثر الإنسان في أول الصلاة سبع تكبيرات ثم نسي شيئا من تكبيرات الاستفتاح من بعد أو سها عنها لم يدخل عليه نقص في صلاته»<sup>(٢)</sup>. و لو استدلل صاحب الحقائق بهذه رواية لمدحه، لكان أولى من تلك الروايات؛ حيث إن فيها إشعاراً بـ دلالة على أن التكبيرات الافتتاحية بالذات هي

(١) عمل الشرائع: ٣٣٢ (الباب ٣٠) ح ٤، الوسائل، باب ٧ من أبواب تكبيرة الإحرام، ح ٧

(٢) الفقيه ١: ٢٠٠/٩٢٠، الوسائل، الباب ٧ من أبواب تكبيرة الإحرام، ح ٦.

تلك التكريرات، ولكن شرع تقديمها في أول لصلاة للعلّة المصنوعة عليها في الرواية، وقضية المناسبة كون مشروعيّتها على حسب نظمها الطبيعي.

و لكنك حبير بأنه لا يجوز رفع اليد عن مقتضيات الأصول و القواعد بمقتضيات مثل هذه العلل لغير المحصورة، التي هي في الحقيقة من قبيل بيان بعض المساسات المقتضية لتشريع أصل الحكم على سبيل الإحمال، وإلا فلم يقصد بالرواية كون هذه التكريرات هي بعضها تلك التكريرات بحيث يجوز لمكتف يبقاها على تلك الوجوه، كما هو واضح

و يمكن الاستدلال له بما تقدّمت الإشارة إليه من ظهور حنّ الأحبار في حصول الافتتاح بالجميع

ولكن ثبت بإجماع أو غيره أنّ لمجموع من حدث المجموع ليس فرداً للافتتاح الواحد، و إنّما الواجب هو إحدى التكريرات السبع، و قضية الأصل و إطلاقات الأدلة: عدم اعتبار خصوصيّة زائدة عن طبيعة التكرير، المأني بها للافتتاح، فيجب حصولها بالتكريرة لأولى المأني بها بهذا القصد

و ما ذكرنا آنفاً من أنّ إجماعهم على تمييزها بالقصد كاشف عن أنّ لها خصوصيّة رائدة عن صرف الطبيعة كمعوار لإحراميّة و نحوه فيمكن منعه بأنّ القدر المسلّم إنّما هو اعتبار الإتيان بها بقصد الدخول و التلبّس في الصلاة، و هذا القصد ممّا لا بدّ منه في أول ما يؤتى به من التكريرات الافتتاحيّة بناءً على كونها من الصلاة، كما هو الطاهر من أدلتها و لعلّ المشهور أيضاً لا يعتبرون أريد من ذلك في تكبيرة الإحرام، إلّا أنّهم لا يرون تكريرات الافتتاحيّة مطلقاً من الصلاة كي

يعتبرون في صحتها العزم على التلبس بالصلاة من حين الشروع فيها، فتكون أخبار الباب بظاهرها حجة عليهم.

والمحصل. أن مقتضى الأصل وطلاقات الأدلة، أنه لا يعتبر في تكبيرة الإحرام أزيد من حصولها بقصد أن يشرع بها في الصلاة، فتتطرق قهراً على التكبيرة الأولى بعد الساء على كونها من الصلاة.

فالإيضاح أن القول به بالطريق إلى لوجه المزبور لا يحلو عن قوة، إلا أن يقال بأن ظهور المستفيضة المتقدمة لوردة في أن الإمام يجهر بواحدة في الإطلاق بصيغة ما تقدم ادعاءه من أن الظاهر يردده الإجماع بتكبيرة الإحرام كما يؤيده ما ادعى عليه الإجماع من استحباب الإجماع بها مع اعتصاده بما تقدم نقله من دعوى الإجماع على التحير بحمل خلافه أقوى ولا سيما مع اعتصاده ببعض الأخبار الآتية.

و استدلل للعول برجحان اختيار لأحيرة أو تعبها بما عن العقه الرصوي. و اعدم أن الساعة هي العريضة، و هي تكبيرة الافتتاح، و بها تحريم الصلاة<sup>(١)</sup> و عن كاشف اللثام في شرح الروضة الاستدلال عليه أيضاً برواية أبي بصير، و فيها بعد ذكر الدعاء بعد التكريرات الثلاث بقوله، «اللَّهُمَّ أَنْتَ الْمَلِكُ الْحَقُّ الْمُبِينُ» إلى آخره، و الدعاء عقيب الاثنين بقوله «أَلْبَيْتُكَ وَ سَعْدَتِكَ» و عقيب السادسة بقوله «يَا مُخَيَّرُ قَدْ أَنْكَرَ الْمُسَيِّئُ» قال عليه السلام. «ثم تكبر للإحرام»<sup>(٢)(٣)</sup>.

(١) العقه المنسوب للإمام لرضا عليه السلام ١٠٥، و منه في بحار الأنوار ٢٠٦: ٨٤

(٢) ثم يقع على هذه الرواية في المجامع الروتية، و ورد بها بتحقيق الكركي أيضاً في جامع المقاصد ٢: ٢٤١.

(٣) المناهج السوية (مخطوط) و حكاه عنه الشيخ أنصاري في كتاب الصلاة ٢٩٥: ١.



ولا يخفى ما فيهما من ضعف، فهما لا ينهضان حجةً إلا لإثبات الأفضلية من باب المساواة بعد الباء على التخيير.

و استدلل له أيضاً بخبر النصاح مروي - لمروي عن التهذيب - قال. قال أمير المؤمنين عليه السلام «حمس و تسعون تكبيرة في اليوم و الليلة للصلوات منها تكبير القنوت»<sup>(١)</sup>

و صحبحة معاوية بن عمار - العروية عن لكافي - عن أبي عبد الله عليه السلام قال «التكبير في الصلاة المرمس - حمس نصوات - حمس و تسعون تكبيرة منها تكبيرات القنوت حمسة»<sup>(٢)</sup>

في الوسائل قال الكلبي و روله أيضاً عن أبيه عن عبد الله بن المعيرة مثله، و فسرهن «في الظهر إحدى و عشرين تكبيرة، و في العصر إحدى و عشرين تكبيرة، و في المغرب ست عشرة تكبيرة، و في العشاء لائحة إحدى و عشرين تكبيرة، و في الفجر إحدى عشرة تكبيرة، و حمس تكبيرات القنوت في حمس صلوات»<sup>(٣)</sup>

تقريب الاستدلال: الظهر أن المراد بإحدى و عشرين في الصلوات الرباعية أربع للهويات الركوعية، و أربع للهويات السجودية، و منها للرفع من السجودات الأولى، و كذا الحال للهوي إلى السجودات الثانية، و كذا للرفع منها، فتلك عشرون تكبيرة، و واحدة تكبيرة لإحرام، فلو كانت التكبيرات الست بعد

(١) لتهذيب ٣٢٥/٨٧٢، الوسائل، باب ٥ من أبواب تكبيرة الإحرام، ح ٣

(٢) الكافي ٥/٣١٠، الوسائل، الباب ٥ من أبواب تكبيرة الإحرام، ح ١

(٣) الوسائل، الباب ٥ من أبواب تكبيرة الإحرام، ح ٢، و راجع الكافي ٦/٣١٠.

تكبيرة الإحرام يزيد عدد التكبيرات بكثير

و فيه. أن المتأمل في أحبار الباب لا يكاد يرتاب في أن التكبيرات الافتتاحية ليست - كالإقامة - خارجة عن الصلاة، بل هي كتكبيرة الإحرام من الصلاة، سواء قدمها على تكبيرة الإحرام أم أخرها، فإن حار دعوى خروج تكبيرة الإحرام عن الصلاة جار دعواه فيما عداها، فإن سوق الأخبار يشهد بأن التكبيرات السبع على نهج سواء من هذه الحيثية، وقد تعلّق بالجميع أمر واحد بعنوان الافتتاح، مع ما في بعضها من التصريح بأن واحدة منها أدى ما يجرى و السبع أفصل<sup>(١)</sup>، و في بعضها التعبير بأن الإمام يجرئه تكبيرة واحدة و يحرثك ثلاث مترسلاً إذا كنت وحدك<sup>(٢)</sup> إلى غير ذلك من الأحبار التي هي كالص في أنها من أجراء الافتتاح الذي لأصلاة إلا به، عاية الأمر أن تكبيرة الإحرام بالخصوص ركه الذي لا يتعمم الاضاح إلا به، و ما عداها من أحرائه لمستحقة التي يحور بركها لا إلى بدل، فلا يسعى الارتياح في أن جميعها من الصلاة، و لذا حمل بعض<sup>(٣)</sup> الأحرار المتقدمة المشتملة على عدد تكبيرات الصلاة على التكبيرات المتأكد مطلوبيتها، جمعاً بينها و بين أحبار الباب.

و الأولى أن يدفع التنافي بينها بما أوصحاه فيما سبق و تقدّمت الإشارة إليه أنفاً من أن الأمر لم يتعلّق بأحد التكبيرات السبع من حيث هي كي يتعدّد بها عدد أجراء الصلاة، بل تعلّق بها مدحاط القدر لمشارك الحاصل في ضمها، أي طبيعة التكبير، التي جعلها الشارع افتتاحاً للصلاة، و منه بالأخبار المزبورة و غيرها على

(١) تقدّم تحريره في ص ٤٥٠، الهامش (٢).

(٢) تقدّم تحريره في ص ٤٥٠، الهامش (٤).

(٣) لم نتحققه.

أن تكبيرة واحدة - وهي تكبيرة الإحرام التي يحرم بها ما قبلها من الصلوات - مجزئة في تحصيل تلك الطبيعة التي جعلها افتتاحاً، وأن صمّ معادها من التكبيرات الست أفضل في تحصيل ما نعتق به العرض من الأمر بالافتتاح بالتكبير، فيكون سائر التكبيرات جزءاً لما جمعه الشارع فتحاً للصلاة أولاً وبالذات، ولفس الصلاة ثانياً والعرض، وبهذا يحصل توفيق بين الأحكام بطواهر النصوص وعدم التخطي عما اتفقت عليه كلمة لأصحاب من وجوب إحدى التكبيرات، ولزوم تعينه بالقصد، فعلى هذا يكون المراد بالدخول والافتتاح الذي يعتبر أن يقصده تكبيرة الإحرام هو الدخول المعتد به الذي يحصل بالتكبير بأركان الصلاة و [واحداً] <sup>(١)</sup>، ويترتب عليه حرمة المصنوعات، كما أن المراد بالخروج الذي يقصده بالتسليم الأولى من التسليمين الأخيرتين إنما هو الخروج بهذا المعنى الذي لا ينافيه بقاء نحو من التمسك لمصنوع لإتيان الأخيرة بعده بعنوان الحزنية على سبيل الاستحباب، والله العالم

ثم إننا لو قلنا بتعين الأولى للإحرامية فأنسى بالجميع قاصداً للإحرامية بالأخيرة، صححت الأخيرة، وتحقق بها الدخول في الصلاة، وبطل ما قبلها، لمخالفته للمأمورة

نعم، بناءً على أن تعين الأولى من باب أنها أول ما يتحقق المسمى وإلا فليس لتكبيرة الإحرام خصوصية زائدة عن طبيعة التكبير المأني به للافتتاح قد يتجده صحة الجميع فيما إذا لم يؤثر قصده تقييداً في الفعل أو في طهه بحيث يحرحه عن حقيقته بأن قصد بالأولى التكبيرة التي لا يسحق بها الإحرام، أو قصد

(١) بدل ما بين المعقوفين في نسخ الحظية و محجزة «واحداً»، والصحيح ما أشتاه.

امتنال الأمر الاستحبابي المتعلق بعير تكبيرة لإحرام لا الوحوي، بل أتى بجميعها بقصد وقوعها امتثالاً لأوامرها الواقعية على ما هي عليه، ولكن قصد بالأخيرة تكبيرة الإحرام لرعمه أن لها خصوصيةً يعترق قصدُها في مقام الإطاعة، فهو من باب غلطه في اعتقاده، وهو غير قاذح في صحة عمله ووقوعه امتثالاً لأمره الواقعي الذي قصد إطاعته بهذا الفعل.

وكذا لو قلنا بأن الجميع هو أفضل أفراد الواجب فأتى بالجميع وقصد بخصوص الأخيرة امتثال الواجب وبما قبلها الاستحباب، إذ لا أمر استحبابي على هذا القول، كما هو واضح

و لو قلنا بتعين الأخيرة فقصدنا بالأولى فإن أتى بما بعدها على أنه مستحب خارجي، لم يقدح ذلك في صحة صلاته، وإن أتى به على أنه من الصلاة، فقد راد في صلاته.

وهل تبطل الصلاة بمثل هذه الزيادة؟ فيه تأمل يأتي تحقيقه في محله إن شاء الله

تنبيه: مقتضى إطلاق كثير من النصوص و الفتاوى كصريح بعض<sup>(١)</sup> عدم اختصاص استحباب الاستفتاح بسبع تكبيرات بالفرائض، بل يعم النوافل أيضاً، والله العالم.

(ولو كبر ونوى الافتتاح ثم كبر) ثانياً (ونوى الافتتاح) أيضاً (بطلت)

(١) كالشيخ المفيد في المقنع ١١١، و ابن إدريس في نسائه ١ ٢٣٧، و المحقق الحلبي في لمعشر ١٥٥٢، و العلامة الحلبي في معتمد الشيعة ٢ ٢٠٣، ضمن المسألة ١١٤، و انتهى المطلب ٣٥٥، و الشهيد في مذكرى ٢٦٢٣

صلاته) على المشهور، بل في الجوهر سلاخلاف أحده فيه بين القدماء و المتأخرين<sup>(١)</sup>.

و ظاهرهم كصريح غير واحد عدم الفرق بين العمد و الناسي.  
و ربما يلوح من كلماتهم ابتداء الحكم المزبور على ما أجمعوا عليه من  
ركبته، و قد فُسر الركن في كلماتهم بما كان نقصه و زيادته عمداً و سهواً موحياً  
للإطلاق.

و لكن قد أشربا في صدر المسح إلى اختلافهم في تفسير الركن، و أن غير  
واحد منهم فسره بما كان نقصه عمداً و سهواً مطلقاً من دون تعرض لزيادته،  
فلا يصح الاستدلال للمدعى بالإجماع على أنه ركن، إذ لم يعلم كونه بهذا المعنى  
مراداً للمُجمعين، و إنما القدر المسلّم أندي يمكن دعوى الإجماع عليه إنما هو  
كونه ركناً بمعنى كون نقصه مطلقاً مُحللاً، و أمّا كون زيادته أيضاً كذلك فلم يدل  
عليه دليل، بل الأصل يقتضي خلافه.

و ربما يستدل له بعموم ما دلّ على أن «مَنْ راد في صلاته فعلية الإعادة»<sup>(٢)</sup>.  
و فيه أولاً<sup>(٣)</sup> أن حاله حيث لا حال غيره من الأقوال و الأفعال المعتمدة في  
الصلاة من القراءة و الأذكار و نحوها، فلا مقتضي لتحصيل تكبيرة الافتتاح  
بالذكر، مع أن الالتزام بأن إعادة مطلقها موحدة لإطلاق - كما هو ظاهر كلامهم إن

(١) جوهر الكلام ٢٢٠: ٩.

(٢) الكافي ٥/ ٣٥٥٣، التهذيب ٢/ ١٩٤، الاستبصار ١٤٢٩/ ٣٧٦١، الوسائل، الباب ١٩

من أبواب الخلل الواقع في الصلاة، ح ٢.

(٣) الظاهر زيادة قوله: «أولاً».

لم يكن صريحه - هي خصوص المقام كما ترى؛ إذ ربما تكون إعادتها لاحتمال خلل في الأولى أو رجاء إدراك فصيلة و نحوها، ولا يُطَرَّ بأحد أن يلتزم سطلان الصلاة بإعادة سائر الأذكار في مثل هذه الموارد، بل ربما يتأمل في صحة إطلاق الريادة عرفاً بعد رفع اليد عن الأولى وإعادتها ثاباً، كما هو لازم قصد الافتتاحية بها فصلاً عن انصراف الإطلاقات إليه، و على تقدير تسليمه فإنما يتجه الالتزام بالنظر مع العمدة، لا مطلقاً، كما سنعرفه في محله إن شاء الله

و بما أشرنا إليه - من التأمل في صدق اسم الزيادة في كثير من الفروض خصوصاً فيما لو كانت الثانية مأتياً بها من باب الاحتياط لاحتمال خلل في الأولى أو رجاء إدراك فصيلة كالمجهرية و نحوها - ظهر لك ضعف الاستدلال عليه في صورة العمدة بما في كلام شيخنا المرتضى رحمته من أنها زيادة واقعة على جهة التشريع، فيبطل الصلاة بها مع العمدة اتفاقاً<sup>(١)</sup>؛ إذ بعد تسليم الكسري يتوجه عليه أنه قد لا يتحقق معه عنوان التشريع، كما لو كان يقصد الاحتياط أو لرجاء تدارك المضيلة.

و توهم أن قصد الاحتياط أو رجاء تدارك الفصيلة بالإعادة إنما يُخرج العمل عن كونه تشريعاً إذا أمكن فيه الاحتياط، لا في مثل تكبيرة الافتتاح، التي تتوقف [إعادتها] <sup>(٢)</sup> على الإبطال المهيئ عنه<sup>(٣)</sup>، مدفوع بأن تعدد الاحتياط لا ينافي قصده المساهي لصدق عنوان التشريع، مع أن مخرجه في الدافلة التي لا نقول فيها

(١) كتاب الصلاة ٢٩٧:١

(٢) بدل ما بين «معقوفين في السجحة الحطية و الحجريّة؛ وعادته»، و الصحيح ما أثبتته.

(٣) سورة محمد ٣٣:٤٧

بحرمة إبطالها، كما لو تلبس بدفية و سبي بعض وظائفها فبطل له أن يرفع اليد عما تلبس به و يستأنفها إما لتدارك الوطية أو لرعمه فسادها، فحدّد النيّة و استأنفها بوجاء المشروعية لا عني سبيل الجرم كي يتحقّق معه عنوان التشريع.

و الحاصل: أنّه لا يصحّ تمريغ هذا المصنع المعلنون في كلامهم على مثل هذه المباني الغير المطبقة عليه، فمن هنا قد يعلب على الطرّ أن مساوئهم على أن كلّ ما كان نقصه عمداً و سهواً محللاً بانصلاصه في ريادة أيضاً كذلك، فكان هذا إجماعاً لديهم، ولكن لا عبرة بمثل هذا الطرّ ما لم يتحقّق الإجماع عليه.

و يمكن الاستدلال له بأنّ التكبير الثانية هي في حدّ ذاتها لا يصحّ وقوعها افتتاحاً لصلاته، لا لحرمتها من حيث التشريع، فيمنع وقوعها عادةً كي ينوّه عليه بعض ما عرفت، بل لأنّ صحتها موقوف على وقوعها امثالاً لأمرها و لا أمر بها حين فعلها؛ لأنّ أمرها سقط بعمل الأولى، فيمنع وقوع الثانية أيضاً صحيحة ما دامت الأولى باقية بصحة الصحة؛ إذ لا مثال عقب الامثال، والثانية تقع باطلّة حرماً، سواء صدرت عمداً أو عملاً عن الأولى، و هي تبطل سابقنها أيضاً؛ فإنّها لا تقع بقصد الافتتاح إلا بعد رفع اليد عن الأولى و الحرمان على استئناف الصلاة، و هذا العزم و إن لم نقل بكونه من حيث هو موجداً لمطال الأجراء السابقة، و إلاّ لآتجه صحّة الثانية، كما سنشير إليه، ولكن اقترابه بما يقتضيه هذا العزم من استئناف الصلاة مانع عن بقاء الهيئة للاتصالية المعتبرة في الصلاة بين التكبير الأولى و بين ما بعدها بنظر العرف، كما هو الشأن في جميع الأفعال العادية التي يعتبر في صدق كونه عرفاً فعلاً واحداً بقاء الهيئة الاتصالية، فإنّ الحرمان على رفع

اليَد عنها و التلبس بما يقتضيه هذا الحرم مع عن بقاء الهيئة الاتصالية الموحدة لصدق الوحدة العرفية بينها وبين ما بعدها، بخلاف ما لو كان ما تلبس به صادراً لا مع هذا العزم، فإنه قد لا يؤثر في رفع الهيئة للاتصالية، كما لا يحصى على المتأمل و قد جعل الأصحاب نظر العرف موطأ في العمل الكثير الماحي لصورة الصلاة، و من الواضح أن إعادة تكبيرة الإحرام - التي هي عبارة عن استئناف الصلاة - أشد تأثيراً لدى العرف في محو الصورة القديمة بالأولى مع ما بعدها من تأثير مثل الطمعة و نحوها مما ملئوا بها لمحور الصورة، فليتأمل.

و كيف كان فما ذكره المشهور من بطلان الصلاة بإعادة تكبيرة الإحرام إن لم يكن أقوى فلا ريب في أنه أحوط، ولكن قضية الاحتياط خصوصاً لو وقعت الثابتة غفلة عن الأولى إنما هو إنصاف العريضة ثم إعادة

ثم إنه صرح غير واحد<sup>(١)</sup> بأنه لا يعتبر في البطلان بالافتتاح ثانياً بنية الصلاة معه، لأنه بقصد الافتتاح يصير ركناً، ولا يقدح فيه عدم مقارنة النية التي هي شرط في صحة الصلاة، لا لكونه للافتتاح.

أقول: فكأنهم أرادوا بنية الصلاة معه النية التي اعتدوها في أول الصلاة مقارنة لأول جزء من التكبير، وإلا فقصد الصلاة معه من مقومات ماهية الافتتاح، إذ لا معنى لقصد الافتتاح بالتكبير إلا قصد اشروع به في الصلاة، فلا يتأتى هذا القصد ممن لم يكن قاصداً للصلاة معه.

نعم، يعقل أن يأتي تكبيرة قاصداً كونه هي ماهية تكبيرة الافتتاح، لكنه

(١) كالمحقق الكركي في جامع المقاصد ٢/ ٢٣٩، و الشيخ الأنصاري في كتاب الصلاة ٢٩٧/١.



مجرد قصد لا حقيقة له؛ لأن قصد الافتتاح ماحود في ماهيتها، فما لم يكن قاصداً بها الافتتاح حقيقة فهي ليست في الحقيقة بتكبير الافتتاح.  
والحاصل أن محل كلام إنما هو فيما لو كبر ذنباً و سوى به الافتتاح حقيقة، لا مجرد الإتيان بصورته، ولا ينافي ذلك عدم صحته في الواقع، كما هو واضح.

ثم لا يحصى عليّ أن بطلان تنكيرتين في العرض مسي على عدم بطلان الصلاة نيّة الحروح، كما قوياه فيما سبق، وإلا فقصده الافتتاح ثابت لا يكون إلا بعد رفع اليد عن الأولى والعزم على استئناف صلاته مع العمد، ومع السهو لا يكون إلا بعد أن يرى الإنسان نفسه خارجاً، فلا يبقى معه أثر لعزم السابق، أي ترتفع الاستدامة الحكمية الذي هو مناط القول بالبطلان نيّة الحروح، فيسعه حيث يتبدى صحة الصلاة بالتكبير الثاني.

(وإن كبر ثالثة ونوى) أيضاً (الافتتاح، انعقدت الصلاة أخيراً) على المشهور من بطلان الثانية و كونها مبطنة للأولى

وكذا على القول بانعقادها بالثانية من حيث سبقها نيّة الحروح.  
ولكن بناء على عدم كون زيادتها سهواً مبطلّة - كما مال إليه أو قال به غير واحد من المتأخرين - قد يشكل انعقادها بالثالثة فيما لو وقعت الثانية سهواً؛ فإن الثالثة حيث يتبدى حالها حال الثابتة التي أنى بها عمداً في كونها باطلّة ومبطلّة، كما هو واضح.

(و يجب أن يكبر) لإحرام (قائماً، فلو كبر قاعداً مع القدرة) على القيام (أو) و (هو أخذ في القيام، لم تنعقد صلاته) عامداً كان أو ساهياً

ملا خلاف فيه على الظاهر، بل إجماعاً، كما دُعاه بعض<sup>(١)</sup>.

و يدل عليه - مصافاً إلى إطلاقات لأدلة الدالة على اعتبار القيام في الصوتات المبرورة، الظاهرة في إرادته حب التكبير أيضاً كالقراءة، بل بعضها كاد أن يكون صريحاً في ذلك، مثل قول السلف عليه السلام في صحيحة زرارة «ثم استقبل القبة بوجهك، ولا تقل وجهك عن ثقل فتعبد صلاتك، فإن الله عز وجل يقول لنبيه في العريضة (فولّ وجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره)»<sup>(٢)</sup> و قُـم منصب، بن رسول الله ﷺ قال: من لم يقيم صله فلا صلاة له<sup>(٣)</sup> الحديث - خصوص موثقة عمّار في حديث، قال سألت ناعبد الله عليه السلام عن رجل وحب عليه صلاة من يعود فسي حتى قام وافتتح الصلاة و هو قائم ثم ذكر، قال «يقعد و يفتتح للصلاة و هو قاعد (و لا يعتد بافتتاحه الصلاة و هو قائم)»<sup>(٤)</sup> وكذلك إن وحب عليه الصلاة من قيام فسي حتى افتتح الصلاة و هو قاعد فعنه أن يقطع صلاته و يقوم فيفتتح الصلاة و هو قائم، و لا يقتدي<sup>(٥)</sup> بافتتاحه و هو قاعد<sup>(٦)</sup>.

و صحيحة سليمان بن حازم قال قال أبو عبد الله عليه السلام «في الرجل إذا أدرك الإمام و هو راكع فكبر و هو مقيم صلبه ثم ركع قبل أن يرفع الإمام رأسه فقد أدرك

(١) العامل في مدارك الأحكام ٣٢٢٣

(٢) لقوة ١٤٤٢.

(٣) الفقيه ١/١٨٠/٨٥٦، الوسائل، الباب ٩ من أبواب القصة، ح ٣.

(٤) ما بين القوسين ورد في الموضع الثاني من التهذيب.

(٥) في المصدر، «ولا يعتد».

(٦) التهذيب ٢/٣٥٣-٣٥٤/١٤٦٦، و ٢٣١٣/٥٩٧، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب القيام، ح ١.

الركعة<sup>(١)</sup>.

وطاهر التصوّر و العتوى - إن لم يكن صريحاً - إنما هو اعتبار القيمة بل  
و كذا إقامة الصلب في حال التكبير مطلقاً من أوله إلى آخره من غير فرق بين  
المفرد و الإمام و المأموم، فما عن الشيخ في المسووط و الخلاف و المصنّف في  
المعتبر - من أنّ المأموم إن كثّر تكبيرة واحدة للافتتاح و الركوع و أتى ببعض  
التكبير مسحاً، صحّت صلاته<sup>(٢)</sup> - صعب، كيف و النحر الأخير نص في المأموم  
و يدلّ على ضعفه - مضافاً إلى ذلك - صحيحة زيد الشحام أنّه سأل  
أبا عبد الله عليه السلام عن رجل انتهى إلى الإمام و هو راكم، قال: «إذا كثروا أقام صلبه ثم  
ركع فقد أدركه»<sup>(٣)</sup>

و حكى عن الشيخ أنّه استدلّ على ما ذهب إليه بأن الأصحاب حكموا  
بصحّة هذا التكبير و انعقاد الصلاة به، و لم يفضلوا بين أن يكثر قائماً أو يأتى به  
مسحياً، فمن ادّعى الطلّ احتاج إلى دليل<sup>(٤)</sup> انتهى.

و فيه ما عرفت.

ثمّ إن الكلام في أنّ القيمة حال سكبر هل هو في حد ذاته ركن في الصلاة  
كما يظهر من بعض كلماتهم، أو أنّ ركنيته يلحظ شرطية للتكبير؟ ممّا لا يترتّب

(١) الكافي ٦/٣٨٢٣، تهذيب ١٥٢/٤٣٣، الاستبصار ١٦٧٩/٤٣٥١، الوسائل، الباب ٤٥  
من أبواب صلاة الجماعة، ح ١

(٢) المسووط ١٠٥١، الخلاف ٣٤٠١-٣٤١، المسألة ٩٢، المعتبر ١٥٤:٢، و حكاه عنها  
الفاضل الأصبهاني في كشف اللثام ٤٢٣٣، و العاملي في مصباح الكرامة ٢/٣٤٤.

(٣) الفقيه ١١٥٠/٢٥٤-٢٥٥، الوسائل، الباب ٤٥ من أبواب صلاة الجماعة، ح ٣

(٤) الخلاف ٣٤١١، المسألة ٩٢، و حكاه عنه الفاضل الأصبهاني في كشف اللثام ٤٢٣٣.

على تحقيقه ثمره مهمة، و سيأتي بعض نكلام فيه في محله إن شاء الله  
(والمستنون فيها أربع) أي هي من المسنون فيها، لا أنَّ المسنون فيها  
منحصر بالأربع

أحدها: (أن يأتي بلفظ الجلالة من غير مدٍّ بين حروفها) بإشباع فتح  
الهمزة أو مدِّ الألف رائداً على القدر الذي يتوقف عليه إصباح الألف  
أما استحباب ترك إشباع الهمزة فلا لأنه أحوط؛ حيث إنها تشبه بالاستهمام و  
إن لم يكن مقصوداً، بل قد يقال فيه بانصلاخ لو نولد من إشباعها الألف، لتعيير  
صورتها، مضافاً إلى صيرورتها كالاستهمام

وهو لا يحلو عن وجهه و إن أمكن دعوى عدم خروج الكلمة بهذا النحو من  
التعيير في المحذورات عن حقيقتها بحيث يعدّ لحناً، كما يظهر من بعض<sup>(١)</sup>  
و أما استحباب ترك مدِّ الألف: فلم يظهر وجهه و إن حكى عن بعض<sup>(٢)</sup>  
التصريح بالسمع عنه؛ اقتصر على القدر لمتيقن من الصورة. و هو ضعيف، و ما  
ذكر وجهاً له أمكن حمله مشأً لرحمته تركه من باب الاحتياط و إن لا يحلو عن  
تأمل.

(و) الثاني: أن يأتي (بلفظ «أكبر» على وزن «أفعل») أي من غير  
إشباع الهمزة أو الباء؛ فإنه أحوط

و في المدارك قال في شرح العدة مفهومه حوار الحروف عن الورد، و  
لا بد من تقييده بما إذا لم تتبع الريادة حرفاً، و إلا نطل و لو لم يقصد معناه على

(١) صاحب الجواهر فيها ٢٢٦:٩.

(٢) لسيّد الطباطبائي في رياض المسائل ١١٦٣، و حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ٢٢٧:٩.

الأظهر؛ لخروجه بذلك عن المنقول<sup>(١)</sup> انتهى

أقول: قد أشرنا إلى إمكان دعوى عدم خروج الكلمة عن حقيقتها بهذا النحو من التعبيرات الكثيرة الدوران في المحاورات، الناشئة من تعليل القول و تفحيمه أو إشباع حركته بحيث يُعَدُّ لحدّ لدى العرف، والله العالم

(و) الثالث: (أن يُسمع الإمام من خلفه تلفظه بها) أعلى المشهور، بل عن المتتهى لا نعرف فيه خلافاً<sup>(٢)</sup>

و كفى به دليلاً على المدعى بعد انقضاء على المسامحة، مصداقاً إلى ما دلّ على استحباب أن يُسمع الإمام من حمفه كلّ ما يقول

كصحيحه أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «يسعى للإمام أن يُسمع من خلفه كلّ ما يقول»<sup>(٣)</sup> إلى آخره

و ربما يستدلّ له أيضاً بالمستفيض المتقدمة في مسألة استحباب الافتتاح بسبع.

كقوله عليه السلام في صحيحه الحلبي «و إن كنت إماماً [فإنه] يجرئك أن تكبر واحدة تجهر فيها و تسرّ ستاً»<sup>(٤)</sup>.

و في حبر أبي بصير: «غير أنك إذا كنت إماماً لم تجهر إلا بواحدة»<sup>(٥)</sup>

(١) مزارك الأحكام ٣٢٣:٣

(٢) منتهى المطلب ٣٩:٥، و حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ٢٢٨٩.

(٣) التهذيب ٤٩:٣/١٧٠، الوسائل، الباب ٥٢ من أبواب صلاة الجماعة، ح ٣

(٤) تقدّم تخريجها في ص ٤٥٦، الهامش (٤) و ما بين سمعوهين أصحاء من المصدر

(٥) تقدّم تخريجه في ص ٤٥٠، الهامش (١).

و هي خير الحسن من راشد **«إِنَّ لِنَبِيِّ ﷺ كَانَ يَكْتَرُ وَاحِدَةً يَجْهَرُ بِهَا وَ يُرْسِتُهَا»<sup>(١)</sup>**.

و المناقشة فيها - بعدم دلالتها على رجحان الإحهار بواحدة؛ لكون الأخير منها حكاية فعل مجمل، و ما عداه لا ظهور له في الاستحباب - ممّا لا ينبغي الالتفات إليها، فإن المتبادر منها ليس إلا إرادة بيان ما هو وطبيعة الإمام، فهي ظاهرة في أن وظيفته الإحهار بواحدة و إصرار ما عداها من التكبيرات الافتتاحية، فهذه الأحبار تخصّص عموم صحيحة أبي بصير، المتقدمة<sup>(٢)</sup> الدالة على استحباب أن يُسمع الإمام من خلفه كلّ ما يقول بالنسبة إلى ما عدا تكبيرة الإحرام من التكبيرات الست الافتتاحية.

و يتلوهما في الصغف الحديثة فيها بعدم دلالتها على إرادة تكبيرة الإحرام؛ لجواز إرادة واحدة من التكبيرات السبع على الإطلاق؛ لما أشرنا إليه - فيما سبق - من أنه بعد البناء على أن لتكبيرة الإحرام خصوصية موجبة لتمييزها بالقصد لا ينبغي الارتياح في اسباق إرادته إلى بدهن من لواحدة التي يجهر بها لأجل المناسبة الطاهرة و مناسبة ما عداها للمشاركة في الحكم بالإصرار، خصوصاً مع اعتضاده بما عرفت.

و ربما يناقش فيها أيضاً بأنها لا تدلّ إلا على استحباب الجهر، و النسبة بين الجهر و إسماع جميع من خلفه العموم من وجه، فلا تنهض هذه الروايات شاهدة على المدعى.

(١) تقدّم تخرجه في ص ٤٤٨، الهامش (٢).

(٢) في ص ٤٨٠.

و يمكن الجواب عنه بأن المدسنة بين الحكم و موضوعه تجعلها ظاهرة في إرادة إسماع من خلعه. هـ، مع أن فيما عدا هذه الأخبار مما ذكر عنى و كفاية. (و) الرابع: (أن يرفع المصلي يديه بها) على المشهور، بل عن المعتبر نفي الخلاف فيه بين العلماء، و عن المنتهى: بين أهل العلم، و عن جامع المقاصد: بين علماء الإسلام، و عن الصدوق: أنه من دين لإمامية<sup>(١)</sup>

و يشهد له أخبار كثيرة

منها: صحيحة معاوية بن عمار قال: رأيت أبا عبد الله عليه السلام حين افتتح الصلاة رفع يديه أسفل من وجهه قليلاً<sup>(٢)</sup>

و صحيحته الأخرى، قال: رأيت أبا عبد الله عليه السلام في الصلاة يرفع يديه حتى تكاد تبلغ أذنيه<sup>(٣)</sup>.

و في صحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام: إذا أقمت في الصلاة فكبرت فارفع يديك، و لا تحاور بكفيت أدبث، أي حبل حذيك<sup>(٤)</sup>.

و صحيحته الأخرى عن أحدهما عليه السلام قال: «ترفع يديك في افتتاح الصلاة

(١) المنتهى ١٥٦٢، منتهى المطلب ٣٦٥، جامع المقاصد ٢/٤١٠، الأمانى: ٥١١-٥٠٩، المجلس ٩٣، و حكاهما هما انعامي في مصابح الكرامة ٣٤٦٢

(٢) التهذيب ٢٣٤/٦٥٢، الوسائل، الباب ٩ من أبواب تكبيرة الإحرام، ح ٢

(٣) لم نلق على رواية بهذا اللفظ لمعاوية بن عمار في المصادر الحديثية، و نسبها إليه السبزواري في ذخيرة المعاد: ٢٦٧، و البحراني في لحدائق البصرة ٤٣٨، و هي كما في رواية صفوان بن مهران الحمالي، راجع الهدى (٢) من ص ٤٨٣

(٤) بدل ما بين المعقوفين في النسخ الخطية و بحجربة: وأقمت، و المشت من المصدر

(٥) الكافي ٣٠٩٣ (باب افتتاح صلاة و الحمد في التكبير...) ح ٢، الوسائل، الباب ١٠ من أبواب تكبيرة الإحرام، ح ٢

قبالة وجهك، ولا ترفعهما كل ذلك»<sup>(١)</sup>.

و في صحيحة صفوان، قال: رأيت أبا عبد الله عليه السلام إذا كبر في الصلاة رفع يديه حتى تكاد تبلغ أذنيه<sup>(٢)</sup>.

و في صحيحة عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل: **(فصل لربك وانحر)**<sup>(٣)</sup> قال: «هو رفع يديك حذاء وجهك»<sup>(٤)</sup>.

و عن الطبرسي رحمه الله في كتاب مجمع البيان - في تفسير الآية المذكورة - عن عمر بن يزيد، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول في قوله: **(فصل لربك وانحر)** «هو رفع يديك حذاء وجهك»<sup>(٥)</sup>.

و عن حميل بن دراج قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام: **(فصل لربك وانحر)** فقال بيده هكذا، يعني استقل بيديه حذاء وجهه، لقلة في افتتاح الصلاة<sup>(٦)</sup>.

و عن الأصمعي نسخة عن أمير المؤمنين عليه السلام: «لما برئت هذه السورة قال النبي صلى الله عليه وآله: ما هذه الحيرة التي أمرني [بها] ربّي؟ قال: ليست بنحيرة ولكن يأمرك إذا تحرّمت للصلاة أن ترفع يديك، إذا كثرت وإذا ركعت وإذا رفعت رأسك من الركوع وإذا سجدت، فإنه صلاتنا وصلاة الملائكة في السماوات

(١) الكافي ٣/٢٠٩، الوسائل، الباب ١٠ من أبواب تكبيرة الإحرام، ح ١.

(٢) التهذيب ٢/٦٥-٦٦، الوسائل، الباب ٩ من أبواب تكبيرة الإحرام، ح ١.

(٣) الكولر ١٠٨: ٢.

(٤) التهذيب ٢/٦٦-٦٧، الوسائل، الباب ٩ من أبواب تكبيرة الإحرام، ح ٤.

(٥) مجمع البيان ٩/١٠-١١، الوسائل، الباب ٩ من أبواب تكبيرة الإحرام، ح ١٦.

(٦) مجمع البيان ٩/١٠-١١، الوسائل، الباب ٩ من أبواب تكبيرة الإحرام، ح ١٧.



السج، فَإِنَّ لِكُلِّ شَيْءٍ رِيَّةً، وَإِنَّ رِيَّةَ الصَّلَاةِ رَفْعُ الْأَيْدِي عَدَّ كُلَّ تَكْبِيرَةٍ<sup>(١)</sup>  
و عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ»<sup>(٢)</sup> أَنَّ مَعْنَاهُ «ارْفَعْ  
يَدَيْكَ إِلَى السَّحَرِ فِي الصَّلَاةِ»<sup>(٣)</sup>.

و حَرَّ الْفَصْلُ بْنُ شَدَّادٍ - الْمُرَوِّى عَنْ الْعِلَلِ وَالْعَيُونِ - عَنْ مَوْلَانَا  
الرَّصَاءِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: «إِنَّمَا تَرْفَعُ الْيَدَيْنِ بِالتَّكْبِيرِ لِأَنَّ رَفْعَ الْيَدَيْنِ صَرَبٌ مِنَ الْإِتِهَالِ وَ  
التَّشَلُّ وَالتَّضَرُّعُ، فَأَحْتِ اللَّهُ عَزَّ وَحَلَّ أَنْ يَكُونَ الْعَدُوُّ فِي وَقْتِ ذِكْرِهِ مَبْتَهَلًا مُتَضَرِّعًا  
مَبْتَهَلًا، وَلِأَنَّ فِي رَفْعِ الْيَدَيْنِ إِحْصَارَ الْبَيِّنَةِ وَإِقْبَالَ الْقَلْبِ عَلَى مَا قَالَ وَقَصْدًا، وَلِأَنَّ  
الْعَرَصَ مِنَ الذِّكْرِ [إِنَّمَا هُوَ] الْاسْتِعْجَالُ، وَكُلُّ سِتَّةٍ فَإِنَّمَا تُؤَدَّى عَلَى حِجَةِ الْعَرَصِ،  
فَلَمَّا أَنْ كَانَ فِي الْاسْتِعْجَالِ الَّذِي هُوَ الْعَرَصُ رَفْعُ الْيَدَيْنِ أَحْتِ أَنْ يُؤَدَّوا السِتَّةُ عَلَى  
حِجَةِ مَا يُؤَدَّى الْعَرَصُ»<sup>(٤)</sup>.

و خَيْرُ مَعَاوِيَةٍ مِنْ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي وَصِيَّةِ الْمَسْمِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ  
لِعَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: «وَعَلَيْكَ بِرَفْعِ يَدَيْكَ فِي الصَّلَاةِ وَتَقْبِيهِمَا»<sup>(٥)</sup>.

و حَرَّ إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَدْرِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي رِسَالَةٍ طَوِيلَةٍ كَتَبَهَا إِلَى  
أَصْحَابِهِ، إِلَى أَنْ قَالَ: «دَعُوا رَفْعَ أَيْدِيكُمْ فِي الصَّلَاةِ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً حِينَ يَسْتَعِجِلُ

(١) مجمع البيان ٩-١٠: ٥٥٠، الوسائل، الباب ٩ من أبواب تكبيرة الإحرام، ح ١٣ و ١٤، و ما  
بين المعقوفين أضواء من المصدر.

(٢) الكوثر ١٠٨: ٢.

(٣) مجمع البيان ٩-١٠: ٥٥٠، الوسائل، الباب ٩ من أبواب تكبيرة الإحرام، ح ١٥.

(٤) علل الشرائع، ٢٦٤ (الباب ١٨٢) ح ٩، عيون أخبار الرضا عليه السلام ١١١: ٢ (باب ٣٤) ح ١،  
وسائل، الباب ٩ من أبواب تكبيرة الإحرام، ح ١١، و ما بين المعقوفين أضواء من المصدر.

(٥) الكافي ٨/ ٣٣، الوسائل، الباب ٩ من أبواب تكبيرة الإحرام، ح ٨.

الصلاة، فإنَّ الناس قد شهروكم بذلك، والله المستعان، ولا حول ولا قوة إلا بالله<sup>(١)</sup>

و حكى عن السيّد المرتضى - قدس الله روحه - القول بوجوبه في جميع تكبيرات الصلاة مدّعياً عليه الإجماع.

قال في محكي الانتصار و ممّا اُفردت به الإمامية القول بوجوب رفع اليدين في كلّ تكبيرات الصلاة؛ لأنَّ أن حبيفة و أصحابه و الثوري لا يرون رفع اليدين بالتكبير إلا في الافتتاح للصلاة<sup>(٢)</sup>، بل أن قل و المحجة فيما ذهبوا إليه طريقة الإجماع و براءة الذمة<sup>(٣)</sup> انتهى

و قد تعجّب غير واحد من دعواه الإجماع على ما ذهب إليه، مع أنه لم نقل القول به من أحد منهم عدا الإسكافي في خصوص تكبيرة الإحرام<sup>(٤)</sup> و ربما حمل بعض<sup>(٥)</sup> دعواه الإجماع شاهدة على أن مراده بالوجوب تأكّد الاستحباب.

و حكى عن بعض متأخري المتأخريين<sup>(٦)</sup> الميل إلى ما ذهب إليه السيّد من

(١) الكافي ٢/٨٠٧، الوسائل، الباب ٩ من أبواب تكبيرة لإحرام، ح ٩

(٢) تحفة الفقهاء ١٢٦:١ و ١٣٢، بدائع الصنائع ١/١٩٩ و ٢٠٧، المسبوط - للمرحومي - ١٤:١، الهداية - للمرحوماني - ١/٤٦١، اختلاف العلماء ٤٨، حبيب العلماء ١١٦٢، التهذيب - للبهقي - ١/٨٥١، المجموع ٣/٤٠١، المحفل ٤/٨٧٤، المعنى و الشرح الكبير ١/٥٧٤.

(٣) الانتصار: ٤٤، و لم يثر على الحاكمي عه تلك عبارة فيما بين أيدينا من المصادر

(٤) حكاها عه الشهيد في الذكرى ٣/٣٧٤.

(٥) صاحب الجواهر فيها ٩/٢٢٩.

(٦) كالأصمعي في كشف اللثام ٣/٤٢٦، و الكاشاني في مفاتيح الشرائع ١/١٢٦، مفتاح ١/١٤٦، و

البحراني في الحقائق الباصرة ٢٨/٤٢٨ و ما عده، و حكاه عنهم صاحب الجواهر فيها

٩/٢٣٠.

القول بوجوبه في جميع التكبيرات، أحداً بظاهر الأمر الوارد في بعض الأحبار المتقدمة<sup>(١)</sup>

وفيه - بعد الغص عن حملة من لقائات الداحلية و الخارجية المرشدة إلى إرادة الاستحباب، كالعلل المذكورة في روايات المسألة للاستحباب، و كونه مما أوصى به النبي ﷺ لعلي عليه السلام، مع معرفة الاستحباب بين الأصحاب قديماً و حديثاً، و بُغد إرادة الوجوب الشرعي عند كل تكبيرة مع عدم وجوب أصل التكبير، أي محالته لظاهر الأمر الوارد في مثل هذه الموارد، و لذا لم يحتمله أحد في نظائر المقام مما ورد الأمر بعمل عند الإنبان مستحباً، كالقيام أو الطهارة أو استعمال القفلة حال الأدن و الإقامة و نظائرها، و عدم أولوية عمله على الوجوب الشرطي من الحمل على الاستحباب، خصوصاً في مثل المقام الذي يظهر من الأحبار الواردة فيه أن المصلحة مقتضية لطلبه إنما هي في نفس الرفع الواقع حال التكبير، لا في التكبير الواقع حاله - ثم وإن ورد الأمر برفع اليدين عند تكبيرة الافتتاح أو في الصلاة على سبيل الإجمال في حملة من الروايات ولكن لم يرد في خبر الأمر به عند كل تكبيرة على وجه يمكن دعوى ظهوره في الوجوب إلا في خبر<sup>(٢)</sup> الأصبغ، وهو أبصاً وإن وقع فيه تعبير بلعط الأمر ولكن التعليلين الواقعيين فيه يجعلانه طاهراً في الاستحباب، كما لا يخفى، فهذه الرواية - بعد تسليم سندها - بنفسها [غير<sup>(٣)</sup> صالحة لصرف سائر الروايات التي ورد فيها الأمر برفع

(١) من ص ٤٨٢، و هي صحيحة زائدة.

(٢) تقدم الخبر في ص ٤٨٣

(٣) ما بين المعقوفين أضفاء لأجل السياق.

اليَد عند تكبيرة الافتتاح أو في الصلاة على سبيل الإجمال.

نعم، لو قال قائل بوجوبه عند تكبيرة الافتتاح بالخصوص، كما حكى القول به عن الإسكافي<sup>(١)</sup>، حموداً على طاهر الأمر لو ارد في غير واحد من الأحبار المتقدمة<sup>(٢)</sup>، لم يكن بعيداً؛ لإمكان مع صلاحية القرنين الداحلية والخارجية - التي تقدمت<sup>(٣)</sup> الإشارة إليها - لصرف الأحبار الحاضرة عن طاهرها.

ولكن يصغفه معارضتها بصحيفة علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام قال: «على الإمام أن يرفع يده في الصلاة، ليس على غيره أن يرفع يده في الصلاة»<sup>(٤)</sup> فإنه نص في عدم وجوب رفع اليد في الصلاة على من عدا الإمام، وظاهره إرادته حال التكبير الذي من شأنه أن يرفع به اليد، و أظهر مصاديقه حال تكبيرة الافتتاح

و ما احتمله في الحدائق من إرادته حال القنوت<sup>(٥)</sup> مع تغذيه في حد ذاته يدفعه: ما في الوسائل من رواية الحديث عن قرب الإسناد عن عبد الله بن الحسن عن جده علي بن جعفر أنه قال في آخره: «أن يرفع يديه في التكبير»<sup>(٦)</sup>.

وكيف كان فظهر الأمر لو ارد في تلك الأحبار في الوجوب ليس بأقوى من ظهور هذه الصحيحة في إرادة الرفع حال تكبيرة الافتتاح، التي يكون الرفع

(١) راجع: الهامش (٤) من ص ٤٨٥.

(٢) في ص ٤٨٢ - ٤٨٣.

(٣) في ص ٤٨٦.

(٤) التهذيب ١١٥٣/٢٨٧، الوسائل، لب ٩ من أبواب تكبيرة الإحرام، ح ٧.

(٥) الحدائق الباصرة ٤٥٨.

(٦) الوسائل، لب ٩ من أبواب تكبيرة الإحرام، دليل ح ٧، و راجع: قرب الإسناد، ٨٠٨/٢٠٨.

حالتها معروفاً لدى الخاصّة و العامة بحيث يكون أوّل ما يتبادر إلى الذهن من إطلاق الأمر به أو الرخصة هي تركه، من الأمر بالعكس، و لا يمكن الجمع بينها تخصيص تلك الأخبار بالإمام جمعاً بينها و بين هذه الصحيحة؛ لاستمراره تخصيص الأكثر المستهجن، مع أنّه لا قائل بهذا التفصيل، و لذا حُمل التفصيل الوارد في الصحيحة على تأكّد الاستحباب.

قل الشيخ في محكيّ التهذيب - بعد أن ورد الصحيحة المربورة - المعنى في هذا الخبر أنّ فعل الإمام أكثر فصلاً و شدّة تأكيداً من فعل المأموم وإن كان فعل المأموم أيضاً فيه فصل<sup>(١)</sup>

و ليكرّ الرفع لبدنه (إلى) حذاء (أدنيه)

في الجواهر قال في شرح لعبارة أي شحمنبهما، لأنهما أوّل العاية، كما هو معقد المحكي من إجماع الخلاف<sup>(٢)</sup> و عبارة أكثر من الأصحاب، بل هو من المحكي من عبارة فقه الرضا عليه السلام<sup>(٣)</sup> و المسبوب إلى رواية في المحكي عن المعتر و غيره<sup>(٤)</sup>، بل لعلّه المستفاد من السهي - في المصوص المعتبرة - عن مجاورة الأديب<sup>(٥)</sup> انتهى

أقول: إرادة الرفع إلى أوّل العاية من إطلاق الأمر برفع اليد إلى حذاء الأذن

(١) التهذيب ٢: ٢٨٨، و حكاه عنه المحرسي في الحقائق ص ٤٥٨.

(٢) الخلاف ١: ٣٢٠-٣٢١، المسألة ٧٢، و حكاه عنه العملي في مفاتيح الكرامة ٢: ٣٤٦.

(٣) راجع الهامش (٢ و ٣) من ص ٤٨٩.

(٤) المعتبر ٢: ٢٠٠، منتهى المطلب ٥: ١٣٣، و حكاه عنهما العملي في مفاتيح الكرامة ٢: ٣٤٧.

(٥) جواهر الكلام ٩: ٢٣١-٢٣٢.

أو الوحه و نحوه لا يحلو عن تغدي، فإن المتبادر من الأمر برفع اليد إلى حذاء الوحه أو الحد أو الأدن إرادة المحادة بينهما، لا بين رؤوس الأصابع و أول جزء من الوحه و نحوه، و لا يهض لإنات إردة هذا المعنى شيء من المذكورات، و لعله قد أُضرب أيضاً لم يقصد بها إلا الاستدلال لأصل المدعى، لا لهذا التفسير، و إلا فمعقد إجماع الخلاف كالرواية المحكية عن المعتز - على ما حكى بقله في بعض الكتب<sup>(١)</sup> - إنما هو كعارة المتن.

و أمّا النهي عن مجاورة الأدب الورد في المصوص إن لم يكن المتبادر منه مجاورة معظم الكف عن مجموع لأدس ولا أقل من محاوره شيء منها و لو رؤوس الأصابع عن الأدن التي هي اسم لمجموع العصور لا لمصوص شحمتها و أمّا عبارة فقه الرضا على ما حكاه في الحدائق<sup>(٢)</sup> فهي أيضاً كعارة المتن ظاهرة في إرادة محادة مجموع العصور، بل ربما يظهر منها أن المراد بالمحادة الأمور بها ما لا ينافيه تجاور بعض اليد و لو من أصول الأصابع ما عدا الإبهام، فإن ما في كتاب الفقه الرضوي - على ما حكاه في الحدائق - صورته هكذا «فإذا افتتحت الصلاة فكبر و ارفع يديك معه أدبك، و لا تحاور بإبهامك حذاء أدبك، و لا ترفع يديك بالدعاء في المكتوبة حتى تجاور بهما رأسك، و لا بأس بذلك في النافلة و الوتر»<sup>(٣)</sup>

فالأولى بإبقاء المتن على ظاهره، و الاستشهاد له بالرضوي و الرواية

(١) مفتاح الكرامة ٣: ٣٤٧

(٢) الحدائق الصرة ٨: ٤٧

(٣) الفقه المنسوب للإمام الرضا عليه السلام ١٠١-١٠٢

المحكّية عن المعتبر من باب المسامحة، وإلا فليس في شيء من الأحبار المعتبرة ما يدلّ على استحباب الرفع إلى هذا الحدّ

نعم، ورد في جملةٍ منها النهي عن التحوُّز عنه، فهذا الحدّ غاية للرفع المستحبّ بشهادة جملةٍ من الأحبار لآتية، وأمّا استحباب إنّهائه إلى هذا الحدّ فلم يشت لو لا الباء على المسامحة.

و أمّا الأحبار المتضمنة لبيان حدّ لرفع فقد تقدّم حمدة منها

كصحيحة معاوية بن عمّار، وفيه «رفع يديه أسفل من وجهه قليلاً»<sup>(١)</sup>.

وفي صحيحته الثانية «يرفع يديه حتى تكاد تبلغ أذنيه»<sup>(٢)</sup>

وفي صحيحة زرارة «أرفع يديك، ولا تحاور بكفّيك أذنيك، أي حبال

حدّيك»<sup>(٣)</sup>.

وفي صحيحته الثانية: «ترفع يديك في افتتاح الصلاة قسالة وجهك، و

لا ترفعهما كلّ ذلك»<sup>(٤)</sup>.

وفي صحيحة صفوان «رفع يديه حتى تكاد تبلغ أذنيه»<sup>(٥)</sup>.

وفي صحيحة ابن سنان «هو رفع يديك حذاء وجهك»<sup>(٦)</sup>.

(١) تقدّم تخريجها في ص ٤٨٢، الهامش (٢).

(٢) راجع الهامش (٣) من ص ٤٨٢

(٣) تقدّم تخريجها في ص ٤٨٢، الهامش (٥)

(٤) تقدّم تخريجها في ص ٤٨٣، الهامش (١).

(٥) تقدّم تخريجها في ص ٤٨٣، الهامش (٢).

(٦) تقدّم تخريجها في ص ٤٨٣، الهامش (٤).

و في حشر المجمع<sup>(١)</sup> «هو رفع يديك حذاء وجهك»<sup>(٢)</sup>  
 و في حشر جميل «استقبل بيديه حذاء وجهه»<sup>(٣)</sup>.  
 و في المرسل المروي عن عبي بن عبي «ارفع يديك إلى النحر في الصلاة»<sup>(٤)</sup>  
 و في صحيحة حماد - الواردة في تعميم الصادق عليه السلام - «و رفع يديه حيال وجهه»<sup>(٥)</sup>.  
 و في حشر أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام «إذا افتتحت الصلاة فكبرت فلا تجاوز أديك، ولا ترفع يديك بالدعاء في المكتوبة تحاور بهما رأسك»<sup>(٦)</sup>.  
 و عن مصور بن حارم قال رأيت أبا عبد الله عليه السلام افتتح الصلاة، مرفع يديه حيال وجهه، و استقبل القفلة بطن كفيه<sup>(٧)</sup>.  
 و في الصحيح عن ابن مسعود قال: رأيت أبا عبد الله عليه السلام رفع يديه حيال وجهه حين استفتح<sup>(٨)</sup>.  
 و هذه الأحبار كما تراها قد وقع في أغلبها التحديد بحيال الوجه، و لا ينافيه الخبران<sup>(٩)</sup> الحاكيان لعمله عليه السلام من أنه رفع يديه حتى تكاد تلمع أديبه؛ لأن هذا يتحقق برفع اليدين إلى حيال الوجه.

- 
- (١) في السخ الحطية و الحجرية. الاحتجاج باب «المجمع». و الصحيح ما أثبتناه.  
 (٢) تقدم تخريجه في ص ٤٨٣، الهامش (٥).  
 (٣) تقدم تخريجه في ص ٤٨٣، الهامش (٦).  
 (٤) تقدم تخريجه في ص ٤٨٤، الهامش (٣).  
 (٥) الكافي ٨/٣١١٣، العقيه ١: ١٩٦-١٩٧/٩١٦، التهذيب ٣٠١/٨١٢، الوسائل، الباب ١ من أبواب أعمال الصلاة، ح ١.  
 (٦) التهذيب ٢٣٣/٦٥:٢، الوسائل، الباب ٩ من أبواب تكبيرة الإحرام، ح ٥.  
 (٧) التهذيب ٢٤٠/٦٦:٢، الوسائل، الباب ٩ من أبواب تكبيرة الإحرام، ح ٦.  
 (٨) التهذيب ٢٣٦/٦٦:٢، الوسائل، الباب ٩ من أبواب تكبيرة الإحرام، ح ٣.  
 (٩) أي: خبر معاوية بن عمار و صفوان، المتقدمين في ص ٤٨٢، و ٤٨٣.



و يحتمل قوياً كون التحديد تقريبياً قصد به بيان استحباب الرفع إليه تقريباً، لا على سبيل التحقيق، فلا ينافيه معه عليه السلام فيما حكاه عنه معاوية بن عمار في صحيحته<sup>(١)</sup> الأولى من أنه رفع يديه أسفل من وجهه قليلاً، كما أنه لا ينافيه أيضاً الأمر برفعهما إلى البحر في المرسل<sup>(٢)</sup> نمرؤي عن علي عليه السلام. نعم، لو أريد كونهما أسفل من وجهه أسفلية حميعهما عن جميع الوجه، لكان الاختلاف بينهما بئياً، فإنهما حينئذٍ تكونان حيال المسكين، فيشجّه على هذا التقدير ما حكى عن ابن أبي عقيل من أنه قال يرفعهما حدو مسكبه أو حيال حدّيه، ولا يحاوز بهما أذنيه<sup>(٣)</sup>.

ولكن إرادة هذا المعنى من الصحيحة لا نحو عن نَعْدٍ؛ إذ لا يعرّف في العرف عن هذا المعنى بذلك التعبير، ولكن مع ذلك لا يسعد الالتزام باستحباب الرفع إلى حداء المسكين أيضاً من باب الصراحة؛ لئلا يستلزم إلى رواية فيما حكاه في الحدائق<sup>(٤)</sup> عن الفاضل في المعتر والمتهنى من أنّهما قالاً في بحث الركوع في تكبير الركوع يرفع يديه حدء وجهه، وفي رواية إلى أذنيه، وبها قال الشيخ<sup>(٥)</sup> و قال الشافعي إلى مسكبه<sup>(٦)</sup>، وفي رواية عن أهل البيت عليهم السلام<sup>(٧)</sup> انتهى.

(١) نَعْدَم الصحيحة في ص ٤٨٢.

(٢) نَعْدَم المرسل في ص ٤٨٤.

(٣) حكاه عنه الشهيد في الذكرى ٢٥٩:٣.

(٤) الحدائق الناضرة ٤٦٨.

(٥) الخلاف ٣٢٠:١، المسألة ٧٢، المسرّوط ١٠٣١.

(٦) لأَم ١٠٣١-١٠٤، مختصر المرسى ١٤، الحاوي تكبير ٩٨٢، المهدّب - للشيرازي - ٧٨:١، حية العماء ٩٥:٢، الوجيز ٤١١، الوسيط ٩٥:٢، تهذيب - لمعوي - ٨٥:١، التحرير شرح الوجيز ٤٧٥:١، روضة الطالبين ٣٣٨:١، مجموع ٣٠٥:٣ و ٣٠٧، لمعني و الشرح الكبير ٥٤٧:١.

(٧) المعتر ٢٠٠:٢، منتهى المطالب ١٣٣:٥-١٣٤.

و لولا أنهم جعلوا الرفع إلى حذاء أدبيه قسيماً للرفع إلى حبال الوجه، لكننا  
 نحتمل قوتاً أن يكون مقصودهم بالرفع إلى حذاء أدبيه محاداتهما من ناحية  
 الوجه، لا المحادة من حابيهما، كما ينطبق عليه الأخبار المعتبرة.

وكيف كان فالذي يظهر من الأخبار المعتبرة إنما هو استحباب رفع اليدين  
 إلى حبال الوجه أو أسفل منه قليلاً حتى ينتهي إلى الأذنين، وأما أزيد من ذلك فقد  
 ورد النهي عنه في غير واحد من الأحبار لمتقدمه

و هل هو مكروه أو حرام؟ وجهان بن قولنا، أوجههما الأول؛ إذ لا يسبق  
 إلى الدهن من النهي الوارد في مثل هذه موارد الحرمة الشرعية، بل المتبادر منه  
 إقار الكراهة، أو المصع العيري الناشئ من مابعية النهي عنه عن الصحة أو الكمال،  
 كما أن المتبادر من الأمر في مثل هذه الموارد إنما الاستحباب أو الوجوب الشرطي  
 لا الشرعي، لعدم المناسبة، كما نقلت الإشارة إليه آنفاً. و حمله على الكراهة  
 النمسية أو العيرية الناشئة من مابعيته عن نكمال لا لصحة أو وفق بظواهر إطلاقات  
 الأمر برفع اليدين، و أسب بقاعدة الإحرام، فهو الأشبه، كما أن الأشبه حمل  
 التحديد الواقع في الأحبار - من كون الرفع إلى حبال الوجه أو أسفل منه قليلاً -  
 على الاستحباب و الأفضلية، جمعاً بينها و بين الأحبار التي ورد فيها الأمر بالرفع  
 مطلقاً، لما عرفت مراراً من أنه لا مقتضي لحمل المطلق على المقيّد في  
 المستحبات، إذ الداعي للحمل كون المقيّد بظاهره بياناً لما أريد من الإطلاق بعد  
 فرض وحدة التكليف، كما هو شرط الحمل، و هذا إنما هو فيما إذا كان التكليف  
 إرالياً، كما لو ورد - مثلاً - إنه يجب على من أظفر عتق رقبة، و ورد أيضاً: إن

أفطرت فأعتق رقبة مؤمنة، فإنه متى تعيّن الإتيان بالمقيّد في مقام الخروج عن عهدة هذا التكليف - أعني كفارة الإفطار - كما هو مقتضى ظاهر الأمر بالمقيّد، امتنع الاحتراء بأيّ فرد يكون من أفراد المطلق، كما تقتضيه أصالة الإطلاق في المطلق، فيكشف ذلك عن أنّ مراده بالمطلق لم يكن إلا بيان أصل الحكم على سبيل الإهمال، وقد بيّن تمام مراده بذكر المقيّد، فيكون المقيّد قريباً كاشعاً عما أريد من المطلق.

**و احتمال كون الأمر المتعلق بالمقيّد بدنياً بلحاظ كونه أفضل الأفراد أو**  
 وحباً تحبيرياً فلا ينافي أصالة الإطلاق غير معنيّ به، لمخالفته لظاهر المقيّد، و  
 لا يصح ارتكاب التأويل في المقيّد بواسطة أصالة الإطلاق، حيث إنّ ظهور  
 المطلق في الإطلاق موقوف على عدم بيان إرادة المقيّد حتى يمتشي به دليل  
 الحكمة، القاصي بحمل المطلق على الإطلاق، والمقيّد بظاهره بيان لما أريد من  
 المطلق، فيكون ظهور المقيّد في الوجود التعييني حاكماً على ظهور المطلق في  
 الإطلاق

هذا إذا كان التكليف إلزامياً، وأما إذا كان بدنياً، فالطلب المتعلق بالمقيّد  
 لا يقتضي بظاهره إلا كون هذا الفرد بخصوص مستحباً، وهو لا ينافي إرادة  
 الإطلاق من المطلق؛ لحوار أن يكون لتعينة بلحاظ تحققها في ضمن أيّ فرد  
 تكون مرتبة من المحبوبة مقتضية للأمر بها أمرٌ بدنياً أو إلزامياً، وأن يكون لبعض  
 مصاديقها مرتبة مقتضية للأمر به بجاءه في مقام الخروج عن عهدة ذلك التكليف  
 أمراً بدنياً، فيكون هذا الفرد أفضل الأفراد، فلا يستكشف من الأمر البدني المتعلق

بالمقيد أن مراد الأمر بأمره المطلق هو هذا المقيد بالخصوص، فلا يصلح أن يكون هذا الأمر الذي بيانا لما أُريد من لإطلاق كي يكون ظهوره حاكماً على أصالة الإطلاق، كما لا يحفى على المتأمل.

و هاهنا فوائد ينبغي التنبيه عليها:

**الأولى:** قد ورد في رواية أبي بصير و عبارة الرضوي، المتقدمين<sup>(١)</sup> النهي أيضاً عن رفع اليدين بالدعاء في لمكتوبة حتى يحوز بهما الرأس. ولعل هذا هو المراد بالحر الذي رواه ابن أبي عقيل - عني ما في محكي الذكرى<sup>(٢)</sup> - من أنه قال: جاء عن أمير المؤمنين عليه السلام: «أن النبي ﷺ مرّ برجل يصلي وقد رفع يديه فوق رأسه، فقال: ما لي أرى أقواماً يرفعون أيديهم فوق رؤوسهم كأنها أذان حيل شمس»

و عن المعتمر و المنتهى أيضاً روايته عن علي عليه السلام<sup>(٣)</sup>

قال المحلّي عليه السلام في محكي المحرر روى المحاللون هذه الرواية في كتبهم، فبعضهم روى: «أذان حيل» [و بعضهم: «أذان حيل»]<sup>(٤)</sup> قال في النهاية «مالي أراكم رافعي أيديكم في لصلاة كأنها [أذان]»<sup>(٥)</sup> حيل شمس» هي جمع

(١) في ص ٤٨٩ و ٤٩١.

(٢) الذكرى ٢٦٠٣، و حكاها عنه المجلسي في بحار الأنوار ٢٦/٣٧٣، ٨٤، و كذا البحراني في الحقائق الناضرة ٤٧٨.

(٣) المعتمر ١٥٧٢، منتهى المطلب ٣٩٥، و حكاها عنهم لعلمي في الوسائل، الباب ١٠ من أبواب تكبيرة الإحرام، ح ٤، و كذا البحراني في الحقائق الناضرة ٤٧٨.

(٤) ما بين المعقوفين أصفاة من المصدر.

(٥) بدل ما بين المعقوفين في النسخ بخطية و الحجرية: «أذان» و المشت من المصدر

«شموس» و هي النُفُور من الدواب الذي لا يستقر لشعنه وحدثه<sup>(١)</sup> انتهى.

و العامة حملوها على رفع الأيدي في التكبير، لعدم قولهم بشرعية القنوت في أكثر الصلوات. و تبعهم الأصحاب، فاستدلوا بها على كراهة تجاوز اليد عن الرأس في التكبير و لعلّ الرفع للقنوت منها أظهر و بحتمل التعميم أيضاً، و الأحوط الترك فيهما معاً<sup>(٢)</sup> انتهى كلام محلي

أقول: ما استظهره من إرادة حرّ قنوت في محله، حيث إنّ سوق التعبير يقضي بإرادة رفع به نوع استمرار، كما في المشته به، لا الرفع الحاصل حال التكبير، الذي لا استقرار له.

ولكن ما ذكره من أنّ لأحوط ترك فيهما كان وحبها لو كان مسند الترك فيهما محضراً في احتمال إرادة التعميم من هذه المرسلة، و قد عرفت وقوع النصريح بالمنع عن الرفع بهما حتى يتجاوز بهما الأذنين في التكبير فضلاً عن الرأس في الأخبار المعترضة، و عن الرفع بهما بالدعاء الشامل لحال القنوت و غيره حتى يتجاوز بهما الرأس في حرّ أبي بصير و الرصوي لمتقدمين<sup>(٣)</sup>، ولكن المكتوبة لا مطلقاً، فهو الأقوى، سوء فساد دلالة هذه الرواية عليه أم لا، ولكن المتبادر من مثل هذه النواهي لكراهة، لا الحرمة لشرعية، كما تقدّمت الإشارة إليه مراراً، والله العالم.

الثانية: مقتضى الحمود على طرهر الأدلة التعبدية إنّما هو استحباب رفع

(١) النهاية - لابن الأثير - ٥٠١٢ «شمس»

(٢) بحار الأنوار ٣٧٣-٣٧٤، و حكه عنه سحراني في الحقائق الصادرة ٤٨٨-٤٩٠.

(٣) في ص ٤٨٩ و ٤٩١.

اليدين معاً، فلو رفع إحداهما أو رفعهما على سبيل التعاقب، لا يحرى  
نعم، لدى الضرورة أمكن القول باستحباب ما يشر منه، لقاعدة الميسور و  
بحوها، والله العالم.

الثالثة: المشهور بين أصحابنا - رضوان الله عليهم - في كيفية الرفع - كما  
ادّعاه غير واحد<sup>(١)</sup> - أنه يتدنى في التكبير بانتداء رفع يديه و ينتهي بانتهاه و  
يرسبهما بعد ذلك، بل في محكي المعتمد و المنتهى هو قول علمائنا<sup>(٢)</sup>، و علّوه  
بأنه هو معنى رفع اليدين بالتكبير

و ناقش فيه في الحدائق بأن الرفع «تكبير» وإن كان لا يتحقق إلا بهذا إلا أن  
هذه العبارة غير موحدة في شيء من أحبار لمسألة، وإنما هي في كلام  
الأصحاب، و لا حجة فيه<sup>(٣)</sup>

و أورد عليه في الجواهر بأن النص موحود، ولكن دعوى أن هذا هو معناه  
لا يحل من نظري<sup>(٤)</sup>

أقول: أما النص فهي رواية العنل، لمتقدمة<sup>(٥)</sup> حيث وقع فيها التعبير بلفظ  
رفع اليدين بالتكبير، ولكن في بعض النسخ المصنفة وحدثها بنقطة «في» بدل

(١) كالمبروري في دحيمة لمعاد: ٢٦٨، و الخراسي في الحدائق الناضرة ٤٩٨، و السيّد  
الطباطبائي في رياض مسائل ١٢٧٣، و صاحب الجواهر فيها ٢٣٤: ٩

(٢) المعتبر ٢٠٠: ٢، منتهى المطلب ١٣٤: ٥، و حكاه عنهما الخراسي في الحدائق الناضرة  
٤٩٨.

(٣) الحدائق الناضرة ٤٩٨

(٤) جواهر الكلام ٢٣٤-٢٣٥.

(٥) في ص ٤٨٤

«الباء». و لعلّه سهو من الناسخ

و كيف كان فانسادر من الأمر برفع اليد في التكبير أو بالتكبير أو عند كلّ تكبيرة أو «إذا كثرت» - كما ورد جميع ذلك في نصوص المتقدمة<sup>(١)</sup> - إنما هو إرادة المقارنة العرفيّة، كما صرح به في الحواهر<sup>(٢)</sup> و غيره<sup>(٣)</sup>، لا المطابقة الحقيقيّة ابتداءً و وسطاً و انتهاءً، و لعلّ المشهور أيضاً لم يقصدوا إلا هذا

و حكى عن بعض القول بأنّ لتكبير بعد تمام الرفع و قبل الإرسال<sup>(٤)</sup>؛ لظاهر قوله عليه السلام في صحيحة لحسن أو حسنة «إذا افتتحت الصلاة فارفع كفّيك ثم اسطهما سطاً ثم كر ثلاث تكبيرات»<sup>(٥)</sup> الحديث

و فيه: أنّه لم يقصد نقطة «ثمّة» في هذه لرواية الرريب، كما لا يحتمى على من مدّتر فيها، كما أنّه لم يقصد الترتيب بالعكس من نقطة «الهاء» في صحيحة زرارة «إذا [أفمت في] الصلاة فكثرت فارفع يديك»<sup>(٦)</sup> الحديث، بل المراد به - بحسب الظاهر - هو الرفع حول الشغل بالتكبير

و كيف كان فظاهره عدم إرادته قبل التكبير، فلو سلّم ظهور الحر المربور

(١) راجع ص ٤٨٢ و ما بعده

(٢) حواهر الكلام ٢٣٥٩

(٣) كتاب الصلاة - للشيخ الأنصاري - ٣٠١٦

(٤) حكاية البحراي في الحقائق الماصرة ٤٩٨، و كذا الشهيد في الذكرى ٣٨١:٣ عن الكراجكي في الروضة.

(٥) الكافي ٣/٣١٠، التهذيب ٢/٢٤٤/٦٦، النوازل، باب ٨ من أبواب تكبيرة الإحرام، ح ١

(٦) بدل ما بين المعقوفين في السجح الحطّية و الحجّرة «أفمت» و المثبت من المصدر

(٧) تقدّم تحريجها في ص ٤٨٢، انهامش (٥)

هي المعنى المذكور، فيجتمع بينه وبين سائر الأخبار بالتحجير، والله العالم  
 وحكي عن ثالث القول بأنه حال لإرسال<sup>(١)</sup> ولم يعلم مستنده.  
 قيل: لعله لدعوى أن المراد من بسط في روايته هو الإرسال<sup>(٢)</sup>.  
 وفيه ما لا يحفى

الرابعة: يستحب أن تكون اليدين حال الرفع مسوطين مصمومتي  
 الأصابع مستقبلاً ببطهما القلة

أما السط والاستقبال فنصحيحة مصور من حازم قل رأيت  
 أبا عبد الله عليه السلام افتتح الصلاة، فرفع يديه حيال وجهه، واستقبل القلة سطر  
 كفيه<sup>(٣)</sup> فإنها كما تدل على الاستقبال تدل على البسط أيضاً بالالتزام  
 ويدل عليه أيضاً قوله عليه السلام في جبر الحصى، المتقدم<sup>(٤)</sup> «ثم اسطهما سطرًا»  
 إلى آخره، وقد أشرنا آنفاً إلى أن لفظة «ثم» في هذه الرواية بحسب الظاهر -  
 لم يفصل بها إلا الترتيب الدكري

و أما ضم الأصابع فربما ينصهر من كدمات الأصحاب اتفاقهم على  
 استحبابه فيما عدا الإبهام، وأما لإبهام فقد احتلوا فيه  
 قال في محكي الدكري ولتنك لأصابع مصمومة، وفي الإبهام قولان، و

(١) حكاة لبحراني في الحقائق الناصرة ٤٩٨

(٢) جواهر الكلام ٢٣٥٩

(٣) تقدم تحريرها في ص ٤٩١، ألهامش (٧)

(٤) في ص ٤٩٨



فرقه أولى، واحتره ابن إدريس<sup>(١)</sup> تبعاً لمعبد وابن السراج<sup>(٢)</sup>، وكل ذلك منصوص<sup>(٣)</sup> انتهى.

أقول: وكفى بما ذكره من أن كل ذلك منصوص في حوار الالتزام والأحد بكل منه من باب التسليم بعد الساء على لمصلحة

و ربما يستدل أيضاً لاستحباب الصم بحر حماد - المشتل على تعليم الصلاة - حيث قال فيها فقام أبو عبد الله عليه السلام مستقلاً القصة منتصباً فأرسل يديه جميعاً على فحديه قد ضم أصابعه، إلى أن قال وقال بحشوع: «الله أكبر»<sup>(٤)</sup> فإنه وإن لم يذكر في الحر رفع اليدين حال تكبيرة لإحرام - ولذا ناقش صاحب الحقائق<sup>(٥)</sup> في الاستدلال به للمدعى - إلا أن ما نصحه من أنه عليه السلام أرسل يديه جميعاً على فحديه قد ضم أصابعه - بحسب الظاهر - لم يكن إلا مقدمة للرفع الذي يسعى المحرم بعدم تركه في هذه الصلاة التي أريد بها تعلم الصلاة التامة الحدود، خصوصاً بعد الالتفات إلى أنه رفع يديه حيال وجهه إذا كثر للركوع وإذا كثر للسجود، فمن المستبعد جداً تركه للرفع في الافتتاح مع أنه أهم، فلا يسعد سقطه من الرواية، أو أن حماد لم يتعرض لنقله إما علة أو لعدم تعلق عرضه إلا بتقل الخصوصيات الحارحة عما كان متعارفاً لديهم في صلاتهم، و رفع اليدين

(١) السرائر ٢١٦١.

(٢) المقنعة، ١٠٣، المذهب ٩٢١.

(٣) الذكرى ٢٥٩: ٢٦٠، وحكاية عنه الحرثي في الحقائق الباصرة ٥١٨.

(٤) تقدم تخريجه في ص ٤٩١، لها مش (٥).

(٥) الحقائق الباصرة ٥١٨.

حال تكبيرة الإحرام كان معروفاً لدى العامة، فلم يكن له داعٍ إلى نقله. هذا، ولكن الإنصاف عدم ثبوت الأحكام لشرعية يمثل هذه الدعاوي المبينة على الحدس والتحمين.

هذا، مع أن من الممكن كونه عليه السلام تاركاً لرفع اليدين في الافتتاح في تلك الصلاة التي كان المقصود بها تعليم آدب على الوحة الأكمل دفعا لتوهم وجوبه، الناشئ من معرفته لدى العامة والعامة مع عدم احتياج أصل مشروعيتها إلى البيان، وكون ما صدر منه من الرفع في تكبير الركوع والسجود واقياً لبيان كفيته، فليتأمل.

و ربما يستدل له أيضاً بما عن المحدث المجس في السحار عن زيد الرسي عن أبي الحسن [الأول] عليه السلام <sup>(١)</sup> أنه رأى يصلي فكان إذا كثر في الصلاة ألقى أصابع يديه الإبهام والستانة والوسطى والتي عليها، و فرج بينها و سن الحصر، ثم يرفع يديه بالتكبير قبالة وجهه ثم يرسل يديه ويلرق بالحددين، ولا يفرج بين أصابع يديه، فإذا ركع كثر، ورفع يديه بالتكبير قبالة وجهه ثم يلقم ركنيه كفيه و يفرج بين الأصابع، فإذا اعتدل لم يرفع يديه، وصم الأصابع بعضها إلى بعض كما كانت، ويلرق يديه مع المخدين، ثم يكثر و يرفعهما قبالة وجهه كما هي ملترق الأصابع فيسجد <sup>(٢)</sup>، الحديث

ولكن هذا الخبر تضمن تعريق بخصر، وهو خلاف المشهور، ولذا رمي

(١) ما بين المعقوفين أضفناه من المصدر.

(٢) أصل زيد الرسي (ضمن الأصول الستة عشر): ٥٣، سحار الأنوار ١٨٤ ١٢/٢٢٥، وعنه في

لحديث الناضرة ٥١٨-٥٢٠.

هذه الفقرة بالشدوذ<sup>(١)</sup>.

وقيل: لا مفاة بينه وبين الاستشهاد بسائر فقراته للمدعى<sup>(٢)</sup>.

وفيه إشكال، ولكن لا إشكال في لأحد بصدقه من باب التسامح وإن كان مخالفاً للمشهور؛ فإن عمومات أدلة التسامح لا تقصر عن شموله، والله العالم.

(١) نسبها إلى الشدود العلامة بطاطوني في سيرة سجيّة ١١٨، و صاحب الجواهر فيها ٢٣٧:٩.

(٢) قاله صاحب الجواهر فيها ٢٣٧:٩.

## فهرس الموضوعات

	المقدمة الخامسة في مكان المصلي
٧	تفسير مكان المصلي
٨	جوار الصلاة في الأماكن كلها
٩	اشتراط كون مكان المصلي مملوكاً له أو مأدوراً في التصرف فيه ..
١١	في أن الإذن في التصرف قد يكون بموجب وفد يكون بالإباحة أو شاهد الحال
	هل يعتد في إحراز رضا المالك بعدم حقيقتة أو حكماً أو بكفي الظن مطلقاً أو
١٤	في الجملة؟ .....
	هل يعتد إذن المتولي للأوقاف العامة أو الخاصة في التصرفات غير المأفاه لمرص
٢٢	الواقف؟ .....
٢٤	عدم جوار الصلاة في المكان المعصوب وبطلانها
٣٦	حكم الصلاة تحت سقف معصوب أو حيمة معصوبة مع إباحة مكانه

صحة الصلاة في المعصوب إذا كان المصلي ناسياً أو جاهلاً بالمصيبة ..... ٣٧

هدم صحة الصلاة في المعصوب إذا كان المصلي جاهلاً بتحريم المعصوب أو بفساد

الصلاة فيه ..... ٣٧

فيما إذا صاق الوقت و هو أحد في الخروج من المعصوب صحّت صلاته إذا كان

مومناً للركوع والسجود ..... ٣٧

حكم ما لو صلى في المعصوب عند صيق بوقت ولم يتشاعل بالخروج ..... ٤٣

حكم ما لو حصل في ملك غيره يادبه ثم أمره بالخروج وصلى مستقراً والحال هذه ..... ٤٣

حكم ما لو أمره المالك بالخروج بعد التنس بالصلاة ..... ٤٦

حوار صلاة المحار لم أكره على الكون في مكان معصوب أو اضطر إليه ..... ٥٠

حكم صلاة الرجل و هي حاسه أو أمامه امرأة تصلي من دون الحائل أو تُعَد

عشرة أذرع ..... ٥١

### تنبيه على أمور

١ - فيما هو المتبادر من الأوامر والنواهي المتعلقة بكيفيات الأعمال المركبة من

العادات وغيرها ..... ٦٦

٢ - حكم ما لو شك في وجود مَنْ يصلي بحداته ..... ٦٧

٣ - عدم الفرق في الحكم المذكور بين الرجل والمرأة ..... ٦٧

٤ - حكم ما لو اقترنت الصلاتان أو تعاقبتا ..... ٦٨

حكم ما لو دخل في الصلاة غفلة ثم رأى امرأة تصلي بحiale ..... ٧٢

زوال تحريم الصلاة أو كراهتها بوجود حدث بين الرجل والمرأة ..... ٧٣

- فهرس الموضوعات ..... ٥٠٥
- هل العمى أو عمى البصر أو الظلام حكمه حكم الحائض؟ ..... ٧٤
- روال تحريم الصلاة أو كراهتها بفصل مقدار عشرة أذرع بين الرجل والمرأة ..... ٧٦
- هل المدار على الفصل بالمقدار المربور في صورة لتقدم كصورة التحادي بين موقفيهما أو بين مسجده وموقفها؟ ..... ٧٧
- فيما لو كان أحدهما على مرتفع من بناء وبحوه مما يريد ارتفاعه عن طول قامة الآخر ..... ٧٧
- صحة صلاة الرجل والمرأة فيما لو كان الرجل قدامها ولو صدره ..... ٧٩
- حكم ما لو حصل الرجل والمرأة في موضع لا يتمكّن من الشاهد ولا من تقدمه عليها ..... ٨١
- حكم صلاتهما في العرض المربور فيما لو ضاقت الوقت ..... ٨٢
- هل الحكم في أصل المسألة يحتص بالمكلف أم نعم الصبي والصبيّة أو يفصل بين محاداة الصبي امرأة أو الصبيّة رجلاً وبين عكسهما أو محاداة كلّ منهما للآخر؟ ... ٨٣
- حكم الخشى المشكل في العرض لمربور ..... ٨٤
- صحة الصلاة في الموضع الحرس إذا كانت نجاسته لا تمتدّ إلى الثوب والبدن وكان موضع الجهة طاهراً ..... ٨٥
- هل تشترط الطهارة فيما عدا موضع الجهة ممّا يصلّى عليه؟ ..... ٨٥
- اشتراط طهارة موضع الجهة ..... ٩٠
- هل المعتبر طهارة مقدار يجب السجود عليه أو طهارة مجموع موضع الجهة؟ ... ٩٢
- حكم ما لو أشتبه المجلس بغيره في مواضع محصورة ..... ٩٤

٥٠٦	..... مصباح العقيه / ج ١١
٩٤	حكم ما لو تعذرت طهارة المسجد .....
٩٥	كراهة الصلاة في الحمام .....
٩٧	هل تختص الكراهة بما عدا المسبح أم نعمه ؟ .....
٩٩	كراهة الصلاة في بيوت العائط .....
١٠٠	كراهة الصلاة في مبارك الابل .....
١٠٤	كراهة الصلاة في مساكن النمل .....
١٠٥	كراهة الصلاة في مجرى المياه .....
١٠٦	كراهة الصلاة في أرض السحة .....
١١٣	كراهة الصلاة في اليناء و داب الصلاه و ضحطان و وادي الشقرة ..
١١٨	نفسر المواضع المذكورة .....
١٢١	كراهة الصلاة في الثلج .....
١٢٤	كراهة الصلاة بين المقابر و على القبر و إليه .....
١٣٤	حكم الصلاة قدام قبر الإمام عليه السلام .....
	عدم ارتفاع حكم التقدم على قبور المعصومين عليه السلام و كذا حكم المساواة بحيلولة
١٣٧	الشيابيك و نحوها .....
	ارتفاع كراهة الصلاة إلى القبور أو فيما بينها بالحائل و لو عشرة أو بفصل عشرة
١٣٨	أدرك بيته و بينها .....
١٣٩	كراهة الصلاة في بيوت البيران .....
١٤٠	كراهة الصلاة في بيوت الحصور إذا لم تتعد إحاسنها إلى بدن المصلي أو ثوبه .....

٥٠٧	فهرس الموضوعات
١٤٢	كراهة الصلاة في جواز الطرق
١٤٥	كراهة الصلاة في بيوت المجوس
١٤٨	حكم الصلاة في البيع والكائس
١٥٠	حكم الصلاة فيما لو كانت بين يدي المصلي نار مصرمه
١٥٢	حكم الصلاة فيما لو كانت بين يدي المصلي تصاوير و تماثيل
١٥٥	بيان المراد بالتصاوير و التماثيل
١٥٥	ارتفاع الكراهة بعبير الصورة
١٥٧	كراهة المريضه في خوف الكعبه و على سطحها
١٥٧	كراهة الصلاة في مرايط الحبل و الحمر و السعال
١٥٩	حكم الصلاة في مرايض العم
١٥٩	كراهة صلاة في سببه محوسية دون اليهودية و النصرانية
١٥٩	كراهة الصلاة فيما لو كان بين يدي المصلي مصحف مصوح
١٦١	كراهة الصلاة فيما لو كان بين يدي المصلي حائط يتر من بالوعة يتر فيها
١٦٢	كراهة الصلاة فيما لو كان بين يدي المصلي عذره أو سيف أو مطلق لحدود
١٦٢	حكم الصلاة إلى إنسان مواحه أو باب مفتوح
١٦٢	في أنه يكره للمصلي أن يمر بين يديه إنسان أو حور
١٦٧	استحباب وجود السترة للمصلي في قبلته
	المقدمة السادسة: فيما يسجد عليه
	عدم جوار السجود اختياراً على ما ليس بأرض ولا سائها ولا على ما هو من الأرض
١٧١	إذا كان معدناً



٥٠٨	..... مصباح الفقہ / ج ١١
١٧٢	عدم جواز السجود على نبات الأرض إذا كان مأكولاً بالعادة
١٧٥	حكم السجود على الجص والنورة والحرف والآجر وأشباهها
١٧٨	عدم جواز السجود على الزجاج
١٧٩	حكم السجود على القيير.....
	في أن المتأثر مما يؤكل ما كان في الحرف والعادة كذلك، لا ما قد يتفق أكله من غير
١٨١	أن يكون مُعدًّا للأكل.....
	حكم ما لو صار شيء مأكولاً عادياً لشعير أو صنغ من غير أن يصدق عليه في
١٨١	الحرف اسم المأكول.....
١٨٢	في أن المراد بالمأكول ما أعد للأكل لا خصوص ما كان صالحاً بالفعل للأكل
١٨٣	فيما حكى عن العلامة من بجويزه السجود على الحنطة والشعير قبل الطحن
١٨٥	حكم السجود على الفطر والكثان
	في أن المتأثر من الملووس ما جرب لعادة باستعماله في اللُّبس لا ما سدر
١٩١	فيه ذلك...
١٩١	عدم جواز السجود على الوحل بحيث لم تستقر فيه الجهة
١٩٣	فيما لو اضطرَّ في الوحل أو ما يسجد
١٩٥	جواز السجود على القرطاس.....
١٩٦	كراهة السجود على القرطاس إذا كان فيه كتابة
	هل الكراهة في القرض المربور مطلقاً أو أنها محصورة بالمبصر أو بمن أنصره
١٩٦	و أحسن القراءة؟.....

## تنبيهان:

- ١ - هل يفرق في الكاعد بين ما كان متّحداً من جسس ما يصحّ السجود عليه وبين غيره؟ ..... ١٩٧
  - ٢ - اشراط عدم ممانعة الكتابة في لكاعد عن وصول الجهة إليه ... ١٩٨
  - عدم جواز السجود على شيء من البدن ..... ١٩٩
  - جواز السجود على الثوب إذا كان ولاً فعلى ظهر الكف عند الضرورة .. ١٩٩
  - تقديم ما كان من قطن أو كتان على غيره في سجود عليه . ٢٠٢
  - تنبيه. فيما يظهر من بعض الروايات من جواز سجود على القير والقمير اختياراً ٢٠٣
  - في أنّ ما ذكر شرطاً فيما سجد عليه إنما هو في موضع الجهة لا بقية المساجد . ٢٠٤
  - يشترط فيما يسجد عليه أن يكون صلباً أو مأدوباً فيه وأن يكون حاليّاً من نجاسة ..... ٢٠٥
  - فيما إذا كانت النجاسة في موضع محصور و جهل موضع النجاسة لم يسجد على شيء منه ..... ٢٠٥
  - حواز السجود في المواضع المتسعة ممّا ليس بمحصور . ٢٠٥
  - تعيين صائط غير المحصور ..... ٢٠٦
  - حكم ما لو انحصر الحال في السجود على الجس ..... ٢٠٧
  - حكم ما لو سجد على الجس جهلاً أو سباً .. ٢٠٨
- المقدمة السابعة. في الأذان والإقامة**
- تعريف الأذان والإقامة لغةً و شرعاً ..... ٢٠٩
  - فيما ورد في فصل المؤذنين وما يستحقونه من الآخر .. ٢٠٩

## المطر الأول. فيما يؤذن له ويقام

استحباب الأذان والإقامة في الصلوات خمس مفروضة أداء وقصاة لمنفرد

و الجماعة، للرجل والمرأة . ٢١٠ . . . . .

اشتراط إسرار المرأة في الأذان والإقامة . . ٢١٠ . . . . .

وما قيل من أن الأذان والإقامة شرطان في الجماعة أو واحد منهما ٢١٠ . . . . .

فيما يدل على جواز تركهما للنساء .. ٢١٧ . . . . .

فيما رعم حمله من المتأخرين من ظهور كثير من الأحبار في وجوب الإقامة ٢٢٢ . . . . .

في الأحبار التي يدعى ظهورها في وجوب لإقامه ٢٢٣ . . . . .

فيما سئل بإسرار المرأة في الأذان والإقامة . ٢٢٧ . . . . .

بأكد الأذان والإقامة استحباباً فيما يحضر منه من العرث خصوصاً العداة والمغرب ٢٣٠ . . . . .

في أنه لا يؤذن ولا يعام لشيء من النوائل ولا لشيء من العرث خصوصاً الحرم ٢٣١ . . . . .

قاصي الصلوات الخمس يؤذن نكراً واحداً فيها ويقام ٢٣٢ . . . . .

جواز الأذان للأولى من الورد ثم الإقامة للسواقي ٢٣٢ . . . . .

في أنه يصلى يوم الجمعة الظهر بأدب وقامة والمصر بإقامة ..... ٢٣٧ . . . . .

هل الاكتفاء بالإقامة وحدها للمصر رحمة أم عزيمة؟ ٢٣٧ . . . . .

تنبيه في أن الجمع بين العريضتين الموجب لسقوط أدب الثانية هو الإتيان بالكثيرة

عقيب الأولى من غير فصلٍ يُعتد به ..... ٢٤٣ . . . . .

فيما يظهر من كلمات بعضهم من أن الجمع ثم وحده لسقوط هو الإتيان بالعريضتين

في وقت واحد، هما... ٢٤٦ . . . . .

٢٤٩ سقوط الأذان والإقامة عن الجماعة الثانية ما دامت الجماعة الأولى لم تنفرك

٢٥٧ هل الجماعة الثانية كالأولى في سقوط الأذان عن ورد عبيهم؟

٢٥٧ هل سقوط الأذان والإقامة مخصوص بصريد الجماعة؟

هل المدار في السقوط على عدم انفرك الجميع أو على بقاء الجميع أو على الأكثر

٢٥٨ تنفراً وبقاء أو على المرف في صدق انفرك وعدمه؟

٢٥٩ فيما إذا أذن المنفرد لبصلي وحده ثم أراد الجماعة أعاد الأذان والإقامة

٢٦٢ فيما لو أذن بنية الجماعة فأراد أن يصلي وحده سي صلى أذانه

### النظر الثاني: في المؤذن

٢٦٣ اعتبار العفل والإسلام في المؤذن

٢٦٥ اعتبار الذكورة في المؤذن

٢٦٦ كراهية أذان المرأة لجماعة النساء

٢٦٦ عدم اشراط الطوع في المؤذن وكراهية كونه ممتراً

٢٦٧ استحباب كون المؤذن حذلاً

٢٦٨ استحباب كون المؤذن صبيّاً

٢٦٩ استحباب كون المؤذن مصراً بصيراً بالأوقات متطهراً

٢٧٢ اعتبار الطهارة في الإقامة

٢٧٤ استحباب كون المؤذن قائماً وليس القيام شرطاً في الأذان

٢٧٦ هل يعتبر القيام في الإقامة؟

٢٨١ استحباب كون المؤذن قائماً على مرتفع

٥١٢ ..... مصباح الفقيه / ج ١١

استحباب رفع الصوت بالأذان ووضع الإصبع في الأذن ..... ٢٨٢

جواز أذان المرأة للنساء ..... ٢٨٢

فيما لو صلى معرداً ولم يؤذن ولم يُقم ساهياً فهل يرجع إلى الأذان ما لم يركع

أو لم يفرغ من صلاته؟ ..... ٢٨٣

هل يجوز قطع الصلاة لاستدراك الإقامة؟ ..... ٢٩١

### تنبيهان:

١ - عدم الفرق في المصلي بين المعرد والإمام . ٢٩٣

٢ - جواز قطع المراجعة لاستدراك الأذان والإقامة أو الإقامة خاصةً محصور

بصورة النسيان لا العمد ..... ٢٩٣

هل يعطى الأجر على الأذان من بيت المال إذا لم يوجد من يتطوع به؟ ..... ٢٩٤

### النظر الثالث: في كيفية الأذان

عدم جواز الأذان في غير الصبح إلا بعد دخول الوقت ..... ٢٩٩

حكم تقديم الأذان على الصبح ..... ٢٩٩

استحباب إعادة الأذان بعد طلوع لصبح ..... ٣٠٤

فصول الأذان والإقامة ..... ٣٠٤

### فائدتان

١ - هل الشهادة بأن محمداً ﷺ و آله خير لسيرة و الشهادة بالولاية من إجراء

الأذان المستحبة؟ ..... ٣١٢

مهرس الموضوعات	٥١٣
٢ - هل يجوز الاقتصار في الأذان والإقامة على كل فصل مرة مع العذر	
في السفر؟	٣١٤
اشتراط الترتيب بين الفصول في صحة الأذان والإقامة	٣١٥
بطلان الأذان والإقامة بترك شيء من فصولهما عمداً أو سهواً	٣١٥
استحباب كون المؤذن والمقيم مستعملين القلعة حالها	٣١٩
استحباب الوقوف على أواخر الفصول في كل من الأذان والإقامة	٣٢٣
استحباب التأني في الأذان والحذر في الإقامة	٣٢٤
بيان المراد بالحذر في الإقامة	٣٢٥
عدم سقوط فصيلة الحرم بالإسراع في الإقامة	٣٢٥
استحباب عدم التكلم في حلال كل من الأذان والإقامة	٣٢٦
كراهة الكلام في حلال الإقامة وبعدها	٣٢٧
استحباب الفصل بين الأذان والإقامة بركعتين أو جلسة أو سجدة فيما عدا المغرب	٣٣٢
استحباب الفصل بخطوة أو سكتة بين أذان المغرب وإقامتها	٣٣٢
احتصاص استحباب الفصل بالساعة بالنظرين	٣٣٨
استحباب رفع الصوت بالأذان إذا كان المؤذن ذكراً	٣٤٠
تأكيد ما ذكر من المستحبات في الإقامة	٣٤١
حكم الترجيع في الأذان	٣٤٢
بيان حقيقة الترجيع	٣٤٢
حكم الثوب في الأذان	٣٤٥

## النظر الرابع في أحكام الأذان

وفيه مسائل:

- ١ - حكم من أغمي عليه أو نام في خلال الأذان أو لإقامة ثم استيقظ ..... ٣٥١
- ٢ - حكم ما لو أذن ثم ارتد ..... ٣٥٢
- حكم ما لو ارتد في أثناء الأذان ثم رجع ..... ٣٥٤
- ٣ - استحباب حكاية الأذان لمن سمعه ..... ٣٥٤

فوائد:

- ١ - هل استحباب حكاية الأذان يشمل حكايته حال لصلاة؟ ..... ٣٥٨
- حكم حكاية الحيمالات حال الصلاة ..... ٣٦١
- ٢ - هل تسحّت الحكايات بعد تمام العنود لو لم يحكها معها؟ ..... ٣٦٢
- ٣ - هل يختص استحباب الحكاية بالأذان أم يعم لإقامة؟ ..... ٣٦٣
- ٤ - هل يختص استحباب الحكاية بالأذان لمشروع أم يعم غير المشروع؟ ..... ٣٦٤
- ٥ - استحباب القول بالمأثور عند سماع لشهادتين ..... ٣٦٤
- ٤ - كراهة الكلام كراهية معنوية عند قول المؤذن: «قد قامت الصلاة» ..... ٣٦٥
- ٥ - كراهة الالتفات يميناً وشمالاً للمؤذن ..... ٣٦٥
- ٦ - فيما إذا تشاح الناس في الأذان قدم الأهل ..... ٣٦٦
- ٧ - فيما إذا كانوا جماعة جار أن يؤذّبوا جميعاً ..... ٣٦٨
- ٨ - جواز اجتراء الإمام في الجماعة بأداء المؤذن من سمعه ..... ٣٦٩
- في أن الإقامة كالأذان فيما ذكر ..... ٣٧٢

فهرس الموضوعات .. .. .	٥١٥
الاجتراء بالأذان المسموع من باب التوسعة و الترحيص لا العزيمة	٣٧٢
هل يعتبر سماع جميع فصول الأذان و الإقامة أم يكفي سماعها في الحملة؟.....	٣٧٣
عدم الفرق فيما بين أذان الصلاة و أذن الإعلام في جواز الاكتفاء بسماعه للصلاة.	٣٧٥
عدم اشتراط حكاية السامع في أجزاء السماع .....	٣٧٥
تنبيه: فيما لو أذن الإمام و أقام لصلاته جماعة سقط التكليف بهما عن المأمومين	
وإن لم يسمعهما أحد منهم .....	٣٧٦
فيما لو أذن أو أقام بعض المأمومين لجماعة آخر	٣٧٦
هل يعتبر في الفرص المربور سماع الإمام؟.....	٣٧٧
٩ - حكم من أحدث في أثناء الأذان و الإقامة.	٣٧٨
١٠ - حكم من أحدث في أثناء الصلاة....	٣٧٩
١١ - من صلى خلف إمام لا يعتدي به أذن نفسه و أقام و إن حشي قواب الصلاة	
اقتصصر على تكبيرتين و على قوله «قد قامت الصلاة»	٣٧٩
فيما إذا أخل المؤذن بشئ من فصول الأذان استحث للمأموم التلطف به ..	٣٨١
تذنيب: في ورود استحباب الأذان أو مع الإقامة في مواضع:	
١ - الأذان في العلوات الموحشة.. .. .	٣٨٣
٢ - الأذان في أذن المولود .. .. .	٣٨٤
٣ - الأذان في أذن من ساء خلقه .. .. .	٣٨٤
٤ - الأذان في البيت .. .. .	٣٨٥
٥ - الأذان أو مع الإقامة خلف المسافر .. .. .	٣٨٦



## الركن الثاني: في أفعال الصلاة

### الواجب الأول: النيّة

اعتبار النيّة في الصلاة من الصلوات . ..... ٣٨٧

هل النيّة شرط لنصلاة أو جزء منها؟ ..... ٣٨٧

في أنّ النيّة ركن في الصلاة و عدم انعقاد نصلاة بالإخلال بها عمداً أو سهواً .. ٣٩٠

حقيقة النيّة. .... ٣٩٠

اعتبار قصد الوجود أو الذب و القرينة و التعيين و كون نصلاة أداء أو قضاء

في النيّة .. ..... ٣٩١

تنبيه. فيما لو شك في كون صلاتين تعلق بهما التكليف متحدثين بالنوع أو أنّ كلّاً

مهما نوع حاضر من الصلاة .. .. ٣٩٥

في أنّه لا عبرة باللفظ في النيّة ..... ٣٩٦

وقت النيّة. .... ٣٩٦

وجوب استمرار حكم النيّة إلى آخر الصلاة ٣٩٧ .

حكم ما لو نوى في الأثناء الخروج من الصلاة ثمّ رفض ذلك قبل وقوع شيء من

أفعال الصلاة .. .. ٤٠١

حكم ما لو أتى بشيء من أفعال الصلاة بعد نيّة الخروج منها أو التردّد في القطع .. ٤٠٨

حكم ما لو نوى في الركعة الأولى الخروج في الركعة الثالثة ..... ٤٠٩

حكم ما لو علّق الخروج من الصلاة على أمر معلوم لوقوع .. ..... ٤٠٩

حكم ما لو علّق الخروج من الصلاة على ما لا يحتمل وقوعه ..... ٤١٠

فهرس الموضوعات .....	٥١٧
حكم ما لو نوى أن يفعل ما يتنافى الصلاة .....	٤١٠
حكم ما لو نوى بشئ من أفعال الصلاة الرياء أو غير الصلاة .....	٤١٢
في أنه لا فرق في بطلان الجزء المأثري به رياء بين كون قصد الرياء تمام السبب الباعث عليه أو جزء السبب ولا بين تعلقه بأصل الفعل أو بكيفياته وخصوصياته ..	٤١٣
حكم ما إذا كان الباعث على أصل الفعل التقرب ولكن كان اختيار خصوصياته لغير التقرب .....	٤١٤
حكم ما لو كان ما نواه بالخصوصيات محرماً ولكن لم يتحد وجوداً مع المأمور به ..	٤١٥
حكم ما لو نوى الرياء أو غير الصلاة بشئ من مقدمات الأجزاء .....	٤١٥
حكم ما لو أتى بشئ من الأفعال المستحبة رياء أو لغير الصلاة .....	٤١٥
حكم ما إذا كان المنوي به الرياء أو غير الصلاة قولاً مستحجاً .....	٤١٩
تنبيه: في أن مسألة الرياء وقصد غير الصلاة غير مسألة الضميمة .....	٤٢٢
عدم جواز نقل النية من صلاة إلى أخرى .....	٤٢٤
موارد جواز نقل النية من صلاة إلى أخرى .....	٤٢٤

### الواجب الثاني: تكبيرة الإحرام

هل الدخول في الصلاة يحصل بمجرد الشروع في التكبيرة أو أنه لا يحصل ما لم يتم التكبير؟ .....	٤٢٧
ركنية تكبيرة الإحرام وبطلان الصلاة بتركها عمداً أو سهواً .....	٤٢٩
صورة تكبيرة الإحرام .....	٤٣٥
عدم انعقاد الصلاة بمعنى تكبيرة الإحرام أو بالإخلال بحرف منها إذا كان لحناً .....	٤٣٧

٥١٨ ..... مصباح الفقيه / ج ١١

وجوب الفصل بين لفظ النية و همزة الوصل في لفظ الجلالة ..... ٤٣٧

وجوب الوقف على الكلام السابق على تكبيرة الإحرام من الأدعية الموظفة

و التكبيرات المندوبة مقدّمة للافتتاح بالتكبير ..... ٤٣٧

تنبيه: فيما قيل بكراهة تعريف «أكبر» ..... ٤٤٠

فيما إذا لم يتمكّن من التلفظ بالتكبيرة لزمه التعلّم و عدم التشاغل بالصلاة مع سعة

الوقت ..... ٤٤١

في أنّ الآخرس ينطق بالتكبيرة على قدر الإمكان ..... ٤٤٤

فيما إذا صجز الآخرس عن النطق أصلاً فقد قلبه بمعنى التكبيرة مع الإشارة ..... ٤٤٥

وجوب الترتيب و السوالة في التكبيرة ..... ٤٤٨

استحباب إضافة ست تكبيرات إلى تكبيرة الإحرام ..... ٤٤٨

هل تكبيرة الإحرام في التكبيرات السبع هي الأولى أو الأخيرة أو أيها شاء

المصلي؟ ..... ٤٤٨

تكبيرة الإحرام هي بعينها تكبيرة الافتتاح ..... ٤٥١

حكم ما لو قيل بتعين التكبيرة الأولى للإحراميّة فأتى بالجميع قاصداً للإحراميّة

بالأخيرة ..... ٤٧٠

حكم ما لو قيل بأنّ الجميع هو أفضل أفراد الواجب فأتى بالجميع و قصد بخصوص

الأخيرة امثال الواجب و بما قبلها الاستحباب ..... ٤٧١

حكم ما لو قيل بتعين التكبيرة الأخيرة للإحراميّة فقصد بها بالأولى ..... ٤٧١

فهرس الموضوعات .....	٥١٩
تنبيه: في شمول استحباب الاستفتاح بسبع تكبيرات للتوافل أيضاً .....	٤٧١
بطلان الصلاة بتكرار التكبير ونية الافتتاح كليهما .....	٤٧١
بطلان التكبيرتين في الفرض المزبور مبني على عدم بطلان الصلاة بنية الخروج .....	٤٧٦
حكم ما لو كثر ثالثة ونوى أيضاً الافتتاح .....	٤٧٦
وجوب تكبيرة الإحرام قائماً .....	٤٧٦
عدم انعقاد الصلاة بالتكبير قاعداً أو في حال الشروع في القيام .....	٤٧٦
القيام حال التكبير هل هو في حد ذاته ركوة في الصلاة أو أن ركنيته بلحاظ شرطيته	
للتكبير؟ .....	٤٧٨



## مستحبات تكبيرة الإحرام

- ١ - الإتيان بلفظ الجلالة من غير مدّيين حروفها .....
- ٢ - الإتيان بلفظ «أكبر» على وزن «أفعل» .....
- ٣ - إسماع الإمام من خلفه تلفظه بتكبيرة الإحرام .....
- ٤ - رفع المصلي يديه بالتكبيرة إلى حذاء أذنيه .....
- في أن رفع اليدين أزيد من ذلك في الفرض المزبور هل هو مكروه أو حرام؟ .....

## فوائد:

- ١ - فيما ورد من النهي عن رفع اليدين بالدعاء في المكتوبة حتى يجاوز بهما الرأس .....
- ٢ - استحباب رفع اليدين معاً دون رفع إحداهما أو رفعهما على سبيل التعاقب .....
- ٣ - كيفية رفع اليدين .....

٥٢٠ .....	مصباح الفقيه / ج ١١
٤ -	استحباب كون اليدين حال الرفع مبسوطتين مضمومتين الأصابع مستقبلاً
٤٩٩ .....	يغطنهما القبلة
٥٠٣ .....	فهرس الموضوعات



مركز بحوث الكمبيوتر في الدراسات الإسلامية